

كتاب
التَّجْنِيسِ وَالْمُزِيدِ
(لصاحب الهداية)

الإمام علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني الرغفاني رحمه الله تعالى
انتوف ٥٩٣ هـ

محققه وعلقه عليه وخرجه أعارينه
الدكتور محمد سعيد عاكف حفظه الله تعالى
الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية العالمية بأبوظبي

الجزء الثاني

من منشورات
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

٤٣٧، ميكلان ايت كمالني، باكستان

٥٥٥٤



جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علماً بأن هذه النسخة
سجلة لدى الجهات القانونية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة
إلكترونية كانت أو التسجيل أو خلافه بدون إذن كتابي مسبق من الناشر

الإسلامة القرآن والعلم والإسلامية

المركز الرئيسي: ٤٣٧ دي كاردن إيست لسيلف كراتشي ٧٤٥٥٠ باكستان
الهاتف: ٧٢١٦٣٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨ ٠٠٩٢٢١

فرع لول: اردو باناسر، ايم اے جناح سروس كراتشي تلفون: ٢٦٢٩١٥٧
فرع لاي: H 8/1 استرمت 3 مقابل الشفاء إنترنيشنل هاسپتال، اسلام آباد

أشرف على طباعته بيروت: **فهيتم اشرف وبنو**

الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م
الصحف والتصميم: بإدارة القرآن كراتشي
الطبع والإخراج: بيروت لبنان.

ويطلب أيضاً من:

المكتبة الإمدادية باب العمرة مكة المكرمة. السعودية
مكتبة الأيمان السعائية، المدينة المنورة. السعودية
مكتبة الرشيد الرياض. السعودية
إدارة إلاميات اناسر كلي لا مور. باكستان
دائر الإشاعت كراتشي

باب في الصلاة بالجماعة
فصل فيمن يصلح إماماً^(١) ومن لا يصلح

مسألة (٦١٩)

ن: ولا يصلى خلف من يكون معروفاً بأكل الربا^(٢)؛ لأنه من أهل الإهانة، والافتداء من باب الكرامة^(٣).

مسألة (٦٢٠)

إذا صلى رجل خلف^(٤) [رجل] فاسق، أو مبتدع، ينال فضل الجماعة؛ لقوله عليه السلام^(٥): «صلّوا خلف كل برّ وفاجر»^(٦)، لكن لا ينال كما ينال^(٧)

- (١) قوله: "إماماً" ساقط من دأ.
 - (٢) في خ أ: "الربا" وهو تصحيف.
 - (٣) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٢ أ): "وسئل محمد بن مقاتل عن الصلاة خلف من هو معروف بأكل الربا؟ قال: لا، ولا كراهية".
 - (٤) كلمة "خلف" ساقطة من ط.
 - (٥) الزيادة: من م.
 - (٦) في ط: "صلى الله عليه وسلم" مكان المثبت.
 - (٧) قال رسول الله ﷺ: «صلّوا خلف كل برّ وفاجر وصلّوا على كل برّ وفاجر وجاهدوا مع كل برّ وفاجر»، الحديث رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في "باب صفة من تحوزة الصلاة معه، والصلاة عليه" (٧٥/٢)، وفيه مكحول، قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات.
- وفي رواية أخرى له عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم برّاً كان أو فاجراً وإن عمل بالكبائر والجهاد واجب عليكم مع كل أمير برّاً كان أو فاجراً وإن عمل بالكبائر والصلاة واجبة على كل مسلم يموت برّاً كان أو فاجراً وإن عمل بالكبائر».
- ينظر الباب السابق في الدارقطني (٥٦/٢).

خلف تقى ورع^(١)؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى خلف عالم تقى»^(٢) فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء^(٣).

وقال الزيلعي في نصب الراية: «ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٢٦، ٢٧)، وأعله بمعاوية بن صالح مع ما فيه من الانقطاع، وتعقبه ابن الهادي، وقال: إنه من رجال الصحيح، وفي رواية أخرى: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برًا كان أو فاجرًا وإن عمل الكبائر»، رواه أبو داود في «باب إمامة البر والفاجر» (١/١٥٧) وله رواية أخرى بالفاظ متقاربة.

أخرجه في «كتاب الجهاد» في «باب الغزو مع أئمة الجور» (٢/١٩) - ط: حلي - عن طريق معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وقال الزيلعي: «ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في «المعرفة» قال: إسناده صحيح، إلا أن في انقطاعاً بين مكحول وأبي هريرة، قال ابن الجوزي: وسئل أحمد عن حديث «صلوا خلف كل بر وفاجر» فقال: ما سمعنا به.

ينظر «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/٢٧).

وفي البخاري في «باب إمامة المفتون والمبتدع» (١/١٢٩) - ط: حلي - وقال الحسن: «صل عليه بدعته»، قال أبو عبد الله: وقال لنا محمد بن يوسف عن الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن خيار: إنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور، فقال: إنك إمام عامة، ونزل بك ما ترى، ويصلي لنا إمام فتنه ويخرج، فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم.

قال الزبيدي: قال الزهري: لا نرى أن يصلي خلف المخنث إلا من ضرورة لا بد منها، وعن عبد الكريم البكاء قال: «أدركت عشرة من أصحاب النبي ﷺ، كلهم يصلي خلف أئمة الجور»، رواه البخاري في «تاريخه»، هكذا في «المتقى» في آخر «باب ما جاء في إمامة الفاسق» (ص ٢٢٧) رقم الحديث (١٤٣٢).

(٨) في دب، ز: «كما كان ينال» بزيادة «كان».

(١) في ط: «تقى بدع» وهو خطأ.

(٢) في ط: «تقى عالم» بالتقديم والتأخير.

(٣) قال الزيلعي: غريب (نصب الراية: ٢/٢٩) وقال علي القاري في «الموضوعات الصغرى» (ص ١٨٦): لا أصل له، رقم الحديث (٣٤٤).

أحاديث أخرى تعضد هذا الحديث؛ قال رسول الله ﷺ: «إن سرکم أن تقبل صلاتکم فليزکم علماءکم فإنهم وفدکم فيما بینکم وبين ربکم»، رواه الحاكم في «المستدرک» من حديث مرثد بن أبي مرثد الغنوي في «كتاب الفضائل» (٣/٢٢)، والطبرانی في «معجمه»، والدارقطني في «باب نبي رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه» (٢/٨٨).

وفي رواية أخرى رواها الدارقطني في «باب تخفيف القراءة لحاجة» (٢/٨٧، ٨٨) من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اجعلوا أئمتکم خيارکم فإنهم وفدکم فيما

مسألة (٦٢١)

إذا أراد إنسان أن يصلي في بيت رجل في مصلاه، إن استأذنه^(١) كان أحسن،
لحرمة الحديث^(٢) وهو قوله ﷺ: «لا يؤم الرجل في بيته ولا يجلس على تكمرته^(٣)
إلا بإذنه^(٤)»، فإن لم يستأذن، فلا بأس به^(٥)؛ لأن الظاهر^(٦) أن صاحب الدار يكون
بينكم وبين الله عز وجل^(٧).

قال الدارقطني: هذا عندى هو عمر بن يزيد قاضى المدائن، ورواه البيهقى فى سننه^(٨) (٢/٩٠)، قال البيهقى: إسناده ضعيف.

وقال ابن عدى: عمر بن يزيد المدائنى منكر الحديث.
ينظر المتقى لمجد الدين ابن تيمية فى باب ما جاء فى إمامة الفاسق^(٩) (ص ٢٢٦) حديث
(١٤٣٠، ١٤٣١).

قال الفقيه أبو الليث فى التنازل فى باب الصلاة^(١٠) (ص ٢٦ أ): وسئل أبو بكر عن رجل يصلى
خلف فاسق أو مبتدع، أكون له من فضل الجماعة؟ قال: نعم، ولكن لا يكون فى الفضل كمن
يصلى خلف ورع وتقى؛ قال: روى فى الخبر: أن من صلى خلف عالم تقى، فكأنما صلى
خلف نبي من الأنبياء.

قال الشوكانى: إن الأصل (فى الإقامة) عدم اشتراط العدالة وإن كل من صحت صلاته لنفسه،
صحت لغيره، وقد اعتضد هذا الأصل بما ذكر المصنف، وذكرنا من الأدلة، وبإجماع المصدر
الأول عليه، وتمسك الجمهور من بعدهم به.

وروى عن العترة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب بأن العدالة فى الإمامة شرط، ثم
قال: وذكر فى البحر: أن محل النزاع إنما هو فى صحة الجماعة خلف من لا عدالة له، وأما
إنها مكروهة: فلا خلاف فى ذلك. نيل الأوطار: باب ما جاء فى إمامة الفاسق^(١١) (٣/١٦٤)
وقال ابن قدامة: كل فاسق فلا يصلى خلفه، نص عليه أحمد، فقال: لا تصلى خلف فاجر
ولا فاسق.

تنظر آراء العلماء فى هذا الباب فى المغنى فى باب الإمامة^(١٢) (١٨٦-١٨٨).

- (١) فى دب: فإن استأذنه.
- (٢) فى ط: "لحرمة الحبيب" وهو خطأ.
- (٣) فى ط، م: "مكرمه" وهو خطأ، التكرمة -بفتح التاء وكسر الراء- وهى تفعله من
"المكرمة"، التكرمة: الفراش ونحوها مما ييسط لصاحب المنزل ويخص به، وفى النهاية:
وهى الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه.
- (٤) الحديث رواه الجماعة من وجوه مختلفة بألفاظ متقاربة: عن أبى مسعود الأنصارى قال: قال
رسول الله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن
كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرةً فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سلماً ولا يؤم الرجل
الرجل فى سلطانه ولا يقعد فى بيته على تكمرته إلا بإذنه»، رواه مسلم فى باب من أحق
بالإمامة^(١٣) (١/٢٧٠)، وأبو داود (١/١٥٤) فى باب من أحق بالإمامة، والترمذى فى باب

مسألة (٦٢٢)

قوم اجتمعوا في دار فيها أجر ومستأجر، فأراد رجل^(٢) أن يصلي فيها، فلما يوم ياذن المستأجر؛ لأن التصرف للمستأجر (ويضاف الدار إلى المستأجر)^(٣).

من أحق بالإمامة^(٤) (٤٥٨/١)، والنسائي في الباب المذكور، وفي باب اجتماع القوم وفيهم الولي^(٥) (٧٧، ٧٦/٢)، وابن ماجه في باب من أحق بالإمامة^(٦)، وأحمد في مسنده في حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه^(٧) (٢٧٢/٥، ١١٩-١٢١)، والدارقطني في الباب السابق (٢٨٠/١)، والدارمي في باب الرخصة في صلاة الإمام الأعظم خلف من أم الناس من رعيته وإن كان الإمام من الرعية يؤم الناس بغير إذن الإمام الأعظم^(٨) (١٠/٣) ط: المكتب الإسلامي، وابن حبان في صحيحه في ذكر الزجر عن أن يؤم الزائر المورور في بيته إلا بإذنه^(٩) (٤٤٦/٣، ٤٤٧)، والحاكم في المستدرک في باب يؤم القوم أكثرهم قرآنًا^(١٠) (٢٤٣/١).

قال أبو عيسى الترمذي: وحديث أبي مسعود حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: أحق الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة، وقالوا: صاحب المنزل أحق بالإمامة، وقال بعضهم: إذا أذن صاحب المنزل لغيره، فلا بأس أن يصلي به وكرهه بعضهم، وقالوا: السنة أن يصلي صاحب البيت.

قال أحمد بن حنبل: وقول النبي ﷺ: «ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنه»، فإذا أذن فأرجو أن الإذن في الكل، ولم ير به بأساً إذا أذن له أن يصلي به، وقال:

وفي الباب عن أبي سعيد وأنس بن مالك ومالك بن الحويرث وعمر بن سلطان.

وقال مجد الدين ابن تيمية في المتقى في أبواب الإمامة وصفة الأئمة، وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر ياذن رب المكان؛ لقوله في حديث أبي مسعود إلا بإذنه. المتقى (ص ٢٢٥)

وفي البخاري في باب إذا زار الإمام قومًا فأمهم^(١١) (١٢٦/١): عن محمود بن الربيع قال: سمعت عتب بن مالك الأنصاري قال: استأذن النبي ﷺ فأذنت له، فقال: أين تحب أن أصلي من بيتك، فأشرت له إلى المكان الذي أحب، فقام وصفقتا، ثم سلم وسلمنا.

(٥) في ط: لا بأس به.

(٦) في ط: هر مكان الظاهر وهو تصحيف.

(١) قوله: به ساقط من ط.

(٢) في ط: وأراد مكان فأراد.

(٣) الزيادة: من ط، م، قال الفقيه أبو الليث في النوازل في باب الصلاة (ص ٢٧): وسئل

أبو القاسم عن قوم اجتمعوا في دار، وفيها مستأجر وصاحب الدار حاضر، فأراد رجل أن يصلي فيها أيوم ياذن صاحب الدار أن ياذن المستأجر؟ قال: ياذن المستأجر.

مسألة (٦٢٣)

رجل أم قوماً وهم له^(١) كارهون، فهذا على ثلاثة أوجه: إما إذا كانت الكراهية^(٢) لفساد فيه، أو كانوا أحق بالإمامة منه، أو هو أحق بالإمامة منهم، ولا فساد فيه، ومع هذا كرهوا، فالأول والثاني مكروه، هكذا روى الحسن البصري^(٣) - رحمه الله -^(٤) عن أصحاب رسول الله ﷺ [ورضى الله عنهم]^(٥)،

(١) في خأ، خب، دأ: "أكثرهم له مكان" وهم له.

(٢) في ط: "الكراهة".

(٣) كلمة البصري "ساقطة من ط".

(٤) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(٥) الزيادة: من دأ، دب، خأ، خب، إلا أن كلمة "الله" لم تذكر فيها؛ قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً رجل أم قوماً وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وأخران متصارعان»، رواه ابن ماجه في "باب من أم قوماً وهم له كارهون" من حديث ابن عباس رضى الله عنهما (٣١١/١)، قال في "الزوائد": إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" أيضاً.

وفي رواية أخرى رواه الترمذي في "باب ما جاء فيمن أم قوماً وهم له كارهون" من حديث محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال: سمعت أنس بن مالك يقول: "لعن رسول الله ﷺ ثلاثة: رجل أم قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حياً على الفلاح ثم لم يجب" (١٩١/٢).

قال أبو عيسى: حديث أنس لا يصح؛ لأنه قد روى هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل، ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ.

وفي الباب عن طلحة بن عبد الله وعطاء بن دينار الهذلي وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة، قال المنذرى في "الترغيب والترهيب" (١٧١/١): حديث طلحة بن عبد الله رواه الطبراني في "الكبير" من رواية سليمان بن أبي أيوب وهو الطلحة الكوفي، وحديث عطاء رواه ابن خزيمة في "صحيحه" في "باب الزجر عن إمامة المرء من يكره إمامته" (١٢/٣) عن طريق ابن لهيعة وسعيد ابن أبي أيوب؛ وحديث عبد الله بن عمرو رواه أبو داود في "باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون" (١٥٧/١)، وابن ماجه في "باب من أم قوماً وهم له كارهون" (٣١١/١)، وحديث أبي أمامة رواه الترمذي في الباب السابق (١٩٢/٢)، قال الترمذي: حديث غريب من هذا الوجه يعني حديث أبي أمامة.

وفي رواية أخرى رواها الترمذي في الباب السابق (١٩٢/٢، ١٩٣): عن عمرو بن الحارث ابن المصطلق قال: كان يقال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة اثنان امرأة عصت زوجها وإمام قوم وهم له كارهون».

قال الترمذي: قال هناد: قال جرير: قال منصور: فسالنا عن أمر الإمام؟ فقيل لنا: إنما عني بهذا

والثالث لا؛ لأن الجاهل والفاسق يكره العالم والصحيح، وهو الصحيح.

مسألة (٦٢٤)

ع: معتوه يفيق أحياناً، إلا أنه ليس لإفاقة وقت معلوم، لم تجز إمامته^(١)، وإن علم وقتها، فهو في حال إفاقة^(٢) بمنزلة الصحيح، حتى لو صلى يقوم^(٣) في حال إفاقة^(٤)، جاز؛ لأن في حال إفاقة، وهو صحيح حقيقة^(٥).

أئمة ظلمة، فأما من أقام السنة، فلما الإثم على من كرهه، وقال: وقد كره قوم من أهل العلم أن يؤم الرجل قوماً وهم له كارهون، فإذا كان الإمام غير ظالم، فلما الإثم على من كرهه. وقال أحمد وإسحاق في هذا: "إذا كره واحد أو اثنان أو ثلاثة، فلا بأس أن يصلى بهم، حتى يكرهه أكثر القوم".

قال ابن قدامة في المصدر السابق، وفي "باب الإمامة" (٢/٢٠٥): إن الجماعة إذا أقيمت في بيت فصاحبه أولى من غيره، وإن كان من هو أقرأ منه وأفقه، إذا كان ممن يمكنه إمامتهم، ونصح صلاتهم وراءه؛ فعل ذلك ابن مسعود وأبو ذر وحذيفة، وبه قال عطاء والشافعي، ولا نعلم فيه خلافاً، ثم أشار رحمه الله إلى الأحاديث السابقة، وقال: ما معناه: وإذا أذن صاحب البيت لرجل في الإمامة جاز، لقوله ﷺ: «إلا بإذنه» ولأن الإمامة حق له، فله نقلها إلى من شاء.

(١) لقوله عليه السلام: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»، الحديث رواه أبو داود في "باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت" (١/١٣٩)، والترمذي في "باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن" (١/٤٠٢)، والشافعي في "الأم" في "باب كراهية الإمامة" (١/١٤١)، وأحمد في "مسنده" في (٢/٢٣٢، ٢٨٤، ٣٨٢، ٤١٩، ٤٢٤، ٥١٤)، كما رواه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما".

(٢) في ط، م: في حالة الإفاقة.

(٣) في ط: بالقوم.

(٤) في ط، م: في حالة الإفاقة.

(٥) المعتوه: الناقص العقل، وقد عته عتاهاً وعتاهية: نقص عقله من غير جنون فهو معتوه، جمعها عتاه. مختار الصحاح (ص ٤١٢)، المعجم الوسيط (٢/٥٨٩).

علق الدكتور الناهي على هذه المسألة، وقال: المعتوه لا تتصور إفاقة؛ لأن العته نقص عقلي، أو تخلف عقلي نتيجة ضعف في قوى القوى العقلية، أما الجنون: باختلاف عقلي تقع الإفاقة منه أحياناً، ولا يمكن تحليل هذه المسألة إلا أنها سؤال عن افتراض غير واقعي، أقول: أراد المؤلف بالمعتوه المجنون الذي يفيق تارة، ويجن تارة أخرى.

قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢٩، ٣٠) - ط: بغداد - وروى المعلق عن أبي يوسف في معتوه يفيق أحياناً إلا أنه ليس لإفاقة وقت معلوم، قال: إن كان أكثر حالاته معتوهاً، فهو بمنزلة المطبق، فإن صلى في حال إفاقة يقوم أعادوا الصلاة، وإن كان

مسألة (٦٢٥)

ويكره^(١) أن يكون الإمام صاحب هوى أو بدعة، أو فاسقاً^(٢)، ويكره للرجل أن يصلي خلفهم، فإن صلى أجزاء لما روينا من الحديث^(٣).

مسألة (٦٢٦)

و^(٤): رجلان هما في الفقه والصلاح سواء^(٥)، إلا أن أحدهما أقرأ، فقدم

لإفاقة وقت معلوم، فهو في حال إفاقة بمنزلة الصحيح. قال الفقيه أبو الليث - رحمه الله -: وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لإفاقة وقت معلوم، أو لا يكون له وقت معلوم، فهو بمنزلة الصحيح في حال إفاقة، وبه نأخذ. وقال علاء العالم الأسندي: وجه رواية المولى رحمه الله في الفرق بين الخاتين إن وقت الإفاقة إذا كان معلوماً، ووقت العتة معلوماً، فليست إحدى الخاتين بتابعة للأخرى، فوفر على كل واحدة منهما عملها، فأما إذا لم يعلم حالة الإفاقة، فحالة الصحة غير معلومة، فلم يكن لها حكم، وكان الحكم للغالب. ووجه الروايات الظاهرة: أن الإفاقة تعرف بالآمارات والدلالات كما أن العتة يعرف بالآثار والعلامات، فمتى وجدت الإفاقة ثبتت أحكامها، سواء عرف له وقت أو لم يعرف، ومتى وجد الجنون والعتة ثبتت أحكامه، إذ الحكم يتبع العلة. أشار إلى هذه المسألة ابن قدامة في المصدر السابق في "باب الإمامة" (٢/١٩٢).

(١) ورد في د، أ: مع "واو العطف" واو بارز.

(٢) في د، أ: فسقاً.

(٣) ينظر في علامة "ن" في أول الفصل مسألة (٦٢٠)؛ قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٢): وسئل ابن المبارك عن إمام صاحب بدعة أيصلي خلفه؟ قال: يأخذ أذنه فيحركها عركاً شديداً، ثم يقيمه في ناحية من المسجد، ولا يخرج من المسجد؛ لأنه يريد أن يصلي. وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال: كانوا إذا احتاجوا إلى الإمام يقولون له: اذهب فتعلم ثم يقال له: ثانياً.

وقال الحسن البصري: لا تصلوا خلف من لا يختلف إلى العلماء، وقال إبراهيم النخعي: من أم قوماً بغير علم، فهو كالذي يكيل الماء في البحر، لا يدري ما زيادته ونقصانه، قال الفقيه: سمعت أبا جعفر قال: روى عن أبي يوسف: أنه كره الصلاة خلف الجهمية والرافضة والبدعة، والصلاة خلف من يكون مبتدعاً.

قوله: "فيحركها عركاً" يحكها حكاً، عرك الشيء: ذلك من باب نصر، والشيء حكته حتى محاه، ويقال: عركتهم الحرب، وعركه الدهر: حكته وأدبه. مختار الصحاح (ص ٤٢٨)، المعجم الوسيط (٢/٦١٣).

(٤) الرمز "و" ساقط من ز.

أهل المسجد الآخر، وتركوا^(١) الأقرأ، فقد أسأوا^(٢)، ولكن لا يائمون^(٣)، وكذلك^(٤) القاضى إذا قلد القضاء وهو مستحق للقضاء^(٥)، إلا أن غيره أفضل منه، وكذلك^(٦) الولى، فأما الخليفة: فليس لهم أن يولوا خليفة إلا أفضلهم، هذا خاص في حق الخلفاء، على هذا إجماع الأمة^(٧).

مسألة (٦٢٧)

إذا صلى الأخرس بالأميين، فصلاة الأخرس تامة، وصلاة الأميين فاسدة^(٨)، ولو كان على العكس، فصلاتهم تامة؛ لأن الأمى قادر^(٩) حكمًا لقيام آلات القدرة، والأخرس لا، فتزل الأخرس منزلة الأمى مع القارئ^(١٠).

(٥) فى معظم النسخ: "على السواء"، المثبت من ط، م.

(١) فى د، أ: وترك.

(٢) لقوله عليه السلام: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالإمامة أقرؤهم». الحديث رواه مسلم من حديث أبى سعيد الخدرى فى "باب من أحق بالإمامة" (٢٦٩/١)، والنسائى فى "باب اجتماع القوم فى موضع هم فيه سواء" (٧٧/٢). وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراؤكم»، رواه أبو داود فى "باب من أحق بالإمامة" (١٥٦/١).

(٣) فى دب: لا يائمون.

(٤) فى ط، م: وكذا.

(٥) فى دب: القضاء.

(٦) فى ط، م: "وكذا" مكان المثبت.

(٧) هكذا ذكره حسام الدين فى "الفتاوى الكبرى" فى "باب الصلاة" فى الفصل السادس عشر فى "ذكر المسائل التى يتعلق بالإمام والمقتدى" فى علامة "و".

(٨) فى ز: باطلة.

(٩) فى د، أ: "إلا أن الأمى قار" وهو نصحيح.

(١٠) فى ط، م: مع الأمى مع الأمى "مكان" منزلة الأمى مع القارئ وهو نصحيح، هكذا ذكر حسام الدين فى المصدر السابق وفى نفس العنوان. قال ابن قدامة فى المصدر السابق فى "باب الإمامة" (١٩١/٢): ولا تصح إمامة الأخرس مثله، ولا غيره؛ لأنه يترك ركناً وهو القراءة تركناً مأيوساً من زواله، فلم تصح إمامته كالعاجز عن الركوع والسجود.

مسألة (٦٢٨)

س^(١): إمامة صاحب الجرح السائل^(٢) للأصحاح^(٣) لا يجوز؛ لأن طهارته ضرورية، فلا يظهر^(٤) في حق جواز صلاة القوم^(٥).

مسألة (٦٢٩)

زفت: الصلاة خلف أهل الأهواء، إن كان هوى لا يكفر به، لكن مال عن الحق^(٦) بتأويل فاسد، وهو من أهل قبلتنا، يجوز، هكذا روى بشر^(٧) عن أبي قال حسام الدين في الفتاوى الصغرى في "مسائل الإمام والمقتدى" (ص ١٧): اقتداء الآخرس بالأمي صحيح، واقتداء الأمي بالآخرس لا؛ لأن للأمي آلة سليمة دون الآخرس، وذكر في غريب الرواية: قال بشر عن أبي يوسف: في آخرس أو أمي صلوا بآخرس، إن صلاتهم جميعاً جائز، وإن كان المقتدى أمياً، فسدت صلاة الإمام والقوم جميعاً عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: جازت صلاة الإمام، وفسدت صلاة القوم؛ قال الفقيه أبو جعفر: لأن الأمي كبر والآخرس لا، فكان هو كالفقاري، وهذا كالأمي. ولو كان الإمام أمياً، والمقتدى قارئاً، كانت صلاتهما جميعاً فاسدة، كذا ههنا، أما فسدت صلاة الأمي عند أبي حنيفة؛ لأنه يقدر على أن يقتدى بالقاري، فيجعل صلاته بقراءة، فصار تاركاً للقراءة مع القدرة عليها، فتفسد صلاته. وروى هشام عن محمد. قال عامة أصحابنا: إذا أم الآخرس للأمين، فصلاة الآخرس تامة، وصلاة الأمين فاسدة، وإن أم الأمي للآخرس، فصلاتهما تامة كما قال أبو يوسف، قال الفقيه أبو جعفر: يأول قول محمد عامة أصحابنا: إنه إما أراد به من كان معه من الثعلمين، أما لم يرد به أبا حنيفة لأنه مخالفهم.

(١) الرمر "س" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط.

(٢) كلمة "السائل" ساقطة من دب.

(٣) قوله: "لأصحاح" ساقط من دأ، في ز: بالأصحاح.

(٤) في دب، ط: "يظهر"، وهو تصحيف.

(٥) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في العنوان السابق، في علامة "س".

(٦) في ط: "مار عن الحق"، وهو تصحيف.

(٧) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسى العدوى المعتزلى المتكلم، أخذ الفقه عن أبي يوسف، وبرع فيه حتى صار من أشهر أصحابه، وكان من أهل الورع والزهد، غير أنه رغب الناس عنه في ذلك الزمان لاشتهاره بعلم الكلام والفلسفة، وكان أبو يوسف يذمه، قال: هو عندي كإبرة الرفاء، طرفها دقيق ومدخلها ضيق، وهي سريعة الانكسار، ترجمته في ميزان الاختصار (١/٣٢٢، ٣٢٣) و"معجم البلدان" (٤/٥١٥) و"وفيات الأعيان" (١/١).

يوسف رحمة الله عليه^(١)، أما إذا كان هوى يكفر به، لا يجوز^(٢) كالحصمى والقدرى، وهو الذى قال: بخلق القرآن، والرافضى الغالى الذى ينكر خلافة أبى بكر رضى الله^(٣).

مسألة (٦٣٠)

شرو: لا يجوز الاقتداء يشافعى المذهب إن كان^(٤) يميل عن قبلتنا، أو يعلم أنه احتجم ولم يتوضأ، أو على ثوبه منى أكثر من قدر الدرهم، لا يجوز لأنه اقتداء^(٥) بمن ليس فى الصلاة فى زعمه^(٦)، وإن لم يعلم يقيناً جاز؛ لأن عدم هذه العوارض أصل.

٢٧٧، ٢٧٨) و"الجواهر المفيدة" (١/٤٤٧-٤٥٠) و"النجوم الزاهرة" (٢/٢٢٨) و"الفوائد البية" (ص ٥٤).

- (١) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز.
 - (٢) قوله: "به لا يجوز" ساقط من دأ، وفى دب: لا يجوز.
 - (٣) هكذا ذكره حسام الدين فى "الفتاوى الصغرى" (ص ٧) فى "مسائل الإمام والمفتدى".
 - (٤) فى ط: "إذا كان"، وفى جميع النسخ: "بشقوى"، والمراد به ما أثبتناه.
 - (٥) فى ط: "أقندى".
 - (٦) تطهير النجاسة من بدن المصلى وثوبه، والمكان الذى يصلى فيه واجب عند الجميع؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيكَ فَطَهِّرْ﴾ الآية (المدثر: الآية ٤).
- ولما جاء من الآثار الصحيحة، أصل الاختلاف هنا فى المني والدم السائل، فمثلاً قال الإمام الشافعى رحمه الله: المني ليس بنجس، يفرك أو يمسح كما يفرك المخاط أو الصفاق أو الطير. والشئ من الطعام يلصق بالشوب تطيقاً لا تحبباً، فإن صلى فيه قبل أن يفرك أو يمسح فلا بأس. الأم، فى "باب المني" (١/٤٧).
- وقال أصحابنا: الوضوء من كل دم سائل، أو ماء أو صديد سأل عن رأس الخرح، وقال الشافعى رحمه الله: لا يقضى الوضوء من هذه كلها، سواء سأل أو لم يسأل، فالاحتلاف فى حكم المني، والخارج من غير السيلين معروف بين الحنفية والشافعية، ومن هذا جدوهم.
- تنظر أدلة الطرفين فى "نصب الراية" فى "فصل من نواقض الوضوء" (١/٣٧-٤١)، والدارقطنى فى "باب الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحمامة وبحره" (١/١٥٩-١٥١).
- وأما الذين قالوا من أصحابنا: بعدم صحة الاقتداء بمن يقول: بطهارة المني، وعدم وجوب الوضوء من الخارج من غير السيلين؛ لقوله عليه السلام: "الإمام ضامن" أى ضامن بصلاته. صلاة المزمع، وبناء الناقص على الكامل يجوز، وأما ما الكامل على الناقص لا يجوز، لأد الضعيف لا يصلح أسساً للقوى.

مسألة (٦٣١)

ولو كان الإمام مستلقياً يومئذ خلفه من يومئذ (خلفه) مستلقياً، ومن يومئذ قاعداً يجوز صلاته وصلاة من هو في مثل حاله، ولا يجوز صلاة القاعد لما فيه من بناء القوى على الضعيف، فإن حال المستلقى في الإيماء حال القاعد، ألا ترى أنه يجوز الصلاة بالإيماء مستلقياً إذا كان قادراً على القعود.

مسألة (٦٣٢)

القارئ إذا صلى بعض صلاته، ثم نسي القراءة وصار أمياً، فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمة الله [عليه]^(١) ويستقبلها، وعلى قول أبي يوسف ومحمد [رحمهما الله تعالى]^(٢) لا تفسد صلاته، ويبنى عليها^(٣) استحساناً، وهو قول زفر^(٤)، لهما أن فرض القراءة صار مؤدياً^(٥) في الركعتين الأوليين، ولأبي حنيفة^(٦) -رحمة الله عليه-^(٧) : أنه إذا كان قارئاً في الابتداء، فقد التزم^(٨) أداء^(٩) جميع الصلاة بقراءة، ثم عجز عن الوفاء بما التزم^(١٠)، فتعين الاستقبال.

(١) الريادة: من دب.

(٢) الريادة: من دأ، دب، إلا أن في دب لا يوجد "تعالى".

(٣) قوله: "عليها" ساقط من ط.

(٤) كلمة "زفر" ساقطة من ط.

(٥) في دأ، ط: "مؤدأ"، وفي ز: "مؤدى"، الصواب ما أثبتناه.

(٦) في أغلب النسخ: "لأبي حنيفة" بدون العطف، المثبت من ز.

(٧) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ر، وفي دب: تعالى مكان "عليه".

(٨) في ط: "اتمى" مكان "التزم"، وهو خطأ.

(٩) في دأ: "إذا"، وهو تصحيح.

(١٠) في ط: "اتمى" مكان "التزم".

فصل

مسألة (٦٣٣)

ن^(١): رجل صلى^(٢) بالناس شهراً، ثم بان أنه كان مجوسياً^(٣)، فصلاتهم جائزة، ويضرب هذا ضرباً شديداً، ويجبر على الإسلام^(٤)؛ لأن الصلاة بجماعة دليل الإسلام، فإذا أخبر أنه مجوسى كان ارتداداً^(٥).

مسألة (٦٣٤)

ولو صلى بالقوم، ثم قال بعد ذلك: إني صليت يوماً بغير وضوء، فإن كان ثقةً، يجب عليهم أن يعيدوا^(٦)؛ فرق بين هذا وبين المسألة الأولى؛ والفرق أن هذا^(٧) أخبر^(٨)، وليس له مكذب^(٩)، وثمة أخبر وله مكذب ظاهر^(١٠)، فإن الصلاة بالجماعة^(١١) دليل الإيمان.

(١) الرمز ن ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط.

(٢) في دب: صلى رجل بالتقديم والتأخير.

(٣) في معظم النسخ: ثم قال: إنه مجوسياً مكان المثبت.

(٤) في ط: ويجبر على الإسلام، وهو تصحيف.

(٥) قال المصنف أبو الليث في النوازل في باب الصلاة (ص ٢٢ ب- ٢٣ أ). وقال محمد بن مقاتل: في رجل صلى بالناس شهراً، ثم قال: إني كنت مجوسياً، قال: صلاتهم جائزة. ويضرب هذا ضرباً شديداً، ويجبر على الإسلام.

(٦) في دأ: أن يقتدوا، وهو خطأ.

(٧) في ط: هنا مكان هذا.

(٨) في خ أ: أخبر.

(٩) في دب: يذب مكان المثبت.

(١٠) قوله: وثمة أخبر وله مكذب ظاهر ساقط من دب.

(١١) في ط: بجماعة.

مسألة (٦٣٥)

ورجل^(١) أم قوماً شهرين، ثم قال: كان في ثوبى قذر^(٢) [قدر الدرهم]^(٣)، يعيدون الصلاة جميعاً^(٤) لما قلنا، إلا أن يكون ما حنأ^(٥)؛ لأنه ظهر كذبه^(٦) بظاهر الحال.

فصل فيما يفعله الإمام^(٧)

مسألة (٦٣٦)

ن^(٨): الإمام إذا طوّل القراءة في الركعة الأولى؛ لكي يدرك الناس^(٩) الركعة، فإن كان التطويل تطويلاً يشقّ على الناس، فينبغي^(١٠) أن لا يفعل؛ لأنه يصير سبباً لتقليل الجماعة^(١١)، ولو أخرج المؤذن الإقامة ليدرك^(١٢) الناس^(١٣)

- (١) في معظم النسخ: "رجل بدون العطف، المثبت من ط، م.
- (٢) كلمة "قذر" ساقطة من دأ.
- (٣) الزيادة: من دأ.
- (٤) قوله: "جميعاً" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط.
- الدليل على وجوب طهارة الثياب في الصلاة قوله تعالى: ﴿وَيَبَأْكَ قَطَطًا﴾ سورة المدثر: الآية ٤.
- (٥) في دب: "ما حنأ"، وهو تصحيف، المحنة واحدة "الحن": التي يمتحن بها الإنسان من بنية.
- (٦) في دب: "لديه"، وهو تصحيف.
- (٧) قوله: "فيما يفعله الإمام" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط.
- (٨) الرمز "ن" ساقط من خأ، حب، دأ، ز.
- (٩) في ط، م: "ليدرك الناس" مكان المثبت، وفي دأ: "لكن يدرك"، وهو خطأ.
- (١٠) في أغلب النسخ: "ينبغي"، المثبت من ط، م.
- (١١) قال عليه السلام: «إذا أم أحدكم فليخفف فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض فرد صلى وحده فليصل كيف شاء»، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد. ومالك في "الموطأ"، أخرجه الترمذي (٤٦١/١) في باب ما حاء إذا أم أحدكم "نسر فليخفف" - ط: حلى -.
- (١٢) في دب: "ليدر"، وهو تصحيف.
- (١٣) كلمة "الناس" ساقطة من ط.

الجماعة، جاز^(١).

مسألة (٦٣٧)

الإمام إذا سمع حسن شخص جاء^(٢) وهو في الركوع^(٣)، فطول لبدرج الجاني الصلاة، فإن كان الإمام عرف الذي يجيء، يكره؛ لأن ذلك يشبه الميل إليه، وإن كان لا يعرف^(٤)، لا بأس بذلك^(٥) مقدار تسبيحة أو تسبيحتين، مقدار ما لا ينقل على من خلفه؛ لأن ذلك إعانة على الطاعة^(٦).

(١) قال الفقيه أبو الليث في "السوارل" في "باب الصلاة" (ص ١٨ ب) : وسئل أبو بكر عن الإمام يطول القراءة في الركعة الأولى؛ لكي يدرك الناس الركعة؟ قال : لا يطول تطويلاً يشق على القوم، قيل له : لو طول المؤذن الإقامة؛ لكي يدرك الناس التكبيرة الأولى، قال : ينبغي أن يكون هذا جائزاً بالاتفاق.

(٢) في ط : "جاني".

(٣) في دب : "وفي الركوع بدون هو".

(٤) في ط، م : "فإن لم يعرفه مكان المثلث".

(٥) في ط : "لا بأس بذلك أعانه بزيادة أعانه".

(٦) في ط : "انطاعات مكان المثلث".

قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٨ ب) : وسئل أبو نصر عن الإمام إذا كان في الركوع، فسمع حسن شخص جانياً، فطول الركوع لبدرج الجاني الصلاة، هل يكره ذلك؟ قال : روى عن الشعبي : أنه قال : لا بأس به مقدار تسبيحة أو تسبيحتين، قال أبو جعفر : هذا المقدار حسن، مقدار على ما لا ينقل خلفه.

وروى ليث بن مساور أنه قال : لو انتظر فسدت صلاته، وروى عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى أنهما كرها ذلك، وقال أبو حنيفة رحمه الله : أخاف عليه أمراً عظيماً - يعني الشرك -.

وسئل أبو بكر عن الإمام يطول الركوع لأجل داخل دخل لبدرج الركوع؟ قال أبو بكر : بطول التسيحات، ولا يزيد في العدد، وعن أبي القاسم أنه قال : إن كان الداخل عياناً فإنه لا يحوز، وإن كان فقيراً جاز.

قال الفقيه : إن الإمام يعرف الجاني لا ينتظر؛ لأن ذلك يشبه الميل، وإن لم يعرفه، فلا بأس به؛ لأنه ذلك أعانه مئة على الطاعة.

وقال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ١٩) : وروى المعلى عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة وابن أبي ليلى عن الإمام إذا ركع، فسمع حلق المعلن من خلفه أ ينتظروهم؟ قال : لا ينتظروهم؛ لأن الانتظار وقع لغير الله، وقال أبو حنيفة : أحسنى عليه أمراً عظيماً - يعني الشرك -.

وروى هشام عن محمد : أنه كره ذلك، وروى عن أبي مطيع فيما أعلم أنه كان لا يرى به بأساً، وقال علاء الدين الأسمندي : وقد أشار أبو حنيفة إلى علة الكراهية، فقال : أحسنى عليه أمراً

مسألة (٦٣٨)

ب : ويستحب للإمام إذا فرغ من الصلاة أن ينحرف إلى يمين القبلة، وكذا إذا فرغ الإمام من المكتوبة^(١)، وأراد^(٢) أن يصلي بعدها تطوعاً، يستحب أن يكون تطوعه^(٣) في يمين القبلة؛ لأن لليمين^(٤) فضلاً عن اليسار، ويمين القبلة ما يحاذي يسار المستقبل، ويسار القبلة ما يحاذي^(٥) يمين المستقبل^(٦).

فصل فيما يمنع صحة الاقتداء^(٧)

مسألة (٦٣٩)

ن^(٨) : المقتدى إذا كان بينه وبين الإمام طريق، فمقدار الطريق^(٩) الذي يمنع صحة^(١٠) الاقتداء، أقله ما يمر فيه العجلة^(١١) أو حمل البعير، فإن كان أقل من ذلك

عظيماً؛ لأن الصلاة يراد بها وجه الله تعالى والإخلاص، وهو شرط العبادة، والإخلاص يزول بالانتظار، وطلب مرضاة الناس، وما حكى عن أبي مطيع يحتمل أنه لم يريه بأساً إذا صفا قلبه عن طلب مرضاة الناس، وإن نوى أن يدرك المؤتم فضيلة الجماعة ولا تمرنه، وهذا كما يستحب تطويل القراءة في الركعة الأولى لكي يدرك القوم فضيلة الجماعة. شرح عيرون لمسانير (ص ١١٢)

- (١) في ط : "المكتوبة" بدون "من".
- (٢) في ط، م : "وهو أراد" في مكان "وأراد".
- (٣) قوله : "تطوعه" ساقط من دب.
- (٤) في دب : "اليمين" مكان المثبت.
- (٥) في ط : "بعضاء" مكان "ما يحاذي".
- (٦) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "باب الصلاة" في مكان الإمام والمقتدى والعاصل بينهما "في علامة" ب.
- (٧) في ط : "فصل" ولا يوجد قوله : "فيما يمنع صحة الاقتداء".
- (٨) الرمز "ن" ساقط من ط.
- (٩) في ط، م : "بمقدار الطريق".
- (١٠) كلمة "صحة" ساقطة من دب، م.
- (١١) في دب : "أقل ما يمر فيه العجلة"، وفي دأ : "بالتقديم وبالنأحبر"، وفي ط : "أقله بما يمر فيه".

لا يمنع؛ لأنه قليل^(١).

مسألة (٦٤٠)

رجل صلى بقوم^(٢) في فلاة من الأرض، فمقدار ما ينبغي أن يكون بين الإمام والقوم حتى يجوز صلاتهم، فأقل ذلك تكلموا^(٣) فيه، ظاهر ما قال أبو القاسم^(٤) : على أنه^(٥) مقدار ما يمكن أن يصطف^(٦) فيه^(٧) القوم، وبعضهم قالوا: ما يسمع^(٨) فيه صفان، وبه يفتى^(٩).

فرق بين هذا وبين ما إذا صلى الإمام في يوم العيد، يجوز^(١٠) وإن كان بين الصفوف فصل؛ والفرق أن مصلى العيد بمنزلة المسجد في حق الصلاة بالاتفاق، وإن اختلفوا فيما عدا^(١١) الصلاة؛ لأن ذلك كله معد^(١٢) للصلاة، ولا كذلك

على العجلة

(١) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٦) : وسئل أبو نصر في المقتدى إذا كان بينه وبين إمامه طريق : كما مقدار الطريق الذي لا تجوز صلاة المقتدى؟ قال : أصح ما يكون من الطريق أن يمر فيه العجلة، أو يمر فيه الأوقاد والأحمال يعني إذا كان أقل من ذلك تجوز.

(٢) في ط، م : بالقوم.

(٣) قوله : "تكلموا" ساقط من دأ.

(٤) هو أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار : كان إماماً كبيراً إليه الرحلة ببلخ، أخذ عن نصير بن يحيى، وثقه عليه أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي، توفي رحمه الله سنة ٢٣٦ هجرية في السنة التي توفي فيها أبو بكر الإسكاف، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١/ ٢٠٠، ٢٠١) و "الفوائد البنية" (ص ٢٦) و "كتائب أعلام الأخيار" برقم (١٥٨)، و "الطبقات السنية" (١/ ٤٥٤) برقم (٢٤٤).

(٥) قوله : "لأنه" ساقط من ط، م.

(٦) في ط : يصطفوا.

(٧) قوله : "فيه" ساقط من ط، م.

(٨) في دب : قال : ما يسمع، وهو خطأ.

(٩) كلمة "يفتى" ساقطة من ط.

(١٠) كلمة "يجوز" ساقطة من ط.

(١١) كلمة "عدا" ساقطة من دأ.

مسألة (٦٤١)

إمام صلى بقوم^(٢) على الطريق، فاصطف الناس في الطريق على طول [الطريق]^(٣)، إذا^(٤) لم يكن بين الإمام وبين القوم مقدار ما يرفيه^(٥) الحمل، جارت صلاتهم، وإلا فلا، وكذلك بين الصف الأول والثاني؛ لأن المانع من الاقتداء ههنا هو الطريق؛ لأن الأثر جاء بكون الطريق مانعاً، وقد رنا بالطريق^(٦) المانع بهذا^(٧) لما قلنا من قبل^(٨)، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن المانع مجرد الانفصال، فقد رنا بالصف^(٩).

مسألة (٦٤٢)

رجلان أم أحدهما صاحبه في فلاة^(١٠) من الأرض، فجاء ثالث، ودخل في

(١٢) في ط، م: جعل معداً.

(١) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٢٦ ب) وفي نفس الباب: وسئل أبو القاسم عن رجل صلى في فلاة من الأرض: كم مقدار ما ينبغي أن يكون بين الإمام والقوم حتى تجوز؟ إذا كان بين الإمام والقوم مقدار ما لا يمكن أن يصف فيه قوم، جازت صلاتهم، قيل له: فإن صلى بقوم في المصلى يعني مصلى العيد؟ قال: هو بمنزلة المسجد؛ لأن ذلك الموضع جعل للصلاة، يعني وإن كان بين الصفوف فصل، جازت صلاتهم، وهكذا كان يقول أبو جعفر.

(٢) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "يصلى بالقوم"، وفي ط: "مع القوم" مكان المثبت.

(٣) الزيادة: من "النوازل".

(٤) في أغلب النسخ: "إن"، المثبت من ط، م، النوازل.

(٥) في دأ: "ما يمكن فيه"، وهو خطأ.

(٦) في ط: "وقدره بالطريق".

(٧) في دب: "لهذا"، وهو خطأ.

(٨) قوله: من قبل "ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" وفي الباب السابق (ص ٢٦ ب): وسئل أبو القاسم عن إمام صلى بقوم على الطريق، واصطف الناس في الطريق على طول الطريق: أتجوز صلاتهم؟ قال: إذا لم يكن بين الإمام وبين القوم مقدار ما يرفيه الحمل، فصلاتهم تامة، وكذلك فيما بين الصف الأول والثاني.

(١٠) في ط: هي الفلاة.

صلاتهما، فتقدم الإمام حتى حاوز موضع سجوده، جازت صلاتهم^(١)؛ لأن في الابتداء لو كانوا^(٢) ثلاثة، وكان بينه وبينهما^(٣) هذا القدر، جاز^(٤)، فكذا إذا تقدم هذا القدر^(٥)، جاز^(٦).

مسألة (٦٤٣)

المأموم إذا كان أطول من الإمام، وصلى بجنبه^(٧) وهو بحال لو سجد، يقع رأسه قبل رأس الإمام، فصلاته جائزة؛ لما روى عن عبد الله بن مسعود^(٨) رضي الله عنه: أنه صلى بعلقمة والأسود، وأقام أحدهما عن يمينه، والآخر عن يساره، وكان ابن مسعود رضي الله عنه^(٩) رجلاً^(١٠) صغير الجثة^(١١).

(١) في ط، م: صلاته، وهو خطأ.

(٢) في ط، م: كان، وهو خطأ.

(٣) في د ب: بالتقديم والتأخير.

(٤) في د أ: جازت، وهو خطأ.

(٥) في ز: كذا وقوله: فكذا إذا تقدم هذا القدر مكرر في خ ب، د أ.

(٦) قال المصنف أبو الليث في "النوار" في الباب السابق (ص ٢٦ ب): وسئل أبو القاسم عن رجلين أم أحدهما بالآخر في فلاة من الأرض، فجاء ثالث، ودخل معهما في الصلاة، فتقدم الإمام حتى جاوز موضع سجوده، قال: فسدت صلاتهم جميعاً؛ لأن ليس هناك موضع حمل للصلاة إلا مقدار ما جعله الرجل للصلاة مقدار ذلك موضع سجوده، قال الفقيه: عنده أنه لو تقدم مقدار ما يكون بين الصف الأول والإمام، لا تفسد صلاتهم وإن جاوز موضع سجوده.

(٧) في ط: نحت، وهو خطأ.

(٨) قوله: "عبد الله" ساقط من ط، وكلمة "مسعود" ساقطة من ز.

(٩) قوله: "رضي الله عنه" ساقط من د أ، د ب، ز.

(١٠) في د أ، د ب: "رجل"، وهو خطأ.

(١١) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ١٧ ب) في "باب الصلاة": قال بعضهم: إذا كان المأموم أطول من الإمام وصلى بجنبه، فصلاته فاسدة؛ لأن السجود ركن من أركان الصلاة، فلا يجوز أن يكون سجوده قبل سجود الإمام، وقال بعضهم: يجوز، وهو أصح القولين؛ لما روى عن عبد الله ابن مسعود: أنه صلى بعلقمة والأسود، وأقام أحدهما عن يمينه، والآخر عن يساره، وكان ابن مسعود رجلاً قصيراً، فعلم أن سجودهما كان أمامه.

مسألة (٦٤٤)

المقتدى إذا رأى البول^(١) على ثوب الإمام أقل من قدر الدرهم، هو يرى أنه^(٢) لا تجوز الصلاة معه، والإمام يرى ذلك جائزاً^(٣)، فالمقتدى يعيد الصلاة؛ لأنه لم ير الإمام في الصلاة، فلم ير اقتداءه^(٤) جائزاً، ولو كان الإمام يرى فساد الصلاة^(٥)، والمقتدى يرى جوازها^(٦)، ولم يعلم^(٧) به الإمام، وعلم به المقتدى، لا يعيد المقتدى الصلاة؛ لأنه رأى الإمام في الصلاة، ورأى الاقتداء به^(٨) جائزاً^(٩).

مسألة (٦٤٥)

و: قوم صلّوا على ظهر ظلة في المسجد^(١٠)، وتحتهم وقدامهم نساء لا يجوز صلاتهم، وكذا الطريق؛ للحديث المعروف الذي جاء، ما لم يكن طريق أو نساء، وأدناهن^(١١) ثلاث نسوة، فإذا كن ثلاث نسوة فهو صف، هكذا ذكرهما^(١٢).

- (١) في خأ، خرب، دأ، دب: "الدم"، مكان البول.
- (٢) في معظم النسخ: "أنّ المثبت من ط.
- (٣) في ط: "جائز"، وهو خطأ.
- (٤) في دب: اقتداءه.
- (٥) في دأ: "فسادها"، وفي دب: "المعاد" مكان "فساد الصلاة".
- (٦) في ط: "جوازه"، وهو خطأ.
- (٧) في دب، ط: "لا يعلم".
- (٨) قوله: "به" ساقط من ط.
- (٩) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢٧ ب): "قال نصير: سألت شداد عن المقتدى يرى البول على ثوب الإمام أقل من قدر الدرهم، والمقتدى من رأيه أن لا تجوز الصلاة، إذا كان البول قليلاً أو كثيراً، أن الصلاة جائزة، قال: أما المقتدى يعيد الصلاة، فمت له. وقد رأى المقتدى جواز الصلاة، ورأى الإمام فساد الصلاة، ولا يعلم به الإمام. وعلم به المقتدى؟ قال: لا يعيد الصلاة، وإنما أنظر إلى رأى المقتدى، قال نصير: وبه نأخذ."
- (١٠) في "د": "ظلة المسجد بدون في"، وفي هامش ط: "الظلة - النظم - كهينة الصفة، مكّد في مختار الصحاح" (ص ٤٠٤).
- (١١) في معظم النسخ: "أدنا"، المثبت من دأ.
- (١٢) في ط: هنا.

وفى ظاهر الرواية لم يجعل الثلاثة صفًا، حتى قال: تفسد صلاة ثلاثة من كل صف إلى آخر الصفوف، وجاز اقتداء الباقي، والفتوى على ظاهر الرواية، فإن كان الرجل الذى فوق الظلة بحذائه من تحته نساء أجزأه؛ لأنه ليس بينه وبين الإمام نساء، فلو^(١) فسدت الصلاة، إنما تفسد لمكان المحاذاة^(٢) وبينهما حائل، فصار بمنزلة امرأة^(٣) بحذاء رجل تصلى وبينهما حائط^(٤)، أو أسطوانة^(٥).

مسألة (٦٤٦)

ب^(٦): قوم يصلون خارج المسجد، أو فى الصحراء، ووسط الصفوف لم يقيم فيها أحد مقدار حوض، أو فارقين^(٧)، تجوز صلاتهم^(٨) من وراء^(٩) ذلك الموضع؛ لأن الصفوف إذا كانت متصلة حوالى ذلك الموضع، صار الكل فى حكم المسجد^(١٠).

(١) فى معظم النسخ: "ولو"، المثبت من ط.

(٢) فى دأ: "المحاذاة"، وهو تصحيف.

(٣) فى معظم النسخ: "المرأة"، المثبت من ط، م.

(٤) فى دأ: "حائطاً"، وهو خطأ.

(٥) هكذا ذكره حسام الدين فى "الفتاوى الكبرى" فى "باب الصلاة" فى "مكان الإمام والمقتدى والفاصل بينهما".

(٦) الرمز "ب" ساقط من ط، م.

(٧) الفرق: مكيال معروف بالمدينة، وهو ستة عشر رطلاً، والجمع فرقان. مختار الصحاح (ص ٥٠٠)

(٨) فى خأ، خب، دأ، ز: "صلاته"، وفى دب: صلاة، وكل ذلك خطأ.

(٩) فى ط: "وراء ذلك بدون من".

(١٠) فى أغلب النسخ: "إذا كانت الصفوف متصلة حوالى ذلك الموضع، صار الكل فى حكم المسجد"، المثبت من م، دب، قال حسام الدين فى "الفتاوى الكبرى" فى "كتاب الصلاة" فى "مكان الإمام والمقتدى والفاصل بينهما": قوم يصلون خارج المسجد أو فى الصحراء، أو وسط الصفوف فجوة مقدار حوض، أو فارقين لم يقيم فيها أحد، جارت من وراء المجوة، إذا كانت الصفوف متصلة حوالى المجوة؛ لأن الصفوف إذا كانت متصلة حوالى ذلك الموضع، صار الكل فى حكم المسجد.

مسألة (٦٤٧)

س: من شك في إتمام وضوء إمامه، جازت صلاته ما لم^(١) أنه ترك بعض أعضائه سهواً، أو عمداً؛ لأن الظاهر أنه لم يترك^(٢).

مسألة (٦٤٨)

زشرو: وإذا كان^(٣) الإمام في المسجد^(٤)، فقام رجل على السطح^(٥) نحذاء رأس الإمام، واقتدى به؛ ذكر^(٦) شمس الأئمة الحلواني رحمه الله^(٧): أنه لا يجوز^(٨).

وذكر^(٩) شمس الأئمة السرخسي رحمه الله^(١٠): أنه يجوز^(١١)، وإن صلى على سطح بيته، وسطح بيته متصل بالمسجد؛ ذكر^(١٢) شمس الأئمة الحلواني رحمه الله^(١٣): أنه يجوز ذلك^(١٤)، وعلل^(١٥) فقال: لأن سطح بيته إذا كان^(١٦) متصلاً

(١) في ط، م، ز: يتيقن.

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق في "كتاب الصلاة" في "الإمام تين بعد ما صلى أنه كان على حال لا يجوز الاقتداء به".

(٣) في ط: "إذا كان" بدون العطف.

(٤) في د: في مسجد.

(٥) في أغلب النسخ: "على سطح"، المثبت من ط.

(٦) في ط: ذكره.

(٧) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني البخاري، المتوفى سنة ٤٤٨ هجرية.

(٨) في ط، م: "لا يجوز".

(٩) في ط: "وذكره".

(١٠) في ط: "بزيادة" عليه ولا يوجد شيء من هذا في د.

(١١) في ط، م: "أنه يجزئه".

(١٢) في ط: ذكره.

(١٣) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(١٤) كلمة "ذلك" ساقطة من د، ط.

بالمسجد، لا يكون أشد^(١) حائلاً من منزل يكون بجنب^(٢) المسجد، وبينه وبين المسجد حائط، ولو صلى في مثل هذا المنزل^(٣) مقتدياً بإمام في المسجد، وهو يسمع التكبير من الإمام، أو من المكبر^(٤)، تجوز صلاته.

قال رضى الله عنه: هذا التعليل يشير إلى أن الحائط لم يكن مانعاً إذا كان الحائط^(٥) لا يشتبه على المقتدى حال الإمام، وهو اختيار بعض المشايخ.

وقال بعضهم: منهم شيخ الإسلام المعروف بـ"خواهر زاده" أن الحائط إذا لم يكن مانعاً عن الوصول إلى الإمام لا يمنع (صحة الاقتداء، وإن كان مانعاً عن الوصول إلى الإمام يمنع).

فصل فيما يجوز للمقتدى أن يفعله^(٦)

مسألة (٦٤٩)

ن^(٧): الإمام إذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول^(٨) المقتدى: ثلاث تسبيحات؛ تكلموا فيه، منهم من قال: يتم المقتدى ثلاثاً؛ لأن من أهل العلم^(٩) من

(١٥) قوله: "وعلى ساقط م، ن، دأ."

(١٦) قوله: "إذا كان ساقط من دأ."

(١) في ط: "أنه"، وهو خطأ.

(٢) في دأ بهاء.

(٣) في دأ: "المسجد".

(٤) في آخ أ، آخ ب: "من التكبير"، وهو نصيف.

(٥) كلمة "الحائط" ساقطة من دب، ط.

(٦) في دب: يفعل.

(٧) الرمز "ن" ساقط من ط.

(٨) في ط: "قل يقول بدون أن"، وهو سهو.

(٩) في ط، م: "العلماء مكان العلم"، وهو خطأ.

قال: لا تجوز الصلاة بأقل من ثلاث مرات، فكان عليه أن يأتي به^(١)، ومنهم من قال: يتابع الإمام وهو الصحيح؛ لأن التسيبحات سنة، ومتابعة الإمام فريضة^(٢).

(١) الحديث عبد الله بن مسعود أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه». الحديث رواه أبو داود (٢٢٥-٢٢٦) في باب مقدار الركوع والسجود، والترمذي (٤٦-٤٧) في "باب ما جاء في التسيب في الركوع والسجود"، وابن ماجه (٢٨٧-٢٨٨) في "الباب الذي مضى"، والشافعي في "الأم" (٩٦/١) في "باب القول في الركوع"، وأحمد في "المسند" (١٥٥/٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٣/٣) في "ذكر الأمر بالتسيب لله حل" وعلا في الركوع والسجود للمصلي في صلاته، والدارمي (٢٩٩/١) في "باب ما يقال في الركوع" بالفاظ متقاربة.

قال الترمذي: حديث ابن مسعود ليس إسناده بم متصل، عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود، وقال أبو داود: هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله.

ونقل فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر في تحقيقه للترمذي، وقال: وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ثقة، وكان كثير الإرسال، وعبد الله بن مسعود عم أبيه، وعن عتبة بن عامر قال: «لما نزلت ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال رسول الله ﷺ: اجعلوها في ركوعكم، فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال: اجعلوها في سجودكم»، الحديث رواه أبو داود (٢٢١-٢٢٢) في "باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده"، والحاكم في "المستدرک" (٢٢٥/١)، وابن خزيمة (٣٣٤/١) في "باب التسيب في السجود"، وابن حبان في "ذكر ما يقول المرء في ركوعه من صلاته" وابن ماجه في سنه (٢٨٧/١).

قال أبو عيسى الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسيبحات، وروى عن عبد الله بن المبارك: أنه قال: استحَبَّ للإمام أن يسبِّح خمس تسيبحات؛ لكي يدرك من خلفه ثلاث تسيبحات، وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم.

(٢) في ديب من قوله: "ومنهم من قال: ... إلى قوله: ومتابعة الإمام فريضة مكررة، وهو سهو؛ لما جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "صلى رسول الله ﷺ في بيته، وهو شاك، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم، أن اجلسوا، فلما انصرف، قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً".

وفي رواية أخرى: عن أنس رضي الله عنه أنه قال: "سقط النبي ﷺ عن فرس فحسرت شقه الأيمن، فدخلنا عليه نعوذ، فحطرت الصلاة، فصلى بنا قاعداً، فصلينا وراءه قعوداً، فلما قضى الصلاة، قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون"، رواهما البخاري ومسلم.

ينظر "المنتقى" في "باب اقتداء القادر على القيام بالجالس" وإنه يجلس معه (ص ٢٢٩)، وفي "باب وجود متابعة الإمام، والنبي عن مسابقته" (ص ٢١٨، ٢١٩)، وفي الباب عن جابر وأنس وأبي هريرة بالفاظ متقاربة.

فكان الاشتغال بالمطابقة أولى^(١)، وهو مذكور في "الجامع الكبير" في صلاة العيدين^(٢).

مسألة (٦٥٠)

المقتدى إذا شرع في قراءة التشهد، ففرغ قبل فراغ الإمام، ثم تكلم أو ذهب، فصلاته جائزة؛ لأن المعتبر هو القعدة دون القراءة، وقد تم^(٣) قعدة الإمام في حق المقتدى، ألا ترى أن الإمام إذا كرر^(٤) قوله: "التحيات لله" حتى كان بحال لو قرأ التشهد أمكنه ذلك^(٥)، جازت صلاته^(٦).

(١) في أغلب النسخ: "فكان الاشتغال بها"، المثبت من ط.

(٢) قال محمد بن الحسن في "الجامع الكبير" في "باب صلاة العيدين": رجل افتتح صلاة العبد والإمام راكع، فخشي فوت الركوع، فإنه يركع، ويكبر في ركوعه، وإن رفع الإمام رأسه من قبل أن يتم، يطل عنه ما بقي.

وقال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٨، ب ١١٩): "وسئل عن الإمام إذا رفع رأسه عن الركوع قبل أن يقول المقتدى: التسييح ثلاث مرات، قال بعضهم -يعني أبا نصر-: يتم المقتدى التسييح ثلاث مرات، ولا يكون أقل من ذلك".

(٣) في معظم النسخ: "تمت"، المثبت من ط، م.

(٤) في معظم النسخ: "لو كرر مكان المثلث"، والمثبت من ط، م.

(٥) قوله: "ذلك" ساقط من ط، م.

(٦) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٣٠، ب): "وسئل أبو بكر عن المقتدى أسرع في قراءة التشهد، ففرغ من قراءته قبل فراغ الإمام عن التشهد، ثم تكلم أو ذهب، قل: فصلاته جائزة، ألا ترى أن الإمام لو كرر قوله: "التحيات لله" مراراً حتى صار بحال لو قرأ التشهد أمكنه ذلك، جازت صلاته، فكدلك هذا".

قال القدوري (ص ١١) في آخر "باب صفة الصلاة": "وإن تعمد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً يناقض الصلاة، تمت صلاته؛ قال عليه السلام: «إذا جلس الإمام في آخر ركعة ثم أحدث رجل من خلفه قبل أن يسلم الإمام فقد تمت صلاته»، الحديث رواه الدارقطني (١/ ٣٧٩) في "باب أحدث قبل التسليم في آخر صلاته، أو أحدث قبل تسليم الإمام، فقد تمت صلاته".

قال الدارقطني: عبد الرحمن بن زياد ضعيف لا يحتج به، وقال عليه السلام: «إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فأحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته ومن كان خلفه ممن أتم الصلاة»، وفي رواية أخرى قال عليه السلام: «إذا أحدث الإمام بعد ما يرفع رأسه من آخر سجدة واستوى جالساً تمت صلاته وصلاة من من خلفه من أتم به من أدرك أول الصلاة»، رواهما الدارقطني في العنوان السابق.

مسألة (٦٥١)

ب : إمام قام إلى الثالثة، والمأموم^(١) لم يفرغ من التشهد بعد^(٢)، قال : يتم ما بقي^(٣)، ولا يتبع الإمام، وإن فاتته الركوع؛ لأن الركوع^(٤) لا يفوته في الحقيقة؛ لأنه مدرك^(٥)، فكان خلف الإمام حقيقة^(٦)، وإذا سلم^(٧) الإمام في آخر الصلاة قبل فراغ المأموم^(٨) من التشهد، يتم ما بقي.

قال رضى الله عنه : وهذا^(٩) بخلاف ما تقدم؛ لأن التشهد من الواجبات بخلاف التسبيحات على ما مر، ولأن التشهد ذكر واحد منظوم، فترك ما بقي يوجب بطلان ما مضى.

أما التسبيحات : فأذكار منفصلة، فترك ما بقي لا يوجب بطلان ما مضى، وإن بقي عليه شيء من الدعوات يسلم^(١٠)، وكذا إذا لم يصل على النبي ﷺ؛ لأنه لم يبق عليه شيء واجب؛ لأن الصلاة على النبي ﷺ ليست بواجبة^(١١).

(١) في ط، م : "المؤتم"

(٢) في ط، م : "بعد ما قال"، وهو تصحيف

(٣) في ط : "ثم تابع"، مكان "يتم ما بقي"

(٤) قوله : "لأن الركوع" ساقط من خأ، خب، دأ، دب.

(٥) في معظم النسخ : "يدرك"، المثبت من ط، م

(٦) قوله : "حقيقة" ساقط من خأ، خب، دأ، دب.

(٧) في أغلب النسخ : "وإن سلم"، المثبت من ط، م.

(٨) في ط، م : "المؤتم".

(٩) في ط : "هذا" بدون العطف.

(١٠) في أغلب النسخ : "سلم"، المثبت من ط.

(١١) في دب، ط : "عليه السلام" مكان المثبت.

(١٢) هكذا ذكره حسام الدين في الفناوى الكبرى في باب الصلاة في انتظار الإمام ودحوّل المقتدى في صلاته، وإدراكه وما يتابع فيه ولا يتابع فيه، في علامة أب حديث مصالة بر عيد الذى مضى ذكره في باب فيما يستحب في الصلاة فيه حجة على أن الصلاة على النبي ﷺ ليست بفرص، حيث لم يأمر نازكها بالإعادة، وكذلك حينما علم رسول الله ﷺ التثنية لاسر مسعود لم يذكر فيه الصلاة على الرسول ﷺ، وكما روى عن ابن مسعود قال : إن محمداً ﷺ

مسألة (٦٥٢)

من : الإمام^(١) إذا تكلم والمقتدى لم يقرأ التشهد بعد، له^(٢) أن يقرأ التشهد^(٣)
وإن أحدث^(٤) عمداً، لم يقرأ التشهد بخلاف الأول^(٥)؛ لأن الكلام بمنزلة السلام.

مسألة (٦٥٣)

والإمام إذا سلم والمقتدى لم يقرأ التشهد بعد، له^(٦) أن يقرأ (التشهد)؛ لأنه^(٧)
يجوز أن يبقى المقتدى في حرمة الصلاة بعد سلام الإمام^(٨)، إذا بقي عليه شيء^(٩)
من الواجبات^(١٠)، أما لا يجوز أن يبقى المقتدى في حرمة الصلاة^(١١) بعد حدث

قال : «إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
عبد ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به ربه عز وجل» الحديث.
قال مجاهد الدين : رواه أحمد والنسائي .
ينظر في "المتقى" : باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو (ص ١٥٩) رقم الحديث
(٩٨٦).

- (١) كلمة "الإمام" ساقطة من أغلب النسخ، أثبت من ط، م.
- (٢) قوله : "له" ساقط من خأ، خب، دأ، دب.
- (٣) في دب : قراءة التشهد.
- (٤) في ط، م : فإن أحدث.
- (٥) قوله : "بخلاف الأول" ساقط من م؛ لقوله عليه السلام : "إذا قضى الإمام الصلاة وقعد
فأحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته ومن كان خلفه عن تم الصلاة"، الحديث رواه أبو داود
في "باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر الركعة" (١/١٦٢).
- (٦) قوله : "له" ساقط من خأ، خب، دأ، دب.
- (٧) في دأ : "إلا"، وفي دب : "لا يجوز" مكان "لأنه"، وهو خطأ.
- (٨) في ط، م : "فراغ" مكان "سلام".
- (٩) كلمة "شيء" ساقطة من دب.
- (١٠) لقوله عليه السلام : «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها خمسون وعيكم السكينة
فما أدرتكم فصلوا وما فلتكم فأنتموا»، رواه أبو داود (١/١٥١، ١٥٢) من وجوه مختلفة في
"باب السعي إلى الصلاة"، المسبوق بقصص ما فاتته إذا سلم إمامه من غير ريادة ويعنه مع الإمام
لقوله عليه السلام : «من أترك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أترك الصلاة».

الإمام إن كان^(١) عمداً.

قال رضى الله عنه^(٢): وعلى هذا إذا ضحك^(٣) الإمام قهقهة، أو أحدث متعمداً بعد الفراغ من التشهد، لم يكن على المأموم أن يسلم، ولو سلم أو تكلم، فعلى المأموم أن يسلم، والفرق ما مرّ، وهذا لأن السلام متمم، والكلام فى معناه، الحدث العمدة قاطع، ذكره فى "الأجناس" عن أبى حنيفة رحمة الله عليه^(٤).

مسألة (٦٥٤)

زفت^(٥): المقتدى إذا رفع رأسه من الركوع، أو من السجود قبل الإمام، ينبغى أن يعود؛ قال رضى الله عنه^(٦): هكذا أورده الشيخ^(٧) الإمام الأجل^(٨) حسام الدين رحمه الله^(٩)، وعلى هذا قول والده برهان الدين رحمه الله^(١٠)، وهكذا أفتى قال مجد الدين فى "باب المسبوق يدخل مع الإمام على أى حال كان أخرجه فى "المتقى" (ص ٢٢٢).

(١١) فى ط، م: "ولا يجوز بعد أن يبقى مكان" أما لا يجوز أن يبقى المقتدى فى حرمة الصلاة.

- (١) فى دب: "إذا كان مكان المثلث.
- (٢) فى معظم النسخ: "لو ضحك" مكان المثلث.
- (٣) فى ز: "رحمه الله" مكان المثلث.
- (٤) فى أغلب النسخ: "عند أبى حنيفة رحمه الله"، المثلث من ط؛ هكذا ذكره حسام الدين فى "الفتاوى الكبرى" فى العنوان السابق فى علامة "س".
- (٥) الرمز "زفت" ساقط من ط.
- (٦) فى نسخة "رحمه الله".
- (٧) كلمة "الشيخ" ساقطة من دب.
- (٨) كلمة "الأجل" ساقطة من ط.

(٩) هو عمر بن عبد العزيز عمر بن مازة، برهان الأئمة أبو محمد حسام الدين المعروف بـ انصهر الشهيد، استشهد فى سنة ٥٣٦ هجرية، ترجمته فى "الجواهر المصينة" (٢/٦٤٩-٦٥٠) و "تاج التراجم" (ص ٤٦) و "النجوم الزاهرة" (٥/٢٦٨-٢٦٩) و "الفوائد لسيبة" (ص ١٤٩).

(١٠) هو عبد العزيز بن عمر بن مازة المعروف بـ برهان الأئمة و برهان الكبير و الصدر الماضى، أخذ العلم عن السرحسى والحلوانى، وتفقّه عليه ولده، الصدر السعيد نوح الدين

القاضي الإمام علاء الدين عمر المعروف بـ "قاضي علامة" رحمه الله عليه بـ "سمرقند"^(١)، ولقد استفتيته عن هذه المسألة، والمعنى فيه أن متابعة الإمام^(٢) واجبة، فترفع^(٣) المخالفة بالموافقة^(٤)؛ وقد جاء^(٥) في تأويل حديث الكسوف: أن القوم^(٦) رفعوا رؤوسهم قبل النبي ﷺ، ثم وافقوه وتابعوه^(٧).

أحمد، والصدر الشهيد حسام الدين عمر الذي مضى ذكره.
قال الزرنوحي في كتابه "تعليم المتعلم" (ص ٤٦) في "فصل في التمتع والنبیحة": "وكان أستاذنا شيع الإسلام برهان الدين رحمه الله يقول: إن ابن المعلم يكون عالماً لأن المعلم يريد أن تكون تلاميذه علماء، فبركة اعتقاده وشفقته يكون ابنه عالماً، وكان يحكي أن الصدر الأجل برهان الأئمة رحمه الله جعل وقت السبق لابنيه، الصدر الشهيد حسام الدين والصدر السعيد تاج الدين رحمهما الله تعالى الصحوة الكبرى بعد جميع الأسباق، وكان يقولان: طبعنا تكلّ وعمل في ذلك الوقت، فقال أبوهما: إن الغرياء وأولاد الكراء يأتونني من أقطار الأرض، فلا بد من أن أقدم أسباقهم، فبركة شفقته تفوق أباه على أكثر فقهاء أهل الأرض في ذلك العصر في الفقه، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٤٣٧/٢) و١٠٠٠ "كنائب أعلام الأخيار" رقم (٢٩٨) و"طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده (ص ٨٢م)، و"الفوائد البية" (ص ٩٨).

(١) في ط، م: المعروف علاء سمرقند مكان "سمرقند"، لعله هو عمر بن محمد بن عبد الله ضياء الإسلام أبو شجاع البسطامي أستاذ صاحب "الهداية"، وكانت له إجازة عالية ويد باسطة في جميع العلوم، كان رحمه الله فقيهاً حافظاً محدثاً مفسراً، قال السمعاني: سمعت منه بمرور وبلغ وهرقة وبحارى وسمرقند، وكانت ولادته في سنة ٤٧٥ هجرية، هكذا ذكر اللكنوي في "الفوائد البية" (ص ١٥٠).

(٢) في ط: "أن المتابعة" مكان المثبت

(٣) في دب: "ترفع"، وهو تصحيف.

(٤) في ط: "بالواقعة"، وهو خطأ.

(٥) في دب: "ولقد جاء".

(٦) في ط: "لأن القوم".

(٧) قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" (ص ٨-١) في "مسائل الإمام والمفتدى": "المفتدى إذا تقدم على الإمام، فسدت صلاته، والإمام إذا تأخر عن المفتدى، لا تفسد صلاته؛ لأن فرض المقام على المفتدى، المفتدى إذا رفع رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام، أن يعود كما قال برهان الدين؛ لأنه ذكر في أول "باب الكسوف" حديثاً للشافعي، وذكر تأويله أن النبي عليه السلام طول الركوع فعمل بعض القوم، فرفعوا رؤوسهم، فطعن من حلقهم أن النبي عليه السلام إلى الركوع اتباعاً للنبي عليه السلام، وركع من حلقه أيضاً، وظنوا أن النبي عليه السلام ركع في ركعة ركوعين علمه أنه لا يضر ركوعين ولا سجودين".

مسألة (٦٥٥)

شرو^(١): المقتدى إذا كان خلف قفا الإمام، ينوى الإمام فى التسليمة الأولى عند أبى يوسف رحمة الله عليه^(٢)، وهو رواية^(٣) عن أبى حنيفة رحمة الله [عليه]^(٤) ترجيحاً للجانب الأيمن، وعن محمد^(٥) رحمة الله [عليه]^(٦) بنويه فى التسليمتين^(٧)؛ لأن له خطأ فى الجانبين^(٨).

مسألة (٦٥٦)

إذا كان المؤذن هو الإمام، إن كان يقيم فى المسجد، لا يقوم القوم حتى يمرغ؛ لأنه ما قام للصلاة^(٩)، وإنما قام للإقامة^(١٠)، وإن كان يقيم خارج المسجد، اختلفوا فيه^(١١)، والصحيح^(١٢) أن كل صفّ جاوزه قاموا؛ لأنهم صاروا^(١٣) بحال يصح اقتداءهم به، وإن دخل^(١٤) الإمام من قدام^(١٥) الصفوف^(١٦)، قاموا كما رأوه؛

(١) فى ط: "زقت" مكان المثبت.

(٢) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م، ز.

(٣) فى أغلب النسخ: "وهى رواية"، المثبت من ط، م.

(٤) الريادة: من دب.

(٥) كلمة "محمد" ساقط من دب.

(٦) الزيادة: من دب.

(٧) فى ط: ينوى فى التسليمتين.

(٨) فى أغلب النسخ: "من الجانبين"، المثبت من دأ.

(٩) فى دأ، دب، ز: "إلى الصلاة".

(١٠) فى دأ، ز: "إلى الصلاة"، وهو خطأ.

(١١) قوله: "به" ساقط من ط، م.

(١٢) فى ط، م: والأصح.

(١٣) فى ط، م: "كل صفّ بإزاءه قاموا لأنه صار".

(١٤) فى ط، م: ولو دخل.

(١٥) فى دأ، دب، ز: "قدام" بدون "من".

لأنهم صاروا بما ذكرنا من الحالة^(١).

مسألة (٦٥٧)

والأولى للمقتدى أن يتحول عن مكان^(٢)، أدى فيه الفرض^(٣) للتطوع تكثيراً للشواهد^(٤) على ما عرف، والأفضل أن يتقدم المقتدى، ويتأخر الإمام ليكون حالهما في التطوع بخلاف حالهما في الفرض^(٥).

مسألة (٦٥٨)

نس^(٦): مسجد دخله^(٧) بعض أهله، فأذنوا وأقاموا فيه^(٨) على المخافتة، بحيث لم يسمعه أحد خارج المسجد، وصلوا فيه بجماعة، ثم حضر الباقيون، لهم أن يصلوا فيه بالجماعة^(٩)؛ لأنها ما أقيمت على وجه السنة بإظهار (١٦) كلمة الصفوف ساقطة من ط، م.

(١) في دأ: "في الحالة".

(٢) في معظم النسخ: "من مكان"، المثبت من دأ، ط إلا أن في ط: "يحول" مكان "يتحول".

(٣) في أغلب النسخ: "الفرائض"، المثبت من ط، إلا أن فيهما: "وأدى بزيادة العطف، وهو خطأ".

(٤) في ط: "التطوع تكثيراً للشواهد"، وهو تصحيف.

(٥) في ط: "حالهما في التطوع خلاف حالهما في الفرض"، وهو تصحيف؛ الأصل في استحباب التطوع في غير مكان المكتوبة، حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله» الحديث.

قال مجد الدين في "المتقى" في "باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة": رواه أحمد، وفي رواية أخرى: عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ «لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول»، الحديث رواه أبو داود (١٦١-١٦٢) في "باب الإمام يتطوع في مكانه"، قال أبو داود. عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة، وعن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال: "صليت خلف رسول الله ﷺ، فكان إذا انصرف انحرف"، رواه أبو داود (١٦١) في "باب الإمام ينحرف بعد التسليم".

(٦) الرمز نس ساقط من ط.

(٧) في ط: دخل.

(٨) في أغلب النسخ: "فأذنوا فيه وأقاموا"، المثبت من ط، م.

(٩) في ط: بجماعة.

الأذان، فلم يبطل حق الباقيين^(١).

(١) في ط بزيادة " والله أعلم ". اختلف العلماء في تعدد الجماعة في مسجد جامع، له إمام راتب.

قال أبو عيسى الترمذی: لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين، وبه يقول أحمد وإسحاق.

وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى، وبه يقول سفيان وابن المبارك والشافعي، ويختارون الصلاة فرادى، استدلل الفريق الأول بحديث أبي سعيد أنه قال: "جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ، فقال: أيكم يتجر على هذا؟ فقام رجل فصلى معه"، الحديث رواه أبو داود (١٥٢/١) في "باب في الجمع في المسجد مرتين"، والترمذی (٤٢٧/١-٤٢٨) في "باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة"، وأحمد في (٥٠٠-٤٥، ٥/٣)، والحاكم في "المستدرک" (١٠٩/١) في "باب إقامة الجماعة في المساجد مرتين"، والدارمی (٣١٨/١) في "باب صلاة الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة"، واللفظ للترمذی.

قال الترمذی: وحديث أبي سعيد حديث حسن، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه. سليمان الأسود هذا هو سليمان بن سحيم قد احتج مسلم به، وبأبي المتوكل، وهذا الحديث أصل في إقامة الجماعة في المساجد مرتين، ووافقه الذهبي، انظر الزيلعي وتخرجه في (٥٧-٥٨/٢).

أقوال الفريق الثاني: وفي "الموطأ" (٧٠/١) في آخر "ما جاء في النداء للصلاة": قال يحيى: وسئل مالك عن مؤذن أذن لقوم، ثم انتظر، هل يأتيه أحد، فلم يأتيه أحد، فأقام الصلاة، وصلى وحده، ثم جاء الناس بعد أن فرغ، أيعيد الصلاة معهم؟ قال: لا يعيد الصلاة، ومن جاء انصرافه فليصل لنفسه وحده.

وقد ابن عبد البر في "الاستذكار" (١٠٦-١٠٧/٢): فإن ابن نافع قال: إنما عني مالك بالمؤذن هنا الإمام الراتب، إذا انتظر القوم، وصلى، ثم أتى الناس لم يجمعوا، ولم يؤذن المؤذن، فإن لم يكن الإمام الراتب، فلا بأس أن يجمعوا تلك الصلاة في ذلك المسجد، ويصليها ذلك المؤذن معهم.

قال ابن عبد البر: تفسير ابن نافع لذلك تفسير حسن على أصل مذهب مالك في ذلك؛ لأنه لم يختلف قوله: إن كل مسجد له إمام راتب أنه لا تجمع فيه صلاة واحدة مرتين، فإن كان مسجد على طريق يصلي فيه المارة، يجمعون فيه، فلمن جاء بعدهم أن يجمع فيه، وهو قول ابن القاسم، وأجاز ذلك أشهب.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في "الأم" (١٣٦-١٣٧) في آخر باب صلاة الجماعة: وإذا كان للمسجد إمام راتب، ففانت رجلاً أو رجلاً في الصلاة صلوا فرادى، ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة، فإن فعلوا أجزأهم الجماعة فيه، وإنما كرهت ذلك لهم؛ لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا، بل قد عابه بعضهم.

وقال رحمه الله: وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام معلوم، ويصلي فيه المارة ويستظنون، فلا أكره ذلك فيه؛ لأنه ليس فيه المعنى الذي وصفت من تفرق الكلمة.

مسألة (٦٥٩)

م: في تسليم المقتدى روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله: في رواية: يسلم مع الإمام، فعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى الفرق بينه وبين التكبير، وفي رواية: يسلم بعد الإمام؛ والفرق على هذه الرواية أن في مقارنة التكبير سرعة إلى العبادة، وفي مقارنة التسليم سرعة إلى الخروج عن الصلاة، والاشتغال بأمور الدنيا، وعنى قولهما^(١): يسلم بعد الإمام كما يكبر بعده^(٢)؛ قال محمد بن سلمة رحمه الله^(٣): إذا سلم الإمام عن يمينه، يسلم المقتدى عن يمينه بعده، وهو الأصح^(٤).

مسألة (٦٦٠)

ولو رفع المقتدى^(٥) رأسه من السجدة الأولى (فوجد الإمام ساجداً، وظن أنه في السجدة الثانية، والإمام كان في السجدة الأولى)^(٦) إن نوى المقتدى الثانية لا غير، مؤدياً للسجدة الثانية، وإن لم ينو شيئاً، أو نوى السجدة الأولى^(٧)، أو

ينظر شرح فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر للترمذي (١/ ٤٣٠-٤٣٢)، فهو بسط الموضع واستوفى الكلام بأدلة الطرفين.

- (١) أي على قول الإمام محمد بن الحسن والإمام أبي يوسف رضي الله عنهما.
- (٢) في دب: "بعد" بحذف الضمير، وهو خطأ.
- (٣) هو محمد بن سلمة الفقيه أبو عبد الله البلخي المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية؛ ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٣/ ١٦٢-١٦٣) و"كتائب أعلام الأخبار" برقم (١٢٦) و"طبقات الفقهاء" لعناش كبرى زاده (ص ٤٥) و"الموائد البهية" (ص ١٦٨).
- (٤) لما روى عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون" متفق عليه.
- (٥) وفي رواية عن أنس قال: "قال رسول الله ﷺ: إني إمامكم، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف".
- (٦) قال مجد الدين في "المنتقى" في "باب وجوب متابعة الإمام، والنهي عن مسابقتها"، الحديث الأول متفق عليه، والحديث الثاني رواه أحمد ومسلم رقم الحديث (١٣٧٥ و ١٣٧٨).
- (٥) في دأ: "ولو رافع المقتدى"، وهو تصحيف.
- (٦) ما بين القوسين ساقط من دأ، دب.
- (٧) كلمة "الأولى" ساقطة من دأ.

نوى المتابعة، أو نوى^(١) السجدة الثانية^(٢)، والمتابعة يكون مؤدياً للسجدة الأولى^(٣).

فصل في إدراك الجماعة

مسألة (٦٦١)

ن^(٤): رجل أدرك الإمام في الركوع، يشتغل بتسيبحات الركوع، ولا يشتغل بالثناء، فرق بين هذا وبين تكبيرات العيد، فإن ثمة^(٥) يأتي بالتكبيرات^(٦) دون التسيبحات، والفرق أن الثناء سنة كالتسيبحات^(٧)، والتسيبحات في محلها

(١) كلمة "نوى" ساقطة من دأ، ز.

(٢) كلمة "الثانية" ساقطة من دأ.

(٣) في د ب زيادة "والله أعلم بالصواب"، ومن أول علامة "م" إلى قوله: "للسجدة الأولى" ساقط من صلب ط، م، واستتركها في الهامش إلا أن في م، مطموس غير واضح.
إن متابعة الإمام واجب لما سبق إذا رفع المقتدى رأسه والإمام ساجد، فعليه أن يرجع إلى السجدة حتى لا يدخل في الوعيد الذي جاء لمن يسبق الإمام.
عن أبي هريرة قال: "قال رسول الله ﷺ: أما يخشى أو ألا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجد أن يحول الله رأسه رأس حمار أو صورته صورة حمار"، الحديث رواه الجماعة، أخرجه البخاري في "باب إنهم من رفع رأسه فللإمام" (١/١٢٨)، وأبو داود في "باب التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله" (١/١٦٣).

(٤) الرمز "ن" ساقط من ط، م.

(٥) في دأ، د ب: ثم.

(٦) في دأ، د ب، ز: "بالتكبير".

(٧) لقد تكلمنا عن تسيبحات الركوع والسجود في الفصل السابق.
والأصل في ثناء تكبيرة الإحرام حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنه قال: "كان رسول الله ﷺ يستفتح صلاته بقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غير"، الحديث رواه السائي (٢/١٣٢) في "كتاب افتتاح الصلاة" في "باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة"، وأبو داود في "باب ما يقول: عند افتتاح الصلاة" (٢/١٠٩)، والدارمي في "باب ما يقال: بعد افتتاح الصلاة" (١/٢٨٢)، وابن حزيمة في باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة (١/٣٣٨) ما ذكرنا في خسر على بن أبي طالب، والدليل على أن هذا الاختلاف في الافتتاح من جهة اختلاف المساجد، جائر للمصلين أن يمتنع بكل ما ثبت من النبي ﷺ أنه افتتح الصلاة به بعد التكبير من حمد وثناء على الله عز وجل ودعاء هو

(والثناء لا مكان)^(١)، فكان^(٢) الإتيان بها^(٣) أولى، فأما تكبيرات^(٤) العيد واجبة^(٥)، ولهذا يجب سجود السهو بتركها^(٦) ناسياً، وتسييح الركوع لا، ولهذا لا يجب سجود السهو بتركها^(٧)، فلم يقع التعارض^(٨) ليرجع هذا^(٩) بالمحل^(١٠).

في القرآن، ومما ليس في القرآن من الدعاء، وأحمد في "المسند" في (٣/ ٥٠).
وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها حديث عائشة رواه الترمذي وابن ماجة والدارمي وابن خزيمة مثل حديث أبي سعيد.
ينظر في الأبواب السابقة.

قال أبو عيسى الترمذي: وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث، وأما أكثر أهل العلم: فقالوا: بما روى عن النبي ﷺ أنه كان يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، وهكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم، وقد تكلم في إسناده حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي من علي الرافعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث.

- (١) الزيادة: من ط، م، دأ، خأ، خوب.
- (٢) قوله: "فكان" ساقط من ط.
- (٣) في دب: "مها"، وهو تصحيف.
- (٤) في دأ، ط، م: أما تكبيرات.
- (٥) لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ الآية، سورة السقرة: الآية (١٨٥) قال المفسرون: المراد به صلاة العيد، ولمواظبته ﷺ عليها ولقضائه إياها، وكل ذلك دليل الوجوب، وقيل: إنها سنة، والأول أصح، وبه قال الموصلي - المتوفى سنة ٦٨٣ هجرية - في كتابه "الاختيار لتعليل المختار" في باب صلاة العيدين، والمؤلف في "الهداية".
- وقال محمد بن الحسن في "الجامع الصغير" (ص ٢٠) - ط: الهد - في باب العيدين والصلاة بعرفات والتكبير في أيام التشريق: عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنهم: عيدان اجتماع في يوم واحد، فالأول سنة، والآخر فريضة، ولا يترك واحد منهما، وعقب اللكنوى على كلام محمد، وقال: الأولى واجبة، وإنما سماه سنة؛ لأنه ثبت وجوبها بالسنة، وهكذا قال الموصلي.

- (٦) في ط: "تركها".
- (٧) في ط: "تركها" وما بين القوسين ساقط من دأ.
- (٨) في دأ، دب: العارض.
- (٩) في معظم النسخ: "ليرجع"، المثبت من دأ، دب.
- (١٠) قال الصفيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٣ ب): سئل أبو بكر عن رجل

مسألة (٦٦٢)

الإمام إذا فرغ من صلاته^(١)، فأراد أن يسلم، فلما قال^(٢): "السلام"، جاء رجل واقتدى به قبل أن يقول: عليكم، لا يصير داخلًا في صلاته؛ لأن هذا السلام ألا ترى أنه لو أراد أن يسلم^(٣) على أحد في صلاته ناسيًا^(٤)، فقال: "السلام"، ثم علم، فسكت، تفسد صلاته^(٥).

مسألة (٦٦٣)

رجل جاء إلى الإمام^(٦)، وقد رفع الإمام^(٧) رأسه من الركوع، فركع^(٨) ثم سجد السجدين^(٩)، لا يصير مدركًا للركعة^(١٠) لما علم، ولا تفسد صلاته، وكذلك

أدرك الإمام في الركوع، أشتغل بالثناء أم تسبيحات الركوع؟ قال: بشئ وهو راكم ولا يسبح، وقامه على تكبيرات الأعياد.

قال الفقيه: وكان أبو جعفر يترك الثناء، ولا يشئ في الركوع، وبه نأخذ، والثناء لا يشبه تكبيرات العيد؛ لأن تكبيرات العيد أوجب من تسبيحات الركوع؛ ألا ترى أن من ترك تكبيرات الأعياد، تحب عليه سجدة السهو، ومن ترك الثناء أو تسبيحات الركوع، لا يحب عليه سجدة السهو، فهذا المعنى صارت التكريرات للعيد في الركوع أولى من التسبيحات. وأما الثناء: فحاله أقل من تسبيحات الركوع؛ لأن من الناس من لا يرى الثناء، وهو مالك بن أنس، وليس أحد لا يرى تسبيحات الركوع، وكلهم قالوا: بأنه يسبح، ويتركه تفسد الصلاة عد بعض الناس، وهو وقول أبي مطيع، فإذا كانت التسبيحات أكد شأنا من الثناء، فلا اشتغال به أولى.

(١) في ط: "الصلاة".

(٢) في أغلب النسخ: "فإذا قال"، المثبت من ط، م.

(٣) في ط، م: "أن يسلم الصلاة بزيادة الصلاة"، وهو خطأ.

(٤) في أغلب النسخ: "ساهيًا"، المثبت من ط.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في الباب السابق (ص ٣٠ ب): "وسئل عن الإمام إذا فرغ من الصلاة، فأراد أن يسلم، فلما سلم قال: "السلام"، جاء رجل وافتتح الصلاة قبل أن يقول الإمام: عليكم؟ قال أبو بكر: لا يصير داخلًا في صلاته.

(٦) في دأ: "رجل جاء الإمام بدون" إلى، وهو سهو.

(٧) كلمة "الإمام" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٨) قوله: "فركع" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

(٩) في أغلب النسخ: "سجدين"، المثبت من ط، م، النوازل

لو أدرك الإمام في السجدة الأولى ركع، ثم سجد سجدة مع الإمام، لا تفسد صلاته.

فرق بين هذا وبين ما إذا ركع الإمام^(١)، وسجد سجدة، ورفع رأسه عنها، فجاء رجل ودخل معه، وركع وسجد سجدة، فسدت صلاته، والفرق أن في المسألة الأولى لم يدخل فيها إلا زيادة ركوع؛ لأنه قد وجب عليه متابعة إمامه^(٢) في السجدة، وإذا لا تفسد الصلاة^(٣)، أما هنا وجد إدخال^(٤) زيادة ركعة، وهو الركوع والسجود^(٥).

مسألة (٦٦٤)

الرجل يتسبى إلى القوم وهم في الصلاة، وعلى ثوبه نجاسة أقل من قدر

(١٠) في خاء، خب، دأ، دب: "الركعة" لما روى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا جثتم إلى الصلاة ونحن سجدوا فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة"، الحديث رواه أبو داود (٢٢٧/١) في "باب في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع".

(١) في ط: "أدرك الإمام" مكان المتيب.

(٢) في أغلب النسخ: "إمام"، المتيب من ط.

(٣) في ط، م: "وإذا لا يوجب فساد" مكان المتيب.

(٤) كلمة "إدخال" ساقطة من ط.

(٥) في ط: "وسجود" بدون التعريف، وهو تصحيف، قال عليه السلام: "إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام"، الحديث رواه الترمذي (٤٨٥-٤٨٦/٢) من حديث معاذ بن جبل في "باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام وهو ساجد كيف يصنع؟".

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا جاء الرجل والإمام ساجداً فليسجد، ولا تجزئه تلك الركعة، إذا فاتته الركوع مع الإمام، واختار عبد الله المبارك أن يسجد مع الإمام، وذكر عن بعضهم، فقال: لعله لا يرفع رأسه في تلك السجدة حتى يغفر له.

قال الفقيه في المصدر السابق، وفي نفس الباب (ص ١٣٢): "وسئل بعضهم عن من جاء إلى الإمام، وقد رفع رأسه من الركوع، فكفر المقتدى وركع، ثم سجد معه السجدة، قال: لا يكون منكراً لتلك الركعة، وعليه قضاؤها، وإن كان الإمام قد ركع وسجد سجدة واحدة مع رجل ودخل معه، وركع وسجد، فسدت صلاته، فإن قيل: لم لا تفسد في الفصل الأول، وقد زاد في صلاته ركعة ثالثة؟ قيل له: لم يدخل في صلاته إلا زيادة ركوع واحد، لأنه قد وجب عليه أن يتابع الإمام في السجدة، فلم يبق إلا زيادة ركوع واحد".

الدرهم^(١١)، وهو يخشى إن غسله، تفوته الصلاة بالجماعة^(١٢)، استحباب له أن يدخل في صلاتهم؛ لأنه لو دخل في الصلاة، واشتغل بها كان مقبلاً للفرص، ولو اشتغل بالغسل، لا^(١٣).

مسألة (٦٦٥)

رجل دخل في الصلاة، فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم، إن كان^(١٤) في الوقت سعة، فالأفضل أن يغسل ثوبه، ويستقبل الصلاة وإن كان^(١٥) تفوته الجماعة، إن كان يجد^(١٦) الماء، والجماعة في موضع آخر فكذا، ليكون مؤدياً للجائز يتيقن، وإن كان^(١٧) في آخر الوقت، أو لا يدرك الجماعة^(١٨) في موضع آخر^(١٩)، مضى على صلاته.

قال رضى الله عنه^(٢٠): ذكر التفصيل المذكور في المسألة^(٢١) الثانية يكون ذكراً في المسألة الأولى بطريق الأولى^(٢٢)؛ لأن في الثانية يتضمن قطع الصلاة، ولا كذلك

(١) في ط: "قدر الدرهم دم"، وهو تصحيف.

(٢) في ط، م: "الجماعة مكان الصلاة بالجماعة".

(٣) في ط: "ما يغسل لا" قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الطهارات" (ص ٨ ب)؛ وقال الفقيه: سمعت محمد بن الفضل، قال: سمعت محمد بن جعفر، قال: سمعت إبراهيم بن يوسف، قال: سمعت أبا يوسف عن رجل يتنهي إلى القوم، وهو في الصلاة، وعلى ثوبه أقل من قدر الدرهم من دم، وهو يخشى إن اشتغل بغسله، يفوته الجماعة، قال: أحب إلي أن يدخل في الصلاة.

(٤) في ط، م: "فإن كان مكان المثلث".

(٥) في خأ، حب، دأ، دب: "فأيا كان"، وكلمة "كان" ساقطة من م.

(٦) في ط: "يجز"، وهو تصحيف.

(٧) في جل النسخ: "ولو كان"، المثبت من ط، م.

(٨) في دب، ط: "لا يدركه مكان المثلث".

(٩) في ز: "في مكان آخر".

(١٠) في ز: "رحمه الله مكان المثلث".

(١١) في م: "المسألة بحذف" في.

(١٢) في أغلب النسخ: "بالطريق الأولى"، وكلمة "الأولى" ساقطة من دأ، المثبت من ط، م.

في الأولى^(١).

مسألة (٦٦٦)

رجل أدرك الإمام في التشهد، فقام الإمام قبل أن يتم المقتدى، أو سلم الإمام في آخر صلاته^(٢) قبل أن يتم المقتدى التشهد، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: المختار عندي أن يتم؛ لأن التشهد من الواجبات في الجملة، وإن لم يفعل، أجزأه^(٣).

مسألة (٦٦٧)

و^(٤): "مصلّى الظهر إذا^(٥) جاء إلى الإمام، ولم يصل السنة قبلها، يدخل في الجماعة مع الإمام، ولا يشترط في ذلك^(٦) أن يخاف فوت^(٧) الركعتين من الظهر^(٨)، فرق بين هذا وبين الفجر، فإن ثمة إذا كان لا يخاف فوت^(٩) الركعتين يصلّي السنة.

(١) في ط: "وكذلك في الأولى" قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في أول باب الصلاة (ص ١١٥): "سئل أبو بكر في رجل صلى، فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم، هل يقطع الصلاة أم يمضي عليها؟ قال: إن كان في الوقت سعة، فالأفضل له أن يفتل ويمسح، ثم يستقبل الصلاة، فإن كان لو اشتغل بعمله، تفوته الجماعة، إذا كان لا يجد جماعة في موضع أحر يمضي على صلاته".

(٢) في نصب النسخ: "الصلاة"، المثبت من ط، م.

(٣) قال الفقيه في "نصير السابق في باب الصلاة" (ص ٢٢ ب): "وقال محمد بن مقاتل: إذا دخل في صلاة الإمام، والإمام حائس في التشهد، فإنه يقوم إذا قام الإمام، وليس عليه أن يتم التشهد، قال الفقيه: وعدي كذا، إلا أن يكون قد بقي عليه حرف أو نحوه، وكذلك إذا سلم الإمام في آخر الصلاة، وقد بقي عليه الرجل بعض التشهد، فإنه يسلم، وليس عليه أن يتم التشهد، قال الفقيه: وعدي الأفضل له أن يتم التشهد، وإن لم يفعل أجزأه".

(٤) الرمز "و" سقط من جل النسخ، المثبت من ط.

(٥) كلمة "إذا" ساقطة من ز.

(٦) في د: "ذلك بدون في"، وفي ز: "إلى ذلك"، وفي د: "ط: "إلا ذلك"، الصواب ما كتبه.

(٧) في ط، م، ز: "فوت".

(٨) في ح، د، ع، ب، د: "قبل الظهر".

(٩) في ط، م، ز: "فوت".

والفرق من وجهين: أحدهما: أن الوعيد الذي جاء في ترك ركعتي سنة الفجر^(١)، لم يرد في الأربع قبل الظهر، والثاني: أن سنة الفجر تفوت لا إلى خلف؛ لأنها لا تقضى، وسنة الظهر تقضى ما دام في الوقت سعة^(٢).

(١) في م: "ركعتي الفجر"، وفي خأ، خب، دأ، دب، ز: "سنة الفجر".

(٢) كلمة "سعة" ساقطة من دب، م، ز.

كان الرسول ﷺ يهتم بركعتي الفجر، ويؤكد أصحابه عليهما، حيث قال عليه السلام: «لا ندعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل»، الحديث رواه أحمد وأبو داود في "باب تخفيفهما" (٣١٧/١)، وقال عليه السلام: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»، رواه مسلم في "باب استحباب ركعتي الفجر" (٢٩٢/١)، والترمذي في "باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل" (٢٧٥/٢)، والنسائي في "باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر" (٢٥٦/٣)، وابن خزيمة في "باب فضل ركعتي الفجر" (١٦٠/٢)، وأحمد في "المسند" في (٦/١٠٥٠، ١٠٥١، ١٤٩، ١٥٠، ٢٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت عائشة - رضي الله عنها - : «إن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الصبح»، رواه مسلم (٢٩١/١) في "باب استحباب ركعتي سنة الفجر"، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما، وأبو داود في "باب ركعتي الفجر" (١/٣١٦)، وابن خزيمة في "ذكر الدليل... إلخ" (١٦١/٢).

وقالت عائشة: «ما رأيت رسول الله ﷺ في شيء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر»، الحديث رواه مسلم، وفي رواية أخرى، رواها ابن خزيمة في "باب المسارعة إلى الركعتين قبل الفجر" (١٦٠/٢) عن عائشة قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر لا إلى غيمة»، وقضى رسول الله ﷺ هاتين الركعتين، حيث قال أبو هريرة رضي الله عنه: «إن النبي ﷺ نام عن ركعتي الفجر، فقضاهما بعد ما طلعت الشمس»، الحديث رواه ابن ماجه في "باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيهما" (٣٦٥/١).

ومالك في "الموطأ" في "باب ما جاء في ركعتي الفجر" (١١٣/١): «أنه بلغه أن عبد الله بن عمر فاتته ركعتا الفجر، فقضاهما بعد أن طلعت الشمس».

وقال السرخسي في "المبسوط" في "باب القيام في الفريضة" (١٦٧/١). وإذا أخذ المؤذن في الإقامة كرهت للرجل أن يتطوع؛ لقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، لا ركعتي الفجر، فلم أكرههما، وكذلك إذا انتهى إلى المسجد، وقد افتتح لقوم صلاة الفجر. يأتي بركعتي الفجر إن رجا أن يدرك مع الإمام ركعة في الجماعة، وهذا عبدا.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يدخل مع الإمام على قياس سائر التطوعات. وكما ما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: أنه دخل المسجد والإمام في صلاة الفجر، فقام إلى سارية من سواري المسجد، وصلى ركعتي الفجر، ثم دخل مع الإمام، وعن أبي عثمان النهدي قال: «إني لأذكر أن أبا بكر كان يفتح صلاة الفجر، فيدخل الناس ويصلون ركعتي الفجر، ثم يدخلون معه، وهذا بناء على أن عبدنا لا يقضي هاتين الركعتين بعد

مسألة (٦٦٨)

ب: رجلان يصلّيان في الصحراء، وأحدهما يأتّم بصاحبه، وقد قام على يمينه، فجاء ثالث وجذب المؤتم^(١) إلى نفسه قبل أن يكبر هذا الثالث، لا تفسد صلاة المؤتم^(٢)؛ لأن توجه هذا الثالث وقيامه مقامه صير ذلك الموضع مسجداً؛ لأنه كالداخل في صلاتهما حكماً، وإن لم يكبر بعد، ألا ترى أن الإمام يكبر للجمعة^(٣) قبل القوم، ويصح^(٤)، وإن كانت الجماعة والشركة شرطاً لصحة الجمعة؛ لما أن القوم لما توجهوا للجمعة صاروا كالداخلين وإن لم^(٥) يكبروا بعد^(٦).

مسألة (٦٦٩)

س^(٧): رجلان سبقا^(٨) ببعض الصلاة^(٩)، فلما قاما يقضيان، اقتدى أحدهما بصاحبه^(١٠)، فصلاة المقتدى فاسدة، قرأ أو لم يقرأ، هو المختار؛ لأنه اقتدى في موضع الانفراد، وصلاة الإمام جائزة^(١١).

الفوات، فيحرزهما إذا طمع في إدراك ركعة من الصلاة كإدراك جميع الصلاة، قال ﷺ: «من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك».

(١) في دا: «المأتم»، وهو تصحيف.

(٢) في دا: «لا تفسد صلاة المؤتم بصاحبه وقد قام».

(٣) في دب: «الجمعة».

(٤) في ط: يصح «بدو العطف».

(٥) في دا، دب: «ولم مكان المثبت».

(٦) في دا، دب: «بعده» بزيادة الضمير.

(٧) الرمز «س» ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

(٨) قوله: «سبقا» ساقط من دب.

(٩) في ط: «لبعض الصلاة».

(١٠) في ط: «لصاحبه».

(١١) هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في باب الصلاة في مسائل المسوق في علامة «ب»، والمسألة الثانية في علامة «س».

مسألة (٦٧٠)

زفت : رجل صلى من^(١) الطهر ثلاث ركعات ، ثم أقام المؤذن^(٢) ، فعلم أنه لم يصل في المسجد ، فأراد أن يصلي مع القوم ، فالحيلة في ذلك^(٣) أن يؤدي الرابعة قاعداً حتى تنقلب هذه الصلاة نفلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله^(٤) ، ثم يصلي مع الإمام .

مسألة (٦٧١)

زنس^(٥) : رجل انتهى إلى الإمام وقد سجد^(٦) سجدة ، فكبر ونوى الاقتداء به ، ومكث قائماً حتى قام الإمام ، ولم يتابعه^(٧) في السجدة ، ثم تابعه في بقية الصلاة ، فلما فرغ الإمام ، قام^(٨) وقضى ما سبق ، تجوز صلاته^(٩) ؛ لأنه يصلي تلك الركعة الفائتة بسجدة^(١٠) بعد فراغ الإمام ، وإن كانت المتابعة حين شرع^(١١) ، واجبة في تلك السجدة .

مسألة (٦٧٢)

فإن أدرك الإمام في القعدة الأخيرة ، ولم يقعد معه^(١٢) ، ولكن قام وقرأ ، فما

(١) كلمة من ساقطة من دب .

(٢) في دا : " قام المؤذن " ، وهو خطأ .

(٣) قوله : " في ذلك " ساقطة من ط .

(٤) في ط ، م ، ز : " عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وأبي يوسف " ، المثبت من خأ ، خب ، دا ، دب .

(٥) في أغلب النسخ : " نس " ، المثبت من ط ، م .

(٦) في م : " وسجد " بدون قد .

(٧) في أغلب النسخ : " لم يتابعه " بدون العطف .

(٨) كلمة " قام " ساقطة من ز .

(٩) في جل النسخ : " تجوز الصلاة " .

(١٠) في ط ، م ، ز : " بسجدة " ، وهو تصحيف .

(١١) في دب : " بشرع " ، وهو خطأ .

(١٢) في دا : " لم يقعد " بدون العطف ، وفي ط : " ولم يفعل " ، وهو خطأ .

وجد من القيام والقراءة قبل فراغ الإمام من التشهد، لا يكون معتبراً^(١).

مسألة (٦٧٣)

شرو^(٢): رجل انتهى إلى الإمام في حال^(٣) القراءة، والإمام يجهر بها، لا يأتي بالثناء، وهو الصحيح؛ لأن الانشغال به^(٤) يخل بفرض الإنصات والاستماع^(٥).

مسألة (٦٧٤)

ولو أدركه في الركوع، يكبر للافتتاح، ثم يكبر أخرى للركوع؛ لأن الانتقال إلى الركوع شرع بالتكبير^(٦)، وهل يأتي بالثناء قبل الركوع؟ إن كان أكثر رأيه^(٧) أنه لو اشتغل به^(٨)، تفوته تلك الركعة بالجماعة، لا يأتي به؛ لأن إحراز^(٩) فضيلة الجماعة أولى من الثناء^(١٠).

(١) في ط: "معسراً"، وهو تصحيف.

(٢) في دب: "شرف"، وهو تصحيف.

(٣) في ط: "حالة".

(٤) في أغلب النسخ: "الاشتغال"، المثبت من م.

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الآية، سورة الأعراف (٧/٢٠٤).

(٦) لحديث عبد الله بن مسعود أنه قال: "كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع، وقيام وقعود، وأبو بكر وعمر" الحديث رواه الترمذي في باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود (٢/٣٣، ٣٤).

قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أصحاب النبي ﷺ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وعليه عامة الفقهاء والعلماء.

(٧) في حاء، خب، دأ، دب، ط: "أكبر رأيه"، وهو تصحيف.

(٨) في "به" ساقط من دب.

(٩) في ط: "إدراك" مكان المثبت.

(١٠) لأن ما جاء في إحراز فضيلة الجماعة لم يأت في الثناء، حيث قال عليه السلام: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة ألف تسبع وعشرين درجة»، وفي رواية أخرى قال عليه السلام:

مسألة (٦٧٥)

وفي صلاة العيد والجمعة إذا كان المسبوق بعيداً من الإمام، لا يسمع قراءته، قال الفضل^(١): لا يأتي بالثناء (لأنه على يقين أنه يقرأ، فيجب عليه الإنصات). وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن الفضل^(٢): يأتي بالثناء؛ لأنه^(٣) لا يسمع، فصار كما إذا أدركه في صلاة يخافت فيها^(٤).

مسألة (٦٧٦)

وإن كان^(٥) مسبوقاً ببعض الركعات، يتابع الإمام في التشهد الأخير أيضاً، ثم اختلفوا، قال ابن شجاع^(٦): يكره الزيادة على^(٧) التشهد؛ لأن الدعوات محلها

«صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة، متفق عليهما، وقال عليه السلام: «الصلاة في جماعة تعدل خمسا وعشرين صلاة» مختصراً، رواه أبو داود.

قال مجد الدين في «المتقى» في أبواب صلاة الجماعة: «باب وحوشها، والحث عليها عن الحديث الأول والثاني» متفق عليهما، والحديث الثالث، رواه أبو داود، رقم الحديث (١٣٤٩) و (١٣٥٠ و ١٣٥٣).

(١) هو محمد بن الفضل أبو بكر الكماري البخاري، كان رحمه الله إماماً كبيراً، وشيخاً جليلاً معتمداً في الرواية مقلداً في الدراية؛ رحل إليه أئمة البلاد، ومشاهير كتب فتاوى أصحابنا مشحونة بفتاواه ورواياته، توفي سنة ٣٨١ هجرية، ترجمته في «الجواهر المضية» (٣/٣٠٠-٣٠٢) و «طبقات الفقهاء» لطاش كسرى راده (ص ٦٠) و «كشف الظنون» (٢/١٢٩٤) و «الفوائد البية» (ص ١٨٤-١٨٥).

(٢) هو عبد الله بن الفضل أبو محمد الخيزاخزي -نسبة إلى خيزاخز من قرى بخارى- إمام كبير فقيه متورع، تميز محمد بن الفضل الكماري؛ ترجمته في «الجواهر المضية» (٢/٣٢٢) و «اللباب» (١/٤٠٠) و «معجم البلدان» (٢/٥٠٦) و «الفوائد البية» (ص ٩١)؛ لم يذكر أحد سنة وفاته.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ز.

(٤) من قوله: «وفي صلاة العيد...» إلى قوله: «يخافت فيها» ساقط من ط.

(٥) في ط، دب: «ولو مكان» وإن كان.

(٦) هو محمد بن شجاع الثلجي: فقيه أهل العراق في وقته، والمقدم في الفقه، وقراءة القرآن مع ريع وعسادة، أخذ الفقه عن الحسن بن اللؤلؤي رحمه الله، توفي رحمه الله فجأة في سنة ٢٦٦ هجرية، وهو ساجد في صلاة العصر.

آخر الصلاة، وليس هذا بآخر الصلاة في حقه، وقيل: تفسيره أن يكرر^(١) قوله: "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"^(٢).

مسألة (٦٧٧)

رجل انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر، ولم يصل ركعتي الفجر، فإن كان يرجو إدراك القعدة، قالوا^(٣): على قياس قول^(٤) أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمهما الله- يشتغل^(٥) بركعتي الفجر؛ بناء^(٦) على أن من أدرك الإمام في الجمعة في القعدة، عندهما: يصلي ركعتين، فجعل إدراك القعدة كإدراك الركعة. قال -رضي الله عنه-^(٧): وقد ذكرنا قبل هذا^(٨) أنه إن خشي فوت الركعتين، يشرع^(٩) مع الإمام، وهو الظاهر من المذهب.

ينظر ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١٧٤، ١٧٥/٢) و"تاج التراجم" (ص ٥٦، ٥٥) و"النحوم الزاهرة" (٤٢/٣) و"الأنساب" (١٤٤، ١٤٥/٣) و"البداية والنهاية" (٤٠/١١) و"الموائد البية" (ص ١٧١، ١٧٢).

(٧) قوله: "الزيادة على" ساقط من أغلب النسخ، المثبت ز.

(١) في جل النسخ: "تفسير أن يكون"، المثبت من ط.

(٢) وقال الفرشي في "الجواهر المضيئة" في آخر ترجمة عبد الله بن الفضل الخيزاخزي: ذكر القاضي (أبو العباس أحمد بن إبراهيم السروجي) في الغاية في مسألة المسبوق: يتابع الإمام في التشهد إلى قوله: عبده ورسوله بلا خلاف، إلى أن قال: وروى البلخي عن أبي حنيفة: أنه يأتي بالدعوات، وبه كان يفتي عبد الله بن الفضل الخيزاخزي. ينظر "القنية"، وقاضي خان في شرح الجامع الصغير في هذه المسألة.

(٣) كلمة "قالوا" ساقطة من ط، م.

(٤) كلمة "قول" ساقطة من دب.

(٥) في ط: يشتغل.

(٦) في دأ: بني، وهو تصحيف.

(٧) في ز: "رحمه الله" مكان المثبت، لقد مر الكلام في ركعتي الفجر في علامة "و".

(٨) كلمة "هذا" ساقطة من دب، ز.

(٩) في ط: لشرع.

مسألة (٦٧٨)

م^(١): الرجل إذا كان مسبوقاً بركعة، وقد نام^(٢) خلف الإمام حتى أتم الإمام الصلاة^(٣)، وصلى في حال نومه ثلاث ركعات، ثم انتبه، يأتي بمافات عنه في حال نومه أولاً^(٤)، فيأتي بركعة لا يقرأ فيها، ويقعد^(٥)، ثم يأتي بركعتين لا يقرأ فيهما^(٦)، ثم بركعة يقرأ فيها^(٧)، ثم يتم صلاته؛ لأن اللاحق يصلى كأنه خلف الإمام، فيبدأ بما هو لاحق به.

وعن أبي يوسف رحمه الله^(٨): أنه كان على مائدة هارون الرشيد، فقال لزفر^(٩): متى يقوم المسبوق إلى قضاء ما سبق؟ فقال زفر: بعد سلام الإمام، فقال أبو يوسف^(١٠): أخطأت (فقال زفر -رحمة الله عليه-^(١١) بعد ما يسلم تسليمه، فقال: أخطأت^(١٢)، فقال: قبل سلام الإمام، فقال: أخطأت^(١٣)، ثم قال أبو

(١) الرمز م - ساقط من م.

(٢) في أغلب النسخ: "وقام"، المثبت من ط، م.

(٣) كلمة "الصلاة" ساقط من ط، م.

(٤) كلمة "أولاً" ساقطة من دأ.

(٥) في ط: "ويفعل"، وهو خطأ.

(٦) في ط: "فيها"، وهو خطأ.

(٧) قوله: "ثم بركعة يقرأ فيها" ساقط من ط، م.

(٨) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط، م، ز.

(٩) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري: الإمام صاحب لإمام، كان أبو حنيفة رحمه الله يفضلّه، ويقول: هو أقيس أصحابي، كان رضى الله عنه صدوق ونقة. وثقه غير واحد من الرجال كابن معين وابن حبان وأبو نعيم؛ توفي رحمه الله سنة ١٥٨ هجرية بالبصرة. وله ثمان وأربعون سنة، انظر ترجمته في "الخواهر المصيبة" (٢٠٧/٢-٢٠٩) و"ناح التراحيم" (ص ٢٨) و"الفوائد البهية" (ص ٧٥-٧٧) و"ميزان الاعتدال" (٧١/٢) و"وفيات الأعيان" (٣١٧/٢-٣١٩) و"كشف الظنون" (١٧٨٢/٢).

(١٠) قوله: "أبو يوسف" ساقط من ط، م.

(١١) ما بين القوسين ساقط من أغلب النسخ، المثبت من د ب.

(١٢) قوله: "فقال: أخطأت" ساقط من دأ.

يوسف - رحمه الله عليه -^(١) : إنما يقوم بعد تيقنه أن الإمام قد فرغ من صلاته، فاستحسن زفر - رحمه الله -^(٢) ذلك ؛ ولهذا قال الزندوستي^(٣) في "نظمه"^(٤) .
 يمكث المسبوق حتى يقوم الإمام إلى تطوعه، أو يستند^(٥) إلى المحراب^(٦) ، ولو لم يمكث^(٧) ، حتى يسلم الإمام، ولكن كما فرغ الإمام من قراءة التشهد، قام إلى قضاء ما سبق، جازت صلاته، ولكنه مسمى، فيما صنع لما فيه من ترك متابعة الإمام في القعدة جزماً، وفيما يأتي بعد السلام على احتمال ؛ لأهم قالوا : فيمن صلى الجمعة في الطريق، وهو يخاف أنه لو انتظر حتى يسلم الإمام^(٨) ، ثم يقوم إلى قضاء ما سبق، تفسد المارة^(٩) عليه صلاته، فإنه إذا علم أن الإمام فرغ من التشهد يقوم^(١٠) إلى القضاء، وتجوز صلاته من غير كراهية^(١١) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من ط، م

(١) قوله : "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م، ز.

(٢) قوله : "رحمة الله" ساقط من ط، م.

(٣) هو يحيى بن علي بن عبد الله الزاهد الزندوستي، كان رحمه الله إماماً فقيهاً ورعاً، وقد يقال : الزندوستي زيادة "الباء"، أخذ الفقه عن عبد الله بن الفضل الحيزاحزي؛ ومن تصيفاته : النظم، والروضة، ترجمه في "الفوائد البهية" (ص ٢٢٥).

(٤) لم أشر على هذا الكتاب في دور المحفوظات التي ترددت عليها.

(٥) في دأ : "يستند"، وهو تصحيف.

(٦) في ط، م : في المحراب.

(٧) في دأ : "ولو يمكث"، وهو خطأ.

(٨) كلمة "الإمام" ساقطة من د.

(٩) كلمة "المارة" ساقطة من ط، وفي دأ : "المادة"، وهو تصحيف.

(١٠) في ط : "لقوم"، وهو تصحيف.

(١١) من قوله : "وعن أبي يوسف رحمه الله . . . إلى قوله : "من غير كراهية" ساقط من ص، م، واستدركه في الهامش.

باب الحدث في الصلاة والبناء عليها والاستخلاف فيها^(١)

مسألة (٦٧٩)

ن : المحدث إذا خرج من الجماعة ليتوضأ، فإذا توضأ، له أن يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً؛ لأن الفرض يقوم بالكل^(٢).

(١) في خراء، خرب، دأ بزيادة "والله تعالى أعلم" في آخر العنوان.

(٢) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٥ ط): "قال أبو القاسم: المحدث إذا خرج من الجماعة ليتوضأ، فإذا توضأ مرة سابقة، فلا يزيد على ذلك، فإن زاد على ذلك، فسدت صلاته؛ لأن الزيادة فضل، والفرض أولى بإتمامه من الفضل، وإن وجد مكاناً، بنى على صلاته، إن كان الإمام قد فرغ من الصلاة، وليس له أن يرجع إلى مكانه. قال الفقيه: هذا قول أبي القاسم خاصة، وفي قول أصحابنا: له أن يرجع مكانه، فله أن يتوضأ ثلاثاً، وبه أخذ."

الأصل في فرض الوضوء، وغسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس مرة مرة، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة: الآية ٦.

عقب ذكر الآية قال أبو عبد الله البخاري (٣٨/١) في أول كتاب الوضوء في "باب ما جاء في الوضوء" - ط: - حلي: - وبين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة مرة، وتوضأ أيضاً مرتين وثلاثاً، ولم يزد على ثلاث، وكره أهل العلم الإسراف فيه، وأن يحاوزوا فعل النبي ﷺ؛ جاء في حديث ابن عباس مرة مرة، وفي حديث عبد الله بن زيد مرتين مرتين، وفي حديث عثمان ثلاثاً ثلاثاً، قوله: "مرة مرة" أي غسل كل عضو مرة واحدة، ومسح رأسه مرة واحدة، وهذا أقل الوضوء، والمرتان أفضل، والثلاث أكمل، ففعل النبي ﷺ كل ذلك ليعلم الأمة حوزة، والأكمل أكثر ثواباً.

حديث ابن عباس رواه البخاري في "كتاب الوضوء"، والترمذي (٦٠/١) في "باب ما جاء في الوضوء مرة مرة"، وله (٦٣/١) رواية من حديث علي رضي الله عنه في "باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً".

قال أبو عيسى: حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح، لأنه قد روي من غير وجه عن علي رضوان الله عليه، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم، وقد أيضاً: تكرار غسل الوضوء إلى الثلاث فستة ويجزئ مرة مرة ومرتين أفضل، وأفضله ثلاث، وليس بعده شيء. وقال ابن المبارك: لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يائمه، وقال أحمد وإسحاق: لا يزيد على الثلاث إلا رجل متلى.

مسألة (٦٨٠)

رجل صلى، فسبقه الحدث في قيامه^(١) في موضع القراءة، فذهب ليتوضأ، فسبح^(٢) في ذلك الوقت قبل أن يتوضأ، فصلاته تامة، وإن قرأ، فصلاته^(٣) فاسدة؛ لأنه أدى ركناً من الصلاة مع الحدث، ويستوى الجواب، بينما^(٤) إذا قرأ ذاهباً أو جائئاً^(٥)، خلافاً لمن فرق^(٦) بينهما.

ثم اختلفوا: منهم من قال: إن قرأها ذاهباً، تفسد^(٧)، وإن قرأها جائئاً، لا تفسد، ومنهم من قال: على العكس، والمختار (أنه)^(٨) ما قلنا^(٩)؛ لأنه إن قرأها^(١٠) ذاهباً، فقد أدى ركناً من الصلاة مع الحدث، وإن قرأها جائئاً، فقد أدى ركناً من الصلاة مع عمل كثير، فتفسد صلاته^(١١).

مسألة (٦٨١)

رجل سبقه الحدث في الصلاة، والماء بعيد، وبقربه بثر ماء، يذهب إلى

(١) في دا: "في ثيابه"، وهو خطأ.

(٢) في دا: "فسح"، وهو تصحيف.

(٣) قوله: "وإن قرأ فصلاته ساقط من ط.

(٤) في دا: "بينها"، وهو تصحيف.

(٥) في دا: "وجائياً بالمطف.

(٦) في ط: "لم فرق"، وهو تصحيف.

(٧) كلمة "تفسد" ساقطة من ط.

(٨) الزيادة: من ط.

(٩) في غ د، غ ب: لما قلنا.

(١٠) في ط: "إذا قرأ".

(١١) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢٦ ب ط): وسئل أبو القاسم عن رجل سبقه الحدث في الصلاة، فذهب ليتوضأ، فسبح في ذلك الوقت قبل أن يتوضأ قال: صلاته تامة، فإن قرأ القرآن، قال: صلاته فاسدة، قال الفقيه: يعني إذا سبقه الحدث في حال القيام في موضع القرآن.

الماء؛ لأنه^(١) لو نزع الماء، استقبل الصلاة على ما هو المختار^(٢).

مسألة (٦٨٢)

رجل سبقه الحدث في صلاته، فخرج ليتوضأ، فترج الماء من البئر^(٣)، استقبل الصلاة، سواء كان عنده ماء آخر، أو لم يكن؛ لأن البناء^(٤) إنما يجوز إذا لم يحدث شيئاً^(٥)، ولو^(٦) أحدثه في الصلاة، تفسد الصلاة، إلا أن يكون فعلاً لا بد منه، كالمشى^(٧) إلى الوضوء^(٨)، والاغتراف من الإناء، وهذا فعل له منه بد في الجملة.

وإذا وجد الدلو منخرقاً، فخرزه ثم نزع، فهذا أولى بالفساد، وإن^(٩) نزع^(١٠) ليتوضأ، فاستنجى، يستقبل الصلاة، إذا أبدأ عورته، كان عليه الاستنجاء، أو لم يكن؛ لأن إبداء العورة فعل له^(١١) منه بد في الجملة. فإن توضأ ورجع، فنسى^(١٢) ثوباً من ثيابه في ذلك الموضع، فذهب وأخذ،

(١) قوله: "لأنه" ساقط من ط.

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣١ ط) في آخر "باب الصلاة": مثل أبو بكر في رجل سبقه الحدث في الصلاة، والماء بعيد منه، ويقربه بشر، أينزع الماء أو يذهب إلى الماء؟ قال: إن كانت مؤنة النزح أقل من الذهاب إلى الماء، ينبغي له أن يرح الماء، وإن كانت مؤنة النزح أكثر، فإنه يذهب إلى الماء.

(٣) في ط: "إلى البئر"، وهو تحريف.

(٤) في ط: "لأن الماء"، وهو تحريف أيضاً.

(٥) في ط: "شيء".

(٦) في جلّ النسخ: بدون واو العطف، المثبت من ط ه م.

(٧) في دب، ط، م: نحو المشى.

(٨) في م: "وضوء".

(٩) في دب: "فإن".

(١٠) في أغلب النسخ: "خرج"، المثبت من ط ه م.

(١١) قوله: "له" ساقط من دب.

(١٢) في ط، م، دب. ونسى بالمعطف.

يستقبل^(١) الصلاة؛ لأن هذا الانصراف منه بدّ للبناء، ولو ذكر أنه لم يمّسح رأسه^(٢) ويجزیه؛ لأنه فعل لا بد منه.

فإن لم يتذكر حتى قام إلى الصلاة، ثم تذكر^(٣)، استقبل الصلاة^(٤)؛ لأنه أدى جزءاً من الصلاة مع الحدث، ففسد^(٥) ذلك الجزء، ويفسد^(٦) الباقي^(٧).

مسألة (٦٨٣)

ع: المصلي إذا سبقه الحدث أو البول في صلاته، فأصاب ثوبه منه شيء

(١) في أغلب النسخ: استقبل، المنت من ط.

(٢) في خأ، خب، دأ، دب: برأسه.

(٣) في دب: ذكر.

(٤) كلمة الصلاة ساقطة من ط، م.

(٥) في ط: فسد.

(٦) في ط، م: وقد.

(٧) في دب: الثاني، وهو تصحيف.

قال الفقيه في المصدر السابق في باب الطهارة (ص ١٥ أ): وسئل أبو سليمان عن رجل أحدث في صلاته، فخرج ليتوضأ، وكان في جبهه ماء طيب المشرب، فلم يتوضأ به، ونزع الماء من أثره، قال: يستقبل الصلاة، قيل: فإن لم يكن عنده ماء، فنزع الماء من البئر ليتوضأ، قال: هذا يحزیه

فقيل له: إن أبا يوسف قال: إن نزع الماء، استقبل الصلاة، قال: لم يرو هذا أحد عن أبي يوسف إلا بشر بن الوليد، وليس هذا بشيء.

وسئل أبو بكر عن الذي سبقه الحدث، إذا ذهب ليستقي الماء من البئر، فوجد الدلو منحرقاً، فغرز الدلو، ثم نزع الماء وتوضأ، قال: عليه أن يستقبل الصلاة؛ لأن هذا عمل كثير.

قيل له: فلو توضأ، ورجع ونسى ثوباً من ثيابه في ذلك الموضع، فذهب وأخذ ثوبه، قال: فسدت صلاته، وقيل لأبي سليمان: ما نقول: إن خرج ليتوضأ فاستنحى ولم يكن عليه استنجاء حتى بدت عورته، قال: يعيد الصلاة.

قيل له: فإن قطرت البول، فأبدأ عورته فاستنحى، قال: يجزیه، قيل: فإن توضأ ورجع، وذكر في الطريق أنه لم يمّسح برأسه، قال: يمّسح برأسه ويجزیه، وإن لم يذكر حتى قام مقامه، ثم ذكر، فإنه يمّسح برأسه، ويستقبل الصلاة؛ لأنه في الصلاة وهو على غير وضوء.

قال أبو الليث: وكان أبو جعفر يقول: إذا استنحى وكان عليه الاستنجاء، أو لم يكن، فسدت صلاته، وإنما جاز له أن يبتني على صلاته، إذا لم يبد عورته، ولا يحتاج إلى الاستنجاء، وبه مأخذ

كثير^(١)، جاز له أن يتوضأ ويغسل ما أصابه^(٢)، ويبنى على صلاته، هكذا ذكر [ها]^(٣) ههنا، وعلى قياس ما ذكرنا من جنس هذه المسألة^(٤) لا يبنى^(٥)؛ لأن هذا فعل له منه بد^(٦) (للبناء)^(٧) في الجملة، وهو الأقيس^(٨).

مسألة (٦٨٤)

رجل أم رجلاً^(٩) واحداً، فأحدثا جميعاً، وخرجا جميعاً من المسجد^(١٠)، فصلاة الإمام تامة؛ لأنه منفرد، ويبنى على صلاته، وصلاة المقتدى فاسدة؛ لأنه مقتد^(١١) ليس له إمام في المسجد^(١٢).

- (١) في دأ: "كثير"، وهو تصحيف.
- (٢) في من ط، م: "ثوبه" مكان "ما أصابه".
- (٣) الزيادة: من ط.
- (٤) في من ط، م: "المائل"، وهو خطأ.
- (٥) في جل النسخ: "لا يجوز"، مثبت من ط، م.
- (٦) الزيادة: من دب، ط، م.
- (٧) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" (٢٨/١) في "باب الصلاة": ألا ترى أن مصلياً لو سال من المنعجب على ثوبه، لم يجز البناء على صلاته إذا غسل ثوبه، وإذا لم يغسل من المنعجب، ولكن سبقه البول في صلاته، فأصاب ثوبه منه شيء كثير، أجزأه أن يتوضأ، ويغسل ثوبه، ويبنى على صلاته.
- (٨) في "خ أ": "رجل"، وهو خطأ.
- (٩) في ط: بالتقديم والتأخير.
- (١٠) كلمة "مقتد" ساقطة من ط.
- (١١) قال الفقيه في المصدر السابق (٢٨/١) في "باب الصلاة": ولو أن رجلاً أم رجلاً واحداً، فأحدثا جميعاً، وخرجا جميعاً من المسجد، فصلاة الإمام تامة، ويبنى على صلاته، وصلاة المقتدى فاسدة.
- (١٢) وقال علاء العالم الأسمندي عقب هذه العبارة: "والمسألة مذكورة في السجلات، أملى محمد ابن الحسن رحمه الله؛ لأن الإمام غير مقتد بغيره، فإذا أحدثا معاً، وخرجا، بطلت صلاة المقتدى؛ لأنه لا إمام له، وأما الإمام فإنه منفرد". (شرح العيون: ص ١٨ ب، ١١٩)

مسألة (٦٨٥)

و^(١): ومن نام في الصلاة، فهو في الصلاة بالنص^(٢)، ولا يكون مصلياً؛ لأن الاختيار شرط (أداء الصلاة^(٣)) ولم يوجد.

مسألة (٦٨٦)

والمحدث إذا^(٤) سبقه الحدث، يكون في الصلاة حتى يتوضأ، ويبنى^(٥) ولا يكون مصلياً^(٦) لما قلنا، ويبنى على هذا مسائل: منها: أنه لو صلى بالمسح على

(١) في أغلب النسخ: "ب"، المثبت من ط

(٢) العبارة الآتية وردت في هامش ط الشرع جعل النائم كالمثبته في حق الصلاة تعظيماً لأمر المصلي، عرف ذلك بالحدث، مرّ هذا في "فصل القراءة": ونوم عمد في الصلاة يوجد فإن ذاك للوضوء مفسد منطوّم

قال أبو حنيفة ومحمد: النوم عمداً في الصلاة لا يقطعها، ولا ينقض الوضوء، وقال أبو يوسف: ينقض الوضوء ويقطع الصلاة؛ لأنه إذا نام، استرخى المفاصل استطبق الوكاء، فيقام ذلك مقام خروج، وينقض الوضوء؛ لأنه مظنة، فيدار الحكم عليه إلا أنه عذر، إذا أخذه فيها تحقّقاً، أما العمد المقاصد: فلا يستحق التخفيف.

ولهما قوله عليه السلام: «إذا نام العمد في السجود باهى الله تعالى ملائكته ويقول انظروا إلى عبدي روحه عندي وجسده في طاعتي»، ولو كان ناقضاً للوضوء، لا يكون حسده في طاعة الله تعالى؛ لأن السجود مع الحدث معصية عظيمة أو كفر. (من "شرح المنظومة")

(٣) في جلّ النسخ: "أداء العبادة"، المثبت من ز.

(٤) في أغلب النسخ: "المحدث الذي سبقه"، المثبت من ز.

(٥) قوله: "ويبنى" ساقط من ز.

(٦) ما بين القوسين ساقط من د؛ قال القدوري في منته في آخر "باب صفة الصلاة (ص ١١):

فإن سبقه الحدث انصرف، فإن كان إماماً استحلّف وتوضأ، ويبنى على صلاته، والاستئناف أفضل، أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "باب الحدث في الصلاة" (١/ ٤٢)

ثم قال: القيس أن يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى؛ لأن الحدث بتأنيها، والمتى والانصراف يفسدانها، فأشبه الحدث العمد.

ولنا قوله عليه السلام: «من قام أو رجع أو أمذى من صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن على صلاته» لم ينكلم، وقال عليه السلام «إذا صلى أحدكم فقام أو رجع فليضع يده على ممة ويبقى من لم يسبق شيء» والبلوى فيما سبق دون ما يتعمده فلا يلحق به، والاستئناف أفضل؛ تحرراً عن شبهة الخلاف.

الخائفين، فذهب وقته وهو في الصلاة، انقضت صلاته، ولو أحدث فذهب وتوضأ وهو في وضوئه، فذهب وقت المسح له أن يخلع خفيه، ويتم وضوءه، وينسى على صلاته؛ لأنه في حالة الوضوء^(١) لم يكن مؤدياً للصلاة، وفي غير حالة الصلاة له أن يخلع خفيه^(٢)، ويتم صلاته^(٣)، وفي حالة الصلاة ليس له أن يخلع خفيه^(٤)، ولو فعل، تفسد صلاته.

قال -رضي الله عنه-^(٥): ومنها: أنه لو نام في الصلاة، فسبقه الحدث^(٦)، ثم انتبه بعد ساعة، توضأ وبني^(٧)، ولو أحدث وهو مستيقظ، فمكث ساعة قبل أن ينصرف، فسدت صلاته؛ لأنه صلى بغير وضوء جزء^(٨) من الصلاة؛ وفي المسألة الأولى: ما أدى شيئاً من الصلاة، ومنها: رجل صلى ركعة على وضوء تام، ثم أحدث، فذهب وتوضأ، ونسى مسح الرأس في هذا الوضوء الثاني، فلما أقبل

وقيل: إن المفرد يستقل، والإمام والمقتدى يبنى صيانة لفضيلة الجماعة، والمفرد إن شاء أتم في منزله، وإن شاء عاد إلى مكانه، والمقتدى يعود إلى مكانه إلا أن يكون إمامه قد فرغ، أو لا يكون يبينه حائل.

ينظر "فتح القدير بهامشه" العناية في أول "باب الحدث في الصلاة" (٢٦٧-٢٧٠)، و"بدائع الصائغ" في "فصل في بيان ما يفسد الصلاة" (٢٢٠-٢٣٢)، و"نصب الراية" للزيلعي في "باب الحدث في الصلاة" (٦٠-٦٣)، وفي "فصل في توافض الوضوء" (١/٣٧-٤٠)، فإنه رحمه الله أتى بأحاديث الباب، وخرجهم تحريجاً جيداً -نفعا الله به والمسلمين-.

(١) دأ، دب، ط: "لأن حالة الوضوء"، وهو تصحيف.

(٢) في دأ: "جنبه"، وهو تحريف.

(٣) في دب، ط: "و يتم وضوءه"، وهو سهو.

(٤) قوله: "أن يخلع خفيه" ساقط من دأ، وفي دب: "ليس له أن يخلع خفيه ويتم صلاته، وفي حالة الصلاة ليس مكان المنيث، هكذا ذكر هذه المسألة في الفتاوى الكبرى في الفصل السبع في مسائل النوم في الصلاة وزيادة الركوع في علامة "و".

(٥) في ز: "رحمه الله مكان المنيث".

(٦) في دأ، دب، ز: "وسبقه الحدث".

(٧) كلمة "توضأ" ساقطة من دأ، دب.

(٨) في ط: "أدى جزء" بزيادة أدى.

إلى المسجد ليصلي [ضحك]^(١) قهقهة قبل أن يعود إلى مكانه، عليه الوضوء، ويستقبل الصلاة^(٢)، ولو ضحك بعدما قام في الصلاة في مقامه، عليه أن يعود ويمسح برأسه^(٣)، ولا يستأنف الوضوء، ويستقبل الصلاة؛ لأن في الوجه الأول: هو غير مؤد للصلاة، لكنه في حرمة الصلاة.

وإذا وجدت القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود، يبطل الوضوء^(٤)

(١) الزيادة: من "دأ".

(٢) في "دأ": استقبل الصلاة.

(٣) في دب، طز: "عليه أن يمسخ برأسه".

(٤) اختلاف الحنفية مع المذاهب الأخرى في هذه المسألة معروفة وثابتة، قال أصحابنا الحنفية: إن الضحك بالقهقهة في الصلاة مفسد للصلاة، ومنقض للوضوء معاً، أما كونها مفسد للصلاة: لا خلاف فيه؛ لأنها في حكم الكلام، وهو قاطع، أصل الاختلاف في انتقاض الوضوء بها إذا وقعت في الصلاة.

قال الحنفية: إنها تنقض الوضوء إذا وقعت في كل صلاة ذات ركوع وسجود زجراً وعقوبة وتشديداً؛ لأحاديث مسندة ومرسلة وردت بذلك، وليست خارجاً نجساً (حدثاً)، فلهذا فرق بين البالغ وغيره، وإلا لاستوى فيها البالغ وغيره، وقد طال كلام الناس في أحاديث الباب قدحاً وجرحاً.

فقال اللكنوي في هامش "الجامع الصغير": الحق أن كلام الناس وقدحهم وجرحهم في أحاديث القهقهة لا يضر شيئاً؛ لأن بعض أسانيدنا صحيحة، وبعضها وإن كانت ضعيفة، تنقو بالاعتضاد والشواهد

وقال مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، ومن هذا حذوهم رحمهم الله: إن القهقهة ليست باقضة للوضوء؛ لأنها ليست بخارج نجس ولا حدث، ولهذا لم يكن حدثاً في صلاة الخنارة، وسجدة التلاوة، وخارج الصلاة؛ حيث قال الإمام الشافعي: "وليس في قهقهة المصلي وضوء".

وقال رحمه الله في "الأم" (١/١٤) في "باب الوضوء من العائط والبول والريح": "لا وضوء في قىء ولا رعاف ولا حجمة، ولا شيء خرج من الجسد، ولا أخرج منه غير الفروج الثلاثة: القبل والدبر والذكر؛ لأن الوضوء ليس على نجاسة ما يخرج، ألا ترى أن الريح تخرج من الدبر، ولا تنجس شيئاً، فيجب بها الوضوء، كما يجب بالغائط، وإن المني غير محرم، والعمل يجب به وإنما الوضوء والغسل تعبد".

ينظر حكم القهقهة في "الهداية" في "فصل في نوافض الوضوء" (١/٦)، وفتح القدير وبهامشه "العناية" (١/٣٥، ٣٤) و"بدائع الصنائع" في "مطلب القهقهة في الصلاة" (١/٢٣، ٢٢)، وحاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار" (١/١٠٢) و"الجامع الصغير" (ص ١٦)

والصلاة، فيستقبلها، وفي الوجه الثاني: متى عاد إلى مكانه قبل أن يسمح برأسه، فقد أدى شيئاً من الصلاة بدون الطهارة، فبطلت صلاته، ثم الفقهية حصلت في خارج^(١) الصلاة، فلا ينقض به الطهارة^(٢)، وهذه المسائل المذكورة في "الأجناس"^(٣).

مسألة (٦٨٧)

ب: من قاء في الصلاة ملء الفم^(٤)، ينتقض طهارته^(٥)؛ لأنه حدث، ولا تفسد صلاته؛ لأنه ليس بحدث^(٦) عمد، فيتوضأ ويغسل فمه، ويبني على

- (١) دأ، دب، ز: "خارج الصلاة" بحذف "في".
 - (٢) دأ، دب، ز: فلا ينتقض بهذه الطهارة.
 - (٣) هذا الكتاب لأبي العباس النافعي، ومن أحد مصادر "التجسس"، وهذا الكتاب شبه مفقود، بعض المصادر تذكر أن له نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العراقية.
 - (٤) في ط: "في صلاته".
 - (٥) في ز: "ملء الفم"، وهو تصحيف.
 - (٦) تنظر المصادر السابقة في هذا الموضوع، قال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢١٩، ٢١٨/١) في "باب ما لا يجب منه الوضوء: قال يحيى: سئل مالك عن رجل قلص طعاماً، هل عليه وضوء؟ قال: ليس عليه وضوء، وليتمضمض من ذلك، وليغسل فاه، قال: وسئل مالك: هل في القيء وضوء؟ قال: لا، وليتمضمض وليغسل فاه، وقد قال مالك أيضاً: لا وضوء إلا ما يخرج من ذكر أو دبر أو نوم ثقيل.
- القلص: القذف، ما خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم، وسواء ألقاه أو أعاده إلى بطنه ملء الفم أو دونه ليس بقيء، فإذا غلب فهو قيء. المعجم الوسيط (١/ ٧٦٠)، مختار الصحاح (ص ٥٤٨) والمصباح المنير (٢/ ٤٨٧)
- قال ابن عبد البر: أما مالك والشافعي وأصحابهما: فلا وضوء في القيء، والقلص عند واحد منهم، وقال أبو حنيفة ومحمد: في القيء والقلص كله الوضوء إذا ملا الفم إلا بالبنم، وقال أبو يوسف: وفي البنم أيضاً إذا ملا الفم.
- وقال الثوري والحسن بن حي وزفر: في قليل القلص والقيء وكثيره الوضوء إذا ظهر، وقال الأوزاعي: لا وضوء فيما يخرج من الجوف إلى الفم من الماء إلا الطعام، فإن في قليله الوضوء، وهو قول ابن شهاب: في القيء الوضوء، وحجة من أوجب الوضوء في القيء حديث ثوبان: "أن رسول الله ﷺ قاء فتوضأ، قال: وأما صبيته له وضوء"، وقال مالك: إنه رأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقلص مراراً وهو في المسجد فلا يصرف، ولا يتوضأ حتى يصلي، وفي الباب أحاديث أخرى صحيحة غير ما به إليه ابن عبد البر، قال عليه السلام: "مر قاء أو رعف في صلاته فليصرف وليبني على صلاته ما لم يتكلم"، رواه ابن ماجه في

صلاته^(١)، فإن لم يغسل فمه بعد ما مضى على ذلك^(٢) ساعات، يجب أن يكون على قياس مسألة شرب الخمر على ما مر، فإن ابتلعه بعد ما قاء وهو قادر على أن يمجه^(٣)، فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير، فإن قاء أقل من ملء فيه^(٤)، لا تنقض طهارته^(٥)، ولا تفسد صلاته^(٦)؛ لأنه ليس بحدث، وهل يتنجس فمه، فهو على ما ذكرنا في أول^(٧) "الجامع الصغير"^(٨) : أن ما ليس بحدث، هل هو نجس؟ قال : لا يكون نجساً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وعند محمد رحمه الله : يكون نجساً، حتى لو وقع في الماء القليل لا تفسد عندهما، وعنده : تفسد^(٩).

مسألة (٦٨٨)

ولو كان في بدنه^(١٠) دم أقل من قدر الدرهم، بحيث لو ضممه إلى هذا ذلك لصار^(١١) أكثر من قدر الدرهم، لا يضم عندهما، خلافاً له، هكذا في بعض نسخ "سنه"، وفي رواية أخرى : «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلص فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم»؛ رواه الدارقطني وصب الراية في "فصل في نواقض الوضوء" (١/٣٧-٣٩).

- (١) في ط : "عمد ويغسل فمه، وبى على صلاته" قوله : "فيتوضأ" ساقط منها.
- (٢) في م : "ذلك على ذلك"، وهو تصحيف.
- (٣) قوله : "يمجه"، أى يرميه مع الماء أو الشراب من فيه، ومع به مسحاً : لفظه (رمى به) والمحاكة : الريق الذى غمجه من فيه الإنسان، يقال : المطر مجاح المزن، والعسل مجاح الحل (مختار الصحاح : ص ٦١٥ والمعجم الوسيط : ٢/٨٦١).
- (٤) في دب، خدأ، خدب، : "ملء فيه"، وفي ز : "مل فيه".
- (٥) في دأ : "لا يسقط طهارته"، وفي ط : "لا ولا ينتقص طهارته".
- (٦) في جل النسخ : "وتفسد صلاته"، والمثبت من ز.
- (٧) كلمة "أول" ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من دأ، ز.
- (٨) المراد به "الجامع الصغير" شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد، ليس للمؤلف.
- (٩) هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في "باب الصلاة" في الفصل السادس، القسم الثانى في الأفعال في علامة "ب".
- (١٠) في دأ : في يده.
- (١١) في دأ، ط : "وصار"، وفي ز : "صار"، قوله : "وصار أكثر من قدر الدرهم" مكرر في دأ.

"الجامع الصغير"، فإن ابتلعه ولم يمجه وهو قادر على أن يمجه، يجب أن لا تفسد صلاته^(١) على قولهم، وفي الصوم وفي الصوم عند أبي يوسف رحمه الله لا يفسد صومه، وههنا لا تفسد صلاته^(٢)، وعن محمد رحمه الله: روايتان، ولكن^(٣) الأظهر أنه يفسد صومه^(٤)، فههنا تفسد صلاته.

مسألة (٦٨٩)

س: ومن سبقه الحدث، فرجع ليتوضأ، فانتهى إلى نهر، وجاوز عنه إلى نهر آخر، وتوضأ فيه^(٥)، فإنه يستقبل الصلاة^(٦)؛ لأنه^(٧) اشتغل بأمر لا يحتاج إليه^(٨).

مسألة (٦٩٠)

زاج: رجل رعف في صلاته، فسال الدم على ثوبه أو فخذ^(٩)، انصرف وغسل ذلك الموضع، وتوضأ وبني^(١٠)؛ لأن الشرع ورد بالبناء في الرعاف،

وهو سهو.

- (١) في دأ، ز: "يجب أن لا يكون مكان المنيب."
- (٢) في ط: "على قولهم: في الصوم وفي الصوم عند أبي يوسف"، وهو تصحيف.
- (٣) في دأ: "وهنا"، وفي ط: "فههنا تفسد صلاته"، وفي ز: "وههنا لا تفسد صومه، وههنا لا تفسد صلاته"، الصواب ما أثبتناه.
- (٤) في أغلب النسخ: "لكن بدون العطف، المنيب من دأ، ز."
- (٥) في ط: "أن تفسد صومه"
- (٦) قوله: "فيه" ساقط من دأ، ط، ز
- (٧) في ط: "استقبل الصلاة"، وقوله: "فإنه" ساقط منها.
- (٨) قوله: "لأنه" ساقط من دأ.
- (٩) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "كتاب الصلاة" في الفصل الثامن: فيما يرجع إلى مسائل البناء في الصلاة في طهارة في علامة "س".
- (١٠) في "خ أ"، ح ب: "على فخذ أو ثوبه" بالتقديم والتأخير.
- (١١) في م: "وبنا قال مالك عن نافع" أن عبد الله بن عمر كان إذا رعف انصرف توضأ، ثم رجع ونى ولم يتكلم، وقال مالك أيضاً: إنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يرفع فيخرج، فيغسل

ولا يخلو^(١) الرعاف عن ذلك عادةً، فكان ذلك رخصة في غسل ما تطلع به، وهذا بخلاف ما إذا أصابه الدم^(٢) بسبب الرعاف، أو أصابه^(٣) بسبب أمر آخر غير مطلق في البناء^(٤)، والكل يزيد^(٥) على قدر الدرهم، فغسل الدم الذي أصابه لا بسبب الرعاف، يستقبل الصلاة؛ لأنه ليس من ضرورات ما ورد به الشرع، فبقى

الدم عنه ويرجع، فيبنى على ما قد صلى.

وفي رواية أخرى: قال مالك عن يزيد بن قسيط الليثي: إنه رأى سعيد بن المسيب رافع وهو يصلي، فأتى حجرة أم سلمة، زوج النبي ﷺ، فأتى بوضوء، فتوضأ، ثم رجع فبنى على ما قد صلى.

تظهر هذه الروايات في "موطأ مالك" في "ما جاء في الرعاف" (٤٧/١)، و"الاستذكار" لابن عبد البر في "باب ما جاء في الرعاف" (٢٨٧/١-٢٩٣)، وابن عبد البر لخص اختلاف العلماء وأقوالهم في هذا الباب.

قال رحمه الله: وروى عن علي وابن مسعود وعلقمة والأسود وعامر الشعبي وعروة بن الزبير وإبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان كلهم يرى الرعاف، وكل دم سائل من الجسد حدثاً يوجب الوضوء للصلاة، وبذلك قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: في الرعاف والمصادة والحمامة، وكل يحس خارج من الجسد، يرويه حدثاً ينقض الطهارة، ويوجبها على من أراد الصلاة.

وأما مذهب أهل مدينة: فقال مالك: الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف، ولا فيء ولا قيح، ولا دم يسيل من الجسد، ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم، هذا قوله في "موطئه"، وعليه جماعة أصحابه، وهو قول الشافعي.

وأما البناء في سائر الأحداث: فقال أبو حنيفة وأصحابه: كل حدث سبق المصلي في صلاته، بولا كان أو غائطاً، أو رفاقاً أو ريحاً، فإنه ينصرف ويتوضأ، ويبنى على ما قد صلى، وهو قول الشافعي في القديم، ثم رجع عنه في الكتاب المصري.

وقال مالك: من رافع في صلاته قبل أن يعقد منها ركعة تامة بسجديتها، فإنه ينصرف، ويعمل الدم عنه، ويرجع فيشدئ الإقامة والتكبير والقراءة، ومن أصابه الرعاف في وسط صلاته، أو بعد أن يركع منها ركعة بسجديتها، انصرف فعسل الدم عنه، وبني على ما صلى حيث شاء.

(١) في ز: "يخ"، وهو تصحيف.

(٢) في ط: "إذا أصابه الدم بحذف ما".

(٣) في ز: "وأصابه".

(٤) في ز: "للبناء".

(٥) في ط: "مزيد".

على القياس ، وإن لم ينقطع الرعاف ، مكث حتى ينقطع ، ثم يتوضأ^(١) ، وبني احترازاً عن التيمم ؛ لأنه من ضرورات البناء ، وهذه المسألة في الصلاة للحسن^(٢)

مسألة (٦٩١)

م^(٣) : إذا كان المحدث مقتدياً^(٤) ، فذهب وتوضأ ، فإن فرغ من الوضوء قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة ، فعليه أن يعود إلى مكانه لا محالة ؛ لأنه بقي مقتدياً ، وإن أتم بقية الصلاة^(٥) في بيته لا يجزيه ؛ لأن^(٦) بيته وبين الإمام ما يمنع صحة الاقتداء ، حتى لو لم يكن بيته وبين الإمام ما يمنع صحة الاقتداء يجوز .

ولو فرغ بعد^(٧) إمامه ، يحير المقتدى بين أن يعود إلى المسجد ، وبين أن يتم^(٨) في بيته (وكذا إذا كان منفرداً ، فذهب وتوضأ^(٩) ، ثم يخير بين الرجوع إلى المسجد ، وبين أن يصلي في بيته)^(١٠) .

واختلف المشايخ^(١١) في الأفضل : قال شمس الأئمة السرخسي^(١٢) وشيخ الإسلام المعروف بـ "خواهر زاده" (رحمهما الله)^(١٣) : العودة^(١٤) إلى المسجد

(١) في ر : "ثم توضأ"

(٢) في ط : وهذا علة في الصلاة للحسن .

(٣) الرمزم لا يوجد في د أ ، ط .

(٤) في دب : متوضئاً ، وهو خطأ .

(٥) في ط : "يقتدى صلاته" ، وهو تحريف .

(٦) في دب : "لأنه" .

(٧) في دب ، خدأ ، خرب : "بعده" ، وكلمة "بعده" ساقطة من د أ .

(٨) في جل النسخ : "يصلي" ، المثبت من ط ، ز .

(٩) في أغلب النسخ : "فذهب وتوضأ" ، المثبت من ز .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من د أ .

(١١) في ط : اختلفوا المشايخ .

(١٢) في ز زيادة "رح" .

(١٣) الزيادة : من عندنا .

أفضل ، ليكون مؤدياً في مكان واحد ، وقال بعضهم : الصلاة في بيته أفضل ؛ لما فيه من تقليل المشى ^(١) .

فصل

مسألة (٦٩٢)

ع : إمام أحدث ، وقدم رجلاً من آخر الصفوف ، ثم خرج من المسجد ، فإن نوى الثاني أن يكون إماماً من ساعته ، جازت صلاتهم ؛ لأنه صار إماماً ، فصار لهم إمام ^(٢) في المسجد ، وإن نوى أن يكون إماماً ، إذا قام مقام (الإمام) ^(٣) الأول ، فسدت صلاتهم ، إذا خرج الأول قبل أن يصل ^(٤) الثاني إلى مقامه ؛ لأنه خرج ، وليس لهم إمام في المسجد ، فتفسد صلاتهم ^(٥) .

قال رضى الله عنه ^(٦) : ولم يذكر حكم صلاة الإمام ، وفيه روايتان : في رواية [الكرخي] ^(٧) وأبى حفص ^(٨) وابن سماعة ^(٩) : لا تفسد صلاته ، كما إذا لم يستخلف

(١٤) في دأ ، ط ، ز : العود .

(١) من قوله : "إذا كان المحدث . . . إلى قوله : "من تقليل المشى" ساقط من صلب ، واستدركه في الهامش ، ولكن العبارة مطمومة ، وكذلك من أول علامة "و" إلى نهاية الباب ، وجزء من الفصل القادم ساقط من صلب ز ، واستدركه في الهامش .

(٢) كلمة إمام "ساقطة من دأ .

(٣) الزيادة : من "عيون المسائل" للسمرقندى .

(٤) في ط ، دأ : أن يصلى ، وهو تصحيف .

(٥) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندى في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (١/٢٨) ، وفي "شرح عيون المسائل" (ص ١١٩) .

(٦) في ط ، م : قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد الأستاذ الخطيب الكبير شيخ الإسلام عماد الدين برهان الأئمة سلمه الله وأبقاه "مكان المثبت" .

(٧) هو عبید الله بن الحسن بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي ، كان من المجتهدین فی المسائل فی مذهب أبي حنيفة ، وانتهت إليه الرئاسة بعد ابن حارم وأبي سعيد البردعي ، كان رحمه الله كثير الصوم والصلاة ، صبوراً على الفقر والحاجة ، تردد ذكره وأقواله في كتب أصحابنا كثيراً ، وعن تفقه عليه أبو بكر الرازي وأحمد الجصاص وأبو علي أحمد بن محمد الشاشي الفقيه وغيرهما من المعروفين

وذكر القرشي قصة مرضه ، وقال : ولما أصابه الفالج في آخر عمره ، كتب أصحابه إلى سيف

وخرج، وفي رواية الطحاوي^(١): "تفسد صلاته أيضاً؛ لأنه واحد من المأمومين"^(٢).

مسألة (٦٩٣)

الإمام إذا أحدث، وتوضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرون، فرجع إلى مكانه، وبني على صلاته أجزأه وأجزأهم^(٣)؛ لأن إمامهم في المسجد بعد^(٤) لو لم

الدولة ابن حمدان بجال يتفق عليه، فعلم بذلك فكفى، وقال: اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عودتي، فمات قبل أن تصل صلة سيف الدولة، وهي عشرة آلاف درهم، -والكرخي: نسبة قرية كرخ بناوحي العراق- توفي رحمه الله ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاثمائة؛ ترجمته في "البداية والنهاية" (١١/٢٢٤-٢٢٥) و"كشف الظنون" (١/٥٦٣) و"الجواهر المضية" (ج ٢ ص ٤٩٣) و"معجم البلدان" (٤/٢٥٦) و"تاج التراجم" (ص ٣٩) و"الفوائد السنية" (ص ١٠٨-١٠٩).

(٨) في أغلب النسخ: "حفصة"، وهذا خطأ، وكلمة "حفصة" ساقطة من صلب ط، وفي الهامش ذكر "عهه"، الصواب هو "أبي حفص"، لعل المراد ما هو أحمد بن حفص، الإمام المشهور المعروف بـ "أبي حفص الكبير البخاري"، وأما أبو حفص الصغير يكنى به ابنه محمد. وذكر اللكنوي عن السروحي في "الغاية" في "مسألة المحاذاة" من اختيارات أبي حفص الكبير هذا التي يخالف فيها جمهور نية الإمامة للإمام بشرط للاقتداء، وهذا اختيار الكرخي والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور. الفوائد السنية (ص ١٨، ١٩).

(٩) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله التميمي رحمه الله، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، سبق ذكره في أماكن عديدة.

(١) ما بين المعكفتين ساقط من دأ

(٢) وقال الطحاوي في "مختصره" (ص ١٣) في "باب الحدث في الصلاة": "ولو أنه أحدث، خرج من المسجد قبل أن يستخلف أحداً، فإن كان المأموم قبل خروجه من المسجد، فقد موا مكانه رجلاً، كانت الصلاة جائزة، وكان تقديمهم ذلك الرجل كتقديم المحدث إياه، وإن كان المأموم لم يقدموا رجلاً ذلك مكانه، حتى خرج المحدث من المسجد، بطلت صلاتهم وصلاة المحدث. وهكذا ذكره قاضي خان في فتاواه في "فصل الاستحلاف" في هامش "الهندية" (١/١١٥)، وحسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "كتاب الصلاة" في "مسائل الحدث والاستحلاف" في علامة "ع".

(٣) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (٢/٢٩) عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله

(٤) في ط. "بعده".

يكن خلف الإمام إلا رجل واحد، وتوضاً^(١) في جانب المسجد، ورجع، ينبغي أن يأتهم بالثاني^(٢)؛ لأن الثاني تعين^(٣) إماماً، عينه الأول أو لم يعينه.

مسألة (٦٩٤)

رجل صلى بقوم في الصحراء، فأحدث، فتقدم^(٤) أمامهم خطوتين قبل أن يقدم أحداً، أو تقدم^(٥) مقدار ما لو تأخر، خرج من الصفوف، فسدت صلاتهم؛ لأنه لو تأخر كان كذلك، فكذا إذا تقدم يحقق^(٦) هذا الحكم^(٧).

مسألة (٦٩٥)

ولو صلوا في البيت، صار الخروج من البيت كالخروج من المسجد^(٨).

(١) في ط: "فيتوضاً".

(٢) هكذا ذكره الفقيه عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وقال العللاء العالم: لأن الإمام المحدث ما دام في المسجد، فإنه لم يحكم بفساد صلاتهم، فإذا حصلت الطهارة في المسجد، فقد عذ طاهراً من غير أن يبطل حكم اقتداءهم، فصار كما لو ظن أنه أحدث، فذهب ليتوضاً، ثم علم في المسجد أنه على الطهارة، فإنه يعود إماماً. (شرح عيون المسائل لمحمد بن عبد الحميد المعروف بـ العللاء العالم" (ص ١٩) مخطوط)

(٣) في خأ، خب، دأ، ر: "يعين"، أشار إلى هذه المسألة حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "كتاب الصلاة" في "مسائل الحدث والاستخلاف" في علامة "ع".

(٤) في ط: "يفقدم".

(٥) في جل السج: "يفدم"، المثبت من "العيون".

(٦) في أغلب النسخ: "في حق"، المثبت من ز.

(٧) هكذا ذكره الفقيه في المصدر السابق في باب الصلاة (٢٩/١) عن إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي.

(٨) هكذا ذكره الفقيه في العنوان السابق عن أبي يوسف رحمه الله: أن الصفوف المتصلة في الصحراء حكمها حكم المسجد، أشار إلى هذا قاضي حان في العنوان السابق في هامش "الهدية" (١١٧/١)، وحسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "كتاب الصلاة" في "مسائل الحدث والاستخلاف" في علامة "ع".

مسألة (٦٩٦)

س^(١): رجل دخل المسجد، والإمام والقوم في الظهر^(٢)، فأحدث الإمام، فقدم هذا الرجل وهو لا يعلم كم صلى^(٣) إمامه؟ قال: ينبغي أن يصلي أربع ركعات، ويقعد في كل ركعة احتياطاً، فتجوز^(٤) صلاته، وصلاتهم يقيين.

مسألة (٦٩٧)

إذا صلى الإمام بقوم ركعة، فسبقه الحدث، فقدم رجلاً^(٥)، وخرج من المسجد، وتوضأ ثم جاء، ودخل المسجد، فأمره قوم في المسجد الخارج أن يؤمهم، فلم يتكلم، وكسر تكبيراً جديداً، جازت صلاته وصلاة القوم؛ لأنه لما كبر بنية الإمامة^(٦)، خرج من الصلاة الأولى؛ لأنه كان مقتدياً بالثاني، وصلاة الإمام مع صلاة المقتدي صلاتان مختلفتان^(٧).

مسألة (٦٩٨)

زاج: ومن ظن أنه أحدث، فانصرف واستخلف^(٨) قبل خروجه من المسجد، فسدت صلاتهم؛ لأن الاستخلاف عمل كثير، ولو استخلف القوم فكذلك. قال ابن سماعه: لأن الإمام الأول انصرف من غير حدث، وصار لهم الثاني إماماً من غير أن أحدث الأول، وقال أبو يوسف [رحمه الله]^(٩): استحسن أن ينوا

(١) الرمز "س" ساقط من ط، م.

(٢) في ز: "الظهر".

(٣) في دأ: "يصلي"، وهو خطأ.

(٤) في ط: "فيجوز".

(٥) في خأ، خب، ط، ز: "رجل".

(٦) في خأ، خب، دأ: "إمامة".

(٧) في خ أ: "مختلفان"، وهو خطأ.

(٨) في ط: "فاستخلف".

(٩) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط.

على صلاتهم قبل خروج الإمام من المسجد .

مسألة (٦٩٩)

وعن أبي يوسف [رحمه الله]^(١) : إذا أحدث الإمام^(٢) وهو في المحراب، فخرج إلى رحبة المسجد^(٣)، ولم يقدم أحداً، ثم قدم من الرحبة (رجلاً)^(٤)، فصلاته وصلاتهم^(٥) تامة، وللرجل أن يعتكف في هذه الرحبة، وكذلك إن كان بين المسجد وبين الرحبة حائط، فيه باب إلى الرحبة .

فقال^(٦) أبو العباس صاحب "الأجناس" [رحمه الله]^(٧) : أراد بالرحبة ما هو من أبعاد المسجد المتصل به، فأما المنفصل عنه، وبينها طريق لا يجوز تقديمه؛ لأن في الوجه الأول وجد الاستخلاف قبل الخروج عن حد المسجد، وفي الوجه الثاني وجد الاستخلاف بعد الخروج من المسجد .

مسألة (٧٠٠)

غر : إذا أصاب الإمام وجع، أو شك في الصلاة، فاستخلف^(٨) غيره^(٩)، ففسد صلاتهم؛ لأن الاستخلاف عند سبق الحدث معدول^(١٠) به عن سنن القياس .

(١) الريادة من ط، م

(٢) في حل النسخ : أنه إذا أحدث الإمام "زيادة" أنه، المثبت من م .

(٣) رحبة المسجد : يفتح الحاء أي ساحة المسجد، جمعها : رَحَب ورَحَبات .

(٤) الزيادة : من ط، م

(٥) قوله : "وصلاتهم" لم يذكر في ز .

(٦) في ز : قال .

(٧) الزيادة : من ط، م .

(٨) في ط : يستخلف .

(٩) في حاء، خب، دأ : "غيرهم"، وهو تصحيف .

(١٠) في ط : "معزول" .

مسألة (٧٠١)

الإمام إذا أحدث، فقدم غيره، فاستقبل الثاني الصلاة، ولم ير^(١) الناء عند سبق الحدث (فمن لم يكبر)^(٢) على وجه الاستئناف، تفسد صلاته؛ لأنه مقتد^(٣)، لا إمام له في المسجد.

مسألة (٧٠٢)

الإمام إذا سبقه الحدث في السجود، فرفع رأسه بتكبيره، وقدم غيره تفسد^(٤) صلاتهم؛ لأنه كبر بعد الحدث وتابعوه^(٥) في ذلك، فصار مؤدياً جراً^(٦) مع الحدث، ولكن يرفع رأسه من غير تكبير، ويقدم غيره^(٧).

مسألة (٧٠٣)

... إمام سبقه الحدث، فقدم رجلان [فأيهما سبق إلى مقام الأول فهو إمام وعلى القوم^(٨) أن يقتدوا به، وإن تقدم^(٩) رجلان^(١٠)] فاقتندي بعضهم بهذا، وبعضهم بذلك^(١١)، واستوى الفريقان^(١٢)، فسدت صلاتهم، وإن كان أحد

(١) في ط: "يرو"، وفي أغلب النسخ: "ولم يرا"، المنت من ز.

(٢) الزيادة: من خأ، حب، دأ، دب، ط، م.

(٣) في دب، ط، م: مقتدى.

(٤) في دأ: فسدت.

(٥) في دأ، دب: "وتابعوه"، وهو تصحيف.

(٦) في ط: "حزوا"، وهو تصحيف أيضاً.

(٧) في دأ: وتقدم غيره.

(٨) في خأ، حب، دأ، ز: ورد رمز "مر" قبل كلمة "إمام"، يحتمل أن يكون م، أو مر، ويستبعد أن يكون "مر" لأن المؤلف في المقدمة لم يذكر علامة كهذا.

(٩) في ط: "وعلى القول"، وهو تصحيف.

(١٠) في ز: "تقدم"، وهو خطأ.

(١١) ما بين المتكفتين ساقط من دأ، خأ، حب.

(١٢) في خأ، حب، دأ، ز: بذلك.

الفريقين أكثر، فصلاة الذي يتم به الأكثر من القوم صحيحة، وصلاة الآخرين فاسدة؛ لأن الأقل لا يزاحم الأكثر، وعند الاستواء لا يمكن الترجيح، وإثناء الصلاة بإمامين متعذر^(١) فتفسد^(٢)، ولو قدم الإمام رجلاً قبل أن يخرج من المسجد، وتقدم^(٣) آخر بنفسه، أو بتقديم القوم، وأنتم^(٤) بكل واحد طائفة، فهذا الأول سواء؛ لأن الذي تقدم بنفسه، والذي قدمه الإمام سواء.

مسألة (٧٠٤)

الإمام إذا أحدث، واستحلف رجلاً، واستخلف الخليفة غيره، إن كان قبل خروج الأول من المسجد، وقبل أن يأخذ الخليفة مكانه جاز؛ لأنه صار كأنه تقدم بنفسه، وإن كان بعد ذلك، فسدت صلاتهم؛ لأن الخليفة صار إماماً لهم. واستخلف من غير عذر، فتفسد صلاتهم^(٥).

باب في قضاء الفوائت

مسألة (٧٠٥)

ن: رجل نسي صلاة، فذكرها بعد شهر، فصلّى بعدها الوقتية وهو ذاكر لها، أجزأه؛ لأن الترتيب^(٦) بين هذه الفائتة وبين هذه الوقتية لم يكن واجباً؛ لأن

(١٣) في دب: "إن استوى الفريقان"، وفي أغلب النسخ: بدون العطف، المثبت من ز.

(١) في دأ: "يتعذر".

(٢) في خب، دأ، دب: فيفسد.

(٣) في دب: "يقدم".

(٤) في دأ، دب، ط، ز: "وأنتم".

(٥) في ط: بزيادة "والله أعلم"، ومن قوله: "إمام سبقه الحدث" إلى آخر الفصل ساقط من صن م، واستدركه في الهامش، أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في فصل في الاستحلاف في هامش "الهندية" (١/١١٦).

(٦) في خأ، دأ، دب: "إلا أن الترتيب"، وهو تصحيف.

المتخلّل بينهم أكثر^(١) من ست صلوات^(٢)، وهو اختيار الطحاوي رحمه الله^(٣) والفقيه أبو الليث^(٤)، وبه نأخذ^(٥).

مسألة (٧٠٦)

إذا أراد الرجل أن يقضى الفوائت ينوي أول ظهر لله عليه^(٦)، وكذلك^(٧) كل صلاة يقضيها، فإذا أراد ظهراً آخرًا، ينوي أيضاً^(٨) أول ظهر لله عليه؛ لأنه لما قصى الأول، صار الثاني أول ظهر لله عليه.

مسألة (٧٠٧)

زُشرو: رجل عليه فوائت، فقضى بعضها حتى قلّ ما بقي عليه، عاد الترتيب عند البعض، وهو الصحيح؛ لأن المسقط قد انعدم، فصار كالتاسي إذا تذكر.

(١) في دب: "كثير"، وهو خطأ.

(٢) قوله: "من ست صلوات" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.

(٣) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.

(٤) في خ ب: "أبي الليث"، وهو خطأ.

(٥) في دأ: "ياخذ"، وهو تصحيف، وفي ط و، م: "أخذنا"، قال الفقيه أبو الليث السمرقندي، المتوفى سنة ٣٧٢ هجرية في "النوارل" (ص ١٩ ب- ٢٠ أ) في "باب الصلاة" سئل أبو نصر عن رجل فاتته العصر، ثم أقام أياماً، ففاته عصر أخرى، بدأ بقضاء ما فات ثانياً، قال: لا يجوز حتى يقضى الأول.

قال الفقيه: إن كان السؤال هكذا لا يستقيم هذا الجواب على مذهب أصحابنا؛ لأنهم قالوا: يمس فاته صلاة، فمضى على ذلك أياماً سقط عنه الترتيب، هكذا ذكر أبو يوسف في الأمالي قال: لو أن رجلاً نسي صلاة، فذكرها بعد شهر، فصلّى بعدها خمس صلوات. أجزأها نسي الصلوات، ولا يشبه هذا الذي كان في الوقت، وكذلك ذكر الطحاوي عن أصحابنا: أن رجلاً نسي صلاة، فذكرها بعد أيام، فصلّى صلاة هو ذاكر لها أجزأه، وبه نأخذ.

(٦) في دب: "الله عليه"، وهو تصحيف.

(٧) في خ أ، خ ب: وكذا.

(٨) كلمة "أيضاً" ساقطة من خ أ، خ ب، دأ.

مسألة (٧٠٨)

ولو كانت عليه فوائت قديمة، فلم يقضيهما، واشتغل بأداء الصلاة في مواقيتها، فترك صلاة^(١)، وصلى أخرى مع تذكر هذه الفائتة الحديثة، يجزئه عند البعض، وهو الأقيس، والفتاوى أنه لا يجزئه زجراً له^(٢) عن التهاون بأمر الصلاة^(٣).

(١) في ط: صلواته

(٢) في دأ: حزة له، وهو تصحيف.

(٣) قال القدوري في منته في أول باب قضاء الفوائت " (ص ١١) : ومن فاتته صلاة، قضاهما إذا ذكرها، وقدمها على صلاة الوقت إلا أن يخاف فوت صلاة الوقت، فيقدم صلاة الوقت، ثم يقضى الفائتة، ومن فاتته صلوات رتبها في القضاء، كما وجبت في الأصل، إلا أن تزيد الفوائت على ست صلوات، فيسقط الترتيب فيها، الأصل في تقديم الفائتة على صلاة الوقت قوله عليه السلام: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك، متفق عليه» ولمسلم: إذا رقد أحدكم عن الصلاة، أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله عز وجل يقول ﴿أقم الصلاة لذكري﴾ الآية (سورة طه: الآية ١٤).

وعن قتادة في قصة نومهم عن صلاة المجر قال: "ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم"، رواه أحمد ومسلم.

نظر الأحاديث السابقة في المنتقى في باب قضاء الفوائت " (ص ١٠٢).

والأصل في وجوب الترتيب في قضاء الفوائت، فعل الرسول ﷺ، عندما شغل يوم الخندق عن أربع صلوات، فصاعن عليه السلام مرتباً.

يظر المنتقى في باب الترتيب في قضاء الفوائت " (ص ١٠٣)، ولما روى عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من دخل مع إمامه في صلاة ثم تذكر أن عليه صلاة قبلها مضى في هذه ثم صلى تلك ثم أعاد هذه».

وقال السرخسي في المبسوط في باب موقيت الصلاة " (١٥٣/١، ١٥٤) : إذا نسي الفجر حتى زالت الشمس، ثم ذكرها، بدأ بها، ولو بدأ بالظهر لم يجزه عندنا؛ لأن الترتيب بين الفائتة وفرض الوقت مستحق عندنا، وهو مستحب عند الشافعي رحمه الله تعالى، فإذا بدأ بالظهر جاز عنده؛ لأن ما بعد زوال الشمس وقت الظهر بالآثار المشهورة، وأداء الصلاة في وقتها صحيحاً، كما إذا كان ناسياً للفائتة، ثم الترتيب أداء الصلوات أوقاتها بضرورة الترتيب في أوقاتها وذلك لا يوجد في الفوائت؛ لأنها صارت مرسلة عن الوقت ثابتة في الذمة، فكان قياس قضاء الصوم مع الأداء.

ثم أورد أدلة أصحابنا العقلية والعقلية، وبعد ما ذكر الأدلة، قال رحمه الله: ثم يسقط الترتيب بثلاثة أشياء: أحدها: النسيان، والثاني: ضيق الوقت، والثالث: كثرة الفوائت، وحاد الكثرة أن تصير الفوائت ستاً

ينظر الكلام مفصلاً في هذا الصدد في الباب السابق، وكذلك فتاوى قاضي حان في فصل في

مسألة (٧٠٩)

غمر: رجل لم يصل صلاة الغداة شهراً، وصلى سائرهما، فإن الجواب إن صلى^(١) عشر صلوات، ست منها^(٢) فاسدة، وأربع منها تجوز^(٣)؛ لأنه حين ترك الغداة في اليوم الأول، ثم صلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر لا يجوز، ويسقط الترتيب، وإذا صلى^(٤) بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فإنه يجوز، ثم إذا لم يصل الفجر في اليوم الثالث، وصلى بعدها خمس صلوات^(٥)، فعليه ست صلوات، فعلى هذا يخرج المسائل^(٦).

مسألة (٧١٠)

ولو صلى شهراً^(٧) صلاة الغداة دون سائرهما، فإنها^(٨) يجوز من صلاة الغداة خمس عشرة لا غير؛ لأنه حين صلى الفجر ولم يصل^(٩) بعدها أربعاً، ثم صلى^(١٠) الفجر، لا يجوز لبقاء الترتيب، فإذا ترك أربعة أخرى^(١١)، ثم صلى الفجر يجوز

الترتيب وقضاء المفروقات في هامش "الهندية" (١/١٠٩، ١١٠).
تظهر آراء العلماء في وجوب ترتيب الفوائت القصية والمزداة في نيل الأوطار في السابقين (٢/٢٦، ٢٩، ٣٠).

(١) كلمة "صلى" ساقطة من جل السخ، المثبت من م.

(٢) في دأ، دب، ز: منها ستاً.

(٣) في أغلب النسخ: "يجوز"، المثبت من دأ.

(٤) في أغلب النسخ: "فإذا صلى"، المثبت من دأ.

(٥) في ط: "صلاة".

(٦) كلمة "المائل" ساقطة من دأ.

(٧) في دأ: "شهراً"، وهو خطأ.

(٨) في دب، ط، ز: "فإنه".

(٩) في ط: "ولم يصل"، وهو خطأ.

(١٠) في دأ، ز: يصلى.

(١١) في جل النسخ: "أخرى"، وهو خطأ.

لسقوط الترتيب، فإذا صلى أربعة أخرى^(١)، يجوز لسقوط الترتيب، ثم بعد هذا الفجر لا يجوز، ثم يجوز غيرها بعد ذلك، فعلى هذا يخرج^(٢).

قال العبد المذنب - رحمه الله -^(٣): هذا الجواب يؤيد قول من لا يعتبر الفوائت القديمة في إسقاط الترتيب، وقد أجاب الإمام الأجلّ مولانا^(٤) الشهيد حسام الدين - رحمه الله عليه -^(٥) في نظيره في الفصل الذي قبله^(٦) بخلاف هذا^(٧).

فصل في الشك في الفوائت وغيرها^(٨)

مسألة (٧١١)

ن^(٩): رجل فاتته صلوات من ثلاثة أيام: الظهر من يوم، والعصر من يوم، والمغرب من يوم، ولا يدرى أيتهن^(١٠) فاتته أولاً، يبدأ بأيّتهن شاء^(١١)؛ لأنه قد زاد على يوم وليلة، فلا يبقى الترتيب واجباً، ولو فاتته صلاتان من يومين: ظهر من يوم، وعصر من يوم، يصلي الظهر، ثم يصلي^(١٢) العصر، ثم أعاد الظهر في

(١) في أغلب النسخ: آخر، وهو خطأ.

(٢) في دأ، دب: وعلى هذا يخرج.

(٣) في ط، م: قال الشيخ الإمام الأجلّ الراعظ الزاهد الكبير الأستاذ شيخ الإسلام سلمه الله وألقاه مكان العبد المذنب.

(٤) في دأ: وقد أجاب مولانا، وفي دب: بريادة الإمام، وكلمة مولانا ساقطة من ط، م، د ب، ز.

(٥) الزيادة: من دب، وفي ط: رحمه مكان المثبت.

(٦) في ط، م: يليه.

(٧) ورد في دأ، دب: والله أعلم بالصواب بعد قوله: بخلاف هذا.

(٨) في خ، أ، دب: فصل في الفوائت وغيرها بدون الشك.

(٩) الرمز ن ساقط من دأ.

(١٠) في خ، دأ، ز: بأيّهن.

(١١) في خ، دأ، ز: بأيّهن.

(١٢) كلمة يصلي ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

قول^(١) أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنه لم يجاوز^(٢) يوماً وليلة، فبقى الترتيب.

مسألة (٧١٢)

رجل فاتته صلاة واحدة^(٣) من يوم واحد، ولا يدري أى صلاة هي؟ يعيد صلاة يوم وليلة مع الترتيب^(٤)؛ لأن صلاة يوم وليلة كانت واجبة عليه^(٥) ييقن، فلا يخرج عن عهده^(٦) الواجب بالشك^(٧).

- (١) في حل النسخ: "عد مكان في قول".
- (٢) في دأ لا يجاوز.
- (٣) في دأ: "صلوات"، وهو خطأ، وكلمة "واحدة" ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ط.
- (٤) قوله: "مع الترتيب" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من م، وفي دأ: "مع الترتيب فسقى الترتيب رجل فاتته مكان مع الترتيب"، وهو سهو.
- (٥) قوله: "عليه" ساقط من حل النسخ، المثبت من ز.
- (٦) في دأ: من عهده.
- (٧) قال الفقيه أبو الليث في النوارل في باب آخر من الصلاة (١٢٤): "وسئل أبو جعفر (البلخي الهندواني، المتوفى سنة ٣٦٢ هجرية) عن رجل فاتته ثلاث صلوات من ثلاثة أيام: الظهر من يوم، والعصر من يوم، والمغرب من يوم، ولا يدري أينهن فاتته أولاً؟ قال: له أن يتدنى بأيتهن شاء؛ لأنه زاد على يوم وليلة، إنما كان الترتيب واجباً ما لم يزد على يوم وليلة، فلو فاتته صلاتان من يومين، لكان يصلى الظهر، ثم العصر، ثم الظهر عند أبي حنيفة؛ لأنه لم يجاوز من يوم وليلة".
فأما إذا فاتته من ثلاثة أيام: فقد زاد على يوم وليلة، فليسقط الترتيب، فله أن يقضى كيف شاء، وبه نأخذ، وله أن رجلاً فاتته صلاة واحدة من يوم، ولا يدري أى صلاة هي؟ قال: سميت النورى صلى الفجر والمغرب، ثم يصلى أربع ركعات، فلو كانت الصلاة المائة ظهراً أو عصرًا أو عشاءً، أجزأته ذلك.
وقال بشر بن غياث (المريسي، المتوفى سنة ٢٢٨ هجرية): يصلى أربع ركعات، ويقعد في الركعتين الثانية والثالثة والرابعة، فلو كانت الفاتية صلاة المعجر، أجزأته حيث قعد في الثانية، ولو كانت الفاتية صلاة المغرب، أجزأته حيث قعد في الثالثة، ولو كانت المائة الظهر أو العصر أو العشاء، أجزأته حيث قعد في الرابعة، وبه نأخذ.
وقال محمد بن مقاتل: وقال أصحابنا الثلاثة: يعيد صلاة يوم وليلة، وبه نأخذ.
ينظر ما جاء في المبسوط (١/ ١٥٠-١٥٤) في ترتيب القوائت في باب مواقيت الصلاة، وفتاوى قاضي خان في فصل في الترتيب وقضاء التروكات في هامش الهدية (١/ ١١٠، ١١٩).

مسألة (٧١٣)

رجل شك في صلاة أنه صلاها أم لا ، فإن كان في الوقت ، فعليه أن يعيد ؛ لأن سبب الوجوب (قائم وإنما لا يعمل هذا السبب بشرط الأداء قبله ، وفيه شك ، وإن خرج الوقت ، ثم شك فلا شيء) ^(١) عليه ^(٢) ؛ لأن سبب الوجوب قد فات ، وإنما يجب القضاء بشرط عدم الأداء قبله وفيه شك .

مسألة (٧١٤)

وإن شك في نقصان الصلاة أنه ترك ركعة ، فإن لم يفرغ من الصلاة ، فعليه إتمامها ، ويقعد في كل ركعة ، وإن شك بعد ما فرغ وسلم ^(٣) ، لا شيء عليه لما قلنا ^(٤) .

مسألة (٧١٥)

رجل دخل في صلاة الظهر ، ثم شك في صلاة الفجر أنه صلاها أم لا ، فلما فرغ من صلاته تيقن أنه لم يصل الفجر ، فإنه ^(٥) يصلي الفجر ، ثم يعيد الظهر ؛ لأنه لما تحقق ظنه ، فصار ^(٦) كأنه في الابتداء متيقناً ، كالمسافر إذا تيمم وصلى ، ورأى في صلاته سراباً ، فمضى على صلاته ^(٧) ، ثم ظهر بعد فراغه من الصلاة أنه كان ^(٨)

(١) ما بين القوسين ساقط من صلب ز ، واستدركها في الهامش ، وقوله : " فلا شيء " ساقط من خأ ، خب ، دأ

(٢) قوله : " عليه " ساقط من أغلب النسخ ، المثبت من ط ، م .

(٣) قوله : " وسلم " ساقط من دأ .

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١٣٤) : ولو أن رجلاً شك في صلاته ، فلا يدري أصلاً أم لا ؟ فإن كان في الوقت ، فعليه أن يعيد ، وإن خرج الوقت ، ثم شك ، فلا شيء عليه ، وإن شك في نقصانها ، فطن أنه ترك ركعة ، فإن لم يفرغ من الصلاة ، وكان في الصلاة ، فليأخذ بالاحتياط ، وليتمها وليقعد في كل ركعة ، وإن شك بعد الفراغ والسلام ، فلا شيء عليه ، هكذا روى الحسن البصري ، وبه نأخذ .

(٥) قوله : " فإنه " ساقط من ط .

(٦) في ط : " فجاز " ، وهو تصحيف .

(٧) في دأ : فمضى عليه .

ماء، يتوضأ، ويعيد الصلاة^(١١).

مسألة (٧١٦)

و^(١٢): إمام صلى بقوم، فلما ذهب، قال بعضهم: هي الظهر، وقال بعضهم^(١٣): هي العصر، كان في وقت^(١٤) الظهر، فهي الظهر، وإن كان في وقت^(١٥) العصر، فهي العصر؛ لأن الظاهر^(١٦) شاهد^(١٧) لمن يدعى ذلك، وإن كان مشكلاً، جاز للفريقين في القياس بمنزلة قطرة^(١٨) الدم وقعت^(١٩) خلف الإمام، ولا يدرى من هو^(٢٠)؟ لأن الشك في وجوب الإعادة، فلا تجب الإعادة بالشك^(٢١).

مسألة (٧١٧)

إمام صلى بقوم، ثم اختلفوا، فقال القوم: صليت ثلاثاً، وقال الإمام:

(٨) كلمة "كان" ساقطة من ز.

(١) قال النقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢١): وسئل عن رجل دخل في صلاة الظهر، ثم شك في صلاة المغرب أنه صلاها أم لا، فلما فرغ من صلاته، تبين أنه لم يصل المغرب، قال: يصلى المغرب، ثم يعيد الظهر، قيل: قياسه قياس متيمم رأى في صلاته سراناً، فمضى في صلاته، فإن ظهر له بعد فرائعه من الصلاة أنه ماء، فعليه أن يتوضأ، ويعيد الصلاة، كذلك هذا

(٢) في أغلب النسخ: زفت، المثبت من ط، م.

(٣) قوله: "هي الظهر، وقال بعضهم" ساقط من خ أ.

(٤) في ط، م: "كان وقت الظهر" بحذف "في".

(٥) في ط، م: "كان وقت العصر" بحذف "في".

(٦) في ط: "الظ"، وهو سهو.

(٧) في جل النسخ: "شاهد"، المثبت من خ ب.

(٨) في ط: "ثم له قطرة"، وفي د أ: "قطر" مكان المثبت، وهو خطأ.

(٩) في د أ: "وعقب"، وهو خطأ.

(١٠) في ط، م: "هو"، وهو خطأ.

(١١) لأن اليقين لا يزول بالشك.

صليت أربعاً، فهذا على وجهين^(١) : إما أن كان^(٢) بعض القوم مع الإمام، أو لم يكن^(٣)، فإن كان، يؤخذ بقول الإمام؛ لأنه ترجح قول من كان مع الإمام بقول الإمام^(٤)، وفي الوجه الثاني: ينظر إن كان الإمام على يقين، لا يعيد الإمام الصلاة، وإن لم يكن، أعاد بقولهم^(٥).

مسألة (٧١٨)

س^(٦): قوم من المقتدين فاتتهم^(٧) أول الصلاة، واشتبه على واحد منهم^(٨) ما فاته، فاعتمد^(٩) على رأى صاحبه، وجعل يصلى^(١٠) بعد ما يصلى هو^(١١) يجوز؛ لأنه أدى الصلاة خاليا عما يفسدها، وقد ذكرنا نظيرها فيما تقدم^(١٢).

مسألة (٧١٩)

- (١) فى خأ، خب، دأ، ز: فعلى وجهين
- (٢) كلمة "كان" ساقطة من ط.
- (٣) فى ط: "أولم يكن كذلك" بزيادة "كذلك".
- (٤) فى خأ، خب، دأ، دب: "بسبب الإمام"، وفى ط: "سبب الإمامة"، المثبت من ز.
- (٥) فى دأ، دب، خأ، خب: "لقولهم".
- (٦) الرمز "س" ساقط من ط.
- (٧) فى أغلب النسخ: "فاتتهم"، المثبت من دب.
- (٨) قوله: "منهم" ساقط من ط، م: "منهما"، وهو خطأ.
- (٩) فى خأ، خب، دأ، دب: "اعتمد".
- (١٠) فى ط: "ليصلى مكان" وجعل يصلى.
- (١١) فى خأ، خب، دأ: "هو بعد ما يصلى بالتقديم والتأخير
- (١٢) قوله: "وقد ذكرنا نظيرها فيما تقدم" ساقط من صلب م، واستدركه فى الهامش.

رجل صلى خمس صلوات، ثم علم أنه لم يقرأ في الركعتين الأخيرتين^(١) من إحدى الصلوات الخمس، ولا يعلم تلك الصلاة، فإنه^(٢) يعيد صلاة الفجر^(٣) وصلاة المغرب؛ لأنه إذا لم يقرأ في الركعتين الأخيرتين^(٤) من الظهر والعصر والعشاء أجزأه، بخلاف الفجر والمغرب، فيعيدهما احتياطاً^(٥).

مسألة (٧٢٠)

إذا فاتته صلاتان^(٦) من يومين: الظهر، والعصر، ولا يدري أيتهما أولاً^(٧)، يتحرّى ويعمل بالتحرّى، فإن لم يقع تحرّيه على شيء، قد ذكرنا في علامة النون^(٨): أن عند أبي حنيفة^(٩) -رحمة الله [عليه]-^(١٠): يصليهما، ثم يعيد الأولى، وبه نأخذ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله^(١١): يبدأ بأيتهما شاء (ويصلي الأخرى، ولا يستعيد الأولى حتى لو بدأ بالظهر، ثم صلى العصر ليخرج عن العهدة بيقين، وبه نأخذ)^(١٢).

- (١) قوله: "الأخيرتين" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط.
- (٢) في دب: "لأنه"، الصواب ما أثبتناه.
- (٣) كلمة "الفجر" ساقطة من ط.
- (٤) قوله: "الأخيرتين" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.
- (٥) في ز: "احتياطاً - والله أعلم -".
- (٦) في دأ، ز: "صلاة"، وهو خطأ.
- (٧) في دب: "ولا يدري أولى أيتهما"، وهو خطأ، وفي ط: "أيتهما أدى أولاً"، وفي دأ، ر: "أولى مكان" أولاً، كل ذلك خطأ، الصواب ما أثبتناه.
- (٨) في أول هذا الفصل مسألة (٧١١).
- (٩) في ط: "أن أبي حنيفة يحذف عند"، وهو خطأ.
- (١٠) الزيادة: من دب، وفي ط: "رحمة" مكان المثبت.
- (١١) في دب: "رحمة الله عليهما"، ولا يوجد شيء من هذا في ط، م.
- (١٢) ما بين القوسين ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط.

مسألة (٧٢١)

ولو فاتته ثلاث صلوات من ثلاثة أيام: الظهر، والعصر، والمغرب، أم عندهما^(١): فظاهر، وأما عند أبي حنيفة^(٢) رحمه الله [عليه]^(٣)، اختلف المشايخ فيه: منهم^(٤) من قال: لا يجب الترتيب عنده حتى يبدأ بأيتهن^(٥) شاء، ثم يصلى الثانية والثالثة، ولا يعيد شيئاً، وهو ما اخترناه^(٦) فيما تقدم في علامة النون في أول هذا الباب.

مسألة (٧٢٢)

من ترك^(٧) صلاة، ونسيها^(٨) حتى صلى شهراً، ثم ذكرها، جاز أداء الوقتية قبل قضائها، بناء على أن ما أدى^(٩) بوصف الصحة، يضم إلى الفائتة^(١٠) في حق تكميل الفوائت، فكذا هذا،^(١١) وعلى قول من أوجب الترتيب بذكر الطريق، وإن كنا لا نعتمد عليه، فنقول^(١٢): يصلى سبع صلوات: الظهر ثم العصر، ثم الظهر، ثم المغرب، ثم الظهر، ثم العصر، ثم الظهر^(١٣)، والأفضل في هذا^(١٤) أن يعتبر

(١) في ط: "أما عندي"، وهو تحريف.

(٢) في دأ، دب: "وعند أبي حنيفة بدون أما".

(٣) الزيادة: من من خأ، خب، دأ، دب، وفي ط: "رحمه" مكان المثلث.

(٤) في دب: "فيهم".

(٥) في دأ: بأيتهما، وهو خطأ.

(٦) في معظم النسخ: بدون الضمير، المثلث من ز.

(٧) في معظم النسخ: "أن من ترك بزيادة أن".

(٨) في دأ، دب: "نسيها" بدون العطف، وفي ط: "ونسى"، الصواب ما أثبتناه.

(٩) في ط، م: "أن المفعولات مكان أن ما أدى".

(١٠) في ط: "الغاية"، وهو تصحيف.

(١١) في ط: "هكذا الطريق هذا"، وهو سهو.

(١٢) في ط: "وإن كنا لا نعتمد عليه فيقول مكان المثلث، وهو تصحيف.

(١٣) في دأ: "ثم ثم الظهر"، وهو سهو.

(١٤) في معظم النسخ: "والأصل"، المثلث من دأ، وفي ط: "والأصل في هذا".

الفائتان؛ ولو انفردتا، فيعيدهما^(١) كما قلنا، ثم يأتى بالثالثة، ثم يفعل بعد الثالثة ما كان يلزمه فى صلاتين^(٢)، فعلى هذا لو فاتته أربع صلوات من أربعة أيام على ما اخترنا، لا يجب الترتيب.

وعلى قول أولئك المشايخ: يصلى خمس عشرة صلوات، فإنه لو فاتته ثلاث^(٣) صلوات يصلى سبع صلوات، ثم يصلى العشاء، فصارت ثمانياً^(٤)، ثم يفعل ما كان يفعل قبل^(٥) ذلك، وذلك سبع صلوات، فيصير خمس عشرة صلوات^(٦)، وعلى هذا لو فاتته خمس صلوات من خمسة أيام: الظهر، والعصر، المغرب، والعشاء، والفجر^(٧)، يصلى إحدى وثلاثين صلاة؛ لأنه لو ترك أربع صلوات، يصلى خمس عشر صلاة^(٨)، ثم يصلى الفجر بعد ذلك^(٩)، فيصير ست عشرة صلاة^(١٠)، ثم يفعل كما كان يفعل قبل الفجر، وذلك خمس عشرة صلاة، فتصير الجملة إحدى وثلاثين (صلاة)^(١١).

مسألة (٧٢٣)

ولو أن راعياً فى بعض القيا فى^(١٢)، صلى الفجر فى وقتها، وصلى بعدها

(١) فى ط: لو انفردتا فيعيدهما.

(٢) فى ط: الصلاتين.

(٣) فى خ، ح، د، ز: صلاة.

(٤) فى ط: ثلاثاً.

(٥) كلمة "قبل" ساقطة من د.

(٦) فى د، دب: صلاة.

(٧) فى ط: الصبح.

(٨) قوله: "يصلى خمس عشرة صلاة" مكرر فى دب، ز، وهو سهو.

(٩) قوله: "بعد ذلك" ساقط من أغلب النسخ، اثبت من ط.

(١٠) كلمة "صلاة" ساقطة من أغلب النسخ، اثبت من ح، أ، دب.

(١١) كلمة "صلاة" ساقطة من د، دب، ز.

(١٢) فى ط: الباقي.

الظهر والعصر^(١) والمغرب والعشاء، فصلّى كذلك أشهراً^(٢) على حساب^(٣) أنها تجوز^(٤)، والفجر الأول^(٥) جائز؛ لأنه أداها ولا فائنة عليه وما بعدها^(٦) أربع صلوات لا يجوز، والفجر الثاني لا يجوز^(٧)؛ لأنه صلى وعليه أربع صلوات، الفجر الثالث يجوز؛ لأنه صلى وعليه أكثر من صلاة يوم^(٨) وليلة، وكذلك كل فجر جائز، وغير الفجر لا يجوز، وجواب الستة على هذا الترتيب.

قال -رضي الله عنه-^(٩): وهذا الجواب على قول من يقول: إن الترتيب إذا سقط لا يعود، وإليه مال الشيخ أبو حفص الكبير^(١٠) وشمس الأئمة الحلواني^(١١). أما على قول من يقول: إن الترتيب إذا سقط يعود^(١٢)، وهو قول^(١٣) الفقيه

(١) كلمة "العصر" ساقطة من دأ.

(٢) في معظم النسخ: "أشهر"، وهو خطأ، المثبت من ط.

(٣) في دأ، ز: "على حساب".

(٤) في ط، م: "أنه يجوز".

(٥) في ط: "الفجر الأول".

(٦) في د، ط، ز: "ما بعدها من" زيادة من "، وفي ط: بعده.

(٧) قوله: والفجر الثاني لا يجوز "ساقط من معظم النسخ، المثبت من ز.

(٨) كلمة "صلاة" ساقطة من دأ، د.

(٩) في نسخة "رحمه الله" مكان المثبت.

(١٠) في ط: "أبو حفص"، وهو تصحيف.

هو أحمد بن حفص المعروف بابن أبي حفص الكبير البخاري، أحد العلم عن محمد بن الحسن، وله أصحاب لا يحصون، ومن اختياراته: أن نية الإمامة للإمام شرط للاقتداء، خلافاً لجمهور أصحابنا، وبه قال الكرخي والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور، هكذا نقله ابن كنون عن السروجي من "الغاية" في "مسألة المحاذلة"، توفي رحمه الله سنة ٢٦٤ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (١/١٦٦) و"تاج التراجم" (ص ٦) و"العوائد السنية" (ص ١٨).

(١١) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، الملقب بـ شمس الأئمة الحلواني، توفي رحمه الله سنة ٤٤٩ هجرية، وقيل: سنة ٤٥٦ هـ، وقيل: ٤٥٢ هـ بئس، وحمل إلى بخاري، فدفن فيها. ترجمته في "الجواهر المضية" (٢/٤٢٩-٤٣٠) و"نح التراجم" (ص ٣٥) و"العوائد السنية" (ص ٩٥-٩٦).

(١٢) في دأ، ط: "يعود الترتيب إذا سقط مكان المثبت، وكلمة "يعود" ساقطة من د.

أبى جعفر - رحمه الله عليه -^(١) : يجوز من كل فجرين فجر واحد^(٢) ، وتكون هذه المسألة^(٣) عين ما ذكرنا قبل هذا ، أنه لو صلى صلاة الغداة شهراً ، وترك سائرهما ، وقد ذكرنا أنه يجوز خمس عشرة صلاة^(٤) ، فهذا كذلك^(٥) .

مسألة (٧٢٤)

إذا صلى الإمام والقوم ، واستيقن واحد منهم بالتمام ، وواحد بالنقصان ، وشك^(٦) الإمام^(٧) وباقي القوم كلهم ، ليس على الإمام ، والقوم شيء ، ولا يستحب للإمام أن يعيد ما لم يتبين^(٨) ؛ لأن الشك إذا وقع بعد الفراغ لا يلتفت^(٩) إليه ، وعلى الذي^(١٠) استيقن بالنقصان^(١١) الإعادة ؛ لأنه استيقن أنه لم يؤد^(١٢) ، فإن كان الإمام مستيقناً بالنقصان ، وواحد منهم مستيقناً^(١٣) بالتمام (يقتدى القوم بالإمام ؛ لأن

(١٣) قوله : "وهو قول" ساقط من دب ، وفي ز : "قاله" مكانه .

(١) قوله "رحمه الله تعالى عليه" ساقط من ط ، وكلمة "تعالى" مزيد من خ ب ، ترجمته في "الجواهر المضية" (٣/ ١٩٢-١٩٤) و"تاج التراجم" (ص ٦٣) و"الفوائد البية" (ص ١٧٩)

(٢) في معظم النسخ : "من كل فجر واحد" ، المثبت من ز

(٣) كلمة "المسألة" ساقطة من ط .

(٤) كلمة "صلاة" ساقطة من معظم النسخ ، المثبت من دب .

(٥) من قوله : "قال رضى الله عنه . . ." إلى قوله : "فهذا كذلك" ساقط من م .

(٦) في ط : "وشك" ، وهو خطأ .

(٧) كلمة "الإمام" ساقطة من د أ .

(٨) في د أ : "ما لم يأتين" ، وفي ط : "لما تبين" ، وكل ذلك خطأ

(٩) في دب : "ولا يلتفت" بزيادة العطف

(١٠) في ط : "الرأى" ، وهو تصحيف .

(١١) في د أ : "النقصان" بحذف الباء .

(١٢) في د أ ، دب : "لم يؤدى" ، وهو خطأ .

(١٣) في ط : "فيهم يستيقن" .

الإمام^(١) تيقن أنه لم يؤد^(٢)، ولا يعيد الذي يستيقن بالتمام^(٣)؛ لأنه تيقن أنه أدى^(٤)، إذا شك، فأخبره عدلان يأخذ بقولهما، لأنه لو أخبره عدل يستحب أن يأخذ بقوله، فإذا أخبره عدلان^(٥)، يجب الأخذ بقولهما، بخلاف ما إذا شك الإمام والقوم، واستيقن واحد منهم بالتمام، واستيقن واحد منهم بالنقصان حيث يعيد الذي استيقن واحد منهم بالنقصان، وصلاة الإمام والقوم تامة، وإن أخبره المستيقن بالنقصان؛ لأن قول المستيقن^(٦) بالنقصان^(٧) عارضة قول المتيقن^(٨) بالتمام، فكأنهما^(٩) لم يوجد.

ولو شك الإمام والقوم، واستيقن واحد من القوم^(١٠) بالنقصان، الأحب لأحب أن يعيدوا، فإن لم يعيدوا، ليس عليهم شيء حتى يكون رجلا ن عدلان، إذا شك بعد الفراغ من الصلاة أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً، لا شيء عليه، ويجعل كأنه صلى أربعاً حملاً بحاله^(١١) على الصلاة^(١٢).

مسألة (٧٢٥)

رجل صلى الظهر على غير وضوء، والعصر على وضوء مع تذكر أن الظهر

- (١) في ط: "للإمام"، وهو خطأ.
- (٢) في دأ: "لم يؤدى".
- (٣) م بين القوسين ساقط من دب.
- (٤) قوله: "أنه" ساقط من دب.
- (٥) في دأ، دب، ز: "العدلان" بلام التعريف، وهو خطأ.
- (٦) في ط: "المستيقن".
- (٧) قوله: "بالنقصان" ساقط من ط.
- (٨) في معظم النسخ: "لأن قول المستيقن"، المثبت من ط.
- (٩) في ط: فكأنهما.
- (١٠) في ط: "منهم" مكان "من القوم".
- (١١) في دب: "جملأ حاله"، وهو نصيف.
- (١٢) في معظم النسخ: "الصلاح"، المثبت من ط.

عليه، ثم قضى الظهر، ولم يقصر العصر^(١)، وصلى المغرب، فإن كان يظن وقت أداء المغرب أن العصر^(٢) وقع جائزاً، يجوز لما ذكرنا، أن ظنه معتبر في المجتهد فيه، فيعتبر ظنه.

قال رضى الله عنه^(٣): ذكر نظير هذه المسألة في "شرح الجامع الصغير"^(٤) من غير تفصيل، ووجدت التفصيل في بعض كتب المتقدمين، فيكون المطلق محمولاً على هذا^(٥) التفصيل^(٦).

فصل

مسألة (٧٢٦)

ن: رجل مات وقد فاتته صلاة عشر أشهر، ولم يترك مالا، قال: إن استقرض^(٧) ورثته قفيز^(٨) حنطة، ودفعوه إلى مسكين واحد^(٩)، ثم ذلك المسكين^(١٠)

- (١) في معظم النسخ: "ولم يقصر العصر"، المثبت من دأ، وكلمة "العصر" ساقطة من ط.
- (٢) في ط: "لأن العصر"، وهو خطأ.
- (٣) في معظم النسخ: "وقال بزيادة العطف، المثبت من ط، وفي ز: "رحمه الله" مكان المثبت.
- (٤) لم أقف على شرح الجامع الصغير "لحسام الدين في دور المحفوظات التي تردت عليها، وأصل المسألة في "الجامع الصغير" (ص ١٨ ط: الهند) في "باب فيمن تفوته الصلاة": رجل صلى العصر وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر، أو صلى الفجر، وهو ذاكر أنه لم يؤثر، فهي فاسدة إلا أن يكون في آخر الوقت، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: ترك الوتر لا يفسد الفجر. قال اللكوي في هامش "الجامع الصغير" قوله: ترك الوتر لا يفسد الفجر، هداية على أن الوتر واجب عند أبي حنيفة، وعندهما: سنة، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات: في رواية قال: سنة، وفي رواية: فرض، وفي رواية: واجب، والصحيح أنه واجب.
- (٥) كلمة "هذا" ساقطة من ط.
- (٦) في معظم النسخ: "المفصل"، المثبت من ز؛ ورد في ز: بعد هذه الكلمة والله أعلم خلافاً لمعظم النسخ، ومن قوله: "رجل صلى الظهر..." إلى قوله: "الفصل" ساقطة من ص م، واستدركه في الهامش.
- (٧) في ط: "فإن استقر".
- (٨) القفيز مكيال كان يكال به قديماً، ويختلف مقداره في البلاد، ويعادل القفيز بالتقدير المصري الحديث أربع عشرة أقة ونصف أقة، جمع: أفعزة وقمزاد المعجم الوسيط (٢/ ٧٥٧)، محرر الصحاح (ص ٥٤٦)

يتصدق على بعض ورثته، ثم يتصدق الوارث على المسكين، فلم يزل يفعل ذلك حتى أدى لكل يوم قفيز حنطة أجزأه^(١) ذلك؛ لأن اعتبار العدد^(٢) في المساكين إنما عرف في كفارة اليمين، فلم يعتبر في غيرها، كما صدقة الفطر^(٣).

مسألة (٧٢٧)

إذا مات^(٤) الرجل وعليه صلوات فائنة، يعطى لكل صلاة نصف صاع من برٍّ، فرق بين هذا وبين الصوم، والفرق أن صوم يوم واحد كله عبادة واحدة، فجاز أن يكون فديته نصف صاع، أما ههنا كل صلاة عبادة على حدة، فيكون^(٥) فداها نصف صاع^(٦)، وقد مرّ قبل^(٧) أن مسألة تدل على هذا^(٨).

(٩) كلمة واحدة ساقطة من ط.

(١٠) في معظم النسخ: "ثم إن ذلك المسكين بزيادة" أن، المثبت من ط.

(١) في ط: أحزأ.

(٢) في خأ، وخب، دأ، دب: لأن الاعتبار للعدد.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في "التوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٨ أ): سئل أبو القاسم (الصفار المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن امرأة ماتت وقد فاتها صلاة عشرة أشهر، ولم يترك مالا، قال: لو استقرض ورثتها قفيز حنطة، ودفعوه إلى مسكين، ثم إن ذلك المسكين تصدق به على بعض ورثتها، ثم يتصدق به على المساكين، فلم يزالوا يفعلوا ذلك، حتى يتم لكل يوم قفيز حنطة، أجزأ ذلك عنها.

(٤) في ط: وإذا مات بزيادة العطف.

(٥) قوله: "فيكون" ساقط من ط.

(٦) كلمة "صاع" ساقطة من ط.

(٧) كلمة "قبل" ساقطة من دب.

(٨) قال الفقيه في المصدر السابق، وفي نفس الباب (ص ٢٣ أ): وسئل أبو القاسم عن رجل مات، وعليه صلاة فائنة، كم يعطى عنه لكل صلاة؟ قال عصام (بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة البلخي، المتوفى سنة ٢١٠ هجرية): يأمر بأن يعطى لكل يوم نصف صاع من برٍّ. قال أبو القاسم: سمعت محمد بن سلعة يقول: لما رجعت من العراق، لقيت محمد بن مقاتل، فعرض على أجوبة مسائل، كتب إليه أهل بلخ، وفيها هذه المسألة، فإذا هو أجاب لكل يوم وليلة بنصف صاع من برٍّ، فتناظرته، وقلت: هذا خلاف الصوم؛ لأن أول الصوم معلق أوله بآخره، وكل صلاة معلق بنفسها، فمحا جوابه، وكتب على الحاشية نصف صاع لكل صلاة، فلما

مسألة (٧٢٨)

الميت إذا فاتته صلوات، ففرضاها ورثته بأمره، لا يحوز، وقد مر من قبل^(١)،
فرق بين هذا وبين الحج عن الميت، والفرق أن الصلاة عبادة بدنية، فلا تجزئ فيها^(٢)
النيابة، وفي الحج أيضاً لا تجزئ^(٣)، إلا أن التسبب يقوم مقام المباشرة عند الحاجة،
والتسبب عبادة مالية، جاز أن تجزئ فيها^(٤) النيابة كأداء الزكاة^(٥).

مسألة (٧٢٩)

رجل أدى عن كفارة ست صلوات، اثني عشر منا، فأدى الكل إلى مسكين
واحد جاز^(١)، وقد مر، وإنما أعاده لزيادة تفريع، وهو أنه لو أدى (أحد عشر منا
إلى مسكين واحد جاز^(٢) عشرة أمناء لخمس صلوات^(٣)، ولا يجوز للصلاة^(٤)
رجعت إلى بلخ، قلت: لى عليكم مه، ورددت محمداً إلى قولي، وعلامة ذلك أنه محا
حوايه الأول، وكتب الجواب الثاني على الحاشية، قال أبو القاسم: وبما رويت عن محمد بن
سلمة أقول، وبحجته أحج.

- (١) قوله: "وقد مر من قل" ساقط من ط، وفي م: "قد قرأ"، وهو تصحيف
- (٢) في ط: فلا يجزئ فيها.
- (٣) في ط: لا يجزئ.
- (٤) في ط، دب: يجزئ، وفي هامش خ أ: فيه مكان فيها
- (٥) قال العقبة في المصدر السابق وفي نفس الباب (ص ٢٩ ب): وروى ليث بن مساور أنه قال
لا أرى الصلاة عن الميت يعني إذا فاتته الصلاة، وقال عصام وإبراهيم (المتوفى سنة ٢٤١ هجرية)
إسحاق بن يوسف (بن ميمون البلخي): يصلى عنه، وهو قول الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هجرية)
واحتجوا بالحج عن الميت.
وروى محمد بن الحسن أنه قال: يتصدق عنه لكل صلاة موبن من الخنطة، وبه قال محمد بن
الأزهري ومحمد بن سلمة وأسد بن عمرو (المتوفى سنة ١٩٠ هجرية).
- (٦) في دب: "يجوز"، المن والمنا: مقصور الذي يوزن به، وهو رطلان، والتشية: سوان،
والجمع: أنان وأمنا، والرطل: اثنتا عشرة أوقية، والأوقية اثنا عشر درهما، هكذا في
"مختار الصحاح" (ص ١٣٧) و"المعجم الوسيط" (١/٣٥٢).
- (٧) في دب، ز: "يجوز".
- (٨) في دا، دب: "خمس صلوات".
- (٩) في دب: "ولا تجوز الصلاة".

السادسة، وكذلك^(١) لو أدى اثني^(٢) عشر منا إلى أربعة وعشرين^(٣) مسكيناً على قول البعض: يجوز.

وعلى قول البعض^(٤): لا يجوز أصلاً، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله، لأنها كفارة،^(٥) فلا يجوز إعطاءها لكل مسكين أقل من نصف صاع، إذا بلغ ذلك نصف صاع^(٦) ككفارة اليمين، فإذا كفارة الصلاة تفارق (كفارة اليمين من حيث إنه لو أدى الكل إلى مسكين واحد جاز، وتساوى)^(٧) كفارة اليمين من حيث لو فرق على مساكين لا يجوز، بخلاف صدقة الفطر.

مسألة (٧٣٠)

م^(٨): ويؤدى للوتر نصف صاع على حدة عند أبي حنيفة رحمه الله [عليه]^(٩)، فيكون لكل يوم وليلة ثلاثة أصع^(١٠)؛ لأن الوتر واجبة ابتداءً عند أبي حنيفة رحمه الله [عليه]^(١١).

(١) في ز: وكذا "مكان المثلث".

(٢) ما بين القوسين ساقط من د أ.

(٣) في ط: "لأربعة وعشرين".

(٤) كلمة "البعض" ساقط من ط.

(٥) في دب: "لأنه كفارة"، وهو خطأ.

(٦) قوله: "إذا بلغ ذلك نصف صاع" ساقط من ط، غ أ.

(٧) ما بين القوسين ساقط من د أ.

(٨) الرمز "م" ساقط من ط.

(٩) الزيادة: من د أ، دب، ط.

(١٠) في د أ، ز: "أصبع"، وهو تصحيف.

(١١) الزيادة: من د أ، دب، ط، من علامة "م" إلى قوله: "عند أبي حنيفة رحمه الله" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش، كما أن فيها زيادة والله أعلم.

باب فى صلاة الوتر

مسألة (٧٣١)

ن: إذا أقنت الإمام فى الوتر، فالمقتدى يقرأ الدعاء خلفه؛ لأن الإمام يقرأ مخافتة، هو المختار، فيمكن المقتدى^(١) أن يقرأ.

مسألة (٧٣٢)

ويضع المصلّى اليمنى على اليسرى فى القنوت^(٢)؛ لأن هذا قيام، فيه ذكر مسنون، وكل قيام فيه ذكر مسنون، فالمختار فيه هو الوضع^(٣)، وكذلك فى صلاة الجنابة، فأما بين الركوع والسجود^(٤): فالمختار (فيه) هو الإرسال^(٥).

- (١) فى دأ، دب: "فمن المقتدى"، وهو خطأ، وفى ط، م: "للمقتدى مكان الميث".
- (٢) فى ط: وقت القنوت.
- (٣) فى ط، م، ز: "فيه الوضع بدون هو"، وفى خأ، غب، دأ، دب: "وكذا مكان الميث".
- (٤) فى ط: "من الركوع"، وهو خطأ.
- (٥) فى دب: هو المختار، وفى ز: "المختار الزيادة: من ط.
قال الفقيه أبو الليث فى التوازل فى "باب الصلاة" (ص ١٦-٢١ ب): وسئل أبو عبد الله الفلاس عن رجل صلى خلف الإمام، إذا قنت الإمام فى الوتر، أقرأ الدعاء خلف الإمام؟ قال أبو يوسف: يقرأ.
وقال محمد: لا يقرأ، ولكن إذا بلغ الإمام موضع الدعاء يؤمن القوم، وقال محمد: يسكت إلى أن يبلغ الإمام ملحق، ثم هو بالخيار إن شاء أمّن، وإن شاء سكت.
وسئل أبو جعفر عن القنوت أيرسل الرجل يديه أم يضع إحداهما على الأخرى، قال كان أبو بكر الإسكاف يقول: يضع اليمنى على اليسرى، وكان أبو بكر بن أبي سعيد (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) حجة يقول: يرسل يديه، وكذلك فى صلاة الجماعة، وكذلك بين الركوع والسجود، وكذلك أبو جعفر يختار قول أبي بكر بن أبي سعيد، وبه يأخذ.
وسئل أبو نصر (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ) عن المقتدى فى الوتر يؤمن إذا قنت الإمام، أو يدعو معه؟ قال: إن شاء قرأ، وإن شاء أمّن، كلاهما سواء.
قال قاضى خاں فى المناوى فى "فصل الوتر": وإذا قنت الإمام، بقى المقتدى أم يسكت؟ روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه بالخيار إن شاء قنت، وإن شاء أس، وعنه فى روايه.

مسألة (٧٣٣)

من لا يحسن الدعاء في الوتر بالعربية، فلما أن يقول: اللهم اغفر لنا^(١)، ويكرر هذا^(٢) ثلاث مرات أو أكثر، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله عليه، لأنه إذا غفر له، صار أهلاً للخيرات، ولما أن يقول: ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة... إلى آخره، وهذا^(٣) اختيار مشايخنا -رحمهم الله-.

قال رضي الله عنه^(٤): وذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله [عليه] في غير هذا الكتاب أنه^(٥) يقول: "يارب ثلاث مرات، ونسبه إلى فتاوى أهل سمرقند"، ولا يصلى على النبي ﷺ في القنوت، وهو اختيار مشايخنا رحمهم

أنه يقنت المقتدى إلى أن يبلغ إلى قوله: "إن عذابك الجذ بالكفار ملحق"، حيث يسكر. وعند محمد رحمه الله تعالى: لا يقنت المقتدى، ثم ماذا يصنع؟ في رواية عنه: يسكر، وفي رواية: يسكر إلى أن يبلغ الإمام موضع الدعاء، حيث يؤمن. واختلفوا أن الإمام يجهر بالقنوت أم لا يجهر، في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد -رحمه الله تعالى-، ويجهر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفي بعض الروايات الخلاف على العكس، وقيل: إن كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الإمام، يتعلم القوم وروى أن رسول الله ﷺ كان يجهر به، والصحابة رضي الله تعالى عنهم تعلموا دعاء القنوت من فرائده، وإن كان القوم يعلمون القنوت لا يجهر الإمام؛ لأن الأصل في الأذكار والدعاء هو الإخفاء.

واختلفوا أنه يرسل يديه في القنوت أم يعتمد؛ سئل محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى، فقال: في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يرفع يديه إذا كبر للقنوت، ثم يرسلهما في القنوت، والمختار عند مشايخنا رحمهم الله تعالى: أن يرفع يديه للتكبير، ثم يعتمد في القنوت كما في القراءة. (الفتاوى في هامش الهندية: ١/ ٢٤٤-٢٤٥)

- (١) في معظم النسخ: "اللهم اغفر لي"، المثبت من ط، م، التوازل.
- (٢) في خ ب: "ويكره هذه"، وهو تصحيف.
- (٣) قوله: "وفي الآخر حسنة" ساقط من دب، ط، م، وفي دأ، دب، خ، ح ب، ز. إن أحرها وهو مكان المثبت.
- (٤) في ط، م: "قال الشيخ الأجل الزاهد الأستاذ الواعظ شيخ الإسلام عماد الدين برهان الأئمة سلمه الله وأبقاه مكان" قال رضي الله عنه.
- (٥) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م، والزيادة من دب.
- (٦) في ط: "أن".

الله^(١)؛ لأن هذا ليس موضعه، واختار الفقيه أبو الليث رحمة الله عليه أن يصلي؛ لأن القنوت دعاء، والمستحب^(٢) أن يكون في كل دعاء الصلاة على النبي ﷺ^(٣).

مسألة (٧٣٤)

أهل القرية إذا اجتمعوا على ترك الوتر، أدبهم الإمام وحبسهم، وإن لم يمتنعوا^(٤) قاتلهم، وإن امتنعوا عن أداء السنن، فجواب أئمة بخارى^(٥) : أن الإمام يقاتلهم كما يقاتلهم^(٦) على ترك الفرائض؛ لما روى عن عبد الله بن المبارك رحمه الله^(٧) أنه قال : لو أن أهل بلدة^(٨) أنكروا سنية السواك^(٩) يقاتلهم كما يقاتل أهل المرتدين^(١٠).

(١) قوله : "رحمهم الله" ساقط من معظم النسخ، مثبت من ط، م.

(٢) في خ أ : "المستحب" بدون العطف

(٣) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس الباب (ص ٢٢ ب، في ص ٢٣ أ) : "وسئل محمد بن مقاتل من لا يحسن الدعاء في الوتر بالعربية، قال : يتعلم هذا الحرف "اللهم اعمر لنا"، قال الفقيه : ينبغي له أن يقول : هذه الكلمات ثلاث مرات أو أكثر، وسئل أبو القاسم عن الصلاة على النبي عليه السلام في القنوت، قال : لا يفعل ذلك؛ لأن هذا ليس بموضعه، قال الفقيه : أفصل القنوت عندي أن يكون نية الصلاة على النبي عليه السلام؛ لأن القنوت هو الدعاء، وكل دعاء يستحب فيه أن تكون الصلاة على النبي عليه السلام.

(٤) في خ أ : "يمنعوا"، وهو خطأ

(٥) في معظم النسخ : "أئمة بخارى عصمه الله"، مثبت من ط، م.

(٦) في د أ : "ثم يقاتلهم"، وهو خطأ.

(٧) قوله : "رحمه الله" ساقط من ط، هو عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، كان رحمه الله ثقة حجة، نقل الترمذي في سننه عنه الكثير، وشاء العلماء ومدحهم على علمه لعزير وثقته لا تحصى، ولد في سنة ١١٨ هجرية، وتوفي سنة ١٨١ هجرية، ترجمته في الخواهر المضيئة (٢/ ٣٢٤-٣٢٦) و"البداية والنهاية" (١٠/ ١٧٧-١٧٩) و"الفوائد البهية" (ص ١٠٣).

(٨) في د ب : "أن بلدة".

(٩) في معظم النسخ : "سنة السواك"، مثبت من ط.

(١٠) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢٨ أ) : "وسئل نصير عن أهل قرية اجتمعوا، وقالوا : إنا لا نوتر ولا نصلي ركعتي الفجر، ولا نتمضمض ولا نستشق في

مسألة (٧٣٥)

رجل أوتر ولم يقرأ في الركعة الثالثة، لا يجوز في قولهم جميعاً؛ لأن الوتر في حق اشتراط القراءة، ليس حكمه حكم الفريضة^(١).

مسألة (٧٣٦)

رجل أوتر، فقرأ في الثالثة القنوت، ونسى القراءة^(٢) حتى ركع أو قرأ الفاتحة، ونسى السورة حتى ركع، قال: يرفع رأسه، ويقرأ السورة، ويعبد القنوت والركوع^(٣)؛ لأنه تبين أن نقص^(٤) الركوع كان لإقامة الفرض، فإن قرأ الفاتحة والسورة، ولم يقنت^(٥) حتى ركع، يمضي على صلاته^(٦)، ويسجد

الوضوء، هل للسلطان أن يجبرهم ويقاتلهم على ذلك؟ قال: أما الوتر إذا أوتوا أن لا يصلوها أدبهم وحسهم، وإن كانوا ممتنعين قاتلهم، وأما المضمضة والاستنشاق في الوضوء أو ركعنا انفجر، فإنه يأمرهم ولا يؤدبهم.

(١) وقال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣٠ ب): "وسئل أبو بكر عن رجل أوتر لم يقرأ في الركعة الثانية، قال: ينبغي أن لا تجوز صلاته بالاتفاق، قيل له: أليس الوتر عند أبي حنيفة بمنزلة الفريضة؟ قال: لا يلحق حكمه بالفريضة من جميع الوجوه، ألا ترى أنه قيل له: كم الصلاة؟ قال: خمس".

إن قراءة الفاتحة وصم السورة إليها في ركعتي العرَض راجبة عندنا، وأما الثالثة والرابعة: فلا يصم بسورة إليهما، بخلاف الوتر، يقرأ فيه في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ الآية، ولما روى عن النبي ﷺ: أنه قرأ في الوتر في الركعة الأولى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الثانية: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين، الحديث رواه الترمذي في باب ما جاء في ما يقره في الوتر (٣/٣٢٦).

تنظر آراء العلماء في القراءة في الأولين من الفرض، وفي جميع ركعات النفل والوتر، في "الهداية" (٤٩/١) في "فصل الوتر"، وفتح القدير (٣٢٢/١-٣٢٤) و"بدائع الصانع" (١/٢٧٠-٢٧٢).

(٢) في ط: "وسمر القراءة"، وهو خطأ.

(٣) قوله: "والركوع" ساقط من د.

(٤) في خأ، خب، دب: "أنه نقص"، وفي ط، م، ز: "أن بعض الركوع"، وهو تصحيف.

(٥) في خأ، خب، دأ، ز: "ولم يقرأ القنوت" مكان المثبت.

(٦) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "ومضى على صلاته"، المثبت من ط، م.

سجدتي السهو^(١)؛ لأن القنوت واجب، ولا يجوز نقص الفرض^(٢) لإقامة الواجبات^(٣).

مسألة (٧٣٧)

ب^(٤): رجل شك في الوتر وهو في حالة القيام، أنه في الثانية أم في الثالثة، يتم تلك الركعة، ويقنت فيها الجواز أنها الثالثة، ثم يقعد^(٥) ويقوم، فيضيف إليها^(٦) ركعة أخرى، ويقنت فيها أيضاً، هو المختار، فرق بين هذا وبين المسبوق بركعتين في الوتر في شهر رمضان، إذا قنت مع الإمام في الركعة الأخيرة من صلاة الإمام، حيث لا يقنت في الركعة الأخيرة إذا قام إلى القضاء في قولهم جميعاً، والفرق أن تكرار القنوت^(٧) في موضعه ليس بمشروع، وههنا أحدهما في موضعه، والآخر^(٨) ليس في موضعه^(٩) فجاز.

وأما في المسبوق^(١٠): فهو^(١١) مأمور بأن يقنت مع الإمام، فصار ذلك موضعاً

(١) في دأ، ر: "يسجد" بدون العطف.

(٢) في ط: "ولا ينقص الفرض".

(٣) قول الفقيه في المصدر السابق في "باب آخر في الصلاة" (ص ٣٣ أ): وسئل عن رجل أوتر، فقرأ في الثالثة القنوت، ونسى لقراءة حتى ركع، قال: عليه أن يرفع رأسه، ويقرأ ويعيد القنوت والركوع، وعليه سجدتا السهو، وإن قرأ فاتحة الكتاب، ولم يقرأ معها شيئاً حتى ركع، فليرفع رأسه، ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع، وعليه السجدة للسهو، فإن قرأ فاتحة الكتاب وسورة، ولم يقنت حتى ركع فليمض وعليه سجدتا السهو.

(٤) في ط: "ن"، وهو تصحيف.

(٥) في ط: "لم يعيد"، وهو تصحيف.

(٦) في دأ، ط: "في ركعتين في الوتر".

(٧) في ط: "أن تكرر القنوت"، وهو تصحيف.

(٨) قوله: "والآخر ساقط من دب".

(٩) في ط: في غير موضعه.

(١٠) في دأ، دب، ز: فأما في المسبوق.

(١١) في دب، ز: "هو".

له، فلو أتى بالتاني^(١) كان ذلك^(٢) تكراراً للقنوت^(٣) في موضعه.

مسألة (٧٣٨)

ومن يقضى الصلوات والأوتار، يقنت في الأوتار؛ لأنه إن كان عليه الوتر، كان عليه^(٤) القنوت وإن لم يكن عليه الوتر، فالقنوت يكون في التطوع، والقنوت^(٥) في التطوع لا يعتبر^(٦)

مسألة (٧٣٩)

زفت: الاقتداء في الوتر خارج رمضان^(٧) يجوز؛ لأنه لا مانع في صحة^(٨) الاقتداء.

مسألة (٧٤٠)

أج^(٩): لو ألحق الإمام في القنوت بعد رفع رأسه من الركوع، والإمام يرى

(١) في دب: "الثاني".

(٢) في دب: "كذلك".

(٣) في ط: "تكرر القنوط"، وفي دأ، دب: "تكرار القنوت". قال قاضي خان: وإذا قنت في الركعة الأولى أو الثانية ساهياً، لا يقنت في الثالثة؛ لأن تكرار القنوت غير مشروع، وإن شك أنه قنت في الثالثة أم لا؟ يتحرى فإن لم يحضره، رأى يقنت لاحتمال أنه لم يقنت. (فتاوى قاضي خان: فصل الوتر في هامش الهندية: ٢٤٥/١)

(٤) قوله: عليه "ساقط من ط".

(٥) قوله: "يكون في التطوع والقنوط"، ساقط من ط.

(٦) في معظم النسخ: "لا يصر"، المثبت من ز.

(٧) في ح أ، دب: "من رمضان".

(٨) في دب: "من صحة الاقتداء" قال حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" (ص ٨ ب) في "مسائل التراويح والجماعة في التطوع": "الاقتداء بالوتر خارج رمضان يجوز، وهو في الوازِل وفي الواقعات في الإيمان، وذكر في "مختصر القدوري": "أنه لا يجوز، والمعنى من عدم الحوار الكراهية، لا أصل الجواز".

وأما بالنسبة للوتر بالجماعة في رمضان، اختلفوا فيه أيضاً: قال بعضهم: أداء الوتر في رمضان في البيت وحده أفضل، قال قاضي خان: الصحيح أن الجماعة أفضل؛ لأن عمر بن الخطاب كان يؤمهم في الوتر (الفتاوى في هامش الهندية: ٢٤٤/١)

(٩) الرمز "أج" ساقط من دأ.

القنوت في الوتر^(١) بعد الركوع، والمأموم يرى قبل الركوع^(٢)، سكنت، وعليه أن يقنت قبل الركوع^(٣) فيما يقضى^(٤)؛ لأنه لما كان يقضى^(٥) هذه الركعة يقضيها^(٦) بواجباتها، ويأتى بالقنوت^(٧) على رأى نفسه؛ لأنه منفرد^(٨) فيما يقضى^(٩)، بخلاف^(١٠) ما إذا كان مدركاً حيث يتابعه.

مسألة (٧٤١)

شرو^(١١): إذا تذكّر الوتر^(١٢) بعد طلوع الفجر، يقضى بالإجماع، هو الصحيح لإطلاق قوله عليه السلام^(١٣): «من نام عن وتر أو نسيه فليصله^(١٤)» إذا ذكره^(١٥)، وماروى: «لا وتر بعد الصبح^(١٦)»، معناه لا يؤخر^(١٧) إلى هذا الوقت،

- (١) في دأ، دب: من الوتر.
- (٢) في ط: مثل الركوع، وهو تصحيف.
- (٣) في ز: في الركوع، وهو خطأ.
- (٤) في دب: يقضى، وفي ط: مصى، وهما تصحيف.
- (٥) في ط: بعض هو خطأ.
- (٦) في ط: بعضها، وهو تصحيف.
- (٧) في ط: وبعضها بالقنوت، وهو خطأ.
- (٨) في ط: منفر، وهو تصحيف.
- (٩) في ز: فيها مكان فيما يقضى.
- (١٠) قوله: بخلاف ساقط من ط.
- (١١) في ز: م مكان المثبت.
- (١٢) في دأ، دب: إذا كبر للوتر، وفي ط، م: إذا تركوا الوتر، وهو خطأ.
- (١٣) في ط، م: لقوله عليه السلام.
- (١٤) في ط: فليصلى، وهو خطأ.
- (١٥) الحديث رواه أبو داود (٣٦٢/١) في باب في الدعاء بعد الوتر، والترمذي (٣٣٠/٢) في باب ما جاء في الرجل ينام عن وتر أو ينساه، والحاكم في (٣٠٢/١)، والبيهقي (٤٨٠/٢).
- (١٦) قال الترمذي (٣٣٣/٢) في باب ما جاء في مسادة الصبح بالوتر: وروى عن النبي ﷺ أنه

ثم^(١) هل يقضيه بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس، وبعد العصر حتى غروب الشمس، عند أبي حنيفة رحمة الله عليه^(٢)؛ يقضيه؛ لأنه واجب عنده، فيجوز قضاءه فيه كقضاء سائر الفرائض، وعندهما؛ لا يجزيه^(٣)؛ لأنه سنة عندهما^(٤).

مسألة (٧٤٢)

م^(٥): إذا اقتدى^(٦) في الوتر بمن يراه سنة^(٧) وهو يراه واجباً^(٨)، ينظر إن كان

قال: «لا وتر بعد صلاة الصبح»، وفي رواية أخرى للترمذي في معناه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتروا قبل طلوع الفجر»، الحديث رواه الحاكم في (٣٠٢/١) والبيهقي (٤٧٨/٢)، وابن حزم في المحلى (١٠١/٣)، وفي الحاكم عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له». وفي الباب روايات عديدة من وجوه مختلفة تدل على أن لا وتر بعد دخول وقت الصبح، وقال عليه السلام: «الوتر جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر» مختصراً، الحديث رواه الترمذي (٣١٤/٢) في «باب ما جاء في فضل الوتر».

(١٧) في دأ: «لا يجوز»، وهو خطأ.

(١) كلمة «ثم» ساقطة من ط.

(٢) قوله: «رحمة الله عليه» ساقط من ز، وفي ط: «رحمة» مكانه.

(٣) في معظم النسخ: «عندهما: لا»، مثبت من ط، م.

(٤) قال الكاساني: والمسألة الثانية مسألة الجامع الصغير «وهو أن من صلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر، في الوقت سعة، لا يجوز عنده؛ لأن الواجب ملحق بالفرض في العمل، فيجب مراعاة الترتيب بينه وبين الفرض، وعندهما: يجوز؛ لأن مراعاة الترتيب بين السنة والمكتوبة غير واجبة، ولو ترك الوتر عند وقته حتى طلع الفجر، يجب عليه القضاء عند أصحابنا خلافاً للشافعي.

أما عند أبي حنيفة: فلا يشكل لأنه واجب، فكان مصموماً بالقضاء كالفرص، وعدم وجوب القضاء، عند الشافعي لا يشكل أيضاً؛ لأنه سنة عندهما، وكذا القياس عندهما أن لا يقصر. وهكذا روى عنهما في غير رواية الأصول، لكهما استحبنا في القضاء بالآثر، وهو قول أبي ﷺ: «من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا ذكره» فإن ذلك وقته، ولم يفصل بين ما إذا تذكره الوقت أو بعده، ولأنه محل الاجتهاد، فأوجب القضاء احتياطاً. (بدائع الصانع ١٠/٧٢٢ كتاب الصلاة: فصل في بيان وقته)

(٥) في ز: «غز».

(٦) في ط: «ولو اقتدى».

(٧) في ط: «لم يراه سنة»، وفي دأ: «يرى» بدل يراه.

نوى الوتر^(١)، وهو يرى أنه^(٢) سنة، أو تطوع^(٣)، جاز الاقتداء بمنزلة^(٤) من صلى الظهر خلف آخر، وهو يرى أن الركوع سنة أو تطوع، وإن كان افتتاح^(٥) الوتر بنية التطوع، أو بنية السنة، لا يصح اقتداءه^(٦)؛ لأنه يصير اقتداء المفترض بالمتنفل، كذا ذكره الإمام الرستغفني^(٧).

مسألة (٧٤٣)

غز^(٨): عن أبي يوسف رحمه الله فيمن فاتته العتمة والوتر، فصلّى الوتر^(٩) قبل العتمة بعد خروج الوقت يجوز، وفي الوقت لا يجوز^(١٠)؛ لأن وقت الوتر بعد

(٨) في ط: "ويراه واجباً بحذف هو"، وفي د ب: "واجب مكان المثلث".

(١) في د أ: "يؤدي".

(٢) في معظم النسخ: "وهو يراه سنة"، المثلث من ط، م.

(٣) في د أ، د ب، ز: "تطوعاً".

(٤) في ط: "يجزيه كمن صلى مكان المثلث".

(٥) في ط: "ولو كان افتتاح".

(٦) في معظم النسخ: "لا يصح الاقتداء".

(٧) في د أ: "الرستغفني"، وهو تصحيف؛ الرستغفني - بضم الراء المهملة وسكون السين المهملة وضم التاء المثناة الفوقية وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء في آخره نون - قرية من قرى سمرقند. (الفوائد البية: ص ٦٥)

الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله، وعند أبي يوسف ومحمد: سنة، كما ذكرنا من قبل. وهي ثلاث ركعات بتسليمة واحدة، ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة.

قال الكاساني في "بدائع الصنائع" (٢٧٠/١) في "فصل في صلاة الوتر": عند أبي حنيفة فيه ثلاث روايات: روى حماد بن زيد عنه أنه فرض، وروى يوسف بن خالد السمنى. أنه واجب، وروى نوح ابن أبي مريم المروزي في "اجامع": أنه سنة، وبه أخذ يوسف ومحمد واشتقوا رحمهم الله، وقالوا: إنه سنة مؤكدة من سائر السنن الموقفة.

تنظر وجوه هذه الروايات في بدائع الصنائع (٢٧٠/١) و (٢٧٢-٢٧٠) والهداية في فصل في القراءة (٥٠، ٤٩/١).

(٨) في ز: "و"، مكان المثلث.

(٩) في د ب: "يصلّى الوتر".

(١٠) قوله: "يجوز وفي الوقت" ساقط من د أ، د ب، وفي ط: "يجوز في الوقت لا يجوز بعده"، لأن في الوقت "مكان المثلث".

العتمة ، وبعد خروج الوقت ، يسقط^(١) هذا الاعتبار .

مسألة (٧٤٤)

الوتر^(٢) بمنزلة النفل في حق القراءة (حتى لو ترك القراءة في كل ركعة ، أعاد الصلاة)^(٣) ، وقد ذكرناه ، إلا أنه يشبه المغرب^(٤) من حيث إنه لو استتم^(٥) قائماً في الثالثة قبل القعود ، ثم تذكر ، لا يعود ؛ لأنها صلاة واحدة ، وفي النفل يعود ؛ لأن كل شفع صلاة على حدة .

مسألة (٧٤٥)

الوتر في رمضان بجماعة أفضل من أن يكون في منزله ؛ اعتباراً بغيره من الصلوات التي يؤدي بالجماعة^(٦) .

باب النوافل

مسألة (٧٤٦)

ن^(٧) : رجل صلى التطوع قاعداً ، فإذا أراد^(٨) الركوع ، قام وركع ، فالأفضل له أن يقوم ، ويقرأ شيئاً^(٩) ، ثم يركع ليكون موافقاً للسنة^(١٠) ، ولو لم يقرأ ، ولكنه^(١١)

(١) في دب : " لا يسقط " ، وهو خطأ .

(٢) في معظم النسخ : " الوتر " بزيادة العطف ، المثبت من ط .

(٣) ما بين القوسين ساقط من معظم النسخ ، المثبت من ط ، م .

(٤) قوله : " وقد ذكرناه إلا أنه يشبه " ساقط من ط ، وفي مكانه " ويشه " .

(٥) في ط : " افتتم " .

(٦) في دب : " الذي يؤدي بالجماعات " .

(٧) الرمز " ن " ساقط من خ ، ح ، د ، دب .

(٨) في دأ : " فأراد " مكان المثبت .

(٩) في ط : " ثناء " ، الصواب ما أثبتناه .

(١٠) ثبت عن رسول الله ﷺ إباحة صلاة التطوع قائماً وجالساً ، إلا أن أجر القائم ضعف أجر

الجالس ما لم يكن به عذر ، فإذا كان له عذر من مرض أو غيره ، فله مثل أجر القائم .

روى عن النبي ﷺ أنه كان يصلي من الليل جالساً ، فإذا بقي من مرأته قدر ثلاثين أو أربعين

استوى قائماً وركع، أجزأه، وإن لم يستوى^(١) قائماً وركع، لا يجزيه^(٢)؛ لأن ذلك^(٣) لا يكون ركوعاً قائماً، ولا ركوعاً قائماً^(٤).

مسألة (٧٤٧)

رجل ترك السنن، إن تركها بعذر فهو معذور، وإن تركها بعذر تهاوناً، سأله الله تعالى^(٥) عن تركها؛ لقوله ﷺ: «من تهاون بالآداب حُرِم السنن ومن تهاون بالسنن حُرِم الفرائض ومن تهاون بالفرائض حُرِم الآخرة»^(٦).

مسألة (٧٤٨)

رجل نزل به ضيف وله ورد من صلاة التطوع، فإن كان هذا الرجل كثير

آية، قام فقرأ، ثم ركع، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك^(١) الحديث رواه الجماعة، أخرجه البخاري (١٩٦/١) في "باب إذا صلى قاعداً، ثم صبح أو وجد خفة ثم ما بقي"، ومسلم (١/٢٩٤، ٢٩٥) في "جواز النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً"، والترمذي (٢١٣/٢) في "باب ما جاء في الرجل يتطوع جالساً"، مالك في "الموطأ" (١/١٢٠) في "باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة"، والنسائي (٣/٢٢٠) في "باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائماً، وذكر اختلاف الناقلين عن عائشة في ذلك"، وابن ماجه (١/٣٨٧) في "باب صلاة النافلة قاعداً"، وابن خزيمة (٢/٢٣٨) في "جماع أبواب صلاة التطوع قاعداً"، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(١) في خ، أ، خ، ب، ط، م: "ولكن".

(١) في دأ: "وإن استوى"، وهو خطأ.

(٢) في دأ: "لم يجزئه".

(٣) في معظم النسخ: "لأنه"، المثبت من ط.

(٤) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٠ ب): "وسئل أبو بكر عن رجل يصلي التطوع قاعداً، فإذا أراد أن يركع قام وركع، قال: فالأفضل له إذا قام أن يقرأ شيئاً، ثم يركع حتى يكون موافقاً للسنة، ولو أنه استوى قائماً، ثم ركع أجزأه، ولا ينبغي له أن يقوم للركوع قبل أن يستوى قائماً؛ لأن ذلك لا يكون ركوع قائم، ولا ركوع قاعد".

(٥) في د: "لا يسأله الله تعالى"، وهو تحريف.

(٦) في دأ، د: "عليه السلام" مكن المثبت.

(٧) بحث عن هذا الحديث في أغلب كتب الحديث، فلم أعثر عليه بعد.

الضيافة، لا يترك ورده؛ لأنه يتضرر بترك ورده^(١)، وإن كان في الأحيان مرة^(٢)، يترك من قبل الضيف؛ لأنه لا يتضرر [به]^(٣).

مسألة (٧٤٩)

رجل صلى على دابته تطوعاً، بجوز له أن يفتتح الصلاة^(٤) حيث ما توجهت به الدابة، كما جازت له الصلاة لمكان الحاجة^(٥).

مسألة (٧٥٠)

إذا صلى الرجل على الدابة وسرجه نجس، فهذا على وجهين: إن كانت على السرج نجاسة مثل الدم، والعذرة^(٦) أكثر من قدر الدرهم، فصلاته فاسدة؛

قال الفقيه في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٢٦ أ): "وسئل عن رجل ترك السن، هل يسأل عن تركها، قال: نعم يسأل عن كل سنة تركها، وإذا فاتت عن وقتها لا يؤمر بالإعادة؛ قال الفقيه: إن تركها معذور، فهو معذور، وإن تركها استخفافاً، فهو غير معذور".

(١) في خاء، خب، داء، دب: "لا يتضرر بتركه"، وهو خطأ، وفي ز: "يتضرر بتركه"، المثبت من ط، م.

(٢) في ط: "ورده" مكان "مرة".

(٣) في دا: لا... لا يتضرر، وهو سهو، والزيادة من ط، م، قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٢٧ أ) وفي نفس العنوان: وسئل أبو القاسم (الإسكاف المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن رجل نزل به ضيف، وله ورد من صلاة التطوع بترك ورده، قال: كان نصير (ت: ٢٦٨ هـ) يقول: إذا كان هذا رجل كثير الضيافة، فلا يترك ورده، وإن كان هذا يكون في الأحيان مرة، فإنه يترك ورده من جهة الضيف.

(٤) في ط: تفتح الصلاة.

(٥) لما روى عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه، قال: وفيه نزلت ﴿فَإِنَّمَا تَرَلُّوا قَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾، وفي رواية أخرى له: "أن رسول الله ﷺ كان يصلي سبحة حيث توجهت به ناقته"، رواهما مسلم (١/ ٢٨٢) في "باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت".

وفي الباب روايات أخرى بالفاظ متقاربة من وجوه مختلفة، رواه أبو داود والنسائي. ينظر في "نصب الراية" الحديث السابع عشر بعد المائة، والبخاري (في "باب صلاة التطوع على الدواب" وحيثما توجهت به ١/ ١٩٣).

(٦) في معظم النسخ: "العذرة والدم" بالتقديم والتأخير، المثبت من ط، م.

لأنه صلى على موضع نجس، وإن كان عرق الحمار أو لعابه^(١)، فصلاته جائزة، لأنه مشكوك^(٢)، هذا معنى قول أصحابنا ورحمهم الله: إن الرجل^(٣) إذا صلى على الدابة، وسرجه نجس تجوز الصلاة^(٤).

مسألة (٧٥١)

من: إمام يصلى الفجر^(٥) فى المسجد الداخل، فجاءه رجل يصلى ركعتي الفجر فى المسجد الخارج فيه، اختلف المشايخ فيه: منهم من قال: لا يجوز^(٦)،

(١) قوله: "أو لعابه" ساقط من ط، م.

(٢) فى ط، م: "مشكوك"، وهو تصحيف.

قال المؤلف فى "الهداية" فى "فصل فى الأسارى وغيرها" (١٣/١): "وسور الحمار والبغل مشكوك فيه، قيل: الشك فى طهارته؛ لأنه لو كان طاهراً لكان طهوراً ما لم يخلب اللعاب على الماء، وقيل: الشك فى طهوريته؛ لأنه لو وجد الماء المطلق، لا يجب عليه غسل رأسه، وكلنا لبته طاهر، وعرقه لا يمنع جواز الصلاة وإن فحش، فكذا سوره وهو الأصح، ويروى عن محمد وحمزة الله عليه على طهارته، وسبب الشك تعارض الأدلة فى إباحته وحرمة، أو اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فى نجاسته وطهارته".

وقال محمد بن الحسن فى "الجامع الصغير" فى "باب فى النجاسة تصيب الثوب أو الخف أو النعل" (ص ٩): "ثوب أصابه من لعاب الحمار أو البغل أكثر من قدر الدرهم، أجزأت الصلاة فيه".

قال مشايخنا الحنفية: المراد بالشك، التوقف لتعارض الأدلة، كما قال المؤلف فى العبارة السابقة، وقال الإمام الشافعى: طاهر وطهور، لأن كل حيوان يتنفع بجلده فسوره طهور عده.

ينظر "فتح القدير وبهامشه شرح العناية فى "فصل الأسارى" (١/٧٨-٨٠).

(٣) كلمة "أن" ساقط من معظم النسخ، المثلث من ط.

(٤) قال الفقيه فى المصدر السابق وفى نفس الباب (ص ٣٠ ب): "قال أبو بكر: معنى قول أصحابنا فى الرجل إذا صلى على دابته وسرجها نجس، أنه يجزيه، أى إذا كانت النجاسة عرق الدابة أو لعابها، ألا ترى أنه قال: الدابة أشد من هذا، فأما إذا كان على سرجه نجاسة من دم، أو عذرة أكثر من قدر الدرهم، فصلاته فاسدة، قال الفقيه: بهذا القول نأخذ".

(٥) فى ط، م: صلى.

(٦) فى معظم النسخ: "يجوز" المثلث من ط.

ومنهم من قال: يكره؛ لأن ذلك^(١) كله كمكان واحد، بدليل جواز الاقتداء من كان^(٢) في المسجد الخارج بمن هو^(٣) في المسجد الداخل (فإذا اختلف المشايخ)^(٤) كان الاحتياط^(٥) أن لا يفعل

مسألة (٧٥٢)

رجل ترك سنن الصلوات الخمس^(٦)، إن لم ير السنن حقاً فقد كفر؛ لأنه ترك استخفافاً، وإن رأى السنن^(٧) حقاً، منهم من قال: لا يأتهم، والصحيح أنه يأتهم؛ لأنه جاء الوعيد بالترك^(٨).

- (١) في دب: "لأنه مكان لأن ذلك".
- (٢) في دأ، دب: بمن كان.
- (٣) في دب، ط، م: "كمن هو"، وفي ز: "لمن هو".
- (٤) ما بين القوسين ساقط من دأ، وخدأ، خب، ز.
- (٥) في ط، م: "كان للاحتياط في أن لا يفعل"، وفي دأ، ز: "في أن لا يفعل".
- (٦) في دأ: "سنن الصلاة الخمس"، وهو خطأ.
- (٧) كلمة "السنن" ساقطة من معظم النسخ، المثلث من ز.
- (٨) ثبت بالسنة سنن الصلوات الخمس، والمحافظة عليها، والتأكيد على ركعتي الفجر والوتر، حيث قال عليه السلام: «من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بنى له بهن بيت في الجنة» قالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول الله ﷺ. وقال عنبسة: فما تركتهن منذ سمعتهن من أم حبيبة، وقال عمرو بن أوس: ما تركتهن منذ سمعتهن من عمرو بن أوس.
- الحديث رواه مسلم (٢٩٢/١) ف، وقال رسول الله ﷺ: «من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر»، رواه الترمذي (٢٧٤/٢) من حديث عنبسة عن أم حبيبة في باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة من السنة، وما له فيه من الفضل، قال أبو عيسى: وحديث عنبسة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح.
- وقال عليه السلام: «من ترك أربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي»، قال الزيلعي في نصب الرتبة في آخر باب إدراك الفريضة (١٦٢/٢). قال أصحابنا الحنفية: إن السنن المذكورة في الحديث قبل السابق من المؤكدات، وهي السنن الرواتب، قال الزيلعي في الباب السابق: لم يرو أنه عليه السلام ترك شيئاً من الرواتب المذكورة في الوافل، إلا الركعتين بعد الظهر، وقصاهم بعد العصر وركعتي الفجر، وقصاهما بعد الفرض، وبعد الشروق، أشد إلى هذا أنزل في الهداية في باب إدراك الفريضة (٥٣/١).
- قال ابن قدامة: السنن الرواتب مع المراتب عشر ركعات، فقال أحمد: لم يلعبا أن السني

مسألة (٧٥٣)

الرجل إذا كان يصلي المغرب في المسجد، فأراد أن يصلي ركعتين بعده، ينظر إن كان يخاف^(١) أنه لو رجع إلى المنزل، اشتغل بشيء^(٢)، يصلي في المسجد؛ لأنه يتأخر أداؤهما، ووقت المغرب^(٣) وقت ضيق، وإن كان لا يخاف، صلى في المنزل؛ لأن النبي ﷺ قال: «خير صلاة الرجل في المنزل إلا المكتوبة»^(٤).

مسألة (٧٥٤)

قضى شيئاً من التطوع إلا ركعتي الفجر والركعتين بعد العصر، وقال ابن حامد: «تقضى جميع السنن الرواتب في جميع الأوقات إلا أوقات النهي؛ لأن النبي ﷺ قضى بعضها، وقسنا الباقي عليه». المعنى: «باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها» (١٢٨/٢)
وقال الإمام الشافعي في «الأم»: «التطوع وجهان: أحدهما: صلاة جماعة مؤكدة، فلا أجيز تركها لمن قدر عليها، وهي صلاة العيدين وخسوف الشمس والقمر، والاستسقاء، وصلاة منمرد، وبعضها أوكد من بعض، فأوكد ذلك الوتر، ويشبه أن يكون صلاة التهجد، ثم ركعتا الفجر. قال: ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة منهما، وإن لم أوجبهما، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع الوافل». الأم: «باب صلاة التطوع»، وليس في التراجم وفيه نصوص وكلام مثور^(١٢٥/١)

- (١) في أغلب النسخ: «يخشى»، المثبت من ط، م.
- (٢) في خ، أ، خ ب: «يتشغل بشيء».
- (٣) في ط، م: «وقت المغرب» بدون العطف.
- (٤) الحديث رواه ابن حزيمة في «صحيحه» في «باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما استحسب الصلاة في البيت على الصلاة في المسجد خلا لمكتوبة، إذ الصلاة في البيت أفضل من الصلاة في المسجد إلا المكتوبة» (٢١١/٢) رقم الباب (٥١٨) والحديث (١٢٠٣)، ولفظه كالأني، قال عليه السلام: «خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، وفي رواية أخرى: أن رسول الله ﷺ قال: «فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، رواه الترمذي في «باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت» (٣١٢/١)، ولفظه: «أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة»؛ حسنه الترمذي، الحديث رواه الجماعة بألفاظ متقاربة ومعناه ينظر صحيح مسلم في «باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوارها في المسجد» (٣١٤، ٣١٣).
- وفي رواية أخرى لابن حزيمة في الساب رقم (٥١٧) والحديث (١٢٠٢). عن عبد الله سعد قال: «سألت رسول الله ﷺ عن الصلاة في بيته والصلاة في المسجد، فقال: «قدرت ما أقرب بيته من المسجد، ولأن أصلي في بيته أحب من أن أصلي في المسجد إلا المكتوبة»؛ يستفاد من

زفت : إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ، ثم شرع الخطيب في الخطبة^(١) [وكذا الأربع قبل الظهر إذا أقيمت]^(٢) هل يقطع^(٣) ؟ فيه اختلاف المشايخ^(٤) : منهم من قال : يصلى ركعتين ويقطع ؛ لأن كل شفيع في التطوع صلاة على حدة ، ومنهم من قال : يتم ؛ لأن هذه الأربع صلاة واحدة ، ولهذا قيل^(٥) : إذا قطعها يقضى أربعاً ، وبهذا^(٦) كان يفتي الإمام الأجل برهان الدين عبد العزيز^(٧) بن عمر [رحمه الله]^(٨) .

وحكى عن القاضى الإمام أبى علي النسفى رحمه الله^(٩) فى المسألة الثانية^(١٠) : كنت أفتى زماناً أنه^(١١) يتم ، ولا يقطع استدلالاً^(١٢) بمسألة الشفعة هذه الأحاديث أن أداء السن الراتبه فى البيت أفضل ، وكذلك جميع النوافل .

- (١) فى ط : ثم شرع إلى الخطبة ، وهو سهو .
- (٢) الزيادة من ط ، م .
- (٣) فى دأ ، حـ ب ، د ب : "فليقطع" .
- (٤) العبارة فى ط ، م كما يلى : إذا شرع فى الأربع قبل الجمعة ، ثم شرع إلى الخطبة ، هل يقطع ؟ فيه اختلاف المشايخ ، وكذا الأربع قبل الظهر إذا أقيمت ، هل يقطع ؟ فيه اختلاف المشايخ .
- (٥) فى دأ : قال :
- (٦) فى دأ : "بهذا بدون العطف" .
- (٧) فى دأ : "عبد العظيم" ، وهو تحريف .
- (٨) الزيادة لم تذكر فى ز ، هو عبد العزيز بن عمر بن مازة برهان الدين الكبير أبو الصدور الصدر السعيد تاج الدين أحمد ، والصدر الشهيد حسام الدين عمر ، وهو معروف بـ الصدر الماضى والصدر الكبير ، وبرهان الدين الكبير وبرهان الأئمة .
تنظر ترجمته فى "الفوائد البهية" (ص ٩٨) .
- (٩) قوله : "رحمه الله" ساقط من معظم النسخ ، المثبت من ط ، م .
هو الحسين بن خضر بن محمد بن يوسف الفقيه القاضى أبو على النسفى ، تفعه على أبى بكر محمد بن الفضل ، وأخذ عنه شمس الأئمة عبد العزيز الحلوانى وجعفر بن محمد السمسرى ، وكان رحمه الله إمام مصر ، مات يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شعبان سنة ٤٢٤ هجرية ، ترجمته فى "الفوائد البهية" (ص ٦٦) .

(١٠) فى ط : "الثالثة" .

(١١) قوله : "أنه" ساقط من معظم النسخ ، المثبت من م ، وفى ط . أن .

(١٢) فى دأ : "استدلالاً" ، وهو تصحيف .

والمخيرة^(١) والخلوة، حتى وجدت رواية في بعض الأمالي لأبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله^(٢) - أنه يقطع، فرجعت إلى هذا^(٣).

مسألة (٧٥٥)

شرو^(٤): المستحب بعد المغرب^(٥) أن يصلى ست ركعات بثلاث تسليمات؛ لما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه^(٦) عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى ست ركعات بعد [صلاة] المغرب كُتِبَ من الأوابين»^(٧)، وتلا قوله تعالى: ﴿فإنه كان

(١) في دب: "الجيرة"، وفي دأ: "الجيرة"، وكل ذلك خطأ.

(٢) قوله: "رحمه الله"، ساقط من ط.

(٣) كلمة "هذا" ساقطة من دب، وفي خأ، خب، دأ: إلى ذلك. نظر "الهداية" للمؤلف: باب إدراك الفريضة (٥٢/١).

(٤) الرمز "شرو" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٥) في ز: "بعد الغروب"، وهو تصحيف.

(٦) في ط: "عن أنس رضى الله عنه".

(٧) الزيادة من ط، م.

(٨) لم أقف على حديث أنس رضى الله عنه، وفي الباب أحاديث أخرى بمعناها، أخرجهما الترمذى وابن ماجه وابن خزيمة.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى ست ركعات بعد المغرب لم يتكلم بينهن سوء عدلت له عبادة اثنتي عشرة سنة»، رواه ابن ماجه (٤٣٧/١) رقم الباب (١٨٥) والحديث (١٣٧٢) في "باب ما جاء في الصلاة بين المغرب والعشاء"، وابن خزيمة في "صحيحه" في "باب فضل التطوع بين المغرب والعشاء" (٢٠٧/٢) رقم الباب (٥١٣) والحديث (١١٩٥)، والترمذى في "باب ما جاء في فضل التطوع وست ركعات بعد المغرب" رقم الباب (٣٢١) وحديث (٤٣٥).

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد من الحباب عن عمر ابن أبي حنعم، قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن عبد الله بن أبي حنعم مكر الحديث، وضعيف جداً، وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة»، رواه ابن ماجه في الباب السابق رقم الحديث (١٣٧٣).

في "الزوائد": في إسناده يعقوب بن الوليد، انفقوا على ضعفه؛ قال الإمام أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث.

لِلأَوَّابِينَ عَفُورًا^(١) [وفسره^(٢) رضى الله عنه بثلاث تسليمات]^(٣).

مسألة (٧٥٦)

^(٤) والمستحب بعد العشاء أن يصلى أربع ركعات؛ لحديث ابن عمر رضى الله عنه موقوفاً عليه، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ: «من صلى أربع ركعات بعد صلاة العشاء كن كمثلين^(٥) من ليلة القدر»^(٦)، وقيل عن أبى حنيفة رحمة الله عليه^(٨): الأفضل أربع^(٩)، وعندهما: ركعتان؛ بناء على اختلاف معروف بينهم فى التطوع بالليل^(١٠).

مسألة (٧٥٧)

رجل صلى ركعتين تطوعاً، وهو يظن أن الفجر لم يطلع، فإذا الفجر طالع، يجزيه عن ركعتي الفجر، هو الصحيح^(١١)؛ لأن السنة تطوع^(١٢)، فتأدى بنية

يظهر الترغيب والترهيب للمندى فى الترغيب فى الصلاة بين المغرب والعشاء^(١) / (٢٠٥، ٢٠٤)، الأواب: مبالغة أى النائب الذى رجع عن ذنبه.

(١) الآية بالكامل: ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ مَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ عَفُورًا﴾ سورة الإسراء: رقم الآية (٢٥).

(٢) فى دأ، دب: فسرته بدون العطف.

(٣) ما بين المعكنتين ساقط من ز.

(٤) فى هامش ز: "ثرو".

(٥) فى دأ: "من مكان بعد".

(٦) قوله: "كن" لا يوجد فى دأ، دب، خ، ب.، وفى خ، أ، دب: "كمثلهم مكان المثلث".

(٧) الحديث رواه الطبراني، عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى بعد العشاء أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد عدلن مثلهم من ليلة القدر»، رواه أبو حنيفة فى "مسنده" رقم الحديث (٧٩).

(٨) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز.

(٩) فى خ، أ، دب، دأ، دب: "الأربع أفضل"، وكلمة "الأربع" ساقطة من ط، م.

(١٠) فى ط، م: "على الاختلاف فى تطوع الليل".

(١١) فى دأ: "والصحيح مكان هو"، هو تصحيف.

التطوع، وهذا اختيار المتأخرين، وإن شك^(١٢) في تطوع الفجر [قال]^(١٣): يعيد ركعتي الفجر؛ لأن الأصل هو الليل، فيعتمد الأصل.

مسألة (٧٥٨)

رجل صلى ست ركعات أو ثمان ركعات تطوعاً، ولم يقعد إلا في آخرهن، اختلفوا: قال بعضهم: هو^(١٤) على القياس، والاستحسان (أن لا تفسد)^(١٥) كما في الأربع؛ لأن الكل صار صلاة واحدة.

وقال بعضهم: تفسد قياساً واستحساناً؛ لأننا رددنا الأربع إلى الظهر، ولم نجد^(١٦) لهذا من المكتوبات نظيراً^(١٧)، فبقى على القياس.

(١٢) في دأ: "تطوعاً"، وهو خطأ.

(١) في دب، ط، م، ز: "وإن كان شك" بزيادة "كان".

(٢) الزيادة من خ، أ، خ ب، دأ.

(٣) في دأ: "، مكان هو".

(٤) ما بين القوسين ساقط من ط، م، وفي خ، أ، دأ: "لا تفسد"، قال المؤلف في "الهداية" في باب التوافل^(١/ ٤٨، ٤٩): وأما نافلة الليل: قال أبو حنيفة رحمه الله: إن صلى ثمان ركعات بتسليمة حاز، وتكره الزيادة على ذلك.

وقالوا: لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة؛ وجه الصحاحين: حديث ابن عمر أنه قال عليه السلام: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وجه الإمام ما روى عن النبي ﷺ: "أنه لم يزد على ثمان ركعات بتسليمة واحدة"، وحديث عائشة ولفظه مختصراً: "قالت عائشة: كنا نعد له سواكه وطهوره، فيعته الله ما شاء أن يعته من الليل، فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة"، الحديث رواه ابن ماجه في "باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع" رقم الباب (١٢٣) والحديث (١١٩١).

ينظر تخريج الزيلعي في هامش "نصب الراية" (١٤٣/٢).

(٥) في دأ، دب: "ولم يجد".

(٦) في خ، أ: "نظير"، وفي دأ: "نظيره"، وكل ذلك خطأ.

مسألة (٧٥٩)

رجل افتتح التطوع راكباً خارج المصر، ثم أتى المصر، قالوا: يتمها^(١) راكباً، لأنه صحّ شروعه^(٢) فيها راكباً، فصار^(٣) كما إذا افتتحها، ثم غربت الشمس^(٤)، فإنه يتمها، كذا هذا.

مسألة (٧٦٠)

م: رجل شرع في التطوع أربع ركعات قبل طلوع الفجر، فلما أتمها تبين أن ركعتين منها صلاهما^(٥) بعد طلوع الفجر، إن كان القيام إلى الركعتين الآخر، حصل^(٦) بعد طلوع الفجر، احتسب عن ركعتي الفجر؛ لأنه يتأدى بمطلق النية على ما هو المختار، أن كل شفيع^(٧) صلاة على حدة.

قال رضى الله عنه^(٨): هكذا^(٩) قالوا، والأصح أنه^(١٠) ينوب عن ركعتي الفجر، كما إذا صلى الظهر ستاً، وقد قعد^(١١) على رأس الرابعة، فإنه لا تنوب الركعتان عن ركعتي السنة^(١٢) في الصحيح^(١٣) من الجواب، كذا هذا، وهذا لأن

- (١) في دأ: يتمها.
- (٢) في خ أ: مشروعة، وهو خطأ.
- (٣) الزيادة من خ أ، خ ب، د أ، ط، وفي د ب: "فصار راكباً بزيادة راكباً".
- (٤) في خ أ، خ ب، د أ، د ب: "تغرب الشمس"، وفي ط: "تغير الشمس"، المثبت من ز.
- (٥) في ط: صلاها.
- (٦) في أغلب النسخ: "الأخراوين"، وفي ط: "الأخيرتين حصل منها صلاهما"، المثبت من م.
- (٧) في معظم النسخ: "وكل شفيع".
- (٨) في ز: "قال رحمه الله"، وفي ط، م: قال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ شيخ الإسلام عماد الدين برهان الأئمة سلمه الله وأبقاه.
- (٩) قوله: "هكذا"، ساقط من د ب.
- (١٠) قوله: "أنه ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.
- (١١) في د ب: "وقعد" بحذف "قد".
- (١٢) في ط، م: فإنه لا ينوب عن السنة.
- (١٣) في د أ: "والصحيح"، وهو تصحيف.

السنة ما واطب عليها^(١) رسول الله ﷺ، ومواظبة النبي عليه السلام^(٢) كانت بتحريمه مبتدأة.

مسألة (٧٦١)

واختلف العلماء في التطوع بعد الجمعة^(٣)، فعن ابن مسعود رضى الله عنه أربع^(٤)، وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد [رحمهما الله تعالى]^(٥)، وعن أبي حنيفة رحمه الله^(٦) أيضاً ركعتان، وعن علي رضى الله عنه في رواية: يصلى ستاً^(٧) أربعاً، ثم ركعتين، وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله^(٨) والطحاوي، وكثير من المشايخ^(٩)،

(١) في ح، د، ب، دأ، عليه

(٢) في دأ، خ، ب: "ومواظبته عليه السلام"، وفي ز: "ومواظبته" مكان المثبت.

(٣) في خ، أ، د، ب: "يوم الجمعة"

(٤) عن عبد الله بن مسعود قال: "كان رسول الله ﷺ يصلى قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً". قال الزيلعي في "نصب الراية" (٢/٢٠٦): رواه الطبراني في "معجمه الوسيط"، وحديث أبي هريرة يؤيد حديث ابن مسعود، وقال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: "إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً"، أخرجه مسلم في "باب الصلاة بعد الجمعة" (١/٣٤٨) من حديث أبي هريرة بوجه مختلف.

وابن ماجه في "باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة" رقم الباب (٩٥) والحديث (١١٢٣)، وفي الباب عن سالم عن أبيه: "أن النبي ﷺ كان يصلى بعد الجمعة ركعتين"، رواه ابن ماجه ومسلم في البابين السابقين.

(٥) الزيدة: من خ، أ، خ، ب، دأ.

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ز.

(٧) قال محشئ "نصب الراية" في (١/٢٠٧) حديث علي رواه الطبراني في "معجمه الكبير"، وكذلك رواه الطحاوي، قال الإمام الشافعي: ومن ذلك في اختلاف علي وابن مسعود أيضاً في سنة الجمعة، أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي، قال: قال ابن مهدي. عن سعيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن: أن علياً رضى الله عنه قال: من كان مصلياً بعد الجمعة، فليصل بعدها ست ركعات، ولنا ولا إياهم نقول: بهذا، أما نحن فنقول: يصلى أربعاً (الأم (١/١٢٢، ١٢٣) - ط: بولاق - : باب صلاة التطوع، وليس في التراجم وفيه بصوص وكلام متور

(٨) قوله: "رحمه الله" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ز.

(٩) أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "باب الاعتكاف" (١/١٠٣).

وعلى هذا^(١) قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله^(٢): والأفضل أن يصلى أربعاً، ثم ركعتين، كي لا يصير تطوعاً^(٣) بعد الفرض مثلها.

مسألة (٧٦٢)

السنة في ركعتي الفجر^(٤) أن يصلى الرجل في بيته، فإن لم يفعل، فعند باب المسجد (إذا كان^(٥) الإمام يصلى في المسجد)^(٦)، فإن لم يمكنه ذلك، ففي المسجد الخارج، إذا كان الإمام يصلى في الداخل^(٧)، وفي الداخل إذا كان الإمام في الخارج، وإن لم يكن^(٨) له خارج، فخلف أسطوانة^(٩)، أو نحو ذلك.

مسألة (٧٦٣)

ويكره أن يصلى خلف الصفوف بلا حائل، وأشدّها كراهية أن يصلى في الصف مخالفاً للقوم، وهذا^(١٠) كله إذا كان الإمام والقوم في الصلاة، فأما قبل الشروع: إذا أتى بهما^(١١) في المسجد في أي موضع، أتى بهما لا بأس به.

مسألة (٧٦٤)

التطوع بجماعة في غير قيام رمضان، يكره، حكى عن شمس الأئمة

-
- (١) في أغلب النسخ: بدون العطف، المثبت من ط، م.
 - (٢) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.
 - (٣) في معظم النسخ: "متطوعاً"، المثبت من ط.
 - (٤) في دأ: "ركعتي الفجر" بدون "في".
 - (٥) في ط، م: "وإذا كان" بزيادة العطف.
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من ح، أ، ح، ب، ز.
 - (٧) في دأ، دب، ط، م: "إذا كان الإمام في الداخل" بإسقاط كلمة "يصلى".
 - (٨) في دأ: "فإن لم يكن".
 - (٩) في دأ: "أسطوانة"، وهو تصحيف.
 - (١٠) في دأ: "هذا" بدون العطف.

السرخسي رحمه الله^(١): أن التطوع بالجماعة إنما يكره إذا صلوا التطوع بالجماعة على سبيل التداعى، أما إذا اقتدى واحد أو اثنان بواحد لا يكره، وإن اقتدى ثلاثة بواحد، ذكره هو رحمه الله، أن فيه اختلاف المشايخ^(٢)، وإذا اقتدى^(٣) أربعة بواحد^(٤)، كرهه بلا خلاف.

وعن هذا قال شيخ الإسلام على الإسيبجاني رحمه الله^(٥): لا بأس للرجل إذا دخل مسجداً قد صلى فيه قومه أن يصلي بالجماعة مع واحدة أو اثنين، وإنما تكره الصلاة مع الثلاثة، أو أكثر، وبني عليه مسائل أخرى في شرح الصلاة^(٦).

فصل في التراويح

مسألة (٧٦٥)

ن: إمام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال، لا يجوز؛ لأن التراويح سنة، وسائر السنن لا تتكرر في وقت واحد، فكذا هذه السنة، وإن كان غير إمام، فاستقبله^(٧) جماعة في التراويح في مسجد آخر، لا

(١١) في ط: بها.

(١) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(٢) في خأ، خب، دأ: بزيادة "على" قبل "المشايخ".

(٣) في دأ: "فإن اقتدى".

(٤) في خأ، دب: "بواحدة"، وهو خطأ.

(٥) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، هو على بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق المعروف بـ "شيخ الإسلام" السمرقندي الإسيبجاني، توفى عليه صاحب الهدية الإسيبجاني: بلدة بين ناشكند وسيرام، توفي رحمه الله سنة ٥٣٥ هجرية بسمرقند، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٥٩١/٢) و"تاج التراجم" (ص ٤٤-٤٥) و"مفتاح السعادة" (٢/٢٧٦) و"الفوائد البية" (ص ١٢٤).

(٦) من قوله: "واختلف العلماء..." إلى قوله: "في شرح الصلاة" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش، ولكنه مطموس.

(٧) في دب: "واستقبله".

بأس بأن يدخل^(١) معهم؛ لأن يكون اقتداء المتطوع^(٢) بمن يصلى السنة^(٣)، فيجوز كما لو صلى المكتوبة، ثم أدرك الجماعة، جاز له أن يصلى مع القوم^(٤).

مسألة (٧٦٦)

قوم صلّوا التراويح، ثم أرادوا أن يصلّوا بعد ذلك، يصلّون فرادى؛ لأن تطوع وصلاة التطوع بالجماعة ليست بمستحبة؛ لأنها لو كانت مستحبة لكانت أفضل^(٥) من الصلاة فرادى، ولو كانت أفضل لفعلها أصحاب رسول الله ﷺ.

(١) في ط: "أن يدخل معهم".

(٢) في ز: "اقتداء للمتطوع".

(٣) في ط، م: "ثم يصلى السنة".

(٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٤، ٢٥ أ): "مثل أبو بكر عن إمام يصلى التراويح في مسجدين، كل مسجد على حدة على الكمال، قال: لا يجوز قال: سمعت يعني قال أبو بكر: سمعت أبا بصير يقول: يجوز، لأهل كلا المسجدين، وشبه يؤذن يؤذن في مسجد، ويصلى معهم، ثم يأتي مسجداً آخر فيؤذن ويصلى معهم، فلا يكره، وإنما يكره إذا أذن، وأقام ولم يصل معهم، فأما إذا صلى معهم فلا يكره، فكذلك التراويح، وإنما يكره ذلك في مسجد واحد مرتين، كما أن الأذان والإقامة في مسجد واحد يكره مرتين. قال الفقيه: فقول أبي بكر أحب إليّ، وإن كان هذا غير إمام، فاستقله جماعة في مسجد آخر، فلا بأس بأن يدخل معهم كما أنه لو صلى المكتوبة، ثم أدرك جماعة، جاز له أن يصلى مع القوم، وكذلك في التراويح.

وقال الفقيه: ومثل أبو القاسم عن رجل صلى يقوم التراويح في مسجدين، قال: لا بأس بذلك، ولكن ينبغي له أن يوتر في المسجد [الثاني] ولا يوتر في [المسجد] الأول؛ لأن النبي ﷺ قال: «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل الوتر»، هذا الحديث أخرجه البخاري في "باب ما جاء في الوتر" (١/١٧٧)، ومسلم في "باب صلاة الليل" (١/٢٩٧).

(٥) في م: "كانت أفضل".

(٦) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس الباب (ص ٢٤ ب): "وسئل أبو بكر عن قوم صو التراويح، ثم أرادوا أن يصلّوا بعد ذلك تطوعاً أبصاً، فرادى أم بجماعة، قال: صلاة التطوع فرادى أفضل من الجماعة، ولو كانت الجماعة أفضل لفعلها أصحاب رسول الله ﷺ".

مسألة (٧٦٧)

الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح [ينظر^(١)] : إن علم^(٢) أن الزيادة على التشهد لا تثقل على القوم، يزيد ويأتي بالدعوات، وإن علم أنها^(٣) تثقل عليهم، لا يزيد على ذلك، ويقتصر على التشهد^(٤)؛ لأن الدعوات ليست بفرض ولا سنة، ولكنه^(٥) إذا كبر، يأتي بالثناء في كل تكبيرة منها الركعتين^(٦).
قال رضى الله عنه^(٧) : أقوال المشايخ في مسائل التراويح جمعت في تصنيف، فمن رام الزيادة على ذلك^(٨) فليتبعه.

مسألة (٧٦٨)

الإمام في التراويح إذا سلم في الشفع الأول على رأس ركعة ساهباً، ثم (إذا)^(٩) أتى بما بقي ركعتين [ركعتين]^(١٠) على وجهها، فهذا على وجهين : إما إن عمل^(١١) بعد ما سلم عملاً يخرج به عن الصلاة^(١٢)، أو لم يعمل^(١٣).

- (١) الزيادة : من ط، م.
- (٢) في دأ، إذا علم.
- (٣) في "خرب، ط، ز : أنه"، وهو خطأ، لأن الضمير راجع إلى الزيادة.
- (٤) في دب : ويقتصر على التشهد، وهو تصحيف.
- (٥) في معظم النسخ : "لكن"، المثبت من ط.
- (٦) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢٦ ب) : "سئل عن الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح، هل يزيد عليها شيئاً أم يقتصر على مقدار التشهد، قال : إن علم أن ذلك لا يثقل على القوم فعل، وإن ثقل عليهم لا يفعل، وإذا كبر يبعي أن يأتي بالثناء في كل تكبيرة منها".
- (٧) في ز : "رحمه الله" مكان المثبت.
- (٨) في معظم النسخ : "على هذا"، المثبت من دب.
- (٩) الزيادة من خأ، خرب، دأ.
- (١٠) الزيادة : من دب.
- (١١) في دأ : "إما إن علم"، وهو خطأ.
- (١٢) في ز : "من الصلاة".

ففى الوجه الأول : عليه قضاء الشفع الأول لا غير^(١) بالاتفاق لفساده وتمام الباقي ، وفى الفصل الثانى^(٢) كذلك عند مشايخ بخارى ؛ لأن كل ركعتين صلاة على حدة ، فلما كبر الشفع الثانى دخل فيه ، ومن ضرورته^(٣) خروجه عن الشفع الأول ، فاقصر الفساد على الشفع الأول .

وقال مشايخ سمرقند [رحمهم الله]^(٤) : عليه قضاء الكل ؛ لأنه نوى الشروع فى عين^(٥) ما هو فيه ، فلا يخرج به عن الأول^(٦) بمنزلة إذا نوى استقبال الظهر بعدما صلى^(٧) ركعة منها^(٨)

مسألة (٧٦٩)

وإذا ختم القرآن فى التراويح ليلة العشرين مثلاً ، فله أن يقرأ من حيث شاء (فى)^(٩) بقية الشهر ؛ لأن السنة هو الختم مرة وقد وجد .

مسألة (٧٧٠)

والأفضل تعديل القراءة بين التسليمات ، هكذا روى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله (عليه)^(١٠) ، وعن عمر رضى الله عنه خلاف هذا ؛ لأن السنة هى الختم^(١١)

(١٣) فى دأ : أوله يعلم .

(١) قوله : لا غير ساقط من ط .

(٢) فى خأ ، خب ، دأ : فى الفصل الثانى بدون العطف .

(٣) فى دأ ، ط : ومن ضرورة .

(٤) الزيادة : من دب .

(٥) فى خأ ، خب ، دأ : فى غير ما هو فيه ، وهو تصحيف .

(٦) فى خأ ، خب : فلا يخرج فيه عن الأول ، وفى دأ : فلا يخرج فيه من الأول ، الصواب ما أثبتناه .

(٧) فى دب : إذا نوى الاستقبال الظهر بعد نوى ، وهو تصحيف .

(٨) من قوله : قال رضى الله عنه . . . إلى قوله : ركعة منها ساقط من ط .

(٩) الزيادة : من دب .

(١٠) الزيادة : من دأ ، دب

وإنها لا تفوت بترك التعديل . فأما في التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل الركعة الثانية على الأولى^(١) بلا خلاف وإن طول الركعة الأولى^(٢) فلا بأس به من غير خلاف . وقيل : يجب أن تكون المسألة على الخلاف^(٣) عند محمد رحمه الله^(٤) : لا يكره^(٥) ، وعندهما : يكره^(٦) .

مسألة (٧٧١)

إذا فاتته ترويجة أو ترويحتان^(٧) وقام الإمام إلى الوتر يتابعه في الوتر^(٨) أم يأتي بما فاتته من الترويحات ؟ اختلف المشايخ فيه ، وذكر في واقعات الناطقي^(٩) عن أبي عبد الله الزعفراني^(١٠) أنه يوتر مع الإمام ، ثم يقضى ما فاتته وهو الأصح ، وإنما يفعل كذلك لإحراز فضيلة الجماعة^(١١) .

(١١) في خأ، خب: "هو الختم" الصواب ما أثبتناه.

(١) في ط: "الأول"، وهو خطأ.

(٢) كلمة "الأولى" سقطت من دب.

(٣) في دب: "على الاختلاف".

(٤) الزيادة من: خأ، خب، دأ، دب.

(٥) في دب: "ولا يكره" زيادة العطف.

(٦) هذه المسألة، والمسألة السابقة، والمسألة القادمة التي ذكرها المؤلف في علامة ن لم أعثر عليها في النوازل الذي اعتمدت عليه.

(٧) في خأ، خب: "ترويحات"، وهو تصحيف.

(٨) في دب: "يتابعه في الوتر".

(٩) لأبي العباس الناطقي: الواقعات، والأحناس، كلاهما من أهم المراجع لهذا الكتاب. اعتمد المؤلف على هذين المرجعين، ولكنني لم أعثر عليهما حتى الآن.

(١٠) هو الحسن بن أحمد بن مالك، أبو عبد الله الفقيه الزعفراني، كان إماماً ثقة، مرتب مسائل الجامع الصغير لمحمد بن الحسن، ترجمته في الخواهر المضيئة (٤٦/٢)، الفوائد السنية (ص ٦٠).

(١١) من قوله: "إذا فاتته ترويجة" إلى قوله: "فضيلة الجماعة" ساقط من ط، وفي م: ساقط من قولها "قال رضي الله عنه" إلى "فضيلة الجماعة".

مسألة (٧٧٢)

و^(١): إمام صلى العشاء على غير وضوء، وهو لا يعلم، ثم صلى بهم إمام آخر التراويح، ثم علموا، كان عليهم أن يعيد العشاء والتراويح، أما العشاء فظاهر، وأما التراويح فلأنها أديت في غير وقتها؛ لأنها وقتها بعد العشاء^(٢) على ما اخترنا من الجواب^(٣) [في مسائل التراويح]^(٤).

مسألة (٧٧٣)

زفت: رجل له مسجد حي^(٥)، لكن لا يختم الإمام في التراويح، وفي مسجد آخر يختم، قال رحمه الله^(٦): قال الشيخ الأجلّ حسام الدين رحمه الله عليه^(٧): كان والدي برهان الدين رحمه الله^(٨) يقول: الأفضل أن يصلى في مسجده^(٩) إن كان يقرأ فيها قدر المسنون، أما أية أو آيتان^(١٠) ليس بمسنون، فيحتمل

(١) الرمرم وساقط من م.

(٢) في ط، م: "ما بعد العشاء" بزيادة "ما".

(٣) في دأ: "ما اخترنا من الجواب"، وهو تصحيف.

(٤) الزيادة: من م، هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الرابع عشر في السنن والطوع والتراويح" في علامة "و".

(٥) في دأ: "في مسجد حي" بزيادة "في"، وهو خطأ.

(٦) في ط، م: "قال الشيخ الإمام الأجلّ الزاهد الحاحّ شيخ الإسلام عماد الدين سلمه الله وأبقاه"، وفي دأ، دب: "قال المذنب رحمه الله" مكان "رحمه الله".

(٧) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز، ترجمته في "جواهر المصينة" (٦٤٩/٢) و "نح التراجم" (ص ٤٦، ٤٧) و "الفوائد البية" (ص ١٤٩).

(٨) هو عبد العزيز بن عمر بن مازة المعروف بـ "برهان الأئمة" والد حسام الدين، ترجمته في "جواهر المصينة" (٤٣٧/٢) و "طبقات الفقهاء" طائش كسرى زاده (ص ٨٢) و "المعونة البية" (ص ٩٨).

(٩) في م: في مسجد بحلف الصمير

(١٠) في دب، ط، م: "وأية أو آيتان" بالعطف

أن يكون المسنون^(١) قدر ما يكون في العشاء في سائر الأوقات^(٢).

مسألة (٧٧٤)

س : إذا نام المقتدى في التراويح قاعداً^(٣)، وسلم الإمام، ثم استيقظ المقتدى، يقرأ ما بقي من التشهد، ثم يسلم^(٤)؛ لأن التشهد ذكر واحد^(٥)، فترك بعضه كترك كله، فيأتى به، وإن لم يذكر^(٦) أنه إلى أى موضع انتهى، يسلم، ولا يستقبل التشهد؛ لأن المتابعة واجبة، وإنه متيقن به، وفي إقامة^(٧) واجب التشهد شك.

مسألة (٧٧٥)

رجل اقتدى بالإمام^(٨) نية الوتر على ظن أنه يصلى الوتر، فسلم الإمام على رأس الركعتين، وتبين أنه ترويجة، يكون المقتدى مؤدياً شفعاً من التراويح؛ لأن نية الوتر^(٩) لم يصح لمخالفة الإمام، فوقع في النفل، والتراويح نفل^(١٠)، فيتأدى بهذه النية.

- (١) في ط، م: "أن المسنون"، وفي أ، خ، ب: "أنه يكون المسنون"، الصواب ما أثبتناه.
- (٢) قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "كتاب الصلاة" في "مسائل التراويح والجماعة في التطوع" (ص ٨٨): إذا كان الإمام لا يحتم في مسجد حيه في التراويح، لكن يقرأ مقدار المسنون، وهو قدر ما يقرأ في العشاء، فالأفضل أن يصلى في مسجده، هكذا قال والدي رحمه الله.
- (٣) كلمة "قاعداً" ساقطة من ط، م.
- (٤) في دأ، ز: "ويسلم".
- (٥) في دأ، دب، ز: "ركن واحد"، وهو تصحيف.
- (٦) في دأ، دب، خ، أ، ح، ب: "وإن كان واحد يتذكر"، وفي دأ: "وإن واحد يتذكر". وفي هـ، م: "يتذكر مكان يذكر"، كل ذلك سهو، الصواب ما أثبتناه.
- (٧) في ط: "وفي إمامة"، وهو تصحيف.
- (٨) في خ، أ، خ، ب، ز: "اقتدى الإمام".
- (٩) في دأ، ز: "لأن نية أول الوتر بزيادة أول".
- (١٠) في معظم النسخ: "والترويجة نفل"، المثبت من ط.

قال رحمه الله^(١): وهذا على^(٢) قول من يجوز أداء^(٣) السنن بنية مطلقة، أو بنية النفل^(٤)، وهو قول المتأخرين وهو الصحيح.

مسألة (٧٧٦)

شرو^(٥): إمامة الصبي^(٦) على البالغين^(٧) في التراويح^(٨)، يجوزها لبعض المشايخ، والمختار عند مشايخنا [رحمهم الله]^(٩) بما وراء النهر أنه لا يجوز؛ لأن نفل البالغ مضمون، ونفل الصبي غير مضمون، فيكون بناء الأقوى على الأضعف^(١٠).

مسألة (٧٧٧)

غر: إذا قام في التراويح من الثانية إلى الثالثة، عاد قبل السجود، إقامة له^(١١) على وجه المسنون^(١٢) وبعد السجود، يضيف إليه ركعة أخرى؛ لأن النفل الثلاثة

(١) في ط: "قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد الواعظ شبح الإسلام عماد الدين برهان الأئمة سلمه وأفتاه"، وفي دأ، دب، خ، أ، خ ب: "قال العبد المذنب".

(٢) في ط، م: "وهذا قول" بحذف "على".

(٣) كلمة أداء ساقطة من أغلب النسخ، مثبت من ط، م.

(٤) في دأ: "أونية النفل".

(٥) في ز، م: "شرو"، وهو تحريف.

(٦) في أغلب النسخ: "إمامة الصبيان"، وفي دأ: "إمام مكان إمامة"، مثبت من ط، م.

(٧) في ط، م: "للبالغين".

(٨) قوله: "في التراويح" ساقط من خ، أ، خ ب.

(٩) الزيادة: من ط، م.

(١٠) في هامش خ، أ، خ ب: على الضعيف.

(١١) في ط: "إفاقة له"، وهو تصحيف.

(١٢) في م: "على الوجه المسنون"، الوجه المسنون في صلاة الليل أن يسلم في كل ركعتين.

قال عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى وتشهد في كل ركعتين»، وقال عليه السلام: «في كل

ركعتين تسليم»، وفي رواية أخرى عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ يصلي بالليل ركعتين

ركعتين»، الحديث الأول والثاني رواهما ابن ماجه في "باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين (١) /

غير مشروع، ثم يكون تسليمتان^(١) هو الصحيح؛ لأنه أكمل ولم يخل بشيء. وإن كان لم يقعد^(٢) على رأس الركعتين، والمسألة بحالها، يجزيه^(٣) الأربع عن تسليمه واحدة.

عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمة الله عليهما^(٤): هو الصحيح؛ لأنه أكمل الأربع^(٥) بتسليمه واحدة^(٦) بخلاف الأول؛ لأنه أكمل كل شفع بالقعود.

مسألة (٧٧٨)

ولونسوا تسليمه^(٧) حتى أوتروا^(٨)، ثم تذكروا، كان الإمام أبو بكر محمد بن الفضل (رحمه الله)^(٩) يقول: لا يصلون جماعة.

قال العبد المذنب رحمه الله^(١٠): [كأنه ذهب إلى أن وقته ما بين العشاء والوتر^(١١)، وبعد الوتر ليس بوقت له، فلا يقع ترويحه، فلا يصلى بجماعة^(١٢)،

(٤١٩، ٤١٨) رقم الباب (١٧١، ١٧٢) وحديث (١٣٢١-١٣٢٤، ١٣٢٥).

- (١) في معظم النسخ: "تسليمان"، المثبت من م.
- (٢) قوله: "لم يقعد" ساقط من دأ.
- (٣) في ط: "يجوز به"، وفي م: "يجوز فيه" مكان "يجزيه".
- (٤) في ز: "رحمهما الله".
- (٥) في معظم النسخ: "لأنه أكمل في الأربع"، المثبت من ط.
- (٦) في دأ، ز: "تسليمه واحدة"، الصواب ما أثبتناه.
- (٧) في خ أ: "ولونسوا تسليمه"، وهو تصحيف.
- (٨) في دب: "أوتر".
- (٩) الزيادة: من م؛ هو محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري الحارثي، المتوفى سنة (٣٨١) هجرية، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٣/ ٣٠٠-٣٠٢).
- (١٠) في ز: "قال رحمه الله"، وفي ط، م: "قال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ شيخ الإسلام والمسلمين متع الله المسلمين بطول حياته"، وفي م: بطول بقاته.
- (١١) في دب: "كأنه ذهب إلى ما بين العشاء والوتر وقت له".
- (١٢) قوله: "بجماعة" ساقط من خ أ، خ ب، دأ، ز، وفي دب: "فلا يصلى جماعة".

على قول^(١) من قال: إن بعد الوتر وقت له وهو اختيارنا^(٢)، قال الإمام الأجل حسام الدين [رحمه الله]^(٣): يجوز أن يقال: يصلى بجماعة^(٤).

مسألة (٧٧٩)

م: ولو شكوا في التسع، أو في العشر^(٥)، يصلون تسليمة أخرى فرادى هو الصحيح؛ احترازاً عن ترك السنة، والوقوع في البدعة، وهي الجماعة^(٦) في غير التراويح^(٧).

(١) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٢) في خ أ، د ب: وهو اختيار الشيخ الإمام الأجل حسام الدين.

(٣) الزيادة: من م.

(٤) قال القدوري في متنه (ص ١٧) في "باب قيام شهر رمضان": يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلّى بهم إمامهم خمس ترويعات في كل ترويعة تسليمتان، ويجلس بين كل ترويعتين مقدار ترويعة، ثم يوتر بهم. وقال المؤلف في "الهداية" في هذا الباب: وقوله: "ثم يوتر بهم"، يشير إلى أن وقتها بعد العشاء قبل الوتر، وبه قال عامة المشايخ رحمهم الله، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده؛ لأنها نوافل ست بعد العشاء، والسنة فيها الجماعة على وجه الكفاية. وقال البابرقي في "شرح العناية": فمن صلاها قبل العشاء أو بعد الوتر لا تكون تراويح؛ لأنها عرفت بفعل الصحابة، فكان وقتها ما صلّوا فيها، وهم صلّوا بعد العشاء قبل الوتر، وذهب متأخرو مشايخ بلخ أن جميع الليل إلى طلوع الفجر قبل العشاء وبعده وقتها؛ لأنها سميت قيام الليل، فكان وقتها الليل، والأصح ما ذهب إليه عامة المشايخ بأن وقت التراويح بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده، حتى لو صلى قبل العشاء لا تكون تراويح، ولو صلى بعد الوتر جاز.

ينظر "فتح القدير" لابن الهمام و"شرح العناية" للمايرقي (١/٣٢٣، ٣٢٤) و"فتاوى قاضي خان" في هامش "الهندية"، في باب التراويح (١/٢٢٣) وبدائع الصنائع في "فصل في سنن التراويح" (١/٢٨٨).

(٥) في ط: "ولو شك في التسع أو العشر"، وهو محريف.

(٦) في معظم النسخ: "وهو الجماعة"، وهو خطأ، المشت من م.

(٧) قال قاضي خان في "فصل في الشك في التراويح": وإن وقع الشك أنه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات، اختلف المشايخ فيه: قال بعضهم: يصلون تسليمة أخرى، لأن الزيادة على التراويح بالجماعة، إنما يكره إذا تيقنوا بالزيادة، ورأوا الزيادة تراويح، وهما يصلون التسليمة الأخرى نية إتمام التراويح، فلا يكره كالمندرج بعد العصر، إنما يكره إذا شرع فيه مع العلم به.

مسألة (٧٨٠)

السنة هو الختم في التراويح عند الأكثر، وهو المروى عن أبي حنيفة -رحمه الله-، والمنقول في الآثار^(١)، والناس في بعض البلاد تركوا الختم^(٢)

أما إذا شرع في التطوع بنية العصر، ثم علم أنه قد كان أدى العصر، فإنه يتم صلاته، ولا يكره كذا هذا. وقال بعضهم: يوترون ولا يصلون تسليمه أخرى؛ اخترازا عن الريادة على التراويح، وانصحح أنهم يصلون تسليمه أخرى فرادى فرادى احتياطاً. (الفتاوى في هامش الهدية: ١/ ٢٣٩)

أداء صلاة التراويح بالجماعة أفضل؛ لأن عمر أقامها بمحضر من كبار الصحابة وخيارهم رضى الله عنهم، والظاهر منهم اختيار الأفضل بخلاف سائر التطوع؛ لأن الأفضل فيها الانفراد قال الكاساسي في "بدائع الصنائع" (٢٩٨/١) في "فصل في بيان ما يفارق التطوع الفرض فيه": إن الجماعة في التطوع ليست بسنة إلا في قيام رمضان، وفي الفرض واجبة أو سنة مؤكدة؛ لقول النبي ﷺ: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجده إلا المكتوبة». وإنما عرفنا الجماعة سنة في التراويح بفعل رسول الله ﷺ وإجماع الصحابة رضى الله عنهم، وروى عن النبي ﷺ أنه صلى التراويح في المسجد ليلتان، وصلى الناس بصلاته، وعمر رضى الله عنه في خلافته استشار الصحابة أن يجمع الناس على قارئ واحد، فلم يخالفوه، فجمعهم على أبي بن كعب.

(١) في ط: "في الأول"، وفي دأ: الأوثان "مكان الآثار"، وهو خطأ. قال المؤلف في "الهداية" في آخر فصل في قيام شهر رمضان (٥٢/١): "ولم يذكر قدر القراءة فيها، وأكثر المشايخ رحمهم الله على أن السنة فيها الختم مرة، فلا يترك لكسل القوم". قال الكاساسي في "بدائع الصنائع" (٢٨٩/١) في "فصل سنن التراويح" ومبها أن يقرأ في كل ركعة عشر آيات، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة، وقيل: يقرأ فيها كما يقرأ في آخر المكتوبات وهي المغرب، وقيل: يقرأ كما يقرأ في العشاء؛ لأنها تبع للعشاء، وقيل: يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين، لأنه روى أن عمر رضى الله عنه دعا بثلاثة من الأئمة، فاستفروهم وأمر أولهم: أن يقرأ في كل ركعة بثلاثين آية، وأمر الثاني: أن يقرأ في كل ركعة خمس وعشرين آية، وأمر الثالث: أن يقرأ في كل ركعة عشرين آية، وما قاله أبو حنيفة: سنة، إذ السنة أن يختم القرآن مرة في التراويح، وذلك فيما قاله أبو حنيفة، وما أمر به عمر، فهو من باب الفضيلة وهو أن يختم القرآن مرتين أو ثلاثاً، هذا في زمانهم. وأما في زماننا فالأفضل أن يقرأ الإمام على حسب حال القوم من الرغبة والكسل، فيقرأ قدر ما لا يوجب تنفير القوم عن الجماعة؛ لأن تكثر الجماعة أفضل من تطويل القراءة. أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في "فصل في مقدار القراءة في التراويح في همتس الهندية" (٢٣٧، ٢٣٨) و"فتح القدير" وبهامشه العناية (٣٣٥/١) في آخر فصل في قيام شهر رمضان، "در المختار" في هامش رد المحتار (٤٩٦/١) في مسحت صلاة التراويح.

(٢) في خأ، خب، دأ: "تركوا الختم".

لتوانيتهم في الأمور الدينية، ثم بعضهم اعتادوا^(١) قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في كل ركعة، واختار بعضهم^(٢) قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن، وهذا أحسن الحالين^(٣)؛ لأنه لا يشبهه^(٤) عليه عدد الركعات، ولا يشتغل قلبه بحفظها، ويفترغ للتدبر^(٥) والتفكير، ولا كذلك لو قرأ في كل ركعة سورة واحدة

مسألة (٧٨١)

الاستراحة بعد خمس تسليمات، استحسنته بعض المشايخ [رحمهم الله]^(٦)، وكانت العادة^(٧) كذلك في ديارنا بفرغانة^(٨)، والأصح أنه لا يستحب؛ لأنه مخالف لعمل أهل الحرمين، الاستراحة المسنونة على رأس كل تسليمتين، وكذا تبديل الإمام على رأس خمس تسليمات لا يستحب^(٩)؛ لأنه بمنزلة الانتظار. قال العبد الفقير رحمه الله^(١٠): (الأفضل استيعاب أكثر الليل بالصلاة والانتظار^(١١))، وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا: إذا أخروها إلى ما بعد نصف

(١) في م: "اعتادوا" مكان المثبت، وفي دأ: "احترز"، وهو سهو.

(٢) في م: "وبعضهم اختار" بالتقديم والتأخير.

(٣) في م: "القولين" مكان "الحالين".

(٤) في خأ، خب، دأ: "أنه لا يشبه"، وفي دب: "لا يشبه".

(٥) في خأ، خب، دب: "فيتفرغ التدبر"، الصواب ما أثبتناه.

(٦) الزيادة: من م.

(٧) في ز: "وكان العادة"، الصواب ما أثبتناه.

(٨) وفرغانة - بفتح الفاء وسكون الراء وفتح الفين المعجمة وبعد الألف نون - . وهي تنسب إلى موضعين: أحدهما: إلى ولاية وراء الشاش، ووراء جيحون وسيحون، وفرغانة أيضاً: قرية من قرى فارس، ينسب إليها كثير من العلماء، منهم المؤلف صاحب "الهداية".
يظهر "الجواهر المضيئة" (٢/٦٢٨)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/٢٠٦).

(٩) في خأ، حب، دأ، دب: "ولا يستحب" بزيادة العطف

(١٠) في ط، م: "قال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ شيخ الإسلام والمسلمين سلمه وأقاه"، وفي خأ، خب، دأ، دب: "قال العبد الفقير المذنب".

(١١) قوله: "الانتظار" ساقط من دب.

الليل لم يستحسن^(١)، والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب^(٢) والأفضل؛ لأنها قيام الليل، وقيام الليل [فى] آخر الليل أفضل^(٣).

فصل فى النذر

مسألة (٧٨٢)

ع^(٥): رجل قال: لله على أن أصلى^(٦) ركعتين، بغير وضوء أو بغير قراءة، ففى قوله: بغير وضوء، لا يلزم، وفى قوله: بغير قراءة، يلزمه صلاة صحيحة، وهو قول محمد - رحمه الله -^(٧)، وهو المختار؛ لأن الصلاة بغير طهارة ليست بعبادة^(٨)، فلا يصير^(٩) ملتزماً للصلاة، أما الصلاة بغير قراءة عبادة^(١٠).

- (١) فى خأ، حـب، دأ، دب: "لم يستحب" مكان المثبت.
- (٢) فى خأ، خـب، دأ، دب: "والمستحب" بحذف "هو"، وهو سهو.
- (٣) الزيادة أثبتناها لاستقامة المعنى.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ط.
- تنظر المصادر السابقة فى الاستراحة المسنونة فى صلاة التراويح.
- (٥) الرمز ع - ساقط من دأ.
- (٦) فى ط: "يصلى"، وهو خطأ.
- (٧) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.
- (٨) لقوله عليه السلام: "لا تقبل صلاة بغير طهور"، وفى رواية: "لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"، رواهما مسلم فى "صحيحه" فى كتاب الطهارة فى باب وجوب الطهارة للصلاة (١/ ١١٤) - ط: دار الفكر - والبحارى فى كتاب الوضوء فى باب لا تقبل صلاة بغير طهور (٣٨/ ١) - ط: حلى -.
- (٩) فى معظم النسخ: "فلم يصير"، المثبت من ط، وهو الصواب.
- (١٠) قال الفقيه أبو الليث فى "عيون المسائل" فى باب الندور (٥٧/ ١): "لو أن رجلاً قال: لله على أن أصلى ركعتين بغير وضوء، أو بغير قراءة، فإنه لا يلزمه شئ، فى قول زفر رحمه الله، و قال أبو يوسف رحمه الله: تلزمه صلاة صحيحة، وقال محمد رحمه الله فى قوله: بغير وضوء - لا يلزمه شئ، وفى قوله: "بغير قراءة" يلزمه صلاة صحيحة".
- وقال علاء العالم الأسندى، المتوفى سنة ٥٥٢ هجرية فى شرح العيون - تعقيباً على قول الفقيه: ذهب زفر رحمه الله إلى أن النذر إما يصح بما هو قرينة طاعة، والنذر على هذا الوجه لا

مسألة (٧٨٣)

إذا قال: لله على أن أصلي ركعة، يلزمه ركعتان^(١)؛ لأن الشفع في حق كونها صلاة لا يتجزأ، وذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله.
وكذا^(٢) لو قال: لله على ثلاث ركعات، يلزمه أربع ركعات^(٣)، وكذلك قال: لله على نصف ركعة، يلزمه^(٤) [ركعة]^(٥) تامة، وهذا^(٦) قول أبي يوسف [رحمه الله]^(٧) وهو المختار^(٨).

يكون قرية، بل يكون معصية؛ لأن الصلاة بغير وضوء لمن قدر عليه، وبغير قراءة معصية، فيكون عبثاً.

وأبو يوسف رحمه الله يقول: نذر الصلاة والصلاة في نفسها قرية وطاعة، إلا أنه قرنه ما هو معصية فبلغوا، يلزمه طاعة كما إذا نذر الصلاة في أرض مغمسوبة، ولأن الوضوء قد يسقط بالعدو، وكذلك القراءة، فإن كان أمياً أو عاجزاً. وجه قول محمد رحمه الله: إن الصلاة لا تصح بغير وضوء، وإنما تصح في حالة العجز والعذر ببطلان، وبغير قراءة أصلاً يجوز بالعذر، فافترقا، رأى محمد رحمه الله أصلح وأحذر بالقول. (شرح عيون المسائل للأسمدي ص ٢٨ مخطوطة)

- (١) في دأ: "تلزمه ركعتان"، وهو خطأ، وفي "دب": "لزمه ركعتان".
- (٢) في ط: "وكذلك".
- (٣) من قوله: "وكذلك" . . . "إلى قوله: "أربع ركعات" ساقط من صلب ز، واستدرك في الهامش.
- (٤) في دأ: "تلزمه".
- (٥) الزيادة: من ط.
- (٦) في ط، م: "وهو".
- (٧) الزيادة: من م.
- (٨) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب النذور" (٥٧/١): "ولو أن رجلاً قال: لله على أن أصلي ركعة، يلزمه ركعتان، ولو قال: ثلاث ركعات، يلزمه أربع ركعات في قول أبي يوسف".
وقال زفر: إن قال: على ركعة، لا يلزمه شيء، وإن قال: ثلاث ركعات، يلزمه ركعتان، وهو قال: على نصف ركعة، أو نصف حجة، يلزمه حجة في إحدى الروايتين عن أبي يوسف، ولا يلزمه في الرواية الأخرى.
قال الأسمدي: وجه قول أبي يوسف إنه أوجب على نفسه الشروع في تحريم الصلاة والتقرب إلى الله تعالى بها، والصلاة عما يصح النذر بها، ونذك لا يكون أقل من ركعتين، فبدرمه ركعتان، وأما في الثلاث: لأن تحريم التطوع تنعقدت الركعتان، فإذا أوجب الثلاث، فكانه

وكذا لو قال: لله على أن أصلي الظهر ثمانى ركعات، فليس عليه إلا الظهر^(١)، وكذا لو قال^(٢): إن رزقني الله مائتى درهم، فعلى زكاتها عشرة دراهم^(٣)، وكذا لو قال: لله على حجة الإسلام مرتين^(٤)، لا يلزمه شيء زائد؛ لأنه يريد الالتزام غير المشروع^(٥).

مسألة (٧٨٤)

ز شرو: إذا نذر أن يصلي ركعتين، ولم يقل: قائماً، قال بعض المشايخ: لا يلزمه القيام؛ لأن القيام في التطوع زيادة صفة، فلا تلزمه إلا بالشرط^(١) كالتابع

ابتداء إيجاب الركعة الواحدة، فيجب ضم أخرى إليها لتصير صلاة. وزفر يقول: الركعة الواحدة عندنا ليست صلاة، فلا يلزمه شيء، كما يلزمه شيء، كما إذا نذر شطر ركعة، في الصلاة يلزمه ركعتان؛ لأن الثالثة ليست بصلاة، ووجه الرواية الأولى: أن الركعة الواحدة مما لا يتجزأ، وما لا يتجزأ، فيإيجاب بعضه كإيجاب كله كما في الطلاق، فإنه لو طلق نصف تطليقة يقع تطليقة كاملة. ووجه الرواية الأخرى: أن نصف ركعة ليست بعبادة، والحجة بما لا يوجب بالنصف، فيلغوا إيجابه كما في نصف ركوع ونصف سجود بخلاف الركعة الواحدة؛ لأنها ركن واحد، إلا أنه يشترط ركعة أخرى ليكون صلاة. (شرح عيون المسائل: ص ٣٨-٣٩، محظوظة)

(١) من قوله: "وكذا لو قال... إلى قوله: "إلا الظهر" ساقط من ط، م.

(٢) في ط، م: "إذا قال: لله على مكان لو قال"، وهو تحريف.

(٣) في ط: "عشرون دراهم"، وهو خطأ.

(٤) كلمة "مرتين" ساقطة من دب.

(٥) في خأه، خب، دأ، ط، م: "مشروع" بدون التعريف. قال الفقيه في المصدر السابق في باب النذور^(١) (٥٨، ٥٧/١): عن علي عن أبي يوسف في رجل قال: لله على أن أصلي ثمان ركعات، قال: ليس عليه إلا الظهر، وكذلك لو قال: إن رزقني الله مائتى درهم، فعلى زكاتها عشرة دراهم، وكذلك لو قال: على حجة الإسلام مرتين، أو قال: على أن أعتق لطيهارى رقيتين، أو قال: إن أصبت مائة درهم، فعلى زكاتها خمسة دراهم، لا يلزمه شيء (في ذلك كله؛ لأنه أوجب على نفسه الظهر، والظهر واجب بإيجاب الله تعالى، فلم يؤثر فيه إيجابه). وقال الأسمندى: وفرض الظهر على ما أوجب الله تعالى أربع، فبصير لا عباً هي كلامه، وكذلك في الركعة؛ لأنه قال: على زكاتها، والركعة واجبة بإيجاب الله تعالى، دون قدره وهو الخمسة، فالخمس واجبة بإيجاب الله تعالى، والزيادة عليها ليست بركعة، فلا يلزمه أكثر منه، وكذلك حجة الإسلام واجبة، وهي واحدة بإيجاب الشرع فلا يضاعف وجوبه بإيجابه، وكذلك كمارة الطهار لا تجب فيها إلا رقة. (شرح عيون المسائل (ص ١٢٩) ط

(١) في ط: بالشرائط وهو تحريف

في الصوم .

وقال بعضهم : يلزمه ؛ لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله [تعالى] ^(١١) ، وفي إيجاب الله [تعالى] ^(١٢) مطلق الصلاة ، فيجب مع ^(١٣) القيام ، فكذا في إيجاب العبد .

مسألة (٧٨٥)

م : إذا قال : لله على أن أصلي ركعتين يوم الجمعة ، فعجل وصلي مكب يوم الخميس ، أجزأه عند أبي يوسف رحمة الله [عليه] ^(١٤) ، وعند محمد رحمه الله ^(١٥) : لا يجزيه ، وعلى هذا الاختلاف الصوم والاعتكاف ، ولم يذكر محمد [رحمه الله] الحج ؛ والمشايخ قالوا : هو على الاختلاف أيضاً ^(١٦) .

مسألة (٧٨٦)

ولو قال : لله على أن أصلي ركعتين بمكة ، أو في مسجد ^(١٧) المدينة ، أو في مسجد الأقصى ، فصلها ^(١٨) في مكان آخر ، يجزيه في قول علماءنا الثلاثة [رحمهم الله] ^(١٩) .

وقال زفر ^(٢٠) : إن صلاها في مكان آخر مثل المكان الذي أضيف إليه في الدر في الفضيلة أو فوقه جاز ؛ لأنه أدنى كما التزم ، وإن صلاها في مكان هو دون

(١) الزيادة من خأ ، خب ، دأ ، دب ، ط ، م .

(٢) الزيادة من خأ ، خب ، دأ ، دب ، ط ، م .

(٣) في دأ ، دب ، ط : " يجب مكان المثلث .

(٤) الزيادة من خأ ، خب ، دأ ، دب ، قوله : " رحمة الله عليه " ساقط من ط ، م .

(٥) قوله : " رحمه الله " ساقط من ط .

(٦) في ز : " على الخلاف أيضاً " ، ولا يوجد شيء من هذا في ط .

(٧) في ط : " وفي مسجد بالعطف ، وهو تصحيف .

(٨) في ط : فصلها .

(٩) الزيادة : من دب .

(١٠) هو زهر بن الهذيل بن قيس البصري صاحب أبي حنيفة ، المتوفى سنة ١٥٨ هجرية .

المكان المضاف إليه في^(١) النذر في الفصيلة^(٢) لا يجوز.
ولنا أن تعيين المكان في الصلاة^(٣) لم يرد به الشرع، فلا يحب بالنذر؛
لما عرف أنه إنما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب^(٤).

باب في سجود التلاوة^(٥)

مسألة (٧٨٧)

ن^(٦): رجل صلى، فقرأ آية السجدة، فسجدها^(٧) وسجد معه مصل آخر، إن
أراد اتباعه فسدت صلاته؛ لأنه اقتدى بمن ليس بإمام له^(٨)، فلا يجزيه^(٩) السجدة
عما سمع؛ لأنها ناقصة^(١٠).

مسألة (٧٨٨)

إذا قرأ^(١١) آية السجدة بالهجاء، لا يجب^(١٢) عليه السجدة؛ لأنه لا يقال: قرأ

- (١) في ز: بالعطف، ولا شيء من هذا في ط.
- (٢) من قوله: "أو فوqe..." إلى قوله: "في الفصيلة" ساقط من دأ.
- (٣) قوله: "في الصلاة" ساقط من دأ.
- (٤) من أول الرمز م إلى قوله: "من جنسه واجب" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش،
ويكنه مطموس غير واضح.
- (٥) في ط، م: "سجدة".
- (٦) الرمز "ن" ساقط من ط.
- (٧) في د ب: "فسجد" بدون "ها"، وهو تصحيف.
- (٨) في دأ: "بمن ليس له بإمام" بالتقديم والتأخير.
- (٩) في ط: "ولا يجزيه".
- (١٠) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٦ أ): "وسئل أبو القاسم عن
رجل صلى، فقرأ آية سجدة، فسجدها وسجد معه المصلي، قال: إذا سجد وأراد به منعه،
فسدت صلاته".
- (١١) في ط، م: "وإذا قرأ" بزيادة العطف.
- (١٢) في ط، م: "لم يجب".

القرآن، وإنما قرأ الهجاء، ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع؛ لأنه قراءة الحروف التي في القرآن^(١).

مسألة (٧٨٩)

ومن سجد للتلاوة^(٢) في الصلاة أو في غير الصلاة، يقول في سجوده^(٣): "سبحان ربي الأعلى"^(٤)، وهو المختار؛ لأن السجدة المكتوبة أفضل من سجدة التلاوة، ويكبر عند الابتداء والانتهاء، وهو المختار^(٥)، كما يكبر في سجدة الصلاة^(٦).

مسألة (٧٩٠)

ع^(٧): رجل قرأ آية السجدة وهو راكب، فنزل ثم عاد، فركب وسجد على

- (١) في خاء، حـب، دأ، دب، ز: "لأنها الحروف التي في القرآن".
- (٢) في ط، م: "من سجد للتلاوة بدون العطف".
- (٣) في ط: في السجدة.
- (٤) لما روى عن عقبة قال: لما نزلت ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال لنا رسول الله ﷺ: اجملوها في ركوعكم، فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال: اجملوها في سجودكم الحديث، قال مجد الدين: رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه. (المنتقى: ص ١٥٣: باب الذكر في الركوع والسجود)
- (٥) في أغلب النسخ: "هو المختار" بدون العطف، المثبت من ط.
- (٦) قال الفقيه في المصدر السابق في باب سجدة التلاوة وسجدة السهو (ص ١٣٢): قال أبو بكر: إذا قرأ آية السجدة بالهجاء لا يجب عليه سجدة السهو؛ لأنه ليس بتلاوة، ولا يقال: قرأ القرآن وإنما يقال: قرأ هجاء القرآن، ولو فعل ذلك في صلاته لا تفسد صلاته؛ لأنه من القرآن؛ لأن الهجاء موجود في القرآن.
- قال الفقيه (أبو الليث): معناه إذا قرأ الحروف التي في القرآن، وسئس من سجدة السنن في الصلاة، أو في غير الصلاة أي شيء يقرأ فيها، قال: قال بعضهم: يقرأ فيها "وب إنى ظلمت نفسي فاغفر لي"، وذكر عن أبي بكر (محمد بن سعيد أبو بكر الأعمش ت ٣٤٠هـ): أنه قال: يقرأ بها "سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً" حتى يكون موافقاً للآية وقال أبو بكر الإسكافي يقول: "سبحان ربي الأعلى" لأن السجدة المكتوبة أفضل من سجدة التلاوة، وهي المكتوبة يقول: "سبحان ربي الأعلى"، وكذلك في التلاوة، وبه تأخذ، وسئل أبو القاسم (ت ٣٣٦هـ) عن سجدة التلاوة، هل يكبر عند الابتداء والانتهاء؟ قال: نعم يكبر كما يكبر لسجدة الصلاة.
- (٧) الرمز ع سقط من م.

الدابة أجزأه؛ لأنه أدى كما وجب، وكذلك لو قرأها عند الطلوع، وسجد عند الغروب^(١) أجزأه؛ لأنه أدى [كما وجب]^(٢).

مسألة (٧٩١)

إذا قرأ الرجل آية السجدة، وسجد لها، ثم تلاها مرة أخرى^(٣)، وقد تحول^(٤) عن موضعه قليلاً، لا يسجد ثانيًا؛ لأن المجلس لم يختلف، قال محمد - رحمه الله -^(٥)؛ وإن كان تحول في عرض المسجد^(٦) وطوله لا يسجد ثانيًا، قال: لأنه بلغنا عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه)^(٧) ذلك، وهذا إذا كان في مجلس القراءة؛ لما روى عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - أنه كان يقرأ

(١) في خ أ: فسجد عند الغروب

(٢) ما بين المعكفتين ساقط من ز، وأثبت في الهامش المسألة الأولى، حيث إنها ثابتة في الصلب. لعله أراد أن يثبت الساقط، وزلّ قلمه في الأولى، ونسى الثانية.

قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب السجدة" (٣٣/١) - ط: بغداد -: وحين قرأ السجدة وهو راكب، فتزل، ثم عاد فركب لم يجزه (السجود) على الدابة في قول زفر - رحمه الله -، وقال أبو يوسف - رحمه الله -: أجزأه، وهكذا روى عن محمد - رحمه الله - وكذلك لو قرأها عند الطلوع، ثم أعادها عند غروب الشمس.

وقال علاء العالم الأسمندي: القياس ما قاله زفر: لأن الأصل عندنا أن سجدة التلاوة واجبة، فلا يجوز راكبًا مع القدرة على النزول، غير أن أصحابنا رحمهم الله استحسنوا، وقالوا: بأن وجوبه بمعنى من جهة العبد وهو التلاوة، ولا يجب ابتداء من جهة الله تعالى، فأشبه التطوع، فيجوز راكبًا، فإذا عرفنا هذا، قلنا: إن سببه وجد منه وهو راكب، فيجوز الأداء راكبًا، وكذلك وقت الطلوع؛ لأن سببه وجد في حالة القصر وهو حالة الكراهة، فيجوز الأداء أيضًا في حالة الكراهة، فأما إذا قرأها في غير حالة الكراهة لا يسجد في حالة الكراهة؛ لأن تلك الخنة أكمل. (شرح عيون المسائل: ص ٢٢)

أشار إلى هذا حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في الفصل التاسع عشر في سجدة التلاوة في علامة "ع".

(٣) في خ أ: "مرة أخرى"، وهو خطأ.

(٤) في ط: "يحول"، وهو خطأ.

(٥) قوله: "محمد رحمه الله" ساقط من دب، والزيادة: من دأ، ط، م.

(٦) في أغلب النسخ: "تحولاً من عرض المسجد"، المثبت من ز.

(٧) ما بين القوسين ساقط من ط.

وأصحابه^(١) خلفه وهي حلقة^(٢) كبيرة^(٣)، أما إذا لم يكن هكذا^(٤)، يلزمه؛ لأن المجلس مختلف^(٥).

مسألة (٧٩٢)

رجل افتتح الصلاة، وهو راكب، وافتتحها آخر وهو يسير معه، فقرأ أحدهما آية سجدة واحدة مرتين، فسمعها صاحبه، وقرأ^(٦) صاحبه آية سجدة أخرى مرة، فسمعها، الأول يسجد^(٧) الذي قرأ آية واحدة مرتين، سجدة لقراءته؛ لأن تلاوة آية واحدة في الصلاة مرتين^(٨) لا يوجب على التالي^(٩) إلا سجدة واحدة، وسجدة^(١٠) إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه^(١١) (وأما^(١٢) الذي قرأ مرة

(١) في "دب": بدون واو العطف.

(٢) كلمة "حلقة" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ز.

(٣) في خ، أ، خ ب، دأ: "كثيرة"، وهو تصحيف.

(٤) في ط: "هذا"، وهو خطأ.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب السجدة (١/٣٣): إبراهيم بن رستم عن محمد قال: إذا قرأ الرجل سجدة، فسجدها، ثم تلاها مرة أخرى، وقد تحول عن موضعه قليلاً نحو من عرض المسجد، لا يسجد ثانياً؛ لأنه روى عن أبي موسى الأشعري نحوه، وأضاف علاء العالم الأسدي قائلاً: وذلك أنه كان يلقي الناس القرآن في مسجد الكوفة، ويزحم إلى كل واحد منهم، ولا يسجد أكثر من سجدة، وكذلك روى عن أبي عبد الرحمن السلمى وهو معلم الحسن والحسين رضوان الله عليهم، ولأن سبب الوجوب اجتماع في مجلس واحد، يسجد واحدة، فاقصر على واحد كالتالى السامع هنا، والقياس أن يلزمه لكل مرة؛ لأن سببه التلاوة، ولكنهم استحسنوا. (شرح عيون المسائل: ص ٢٢) أشار إلى هذا حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في العنوان السابق في علامة ع.

(٦) في ط: "فقرأ".

(٧) في ز: "فسجد".

(٨) في معظم النسخ: "تلاوة آية واحدة مرتين في الصلاة"، المثبت من ز.

(٩) في دب: "التالى"، وهو تصحيف.

(١٠) في ط: "وسجد"، وهو خطأ.

(١١) في دب: "أصحابه"، وهو تحريف.

(١٢) في دأ، ز: بدون العطف.

يسجد سجدة لقراءته؛ لأنه قرأ مرة، ويسجد سجدتين إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه^(١) لأنه سمع تلاوة آية واحدة مرتين في مجلسين؛ لأن سماعه تلك التلاوة ليس من الصلاة، وفيما ليس من الصلاة يتبدل^(٢) المجلس بالسير، وإنما اتخذ بالتحريم فيما كان من الصلاة، فكان مجلس التالي^(٣) متحداً، ومجلس السامع متعدداً، وقد بينا هذه الصورة، فيتعدّد الوجوب^(٤) على السامع، فوجب عليه سجدتان^(٥).

مسألة (٧٩٣)

س^(٦): الرجل إذا كان يقرأ القرآن في مسجد، أو [في] بيت، فقرأ^(٧) آية السجدة مرة، ثم قرأها^(٨) ثانياً، يكفيه سجدة واحدة، وإن تحول من زاوية إلى زاوية؛ لأنه مشى قليل، لا يتبدل به المجلس إلا أن يكون مسجد الجامع، فحينئذ

(١) ما بين القوسين ساقط من دب.

(٢) في دأ، دب: "تدل"، وفي خ أ، خ ب، ز: "يدل"، المثبت من ط.

(٣) في دب: الثاني، وهو تصحيف.

(٤) في دب: "الواجب".

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق (٣٣/١) وفي نفس العنوان: ولو افتتح رجل الصلاة وهو راكب، وافتتح آخر يسير معه، فقرأ أحدهما السجدة مرتين، فسمعا صاحبه، وقرأ صاحبه سجدة أخرى، فسمعا الأول، قال: يسجد الذي قرأ مرتين سجدة لقراءته، وسجدة إذا فرغ من صلاته السجدة التي سمع، وأما الذي قرأ مرة، وسمع مرتين، فإنه يسجد لقراءته، فإذا فرغ من صلاته، سجد لما سمع مرتين؛ أشار إلى هذا حسام الدين في المصدر السابق في مسائل الاتحاد والتعدّد.

وقال علاء العالم الأسندي: إنما لا يلزمه بقراءته مرتين إلا سجدة واحدة؛ لأن التحريم جمعت حكم الأماكن المختلفة، وجعلها في حكم مكان واحد، وإنما يسجد لسماعه من غيره في صلاته؛ لأن سببه خارج الصلاة، فلا يؤدي في الصلاة، ويسجد بعد الفراغ؛ لأن السماع قد صح، وإنما يسجد للذي سمع مرتين؛ لأن السبب في السماع، والسماع قد يكون في أماكن مختلفة؛ لأن التحريم ما جمعت الأماكن في حقه. (شرح عيون المسائل ص ٢٩)

(٦) الرمز "س" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٧) الزيادة: من دب.

(٨) في أغلب النسخ: "وقرأ"، المثبت من ط، م.

(٩) في معظم النسخ: فقرأها، المثبت من ط.

عليه سجدة ثان .

مسألة (٧٩٤)

إذا تلا آية السجدة بالفارسية ، فعليه أن يسجدها ، وعلى من سمعها ، فهمها^(١) الذي سمعها ، أو لم يفهمها^(٢) بعد أن أخبر أنها آية السجدة ، عند أبي حنيفة رحمه الله عليه^(٣) ؛ لأن التلاوة بالفارسية كالتلاوة بالعربية في حق ما تعلق بقراءة القرآن عنده ، ولو تلاها^(٤) بالعربية ، وجبت السجدة على من سمع ، فهم أو لم يفهم ، كذا هذا^(٥) .

مسألة (٧٩٥)

إذا سلم الإمام ، وقد تفرق القوم ، ثم تذكر (وهو)^(٦) في مكانه أنه ترك سجدة

(١) في دب : "وهما" ، وهو خطأ .

(٢) في دب : "ولم يفهمها" ، وهو خطأ .

(٣) قوله : "رحمة الله عليه" ساقط من ز ، وفي ط : "رح" .

(٤) في معظم النسخ : "ولو تلا" ، أثبت من ط ، م .

(٥) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (٢٦/١) ، و "شرح العيون" (ص ١٧ أ) : "ولو تلا سجدة بالفارسية ، فعليه أن يسجدها ، وعلى من يسمعها وفهمها ، وليس على من لم يفهما أن يسجد في قول أبي يوسف ، وفي قياس قول أبي حنيفة : يجب على من سمعها ، وإن لم يفهم ، أشار إلى هذا حسام الدين في المصدر السابق في الفصل التاسع عشر في علامة س .

قال علاء العالم الأسمندي : إن المذهب عند أبي حنيفة أن القراءة بلفظة أخرى لا يخرج من أن يكون قرآنًا ؛ لأن الإعجاز في المعنى ، وسب وجوب السجدة السماع ، وقد صح السماع ، فيجب بلا فصل ، وأبو يوسف يقول : إذا فهم ووقف على المعنى ، يجب ، وإن لم يفهم لا يجب .

وقال الفقيه أبو الليث في هذا الباب : ولو أن رجلاً أذن بالفارسية وهو يحسن العربية ، أو خطب ، أو تشهد أجزاءه في قول أبي حنيفة ، ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد . وعلى هذا الاختلاف : إذا قرأ المصلي في صلاته بالفارسية ، وهو لا يحسن العربية يجوز عند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله ، وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجزيه إذا كان يحسن العربية وهو قول محمد رحمه الله .

وقال علاء العالم الأسمندي : إن وجه قول أبي حنيفة رحمهما الله : إن الأذان ذكر شرع تقديمه في الصلاة على العبادة ، فلا يختص بلسان كالتلبية ، ولأن الإعلام يقع به

(٦) الزيادة من دب ، ط ، م .

التلاوة، يسجد ويقعد قدر التشهد، وإن لم يقعد، تفسد^(١) صلاته، وصلاة القوم جائزة، أما فساد صلاته؛ لأنه العودة إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة، وأما حوار صلاة القوم: فلأن ارتفاع^(٢) قعدة الإمام^(٣) ثبت بعد انقطاع المتابعة^(٤)، فلا يظهر في حق القوم^(٥).

مسألة (٧٩٦)

زفت: إذا سجد للتلاوة، وتلا في السجدة^(٦) آية أخرى، لا يلزمه سجدة التلاوة، وكذا لو تلا في الركوع؛ لأن هذه التلاوة محجور عنها.

مسألة (٧٩٧)

إذا ركع لسجدة التلاوة في الصلاة^(٧) يجزيه في القياس عندنا، وهي معروفة، لكن إنما يجوز بشرطين: أحدهما: النية، والثاني: أن لا يتخلل^(٨) بين التلاوة والركوع ثلاث آيات، أما الأول: فلأن الركوع يغاير السجود^(٩) صورة^(١٠) وإن كان^(١١) يوافقها في المعنى، وهو الخضوع، فلا بد من النية ليقوم مقامه، وكذا إنما يشأى بالسجدة الصلواتية^(١٢) إذا نوى؛ لأن السجدة الصلواتية^(١٣) تخالفها حكمًا

(١) في ط، م: فسدت صلاته.

(٢) في معظم النسخ: لأن ارتفاع، المثبت من دب.

(٣) في ز: "صلاة الإمام".

(٤) في دب: "المالعة"، وهو تحريف.

(٥) أشار إلى هذا حسام الدين في المصدر السابق والعنوان في علامة س.

(٦) في خأ، خب، دأ، دب: "في المسجدة"، وهو تحريف.

(٧) قوله: "في الصلاة" ساقط من خأ، خب، دأ.

(٨) في دأ: "لا يتخلل" بدون "أن".

(٩) في دأ: "بغير السجود".

(١٠) في دأ: "ضرورة"، وفي ط: "جودة"، وكل ذلك خطأ.

(١١) في ح أ، خ ب: وإن كانت.

(١٢) في معظم النسخ: "بالسجدة الصلوة"، المثبت من دب، م.

لاختلاف سببهما^(١)، وهل يشترط نية المقتدى، أشار شيخنا الإمام منہاج الشريعة^(٢) [رحمه الله]^(٣) إلى أنه يشترط نيته^(٤)؛ لأنه لما كان شرطاً في حق الإمام، فكذا في حق المقتدى^(٥) كالنية في الأصل الصلاة^(٦).

وقال بعض المشايخ [رحمهم الله]^(٧): لا يشترط؛ لأنه تبع الإمام، فيكتفى بوجوده في حق الأصل، وأما الثاني: فلأنه صار ديناً في ذمته يفوت محل الأداء^(٨)، فلا يتأدى إلا بالسجدة مقصوداً، وله نظائر عرفت في "المبسوط"^(٩). وهذا لأن وقت الأداء يفوت بالكثير^(١٠) من القراءة، ولا يفوت^(١١) بالقليل منها، فقدرنا الكثير بالثلاث^(١٢)؛ لأنه أقل، الجمع الصحيح.

قال رضي الله عنه^(١٣): إن الآيات الثلاث^(١٤) إنما تصير فاصلة مانعة من وقوع سجدة التلاوة إذا كانت الآيات في وسط السورة، أما إذا كانت في آخر السورة،

(١٣) في معظم النسخ: "السجدة الصليبة".

(١) في دأ: "بخلاف سببها"، وفي ز: لا خلاف سببها.

(٢) في ط، م: "منہاج الدين" هو محمد بن محمد بن الحسن منہاج الشريعة، أحد أعز مشايخ صاحب "الهداية"، توفي رحمه الله بعد سنة ٥٣٥ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (٣/ ٣١٩) و"الفوائد السنية" (ص ١٨٧).

(٣) الريادة من ط، م.

(٤) قوله: "نيته" سقط من أغلب النسخ، مثبت من ط.

(٥) في خ، أ، د ب: "وكذا في حق المقتدى".

(٦) في خ، أ، د ب: "في أصل الصلوات".

(٧) الريادة من ط، م.

(٨) في ط، م: "لفوات محل الأداء".

(٩) في دأ: من "المبسوط".

(١٠) في دأ: "بالتكثير".

(١١) في دأ، د ب: "فلا تفوت".

(١٢) في دأ: "فقدرك التكثير".

(١٣) في ز: "رحمه الله".

(١٤) في دأ: "الآيات الثلاث بدون أن".

لا تصير فاصلة، ذكره في "الأصل" و"المجرد" و"الهارونيات" (١).

مسألة (٧٩٨)

الأبكم إذا رأى قوماً سجدوا للتلاوة، لا يجب عليه أن يسجد؛ لأنه لم يسمع ولم يقرأ (٢).

مسألة (٧٩٩)

رجل تلا آية السجدة (٣)، وسمعه قوم، لا يؤمرون بأن يصفوا (٤) خلفه، ولا يؤمر التالي (٥) بأن يتقدمهم؛ لأن هذا نوع متابعة أمروا بها؛ لقوله عليه السلام لذلك الرجل: «كنت إماماً فلو سجدت سجدت» (٦)، أما لا مشاركة في الحقيقة بينه

(١) وفي "الأصل" لمحمد بن الحسن في "باب السجدة" (ص ٢٥، ب): "قلت: أرأيت الرجل يقرأ السجدة وهو في صلاته، والسجدة في آخر السورة إلا آية بقيت من السورة بعد آية السجدة، قال: بالخيار، إن شاء ركع بها، وإن شاء سجد بها.

قلت: فإن أراد أن يركع بها ختم السورة، ثم ركع بها، أيجريه؟ قال: نعم، قلت: فإن أراد أن يسجد بها، سجد عند الفراغ من السجدة، ثم تقوم فيتلوا ما بعدها من السورة، وهو اثنان أو ثلاث، ثم ركع، قال: نعم، إن شاء، وإن وصل بسورة أخرى، فهو أحب إلي، قلت: فإن كانت سجدة في آخر سورة ليس معها شيء، فسجد فيها، ثم قام، قال: له أن يقرأ سورة أو آيات من سورة أخرى، فيركع بها، قلت: فإن كانت السجدة في وسط السورة كيف يصنع به؟ قال: يسجد بها، ثم يقوم، فيقرأ ما بقى، أو ما بدا له فيها، ثم يركع، هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "مسائل سجدة التلاوة" (ص ١٩).

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق والعنوان (ص ٩ ب).

(٣) في دب: "آية السجدة" بدون لام التعريف.

(٤) في معظم النسخ: "أن يصطفوا"، المثبت من ط.

(٥) في ط، م: "الثاني"، وهو خطأ.

(٦) في معظم النسخ: "لو سجدت لسجدنا"، وفي دب: "ولو سجدت بزيادة واو العطف، المثبت من الحديث الذي رواه الشافعي في "مسنده" مرسل.

عن عطاء بن يسار أن رجلاً قرأ عند النبي ﷺ السجدة، فسجد النبي ﷺ، ثم قرأ آخر عهده السجدة فلم يسجد، فلم يسجد النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! قرأ هذان عندك السجدة، فسجدت، وقرأت عندك السجدة فلم تسجد، فقال النبي ﷺ: «كنت إماماً فلو سجدت سجدت معك»، الحديث رواه الشافعي في "الأم" في باب سجود التلاوة واستكر (١/ ١٢٠)، وأشار مجد الدين في "المتقى" في (ص ٢٠٨) إلى هذا.

وبينهم -

وقال^(١) شيخنا منهاج الشريعة^(٢) [رحمه الله]^(٣) في شرح كتاب الصلاة: قال مشايخنا: السنة أن يتقدم الإمام، ويصطف السامعون خلفه جرياً على ظاهر الحديث، ولهذا لا يرفعون رؤوسهم قبله استحساناً.

مسألة (٨٠٠)

رحل تلا آية السجدة في صلاة النفل، فركع لها، ثم فسدت صلاته، ليس أن يسجد لتلك التلاوة؛ لأنها كانت صلاتية^(٤)، والركوع لها جائز، وقد فعل.

مسألة (٨٠١)

أج: التالي والسامع، ينظر كل واحد منهما إلى اعتقاد نفسه كالسجدة الثانية في سورة الحج ليس بموضع السجدة عندنا^(٥)، وعند الشافعي رحمه الله^(٦): هو

(١) في ط، م: "وقال" بزيادة العطف.

(٢) في ط، م: "منهاج الأئمة".

(٣) الريادة من خأ، حب، دأ، دب.

(٤) في دب: "ثلاثية"، وهو تصحيف.

(٥) قال محمد بن الحسن في الأصل في باب السجدة (ص ٢٥): تعد سجدة القرآن التي في آخر الأعراف، والتي في الرعد، والتي في الحل، والتي في بني إسرائيل، والتي في مريم، والتي في الحج، والتي في الفرقان، والتي في النمل، والتي في تنزيل السجدة، والتي في ص، والتي في حم، والتي في النجم، والتي في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ والتي في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾؛ والتي في آخر الحج ليست بسجدة، إلى هذا أشار المؤلف في "الهداية" في باب سجود التلاوة (٥٨/١).

قال محمد في "الموطأ" (ص ٩٧) في آخر باب سجود القرآن: قد روى هذا عن عمرو عن ابن عمر، وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة الأولى، وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وقال الإمام الشافعي في "الأم" في "باب سجود التلاوة والشكر" (١١٧/١). وبهذا نقول (أي يتحدث على): إن في الحج سجدتين، وهذا قول العامة قبلنا، ويروى عن عمرو وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وهم ينكرون السجدة الأخيرة في الحج، وهذا الحديث عن علي رضي الله عنه بخالفونه.

اختلف العلماء في عدد سجود التلاوة وحكمها، ذهب أصحابنا الحنفية إلى أن سجود التلاوة أربع عشرة سجدة، ربه قال الشافعي في الجديد، وأحمد في رواية، وهي رواية أخرى قال بها

موضع السجدة؛ لأن السامع ليس^(١) بتابع للتالي تحقيقاً، حتى يلزمه العمل برأيه [لأنه]^(٢) لا شركة بينهما^(٣).

مسألة (٨٠٢)

غر: إذا تلا آية السجدة على الأرض، ثم أصابه خوف، فركب وسجد، جاز؛ لأنه عجز عما هو^(٤) فوقه، فصار كالمرضى، فإنه يقضى بالإيماء ما فاتته من الصلوات^(٥) في الصحة، بخلاف ما إذا ركب من غير خوف؛ لأن إمكان^(٦)

خمس عشرة سجدة، وقال مالك في الجديد: إنها أربع عشرة سجدة، وفي القديم قال: إنها إحدى عشرة سجدة، وأخرج سجدات المفصل وهي ثلاثة، والذين قالوا: بأنها خمس عشرة، أثبتوا في الحج سجدتين، وفي ص، والإمام الشافعي عد في الحج سجدتين، ولم يعد سجدة ص سجدة التلاوة واجبة عند الحنفية على التالي والسامع، وعند الأئمة الثلاثة: فهي ستة على التالي والسامع.

قال الإمام الشافعي في الأم في باب سجود التلاوة (١/١١٩): "وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم، ولكننا نحب أن لا يترك؛ لأن النبي ﷺ سجد في النجم وترك، وفي النجم سجدة، ولا أحب أن يدع شيئاً من سجود القرآن، وإن تركه كرهته له، وليس عليه قضاء؛ لأنه ليس بفرض.

تنظر آراء العلماء وأدلتهم في هذا الباب بالتفصيل في الكتب الآتية: المغني لابن قدامة: مسألة سجود القرآن أربع عشرة سجدة (٢/٦١٦-٦٢٠)، و الهداية للمؤلف: باب سجود التلاوة، وفتح القدير (١/٥٨، ٥٩) وفي الباب السابق (١/٣٨٠-٣٨٢)، و بدائع الصنائع: فصل في بيان مواضع السجدة في القرآن (١/١٩٣)، و نيل الأوطار: باب مواضع السجود في الحج وص والمفصل (٣/٩٦)، و كتاب الفقه على المذاهب الأربعة: مباحث سجدة التلاوة دليل مشروعيها (١/٤٦٣-٤٦٦).

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(١) كلمة "ليس" ساقطة من ط، م.

(٢) الزيادة من ط، م.

(٣) في معظم النسخ: "يلزمه العمل برأيه لا شركة بينهما" إلا أن في دب: فلا شركة. المثبت من ط، م.

(٤) كلمة "هو" ساقط من ط، م.

(٥) في ط، م، ز: من الصلاة.

(٦) في "عدا، خب، دا": مكان، وهو تصحيف.

السجود^(١) على الأرض باقي.

مسألة (٨٠٣)

مصلّي الظهر إذا تلا آية السجدة، فلم يسجد لها حتى قعد في الرابعة، ثم صلى الخامسة، ثم تذكّر، فإنه يسجد للتلاوة، ثم يصلي ركعة أخرى، ويسجد سجدة السهو^(٢).

مسألة (٨٠٤)

المقتدى إذا نام، فقرأ الإمام^(٣) آية السجدة، فسجد لها فانتبه النائم، فظن أنه ركع وسجد، فركع هو وسجد ونوى متابعة الإمام، فإن صلاته لا تفسد (فلو سجد سجدة أخرى، تفسد)^(٤) لأنه زاد^(٥) ركعة وسجدة، وما أتى به^(٦) من سجدة التلاوة لا يكون فاصلاً؛ لأنه^(٧) ليس بينهما ركعة وسجدة.

مسألة (٨٠٥)

م: رجل تلا آية السجدة في نومه، فسمع منه رجل يلزمه^(٨) السجدة كما لو سمع من اليقظان، قال رضي الله عنه^(٩): هكذا ذكر في فتاوى شمس الأئمة^(١٠)

(١) كلمة السجود "ساقطة من دب.

(٢) في دأ، دب: وسجد سجدة السهو.

(٣) في ط: "فتلا للإمام".

(٤) ما بين القوسين ساقط من ط، م، وفي خ، أ، دب، ز: "الآن تفسد" بزيادة "الآن"، المثبت من خ، ب، دأ.

(٥) في دأ: "أراد"، وهو تصحيف.

(٦) قوله: "به" ساقط من ط، م.

(٧) قوله: "لأنه" ساقط من دأ.

(٨) في خ، أ، دأ: "فلزمه".

(٩) في ز: "رحمه الله".

(١٠) في ط، م: "الإمام بدل شمس الأئمة".

الخلواني [رحمه الله]^(١)، وقد قرأنا على شيخنا [الإمام]^(٢) منهاج الأئمة [رحمة الله عليه]^(٣) أن من سمع القراءة من النائم والمجنون، لا يلزمه السجدة؛ لأن السب سماع تلاوة صحيحة، وصحة التلاوة بالتميز، ولو أحر هذا النائم بعد ما استيقظ أنه قد قرأ^(٤) آية السجدة.

قال شمس الأئمة الخلواني (رحمه الله)^(٥): لا يلزمه السجدة وهو الصحيح، وكذا لو قرأ عند نائم، فانتبه فأخبر بذلك، فهو على هذا.

مسألة (٨٠٦)

المرأة إذا قرأت آية السجدة، ولم تسجد لها^(٦) حتى حاضت، سقطت عنها^(٧) السجدة؛ لأن الحيض ينافي وجوب السجدة ابتداءً، فكذا بقاء^(٨)، وهو نظير المسلم إذا قرأ آية السجدة، ثم ارتد -والعياذ بالله- أسقط عنه السجدة حتى لو أسلم بعد ذلك، لا يجب عليه السجدة؛ لما أن الكفر^(٩) ينافيه ابتداءً، فكذا بقاء^(١٠).

مسألة (٨٠٧)

والصبي الذي يعقل إذا قرأ آية السجدة، أمر بأن يسجد^(١١) كما يؤمر^(١٢)

- (١) الريادة: من دأ، ط، م.
- (٢) الزيادة: من ط، م.
- (٣) الريادة: من ط، م.
- (٤) في ط، م: أنك قرأت.
- (٥) الزيادة: من دأ، دب.
- (٦) في ط: ولم تسجدها.
- (٧) في خ، أ، دب: منها.
- (٨) في ح، ب، دب: وكذا بقاء.
- (٩) في ط، م: كما أن الكفر.
- (١٠) في دب: وكذا بقاء.
- (١١) في دأ، ز: أن يسجد.
- (١٢) في ز: لما يؤمر.

بالصلاة، وإن لم يسجد لا قضاء عليه كما في الصلاة.

مسألة (٨٠٨)

وإذا أخرج سجدة التلاوة عن وقت القراءة، أو عن وقت السماع، ثم أداها، يكون مؤدياً لا قاصياً عندنا، فأدائها^(١) ليس بواجب على الفور عندنا؛ لأن مطلق الأمر لا يقتضى الفور، وهل يكره تأخيرها عن وقت القراءة. ذكر في بعض المواضع: أنه إذا قرأها في الصلاة^(٢)، فتأخيرها مكروه، وإن قرأها^(٣) خارج الصلاة لا يكره تأخيرها، وذكر الطحاوي مطلقاً أن تأخيرها مكروه، وهو الأصح^(٤).

باب سجود السهو

فصل فيما يوجب السهو

مسألة (٨٠٩)

ن: رجل قرأ يوم الجمعة سورة السجدة^(٥)، فلما سجد وقام، قرأ سورة الفاتحة^(٦)، ثم قرأ ﴿تَنَجَّاهُ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾^(٧) لا يجب عليه سجدة السهو^(٨)؛ لأنه إن^(٩) قرأ فاتحة الكتاب مرتين، لم يقرأها مرتين متواليتين^(١٠).

(١) في خ ب، دأ: فأدائه.

(٢) في خ ب: "في التلاوة"، وهو تحريف.

(٣) في خ ب، دأ: وإذا قرأها.

(٤) من قوله: "المرأة إذا قرأت..." إلى قوله: "وهو الأصح"، ساقط من م، واستدركه في الهامش

(٥) قوله: "سورة السجدة" ساقط من دأ.

(٦) كلمة "سورة" ساقطة من دب، ط، ز، وفي ط، م: "فاتحة الكتاب" مكان "سورة الفاتحة".

(٧) سورة السجدة: الآية (١٦).

(٨) في دب، ط: "سجدتنا"، وفي خأ، خب، دأ: "سجدة"، وهو خطأ، المثبت من ز.

(٩) كلمة أن "ساقطة من دأ.

مسألة (٨١٠)

المسبوق بركعة رذا سلم مع الإمام^(١) ساهياً، لا يجب عليه^(٢) سجود السهو؛ لأنه سها وهو مقتيد، وإن سلم^(٣) بعده يجب، وهو المختار^(٤)؛ لأنه سها وهو منفرد^(٥).

مسألة (٨١١)

و^(٦): إذا قرأ فاتحة الكتاب مرتين، إذا كان في الأولين^(٧)، فعليه السهو^(٨)، وإن كان في الآخرين^(٩) لا؛ لأن في الأولين^(١٠) عليه ضمّ السورة إلى الفاتحة، فكان التكرار تأخيراً للسورة^(١١)، وفي الآخرين^(١٢) لا، فصار كآية طويلة^(١٣).

(١٠) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في أول باب سجدة التلاوة وسجدتي السهو (ص ٣١ ب): "سئل علي بن أحمد عن إمام قرأ يوم الجمعة في صلاة العجر سورة السجدة، فلما سجد وقام قرأ فاتحة الكتاب، ثم قرأ ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ هل يجب عليه سجدتا السهو؟ قال: لا، قيل: أليس لو قرأ فاتحة الكتاب مرتين ساهياً يجب عليه سجدتا السهو؟ قال: يجب إذا قرأ مرتين متواليين".
أشار إلى هذا قاضي خان في فتاواه في آخر فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو في هامش "الهندي" (١/١٢٨)

- (١) في أغلب النسخ: "مع القوم"، المثبت من ط.
- (٢) قوله: "عليه" ساقط من دأ.
- (٣) في ط: "وإذا سلم".
- (٤) في ط: "هو المختار" بدون العطف.
- (٥) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣١ أ) والعنوان: "وسئل أبو بكر عن مسبوق بركعة يسلم حين يسلم الإمام ناسياً، هل يجب عليه سجدتا السهو؟ قال: إن سلم مع الإمام لا يجبه، وإن سلم بعده يجب".
- (٦) الرمز "و" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط.
- (٧) في ط: "في الأولين"، وهو تصحيف.
- (٨) في دأ: "عليه السهو".
- (٩) في معظم النسخ: "الآخرين"، وفي ط: "الآخرين"، الصواب ما أنشأه.
- (١٠) في ط: "في الأولين"، وهو تصحيف.
- (١١) في دأ: "وكان التكرار تأخيراً للسورة"، وفي د، ط: "فكان التكرار تأخيراً للسورة"، المثبت من ز.

قال رحمه الله^(١): وهذا إذا قرأ في الأولين^(٢) مرتين متواليين، أما إذا قرأ الفاتحة ثم (قرأ)^(٣) السورة، ثم الفاتحة لا يلزمه السهو؛ لأنه بمنزلة سورة أخرى ضمها إلى السورة الأولى، ولو نسي الفاتحة في الأولى أو في الثانية^(٤)، وبدأ بالسورة^(٥)، فلما قرأ شيئاً من السورة، ذكر أنه لم يقرأ فاتحة الكتاب، يبدأ ويقرأ فاتحة الكتاب ثم السورة، وعليه السهو، قرأ من السورة أقل، أو أكثر؛ لأن السهو إنما يجب لترك قراءة فاتحة الكتاب^(٦) في موضعها، لا بقراءة السورة^(٧).

مسألة (٨١٢)

س^(٨): إذا قرأ الرجل في الركعتين الآخرين^(٩) من الظهر الفاتحة والسورة

(١٢) في ط: "في الأخيرتين"، وفي ظ: "الأخسروين"، وفي خأ، خب، دأ، دب: "الأخراوين"، الصواب ما أثبتناه.

(١٣) في دب: فصار كأنه قرأ سورة طويلة.

(١) في دأ: "قال رضى الله عنه المذنب"، وفي دب: "قال العبد المذنب رضى الله عنه"، وفي ط: "رضى الله عنه"، المثبت من ز.

(٢) في دب، ط: في الأولين.

(٣) الزيادة. من دأ.

(٤) في دب، ط: "أو الثانية".

(٥) في دب: "وبدأ في السورة".

(٦) في دب: "كثر ترك قراءة الفاتحة"، وهو تصحيف، وفي أغلب النسخ: "ترك قراءة الفاتحة"، المثبت من ط.

(٧) قال قاضى خان فى الفتاوى فى "فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو" نقل عن أبى سليمان: ومنها إذا قرأ فى الأولين أو فى إحداهما الفاتحة ثم السورة، ثم السورة، ولو قرأ الفاتحة، ثم السورة، ثم الفاتحة، لا سهو عليه، وقيل: بأنه يلزمه السهو، وقال أيضاً: ولو قرأ الفاتحة مرتين فى الثالثة أو الرابعة ساهياً، لا سهو عليه، فى هامش "الهندية" (١/ ١٢١-١٢٢).

(٨) فى ط، م: "ح"، وهو خطأ.

(٩) فى معظم النسخ: الأخراوين.

ساهياً، لا يجب عليه سجود السهو، وهو المختار^(١)؛ لأنه قال الكتاب: إن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، وإن شاء سكت، والقراءة أفضل، ولم يعين الفاتحة وحدها^(٢).

مسألة (٨١٣)

زفت: إذا تفكّر في الصلاة، إن طال^(٣)، يجب سجود السهو وإلا فلا، وهو معروف، والفاصل أنه إذا شغله^(٤) عن شيء من فعل الصلاة، وإن قلّ يجب سجود السهو حتى قال: إذا أحدث، فذهب ليتوضأ، فشك أنه صلى ثلاثاً، أو^(٥) أربعاً، إن شغله عن الوضوء، يجب السهو^(٦) وإلا فلا.

مسألة (٨١٤)

وإذا فرغ من التشهد، ثم قرأ فاتحة الكتاب^(٧) ساهياً، لا سهو عليه؛ لأنه لم يوجد تأخير الواجب، ولا تركه ولا تأخير الفريضة^(٨).

مسألة (٨١٥)

أج^(٩): ولو قرأ مكان التشهد، فعليه السهو، وكذلك لو^(١٠) قرأ الفاتحة، ثم

(١) في ط، م: هو المختار.

(٢) في دأ: "صلى الفاتحة وحدها"، هكذا ذكره حسام الدين في "المتنوى الكبير" في "المفصل التاسع فيما يرجع إلى مسائل السهو في الصلاة" من كتاب الصلاة.

(٣) في خأ، خب، دأ، دب: "إن طالت"، وهو خطأ.

(٤) في معظم النسخ: "إذا اشتغل" من ط، م.

(٥) في ط، م: "أم مكان" أو.

(٦) في ط، م: وجب السهو.

(٧) في معظم النسخ: "ثم قرأ الفاتحة"، المثبت من ط، م.

(٨) في ط، م: "الفرض" مكان المثبت.

(٩) الرمز "أج" ساقط من خأ، خب، دب، ر.

(١٠) في ط، م: "ولو" بزيادة العطف.

التشهد^(١) لوجود تأخير الواجب، وهو التشهد.

مسألة (٨١٦)

إذا تلا المصلي آية السجدة، ونسى أن يسجد لها، ثم تذكر وسجد، لا سهو عليه؛ لأنها ليست من الواجبات الأصلية في الصلاة^(٢)، بل وجبت لعارض^(٣) وسجود السهو^(٤)، إنما عرف بالشرع في ترك ما هو واجب أصلي^(٥).

مسألة (٨١٧)

نس^(٦): ولو قرأ سورة، ثم قرأ^(٧) في الثانية سورة قبلها ساهياً، لا يجب عليه^(٨) سجود السهو؛ لأنه لم يوجد ترك الواجب، ولا تأخير.

(١) في خأ، خب، دأ: من التشهد.

(٢) في دأ: في العلوم، وهو تحريف.

(٣) في ط، م: يعارض، وفي دأ: تعارض، وهو تصحيف.

(٤) في ط، م: وسجد السهو، وهو خطأ.

(٥) قال قاضي خان في المصدر السابق والعنوان: "ولو افتتح الصلاة، ثم شك أنه هل كبر للافتتاح، ثم تذكر أنه كبر، إن شعله التكبر عن أداء شيء من الصلاة، كان عليه السهو، وإلا فلا، ولو شك في تكبيرة الافتتاح، فأعاد التكبير والثناء، ثم تذكر كان عليه السهو، ولا تكون الثانية استقبالا وقطعاً للأولى، ولو افتتح الظهر، ثم نسي، فطن أنه في العصر، فصلّى ركعة أو أكثر، ثم تذكر أنه كان في الظهر، لا سهو عليه؛ لأن تفكره لم يشعله عن أداء ركن، ولو شك في ركوعه أو سجوده، وطال تفكره كان عليه السهو".

ولو صلى وحده فسبقه الحدث، فذهب ليتوصاً، ثم شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً، وشعله ذلك عن وضوءه ساعة، ثم استيقن، فأتى وضوءه، فعليه السهو؛ لأنه في حرمة الصلاة، وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الأداء. (فتاوى قاضي خان: فصل فيما يوجب السهو في هامش "الهندية" ١/ ١٢١، ١٢٢)

هكذا قال الفقيه حسام الدين في الفتاوى الصغرى (ص ٩ ب) في كتاب الصلاة: مسائل السهو، وقال: موضع هذه المسائل في آخر باب السهو في الفنية.

(٦) في ط، م: نس

(٧) قوله: "ثم قرأ" ساقط من دأ.

(٨) كلمة "عليه" ساقطة من ط، م، دب.

قال رضى الله عنه^(١) : وقد قال بعض الناس : يجب ؛ لقول ابن مسعود رضى الله عنه : "من قرأ القرآن منكوساً يلقى فى النار منكوساً"^(٢) ، وهذا يفيد وجوب الترتيب ، ولكننا نقول^(٣) : مراعاة ترتيب السورة من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة^(٤) ، فتركها لا يوجب السهو .

مسألة (٨١٨)

رجل ركع ما قرأ فاتحة الكتاب ، وآية قصيرة قبل أن يقرأ ثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة^(٥) ، يجب عليه السهو^(٦) ؛ لأن قراءة الفاتحة مع ثلاث آيات قصار واجبة بالإجماع^(٧) .

مسألة (٨١٩)

أج^(٨) : إذا قرأ الأكثر من الفاتحة ، ونسى بقيتها ، وقرأ السورة ، لا سهو عليه ؛ لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يختلف أن يكون إماماً ، أو منفرداً^(٩) ؛ لأن وجوب الفاتحة فى حقهما^(١٠) على غط واحد^(١١) .

(١) فى ز : رحمه الله .

(٢) قال صاحب "إعلاء السنن" : الحديث رواه الطبرانى فى "معجمه" بسند جيد ، لقد أشرت إلى هذا من قبل . (إعلاء السنن لظفر أحمد : ١٢٥ / ٤ : باب كراهة قراءة القرآن منكوساً فى الصلاة وغيرها ، وكراهة تكرار سورة فى الركعتين من القرض وجوازه فى النوافل)

(٣) فى أغلب النسخ لكننا نقول : "بدون العطف المثبت من ط ، م .

(٤) فى دأ : "من نظم الصلاة" .

(٥) فى دأ : "آية طويلة" ، الصواب ما أثبتناه .

(٦) فى دأ : "لم يجب عليه السهو" ، وهو تحريف .

(٧) فى حأ ، خب ، دأ ، دب ، ز : واجب بالإجماع .

(٨) فى دأ : "ح" ، وهو تصحيف .

(٩) فى خأ ، غب ، دأ ، ز : "ولا منفرداً" ، الصواب ما أثبتناه .

(١٠) فى خأ ، دأ : "من حقهما

(١١) فى حأ ، دب : نظم واحد .

مسألة (٨٢٠)

فإن تشهد مرتين في قعدة واحدة، لا سهو عليه؛ لأنه بمنزلة الزيادة عليه، وله ذلك، ألا ترى أنه يأتي بالدعوات بعده.

قال رضى الله عنه^(١): هذا في القعدة الأخيرة، أما في القعدة الأولى: قالوا: يجب السهو بتكرار التشهد؛ لأنه وجد تأخير الواجب، وهو القيام وإن قعد مقدار التشهد في "القعدة" الأخيرة، ونسى قراءة التشهد، ثم تذكر، عند أبي يوسف رحمة الله [عليه]^(٢) فيه^(٣) روايتان: في رواية: لا سهو عليه؛ لأن له أن يطول القعدة، فيزيد فيها، وفي رواية: عليه السهو؛ لأن الزيادة إنما تتحقق بعد فراغه من التشهد، فأما قبله^(٤) فلا؛ لأنه لا بد من وجود المزيد عليه.

مسألة (٨٢١)

وإن افتتح الصلاة^(٥)، فقرأ التشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة ساهياً أو عامداً، لا سهو عليه؛ لأنه بمنزلة [قراءة]^(٦) "سبحانك اللهم وبحمدك..."^(٧) إلى آخره.

وعن محمد رحمة الله عليه^(٨). أنه إذا قرأ التشهد في ركوعه أو سجوده، عليه السهو، وهو يخالف ما ذكرنا من المعنى^(٩)، وإن ترك بعض قراءة التشهد

(١) في ز: "رحمة الله" مكان المثلث.

(٢) الزيادة: من في خأ، خب، دأ، دب، ولا يوجد شيء من هذا في ط، م.

(٣) كلمة "فيه" ساقطة من دأ.

(٤) في خأ، خب، دأ: "أما قبله".

(٥) في خأ، خب، دأ: "وإذا افتتح الصلاة".

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) قوله: "وبحمدك" لا يوجد في ط.

(٨) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز.

(٩) في خ أ: "عن المعنى".

سَاهِيًا، عَلَيْهِ السَّهْوُ^(١)، ذكره ابن زياد^(٢) عن أبي حنيفة وأبي يوسف [رحمهم الله]^(٣) لأنه ذكر واحد منظوم، فترك بعضه كترك كله.

مسألة (٨٢٢)

وإن جهر بالتعوذ أو التسمية^(٤) أو بالتأمين، لا سهو عليه؛ لأنه لو ترك ناسيًا أصلاً، لا سهو عليه، فإذا ترك صفته أولى^(٥).

مسألة (٨٢٣)

شرو: لو ترك القومة بين الركوع والسجود^(٦)، أو الجلسة^(٧) بين السجدين سَاهِيًا، لا يجب عليه السهو؛ لأنها غير واجبة، بل هي سنة بإجماع المشايخ رحمهم الله^(٨).

مسألة (٨٢٤)

ولو ترك الطمأنينة في الركوع والسجود^(٩)، ينبغى أن يجب به السهو على ما قال به الكرخي^(١٠): إنها واجبة، خلافاً لما قاله أبو عبد الله الجرجاني^(١١): إنها سنة،

(١) من قوله: "وهو يخالف..." إلى قوله: "عليه السهو" ساقط من صلب م، وأنته في الهامش، ولكنه مطموس.

(٢) في خأ، دأ، دب، ز: "ابن زياد"، وهو خطأ؛ هو الحسن بن زيادة اللؤلؤي، المتوفى سنة ٢٠٤ هجرية.

(٣) الزيادة من تذكر في ز.

(٤) قوله: "وإن جهر بالتعوذ أو بالتسمية" ساقط من دب.

(٥) في ط: "خفيه أولى"، وفي دأ: مكان "أولى" "أولا"، وهو خطأ.

(٦) قوله: "والسجود" ساقط من ز.

(٧) في معظم النسخ: "والجلسة" بالعطف، المثبت من م، ز.

(٨) في ط، م: "إجماع بين المشايخ"، وقوله: "رحمهم الله" ساقط من سائر النسخ، المثبت من ط، م.

(٩) قوله: "السجود" ساقط من خأ، حب، دأ.

(١٠) هو عبيد الله بن الحسين بن دلهم بن دلال الفقيه أبو الحسن الكرخي، تكرر ذكره في كتاب

وهذا التفریع^(١) على قول أبی حنیفة ومحمد [رحمهما الله]^(٢) لأن تعديل الأركان فرض عند أبی یوسف [رحمه الله]^(٣).

مسألة (٨٢٥)

وإذا نهض الركعتين ساهياً، فلم يستقم قائماً حتى تذكر وهو إلى القعود أقرب، هل يجب عليه السهو^(٤)؟ اختلفوا: قال بعضهم: يجب^(٥)؛ لأن هذا القدر من القيام حصل به^(٦) تأخير الواجب، وهكذا ذكره الحاكم في "مختصره". وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله^(٧): لا سهو عليه؛ لأن إذا كان أقرب إلى القعود، فكأنه لم يقم، وإنما يكون أقرب إلى القعود إذا لم يرفع ركبته، أما إذا رفعهما فهو أقرب إلى القيام^(٨).

مسألة (٨٢٦)

الهداية للمؤلف، توفي رحمه الله سنة ٢٤٠ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (٢/٣٩٣-٣٩٤ و تاج التراجم (ص ٢٩) و "البداية والنهاية" (١١/٢٢٤-٢٢٥) و "الفوائد البهية" (ص ١٠٨-١٠٩).

(١١) هو محمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله الحرجاني، تفقه عليه القدوري والناطقي، توفي رحمه الله سنة ٣٩٨ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (٣/٣٩٧-٣٩٨) و "الفوائد البهية" (ص ٢٠٢).

- (١) في خاء، غيب، دأ، ط: "وهو التفریع".
- (٢) الزيادة لم تذكر في ز.
- (٣) الزيادة لم تذكر في ز.
- (٤) في ط، م: وهل يجب عليه السهو "بزيادة العطف".
- (٥) كلمة يجب ساقطة من دأ.
- (٦) قوله: به ساقط من م.
- (٧) قوله: رحمه الله ساقط من م.
- (٨) في دأ: وإذا.
- (٩) أشار المؤلف إلى هذه التفريعات في الهداية (١/٣٤). "باب صفة الصلاة"، من الهدى وفتح الدير (١/٢١٠-٢١٢).

ولو صلى على النبي ﷺ في القعدة الأولى ساهياً^(١) بعد ما تشهد، يلزمه سجود السهو عند أبي حنيفة رحمه الله (عليه)^(٢) وقالوا: لا يجب؛ لأن الصلاة^(٣) على النبي ﷺ لا يتحقق النقصان، وسجود السهو^(٤) وحسب لجبر القصاص، ولأبي حنيفة رحمه الله: أنه يجب بتأخير الركن، وهو القيام، لا بالصلاة على النبي ﷺ.

واختلفوا في مقدار ما يتعلق به سجود السهو: قال بعضهم: ما لم يقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لا يجب؛ لأنه به يحصل التكثير، ويتحقق التأخير.

وقال السيد^(٥) الإمام أبو شجاع رحمه الله^(٦): إذا قال: اللهم صل على محمد يجب السهو؛ لأنه كلام تام، فيحصل به التأخير للقيام.

مسألة (٨٢٧)

م^(٨): والسهو عن السلام يوجب سجود السهو، والسهو عنه أن يطيل القعدة، ويقع عنده أنه خرج من الصلاة، ثم يعلم ذلك، فيسلم ويسجد؛ لأنه آخر واجباً، أو ركنًا على اختلاف الأصلين، واختلفوا أنه يأتي بالدعوات في قعدة

(١) في ط، م: "ولو صلى على النبي ساهياً في القعدة الأولى" بالتقديم والتأخير.

(٢) الزيادة: من دأ، خ ب، ولا يوجد شيء من هذا في ط.

(٣) في د ب: الصلاة.

(٤) في ط، م: عليه السلام.

(٥) كلمة "السهو" ساقطة من د ب.

(٦) في دأ: "وقال الشهيد"، وهو خطأ.

(٧) قوله: "رحمه الله" لم يذكر في ز: هو محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين بن علي بن عبد الله بن الحسن بن علي بن عبد الله بن الحسن بن العباس بن علي بن أبي طالب المشتهر بـ "سيد أبي شجاع"، كان في عصر ركن الإسلام علي بن الحسن السعدي السمرقندي، وكان الإمام الحسن الماتريدي معاصراً لهما، وكان المعتمد في زمانهم من الفتاوى أن يجتمع حطهم حسب (الموائد البهية: ص ١٥٥)

(٨) الرمز م ساقط من ط.

سجود السهو، أو في القعدة التي قبله، والمختار أن يأتي بها^(١) في قعدة سجود السهو؛ لأنها شرعت بعد تمام الصلاة.

مسألة (٨٢٨)

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله^(٢): القعدة بعد سجدي السهو ليس بركن، وإنما أمرنا بها^(٣) بعد سجود السهو ليقع ختم الصلاة بها، فيوافق ذلك موضع الصلاة ونظمها، فأما أن يكون ركناً فلا، حتى لو تركها^(٤) بأن سجد سجدتين بعد السلام، ثم قام وذهب، لم تفسد صلاته؛ لأنه لو لم يسجد للسهو، لا تفسد صلاته، فإذا سجد ولم يقعد، أولى أن لا تفسد^(٥)، ويأتي بسجود السهو بعد السلام من الجانبين، هو المختار.

مسألة (٨٢٩)

و^(٦): ولو سجد^(٧) قبل السلام لا يعيد؛ لأنه مجتهد فيه، فإذا أداه، وقع جائزاً، وهذا لأنه لو أعاده^(٨) يؤدي إلى تكرار سجود السهو^(٩)، ولم يقل به أحد^(١٠)، أما السجود قبل السلام: فقد قال به^(١١) بعض العلماء، فكان الاكتفاء به

(١) في ح أ، دب: أن بها "بدون" يأتي، وفي ز: "أن يأتي" بدون "بها"، الصواب ما أثبتناه.

(٢) قوله: "رحمه الله" ساقط من دب، ط.

(٣) في دب: "أمر بها".

(٤) في ط: "لو تركها" بحذف "حتى".

(٥) في دأ: "وإذا سجد ولم يقعد أولاً أن لا يفسد"، وهو نصحيح، وكلمة "أن" ساقطة من ط، الصواب ما أثبتناه.

(٦) الرمز "و" لا يوجد في ط.

(٧) في ز: "لو سجد" بدون المعطف.

(٨) قوله: "لو أعاده" ساقط من دأ.

(٩) في دأ: "أن تكرار سجود السهو"، وهو خطأ.

(١٠) في معظم النسخ: "وإنه لم يقل به أحد"، المثبت من دأ، ولا يوجد فيها المعطف.

مسألة (٨٣٠)

ن : الإمام إذا ظن أن عليه سجدة السهو ، فسجد وتبعه المسبوق ، إن لم يعلم^(١) أن الإمام لم يكن عليه سجود السهو لم يفسد صلاته ، هو المحتار ؛ لأنه كثيراً ما يقع لجهل^(٢) الأئمة ، فسقط اعتبار المفسد ههنا ، وإن علم فسدت^(٣) .

مسألة (٨٣١)

المصلّي إذا سلّم ناسياً ، وعليه سجدة التلاوة ، فسجدها ، ثم خرج عن الصلاة قبل أن يقعد قدر التشهد^(٤) ، فسدت صلاته ؛ لأن العود إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة^(٥) .

مسألة (٨٣٢)

ولو سها عن قراءة التشهد حتى سلّم ، ثم تذكّر^(٦) ، فعاد^(٧) لقراءة التشهد ،

(١١) قوله : " به " ساقط من دأ ، دب .

(١) في خأ ، خب ، دب ، ز : " ولم يعلم " ، وفي دأ : " فلم يعلم " ، التثنية من ط ، م .

(٢) في دأ : " لأنه كثيراً ما وقع ، يقع بجهل ، لا تفسد الصلاة " ، وهو تصحيف ، وفي ط : " كثيراً مكان كثيراً " ، وهو سهو .

(٣) قال الفقيه أبو الليث في الوارل (ص ٣١ ب) في أول باب سجدة التلاوة وسجدة السهو : " وسئل أبو حنيفة (ت : ٢٦٢) عن إمام ظن أن عليه سجدة السهو ، فسجد وتبعه المسبوق ، قال : قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، وقال بعضهم : تفسد صلاته بتتابعه إليه على حطئه ، والأحوط له أن يعيد الصلاة إن علم أنه لم يكن على الإمام سجدة السهو " .

(٤) في دب : بقدر التشهد .

(٥) أى يلغى القعدة السابقة ، فيجب أن يقعد بعد السجدة قدر التشهد ، ثم يسلّم ولا تفسد صلاته .

(٦) في ط ، م : " ثم ذكر " .

(٧) في دأ : يعاد .

ثم إنه خرج عن الصلاة قبل أن يتم قراءة التشهد، لم تفسد صلاته، هكذا ذكرها هنا^(١) محمد بن الفضل^(٢).

قال رضى الله عنه^(٣): وجدت الرواية، عن محمد رحمه الله [تعالى]^(٤) نصاً: أن العود إلى قراءة التشهد لا يرفض القعدة، وذكر غيره أنهما^(٥) سواء في أن^(٦) يرفض القعدة^(٧)؛ لأن في سجدة التلاوة إما ارتفعت القعدة؛ لأنه عاد إلى شيء في موضعه قبل القعدة، فصار رافضاً له^(٨)، هذا المعنى موجود هنا^(٩)، والفتوى على الأول؛ لأن التشهد محل القعدة^(١٠)، والسجدة لا.

قال رضى الله عنه: وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: فيما قرئ عليه^(١١) أن يرفض؛ لأنه تبين أنها ليست قعدة ختم، حيث^(١٢) بقى عليه واجب^(١٣)

(١) في خ، أ، دب: كذا ذكرهاها.

(٢) تنظر ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٣/ ٣٠٠-٣٠٢) و"الفوائد البية" (ص ١٨٤، ١٨٥).

(٣) في ز: وقال رحمه الله، وفي خ، أ، دب، دأ، دب: وقال محمد رحمه الله، التثنية م، ط.

(٤) الزيادة: من ط.

(٥) في ط: "أنه".

(٦) في أغلب النسخ: "أنه"، المثبت من ط.

(٧) كلمة "القعدة" ساقطة من صلب م، واستدركها في الهامش.

(٨) في معظم النسخ: "فصار قضاء له"، المثبت من ط.

(٩) في ط، م: "هنا".

(١٠) في خ، أ، دب، دأ: "بالقعدة".

(١١) في ط، م: "في صلاته فيما قرئ عليه".

(١٢) في معظم النسخ: "حتى"، المثبت من ط، م.

(١٣) لم أعتد على هاتين المسألتين في "النوازل".

مسألة (٨٣٣)

س : رجل سلّم وهو ذاكِر أن عليه التشهّد، ثم تذكّر^(١) بعد ذلك أن عليه سجدة التلاوة، لا يعود؛ لأنه سلّم عمداً وصلاته تامة؛ لأنه لم يترك ركناً. وكذلك^(٢) لو سلّم وهو ذاكِر أن عليه سجدة التلاوة، ثم تذكر بعد ذلك (أن عليه الشّهْد)^(٣) لا يعود ولا يسجد للتلاوة، وصلاته تامة لما قلنا.

مسألة (٨٣٤)

وإن سلّم وهو ذاكِر أن عليه سجدة التلاوة، أو التشهّد، ثم تذكر بعد ذلك^(٤) أن عليه سجدة صليبة، فسدت صلاته؛ لأنه تعذر العود، وقد ترك ركناً من أركان الصلاة^(٥).

مسألة (٨٣٥)

إذا سلّم الرجل في صلاة الفجر وعليه سجود^(٦) السهو، فسجد ثم تكلم، ثم تذكر أنه ترك سجدة^(٧) صليبة إن تركها من الركعة الأولى، فسدت صلاته؛ لأنها صارت ديناً في ذمته، فصارت قضاء وانعدمت فيه القضاء، وإن تركها من الركعة الثانية لا تفسد، إلا رواية عن أبي يوسف؛ لأنها لم تصر ديناً في ذمته، فنابت سجدتنا السهو عن الصليبة، ولو كانت المسألة بحالها إلا أنه لما سلّم للفجر تذكر أن عليه سجدة التلاوة، فسجد لها ثم تكلم، ثم تذكر أن عليه سجدة صليبة، فصلاته

(١) في ط، م: ذكر.

(٢) في خأ، خب، دأ، دب: وكذا.

(٣) ما بين القوسين ساقط من صلب م، واستدركها في الهامش.

(٤) قوله: ثم تذكر بعد ذلك ساقط من ط، م.

(٥) هكذا ذكره حسام الدين في "المناوي الكبرى" في كتاب الصلاة في الفص التاسع فيما يرجع إلى مسائل السهو في الصلاة في علامة م.

(٦) في دب: سجدة السهو.

(٧) في دب: سجد سجدة مكان ترك سجدة.

فاسدة في الوجهين [جميعاً]^(١) لأن سجدة التلاوة دين عليه، فانصرفت نية إلى قضاء الدين، فلا تنصرف السجدة إلى غير القضاء^(٢).

مسألة (٨٣٦)

إذا رفع رأسه من الركوع في الثالثة، ثم تذكر^(٣) أنه لم يسجد في الثانية إلا سجدة واحدة، يسجد تلك السجدة، ثم يتشهد^(٤) للثانية، ثم يسجد للثالثة؛ سجدتين، ثم أكمل ما بقي من صلاته؛ لأن العود إلى تلك السجدة لا يرفض الركوع، وعليه سهو؛ لأنه آخر السجدة عن الركعة الثالثة، وإن تذكر وهو رافع في الثالثة أن عليه سجدة من الثانية، فرفع رأسه يرفض الركعة، ثم يسجد السجدة التي تركها في الثانية، ثم يتشهد للثانية، ثم يقوم^(٥)، فيصلّي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما؛ لأن الركوع بقي بمحل الارتفاض، فإذا رفضه ارتفض^(٦).

مسألة (٨٣٧)

إذا صلى رجل من المغرب ركعتين، وقعد قدر التشهد، فزعم أنه أتمها، فنُسئ ثم قام، فكبر ينوي الدخول في سنة المغرب، ثم تذكر أنه لم يصل المغرب، وقد سجد للسنة^(٧) أولاً، فصلاة المغرب فاسدة؛ لأنه كبر ونوى الشروع في صلاة أخرى، فيكون ناقلاً من الفرض إلى النفل قبل إتمامها، وأما إذا سلم، ثم تذكر

(١) الزيادة: من ط، م.

(٢) هكذا ذكره حاتم الدين في المصدر السابق، وفي نفس العنوان والعلامة.

(٣) في ط: "ذكر".

(٤) في ط، م: "وشهد".

(٥) قوله: "ثم يسجد للثالثة" ساقط من صلب م، وأثبت في الهامش.

(٦) في ط: "تشهد ثم يقوم"، وفي خ، أ، خ ب: "ثم يقعد"، وهو تحريف.

(٧) هكذا ذكره حاتم الدين في المصدر السابق وفي نفس العنوان والعلامة.

(٨) في دب: "أولاً للسنة" بالتقديم والتأخير، وفي خ ب: "لثانية أولاً"، وهو تحريف.

(٩) في ط، م: وتذكر.

أنه لم يتم، فحسب أن صلاته قد فسدت، فقام^(١) وكبر للمغرب ثانياً (وصنى ثلاثاً، إن صلى ركعة^(٢))، وقعد قدر التشهد أجزاء المغرب الأول؛ لأن فيه المغرب^(٣) لم يصح^(٤)، بقي مجرد التكبير^(٥)، وإذا لا يخرج من الصلاة^(٦).

مسألة (٨٣٨)

وإذا صلى رجل يقوم الغداة وسلم، فقال رجل من القوم: تركت^(٧) سجدة من صلب الصلاة، فقام الإمام وكبر^(٨)، واستأنف الصلاة، لا يجزيه الأولى^(٩) ولا الثانية؛ لأن هذا التكبير^(١٠) لم يخرج من الأولى، قد اختلطت المكتوبة بالنافلة^(١١) قبل الفراغ من المكتوبة^(١٢).

مسألة (٨٣٩)

إذا صلى الظهر أربعاً، فلما سلم^(١٣) تذكر أنه ترك سجدة فيما ساهياً، ثم قام واستقبل الصلاة، وصلى أربعاً، وسلم وذهب، فسدت ظهره؛ لأن نية دخوله^(١٤)

- (١) في معظم النسخ: "وقام"، المثبت من ط، م.
- (٢) في دأ: "إن صلى بها"، وهو تحريف.
- (٣) في ط: "لانيته" مكان المثبت.
- (٤) في أغلب النسخ: "لا يصح"، المثبت من ط.
- (٥) في دأ: "ففي مجرد التكبير ورداً".
- (٦) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق، وفي نفس العنوان والعلامة.
- (٧) في دأ: "ترك".
- (٨) في خأ، خب، د، ط: "فكبر".
- (٩) في ط، م: "لا يجزيه الأول".
- (١٠) في ط: "الكبر"، وهو تصحيف.
- (١١) في ط، م: "التلوغ".
- (١٢) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق، وفي نفس العنوان والعلامة.
- (١٣) في دب: "فلم سلم".
- (١٤) في دأ: "لأنه نية دخوله"، وهو تصحيف.

في الظهر ثانياً لغو^(١)، فإذا صلى ركعة، فقد خلط المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة^(٢).

مسألة (٨٤٠)

رجل صلى العصر خمسا، وقعد في الرابعة قدر التشهد قالوا: لا يضيف إليها السادسة؛ لأنه لا تطوع^(٣) بعد العصر، ولا سهر عليه؛ لأن سجود السهو^(٤) شرع في آخر الصلاة، ولم يوجد آخرها؛ لأنه لم يوجد آخر العصر، ولا آخر التطوع لدخول الواسطة، وهي الركعة الخامسة. وروى هشام^(٥) عن محمد رحمه الله^(٦): أنه يضيف إليها السادسة؛ لأن وقع في النفل لا عن قصد، وقد ذكرنا من قبل أن من صلى^(٧) ركعة من النفل، ثم طلع الفجر أنه يضيف إليها [ركعة]^(٨) أخرى، ولا فرق بينهما، فكان الفتوى^(٩) على رواية هشام رحمه الله^(١٠).

(١) في ط. سهو.

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق، وفي نفس العنوان والعلامة.

(٣) في دأ: لأنه تطوع، وهو سهو.

(٤) في خ أ، د ب: لأن سجدة السهو.

(٥) في معظم النسخ: قال هشام، المثبت من ط، م، هو هشام بن عبيد الله الرازي، تفقه على أبي يوسف ومحمد رحمهما الله. روى عن مالك وابن أبي ذئب، وروى عنه أبو حنيفة وأحمد بن الفرات وجماعة.

قال أبو حنيفة: صدوق، ما رأيت أعظم قلماً منه، قال انقرض: محمد بن الحسن توفي في منزله بالري، ودفن في مقبرتهم.

نظر ترجمته في الخواهر المضيئة (٣/٥٦٧-٥٦٩) وميزان الاعتدال (٤/٣٠٠) وآبونات نسية (ص ٢٢٣)

(٦) قوله: رحمه الله ساقط من ز.

(٧) في خ أ: أنه من صلى، وفي ط: يصلى مكان صلى.

(٨) الزيادة: من ط، م.

(٩) في ط، م: وكان الفتوى.

(١٠) قوله: رحمه الله ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م، هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق، وفي نفس العنوان والعلامة.

مسألة (٨٤١)

زفت: سجدة السهو إذا وقعت في وسط الصلاة لا يعيدها^(١)، وسجد ثانياً^(٢)؛ لأنها وقعت في غير محلها؛ لأن محلها آخر الصلاة^(٣).

مسألة (٨٤٢)

أج: ولو كان الإمام يرى سجدة السهو قبل السلام، والمأموم بعد السلام، قال بعضهم: يتابع الإمام؛ لأن حرمة الصلاة باقية، فيترك رأيه^(٤) برأى الإمام تحقيقاً للمتابعة.

وقال بعضهم: لا يتابعه، ولو تابعه لا إعادة عليه بعد السلام، لأن الإمام لو سجد سجدة السهو قبل السلام وهو يراها^(٥) بعد السلام لا إعادة عليه، فهذا كذلك^(٦).

(١) في أغلب النسخ: "لا يعيد بدونها"، مثبت من دأ.

(٢) في خ أ: "وسجد ثانياً".

(٣) قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في كتاب الصلاة في "مسائل السهو" (ص ٩ ب): "سجود السهو إذا وقع في وسط الصلاة لا يعتد بها، وسجد ثانياً، في "باب المافر من القنية"، ثم قل: وعند أبي بكر الأعمش يعتد بها، وبه أخذ الفقيه أبو جعفر، إذا دار بين الثانية والثالثة لا يعود وهو الصحيح".

(٤) في ط، م: "فترك رأيه".

(٥) في دب، ط: "يرأها"، وهو خطأ.

(٦) اختلف العلماء في سجدة السهو، هل يسجدان قبل السلام، أو بعد السلام لاختلاف الآثار؟ قال أصحابنا الحنفية: يسجدان بعد السلام، ثم يشهد ويسلم.

قال القدوري: سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام يسجد سجدتين، ثم يشهد ويسلم. متن القدوري: باب سجود السهو (ص ١٢).

أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في نفس الباب (١/ ٥٤، ٥٥).

وقال الشافعية: يسجدان قبل السلام، وأشار إلى هذا في "الأم"، قال الشافعي: سجود السهو كله عدنا في الزيادة والنقصان قبل السلام. الأم: باب سجود السهو (١/ ١١٤).

وأشار إلى هذا المرني في "مختصره" في "باب سجود السهو وسجود الشكر" في هامش الأم (١/ ٨٥)، وبه قال أحمد بن حنبل في رواية، وفي رواية: أن ما كان من نقص قبل السلام، وما

كان من زيادة بعد السلام، وإليه ذهب مالك وأبو ثور، أشار إلى هذا ابن قدامة في "المغنى" في

"باب سجدة السهو" (٢/ ٢٢، ٢٣).

مسألة (٨٤٣)

الإمام إذا قام من الرابعة إلى الخامسة^(١) قبل أن يقعد، وركع، ونزعه القوم^(٢)، ثم تذكّر وعاد إلى التشهد، فلم يعلم القوم حتى سجدوا، ثم علموا، فصلاة الكل جائزة^(٣)؛ لأنه لما رجع إلى القعود بطل الركوع، بقى للقوم سجدة من غير الركوع، فلا تفسد صلاتهم.

مسألة (٨٤٤)

م^(١): ومن عليه سجود السهو في صلاة الفجر، إذا لم يسجد (حتى طلعت الشمس، وكان ذلك بعد السلام لم يسجد^(٢))، وكذلك إذا كان في قضاء الفائت، فلم يسجد^(٣) حتى احمرت الشمس؛ لأنها تجب لجبر النقصان^(٤)، فجرت هي مجرى القضاء، والقضاء لا يصح في هذا الوقت، وكذلك إذا سهأ^(٥) في الجمعة، وخرج الوقت بعد ما سلّم قبل سجود السهو، سقط عنه.

مسألة (٨٤٥)

ولو^(٦) أم في الليل في التطوع، وخافت متعمداً^(٧)، فقد أساء وإن كان ساهياً، فعليه^(٨) السهو؛ لأنه ترك الواجب.

(١) في "خ أ": الحامسة "بدون" إلى.

(٢) في ط: "ويالغنه القوم"، وهو تصحيف.

(٣) في دب: "جائز"، وهو خطأ.

(٤) الرمز "م" ساقط من ط.

(٥) في دب: "لم يسجد" بزيادة "الف التثنية"، وهو خطأ.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٧) في دب: "لجبر نقصان".

(٨) في دب: "وكذا إذا سهأ".

(٩) في د أ: "فلم" مكان "ولو" وهو تصحيف.

(١٠) كلمة "متعمداً" ساقطة من د أ.

(١١) في د أ: "بغلبة" وهو تصحيف.

مسألة (٨٤٦)

وإذا سلم وعليه سجود السهو، فسبقه الحدث^(١) قبل أن يسجد للسهو (أو بعد ما يسجد سجدة واحدة للسهو)^(٢) تروضاً^(٣) وأعاد، وأتم الصلاة؛ لأن حرمة الصلاة باقية^(٤)، وسبق الحدث^(٥) لا يمنع البناء بعد الوضوء.

مسألة (٨٤٧)

وإذا سلم المسبوق حين سلم^(٦) الإمام ساهياً، بنى على صلاته وعليه سجود^(٧) السهو، أما البناء فلأن هذا سلام سهو، وإنه لا يخرج عن حرمة الصلاة، وأما وجوب سجدة السهو فلأنه حين^(٨) سلم الإمام، وصار هو كالمنفرد، وقد سها، ثم سلم فلزمه سجدة السهو^(٩) قبل هذا إذا سلم بعد الإمام، ولو سلم مع الإمام، لا سهو عليه؛ لأنه لم يصبر منفرداً وقت السلام.

مسألة (٨٤٨)

وإذا أحدث الإمام، وقد سها، فاستخلف رجلاً^(١٠) يسجد خليفته للسهو^(١١) بعد السلام لقيامه مقام الأول، وإن سها خليفته فيما يتم أيضاً كفاه سجدة ثان:

(١) في دب: "فسبقه الحديث"، وهو تصحيف.

(٢) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٣) في خ، أ، غ ب: "وتروضاً" بزيادة العطف.

(٤) في ط: "نافية"، وهو تصحيف.

(٥) في دب: "وسبق الحديث"، وهو تصحيف.

(٦) في خ، أ، غ ب: "حتى سلم" وهو خطأ.

(٧) كلمة "سجود" ساقطة من خ، أ، غ ب.

(٨) كلمة "حين" ساقطة من دأ.

(٩) في دأ: فلزمه سجدة السهو ج.

(١٠) كلمة "رجلاً" ساقطة من ط.

(١١) في دب: السهو.

لسهو، ولسهو الإمام، كما^(١) لو سها الأول مرتين، وإن لم يكن الأول سها^(٢).
وإنما سها خليفته، لزم للأول^(٣) سجود السهو، لسهو خليفته؛ لأن الأول صار
مقتدياً بالثاني كغيره من القوم، فيلزمه سجدة السهو سهو إمامه، ألا ترى أن الثاني
لو أفسد الصلاة على نفسه، فسدت صلاة الأول، فكذا بسهو الثاني يتمكن
النقصان في صلاة الأول.

مسألة (٨٤٩)

وإذا تذكر^(٤) الإمام بعد السلام أن عليه سجدة السهو، وفي القوم^(٥) من
تكلم، أو خرج من المسجد يسجد^(٦) الإمام، ويتابعه من لم يتكلم، ولا تفسد صلاة
من تكلم، أو خرج من المسجد؛ لأنه قطع الصلاة بعد أداء أركانها^(٧).

باب صلاة المسافر

مسألة (٨٥٠)

ن: رجل^(٨) خرج مسافراً من بخارى، فلما بلغ إلى ريستان^(٩)، أو إلى
رباط ولبان^(١٠)، اختلف المشايخ فيه: والمختار^(١١) أنه يقصر الصلاة؛ لأنه جاوز

- (١) في دب: ولسهو الأول، وفي دأ: أما مكان كما.
- (٢) في ط: وإن لم يكن للأول سهي وهو خطأ.
- (٣) في معظم النسخ: لزم الأول، المثبت من ط.
- (٤) في دب: إذا تذكر بدون العطف.
- (٥) في دأ: وفي القوم وهو تحريف.
- (٦) قوله: يسجد ساقط من دأ.
- (٧) في دب: جاء بعد قوله: بعد أداء أركانها، هذه العبارة: والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وفي ط: والله أعلم.
- (٨) كلمة رحل ساقطة من دأ.
- (٩) في ز، ط، دأ: ريستان خوسا.
- (١٠) في دب: وكبان وهو سهو، ذكر في معجم البلدان في (١٠/٥). اللسان: بلدة بأرض
مهرة من أرض نجد بأقصى اليمن.

الربض^(١) (ومتى جاوز الربض)^(٢) فقد جاوز عمران البلدة^(٣).

مسألة (٨٥١)

وإذا سافرت المرأة مع ابن زوجها، لا بأس به؛ لأنه محرم، ولكن^(١) لا يرفعها ولا يضعها؛ لأنه يخاف أن يقع في قلبه شيء^(٥).

(١١) في دأ. فاختلف المشايخ فيه المختار.

(١) الربض ما وى العنم وغيرها من الدواب، والناحية من الشيء وما حول المدينة: جمع أرباض. المعجم الوسيط (١/٣٢٣) ومختار الصحاح (ص٢٢٩)

(٢) في ط: "الربط" وهو خطأ، وما بين القوسين ساقط من خأ، حب، دأ، دب.

(٣) قال الفقيه في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص٢١ ب): نصير عن الحسن في رجل حرج من المصر مسافراً، وبقرّب المصر قرية، متى يقصر الصلاة؟ قال: إذا كان بينهما مقدار طول سكه لا يصير مسافراً ما لم يجاوز القرية، وإن كان أكثر من ذلك صار مسافراً حين خرج من عمران المصر.

قال أبو جعفر الطحاوي في "مختصره" في "باب صلاة المسافر" (ص٣٣): "ومن سافر يريد مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، قصر الصلاة إذا جاوز بيوت مصره، وإن سافر يريد دون ذلك لم يقصر، قيل لمحمد في "الأصل" (١/٢٦٥) ط: "باكستان" في أول "باب صلاة المسافر": أريت المسافر هل يقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام؟ قال: لا، وقيل: إن سافر مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً؟ قال: يقصر الصلاة حين يخرج من مصره، قيل: ولم وقت ثلاثة أيام؟ قال: لأنه جاء أثر عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا معها ذو محرم"، فقت على ذلك، هذا الأثر أخرجه الإمام محمد في "كتاب الحجّة" في (١/١٦٧).

وقال صاحب "فتح المعين" في "شرح كنز الدقائق" (١/٣٠٠) في "باب صلاة المسافر": قوله: من جاوز بيوت مصره من الجانب الذي خرج منه، وإن لم يجاوزها من الجانب الآخر نهر، وليس المراد بالمصر حقيقته، بل المراد محل إقامته أعم من البلد والقرية مجازاً، أشار إلى هذا السرخسي في "المبسوط" (١/٣٣٦) في "باب صلاة المسافر" وقضى حان في الفتاوى في "باب صلاة المسافر" في هامش "الهندية" (١/١٧٠).

(٤) في معظم النسخ: لكن بدون العطف، مثبت من ط، م.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص٢٦ ب): "قيل: هل يجوز للمرأة أن تسافر مع ابن زوجها؟ قال: لا بأس به، ولكن لا يرفعها ولا يضعها؛ لأنه يخاف أن يقع في قلبه شيء".

مسألة (٨٥٢)

ع: رجل صلى الظهر في منزله، ثم سافر قبل خروج الوقت، فلم يدرك وقت العصر، صلى العصر، ثم ترك السفر^(١) قبل غروب الشمس، ثم تبين أنه صلى الظهر والعصر على غير طهارة، فإنه يصلي الظهر ركعتين، والعصر أربعاً^(٢).

مسألة (٨٥٣)

ولو صلى^(٣) الظهر والعصر وهو مقيم^(٤)، فسافر قبل أن تغرب الشمس، ثم تذكر أنه صلى الظهر والعصر^(٥) على غير وضوء يصلي الظهر^(٦) أربعاً والعصر ركعتين؛ لأن الوجوب بتأخير الوقت، فتعتبر آخر الوقت^(٧).

- (١) في دب: "ثم ترك الشمس" وهو تحريف.
 - (٢) في دب: "فإنه يصلي للظهر ركعتين وللعصر أربعاً".
 - (٣) في خ أو خ ب: "فلو صلى".
 - (٤) في ز: "فهو مقيم".
 - (٥) من قوله: "وهو مقيم..." إلى قوله: "والعصر" ساقط من صلب م، وأثبت في الهامش.
 - (٦) في ح أ، ح ب، د أ، دب، ز: صلى الظهر.
 - (٧) في معظم النسخ: "لأن الواجب تأخير الوقت، فيعتبر آخر الوقت"، المثبت من ط، م، قدس الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في أول "باب صلاة المسافر" (٣٠ / ١): رجل صلى الظهر في منزله، ثم سافر قبل خروج الوقت، فلما دخل وقت العصر، صلى العصر، ثم رفض سفره قبل غروب الشمس، وتبين أنه صلى الظهر والعصر على غير وضوء، فإنه يصلي الظهر ركعتين والعصر أربعاً، ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم، ثم سافر قبل أن تغرب الشمس، ثم تذكر أنه صلى الظهر والعصر على غير وضوء، فإنه يصلي الظهر أربعاً، والعصر ركعتين؛ لأنه في الوقت.
- وقال علاء العالم معللاً: لأن الظهر فاسدة، وقد أنشأ السفر في وقت الظهر، فلزمه أداءه وسفر فرضه، فلما صلى العصر بغير وضوء، فسد أيضاً، فلزمه أداءه ما دام في الوقت، فإذا رخص السفر بغير فرض العصر، فصار أربعاً، فلزمه أداءه، وتأكد وجوب الظهر في الدمة ركعتين، وقد مضى وقت العصر، ولم يتغير فرضه، فلزمه قضاء ركعتين، وفي المسألة الثانية لأنه في الحال مسافر، فلم يتغير فرضه، فلزمه العصر ركعتين، والظهر صار ديناً في حالة الإقامة (شرح عيون المسائل: الباب السابق).
- قال قاضي خان في "باب صلاة المسافر": "رجل صلى الظهر في منزله، وهو مقيم، ثم حرج إلى السفر، وصلى العصر في سفره في ذلك اليوم، ثم تذكر أنه ترك شيئاً في منزله، فرجع إلى

مسألة (٨٥٤)

مسافر أم قوماً^(١) مسافرين، فأحدث وقدم رجلاً^(٢)، ونوى الثاني الإقامة^(٣)، لا يجب على القوم أربع؛ لأنه صار حكمه حكم (سائر)^(٤) المسافرين.

مسألة (٨٥٥)

إذا سبقه الحدث، فقدم مقيماً، فعلى المقيم أن يتم صلاة الإمام، ثم يتأخر ويقدم مسافراً حتى يسلم بهم، ثم يقوم ويصلي تمام أربع ركعات^(٥).

مسألة (٨٥٦)

صبي ونصراني خرجا إلى مسيرة ثلاثة أيام، فلما سارا يومين، أسلم النصراني، وبلغ الصبي، فإن النصراني يقصر الصلاة في ما بقي من سفره، الصبي

منزله لأجل ذلك، ثم تذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير طهارة.

قالوا: يجب عليه أن يصلي الظهر ركعتين، والعصر أربعاً؛ لأن صلاة الظهر صارت كائب لم تكن، وصارت دية في الذمة في آخر وقتها، وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر، فصار في ذمته صلاة السفر، أما صلاة العصر خرج وقتها، وهو مقيم، فتجب عليه. الفتاوى في هامش الهدية (١/١٦٩)

- (١) في خ، أ، خ ب: "قوم" وهو خطأ.
 - (٢) في معظم النسخ: "فقدم رجلاً"، المثبت من ط، م.
 - (٣) في ط، م: "فتوى الثاني للإقامة".
 - (٤) الزيادة: من م.
 - (٥) في ط، م: "فيصلي تمام أربع ركعات" قال الفقيه أبو الليث في التوازل في باب أحرم الصلاة (ص ٣٢، ٣٣): وقال إبراهيم (بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي، انشوي سنة ٢٤١ هجرية): سمعت أبا يوسف، سئل عن مسافر أم مسافرين، فأحدث، فقدم أحد منهم، ونوى الإقامة قال: لا يجب على القوم أن يصلوا أربعاً، قال الفقيه (أبو الليث) لا حكمه صار حكمهم مسافر سبقه الحدث، فقدم مقيماً، فعليه أن يتم صلاة الإمام، ويتأخر ويقدم مسافراً حتى يسلم بهم، ثم يقوم ويصلي تمام أربع ركعات.
- قال قاضي خان: مسافر أم قوماً مسافرين، فأحدث فاستخلف مسافراً، ونوى الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين، ولو نوى الإمام الأول الإقامة بعد أحدث قبل أن يخرج من المسجد، صار فرضه وفرض القوم أربعاً، فإن استخلف الإمام واحد من القوم يتم عليه صلاة الإقامة. فتاوى قاضي خان في هامش الهدية (١/١٦٩)

يتم؛ لأن نية النصراني للسفر^(١) كانت صحيحة، فصار مسافراً من وقت خروجه، ونية الصبي كانت فاسدة؛ لأنه ليس من أهل النية^(٢).

مسألة (٨٥٧)

الأعراب إذا نزلوا بخيامهم في منزل التمسوا فيه الرعى، فنووا^(٣) أن يقيموا فيه خمسة عشر يوماً، فعن أبي يوسف [رحمه الله]^(٤) روايتان: في رواية: لا يبعدون مقيمين، وفي رواية: يصيرون مقيمين، وعليه الفتوى لاستحالة أن يكونوا مسافرين أبداً^(٥).

(١) في معظم النسخ: "للسفر"، مثبت من ط، م.

(٢) هكذا ذكره العقبة أبو الليث في "عيون المسائل" (٣١/١) في "باب صلاة المسافر"، وفي "شرح عيون المسائل" (ص ٢٠، ٢١).

(٣) في خ، أ، خ ب: "فتوى".

(٤) الزيادة: من د ب، ط.

(٥) قال العقبة أبو الليث في "عيون المسائل" (في "باب صلاة المسافر" ٣١/١، ٣٢): "وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف في الأعراب إذا نزلوا بخيمة في موضع التمسوا فيه الرعى، ونووا أن يقيموا شهراً أو أكثر، لم يتموا الصلاة؛ لأنه ليس بموضع مقام". قال الحسن بن أبي مالك: سألت أبا يوسف عن هذا، فقال: إذا نزلوا بموضع يورون المقام خمسة عشر يوماً، وهم مقيمون ويتمون الصلاة، هكذا ذكره حاتم الدين في الفتاوى الكبرى في "باب صلاة المسافرين" في الفصل الثاني عشر تحت علامة "ن". وقال علاء العالم الأسندي: "وروى ابن سماعة عن محمد عن أبي يوسف رحمه الله في الذي نوى خمسة عشر يوماً في المغازة: أنه يصير مقيماً".

وروى ابن رستم عن محمد عنه خلافاً، وجه الرواية الأولى: أن نية الإقامة حصلت في غير محلها، فلا تعمل، وإنما قلنا: ذلك؛ لأن المعارة ليست بموضع إقامة، وجه الرواية الأخرى: أن الموضع يتصور المقام فيه، فإذا اجتمعوا وضربوا الأخبية، صار كما لو بوا فيها، وأحدثوا عمارة. (شرح عيون المسائل: ص ٢١-أ ب في "باب صلاة المسافر") وقال قاضي خان في فتاواه في باب صلاة المسافرين: "وكذا الرعاة إذا كانوا يطوفون في المغاور، ولهم خيام وأخبية (لا تصح نيتهم إذا نزلوا الإقامة، كالغزاة). وقال رحمه الله أيضاً: ثم نية الإقامة لا تصح إلا في موضع الإقامة ممن يتمكن من الإقامة. وموضع الإقامة: العمران والبيوت المتخذة من الحجر والندر والخشب، لا الخيام والأخبية والنوادر.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن نزلوا موضعاً كثير الماء والكلأ، ونصبوا المحائر، ونووا

مسألة (٨٥٨)

الخليفة^(١) إذا سافر، يصلى صلاة المسافرين^(٢)؛ لأنه مسافر كغيره^(٣).

مسألة (٨٥٩)

[رجل]^(٤) إذا افتتح الصلاة في السفينة حال إقامته في طرف البحر، فنقلها الريح، وهو في السفينة^(٥)، ونوى السفر، يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافاً لمحمد [رحمه الله]^(٦) لأنه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الأربع، وما يمنع، فرجحنا ما يوجب الأربع احتياطاً^(٧).

مسألة (٨٦٠)

س: مسافر أم قوماً مسافرين، فجلس بهم قدر التشهد، ثم قام إلى الثالثة ناسياً أو متعمداً، فجاء مسافر، ودخل معه في تلك الحالة^(٨)، فصلاة الداخل^(٩) موقوفة، إن قعد الإمام وسلم، ولم يضر في صلاته، فصلاة الداخل تامة؛ لأن الإمام يعد في حرمة^(١٠) الصلاة (وإن نوى الإقامة، وهو قائم في الثالثة أكمل

الإقامة خمسة عشر يوماً، والماء والكلا يكفيهم لتلك المدة، صاروا مقيمين، وكذا النركمة والأعراب، ومن دخل دار الحرب بأمان، ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته.

- (١) في ط: "والخليفة" بزيادة العطف.
- (٢) في معظم النسخ: "صلاة المسافر"، المثبت من ط، م.
- (٣) هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في "الفصل الثامن عشر" في علامة ن.
- (٤) الزيادة: من "فتاوى الكبرى".
- (٥) في دأ: "وهو في السفر" وهو تحريف.
- (٦) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.
- (٧) هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في "باب صلاة المسافرين في الفصل الثامن عشر" في علامة ن.
- (٨) في دب، ط: إلى تلك الحالة.
- (٩) في دأ، دب، ز: فصلاة الرجل.
- (١٠) في خأ، خب: لحرمة الصلاة.

أربعاً؛ لأنه يعد في حرمة الصلاة^(١)، وأتم الداخل ما بقى من صلاته، وقضى ما فاته؛ لأن صلاة المقتدى، صارت أربعاً أيضاً^(٢).

مسألة (٨٦١)

مسافر دخل في مصر، فأخذه غريمه^(٣) وحبسه، فالمسألة على ثلاثة أوجه: إما أن كان معسراً أو موسراً، ويعتقد أن لا يقضى دينه أبداً، أو لم يعتقد، ولم ينو أن لا يقضى دينه [أبداً]^(٤).

ففي الوجه الأول: صلى صلاة المسافرين^(٥)؛ لأنه لم يعزم على الإقامة، ولا يحل للطالب حبسه، وفي الوجه الثاني: صلى صلاة المقيمين؛ لأنه حل للطالب حبسه، وإذا عزم^(٦) أن لا يعطيه أبداً، فقد نوى الإقامة أبداً، وفي الوجه الثالث: صلى صلاة المسافرين؛ لأنه إن عزم على الإقامة، فقد عزم على الإقامة^(٧) إلى مدة مجهولة، وصار الوجه الثاني حجة في مسألة ابتلى بها العامة، وهو أن الحاج إذا وصلوا [إلى]^(٨) بغداد شهر رمضان ولم ينووا الإقامة^(٩)، وصلوا صلاة المقيمين؛ لأنهم إذا عزموا أن لا يخرجوا إلا مع القافلة، ويعلمون أن بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوماً فصاعداً، فكأنهم نوا الإقامة^(١٠).

(١) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في "باب صلاة المسافرين" في "الفصل الثامن عشر" في علامة "س".

(٣) في خ أ، خ ب: فأخذ غريمه.

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) في معظم النسخ: "يصلى صلاة المسافرين"، المثبت من ط.

(٦) في ط، م: فإذا عزم.

(٧) في ط، م: "فقد عزم الإقامة" بحذف "على".

(٨) الزيادة: من ط، م.

(٩) في دأ: "ولم ينو الإقامة".

(١٠) هكذا ذكره في "الفتاوى الكبرى" في "باب صلاة المسافر" في "الفصل الثامن عشر" في علامة "س"، قال قاضي خان في "باب صلاة المسافر": "الفرج إذا تعلق به صاحب دين في السفر،

مسألة (٨٦٢)

مسلم أسره العدو، وأدخله دار الحرب^(١)، ينظر إن كان مسيرة العدو^(٢) ثلاثة أيام ولياليها، صلى صلاة المسافرين، وإن كان دون ذلك، صلى صلاة المقيمين؛ لأنه لما أسره^(٣) [العدو]^(٤) صار تحت يده كالعبد يكون تحت يد^(٥) مولاه، فإن كان لا يعلم^(٦) يسأله عن ذلك، فإن سأل ولم يخبره^(٧)، ينظر هو في الأصل^(٨)، إن كان مسافراً صلى صلاة المسافرين، وإن كان مقيماً صلى صلاة المقيمين؛ لأنه انعدم المقتضى.

مسألة (٨٦٣)

وكذلك العبد يخرج مع مولاه إلى موضع، يسأله، فإن لم يخبره، صلى صلاة المقيمين، فإن صلى أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين، فلما سار أياماً أخبره مولاه أنه قصد مسيرة سفر^(٩) حين خرج، يعيد الصلوات^(١٠)؛ لأنه صار مسافراً من ذلك الوقت^(١١).

فلزمه أو حبسه، إن كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه، ومن قصده أن يقضى دينه قل أن يمضى خمسة عشر يوماً، فالتية في السفر والإقامة ية المدبون، وإن لم يكن قادراً، فالمعتربة الخامس فتاوى قاضى خان فى هامش "الهندية" (١٦٦/١)

- (١) فى دأ، ز: وأدخله دار الحرب
- (٢) فى دأ: "مسيرة العدو" وهو تصحيف.
- (٣) فى خأ، خوب، دأ، دب: كما أسره.
- (٤) الزيادة: من ط، م.
- (٥) كلمة "يد" ساقطة من دأ.
- (٦) فى ط: "يعلم" وهو خطأ.
- (٧) فى معظم النسخ: "ولم يعلمه"، المثبت من ط، م.
- (٨) فى ط، م: "هو الأصل" يحذف فى ".
- (٩) فى ط، م: "قصده مسيرة السفر".
- (١٠) فى ز: "يعيد الصلاة".
- (١١) كلمة "الوقت" ساقطة من ز، هكذا ذكره حسام الدين فى المصدر السابق فى علامة سر أشار إلى هذا قاضى خان فى فتاواه فى "باب صلاة المسافر" فى هامش الهندية (١٧٠/١)

مسألة (٨٦٤)

المسافر إذا صلى ركعتين وسلم، وعليه سجود السهو، فقبل أن يعود^(١) إلى سجود السهو نوى الإقامة، صار خارجاً عن الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف [رحمة الله عليهما]^(٢) لأنه إنما بقي التوقف ليتمكن أداء سجود السهو، ولو عاد إلى الصلاة لا يمكنه الأداء؛ لأنه يقع في وسط الصلاة^(٣).

مسألة (٨٦٥)

زاج: قال محمد رحمه الله [عليه]^(٤): رجل مع امرأته^(٥) في السفر، ونوى الزوج^(٦) المقام، ولم تنو المرأة ذلك، أو نوت هي المقام دون الزوج، النية نية الزوج؛ لأن المرأة تولى عليها^(٧) من جهة الزوج في الإسكان، فأشبهت العبد. وعن أبي يوسف [رحمه الله]^(٨): إذا نوت المرأة المقام، ولم ينو الزوج^(٩)، أو

(١) في دأ: فقيل: يعود مكان الميث، وهو خطأ.

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في باب صلاة المسافر في الفصل الثامن عشر في علامة س، وقال قاضي خان بعد ما سلم وعليه سهو، لم تصح نيته في هذه الصلاة؛ لأنه نوى الإقامة بعد الخروج، ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأنه لو عاد إلى سجود السهو، تصح نية الإقامة فيه، فيثقل فرضه أربعاً، وتصير السجدة في حلال الصلاة فيبطل. وقال محمد رحمه الله تعالى: تصح نية الإقامة؛ لأن عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلاة، فصار كما لو نوى الإقامة قبل السلام، وإذا صحّت نيته، تم الصلاة أربعاً، ويسجد لسهو بعد الفراغ، وإن سجد لسهو، ثم نوى الإقامة، تصح نيته، وتصير صلاته أربعاً، سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة، أو نوى الإقامة في السجدة؛ لأنه لما سجد للسهو، عادت حرمة صلاته، فصار كما لو نوى الإقامة في الصلاة. الفتاوى في هامش الهندية (١٠/١٦٧)

(٤) الزيادة: من دب.

(٥) في خ، أ، ح ب: مع امرأة، وهو خطأ.

(٦) في ط، م: فتوى الزوج.

(٧) في معظم النسخ: مولى عليها، الميث من ط، م.

(٨) الزيادة: من ط، م.

(٩) في دأ: ولو ينو الزوج وهو تصحيف.

نوى ولعبد ولم ينو السيد^(١)، لزم المرأة والعبد^(٢) الأربع^(٣)، وعنه إذا سافرت المرأة مع زوجها، فنوى الزوج الإقامة، ولم تعلم المرأة بذلك^(٤)، وجعلت تصلى صلاة السفر، إذا علمت أعادت؛ لأنها صارت مقيمة بنية الزوج من ذلك الوقت، وكذلك العبد^(٥) مع سيده، والأجير مع من استأجره، والأسير مع من أسره. ومن سافر مع أمير المؤمنين، فهو مثل المرأة^(٦) في ذلك، فأبو يوسف [رحمه الله]^(٧) فرق بين انفراده بنية نفسه وبين أن لا ينفرد، ومحمد سوى بينهما^(٨)، وقول أبي حنيفة مع قول محمد رحمهما الله^(٩)، وهو الصحيح لما بينا.

مسألة (٨٦٦)

ومن حمل غيره يذهب معه^(١٠)، والمحمول لا يدري أين يذهب به^(١١)، فإنه يتم الصلاة، حتى يسير ثلاثاً؛ لما ذكرنا أنه لم يظهر المغير^(١٢)، وإذا سار ثلاثاً، فحيث^(١٣) قصر؛ لأنه وجب عليه القصر من حين حمل.

(١) في خ أ: لم ينو السيد بدون العطف.

(٢) في ط، م بالتقديم والتأخير.

(٣) في ط، م: أربع.

(٤) في ط، م: ولم تعلم المرأة ذلك.

(٥) في دب: وكذا العبد.

(٦) في خ أ، دب، دأ، دب: فهل هو مثل المرأة.

(٧) الزيادة: من دأ، دب، خ أ، دب.

(٨) في ط، م: محمد سوى بينهما بدون واو العطف.

(٩) قوله: رحمهما الله ساقط من ط.

(١٠) في خ أ، دب: يذهب مع، وهو خطأ.

(١١) في معظم النسخ: أين يذهب معه، المثبت من ط، م.

(١٢) في ط: لم يظهر العير، وفي دب: لم يظهر للمغير، وكل ذلك تحريف.

(١٣) في ط: حج مكان حيث.

ولو صلى^(١) ركعتين من يوم حمل، وسار به مسيرة ثلاثة أيام، فإن صلاته يجزيه، وإن صار به أقل من مسيرة ثلاثة أيام، أعاد كل صلاة صلاها ركعتين؛ لأن تبين أنه صلى صلاة المسافرين وهو مقيم، وفي الوجه الأول^(٢) تبين أنه مسافر^(٣).

مسألة (٨٦٧)

مسافر^(٤) حبسه غريم له وهو لا يقدر على الأداء، قال محمد رحمه الله في نوادر هشام^(٥): إن النية نية الحابس، حتى لو نوى أن لا يخرج خمسة عشر^(٦) يوماً^(٧)، فإن المحبوس يتم الصلاة؛ لأنه صار مقهوراً^(٨) (في يده كالأسير، وليس

(١) في ط، م: "ولو كان صلى" بزيادة "كان".

(٢) كلمة "الأول" ساقطة من ح أ.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في النوازل (في باب آخر من الصلاة ص ٣٣-١): قال إبراهيم (بن يوسف البلخي): سألت أبا يوسف عن السيد والعبد إذا كانا مسافرين، فهم السيد بالإقامة ولم يعلم به العبد حتى صلى صلاة أو صلاتين، ثم علم بالإقامة أي بإقامة السيد قال: أيعيد تلك الصلوات؟ قلت له: وكذلك المرأة إذا كانت مع زوجها، فهم الزوج بالإقامة ولا علم لهما به، والأحبر إذا هم استأجر بالإقامة ولا علم له، قال: نعم، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة: أن الخليفة إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً، كان على من معه أن يتموا الصلاة، فإن لم يعلموا حتى قصرروا الصلاة، ثم علموا، قال: عليهم أن يعيدوا الصلاة التي قصروها ويتموا منذ علموا، ومعنى هذا كأنه أظهر من نفسه، وأخير أصحابه أنه قد نوى الإقامة، إلا أنه العبد والمرأة لم يعلموا بذلك، وأما إذا نوى في نفسه ولم يتكلم به، ينبغى أن لا يلزم ما لم يعلم أحداً بذلك، فينبغى أن لا يلزمه ما لم يعلم.

وأما إذا أظهر ذلك: فحكمه حكم مقيم، اشترى عبداً مسافراً، ولم يعلم العبد بأن الرجل مقيم، وصلى بعد ذلك، سواء علم العبد بشرائه أو لم يعلم، فقد لزمه بذلك أن يصلى أربعاً، وكذلك في الأول.

(٤) كلمة "مسافر" ساقطة من خ أ.

(٥) هو هشام بن عبيد الله الرازي، أخذ الفقه من أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وهو أحد رواة "الأصل" لمحمد بن الحسن الشيباني.

تنظر ترجمته في "الجواهر المضية" (٣/ ٥٦٩، ٥٧٠) و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٠٠) و"الفوائد البية" (ص ٢٢٣).

(٦) في خ أ، خ ب: "أنه لا يخرج خمسة عشر".

(٧) كلمة "يوماً" ساقطة من د ب.

على الحابس أن يتم الصلاة إذا كان مسافراً، لأن له أن يحبس^(١)، ويخرج هو في سفره^(٢)، قالوا: وهذا من الغرائب أن يكون الإنسان مقيماً بنية وجدت من غيره، ولا يصير ذلك الغير^(٣) مقيماً به^(٤).

قال رضى الله عنه^(٥): وهذا بخلاف^(٦) ما اختاره الصدر الشهيد حسام الدين^(٧) [رحمه الله]^(٨) في علامة^(٩) س^(١٠).

(٨) في خ، أ، خ ب: "لأنه صلى مفهراً".

(١) ما بين القوسين ساقط من خ، أ، خ ب، د ب.

(٢) في د ب: "ويخرج في سفره بحذف هو".

(٣) في د أ: ذلك المغير.

(٤) في معظم النسخ: "به مقيماً" بالتقديم والتأخير، المثبت من د ب.

(٥) في ط: "رضى الله عنه تعالى بزيادة تعالى".

(٦) في ط، م: وهذا يخالف.

(٧) في ط، م: "الصدر الشهيد حسام الدين بزيادة الإمام".

(٨) قوله: "رحمه الله" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٩) هكذا ذكره حسام الدين في فتاوى الكبرى في العنوان السابق في علامة س، قال الفقيه أبو الليث في عيون المسائل في آخر باب صلاة المسافر^(١) (٣٢/١): وروى محمد بن الحسن في رجلين خرجا، ونوبا سفر شهر، فلما سافرا نصف الطريق كن لأحدهما على صاحبه دين، فلزمه وحبسه، فإن كان الغريم مليئاً، فإلى إلى المحبوس، فإن نوى خمسة عشر يوماً، صار مقيماً، وإن كان الغريم مفلساً، فإلى إلى المطالب.

قال الفقيه: لأن الغريم إذا كان مليئاً، فالخروج بيده؛ لأنه يقدر على قضاء الدين، وإن كان الغريم مفلساً، فالخروج بيد المطالب، وأشار إلى هذا علاء الأسدي في شرح عيون المسائل في نفس الباب في ص ٢٢-١.

قال قاضي خان في الفتاوى في "باب صلاة المسافر": ومن كان مولياً عليه، فإلى في السعر والإقامة نية من يلى عليه كالمرأة مع زوجها، والعبد مع مولاه، والحندي مع الأمير الذي يحرق عليه، والأمير مع الخليفة، والأجير من المستأجر، وإذا بوى الولي الإقامة، ولم يعمم العبد بذلك حتى صار أياماً ركعتين، ثم أخبره المولى، كان عليه إعادة تلك الصلاة. كذا المرأة إذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام، يلزمها إعادة الصلوات في طاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. في هامش "الهندية" (١٦٦/١).

مسألة (٨٦٨)

شرو: المقيم فيما يؤدي بعد فراغ إمامه المسافر لا يقرأ هو المختار؛ لأنه أدرك قراءة الإمام في محلها، وقراءة الإمام (له قراءة بخلاف المسبوق بركعتين؛ لأنه ما أدرك قراءة الإمام) ^(١) في محلها ^(٢) وهو الشفع الأول ^(٣).

مسألة (٨٦٩)

الإمام المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما قعد قرر التشهد، وقد قام المسافر المقتدى إلى قضاء ما سبق به، فهذا على وجهين: إما ^(٤) إن لم يقيد ركعته ^(٥) بالسجدة، يتغير فرضه (أربعاً؛ لأن حكم التبعية باقٍ) ^(٦)، وإن قيد ركعته بالسجدة لا يتغير فرضه ^(٧)؛ لأنه تم انفراده، فصار ^(٨) كإمام صلى بقوم الظهر، ثم راح إلى الجمعة وأدركها، لا ينقلب المؤدى تطوعاً في حق القوم؛ لأنه انقطعت التبعية.

مسألة (٨٧٠)

والسنن لا يدخلها القصر؛ لأن التوقيف ^(٩) ورد في الفرائض، وهل يأتي بها، اختلفوا: والمختار أنه (إن) ^(١٠) كان حال أمن وقرار ^(١١) يأتي بها؛ لأنها شرعت

(١) ما بين القوسين ساقط من د ب.

(٢) من قوله: وقراءة الإمام... إلى قوله: في محلها ساقط من د أ.

(٣) قال قاضي خان: جماعة من المقيمين صلّوا خلف مسافر، لا قراءة عليهم فيما يقضون، كنا ذكره الكرخي رحمه الله تعالى، وكذلك السهو، ولا يقتدى أحدهم بالآخر. (الفتاوى: باب صلاة المسافر. في هامش الهندية (١/١٦٩))

(٤) كلمة "إما" ساقطة من د أ، د ب.

(٥) في د أ: ركعة.

(٦) في د ب: "لأن حكم التبعية يأتي" وهو تحريف.

(٧) في ط: وإن قيد ركعة بالسجدة لأنه لا يتغير فرضه.

(٨) ما بين القوسين ساقط من صلب ز، واستدركها في الهامش.

(٩) في د أ، ط: "لأن التوقيف" وهو تصحيف.

(١٠) الزيادة: من ط.

مكملات، والمسافر إليه محتاج، وإن كان حال^(١) خوف لا يأتي بها؛ لأنه ترك بعذر^(٢).

مسألة (٨٧١)

غر^(٣) : المقيم إذا لم يقعد على رأس الثانية، وخلفه مسافر، فاتم صلاته، يجوز؛ لأنه صار فرضه أربعاً^(٤) تبعاً لإمامه، والقعدة الأولى في ذوات الأربع ليس بفرض، وكان أبو أحمد العياض^(٥) يقول : لا يجوز؛ لأن القعدة فرض^(٦) عليه وهو لم يصبر مقيماً، ولكن يصلى أربعاً متابعة للإمام^(٧)، والفتوى على الأول.

(١١) في معظم السخ : "حال أمانة وقرار"، المثبت من ط، وفي دأ : "وقرارة مكان وقرار".

(١) كلمة "حال" سقطت من دأ.

(٢) قال قاضي خان في الفتاوى في "باب صلاة المسافر" : وللمسافر أن يترك السن عند البعض، وقال الشيخ الإمام أبو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى : لا يرخص له في ترك السن، ولا في قصرها. في هامش "الهندية" (١/ ١٧٠)

قال الترمذي في "باب ما جاء التطوع في السفر" : ثم اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ : رأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، ولم تر طائفة من أهل العلم أن يصلى قبلها ولا بعدها، ومعنى من لم يتطوع في السفر قول الرخصة، ومن تطوع، فله في ذلك فضل كثير، وهو قول أكثر أهل العلم : يختارون التطوع في السفر. سـ الترمذي (٤٣٦/٢)

ينظر في هذا الباب حديث (٥٤٤، ٥٥١، ٥٥٢)، وأبو داود في "باب التطوع في السفر" (١/ ٣٠٦).

(٣) في د ب : "عن" وهو تصحيف.

(٤) في ط، م : "لأنه فرضه صار أربعاً".

(٥) في خأ، دأ، دب، ز : "العيارصي"، وفي "خ أ" : "العبرضي"، وكل ذلك خطأ، الصواب ما أثبتناه، وهو نصر بن أحمد بن العباس بن الحسين أبو أحمد العياض، تفقه على والده حتى برع في المذهب، وصار فريد عصره، حتى قال الشيخ أبو حفص البحاري الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة : أن أبا أحمد العياض كان على مذهبه، ولو لم يكن مذهباً محترماً لم يعتقد.

وروى عن الحكيم أبي القاسم السمرقندي : ما خرج من خراسان إلى ما وراء النهر منذ مائة سنة مثل الفقيه أبي أحمد العياض علماً وفقهاً وتديناً. ترجمته في الخواهر المصيبة (٣/ ٥٣٥) و"الفوائد البية" (ص ٢٢٠).

(٦) في دأ : "لأن القعدة فرضاً" وهو خطأ.

(٧) في ط، م : متابعة الإمام.

مسألة (٨٧٢)

م^(١) : رجل صلى بقوم الظهر ركعتين في مدينة، ولا يدرون مسافر هو أم مقيم^(٢)، فصلاتهم فاسدة، فإن سألوه فأخبرهم أنه مسافر، فصلاتهم تامة.

مسألة (٨٧٣)

المسافر إذا أحدث، واستخلف مقيماً كان خلفه وجب على المقيم القعدة على رأس الركعتين (حتى لو تركها تفسد صلاته؛ لأنه لما اقتدى بالمسافر، صارت القعدة على رأس الركعتين)^(٣) فرضاً عليه كما هي فرض على الإمام، ذكره ابن سماعه^(٤) عن محمد [رحمه الله]^(٥).

مسألة (٨٧٤)

مسافر تشهد بعد ما صلى ركعتين من الظهر، ثم قام يريد أن يصلي الركعتين تمام الأربع، ونوى^(٦) بهما التطوع، فقرأ وركع، ثم بدأت له الإقامة، ثم قام، ينبغى أن يجلس، فيعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يقوم للتطوع؛ لأن

(١) الرمزم لا يوحد في ط

(٢) في دا: أو مقيم

(٣) ما بين القوسين ساقط من دا.

(٤) في حـ، حب، دب: ذكر ابن سماعه، هو محمد بن سماعه بن عبيد الله بن هلال بن وكيع ابن بشر التميمي أبو عبيد الله، حدث عن الليث بن سعد وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله، وكتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد، وروى الكتب والأمالى عنهما.
قال ابن معين عنه: لو كان أهل الحديث يصدقون في الحديث كما يصدق محمد بن سماعه في الرأي لكانوا فيه على نهاية، وقال أيضاً في يوم وفاته: اليوم مات ريحانة أهل الرأي، توفي رحمه الله سنة ٢٣٣ هجرية، وله ١٠٣ سنة.

تظهر ترجمته في الجواهر المضيئة (١٦٨/٣-١٧٠) و"تاريخ بغداد" (٣٤١-٣٤٢/٥) و"الكامل" (٤٠/٧) و"السداء والنهابة" (٣١٢/١٠) و"تاج التراجم" (ص ٥٤، ٥٥) و"الأنجم الزاهرة" (٢٧١/٢) و"مفتاح السعادة" (٢٦١/٢) و"كتاب أعلام الأخبار" برقم ٩٧.

(٥) الزيادة: من حـ، حب، دا، دب.

(٦) في ط، م: تمام أربع، ونوى بها.

التحرية الأولى باقية، وقد انعقدت قابلة للتغير بوجود المغير^(١)، وقد وحد المغير^(٢) [لها]^(٣) ههنا فتغيرت، فيعود إلى الحالة [الأولى، الحالة]^(٤) التي كان عليها قبل أن يقوم للتطوع ليؤدي على الوجه الذي التزمه في الانتهاء^(٥) (ثم يقوم)^(٦) فإن شاء قرأ، وإن شاء لم يقرأ؛ لأنه قرأ في الأولين^(٧)، ثم يركع لأنه لما عاد إلى القعود، ارتفض ركوعه^(٨)؛ لأن ما دون الركعة قابل للرفض.

مسألة (٨٧٥)

عسكر المسلمين إذا دخلوا دار الحرب، وغلبوا على مدينة إن اتخذوها داراً، يتمون الصلاة، وإن لم يتخذوها داراً^(٩)، ولكن أرادوا الإقامة بها شهراً أو أكثر، فإنهم يقصرون؛ لأنها في الوجه الثاني: بقيت دار حرب وهم محاربون فيها، وفي الوجه الأول: لا^(١٠).

باب صلاة المريض ومن بمعناه^(١١)

مسألة (٨٧٦)

ن: مريض صلى جالساً، فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة، يريد به في الركعة الرابعة، ظن أنها الثالثة، فقرأ وركع وسجد سجدة بالإيماء، فسدت

(١) في حاء، خب، دأ، دب: "قابلة للتغير بوجود المعبر".

(٢) في دأ: "وقد وجد العبر".

(٣) الزيادة: من دب.

(٤) الزيادة: من دأ، دب، إلا أن "الحالة" الثانية لا توجد في دأ.

(٥) في معظم النسخ: "لزمه في الانتهاء"، مثبت من ز.

(٦) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط.

(٧) في ط: "في الأولين" وهو خطأ.

(٨) في ز: "ركوعهم" وهو خطأ.

(٩) في دب: "دار" وهو خطأ.

(١٠) لقد أشرنا إلى هذه المسألة في هامش المسألة (٨٦٧).

(١١) قوله: "ومن بمعناه" ساقط من دأ، و"من" ساقط من خأ، خب، دب.

صلاته؛ لأنه انتقل إلى النافلة قبل الفراغ من الفريضة، ولو لم يكن في الرابعة، ولكن كان^(١) في الثانية، وظن^(٢) أنها الثالثة، فأخذ في القراءة، ثم علم أنها الثانية^(٣) لا يعود إلى التشهد، ولكن^(٤) يمضي في قراءته، ويسجد سجدتي السهو^(٥) في آخر الصلاة.

قال رضى الله عنه^(٦): فلو أنه نوى القيام ولم يقم، ولم يقرأ ثم تذكر فإيه يتشهد، والنية لا تغير^(٧)، ذكره في نوادر ابن سماعة [رحمه الله]^(٨).

مسألة (٨٧٧)

مريض مجروح تحته ثياب نحسة، إن كان لا يبسط تحته شيء إلا تنجس من ساعته، له أن يصلى على حاله؛ لأنه ليس فيه فائدة، وكذلك إن لم يتنجس الثاني إلا أنه يزداد مرضه، ويلقحه مشقة؛ لأن الجرح مدفوع^(٩).

(١) كلمة "كان" ساقطة من دأ، م، ز.

(٢) في دأ، د، ز: "فطن".

(٣) في خ، أ، ط: "الثالثة".

(٤) في معظم النسخ: "لكن بدون العطف، المثبت من خ أ.

(٥) في ط: "وسجد سجدتين للسهو".

(٦) في ز: "رحمه الله مكان المثبت".

(٧) في د ب: "لا تعتبر".

(٨) الزيادة: من خ، أ، ط، م، قال العقبه أبو الليث في "التوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٢-ب): وقال محمد بن مقاتل (المتوفى سنة ٢٤٨ هجرية): لو أن مريضاً صلى جالساً، فلما رفع رأسه من المسجدة الأخيرة، ظن أنها الثالثة، فقرأ وركع وسجد سجدة بالإيماء، فسدت صلاته في قول أصحابنا، وإن لم يكن في الرابعة، ولكن كان في الثالثة، أخذ في القراءة، ثم ظهر أنه قد صلى الثانية، فإنه لا يعود إلى التشهد، ولكنه يمضي في قراءته، وسجد سجدتي السهو في آخرها، وهذه رواية عن أبي يوسف، أشار إلى هذا قاضي خان في "باب صلاة المريض" في هامش "الهندية" (١/ ١٧٣).

(٩) في خ، أ، غ ب: "لأن الجرح مدفوع" وهو تصحيف، قال الفقيه في المصدر السابق وهو غير العنوان (ص ٢٧ أ): وسئل أبو القاسم عن مريض مجروح تحته ثياب نجسة، أبصلى عيباً أرايت إن كان مبطوناً لا يبسط تحته شيء إلا نجسه من ساعته، هل عليهم أن يسطوا له في كل صلاة ثوباً؟ قال: له أن يصلى على حاله، إن كان يتنجس الثياب، وكذلك إن لم يجسه، إلا أنه

مسألة (٨٧٨)

المريض الذي يصلي^(١) قاعداً في قعود^(٢) حال قيامه، فيه اختلاف ظاهر، قال علماؤنا^(٣) الثلاثة رحمهم الله تعالى^(٤): يقعد متربعا أو محتبياً، وقال^(٥) زفر (رحمه الله)^(٦): يقعد كما يقعد في التشهد، وبه أخذ الفقيه أبو الليث (رحمه الله)^(٧) وعليه الفتوى؛ لأن ذلك أيسر على المريض^(٨).

مسألة (٨٧٩)

رجل له عبد مريض لا يستطيع أن يتوضأ، يجب^(٩) على مولاه^(١٠) أن يوضئه، فرق بين هذا وبين المرأة المريضة حيث لا يجب على الزوج أن يتعاهدها^(١١).

يدققه شدة، ويرداد وجهه بذلك، فليس عليه التكليف، أشار إلى هذا قاضي حان في العنوان السابق في هامش "الهندية" (١٧٣/١).

- (١) كلمة "يصلي" ساقطة من د أ.
- (٢) قوله: "في قعوده" ساقط من خ أ.
- (٣) في معظم النسخ: "علماؤنا"، مثبت من خ أ.
- (٤) قوله: "رحمهم الله تعالى" ساقط من ز.
- (٥) في ح ب: "ويقال" وهو خطأ.
- (٦) الزيادة: من خ ب، د أ، ط، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢٠٧/٢-٢٠٩) و"البداية والنهاية" (١٢٩/١٠) و"تاج التراجم" (ص ٢٨) و"مفتاح السعادة" (٢٤٩/٢) و"الفوائد البية" (ص ٧٥).
- (٧) الزيادة: من ط.
- (٨) هكذا قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢٨ ب)، وقال قاضي حان: ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد عن أبي حنيفة. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه يترقع عند الافتتاح، وعند الركوع يفرش رجله اليسرى، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يركع متربعا. (الفتاوى: "باب صلاة المريض في هامش الهندية" (١٧٣/١).
- (٩) كلمة "يجب" ساقطة من د أ.
- (١٠) في معظم النسخ: "على المولى"، المثبت من ط، م.
- (١١) في د ب، خ ب: "أن يتعاهده" وهو سهو.

والفرق أن المعاهدة لإصلاح الملكة^(١) وإصلاح الملك على المالك واجب، وأما المرأة: فحرة^(٢)، فكان إصلاحها عليها^(٣).

مسألة (٨٨٠)

مريض لا يمكنه الوضوء ولا التيمم^(٤)، وله جارية، فعليها أن توضحه، لأنها مملوكة، وطاعة المالك واجبة، إذا عرى^(٥) عن المعصية، وإن كانت له امرأة، لا يجب عليها ذلك؛ لأن هذا ليس من حقوق النكاح إلا إذا تبرعت بذلك؛ لأنها بمنزلة سائر المسلمين، والإعانة على البر مندوب إليها لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(٦).

مسألة (٨٨١)

المريض إذا صار بحال لا يستطيع أن يصلّي^(٧) لا بالإيماء ولا بغير الإيماء^(٨) فمات، لا يجب عليه شيء من كفارة^(٩) الصلاة، ولا يكون مؤاخذاً^(١٠)؛ لأنه لم

(١) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "والفرق أن في فصل الوضوء إصلاح ملكة"، وفي خأ، ح ب، دأ، دب: "الملكة مكان ملكة"، وفي دب: بعد "ملكة" زيادة "العبد"، المثبت من ط،

٢

(٢) في ط: "فأما المرأة حرة".

(٣) قال الفقيه: "وقال شذاد (المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية): كتبت إلى محمد بن الحسن في رجل له عبد مريض، لا يستطيع أن يتوضأ، قال: يجب على مولاه أن يوضئه؛ قال الفقيه: لأنه يمكنه أن يعتقه أو يبيعه، فلما أمسكه وجب عليه تعاقده". (النوازل: ص ٢٧ ب "باب الصلاة"، أشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق في هامش "الهندية" (١/ ١٧٣).

(٤) في معظم النسخ: "والتيمم"، المثبت من النوازل.

(٥) في م: "إذا برى".

(٦) سورة المائدة (٥/ ٢)؛ قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٦ أ) في "باب الطهارات" وسئل أبو نصر عن مريض لا يمكنه الوضوء ولا التيمم، وله امرأة وجارية، أيحب عليها أن يوضئه؟ قال: أما مملوكته فعليها طاعته في خدمته من الوضوء وغيره، وليس على المرأة أن توضحه، فإن لم يكن له مملوكة ولا امرأة، وله إخوة، فهم كسائر المسلمين في ذلك، فوجبت عليهم إعانتة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾.

(٧) في معظم النسخ: "لا يستطيع الصلاة"، المثبت من ط، النوازل.

(٨) في ط: "وبغير الإيماء"، وفي خأ، خب، دأ، دب: "إلا بالإيماء" مكان المثبت، وهو خطأ.

(٩) في معظم النسخ: "من كفارة الصلاة"، المثبت من دأ، ز.

يقدر على أداء الصلاة^(١) في حالة الحياة ليجب الأداء، فلا يجب^(٢) خلفه وهو الفدية^(٣)، فإن برأ^(٤) من ذلك^(٥) وصح، إن كان ما ترك من الصلوات أقل من صلاة^(٦) يوم وليلة (قضى تلك الصلوات^(٧))؛ لأنه قدر على أداء الصلاة في زمن له^(٨) خلف فلزمه، وإن كان أكثر من يوم وليلة لم^(٩) يجب عليه قضاء الصلوات؛ لأنه لم يصر خلفاً لأنه لا يفيد؛ لأنه لم يقدر على الأداء، (إلا)^(١٠) إذا تضاعف الواجبات، فصار كالمغمى عليه^(١١).

(١٠) في خ ب: "فلا يكون مأخوذاً"، وفي ح أ، د، ز: "لا يكون مأخوذاً".

(١) في د أ: "على الأداء". لقوله عليه السلام: "يصلّي المريض قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع، فعلى قفاه يومئذ، فإن لم يستطع، فإله أحقّ بقبول العذر، أحرجه المؤلف في "الهداية" في "باب صلاة المريض" (٥٧/١)، قال الزيلعي: حديث غريب في "نصب الراية": "باب صلاة المريض" (١٧٦/٢).

(٢) في د أ، ز: ولا يجب.

(٣) في خ أ، خ ب: وهي الفدية.

(٤) في ح أ، خ ب، د ب: "فإذا برأ".

(٥) قوله: "من ذلك" ساقط من ط.

(٦) كلمة "صلاة" ساقطة من ط.

(٧) في ط: "تلك الصلاة".

(٨) في ط: "في زمان هو".

(٩) ما بين القوسين ساقط من ز.

(١٠) الزيادة: من ح أ، خ ب، خ ب، د أ.

(١١) في ط: "وصار كالمغمى عليه". قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ٣٠): "وقال أبو بكر: إذا صار المريض بحال لا يستطيع أن يصلّي بحال من الأحوال، لا بالإيماء، ولا بغيره حتى مات فيه، فإنه لا يجب عليه من الكفارة، ولا يكون مأخوذاً ب، وإن برأ وصح، فإنه مأمور بقضاء تلك الصلوات. قال الفقيه: "هذا إذا كان أقل من صلاة يوم وليلة، وأما إذا كان أكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء، وإن برأ كما قالوا: في المغمى عليه"، أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق في "باب صلاة المريض" في "هاستر الهندية" (١٧٣/١).

مسألة (٨٨٢)

و: رجل به جرح^(١)، إن صلى قائماً يومئذ إيماءً لا يسيل جرحه، وإن ركع وسجد، سال جرحه، صلى قائماً، ويومئذ^(٢) للركوع، ثم يجلس ويومئذ^(٣) للسجود، ليكون أداء الصلاة^(٤) مع الطهارة، فإن لم يفعل كذلك^(٥)، وصلى^(٦) قائماً هكذا يومئذ إيماءً لا تجوز صلاته؛ لأنه الإيماء للسجود جالساً أقرب إلى حقيقة السجود.

مسألة (٨٨٣)

س: امرأة في بطنها ولد قد خرجت^(٧) إحدى يديه، وهي تخاف خروج الوقت، كيف تصلّي حتى لا يلحق^(٨) بالولد ضرر^(٩)، إن أمكنها أن تأخذ شيئاً، وتجعل يده فيها^(١٠) تفعل، وإن احتاجت إلى أن تضع عن يمينها أو عن يسارها، أو أمامها وسادة، أو شيئاً ليتمكنها^(١١) أداء الصلاة، تفعل^(١٢) لأن الجمع بين حق الله

(١) في ط، م: "رجل له جرح".

(٢) في معظم النسخ: "يومئذ بدون العطف، المثبت من ط.

(٣) في ط: فيومئذ.

(٤) في خ، أ، ح ب: إذا الصلاة وهو نصيف.

(٥) في د، ز: دلث.

(٦) في خ، أ، ح ب، د، دب: "صلى بدون العطف، وفي فتاوى قاضي خان في باب صلاة المريض في هامش الهندية" (١/١٧٢): ولو كان صلى قائماً أو قاعداً، سال جرحه، وإن استلقى على قفاه لا يسيل، فإنه يقوم ويركع ويسجد؛ لأن الصلاة مع الحدث كما لا تجوز من غير عذر، فمع الاستلقاء أيضاً لا تجوز من غير عذر، فاستويا، وترجع الأداء مع الحدث لا فيه من إحراز الأركان، وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر: أنه يصلي مصطحباً يومئذ إيماءً.

(٧) في د، أ: "أخرجت".

(٨) في د، أ: "حتى لا يلحق وهو سهو.

(٩) في ح، أ، ح ب، د، دب: "ضرراً وهو خطأ.

(١٠) في ط: "تجعل يده فيها بدون العطف.

(١١) في خ، أ، ح ب، د، دب: "لمكنها".

(١٢) في خ، أ، ح ب: "تفعل"، الصواب ما أثبتناه.

تعالى و[بيناً] ^(١) حق الولد ممكن، وقد ذكرنا ^(٢) شيئاً من هذا في باب الحيض ^(٣).

مسألة (٨٨٤)

زُشرو: ولو كان المريض قادراً ^(٤) على القيام عند الافتتاح، فعليه أن يأتي به، ثم إذا عجز، يقعد ^(٥)؛ لأنه وإن قعد في آخر الصلاة، يبقى قيامه في أول الصلاة معتبراً، فيأتي بقدر ما قدر، وإن كان لا يقدر على القيام ^(٦) إلا بالاعتماد على غيره، أو على شيء، لا يجزيه الصلاة بدونه؛ لأن؛ لاعتماد لا ينعدم ^(٧) أصل القيام، ولهذا ^(٨) لا يوجب في الفرائض من غير عذر إلا الكراهة ^(٩)، فيبقى التكليف.

(١) الزيادة: من ط.

(٢) في خأ، خب: "وقد ذكر"، الصواب ما أثبتناه.

(٣) قوله: "وقد ذكرنا شيئاً من هذا في باب الحيض" ليس المراد "باب الحيض" في "التجسس"، بل المراد "المتاوى الكبرى" لحسام الدين؛ لأن هذا قول حسام الدين، وليس قول المؤلف، هذه مسألة "الفتاوى الكبرى"، ذكرها في "باب الصلاة" في علامة "س".

(٤) في ط: "قائماً" وهو خطأ.

(٥) كلمة "يقعد" ماقطة من خأ، خب، دأ، دب، وفي ز: "قعد".

(٦) في خأ، خب، دأ، دب: "لا يقدر القيام" بحذف "على".

(٧) في ط: "لا يتعد".

(٨) في خأ، خب، دأ، دب: "وهذا".

(٩) في معظم النسخ: "إلا الكراهية" المثبت من ط. قال قاضي خان في الفتاوى في باب صلاة المريض: "إن قدر على القيام والركوع والسجود يصلي قائماً بركوع وسجود، لا يجزئ إلا ذلك، وإن عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود، يصلي قاعداً بركوع وسجود لا يجزئ إلا ذلك، وإن عجز عن الركوع والسجود، وقدر على القعود يصلي قاعداً بإيماء، ويحمل السجود أخفض من الركوع، وكذلك لو عجز عن الركوع والسجود، وقدر على القيام، يصنى قاعداً بإيماء؛ لأن القيام وسيلة إلى السجود، فإذا سقط المقصود، سقطت الوسيلة، وإن كان لا يقدر على القيام إلا متكئاً، قالوا يقوم متكئاً، لا يجزئ إلا ذلك. (فتاوى قاضي حاد في هامش الهندية (١/١٧١))

مسألة (٨٨٥)

المريض إذا كان يقدر على القيام لو صلى^(١) في بيته، ولو خرج إلى الجماعة يعجز^(٢) عن القيام، اختلوا فيه: قال بعضهم^(٣): يصلى في بيته؛ لأن القيام فرض، فلا يترك لأجل السنة، وهي الجماعة. وقال بعضهم: يخرج إلى الجماعة؛ لأن إنما يمرض عليه حالة الأداء، وهو عاجز حالة الأداء.

مسألة (٨٨٦)

ولا يأنثم من يركع، ويسجد بمن يصلى^(٤) بالإيماء؛ (لأن حال المقتدى (أولى و)^(٥) أقوى، ولا من يومئ قائماً أو قاعداً^(٦) بمن يومئ مضطجعا^(٧))؛ لأن حال المقتدى^(٨) أقوى^(٩)، ويأنثم الذي يومئ قائماً بمن يومئ^(١٠) قاعداً؛ لأن هذا القيام ليس بركن حتى كان الأولى تركه، فكان حالهما على السواء، ويقضى المريض ما فاته من الفرائض في صحته بالإيماء^(١١)؛ لأنه لما جاز الأداء بالإيماء، فكذا القضاء.

مسألة (٨٨٧)

غمر: مريض راكب لا يقدر على النزول، ولا على من ينزله، فصلّى راكباً

- (١) في دأ: "ولو صلى" بزيادة العطف.
- (٢) في معظم النسخ: "إلى جماعة لعجز"، المثبت من ط.
- (٣) في خأ، خب، دأ، ط: "بعضهم قالوا".
- (٤) في دأ: "لا يقتدى بمن يصلى"، وفي ط: "يقتدى بمن يصلى".
- (٥) الزيادة: "من ط".
- (٦) في خأ، خب، ط: "قاعداً أو قائماً" بالتقديم والتأخير.
- (٧) في ط، دأ: "ثم يومئ مضطجعا"، وبين القوسين ساقط من دأ.
- (٨) في أ، ح ب: "حالة المقتدى".
- (٩) في دب، ز: "أعلا".
- (١٠) في ط: "ثم يومئ".
- (١١) قوله: "بالإيماء" ساقط من ط.

يجوز اعتباراً بالخائف، بل أولى؛ لأن العجز ههنا حقيقة^(١)، ولو كان يقدر على من ينزله، لا يجوز، قال رضى الله عنه^(٢): يجب أن يكون على التفصيل الذى مر^(٣) فى باب التيمم^(٤).

مسألة (٨٨٨)

ومن صلى بالإيماء^(٥)، فلما كان فى الرابعة، ظن أنها الثالثة^(٦)، فنوى القيام، وقرأ مقدار التشهد، ثم تكلم، فإن صلاته جائزة، وناب مقدار قراءته عن التشهد، ولو قرأ أقل^(٧) من مقدار التشهد وركع، فإنه لا يحسب بالركوع من التشهد؛ لأنه ليس بقعود مطلق.

ألا ترى أن قراءته لو كان أقل من قدر^(٨) التشهد، وركع وسجد، تفسد صلاته، كمن قام من الرابعة^(٩) إلى الخامسة قبل القعود، وصلى الخامسة (ولو لم يقدر على القعود مستوياً، وقدر عليه متكئاً أو مستنداً إلى حائط أو إنسان، أو ما أشبه ذلك).

قال شمس الأئمة الحلوانى: قال مشايخنا رحمهم الله: يجب أن يصلى قاعداً، أو متكئاً^(١٠)، أو مستنداً، ولا يجزئه أن يصلى مضطجماً خصوصاً على قولهما.

(١) الأصل فى إباحة الصلاة ركباً، قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِخَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ سورة البقرة: الآية ٢٣٩.

(٢) فى ز: رحمه الله.

(٣) فى دأ، ز: ذكرنا مكاناً مر.

(٤) مسألة (٢٨٦) فى علامة تن ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٥) فى ط: "ومن يصلى بإيماء".

(٦) فى ط: "أنها ثلاثة".

(٧) فى حأ، خب، دأ، دب: "ولو قرأ الأقل".

(٨) كلمة "قدر" ساقطة من ط.

(٩) فى دأ: "فى الرابعة".

(١٠) فى خأ، خب، دب: "قاعداً متكئاً".

مسألة (٨٨٩)

وإذا كان^(١) بجيبته جرح، ولا يستطيع^(٢) السجود عليه لم يجزه الإيماء. وعليه أن يسجد على أنفه؛ لأن وضع الأنف على الأرض سجود كوضع الجبهة؛ وفي "المتقى" عن محمد رحمه الله^(٣): في رجل إن صام رمضان يضعف، ولا يستطيع القيام في الصلاة، وإن يمكنه أن يصلي قائماً، فإنه يصوم ويصلي قاعداً؛ لأن القيام^(٤) في الصلاة إنما يفرض^(٥) عند القدرة عليه، وإذا صام لم يقدر على القيام، فكان فرضه الصلاة قاعداً، فيكون مؤدياً للفرضين كما وجب^(٦).

فصل

مسألة (٨٩٠)

ن: رجل (كان)^(٧) في موضع طين وردغة^(٨)، فإن كانت الأرض ندية مبتلة^(٩)، ولم يكن طيناً يغيب وجهه فيه، صلى هناك^(١٠)؛ لأن هذا ليس بمبتلة^(١١)،

- (١) في خأ، حـب: "ولو كان"، وفي دأ: "وإن كان".
- (٢) في معظم النسخ: "لا يستطيع" بدون العطف، المثبت من دأ.
- (٢) قوله: رحمه الله ساقط من ط.
- (٤) في ط: "لا القيام" وهو سهو.
- (٥) في خأ، حـب، دب: "يفترض".
- (٦) في ط: بعد "كما وجب" زيادة "والله تعالى أعلم"، ومن قوله: "ولو لم يقدر..." إلى قوله: "كما وجب" ساقط من صلب م، واستبدركه في الهامش، إلا أن العبارة في النسخ مطموسة غير واضحة، ورد في معظم النسخ بعد قوله: "كما وجب" والله تعالى أعلم.
- (٧) الزيادة: من ط، الوازل.
- (٨) في خ ب: "وردعته" وهو تصحيف.
- الردغة - بفتح الدال وسكونها - الماء والطين والوحل الشديد يقال: فلان وقع في الردغة. جمع: رادغ وردغ. مختار الصحاح (ص ٢٣٩) الأميرية المعجم الوسيط (٣٣٩).
- (٩) في ط: تربة مبتلة.
- (١٠) في خأ، حـب، دأ، دب، ط، م: "صلى هناك".

وإن كان طيناً وردغة^(١) لا يصلى ثمه، فبعد ذلك^(٢) إن كان يجد موضعاً آخر^(٣) يذهب^(٤) إلى ذلك الموضع ويصلى، وإن كان لا يجد^(٥) بأن كان مسافراً، يصلى قائماً متوجّهاً إلى القبلة يومئذ، وإن كان راكباً، صلى على حاله راكباً مستقبلاً القبلة بالإيماء^(٦).

(١١) فى خأ، خب، دأ، دب: "مثله" وهو تصحيف.

(١) فى خ ب: "ورد عنه" وهو تصحيف.

(٢) فى دأ، ط: "فبعد ذلك" وهو تصحيف.

(٣) فى خ ب: "إن كان يجب موضعاً آخر" وهو خطأ.

(٤) فى ط، م: "حتى يذهب" بزيادة "حتى".

(٥) فى خ ب: "لا يجب" وهو تصحيف.

(٦) قال الفقيه أبو الليث فى "الوازل" فى "باب الصلاة" (ص ٢٢ ب): "سئل محمد بن مقاتل (المتوفى سنة ٢٤٨ هجرية) عن رجل كان فى موضع طين وردغة، قال: إن كانت الأرض ندية مبتلة، ولم تكن طيناً يغيب وجهه فيه، صلى هناك، جاز، وإن كان طين وردغة لا ينقى له أن يلطخ وجهه وثيابه بالطين، ولكن يذهب إلى موضع آخر، فيصلّى هناك، وإن كان فى سفر، ولا يجد موضعاً، فإنه يصلى قائماً متوجّهاً إلى القبلة يومئذ، وإن كان راكباً، صلى على حاله راكباً، وليس عليه أن يتزل، فيصلّى على الطين، ولكنه يستقبل القبلة بالصلاة راكباً، ويصلى بالإيماء قال: وهذا كله قول أصحابنا [رحمهم الله]."

وروى كثير بن زياد عن عمر بن عثمان بن يعلى عن أبيه قال: كنا مع النبي ﷺ فى سفر فى ليلة مظلمة، والبلّة أسلفنا والسماء فوقنا، فأمر بلالا فأذن وأقام، فتقدم على راحلته، وصلينا خلفه على رواحلتنا يومئذ، والسجود أحفض من الركوع.

وروى عن أبي سعيد الخدرى قال: رأيت النبي ﷺ يسجد فى ماء وطين وردغة، وهذا عندنا إذا كان السجود ممكناً عليه على نحو ما وصفنا.

حديث يعلى بن مرة رواه الترمذى فى "باب ما جاء فى الصلاة على الدابة فى الطين ونظر (ج ٢ ص ٢٦٦، ٢٦٧) رقم الباب (٣٠٣) الحديث (٤١١) وأحمد فى "المسند" (ج ٤ ص ١٧٣، ١٧٤) والبيهقى (ج ٢ ص ٧) والدارقطنى (ج ١ ص ١٤٦) ومحمد الدين فى "المتقى" (ص ١٢٨).

عن يعلى بن مرة أن النبي ﷺ انتهى إلى مصبق هو وأصحابه وهو على راحلته، والسماء من فوقهم، والبلّة من أسفلهم، فحصرث الصلاة، فأمر المؤذن، فأذن وأقام، ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته، فصلّى بهم، يومئذ، يجعل السجود أحفض من الركوع.

قال محمد الدين فى المصدر السابق فى "باب صلاة الفرض على الراحلة بعدد" (ص ١٢٨) حديث أبي سعيد متفق عليه، ولفظه: وروى أبو سعيد الخدرى قال: رأيت النبي ﷺ يسجد فى الماء والطين، حتى رأيت أثر الطين فى جسده، رقم الحديث (٧٨٥)، قال محمد اندر بعدد

مسألة (٨٩١)

س: قوم يصيبهم المطر، فيكثر المطر إن لم يستطيعوا أن ينزلوا، أو مئوا على الدواب^(١) (لأن الإيماء خلف، والمصير إلى الخلف عند العجز عن الأصل جائز، وإن أو مئوا^(٢) على الدواب^(٣)) والدواب تسير لم يجزهم إن كانوا يقدرّون على إيقاف الدواب، وإن لم يقدرّوا جاز وإن قدرّوا على النزول، ولم يقدرّوا على القعود والسجود، أو مئوا قياماً، وإن قدرّوا على القعود والقيام، أو مئوا قعوداً، وإن لم يقدرّوا^(٤) على الانحراف إلى القبلة، أجزأهم أن يصلّوا إلى غير القبلة^(٥).

مسألة (٨٩٢)

مريض يصلّي، فيقول في صلاته عند القيام وعند الانحطاط بما يلحقه من المشقة والوجع: "بسم الله" (لا تفسد صلاته؛ لأن قوله: "بسم الله")^(٦)، في الأصل ليس من كلام الناس، ولم يخرج جواباً؛ ليصير كلاماً.

قال رضى الله عنه^(٧): وقد ذكرنا في "باب ما تفسد صلاته" في علامة "ع": أن من أصابه^(٨) وجع، فقال: "بسم الله" فسدت صلاته، فأما أن يكون بينهما فرق من حيث إن ثمه أخرجه جواباً [يصير كلاماً، قال رضى الله عنه^(٩)] وفي المسألة الأولى: أجاب على قولهما^(١٠)، وفي هذه المسألة على قول أبى يوسف [رحمه

حديث أبى يعلى: وإنما ثبت الرخصة إذا كان الضرر بيناً، فأما اليسير فلا.

- (١) في ط: "وإن أموا وهو تصحيف.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من خ، أ، خ ب.
- (٣) في ط: "ولم يقدرّوا مكان المثلث.
- (٤) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الثالث فيما يرجع إلى مكان الصلاة"، واستصحاب النجاسة إلى المصلّي في علامة "س".
- (٥) ما بين القوسين ساقط من د، أ.
- (٦) في ز: رحمه الله.
- (٧) في خ، أ، خ ب: أو من أصابه.
- (٨) الزيادة: من د، أ.
- (٩) في ط: "على قولهما" وهو تصحيف، أى على قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله.

مسألة (٨٩٣)

زاج: قال أبو حنيفة رحمه الله (عليه^(٢)) في متوضي: لا يقدر على مكان طاهر، وقد حضرت الصلاة، صلى بالإيماء، ثم يعيد ما يصلى بالإيماء قضاء لحق الوقت بالثبته^(٣)، وإنما يعيد^(٤) لأن العذر جاء من قبل العبد. وقال محمد^(٥) رحمه الله^(٦): لا يصلى الماشي وهو يمشي، ولا السابح وهو يسبح في البحر، ولا السائف^(٧) وهو يضرب بالسيف؛ لأن هذه الأفعال مافية للصلاة، لهذا^(٨) شغل رسول الله ﷺ عن صلوات^(٩) يوم الخندق^(١٠) لأجل

- (١) الزيادة: من خب، دأ، دب، هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في الفصل السادس، القسم الأول من الأقوال في علامة "م".
- (٢) الزيادة: من دأ، دب، م.
- (٣) في دأ: "الحق الوقت بالثبته".
- (٤) في خ أ: "فإنما يعيد".
- (٥) في معظم النسخ: "قال محمد" بدون العطف، مثبت من ط.
- (٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ز.
- (٧) في خ أ، خ ب: "ولا السائف"، وفي دأ: "ولا السابق"، وفي دب: "ولا المسائف"، وكل ذلك تصحيف، الصواب ما أثبتناه.
- (٨) في ز: "لهذا قال" بزيادة "قال".
- (٩) في دأ: "من صلاة"، وفي ط: "عن صلاة"، وفي دب: "من صلاة العيد"، وكل ذلك خطأ، الصواب ما أثبتناه.
- (١٠) وهي في إحدى غزوات الرسول ﷺ المشهورة تسمى غزوة الخندق، وكذلك الأحزاب، إن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ في هذه الغزوة عن أربع صلوات، حتى ذهب من الليل ما شاء الله، ثم أذن وأقام، وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالترتيب. وقعت غزوة الخندق في السنة الخامسة من هجرة الرسول ﷺ. ينظر حديث انشغال الرسول ﷺ عن الصلوات يوم الخندق في الترمذي في باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتن يبدأ^(١/٢٣٧)، و"مسند أحمد بن حنبل" في (١/٣٧٥-٤٢٣، ٣/٤٨، ٤٩، ٢٥) و"الأم" للشافعي في باب الأذان والإقامة لتجمع بين الصلاتين والصلوات^(١/٧٥)، والنسائي^(١/١٠٧) والبيهقي^(١/٤٠٢)، وحسنة الخندق في "الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/١١٠)" و"شذرات الذهب" (١/١٠٨)؛ لقد ذكرنا واقعة

مسألة (٨٩٤)

م: عن أبي يوسف رحمة الله [عليه]^(٢) فيمن خاف^(٣) العدو إن صلى قائماً، أو كان^(٤) في جب^(٥) لا يستطيع أن يقيم صلبه فيه^(٦)، وإن خرج لم يستطع أن يصلي فيه^(٧) من الطين^(٨) والمطر، فإنه يصلي قاعداً^(٩)؛ لأنه عذر يوجب سقوط القيام.

مسألة (٨٩٥)

ومن به أدنى علة وهو في طريق، فخاف أن ينزل^(١٠) عن المحمل^(١١) للصلاة بقي في الطريق، قال: يجوز أن يصلي الفرائض على محمله^(١٢)؛ لأن في بقاءه في الطريق خوف الهلاك، فكان عذراً يسقط به القيام والركوع والسجود.

الحنديق بالتفصيل في "باب قضاء الفوائت".

(١) لقد ذكر الإمام محمد هذه المسألة بالتفصيل في كتابه "السير الكبير" في "باب صلاة الخوف".
ينظر في "شرح السير الكبير" (١/٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩) مسألة (٢٨٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠).

(٢) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ولا يوجد شيء من هذا في ط.

(٣) كلمة "خاف" ساقطة من ط.

(٤) في خ أ: "وإن كان".

(٥) في ز: "في خب" مكان المثبت.

(٦) في خ أ، د أ، ط: "أن يقوم صلبه فيه" وهو خطأ.

(٧) قوله: "فيه" ساقط خ أ، خ ب، د أ.

(٨) قوله: "من الطين" ساقط من د أ.

(٩) في ز: "أنه يصلي قاعداً".

(١٠) في معظم النسخ: "إن نزل"، وفي ط: "أن يزل" وهو تصحيف، الصواب ما أثنائه.

(١١) في د أ: "عن المحل" وهو تصحيف.

(١٢) في د أ: "على محله" وهو تصحيف.

مسألة (٨٩٦)

الغريق في البحر إذا حضرته الصلاة، إن وجد ما يتعلق به، أو كان ماهراً في السباحة بحيث يمكنه الصلاة بالإيماء من غير أن يحتاج فيه إلى عمل كثير^(١)، افترض عليه أداء الصلاة؛ لأنه قادر (وإن لم يجد^(٢) ما يتعلق به، أو لم يكن ماهراً بالسباحة^(٣))، يعذر بالتأخير إلى أن يخرج^(٤) لأنه غير قادر^(٥) على أداء الصلاة.

مسألة (٨٩٧)

مريض قال: إن شفاني الله قدر أن أصلي ركعة لله^(٦)، فلهذا على أن أتصدق بدرهم، وإن شفاني الله قدر أن أصلي ركعتين، فلهذا على أن أتصدق بدرهمين^(٧)، وإن شفاني الله قدر أن أصلي ثلاث ركعات، فلهذا على أن أتصدق بثلاثة دراهم، وإن شفاني الله قدر أن أصلي أربع ركعات^(٨)، فلهذا على أن أتصدق بأربعة دراهم، فصلي أربع ركعات، يتصدق بعشرة دراهم؛ لأنه وجد شرط النذور^(٩) كلها، فيلزمه بالأول: درهم، وبالثاني: درهمان^(١٠)، وبالثالث: ثلاثة دراهم^(١١)،

- (١) في خ أ: "إلى حمل كثير وهو خطأ."
- (٢) في د أ: "ولم يجد"، وفي د ب، ز: "ولو لم يجد".
- (٣) في معظم النسخ: "ولم يكن ماهراً بالسباحة"، المثلث من ز.
- (٤) في خ أ، خ ب، د أ: "أن يخرج بدون" إلى.
- (٥) ما بين القوسين ساقط من ط، وفي د أ: "لأنه غير قادر ولم يجد ما يتعلق به"، بزيادة الجملة الأخيرة، وهو سهو.
- (٦) في ط: "أقدر أصلي ركعة" وكلمة "لله" ساقطة من معظم النسخ، المثلث من ز.
- (٧) في خ أ، خ ب، د أ، د ب: "أتصدق درهمين".
- (٨) في د أ: "قدر أربع ركعات" بزيادة "قدر" وهو سهو.
- (٩) في ط: "شرطاً للنذور".
- (١٠) في خ أ: "درهمين" وهو خطأ.
- (١١) الزيادة. من ح أ، خ ب.

وبالرابع: أربعة، فيصير الكل عشرة، وهو نظير مسألة النذور في الجامع^(١).

باب الجمعة

مسألة (٨٩٨)

ن: التالي عن الخطبة^(٢) يوم الجمعة^(٣)، إذا كان بحيث لا يسمع الخطبة^(٤) لا يقرأ القرآن بل يسكت، هو المختار^(٥)؛ لأنه مأمور بالاستماع والإنصات مقصوداً، فإن لم يقدر على الاستماع^(٦) قدر على الإنصات^(٧).

- (١) من أول علامة "م" إلى قوله: "في الجامع" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش، إلا أن العبارة مطموسة في الفيلم.
 - (٢) في معظم النسخ: "الثاني عن الخطبة" وهو تصحيف، المثبت من خ أ.
 - (٣) قوله: "يوم الجمعة" ساقط من د أ.
 - (٤) قوله: "لا يسمع الخطبة" ساقط من خ أ، خ ب.
 - (٥) في د أ: "المختار" بدون "هو".
 - (٦) في د أ: "عن الاستماع"، الصواب ما أئتناه.
 - (٧) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٦ ب): "وسئل أبو القاسم عن رجل لا يسمع الخطبة يوم الجمعة، أيجوز له أن يقرأ القرآن، قال: كان محمد ابن سلمة يقول: لا يقرأ، وكان نصير يقول: يقرأ؛ لأنه كان حريصاً على قراءة القرآن، وكان يختم القرآن في كل ثلاثة أيام".
- قال الفقيه: قول محمد بن سلمة أحب إليّ، وبه كان يقول أبو جعفر، ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها؛ لقوله عليه السلام: "إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب قد لغوت"، الحديث راه الجماعة عن طريق أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في "باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب" (١/ ١٦٦) - ط: حلى - ومسلم في "باب الإنصات يوم الجمعة في الخطبة" (١/ ٣٣٨) - دار الفكر - وأبو داود في "باب الكلام والإمام يخطب" (١/ ٢٨٠) - حلى - والترمذي (٢/ ٢٨٧) في "باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب" - حلى - والنسائي في "باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة" (٣/ ١٠٤) - دار الفكر - وابن ماجه (١/ ٣٥٢) في "باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها" - دار الفكر العربي - والإمام المالك في "الموطأ" في باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب" (١/ ٩٥، ٩٦)، والدارمي في "باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات" (١/ ٣٦٤)، والشافعي في "الأم" في إحياء الجمعة في "الإنصات للخطبة" (١/ ١٨٠)، قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.
- ومعنى "لغوت"، قال المذري في "الترغيب والترهيب" (١/ ٢٥٧): قيل: معناه حث من

مسألة (٨٩٩)

الصلاة يوم الجمعة في الصف الأول أفضل^(١)، وتكلموا في معرفة الصف الأول، منهم من قال: هو خلف الإمام في المقصورة (ومنهم من قال: هو ما يلي الأجر، وقيل: تكلمت، وقيل: أخطأت، وقيل: بطلت فضيلة جمعك، وقيل: صارت جمعك ظهراً، وقيل: غير ذلك).

واختار ابن عبد البر المعنى الأول، حيث قال رحمه الله: يريد به في تمام الآخر الذي شهد الخطبة صامتاً أي لا جمعة له مثل جمعة هذا؛ لأن الفقهاء في جميع الأمصار يقولون: إن جمعته محزنة عنه، ولا يصلى أربعاً، قال ابن وهب: من لغا كانت صلاته ظهراً في الفضل. قال الشافعي: فإن قيل: فما قول النبي ﷺ: «قد لغوت»؟ قيل: والله أعلم. ينظر في الأم بقية الكلام فيه في (ص ١٨٠/١)، واختلفوا في وجوب الإنصات على من شهد الخطبة، ولم يسمعها لبعده من الإمام.

قال الإمام أبو حنيفة وأصحابه والإمام مالك والشافعي واشوري والأوزاعي رحمهم الله: لا يجوز الكلام لكل من شهد الخطبة سمعها أو لم يسمعها.

قل قاضي خان في باب صلاة الجمعة: وتكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة، قال بعضهم: من كان بعيداً عن الإمام، ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتهليل، أجمعوا على أن من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس، أما قراءة القرآن والتسبيح والذكر والتفقه: قال بعضهم: الاشتغال بقراءة القرآن ويذكر الله تعالى أفضل من الإنصات، وقال بعضهم: الإنصات أفضل، أما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتاتبه من أصحابنا من كره ذلك، ومنهم من قال: لا بأس به إذا كان لا يسمع صوت الخطيب، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (١/١٨١).

(١) الصلاة في الصف الأول فضيلة في الصلوات كلها، قال عليه السلام: «لو يعلم الناس ما في البدء والصف الأول ثم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»، الحديث رواه البخاري في باب فصل التهجير إلى الظهر (١/١٢٠) - حلي - ومسلم (١/١٨٦) في باب تسوية الصفوف وإقامتها وفصل الأول، فالأول منها والازدحام على الصف الأول والمساواة إليها، وتقديم أولى الفصل وتقرئهم من الإمام.

وفي رواية أخرى لمسلم: رواه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لو تعلمون أو يعلمون ما في الصف المقدم لكانت قرعة»، وقال ابن الحرب: الصف الأول ما كانت إلا قرعة. وقال عليه السلام في فضيلة الدنو من الإمام يوم الجمعة: «احضروا الجمعة وادنوا من الإمام فون الرجل ليكون من أهل الجنة فيتأخر عن الجمعة فيؤخر عن الجنة وإنه لمن أهلها».

قال المنذري في "الترغيب والترهيب" (١/٢٥٥): الحديث رواه الطبراني والأصبهاني وغيرهما، وعن سمرة بن الجند أن نبي الله ﷺ قال: «احضروا الذكر وادنوا من الإمام فإن الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها»، الحديث رواه أبو داود في باب الدنو من الإمام عند الموعظة (١/٢٧٩)، وأخرجه النسائي في باب الفضل في الدنو من الإمام (٣/١٠٣)، وابن ماجه (١/٢٤٦) في باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، والدارمي في باب الاستماع (١/٣٦٣) من وحوه أخرى بألفاظ متقاربة.

المقصورة^(١)، وبه أخذ الفقيه أبو الليث [رحمه الله]^(٢)؛ لأنه يمنع العامة من الدخول في المقصورة، فلا يتطرق العامة إلى نيل فضيلة الصف الأول، فكان الصف الأول ما يلي المقصورة^(٣).

قال رضى الله عنه^(٤) : وذكر الإمام الرستغنى [رحمه الله]^(٥) : أن الاعتبار لسبق الدخول في المسجد، فمن سبق بالدخول لوجه الله تعالى دون الرياء والسمعة، يرجى أن يستحق فضل الثواب، سواء كان مقامه في الصف الأول أو في الآخر^(٦).

(١) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٢) الزيادة لم تذكر في خ، أ، ز.

(٣) قال الفقيه أبو الليث السمرقندى فى "النوازل" فى "باب الصلاة" (ص ١٧ ب) : "اختلف الناس فى الصف الأول يوم الجمعة، قال بعضهم : الصف الأول الذى هو خارج المقصورة، وقال بعضهم : هو الذى فى المقصورة، وقال بعضهم : إن كان لا يمنع العامة من دخول المقصورة، فالصف الأول هو الذى فى المقصورة، وإن كان يمنع منها، فالصف الأول هو خارج المقصورة، وذكر عن أصحاب عبد الله بن مسعود : أنهم كانوا يرون الصف الأول ما يلي المقصورة، وبه نأخذ."

(٤) فى ز : "قال رحمه الله".

(٥) الزيادة من خ، أ، ب، د، هو على بن سعيد أبو الحسن الرستغنى من كبار مشايخ سمرقند، ومن مؤلفاته : إرشاد المهتدى، وكتاب الروائد والفوائد؛ كان رحمه الله من أصحاب الماتريدى، وكانت وفاته فى القرن الرابع.

الرستغنى -بضم الراء وسكون السين المهملة وضم التاء وسكون لغين المعجمة، وفى آخرها نون بعد الفاء- : نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، ترجمته فى "الجواهر المضيئة" (٢/ ٧٥٠، ٧٥١) و"تاج التراجم" (ص ٤١) و"الأنساب" (ص ٢٥٢) و"اللباب" (١/ ٤٦٦) و"الفوائد البهية" (ص ٦٥).

(٦) لعل وجه الرستغنى قوله عليه السلام : «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح فى الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر»، الحديث متفق عليه، أخرجه البخارى (١/ ١٥٨) فى "باب فضل الجمعة" -حلى- ومسلم (١/ ٣٢٨) فى آخر "باب الطيب والسواك يوم الجمعة"، والترمذى فى "باب ما جاء فى التكبير إلى الجمعة" (٢/ ٣٧٢)، والنسائى فى "باب وقت الجمعة" (٣/ ٩٩)، والإمام الشافعى فى "الأم" فى "باب التكبير إلى الجمعة" (١/ ١٧٣، ١٧٤)، قال الترمذى : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح.

مسألة (٩٠٠)

من مات يوم الجمعة يرجى له فضل^(١)، وكذا من مات بمكة؛ لأن لبعض

كما رواه مسلم في "باب فضل التهجير يوم الجمعة" (٣٤١/١)، وابن ماجة في "باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة" (٣٤٧/١) من وجه آخر بالفاظ متقاربة، ورواه أبو داود (٣٦٦، ٣٦٧) مطولا من طريق عطاء الخراساني بالفاظ مختلفة في "باب فضل الجمعة". قال الإمام الشافعي في المصدر السابق: وأحب لكل من وجبت عليه الجمعة أن يكر إلى جمعة جهده، فكلما قدم التكبير كان أفضل لما جاء عن رسول الله ﷺ، ولأن العلم يحبط أن من راد في التقرب إلى الله تعالى كان أفضل. الأم: "باب إيجاب الجمعة" (١٨/١).

(١) في ط: "فصلا"، الصواب ما أثبتناه. قال عليه السلام: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة وفي فتنة القبر»، الحديث رواه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم في أواخر "مسند عبد الله" (٢٢٠/٢).

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يوم الجمعة وفي عذاب القبر» الحديث، قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشي وفيه كلام (مجمع الزوائد ومسح العوائد "باب فيمن مات يوم الجمعة" (٣١٩/٢) - ط: مكتبة القدسي بالقاهرة -).

وقال عليه السلام: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر»، الحديث رواه الترمذي (٣٧٧/٣) في "باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة"، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ورواه أبو حنيفة في "مسنده" (ص ١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في "كتاب الصلاة"، قال صاحب "تحفة الأحوذى" في (١٨٨/٤): فالحديث ضعيف، لكن له شواهد.

قال الحافظ في "فتح الباري" بعد ذكر هذا الحديث: في إسناده ضعف، وقال: أخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه، وإسناده أضعف، ذكره السيوطي في "باب من لا يسأل في القبر"، وأخرجه ابن وهب في "جامعه"، والبيهقي من طريق آخر عنه بلفظ: "إلا يرى من فتنة القبر"، وأخرجه البيهقي موقوفاً بلفظ: "وفي الفتان".

قال الحكيم الترمذي: ومن مات يوم الجمعة، فقد انكشف له الغطاء عما له عند الله؛ لأن يوم الجمعة لا تنجر فيه جهنم، وتلق أبوابها، ولا يعمل سلطان النار فيه ما يعمل في سائر الأيام، فإذا قبض الله عبداً من عبيده، فوافق قبضه يوم الجمعة كان ذلك ليلاً لسعادته وحسن مأبه، وأنه لا يقبض في هذا اليوم إلا من كتب له السعادة عنده، فلذلك وقاه فتنة القبر؛ لأن سببها إنه هو تمييز المنافق من المؤمن.

قلت: ومن تمة ذلك: أن من مات يوم الجمعة له أجر شهيد، فكان على عهد الشهداء في عدم السزال، كما أخرجه أبو نعيم في "حليته" عن حابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أجير من عذاب القبر وجاء يوم القيامة وعليه طابع الشهداء»، وأخرج حميد في "ترغيبه" عن إياس بن بكر أن رسول الله ﷺ قال: «من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر»، وأخرج من طريق ابن جريج عن عطاء قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات مسلم ومسلمة يموت في يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وفي عذاب القبر وفتنة القبر ونفى الله ولا حساب عليه وجاء يوم القيامة ومعه شهود يشهدون له أو طامع»؛ هكذا نقله الشيخ عبد الحق

الأيام^(١) على البعض فضلاً، ولبعض البقاع على البعض فضلاً^(٢)، فيرجس أن يكون كمن مات^(٣) في وقت فاضل، أو في بقعة فاضلة^(٤).

الدهلوي عن صاحب المرقاة في هامش مشكاة المصابيح (١١١/١) - ط: الهند - عن سليمان عن النبي ﷺ أنه قال: «من مات في أحد الحرمين استوجبت شفاعتي وكان يوم القيامة من الأمنين».

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفي رواية عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات في أحد الحرمين بعث آمناً يوم القيامة»، رواه الطبراني في الصغير والأوسط. مجمع الزوائد: «باب فيمن مات في أحد الحرمين» (٣٩/٢).

- (١) في دب: «الإمام مكان الأيام» وهو تصحيف.
 - (٢) في ط: «لأن لبعض الأيام على البعض فضلاً، وللبعض البقاع على البعض فضلاً» مكرر المثبت.
 - (٣) في خأ، خب، دأ: «لمن مات» وهو تصحيف.
 - (٤) في خأ: «في بقعة فاضل» وهو خطأ، وفي دب: «في بقعة فاضل» بزيادة فاضل وهو سهو.
- لقد ورد في فصل يوم الجمعة والساعة الفاضلة فيها أحاديث من وجوه عديدة بألفاظ مختلفة ومقاربة، رواها كتب الصحاح والسنن.
- قال النبي ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرجها منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة»، الحديث رواه مسلم (٣٣٩/١)، (٢٤٠) في «باب فصل يوم الجمعة»، وأبو داود (٢٦٤/١)، (٢٦٥)، والترمذي (٣٥٩/٢) في «باب ما جاء في فضل يوم الجمعة»، والنسائي (٨٩/٣)، (٩٠) في «باب ذكر فضل يوم الجمعة»، وفي «باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة» (٩١/٣)، (٩٢)، وابن ماجه في «باب فصل الجمعة» (٣٤٥/١)، والدارمي في «باب فضل الجمعة» (٣٦٩/١)، وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.
- وقال عليه الصلاة والسلام في الساعة الفاضلة يوم الجمعة: «إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله عز وجل فيها خيراً إلا أعطاه إياه».
- قال مجد الدين في «المتقى» باب فضل الجمعة وذكر ساعة الإجابة وفضل الصلاة على الرسول ﷺ (ص ٢٤٨، ٢٤٩): رواه أحمد.
- ينظر في النسائي (١١٣-١١٦/٣): «ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة»، والترمذي: «باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة» (٣٦٢/٢)، (٣٦٣).
- قال الفقيه في «النوازل» في «باب الصلاة» (ص ١٨ ب): «سئل أبو نصر عن من مات يوم الجمعة، أو من مات بمكة، هل يرجى له فضل؟ قال: إن الذي فصل بعض الأيام على بعض، وبعض البقاع على بعض غير مستنكر من فضله وسعة رحمته أن من على من مات في البقعة المفضلة، أو في الوقت المفضل أن يجعل له الفضل على غيره».

مسألة (٩٠١)

صلاة الجمعة خلف المتغلب^(١) الذي لا عهد له، أى لا منشور له من الخليفة، يجوز إذا كانت سيرته^(٢) فى الدين سيرة الأمراء، بحكم فيما بين^(٣) رعيته بحكم الولاية^(٤)؛ لأن بهذا تثبت السلطة، فيتحقق الشرط^(٥).

مسألة (٩٠٢)

إقامة الجمعة خارج المصر إذا كان فى فناء المصر، يجوز، فإنه ذكر أبو يوسف رحمه الله: أن إماماً لو خرج^(٦) مع أهل المصر عن المصر^(٧) مقدار ميل أو ميلين لحاجة لهم، فحضرتهم الصلاة، جاز له أن يصلّى بهم الجمعة^(٨)، قال: لأن فناء المصر بمنزلة المصر^(٩)، وهذا لأن فناء المصر ألحق بالمصر^(١٠) فيما كان من حوائج^(١١) أهل المصر، وأداء الجمعة من حوائج أهل المصر، فألحق بالمصر فى حق أداء الجمعة، بخلاف المسافر إذا خرج عن عمران المصر، حيث يقصر الصلاة؛ لأن

(١) فى ط: "خلف المتغلب" غلب: أى حكم له عليه بالغلب، وتغلب على بلد أى استولى عليه قهراً، المتغلب: الذى لا خطاب له. المعجم الوسيط (٢/٦٦٤)، المصباح (٤٢٦/٢)

(٢) فى ط: "إذا كانت سيرة".

(٣) كلمة "بين" ساقطة من دأ.

(٤) فى خ أ: "لحكم الولاية".

(٥) قال الفقيه فى المصدر السابق وفى نفس العنوان فى (ص ١٩ أ): وسئل أبو نصر عن صلاة الجمعة والعيد للمتغلب الذى لا عهد له، أيجوز؟ قال: إن صار فيمن عيه سيرة لأمره. ويحكم فيما بينهم بحكم الولاية، رجوت أن تجوز الصلاة خلفه.

(٦) فى دأ: "أن إماماً خرج" بدون "لو".

(٧) قوله: "عن المصر" لم يذكر فى ط.

(٨) فى ح أ، خ ب، دأ: "جاز لهم أن يصلّى الجمعة" مكان المثلث

(٩) كلمة "المصر" ساقطة من دأ.

(١٠) فى ط: "ألحق المصر".

(١١) فى دأ: "فيما إذا كان من حوائج"، وفى ط: "بقاء مكان حوائج"

قصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر، فلا يلحق فناء المصر بالمصر^(١) في حق هذا الحكم^(٢).

مسألة (٩٠٣)

رجل جالس على الغذاء يوم الجمعة، فسمع النداء^(٣) إن خاف أن يفوته الجمعة فليحضرها، فرق بين هذا وبين سائر الصلوات، والفرق أن الجمعة تفوت عن الوقت أصلاً وسائر الصلوات لا، فصارت بذلك مستثنياً^(٤) من سائر الصلوات.

مسألة (٩٠٤)

إذا خاف ذهاب الوقت في سائر الصلوات، ولو خاف، يترك الطعام^(٥)، ويصلي في وقتها، ولا يحل التأخير، كذا هذا^(٦).

(١) في دأ، دب، ز: فناء أهل المصر بالمصر "بزيادة أهل".

(٢) في دأ: "في حق هذا الأحكام"، الصواب ما أثبتناه. قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان: وسئل عن إقامة الجمعة خارج المصر، قال أبو بكر: إن كان الموضع متقطعاً من العمران لا يجوز، قال الفقيه: وقد ذكر عن أبي يوسف في "الأمالي": لو أن إماماً خرج مع أهل المصر من المصر مقدار ميل أو ميلين لحاجة لهم، فحضرت الجمعة، جازت له أن يصلي بهم الجمعة؛ لأن فناء المصر بمنزلة المصر، وبه نأخذ، وقال بعضهم: في المسألة اختلاف: في قول أبي حنيفة وأبي يوسف: يجوز، وفي قول محمد: لا يجوز كما قالوا: في الجمعة بمنى.

(٣) في دأ: "فسمع النداء" مكان المثلث.

(٤) في دأ، ز: "فصار وزان مثلثاً"، وفي ط: "قصاء دون أن مسألته"، وفي خأ، خب، دب: "فصاروا" مكان "فصارت"، وكل ذلك تصحيف، الصواب ما أثبتناه.

(٥) في معظم النسخ: "بترك الطعام"، المثلث من دب، وهو الصواب.

(٦) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان في (ص ٢٠-١٢١): وسئل محمد بن مقاتل (ت: ٢٤٨هـ) عن رجل جالس على الغذاء يوم الجمعة، فسمع النداء، قال: إن خاف أن تفوته الجمعة فليحضرها، وليست الجمعة كسائر الصلوات؛ لأن الجمعة تموت ولا يدركها، فصار حكمها كحكم سائر الصلوات، إذا خاف ذهاب الوقت، ولو خاف في سائر الصلوات ذهاب الوقت، فإنه يترك الطعام، ويصلي الصلاة في وقتها لا يسعه إلا ذلك.

مسألة (٩٠٥)

الإمام إذا خطب^(١) يوم الجمعة قاعداً أو مضطجعا أجزاءه؛ لأن الخطبة ليست بصلاة، ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة^(٢).

مسألة (٩٠٦)

القروى إذا دخل المصر يوم الجمعة، إن نوى^(٣) أن يمكث ثمة يوم الجمعة لزمه الجمعة^(٤)، وإن نوى أن يخرج من المصر فى يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة، أو بعد دخول وقت الصلاة، فلا جمعة عليه؛ لأنه^(٥) فى الوجه الأول صار كواحد^(٦) من أهل المصر فى حق هذا اليوم، وفى الوجه الثانى لا، ومع هذا لو صلى مع الناس، فهو مأجور.

مسألة (٩٠٧)

الإمام إذا خطب يوم الجمعة وفرغ منها، فذهب القوم كلهم، وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة، فصلّى بهم الجمعة أجزاءه؛ لأنه خطب والقوم حضور، وصلّى والقوم حضور، فيتعلق شرط جواز الجمعة^(٧).

(١) فى م: "إذا خطب الإمام" بالتقديم والتأخير.

(٢) كلمة "القبلة" ساقطة من دأ، قال الفقيه فى المصدر السابق (ص ٣٢) فى باب سجدة الصلاة وسجدتى السهو: "وروى عن ابن يوسف: أنه قال: إذا خطب الإمام يوم الجمعة مضطجعا أو قاعدا يحزبه".

(٣) فى معظم النسخ: "إذا نوى"، الثبت من ط.

(٤) فى خدأ، خدب، دب: "لزمته الجمعة".

(٥) فى دأ، ط: "لأن مكان" لأنه.

(٦) فى دأ: "صار كواحد" وهو خطأ.

(٧) قال الفقيه فى المصدر السابق (فى أول باب آخر من الصلاة ص ٣٠ ب ١٤١) مثل أو يكر عن رجل قروى دخل المصر، هل يلزمه الجمعة؟ قال: لما دخل المصر، صار كواحد من أهل المصر، ولا يشبه هذا المسافر لا جمعة عليه إلا أن ينوى الإقامة خمسة عشر يوماً. قال الفقيه: يعنى القروى إذا دخل المصر يريد أن يمكث فيه يوم الجمعة، وأما إذا أراد الخروج من المصر فى يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة، أو بعد دخول الوقت، فلا جمعة عليه، ولو حضر وصلّى الجمعة مع الناس، فهو مأجور.

مسألة (٩٠٨)

الأذان المعتبر يوم الجمعة هو الأذان عند الخطبة ، لا الأذان قبله ؛ لأن الأذان قبله لم يكن في زمن النبي ﷺ^(١) .
 (قال رضى الله عنه^(٢) : وقد اختار شمس الأئمة السرخسى -رحمة الله [عليه]-^(٣) أن كل أذان يحصل بعد الزوال فهو المعتبر ؛ لأن المقصود يحصل به وهو الإعلام)^(٤) .

مسألة (٩٠٩)

إذا افتتح الإمام الصلاة يوم الجمعة^(٥) ، ثم قدم وإلّا آخر^(٦) ، يمضى على صلاته ؛ لأن افتتاحه قد صح ، فصار كرجل أمره الإمام أن يصلى بالناس الجمعة ، إن حجر عليه قبل الدخول ، عمل حجره ، وإن حجر عليه بعد الدخول ، لم يعمل حجره ، ويمضى على صلاته فى قولهم جميعاً ، كذا ههنا^(٧) .

وقال الفقيه رحمه الله فى المصدر السابق فى باب الصلاة " (ص ٢٣ ب) : وقال أبو بكر : لو أن إماماً خطب يوم الجمعة ، وفرغ منها ، ففرغ الناس وهربوا كلهم ، ثم جاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة ، فصلّى بهم الجمعة أجزأهم ؛ لأنه خطب والقوم حضور وصلّى "

(١) فى د ب ، ط : " فى زمن النبى عليه السلام . "

(٢) فى ز : " قال رحمه الله . "

(٣) الزيادة : من دأ ، دب ، خأ ، خب .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ط ، قال الفقيه أبو الليث فى " النوازل " (ص ٢٧ أ) فى باب الصلاة : " وستل أبو القاسم عن الأذان يوم الجمعة على المارة إذا أذن واحد بعد واحد ، أى واحد فى أثر واحد ، أليكون الثانى من الحرمة ما للأول ؟ قال : لا ، قال : ليست له من الحرمة والأذان هو الأول . "

(٥) فى ط : إذا فتح الإمام صلاة الجمعة .

(٦) فى خ أ ، دب : " وإلى آخره " ، وفى خ ب ، دأ : وال والآخر .

(٧) فى ط : " كذا هنا " مكان المثبت ، قال الفقيه فى المصدر السابق فى (ص ٣٠ ب) : وقال أبو بكر : لو أن إماماً افتتح الصلاة يوم الجمعة ، فقدم وإلّا آخر ، فإنه يمضى على صلاته فى قولهم جميعاً ؛ لأن افتتاحه صحيح ، وصار كرجل أمره الإمام بأن يصلى بالناس ، ثم حجر عليه ، فـ كان الحجر قبل الدخول فى الصلاة ، جاز حجره ، وإن كان حجره بعد ما دخل فى الصلاة ، لم يجز حجره ، وله أن يمضى على صلاته فى قولهم جميعاً ، فكذلك هذا ، وليس هنا كالدلى على الناس منه بعد ما افتتح الصلاة فى قول أبى حنيفة .

مسألة (٩١٠)

إمام صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة، فقام صف خلف الإمام عند المقصورة، وقام صف آخر في آخر المسجد؛ تكلّموا فيه: منهم من قال: لا يجوز، ومنهم من قال: يجوز، والأعدل من الأقوال: إنه إذا كان الإمام في المقصورة^(١)، والقوم (بسرّاء خاصة، أو الإمام^(٢) إذا كان في المسجد^(٣)، والقوم بسرّاء^(٤) خاصة يجوز، أما إذا كان الإمام في المقصورة والقوم^(٥) في مسجد منارة، لا يجوز، ويؤيد هذا^(٦) ما ذكرنا من وجوب سجدة بتلاوة آية مرتين^(٧) في موضعين في المسجد الجامع على ما بينا^(٨) في باب السجدة في علامة^(٩) س.

مسألة (٩١١)

إذا وقت يوم الجمعة لقلم الأظفار، إن رأى أنه جاوز الحد قبل يوم الجمعة،

- (١) في ط: "والأعدل من الأقوال إن الإمام إذا كان في مقصورة" مكان المثلث.
 - (٢) في دب: "في المقصورة بسرّاء أي خاصة والقوم" مكان المثلث.
 - (٣) في ط: "في مسجد" بدون التعريف.
 - (٤) في ز: "في المسجد سار والقوم بسرّاء خاصة"، وفي دب، ط، خ، أ، خ ب: "إبار" مكان "سار".
 - (٥) ما بين القوسين ساقط من دأ.
 - (٦) في ط: "وهذا يؤيد بالتقديم والتأخير".
 - (٧) في خ أ: "من وجوب السجدة بتلاوة آيتين" مكان المثلث، وفي ط: "بتلاوة الآية مرتين".
 - (٨) في دأ، دب: "ما بينا" بدون "على".
 - (٩) في دأ: "في إشارة السين".
- ينظر في "باب في سجدة التلاوة" مسألة (٧٩٣)، قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق من "باب آخر من الصلاة" (ص ١٣١): وسئل عن إمام يصلي في مسجد الجامع في غير يوم الجمعة، فيقوم صف خلف الإمام عند المقصورة، وقام صف في آخر المسجد عند دار الحارية، واقتدوا بالإمام، قال نصير: لا تجوز صلاتهم؛ لأن الناظر إذا نظر إليهم لا يقول: إنهم مقتدون بالإمام.
- وقال أبو بكر: صلاتهم تامة، قال: وأما المكان الذي صلى فيه العصر يوم الجمعة يقرب دون المختلفة منقطع عن الإمام، قال: فرأيت بمسجده مكة أن الإمام يقوم بالمقام، ويقوم بعض الصفوف خلف المسجد والقوم وبعض الصفوف في آخر المسجد.

ومع هذا^(١) يؤخر إلى يوم الجمعة، يكره؛ لأن من كان ظفره طويلاً، كان رزق ضيقاً^(٢)، وإن لم يجاوز الحد، وقته تبركاً^(٣) بالأخبار، فهو مستحب لأن عائشة رضي الله عنها روت عن النبي ﷺ^(٤) أنه قال: «من قلم أظفاره^(٥) يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام»^(٦).

(١) في ط: "مع هذا بدون العطف.

(٢) في دأ: "صيقاً".

(٣) وفي ط، ز: "ووقته تبركاً".

(٤) في خأ، خب، دب: "عن النبي ﷺ".

(٥) كلمة "أظفاره" ساقطة من دأ.

(٦) قال المصنف في المصدر السابق في "باب الطهارات" (ص ٤ ب): "وسئل بعضهم عن تقليم

الأظفار، وهل له وقت؟ قال: لا وقت فيه، وقال أبو نصير: سمعت محمد بن الأظهر يقول:

سمعت زيد بن الحباب قال: رأيت سفيان الثوري يقيم الأظفار يوم الخميس، فقلت له:

غداً يوم الجمعة،

فقال لي: السنة لا تؤخر.

وروى عن أبي حنيفة أنه قال: أكره أن يوقت يوم الجمعة لقص الأظفار، وأخذ شاربه، ولكن

يأخذه متى طال، وكذلك قال أبو يوسف، وقال محمد بن مقاتل: إذا جزّ شعره، أو قلم أظفاره

ينبغي أن يدفن الظفر والشعر، وإن رماه، فلا بأس به، ولا ينبغي أن يلقي به في الكنيف، فإنه

يريد به سوء الحفظ.

لم أعثر على هذا الحديث بلفظه، إلا أن هناك أحاديث أخرى بهذا المعنى: منها: عن عائشة

قالت: قال رسول الله ﷺ: «من قلم أظفاره يوم الجمعة وقى من سوء إلى مثلها»

الحديث.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه أحمد بن ثابت، وهو ضعيف. مجمع الروائد

ومنبع القوائد: "باب الأخذ من الشعر، والظفر يوم الجمعة" (٢/ ١٧٠، ١٧١)، كثر العمال

(٦/ ٦٥٦) برقم (١٧٢٤١)، الجامع الأزهر (٣/ ٣٢)، الفتح الكبير (٣/ ٢٢٩)

وفي رواية أخرى: عن عائشة: "من قلم أظفاره يوم الجمعة عوفى من سوء كله".

تنظر هذه الرواية في "المردوس بمأثور الخطاب" (٣/ ٥٢٥) برقم (٥٦٣٩).

وعن عبد الرزاق عن أبي حميد: "من قلم أظفاره يوم الجمعة أخرج الله منه الداء وأدخل عليه

الدواء".

ينظر مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٩٩) برقم (٥٣١٠).

ينظر "كشف الخفاء في الحاشية" (٢/ ٥٤٧، ٥٤٨).

ورد في توقيت قلم الأظفار أحاديث أخرى صحيحة من وجوه أخرى.

ينظر في "مجمع الزوائد": العنوان السابق (٢/ ١٧٠، ١٧١)، وفي الترمذي باب في التوقيت

مسألة (٩١٢)

ويستحب^(١) للقوم أن يتوجهوا إلى الإمام عند الخطبة؛ لما روى عن الزهري وعطاء أنهما قالوا: "ثلاث من السنة"، وعد من جملة ذلك الاستقبال إلى الإمام يوم الجمعة، يعني في الخطبة^(٢).

قال رضى الله عنه^(٣): والرسم في زماننا أن القوم يستقبلون القبلة، قالوا: لأنهم لو استقبلوا الإمام^(٤) لخرجوا من تسوية الصفوف^(٥) بعد فراغه لكثرة الزحام^(٦).

مسألة (٩١٣)

العبد إذا قلد عمل ناحية، فصلّى بالمسلمين، جازت صلاتهم بالحديث المعروف^(٧)، فرق بين هذا^(٨)، وبين ما إذا استقضى، فقضى حيث لا يجوز؛ لأن

في تقليم الأظفار وأخذ الشارب^(٩٢/٥) رقم الحديث (٢٧٥٨، ٢٧٥٩)

- (١) في خ أ، خ ب: "يستحب بدون العطف.
- (٢) عن عبد الله بن مسعود قال: "كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا"، رواه الترمذي (٣٨٣/٢، ٥٠٩) في "باب ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب"، قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عمر، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.
- قال الفقيه في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٢ ب): وروى عن أبي حيفة أنه كان يستحب للقوم أن يتوجهوا إلى الإمام عند الخطبة، وروى عن الزهري وعطاء أنهما قالوا: ثلاث من سنة الأنبياء، استقبال بالبيت يعني إلى القبلة، والاستقبال بالذبيحة إلى القبلة، واستقبال الإمام يوم الجمعة يعني عند الخطبة.

(٣) في ز: "قال رحمه الله".

(٤) كلمة الإمام لم تذكر في دب، ز.

(٥) في معظم النسخ: "في تسوية الصفوف"، الصواب ما أنشأه.

(٦) في معظم النسخ: "لكثرة الزحام"، المثلث من ح أ، خ ب، ط.

(٧) وهو قوله عليه السلام: «صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وحاهدوا مع كل بر وفاجر»، الحديث رواه الدارقطني (٥٧/٢) في "باب صفة من تحوز الصلاة معه والصلاة عليه"، وأبو داود (١٩/٢) في كتاب الجهاد في "باب في العرو مع أئمة الخوارج". قال الزيلعي: ومن طريق الدارقطني رواه ابن الخوزي في العلل المتناهية، رواه الدارقطني هذا الحديث من طريق معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي هريرة رضى الله

أهل القضاء من كان أهلاً^(١) للشهادة، وهو ليس من أهل الشهادة^(٢).

مسألة (٩١٤)

ع^(٣): والى مصر مات، ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت بهم جمع، فإن صلى بهم خليفة الميت، أو صاحب شرطة، أو متولى القضاء^(٤)، جاز؛ لأنه فوض إليهم أمر العامة، ولو اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلاً، لم يأمره القاضي، ولا خليفة الميت لا يجوز^(٥)، ولو لم يكن لهم جمعة؛ لأنه لم يفوض إليهم^(٦) أمورهم، إلا إذا [كان]^(٧) لم يكن ثمة قاضي ولا خليفة الميت، بأن كان الكل هو الميت، فحينئذ جاز للضرورة^(٨)؛ ألا ترى أن علياً رضى الله عنه صلى بالناس،

عنهم، ثم قال: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات.
وقال ابن الجوزي: وسئل أحمد عن حديث: «صلوا خلف كل بر وفاجر»، فقال: ما سمعناه به، بهذا السد، رواه أبو داود (١٥٧/١) في الباب السابق وفي «باب إمامة البر والفاجر»، وذكر الدارقطني هذا الحديث من وجوه مختلفة بألفاظ متقاربة.
ينظر في الباب السابق في (٢/٥٥، ٥٦، ٥٧) ط: شركة الطباعة الفنية المتحدة - ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٢٧).

- (٨) في د ب: «وفرق بين هذا بزيادة العطف.
- (١) في خ ب: «أهل مكان أهلاً».
- (٢) قال الفقيه في المصدر السابق في «باب الصلاة» (ص ٢٥ ب)، «وقال أبو بكر: لو أن عبداً قلد عمل ناحية، فصلّى بالمسلمين، جازت صلاتهم خلفه، ولو أنه استفضى، ففضى بين الخصوم، فقضاه باطل، وإنما يجوز قضاء من تجوز شهادته، ألا ترى أن محدوداً في قذف، لو صلى بالناس، جازت صلاتهم، ولو قضى بين الخصوم، أو شهد، لا يجوز قضاءه ولا شهادته».
- (٣) في ز: «و» مكان «ع»، وهو سهو، الرمز ساقط من ط.
- (٤) في ط: «صاحب شرطة والقاضي» مكان المثبت.
- (٥) في د أ، ط، ز: لم يجوز.
- (٦) في د ب، خ أ، خ ب: «إليه» مكان «إليهم» وهو سهو.
- (٧) الزيادة: من ط.
- (٨) في ط: «بأن كان الكل هذا الميت الآن جاز للضرورة»، وفي د أ: «للصورة» مكان «للضرورة» وهو تصحيف.

مسألة (٩١٥)

ولو مات الخليفة^(١) وله ولاية وأمراء على الأشياء^(٢) من (أمر)^(٣) المسلمين كانوا على ولايتهم يقيمون الجمعة؛ لأنهم أقيموا للمسلمين، فهم على حالهم ما لم يعزلوا^(٤).

مسألة (٩١٦)

رجل سلم على رجل^(٥) والإمام يخطب، ردّ عليه في نفسه (ولا يجهر)^(٦)، وكذا إذا عطس حمد الله [تعالى]^(٧) في نفسه؛ لأن ردّ السلام واجب^(٨)، ويمكن إقامة هذا الواجب على وجه لا يخل بالاستماع، هكذا قال أبو يوسف رحمه الله،

(١) في خ أ، ح ب، ز: "محضور" بالضاد، وهو نصحيح.

(٢) كلمة "الخليفة" ساقطة من خ أ، خ ب، د أ، د ب.

(٣) في د أ: "على الإنسان" وهو نصحيح.

(٤) الزيادة: من خ ب، ط.

(٥) في خ أ: "ما لم يعزل" مكان المبت. قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" (١/٣٤) في أول "باب الجمعة والعبيد": "روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في والي مصر مات، وله يبلغ الخليفة موته حتى مضت بهم جمع، فإن صلى بهم خليفة الميت، أو صاحب شرطته أو القاضي، أجزأهم، وإن اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلاً لم يأمر بالقاضي به ولا خليفة الميت، لم يكن لهم الجمعة، ولو مات الخليفة وله أمراء وولاية على أشياء من أمور المسلمين كانوا على ولايتهم؛ لأنهم أقيموا للمسلمين، فهم على حالهم ما لم يعزلوا.

وروى إبراهيم بن رستم عن محمد قال: لو مات عامل إفريقية أو عامل بعبد من الخبيصة، فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم حتى يأتيهم عامل، فصلّى بهم، حار، قال محمد: صلى على بن أبي طالب رضي الله عنه بالناس الجمعة وعثمان بن عفان محصور.

(٦) في خ أ: "رجل قدم على رجل" وهو نصحيح.

(٧) الزيادة: من ط.

(٨) الزيادة: من ط.

(٩) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّبْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ الآية، سورة النساء، الآية ٨٦.

والأصوب أنه لا يجيب؛ لأنه يخل بالإنصات، وبه يفتى^(١).

مسألة (٩١٧)

الإمام إذا خطب يوم الجمعة، فأحدث لم ثم ذهب إلى منزله^(٢)، فتوضأ ثم جاء فصلّى، جاز^(٣) لأن هذا من عمل الصلاة، ولو تغدّى أو جامع فاغتسل، ثم جاء، استقبل الخطبة^(٤)؛ لأن هذا ليس من عمل الصلاة^(٥).

مسألة (٩١٨)

ولو خطب وهو جنب، ثم ذهب فاغتسل، ثم رجع فصلّى، أجزاء؛ لأنه من عمل الصلاة^(٦).

(١) في ط: "والأصوب أنه لا يجب لأنه يحتمل الإنصات، وبه يفتى"، إلا أن في معظم النسخ "أن مكان أنه"، الصواب ما أثبتناه.

قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في العنوان السابق (١/٣٤): "قال أبو حنيفة رحمه الله: إن سلم رجل على رجل والإمام يخطب، ردّ عليه في نفسه ولا يجهر، وإن عطس حمد الله في نفسه".

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما: إن ردّ السلام واجب بالنص، وكذلك استماع الخطبة والإنصات إليها، فلذلك يرّد السلام على وجه يسقط الواجب عن نفسه، ولا يجمع من الاستماع، وبذلك يستطيع أن يأتي بالواجبين بدون خلل.

وجه القول المفتى به: إن أصول أصحابنا تكره ردّ السلام في حال الخطبة مطلقاً من غير فصل؛ لأن الإنصات واجب لمكان الاستماع، وردّ السلام في حال الخطبة على أي وجه كان مانع من الاستماع، كما يمنع من الكلام من غير فصل بين الجهر والإخفاء، أشار إلى هذا الأستدلى في "شرح عيون المسائل" في (ص ٢٣).

(٢) في خدأ، خدب، دأ: "ثم رجع إلى منزله"، وفي ط: "لم يرجع" مكان "ثم رجع" وهو سهو.

(٣) في ط: "يجوز".

(٤) في ط: "استقبل الخطبة لا يجوز".

(٥) في معظم النسخ: "من عمل الصلاة"، المثبت من ط، وفي ز: "الصلوات" مكان "الصلاة".

(٦) في ز: "من عمل الصلوات"، قال الفقيه في المصدر السابق في (١/٣٥) وفي نفس العنوان: "وردى عن أبي يوسف في إمام إذا خطب يوم الجمعة، ثم رجع إلى منزله، فتوضأ، ثم جاء فصلّى، قال: يجوز؛ لأن هذا من عمل الصلاة، ولو تعدى أو جامع، فاغتسل ثم جاء، استقبل".

مسألة (٩١٩)

الرجل إذا أراد السفر في يوم الجمعة، لا بأس به، إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر؛ لأن الوجوب بآخر الوقت، وآخر الوقت هو مسافر، فلم يجب عليه صلاة الجمعة.

قال رضى الله عنه^(١): حكى عن شمس الأئمة الحلواني^(٢): أنه كان يقول^(٣):
لى هذه المسألة إشكال: وهو أن اعتبار آخر الوقت إنما يكون فيما يتفرد بأداءه، وهو سائر الصلوات، فأما الجمعة لا يتفرد هو بأداءه، وإنما يؤديها مع الإمام والناس، فينبغي أن يعتبر وقت أداءهم حتى إذا كان لا يخرج^(٤) من المصر قبل أداء الناس، فينبغي^(٥) أن يلزمه شهود الجمعة^(٦).

الخطبة، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله في إمام خطب وهو جنب، ثم ذهب فاغتسل، فصلى أجزأه.

في الفصل الأول جازت الصلاة؛ لأن الطهارة فعل لا تعقد الصلاة إلا بها، فلم يكن الاشتغال بها قطعاً بين الصلاة والخطبة؛ لأنه لا يمكنه التسرع في الصلاة إلا بتقديم الطهارة عليها، فلا يصير قطعاً لها. وفي الفصل الثاني لأنه اشتغل بأمر ليس من أمور الصلاة، فصار ذلك قطعاً للصلاة، اختلف أبو يوسف مع أبي حنيفة في الفصل الثالث حيث قال أبو يوسف رحمه الله: إذا خطب في حالة الجنب لا يجزيه الخطبة؛ لأن الخطبة يقوم بشيء من الصلاة؛ لأنه إنما جار الاقتصار على الركعتين لمكان الخطبة، فتشترط الطهارة فيها كما يشترط في الصلاة. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن الخطبة ذكر شرط تقديمه على الصلاة خارج التحريم، فلا تشترط الطهارة لصحة الذكر، كما لا تشترط الطهارة للأذان والإقامة، وإنما يكره إلقاء الخطبة في حالة الجنب؛ لأن المنبر في المسجد، والخطبة تلقى من على المنبر، وهو ممنوع عن دخول المسجد، فلذلك يكره له ذلك، وأما الجواز نجوز الخطبة، وهكذا ذكره الأسمندى في "شرح عيون المسائل" في (ص ٢٣ ب، ١٢٤).

من وجه نظري أن قول أبي يوسف أصلح بالأخذ؛ لأن ثم إذا حازت الخطبة في حالة الجنابة على قول أبي حنيفة: يجوز مع الحرمة.

(١) في ز: "قال رحمه الله".

(٢) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢/٤٢٩-٤٣٠) و"تاج التراجيم" (ص ٣٥) و"اللباب" (١/٣١١) و"الفوائد البهية" (ص ٩٥، ٩٦).

(٣) في ط: "مقول" مكان "يقول" وهو تصحيف.

(٤) في دأ: "حتى إذا كان يخرج" وهو سهو.

(٥) من قوله: "فينبغي أن يعتبر..." إلى قوله: "فينبغي" ساقط من صلب ز، واستدركه في الهامش.

مسألة (٩٢٠)

ب^(١): ولا تجب الجمعة على أهل القرى، وإن كانوا قريباً^(٢) من المصر؛ لأن الجمعة إنما تجب على أهل الأمصار^(٣).

(٦) قال الفقيه في المصدر السابق في (١/ ٣٥) وفي نفس العنوان: الرجل إذا أراد السفر يوم الجمعة، قال بعضهم: يكره له ذلك إذا طلع الفجر، وقال بعضهم: يكره إذا زالت الشمس. وقال بعضهم: لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر، فالأول قول الشافعي رضي الله عنه، والثاني قول مالك بن أنس رضي الله عنهما، والثالث قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما.

ذكر الأسدي في شرح عيون المسائل (ص ٢٤ أ) وجوه الأقوال الثلاثة، وقال: وجه القول الأول: ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من بكر وابتكر وغسل واغتسل» فجعل التكبير إلى الجمعة أمراً مندوباً إليه، وإذا ندب إلى التكبير إلى الجمعة، كره الإعراض عنه بالسفر، وجه لقول الثاني: إن فرضية الجمعة متعلقة بالوقت، فإذا زالت الشمس تناوله الخطاب وهو قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ وإذا لزمه فرض الجمعة والسعي، كره له الخروج إلى السفر، ووجه القول الثالث: إن الخروج إلى السفر أمر مباح في سائر الأيام، فلا يصير محظوراً يوم الجمعة، فإذا تمكه الخروج عن العمران قبل خروج وقت الظهر التحق هو بمن بعد عن المصر، وإن لم يمكنه يكره له؛ لأن فرض الجمعة أدركته، فيكره له الخروج.

(١) الرمز ب ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ز، وفي ز: "لا يجب بدون العطف".

(٢) في ط: "وإن كان قريباً".

(٣) أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "باب صلاة الجمعة" (١/ ٦٣)، "استدل المؤلف في اشتراط مصر للجمعة والعبدية؛ لقوله عليه السلام: «لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أصحى إلا في مصر جامع».

قال الزيلعي: هذا الحديث غريب مرفوعاً، ثم قال: وإنما وجدناه موقوفاً على علي، رواه عبدالرزاق في مصنفه، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، وأخرجه البيهقي في المعرفة، قال المحشي: أخرجه البيهقي في السنن (٣/ ١٧٩)، والطحاوي في المشكل (٢/ ٥٤)، وقال ابن حزم في المحلى (٥/ ٥٣): فقد صح عن علي رضي الله عنه: لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع. (نصب الراية: ٢/ ١٩٥: باب صلاة الجمعة).

وقال ابن قدامة: ولا يشترط للجمعة المصر، روى نحو ذلك عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث ومكحول وعكرمة والشافعي، وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع. (وه قال الحسن وابن سيرين وإبراهيم وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لأنه قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع».

ثم ذكر ابن قدامة بعض الروايات التي تدل على جواز صلاة الجمعة في القرى، ورد عن الفاتنين باشتراط المدينة بقول أحمد: بأن الحديث الذي ذكرناه حسن على ليس بحديث، سطر المنقضى (٢/ ٣٣١): كتاب صلاة الجمعة.

مسألة (٩٢١)

قوم لا يجب عليهم أن يحضروا الجمعة لبعدها المواضع، صلوا الظهر جماعة؛ لأنه لا يؤدي إلى تقليل الجماعة في الجمعة.

مسألة (٩٢٢)

إذا أحدث الإمام، فقال الواحد: أخطب فيهم، ولا تصلّى بهم، أجزاء أن يخطب، ويصلّى بهم؛ لأنه نهاه عن الصلاة، لكن يأتي، فيصلّى بهم^(١)، فإذا لم يأت^(٢)، كان هذا تفويضاً إليه^(٣).

مسألة (٩٢٣)

ب^(٤): المؤتم بإمام في الجمعة إذا نام، ولم ينتبه حتى خرج الوقت، فسدت صلاته؛ لأنه لو أتم لصار قاضياً، وقضياء الجمعة في غير وقتها لا يجوز، وإن انتبه بعد ما فرغ الإمام والوقت باق، لم تفسد صلاته؛ لأنه صار مؤدياً للجمعة^(٥) في الوقت، وهذا جائز.

مسألة (٩٢٤)

س: الإمام إذا خطب ثم أحدث، فأمر من لم يشهد الخطبة أن يجمع بهم، فأمر ذلك الرجل^(٦) من شهد الخطبة^(٧)، فجمع بهم، جاز لأنه الذي لم يشهد الخطبة من أهل الصلاة، فيصح التفويض إليه^(٨)، لكن عجز شرط الصلاة، وهو سماع

(١) في ط: "لكن يأتي فيصلّ بهم"، الصواب ما أثبتناه.

(٢) في معظم النسخ: فإذا لم يأت، المثبت من ط، ر

(٣) في خ أ: إليهم مكان إليه وهو سهو.

(٤) في ز: "س"

(٥) قوله: "للجمعة" لم يذكر في ط.

(٦) في ط: "فأمر بذلك الرجل" بزيادة الباء، وهو تصحيف.

(٧) في معظم النسخ: "من شهد الجمعة"، المثبت من ط.

(٨) في معظم النسخ: "تصحّ التفويض إليه"، وفي خ أ: إليها مكان إليه، وهو خطأ

الخطبة، فملك التفويض^(١) إلى الغير.

قال رضى الله عنه^(٢): ولو أتم الجمعة هذا (الرجل)^(٣) الذى لم يشهد الخطبة، جاز أيضاً على ما يأتى (بعد هذا)^(٤) - إن شاء الله تعالى^(٥) -.

ولو كان الثانى ذمياً، والأول لا يعلم بذلك^(٦)، فأمر الذمى مسلماً أن يجمع بهم^(٧) لم يجز؛ لأن تفويض الأول لم يصح؛ لأن الذمى ليس من أهل الصلاة، وكذلك لو أمر الإمام الأول مريضاً يومئذ، أو أخرساً، أو أمياً، أو صبياناً، فأمرُوا غيرهم، لم يجز لأن هؤلاء لا يصلحون إماماً للقوم، فلم يصح التفويض إليهم^(٨)، فإن كان التفويض من الأول إلى هؤلاء قبل الجمعة بأيام، فأسلم الذمى، وبرأ المريض، وتكلم الأخرس، وتعلم الأعمى، فصلوا بهم، أو أمرُوا غيرهم^(٩)، جاز لأن التفويض ليس بلازم^(١٠)، وما ليس بلازم^(١١)، يكون للبقاء حكم الابتداء، فصار كأنه فوض إليهم للحال، وهم فى الحال أهل الصلاة^(١٢).

(١) فى ط: فملك التفويض وهو تصحيف.

(٢) فى ز: قال "رحمه الله".

(٣) الريادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(٤) الزيادة: من خأ، حب، دب، وفى دأ، ط: "بعد" بدون "هذا".

(٥) كلمة "تعالى" ساقطة من خأ، خب، دب.

(٦) فى معظم النسخ: "ولم يعلم الأول بذلك" إلا أن فى دأ، ز: "ذلك" بدل "بذلك"، المثبت من ط.

(٧) فى دأ: "أن يجتمع بهم" وهو تصحيف.

(٨) فى دأ: "فلم يصح التفويض إليهم نص" بزيادة "نص".

(٩) فى خأ، دأ، دب: "وأمرُوا غيرهم" بالمعطف.

(١٠) قوله: "بلازم" ساقط من خأ، دأ.

(١١) قوله: "بلازم" ساقط من خأ، دأ.

(١٢) فى معظم النسخ: "وهو فى الحال أهل للصلاة"، الصواب ما أثبتناه.

مسألة (٩٢٥)

وإن كان الإمام دخل في الصلاة، ثم أحدث، فقدم ذمياً، فقدم الذمى^(١) غيره، لا يجوز، فإن أسلم^(٢) الذمى بعد ما قدم، إن خطب بهم، وصلى الجمعة من الابتداء، أو أمره غيره بأن يخطب، ويصلى بهم الجمعة بعد ما أسلم، جاز، وإن بنى على تلك الصلاة، لم يجز^(٣) لما قلنا من قبل^(٤).

مسألة (٩٢٦)

الإمام إذا صلى ركعة من الجمعة، ثم أحدث، فخرج من المسجد، ولم يقدم أحداً، فقدم الناس رجلاً قبل أن يخرج الإمام من المسجد، جاز ضرورة إصلاح صلاتهم، فإن تكلم المقدم أو ضحك، فأمر غيره أن يجمع بهم، لا يجوز لأن الإمام لم يفوض إليه، لكن استحسنا أن يبنى على صلاة الإمام ضرورة إصلاح صلاتهم، فإن خرج^(٥) من صلاة الإمام لم يبق إماماً.

مسألة (٩٢٧)

إذا اقتدى رجل بالإمام^(٦) يوم الجمعة، ونوى صلاة الإمام، إلا أنه يحسب أنه يصلى الجمعة، فإذا هو يصلى الظهر، جاز ظهره معه^(٧)، وإن اقتدى به ونوى عند التكبير أنه يصلى الجمعة معه، فإذا هو يصلى الظهر، لا يجزيه ظهره معه؛ لأن في الوجه الأول نوى صلاته، وحسب أنها جمعة، فصحت نية الصلاة معه، وبطل

(١) في ط: "مقدم الذمى" وهو تصحيف.

(٢) في د أ: "فإذا أسلم" مكان المثبت.

(٣) في خ ب: "ثم يجز" وهو تصحيف.

(٤) هكذا ذكره حسام الدين في فتاوى الكسرى في الفصل السابع عشر من الجمعة، وما ينص بها في علامة "س".

(٥) في معظم النسخ: "فإذا حرج" المثبت من ط.

(٦) في ط: "إذا اقتدى الرجل بالإمام".

(٧) في معظم النسخ: "يجزيه الظهر معه"، المثبت من ط.

الحسبان، وأما في الوجه الثاني: نوى أن يصلى الجمعة، فإذا تبين أنه يصلى الظهر، تبين أنه لم يصح الاقتداء.

مسألة (٩٢٨)

رجل تذكر يوم الجمعة أنه لم يصل الفجر، والإمام في الخطبة^(١) يقوم، فيقضى الفجر^(٢)، ولا يسمع الخطبة^(٣)؛ لقوله ﷺ^(٤): «من نام عن صلاة أو نسيها الحديث^(٥)، ولأنه لو سمع الخطبة^(٦) لفاتته الجمعة^(٧)».

- (١) في خ أ: "في خطبة".
- (٢) في خ أ، خ ب، د ب: "يقوم بقضى الفجر".
- (٣) في ط: "ولا سمع الخطبة"، وهو تصحيف.
- (٤) في خ أ، د أ، د ب، ز: "لقوله عليه السلام مكان الثبت".
- (٥) الحديث رواه الجماعة، إلا أنهم لم يذكروا بلفظ: «من نام عن صلاة أو نسيها» حتى الدارقطني والبيهقي الذي نسب إليهما الزيلعي لم يخرجاه بهذا اللفظ.
- قال الزيلعي في أول "باب قضاء الفوائت" الحديث (١٢٦): قال عليه السلام: «من نام عن صلاة أو نسيها، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليعد التي صلى مع الإمام».
- والذي ذكره الدارقطني (٤٢١/١) في "باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى" عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال: إذا نسي أحدكم صلاته، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليصل الصلاة التي نسي ثم يعيد صلاته التي صلى مع الإمام.
- قال أبو موسى: وحدثنا أبو إبراهيم الترمذي، ثنا سعيد به، ورفعنا إلى النبي ﷺ، وهم في رفعه، فإن كان رجع عن رفعه، فقد وفق الصواب.
- قال الزيلعي في "نصب الراية" (١٦٣/٢) نقلا عن أبي زرعة: رفعه خطأ، والصحيح رفعه، وفي رواية مسلم: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها»، وفي رواية أخرى له: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك»، قال قتادة: «وأقيم الصلاة للذكرى» أخرجهما مسلم في "صحيحه" (٢٧٦، ٢٧٧) في آخر "باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاءها"، والبخاري (١١٢/١) في "باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة"، والترمذي (٣٣٥-٣٣٦) في "باب ما جاء الرجل ينسى الصلاة"، والنسائي (٣٩٣/١) في "باب فيمن نسي صلاة"، وابن ماجه (٢٢٧/١) في "باب من نام عن الصلاة أو نسيها"، وأبو داود (١١٩/١) في "باب من نام عن صلاة أو نسيها".
- والدارمي (٢٨٠/١) في هذا العنوان، كلهم رواه من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث أنس حديث حسن صحيح.
- وفي الباب عن أنس هريرة وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم، حديث أبي هريرة رواه مسلم مطولا في (٢٧٤/١)، وأبو داود في الباب السابق، وكذلك ابن ماجة، ورواه النسائي (١/١).

مسألة (٩٢٩)

شرو: أهل مصر تركوا صلاة الجمعة بعدد، بكره لهم أداء الظهر بجماعة، ويستحب لهم أن يصلوا الظهر وحدائنا، لعموم قول محمد (رحمه الله) ^(١).

مسألة (٩٣٠)

وبكره لأهل السجن وغيرهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة ^(٢).

مسألة (٩٣١)

ومن رأى غيره يتطوع في الجامع عند الزوال يوم الجمعة، لا ينبغي له أن يمنعه عن ذلك كيلا يدخل تحت قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ ^(٣) (٢٩٥، ٢٩٦) في "باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد".

وأما حديث سعيد بن المسيب رواه مالك في "الموطأ" (٢٦/١) مرصلا في "باب النوم عن الصلاة"، ومحمد بن الحسن في "باب الرجل ينسى الصلاة أو ينوته وقتها". (موطأ مالك: ص ٧٨ برواية محمد)

وأضاف محمد قاتلا: وبهذا نأخذ، إلا أن يذكرها في الساعات التي نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها، حين تطلع الشمس حتى ترتفع، وتبيض ونصف النهار حتى تزول، وحين تحمر الشمس حتى تغيب إلا عصر يومه، فإنه يصلها وإن احمرت الشمس قبل أن تغيب وهو قول أبي حنيفة.

وعن أبي قتادة قال: "ذكروا بلنبي ﷺ نومهم عن الصلاة، فقال: إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة، أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها"، حديث أبي قتادة أخرجه الترمذي في "سننه" (٣٣٤/١) في "باب ما جاء في النوم في الصلاة"، وقال: حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح.

(٦) في خ أ: "الجمعة" مكان "الخطبة" وهو سهر.

(٧) قوله: لفاتته الجمعة "ساقط من خ أ، هذه المسائل الثلاث (٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨) هكذا ذكرها حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في العنوان السابق في علامة "س".

(١) الزيادة لم تذكر في ز.

(٢) قيل لمحمد بن الحسن في "الأصل" في "باب صلاة الجمعة" (ص ٢٩ ب): أراءيت القوم أنكروه لهم أن الظهر في جماعة يوم الجمعة؟ قال: نعم، أكره لهم ذلك، إذا كانوا في مصر، وقيل: وكذلك إذا كانوا في سجن أو مجلس، قال: نعم، وإن صلوا أجزاءهم، قوله "وحدائنا" منفردا بدون جماعة.

(٣) سورة المعلق (٩٦/١٠)

ولأنه لا يتيقن بوقت الزوال، فربما يكون^(١) قبله أو بعده،^(٢) ولو تيقن، ففيه خلاف لأبي يوسف [رحمه الله]^(٣)، وربما قلده^(٤) هذا المصلّي، ولا ينكر على من فعل فعلاً مجتهداً أو مقلداً بمجتهد^(٥)، ونظير هذا^(٦) ما سئل شمس الأئمة الحلواني [رحمه الله]^(٧): أن كسالى العوام يصلّون الفجر عند طلوع الشمس، أفترجرهم عن ذلك^(٨)، قال: لا؛ لأنهم إذا منعوا عنها تركوها أصلاً، وأداؤها في هذه الحالة [أولى]^(٩)، وأهل الحديث [قالوا]^(١٠): أداءها^(١١) أولى من تركها أصلاً.

سألة (٩٣٢)

أج: عن أبي حنيفة رحمه الله: لو خطب الإمام وحده يوم الجمعة جاز؛ لأن الإمام هو الأصل، والقوم هم التابع^(١٢)، ويجوز أن يكتفى بالشرط في حق الأصل.

وعن محمد رحمه الله: إذا خطب يوم الجمعة وحده، لم يجز إلا بحضرة

(١) في ط: وربما يكون.

(٢) في دب: وبعد بالعطف وبدون الضمير.

(٣) الريادة: من ح ب، ط، وفي ط، ز: خلاف أبي يوسف.

(٤) في دأ: فرمّا قلده.

(٥) في ز: أو بتقليد للمجتهد، وفي خأ، خب، دأ، دب: أو لتقليد للمجتهد، المثبت من ط.

(٦) في معظم النسخ: نظير هذا بدون العطف، المثبت من ط.

(٧) الزيادة: من ط.

(٨) في هامش ط: ورد هذه العبارة: صلاة الفجر بعد طلوع الشمس من الزجر هو المنع.

(٩) الزيادة: من هامش ط.

(١٠) الزيادة: من عندنا، وذلك لاستقامة المعنى.

(١١) في معظم النسخ: أجازوها مكان أداءها، المثبت من ط.

(١٢) في خأ، خب: والقوم هو التابع وهو سهو، لأن القوم لا واحد له من لفظه، وجمع القوم أقوام، يطلق القوم على الرجال دون النساء، قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قومٍ﴾ ثم قال: ولا نساء من نساء، وربما يطلق على النساء بالتبع، والقوم: يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿وَكَذَبَ يَوْمَئِذٍ قَوْمُكَ﴾ وقال تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ مختار الصحاح (ص ٥٥٦، ٥٥٧).

الرجال؛ لأن الخطبة من المخاطبة، فلا بد^(١) من وجود المخاطب لتحقيق الخطبة وعن أبي يوسف [رحمه الله]^(٢): لو كان هناك رجال، فخطب^(٣) ولم يسمعهم، جاز، ولا يضر بعدهم^(٤) عن الإمام؛ لأن الكلام يتحقق بدون السماع، ألا ترى أنه لو حلف: لا يكلم فلاناً، فناداه^(٥) (وهو) بحيث يسمع، إلا أنه لم يسمع^(٦) يحنث في يمينه^(٧)، فيتحقق ههنا الخطبة، وإن لم يسمعهم.

مسألة (٩٣٣)

ولو نزل الخليفة، أو والى العراق في المنازل التي^(٨) في طريق مكة، كالثعلبية ونحوها، جمع لأنها^(٩) قرى تتمصر لمكان الحاج^(١٠)، فصار كمنى^(١١).

مسألة (٩٣٤)

إذا قعد الإمام^(١٢) بين الخطبتين لا أرى بأساً^(١٣) بالكلام ما دام الإمام جالساً في

- (١) في خأ، خرب، دب: "ولا بد" مكان المثبت.
- (٢) الزيادة: من لم تذكر في ز.
- (٣) في دأ: "رجل" مكان "رجال"، وهو تصحيف، وفي خ أ: "خطب" مكان المثبت، الصواب ما أنشأه.
- (٤) في ط: "تأعدهم".
- (٥) في دأ: "فناه" مكان "فناداه"، وهو تصحيف.
- (٦) قوله: "إلا أنه لم يسمع" ساقط من خ أ.
- (٧) في ط: "بحيث في يمينه" وهو تصحيف.
- (٨) كلمة "التي" ساقطة من ط.
- (٩) في ط: "جمع بها لأنه".
- (١٠) في معظم النسخ: "بمكان الحاج"، المثبت من دأ، إلا أن في ط: "الخارج مكان الحج".
- (١١) في دأ، دب، ط، ز: "كمنى".
- (١٢) في معظم النسخ: "وإذا قعد الإمام" بالمعطف، المثبت من ط.
- (١٣) كلمة "بأساً" ساقطة من خ أ، خ ب، وفي ط: "بأسياً" وهو تصحيف.

قول أبي يوسف رحمه الله [تعالى] ^(١)، وقال ^(٢) محمد [رحمه الله] ^(٣) : أكره ذلك ^(٤).

قال رضى الله عنه ^(٥) : وهذه الرواية ^(٦) عن محمد [رحمه الله] ^(٧) غريبة، فأما ظاهر مذهبه كقول أبي يوسف ^(٨)، وجه هذه الرواية ^(٩) عن محمد : هو أن الجلسة ^(١٠) بين الخطبتين للاستراحة، فيعطى لها حكم الخطبة، كحال سكتات الإمام، بخلاف ما قبل الخطبة؛ لأنه ^(١١) لم يشرع فيها بعد، وبخلاف ما بعدها؛ لأن قد فرغ منها.

مسألة (٩٣٥)

ولا ينفى أن يشرب الماء، أو يطعم شيئاً والإمام يخطب؛ لأنه صرب إخلال يعرض للإنصاف ^(١٢).

مسألة (٩٣٦)

إذا خطب الأمير، وصلى الجمعة بعد ما حصر الأمير الثانى؛ قال شيخنا الإمام منهاج الأئمة ^(١٣) فيما قرأنا عليه : إن علم الأول بقدومه لم يجز؛ لأنه اعزل

(١) قوله : رحمه الله - ساقط من ط، والزيادة : من دب

(٢) فى ح أ : "قال بدون العطف."

(٣) الزيادة لم تذكر فى ز، وفى ط : "دع مكان الزيادة."

(٤) فى خأ، خب، دب : "يكره ذلك."

(٥) فى ز : "قال رحمه الله - مكان المثبت."

(٦) فى خ أ : "هذه الرواية بدون العطف."

(٧) الزيادة : من ط.

(٨) فى ط : كما هو قول أبي يوسف.

(٩) فى خب، دأ، دب، ز : "وجه هذه الرواية بدون العطف."

(١٠) فى دأ، دب، ط، م : "وهو أن الجلسة بزيادة العطف."

(١١) فى دأ : "لأنها وهو خطأ."

(١٢) فى ط : يعرض للإنصاف.

(١٣) فى ط : "قال شيخنا منهاج الدين - مكان المثبت، هو محمد بن محمد بن الحضر إمام الأئمة"

إلا أن يكون أمر بإقامتها، وإن لم يعلم بقدمه، أجزأهم؛ لأنه لم يعزل.
قال صاحب "الأجناس"^(١): ذكر في "المجرد"^(٢): أنه يحوز، وإن علم الأول
بقدم الثاني، ما لم يحض مع الثاني^(٣) الجلوس في الحكم، وما يستدل به عزل
الأول.

وذكر في "نوادير ابن سماعه"^(٤): أن الأمير الثاني لو صلى خلفه ولم يعزله،
جازت الجمعة، وإن عزل^(٥) بعد ما خطب انتقض حكم خطبة الأول^(٦)؛ لأن
الجمعة مع الخطبة كشطرى الصلاة، والصلاة الواحدة لا تقام بإمامين.

مسألة (٩٣٧)

لا جمعة على الكبير الذي قد ضعف؛ اعتباراً بالمرض، ولو منع المولى عبده
من حضور الجمعة والجماعة لا يضره^(٧)؛ لأن فيه تعطيل^(٨) منافع ملكه، بخلاف
أصل الفرائض؛ لأنه مبقى على أصل الحرية في حقها.

منهاج الشريعة، أستاذ صاحب "الهداية"، قال القرشي: تفقه صاحب "الهداية" على يديه،
وأخذ منه إلى سنة ٥٣٥ هجرية، وكان رحمه الله يحمله ويعظمه، ولكنه لم يذكر سنة وفاته؛
ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٣/٣١٩، ٣٢٠) و"الفوائد البهية" (ص ١٨٧).

(١) في ط: وقال صاحب "الأجناس" بزيادة العطف، هو أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس
الناطقي الطبري، المتوفى سنة ٤٤٦ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١/٢٩٨، ٢٩٧) و
تاج التراجم (ص ٩) و"مفتاح السعادة" (٢/٢٧٩، ٢٨٠) و"العوائد" (ص ٣٦).

(٢) كتاب المجرد لأبي يوسف رحمه الله؛ لم أستدل على هذا الكتاب في فهرس المخطوطات.

(٣) في ط: من الثاني.

(٤) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٣/١٦٨، ١٧٠) و"تاج التراجم" (ص ٥٤) و"البداية و
النهاية" (١٠/٣١٢) و"النجوم الزاهرة" (٢/٢٧١) و"الفوائد البهية" (ص ١٧٠، ١٧١) له
أستدل على "نوادير ابن سماعه" في فهرس المخطوطات.

(٥) في ط: "ولو عزل مكان الثبت".

(٦) في ط: "حكم خطبة الأول" وهو تصحيف.

(٧) في ط: "خطور" مكان "حضور" وهو تصحيف، وفي معظم النسخ "والجماعات مكان
الجماعة"، المثبت من ط، إلا أن في ط: "يضره" مكان "لا يضره" وهو سهو.

(٨) كلمة "تعطيل" ساقطة من دب، خأ، حب.

مسألة (٩٣٨)

المسافرون إذا حضروا مصراً يوم الجمعة^(١)، ليس عليهم الجمعة^(٢) دفعاً للحرَج عنهم، وهذا ظاهر، يصلّوها بالجماعة^(٣)؛ لأنه لو جار لهم ربما يفقدى غيرهم بهم، فيؤدى إلى تقليل الجماعة فى الجمعة.

قال محمد بن شجاع [رحمه الله]^(٤): المبلل مقدر بثلاثة آلاف [ذراع]^(٥) إلى أربعة آلاف ذراع^(٦).

الغلو^(٧): قدر ثلاث مائة ذراع [إلى أربع مائة ذراع]^(٨) وقد ذكرناه^(٩)، وقد أعدناه ههنا^(١٠)؛ لأن فناء المصر مقدر بميلين على ما روى عن أبى يوسف [رحمه الله]^(١١)، وبه أخذ الفقيه أبو الليث [رحمه الله]^(١٢).

(١) قوله: "يوم الجمعة" ساقط من دأ.

(٢) فى خ أ، خ ب: "يوم الجمعة" بزيادة "يوم" وهو خطأ.

(٣) فى خ أ، خ ب، د ب: "أن يصلّوا بالجماعة".

(٤) الزيادة من ط، ترجمته فى "الجواهر المضية" (١٧٣/٣-١٧٥) و"ناح التراجع" (ص ٥٦، ٥٥) و"الجور الراهرة" (٤٢/٣) و"البداية والنهاية" (٤٠/١١) و"الفوائد البية" (ص ١٧٢، ١٧١).

(٥) فى خ أ، ح ب، د أ، د ب: "بقدر ثلاث آلاف"، وفى ط: "قدر ثلاث آلاف"، لثبت من ز، إلا أن الزيادة من ط.

(٦) فى خ أ، خ ب، د أ: "إلى أربعة ذراع" وهو تصحيف، المبلل: منار بينى للمسافر فى الطريق يبتدى به، ويدل على المسافة، ومقياس للطول قديماً قدر بأربعة آلاف ذراع، وحديثاً (١٧٦٠) ياردة، وقدر الرازى بثلاث فرسخ. المعجم الوسيط (٩٠١/٢)، مختار الصحاح (ص ٦٤١).

(٧) فى معظم النسخ: "الغلو" بالماء وهو تصحيف، الصواب ما أثبتناه، الغلو: العاية، وهى رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، ويقال: هى قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة ذراع، والجمع غلوات مثل شهوة وشهوات، وغلاء، يقال: غلا سهمه غلواً، إذا رمى به أقصى العاية. المعجم الوسيط: ٦٦٦/٢-٦٦٧، والمصباح المنير: ٤٢٨/٢، ومختار الصحاح: ص ٤٨٠.

(٨) الزيادة من خ أ، خ ب، د أ، د ب، ط.

(٩) فى مسألة (٩٠٢)-----

(١٠) فى د ب: "أعدناها ههنا"، وفى معظم النسخ: "هنا" مكان "ههنا"، لثبت من خ أ، خ ب.

(١١) الزيادة من خ أ، خ ب، د أ، د ب.

وعن محمد [رحمه الله] ^(١) في النوادر مقدرة بالغلو، وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام خواهرزاده.

مسألة (٩٣٩)

شرو: ومقدار السنون في الخطبة ما روى عن أبي حنيفة رحمة الله [عليه] ^(٢): أنه يخطب خطبة خفيفة، بحمد الله تعالى ^(٣) ويشئ [ويشهد] ^(٤) عليه ويصلّى على النبي ﷺ ^(٥) ويعظ، ويقرأ سورة ^(٦)، هذا في الأولى، وفي الثانية كذلك، إلا أنه يدعو للمسلمين مكان الوعظ، ويكون مقدار الخطبتين ^(٧) مقدار سورة من طوال المفصل، ومقدار ما يقرأ فيها ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، لأنها أدل على المعنى، وهذا لأن النبي ﷺ أمر بقصر الخطبة ^(٨)، ومقدار الجلوس

(١٢) الزيادة من خأ، خب، دأ، دب.

(١) الزيادة من خأ، خب، دأ، دب.

(٢) الزيادة من خأ، خب، دب.

(٣) كلمة "تعالى" ساقطة من دأ.

(٤) الريادة: من ط.

(٥) في خ أ، خ ب: "ويصلّى على النبي عليه السلام".

(٦) كلمة "سورة" ساقطة من خ أ، خ ب.

(٧) في ط: "قدر الخطبتين" مكان المثبت.

(٨) قال الإمام الشافعي رحمه الله في "الأم" (١/١٧٨) في "باب أدب الخطبة": وأقل ما يقع عليه اسم خطبة من الخطبتين: أن يحمد الله تعالى ويصلّى على النبي ﷺ، ويقرأ شيئاً من القرآن في الأولى، ويحمد الله عن ذكره، ويصلّى على النبي ﷺ، ويوصي بشقوى الله، ويدعو في الأخيرة؛ لأن معقولا أن الخطبة جمع بعض الكلام من وجوه إلى بعض هذا أوجز ما يجمع من الكلام.

قال الشافعي: وإنما أمرت بالقراءة في الخطبة أنه لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ خطب في الجمعة إلا قراً، فكان أقل ما يجوز أن يقال: قرأ آية من القرآن، وأن يقرأ أكثر منها أحب إلى.

ومن سنن الخطبة يوم الجمعة: البداء بحمد الله، والتناء عليه بما هو أهله، والشهادتان، والصلاة على النبي ﷺ، والعظة والتذكير، وقراءة القرآن، وتحفيق الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل، وإعادة التحميد، والتناء على الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ في الحصة الثانية، وكرهوا التطويل في الخطبة؛ لما ورد من الأحاديث في تنصير الخطبة وترك تطويلها

روى عن جابر قال: "كان رسول الله ﷺ يخطب الناس يحمد الله ويتنى عليه بما هو أهله، ثم يقول: من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له، وخير الحديث كتاب الله"، الحديث رواه مسلم (٣٤٤/١) في كتاب الجمعة في "باب تخفيف الصلاة والخطبة". وقال عليه السلام: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم»، الحديث رواه أبو داود وأحمد جميعاً، وفي رواية أخرى لأحمد وأبي داود والترمذي: "الخطبة التي ليس فيها شهادة كاليد الخدماء". ينظر في "المنتقى": باب اشتغال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسول الله ﷺ والموعظة والقراءة.

وعن الحكم بن حزن الكلفي قال: "قدمت إلى النبي ﷺ سابع سبعة أو تاسع تسعة، فلبناعه أياماً، شهدنا فيها الجمعة، فقام رسول الله ﷺ متوكئاً على قوس -أو قال- على عصا- فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات، ثم قال: يا أيها الناس! إنكم لن تفعلوا -أولاً- تطيقوا- كل ما أمرتم، ولكن سددوا وأبشروا"، الحديث رواه أبو داود (٢٧٧/١) في "باب الرجل يخطب على قوس"، وابن حزيمة (١٤٣/٣) في آخر "باب استحباب تقصير الخطبة وترك تطويلها"، انظر النسائي (١٠٤-١٠٥/٣) في "صفة خطبة النبي ﷺ ومدته فيها بحمد الله والثناء عليه".

وأما قراءة القرآن في الخطبة ثبتت من حديث أم هشام رضى الله عنها أنها قالت: "ما أخذت ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيد﴾ إلا على لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل يوم جمعة على المنبر، إذا خطب الناس"، الحديث رواه مسلم في الباب السابق في (٢٤٦/١)، وأبو داود أيضاً في الباب السابق في (١٧٨/١)، والنسائي (١٠٧/٣) في "باب القراءة في الخطبة"، والشافعي في "الأم" (١٧٨/١) في "باب القراءة في الخطبة".

وعن حار بن سمرة قال: "كان النبي ﷺ يخطب قائماً ثم يجلس، ثم يقوم، فيقرأ آيات، ويدكر الله، وكانت خطبته قصداً وصلاته قصداً"، الحديث رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي، واللفظ لابن ماجه، أخرجه ابن ماجه (٣٥١/١) في "باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة". وقال الشافعي في الباب الذي مضى: وبلغنا أن علياً كرم الله وجهه كان يقرأ على المنبر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فلا تتم الخطبتان إلا بأن يقرأ في إحدهما آية فأكثراً، والذي أحب أن يقرأ بقاف في الخطبة الأولى كما روى عن رسول الله ﷺ لا يقصر عنها، وما قرأ أحراً إن شاء الله تعالى.

ثم قال الشافعي: وأحب أن يقدم الكلام، ثم يقرأ الآية؛ لأنه بلغنا ذلك، وإن قدم القراءة، ثم تكلم فلا بأس، وأحب أن تكون فرائده ما وصفت في الخطبة الأولى، وأن يقرأ في الخطبة الثانية آية أو أكثر منها، ثم يقول: أستغفر الله لي ولكم.

وأما في استحباب تخفيف الخطبتين ورد عن واصل بن حسان أنه قال: قال أبو وائل: حصه عمار، فأوجز وأبلغ، فلما نزل، قلنا: يا أبا اليقظان! لقد أبليت وأوحزت، فلو كنت تفتت؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته ميثم من فقهه، فأطبلوا الصلاة وأقصر الخطبة، وإن من البيان سحراً"، الحديث رواه مسلم (٣٤٥/١) في باب تخفيف الصلاة والخطبة"، وابن خزيمة (١٤٢/٣) في "باب استحباب تقصير الخطبة وترك تطويلها"، والدارمي في "باب في قصر الخطبة" (٣٦٥/١).

قال مجاهد الدين في "المنتقى" (ص ٢٥٦) في "باب ميثمات الخطبتين وأدبيهما": رواه أحمد

بين الخطبتين عند الطحاوي رحمه الله مقدار ما تلمس^(١) موضع جلوسه في المنبر^(٢) .
وفي الظاهر مقدار ثلاث آيات^(٣) .

مسألة (٩٤٠)

وإن خرج الإمام، يكره الكلام؛ وهي مسألة معروفة، واختلف المشايخ [رحمهم الله]^(٤) على قوله، قال بعضهم: يكره كلام الناس، ولا يكره التسبيح .
وقال بعضهم: يكره جميع ذلك؛ لأننا ألحقنا هذه الحالة بالخطبة، وفيها ذلك^(٥) .

مسألة (٩٤١)

وإذا أحدث الإمام بعد ما شرع في الصلاة، فاستخلف^(٦) من لم يشهد الخطبة جاز، وهذا ظاهر^(٧)، فلو أفسد الثاني صلاته، ثم افتتح بهم الجمعة، جاز؛ لأنه لما

ومسلم، وعن جابر بن سمرة السوائي قال: "كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما من كلمات يسيرات"، وفي رواية أخرى عن عمار بن ياسر قال: "أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطب"، رواهما أبو داود (٢٧٩/١) في "باب إقصار الخطب" - ط: حلى - .
وفي رواية أخرى رواها النسائي: عن عبد الله بن أبي أوفى قال: "كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة ويقصر الخطبة".

ينظر "المنتقى" (ص ٢٥٦) في الباب السابق، وقال الشافعي في آخر ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها (١٧٩/١): "وأحب أن يخلص الإمام الخطبة بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ والعظة والقراءة ولا يزيد على ذلك، إلى كل هذه الأمور أشار ابن قدامة في "المغنى" في "كتاب صلاة الجمعة" (٣٠٨/٢-٣١١).

- (١) في خب، دأ، دب، ز: "مقدار ما لمس" مكان المثبت.
- (٢) في معظم النسخ: "المنبر" يحذف حرف الجر، المثبت من خ، أ، خب، وفي دب: "من مكان في".
- (٣) قال الطحاوي في "مختصره" (ص ١٤٠) في "باب صلاة الجمعة": فإذا فرغ المؤذنون من الأذان، قام الإمام فخطب خطبتين، يفصل بينهما بجلسة خفيفة، فإذا فرغ من خطبته، أقام المؤذنون الصلاة، فصلّى بهم الجمعة ركعتين.
- (٤) الزيادة من حأ، خب، ط.
- (٥) لقد نكلنا في هذا الباب في أول علامة "ن" في هامش مسألة (٨٩٨).
- (٦) في خ أ: واستخلف.
- (٧) في دأ: وهو ظاهر.

صار خليفة للأول^(١)، التحق بمن شهد الخطبة حكماً، فجاز له افتتاحها.

مسألة (٩٤٢)

ولو عطس الإمام على المنبر، فقال: "الحمد لله"، يريد به^(٢) الحمد [لله]^(٣) على عطاسه^(٤)، لا ينوب عن الخطبة عند أبي حنيفة [رحمة الله عليه]^(٥) أيضاً كما في التسمية على الذبيحة إذا قال: سُبْحَانَ [الله]^(٦) إنما يقوم مقام التسمية إذا قصد به التسمية على الذبيحة^(٧).

وعن أبي حنيفة [رحمه الله]^(٨) في رواية أخرى^(٩): أنه يجزيه، والعرف على هذه الرواية^(١٠)، وهو أن المأمور به في قيام الخطبة الذكر مطلقاً؛ لقوله تعالى^(١١): ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١٢) وقد وجد، وفي باب الذبيحة^(١٣) المأمور بالذكر عليه^(١٤)، وذلك بأن يقصده، والأول أصح.

(١) في ط: "لأنه صار خليفة للأول بدون لما".

(٢) قوله: "به" ساقط من خ ب، دب.

(٣) الريادة: من ط.

(٤) في دب: "عن عطاسه"، وفي ح أ: من عطاسه.

(٥) الزيادة: من خ أ، خ ب، د أ، دب.

(٦) الزيادة: من م.

(٧) ما بين القوسين ساقط من معظم النسخ، أثبتناها من ط، م.

(٨) الريادة: من ط، م.

(٩) في ط، م: "رواية أخرى" بحذف حرف العلة.

(١٠) في معظم النسخ: "والفرق على هذه الرواية"، المثبت من ط، م.

(١١) في د أ: "وقوله تعالى" مكان المثبت.

(١٢) الآية بالكامل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الجمعة: رقم الآية ٩.

(١٣) في ح ب، د أ: "في باب الذبيحة" بدون العطف.

(١٤) في د أ: المأمور لذكر الله عليه.

مسألة (٩٤٣)

وإذا احتبى الرجل^(١) في حالة الخطبة^(٢) لا بأس به، وهو ظاهر^(٣)، ولكن

- (١) في ط: "وإذا احتبى الرجل"، وفي خ، أ، غ ب: "وإذا اجتنى" وهو تصحيف.
قال ابن الأثير: الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بشرب يجمعهما مع ظهره، ويشد عليهما (وتكون إلتئاه على الأرض)، وقد يكون الاحتباء بالدين عوض الثوب، ومنه الحديث: "الاحتباء حيطان العرب، أى ليس فى البرارى حيطان، فإذا أرادوا أن يستندوا، احتبوا لأن الاحتباء يمنعهم من السقوط، ويصير لهم ذلك كاجدار، والحبوة - بضم الحاء وكسر ها - والجمع: حَبَى وحَبَى، وهذه العادة شائعة عند بعض الناس، يعملونها عند ما تطول التعمدة كمسند، لقد شوهدت هذه العادة عند أهل حضرموت. (النهاية ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦) فى باب الحاء مع الباء".
- (٢) فى ط: "فى حال خطبة الإمام" مكان المثبت.
- (٣) لقد تكلم الناس فى الاحتباء فى حالة الخطبة يوم الجمعة: كره ذلك بعض الناس لحديث معاذ عن أبيه: "أن النبي ﷺ نهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب"، اخذت رواه الترمذى فى أبواب الجمعة فى "باب ما جاء فى كراهية الاحتباء والإمام يخطب" (٢/ ٣٩٠)، أبو داود فى "باب الاحتباء والإمام يخطب" (١/ ٢٨٠)، وابن خزيمة فى "باب النهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب" (٣/ ١٥٨)، قال الترمذى: هذا حديث حسن.
- ورواه ابن ماجه فى "باب ما جاء فى الحاق يوم الجمعة قبل الصلاة والاحتباء والإمام يخطب" (١/ ٣٥٩)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الاحتباء يوم الجمعة ويعنى والإمام يخطب"، فى "الزوائد": فى إسناده بقية وهو مدلس، وشيخه وإن كان الترمذى قد وثقه وإلا فهو مجهول.
- وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين: أنه لا بأس بالاحتباء فى حالة خطبة الإمام.
- قال أبو داود: حدثنا داود بن رشيد، ثنا خالد بن حيان الرقى، ثنا سليمان بن عبد الله بن الزبرقان عن يعلى بن شداد بن أوس قال: شهدت مع معاوية بيت المقدس، فجمع بنا فنظرت، فإذا حل من فى المسجد أصحاب النبي ﷺ فرأيتهم صحتين والإمام يخطب.
- قال أبو داود: كان ابن عمر يحتبى والإمام يخطب، وأنس بن مالك وشريح وصعصعة بن صوحان وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ومكحول وإسماعيل بن محمد بن سعد وبعيم بن سلامة قال: لا بأس بها، وقال أبو داود: ولم يلقنى أن أحداً كرهها إلا عبادة بن نسي.
- وقال الترمذى: وقد كره قوم من أهل العلم الحبوة يوم الجمعة، والإمام يخطب، ورخص فى ذلك بعضهم منهم: عبد الله بن عمر وغيره، وبه يقول أحمد وإسحاق لا يريان بالحبوة والإمام يخطب بأساً.
- وقال الإمام الشافعى رضى الله عنه: أخبرنى من لا أهتم عن ابن عمر: أنه كان يحتبى والإمام يخطب يوم الجمعة، وقال الشافعى أيضاً: "والجلوس والإمام على المنبر يوم الجمعة كالجلوس فى جميع الحالات". (كتاب الأم: باب الاحتباء فى المسجد يوم الجمعة والإمام

يضع جبهته على ركبتيه؛ لأن السنة هي المواجهة^(١)، ولأنه يورث النوم.
واختلفوا: أن التباعد عن الإمام أفضل أم الدنو [منه]^(٢)، قال بعضهم: لأن
السلف كانوا يتباعدون، والأصح^(٣) أن الدنو أفضل؛ لقوله ﷺ^(٤): «وَأَدْنِ
وَانصُتْ»^(٥) وإنما كان السلف يتباعدون؛ لأنه كان يجرى^(٦) على لسانه بعض

يخطب^(٧) (١٨١/١)

ثم وجه النبي وكراهية الاحتباء يوم الجمعة عند الخطبة لاحتمال أحد السين: إما لأن الاحتباء
يجلب النوم، ويعرض طهارته للانتقاص، وأيضاً يمنعه من استماع الخطبة، وإما لاحتمال كثرة
العورة، وهذا إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد، ربما يتحرك، ويورث الثوب فتبدوا عورته، عند
زوال الاحتمالين تزول الكراهية، على أي حال الأولى ترك الاحتباء عند الخطبة لأجل الخير
الذي مر وإن كان ضعيفاً.

(١) المواجهة في خطبة الجمعة سنة؛ لما روى عدي بن ثابت عن أبيه قال: "كان النبي ﷺ إذا قدم
على المنبر، استقبله أصحابه بوجوههم"، الحديث رواه ابن ماجه في "باب ما جاء في استقبال
الإمام وهو يخطب" (٣٦٠/١)، قال في "الزوائد": رجال إسناده ثقات إلا أنه مرسل.
وعن عبد الله بن مسعود قال: "كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا"،
الحديث رواه الترمذي من طريق محمد بن الفضل بن عطية، وضعفه الترمذي لأجله. (سنن
الترمذي: ٣٩٣/٢) "باب ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب" رقم الحديث ٥٠٩
قال البخاري في "صحيحه" في كتاب الجمعة في "باب يستقبل الإمام القوم واستقبال الناس
الإمام إذا خطب" و"استقبل ابن عمر وأبى رضى الله عنهم الإمام" (١٦٤/١).
وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون
استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.
قال الترمذي: "ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء"، يستنبط من الأحاديث السابقة
وأقوال العلماء وما ورد من الأمر باستماع الخطبة والإنصات لها: أن استقبال الإمام بوجوههم
عند الخطبة سنة مستحبة، وعليها جرت العادة، لقد سبق أن أشرنا إلى هذه المسألة في هامش
مسألة (٩١٢).

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) في ط: "للاصح" مكان المثبت، وهو تصحيف.

(٤) في معظم النسخ: "لقوله عليه السلام"، المثبت من ط، م.

(٥) في معظم النسخ: "وأدن وأنصت"، وفي ط: "ودنو وأنصت" الصواب ما أثبتناه، الحديث
رواه أبو داود وأحمد في "مسند"ه بالفاظ مختلفة، وله شواهد في مسلم وابن ماجه وأنس بن
الدارمي.

أولاً: عن سمرة بن جندب: أن نبي الله ﷺ قال: «احضروا الذكر وادنو من الإمام هو الرجل
لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها»، الحديث أخرجه أبو داود (٢٧٩/١) في باب
المنع من الإمام عند الموعظة، وأحمد في (١٠/٥)، وقال المنذرى في "التريع والترجم"

من يخطب^(١) ما لا يوافق الشرع، فصانوا أسماعهم^(٢) عن ذلك، فأما اليوم فلا^(٣).

مسألة (٩٤٤)

وينبغي أن تكون الخطبة الثانية "الحمد لله نحمده ونستعينه... إلى آخره". لأن هذا هو الثانية التي كان يخطبها رسول الله ﷺ^(٤)، وذكر الخلفاء الراشدين مستحسن، بذلك جرى التوارث^(٥)، ويذكر العملين^(٦).

في "الترغيب في التبكير إلى الجمعة، وما جاء فيمن يتأخر عن التبكير من غير عذر" (١/٢٥٥)، رواه الطبراني والإصبهاني وغيره.

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من توصاً فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا وأنصت واستمع غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام ومن من الحصى فقد لغا»، أخرجه ابن ماجة في "باب ما جاء في الرخصة في ذلك" (١/٢٤٦، ٢٤٧)، ومسلم في "باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة" (١/٣٤١)، واللفظ لابن ماجة.

ورواه النسائي والدارمي وابن ماجة عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ، أخرجه النسائي في فضل غسل يوم الجمعة، وفي "فضل المشي إلى الجمعة" (٣/٩٥، ٩٧)، والدارمي في "باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات" (١/٢٦٣) وابن ماجة في "باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة" (١/٢٤٦)، وله شواهد أخرى في كتب الحديث.

(١) كلمة "يجري" ساقط من دب، خأ، خب.

(١) في ط: "بعض من الخطب".

(٢) في دب: "فكانوا أسماعهم" وهو تصحيف.

(٣) قال قاضي خان في فتاواه في "باب صلاة الجمعة": واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في فضل: وهو أن أن السنن من الإمام أفضل أم التباعد عنه؟ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الدنو أفضل، وقال بعضهم: التباعد أفضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك. (الفتاوى في هامش "الهندية" ١/١٧٩، والفتوى على ما قاله المؤلف تمسكاً بهدى النبي ﷺ).

(٤) من الكلام في كيفية خطبته عليه السلام في هامش مسألة (٩٣٩): ينبغي للخطيب أن يأتي بهذا المستعين به على قضاءها وتمامها، وروى عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «عسا حطة الحاجة الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا» إلى آخر الحديث، الحديث رواه النسائي (٣/١٠٥) مطولاً في كتاب الجمعة في "باب كيفية الخطبة".

(٥) في خ أ: "لذلك جرى التوارث"، وفي ط: "بذلك يجري التوارث".

(٦) في معظم النسخ: "العمين"، المكت من ط.

مسألة (٩٤٥)

وإذا أراد العبد أن يخرج إلى الجمعة أو إلى العيدين^(١) بغير إذن مولاه^(٢) إن كان يعلم أن مولاه يرضى بذلك^(٣)، جاز، وإلا فلا؛ لأنه يحل له الخروج بإذنه؛ لأن له الحق في ذلك^(٤)، ولو رآه فسكت، حل له الخروج إليها، لأن السكوت بمنزلة الرضاء.

وعن محمد [رحمه الله]^(٥): في العبد يسوق دابة مولاه إلى الجامع، فإنه يشتغل بحفظ الدابة، ولا يصلي الجمعة؛ لأنه لم يوجد الرضاء بأداء الجمعة^(٦). والأصح أن له ذلك إذا كان لا يخل بحق المولى^(٧) في إمساك دابته.

مسألة (٩٤٦)

م: مسافر صلى يقوم الظهر، ثم دخل المصر وأتى الجمعة، وصلى مع الإمام ركعة، فسبق الإمام الحدث، فقدم هذا المسافر، جازت صلاة الكل؛ لأن الظهر ارتفض في حقه دون أولئك القوم، فصار [ذلك]^(٨) في حق أولئك الفريق الثاني، كأنه لم يصل الظهر، ونظير هذا [أن]^(٩) من أم قوماً في صلاة، ثم ارتد بعد الفراغ

(١) في دأ: "أو العيدين" بدون حرف العلة.

(٢) في ط: بغير إذن المولى.

(٣) كلمة "إن" ساقطة من خ، أ، خ ب.

(٤) قوله: "ينلث" ساقط من ح أ.

(٥) في معظم النسخ: "لأن الحق له في ذلك"، المثبت من خ، أ، ط، إلا أن في ح، أ، خ ب: "لأنه مكان لأن".

(٦) الزيادة لم تذكر في ز.

(٧) في خ، أ: "كأداء الجمعة" وهو نصحيح.

(٨) في خ، أ، خ ب: "بحق المولى" وهو تصحيح.

(٩) الزيادة: من دأ.

(١٠) الزيادة: من ط.

منها - والعباد بالله - ثم أسلم في وقت تلك الصلاة^(١) ، وأم يقوم آخرين في تلك الصلاة ، فإن صلاة الفريقين جائزة [لما قلنا]^(٢) ، كذا ههنا^(٣) .

مسألة (٩٤٧)

ولو خطب قبل الزوال ، وصلى بعد الزوال ، لا يجوز ؛ لأنها شرعت بجزء الركعتين ، وهما الشفع الثاني^(٤) ، فكما لا يجوز إقامة الشفع الثاني في غير وقت الظهر^(٥) ، فكذا الخطبة^(٦) .

مسألة (٩٤٨)

التكلم وقت الخطبة مكروه ، وهو معروف^(٧) ، أما لو رأى وقت الخطبة منكراً^(٨) ، فنهاه برأسه أو يده ، أو أخبره بخبر ، فأشار برأسه^(٩) . قال شمس الأئمة الحلواني : من المشايخ من كره ذلك ، وسوى بين الإشارة

(١) في دأ : "في تلك وقت الصلاة" وهو تصحيف ، وفي خد ، خب ، دب : في وقت الصلاة ، الصواب ما أثبتناه .

(٢) الزيادة : من خد ، خب ، ط ، م .

(٣) في ط : "كذا هذا" .

(٤) في خ أ ، خ ب : "وهو الشفع الثاني" ، وفي ط ، د أ : "وهما للشفع الثاني" .

(٥) في ط : "وقت الظهر" مكان المثبت .

(٦) وقال الحرقي في "مختصره" : وإن صلوا الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة أجزأتهم فيه اختلاف العلماء ، وقال ابن قدامة : المستحب إقامة الجمعة بعد الزوال ، لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، ثم قال : قال مسلمة بن الأكوع : "كنا نجتمع مع النبي ﷺ إذا زالت الشمس ، ثم يرجع شفع العي" متفق عليه ، وعن أنس : "أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين غلبت الشمس . أخرجه البخاري ، ثم قال ابن قدامة : ولأن في ذلك خروجاً من الخلاف ، فإن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت للجمعة ، وإنما الخلاف فيما قبله . المفى : كتاب صلاة الجمعة (٢) / ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

ينظر كلام الحرقي في (٢/٣٥٦) .

(٧) للدلة التي ذكرناها من قبل .

(٨) في خ ب : "منكر" وهو خطأ .

(٩) في ط : "انتهى إلى هنا باب الجمعة ، وذكر بعده : والله أعلم

بالرأس وبين التكلم باللسان^(١)، والصحيح أنه لا بأس به، فإنه روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: أنه سلم على رسول الله ﷺ يوم الجمعة، وهو يحط، وذا عليه بالإشارة^(٢).

مسألة (٩٤٩)

صبي خطب وله منشور الوالى، وصلى بالغ، جاز^(٣) لوجود الخطبة.

مسألة (٩٥٠)

القروى إذا سعى يوم الجمعة إلى المصر، يريد إقامة الجمعة (واقامة^(٤) حوارج له فى المصر، ومعظم مقصوده إقامة الجمعة، وإن كان معظم مقصوده إقامة الحوارج لا ينال ثواب السعى إلى الجمعة)^(٥).

مسألة (٩٥١)

ولا بأس بالركوب فى الجمعة والعيدين، والمشي أفضل لما فيه من الاختيار عن إلحاق الضرر بالمسلمين؛ لأنه يوم زحمة، فلا بد أن يلحق الناس ضرر من الراكب.

مسألة (٩٥٢)

ذكر فى كتاب الصلاة: أن للقاضى أن يصلى الجمعة بالناس، وروى أبو يوسف^(٦) عن أبى حنيفة [رحمه الله]^(٧): أنه ليس للقاضى ذلك إذا لم يؤمر به.

(١) فى دب: وبين التكلم باللسان وهو تصحيف.

(٢) أشار إلى هذا الترمذى فى باب ما جاء فى كراهة الكلام، والإمام يخطب (٣٨٧/٢). وابن قدامة فى (٣٢٣/٢)، لقد تكلمنا فى هذا الموضوع فى أول الباب فى علامة السنن، وتكلم ابن قدامة فى المغنى فى كتاب صلاة الجمعة (٣٢٥-٣٢٠/٢) بالتفصيل.

(٣) كلمة جاز ساقطة من خ أ.

(٤) فى د أ: وأقام مكان واقامة.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ح أ.

(٦) قوله: أبو يوسف ساقط من د أ.

(٧) الزيادة لم تذكر فى ز.

ولم يكتب في مثوره؛ قال رضى الله عنه^(١): وبهذه الرواية يفتى في ديارنا.

مسألة (٩٥٣)

ثم لم يذكر^(٢) محمد رحمه الله في "الأصل": أن العاطس وقت الخطبة^(٣) ما ذا يصنع؟ وروى عن الحسن بن زياد^(٤): أنه قال: يحمد الله [تعالى]^(٥) في نفسه، ولا يجهر^(٦).

وعن محمد رحمه الله: أنه يحمد الله بقلبه، ولا يحرك^(٧) شفثيه، فإذا فرغ الإمام من خطبته، يحمد الله تعالى^(٨) بلسانه، وهذا كالتغوط إذا سمع الأذان يجيبه بقلبه، وإذا فرغ من التغوط يجيبه بلسانه.

باب في (صلاة)^(٩) العيدين

مسألة (٩٥٤)

ن: إمام صلى بالناس [صلاة]^(١٠) العيد، ثم علم أنه على غير وضوء، إن علم قبل الزوال، يعيد في العيدين؛ لأن الوقت باقٍ، وإن علم بعد الزوال، خرج

(١) في ز: "قال رحمه الله".

(٢) في خ، أ، خ ب: ثم يذكر "وهو نصحيح".

(٣) في خ أ: "في الخطبة" مكان المثبت.

(٤) في ح أ: "روى عن الحسن" بدون العطف.

(٥) الزيادة لم تذكر في ز.

(٦) قوله: "ولا يجهر" ساقط من خ أ، ح ب، د ب.

(٧) كلمة "يحرك" ساقطة من خ أ.

(٨) كلمة "تعالى" ساقطة من د ب.

(٩) الريادة: من م، وفيها "العيد" مكان "العيدين".

(١٠) الزيادة: من ط، م.

من الغد في العيدين ؛ لأنه تأخير بعذر ، وإن علم في الغد بعد الزوال ، ففي عيد^(١) الأضحى : يخرج في اليوم الثالث ؛ لأن الوقت باقٍ ، وفي عيد الفطر^(٢) : لا ؛ لأن الوقت لم يبقَ ، فإن علم في اليوم الأول بعد الزوال في عيد الأضحى^(٣) ، وكان ذبح^(٤) الناس ، يجزى من ذبح^(٥) .

قال رضى الله عنه^(٦) : ولو ترك بغير عذر ، ففي عيد الأضحى كذلك الجواب^(٧) ؛ لأن الوقت باقٍ ، فإن^(٨) أيام التضحية ثلاثة ، إلا أنه مسمى^(٩) في التأخير ؛ لأنه خالف ما ورد به^(١٠) النقل ، وفي عيد الفطر لم يصلها في اليوم الثالث ؛ لأن النص ورد بالتأخير في اليوم الثاني^(١١) على خلاف القياس ؛ لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يقضى ، فلا يتعدى إلى اليوم الثالث^(١٢) .

(١) كلمة العيد ساقطة من ط ، م .

(٢) في معظم النسخ : عيد الأضحى وهو تصحيف .

(٣) قوله : في عيد الأضحى ساقط من دأ .

(٤) في ط : دح وهو تصحيف .

(٥) في ط : يجزى من الذبح .

(٦) في ز : رحمه الله .

(٧) كلمة الجواب ساقط من دأ ، ز .

(٨) في ط : لأن بدل فإن .

(٩) في خ أ : أن لأنه مسمى وهو خطأ .

(١٠) قوله : به ساقط من دب .

(١١) في ط : بالتأخير في الثاني بحذف اليوم .

(١٢) قال الفقيه أبو الليث في النوازل (ص ٢٥ أ) في باب الصلاة : وروى ابن سماعه عن محمد في إمام صلى بالناس صلاة العيد ، ثم علم أنه كان على غير وضوء ، فإنه يعيد الصلاة إن كان قبل الزوال ، فإن كان بعده ، خرج من العذر ، وإن كان ذلك يوم النحر ، وعلم بذلك بعد الزوال ، وبعد ما ذبح الناس ، فإنه يجزى من ذبح ، ويخرج من الغد ، وإن علموا من العذر بعد الزوال ، خرج يوم الثالث ، وأما في الفطر إن علم بذلك في اليوم الثاني بعد الزوال ، لا يجوز ذلك .

قال قاضي خان في باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق : من فاتت صلاة الفطر في اليوم الأول بعذر ، صلى في اليوم الثاني ، وإن فاتت بغير عذر ، لا يصلى في اليوم الثاني ، من

مسألة (٩٥٥)

النساء إذا أردن أن يصلين صلاة الفصحى ركعتين قبل أن يصل الإمام بركه؛ لأن التطوع قبل صلاة العبد مكروه للرجال^(١)، في الجبانة^(٢) وغيرها^(٣).

فانت في اليوم الثاني بعذر أو بغير عذر، لا يصلي بعد ذلك.

وأما عيد الأضحى: إن فانت في اليوم الأول بعذر، أو بغير عذر، يصلي في اليوم الثاني، فإن فانت في اليوم الثاني بعذر أو بغير عذر، يصلي في اليوم الثالث، فإن فانت في اليوم الثالث بعذر أو بغير عذر، لا يصلي بعد ذلك. فتاوى قاضي خان في هاشم الهدية (١/١٨٥).

أشار إلى هذا في "بدائع الصنائع" في فصل في بيان وقت أداء (١/٢٧٦) إمام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الروال. أعيد الصلاة، وإن عده بعد الزوال، خرج من الغد وصلى، فإن لم يعلم حتى زالت الشمس من العدم لم يحرر، وإن كان ذلك في عيد الأضحى، فعلم بعد الزوال، وقد ذبح الناس، حاز ذبح من ذبح، ويحرر من الغد ويصلي، وكذا إن علم في اليوم الثاني، صلى بالناس ما لم تزل الشمس، وإن زالت الشمس يخرج من الغد، ويصلي ما لم تزل، فإن علم بعد ما زالت الشمس في اليوم الثالث، لا يصلي بعد ذلك، وإن علم يوم النحر قبل الروال، نادى بالناس بالصلاة، وجاز ذبح من ذبح قبل العلم، ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس.

قال المؤلف في "الهداية" في صلاة العيدين (١/٦٥): فإن كان عذر يمنع من الصلاة في يوم الأضحى صلاها من الغد وبعد الغد، ولا يصليها بعد ذلك؛ لأن الصلاة مؤقته موقته

الأضحية، فتفقد بأيامها، لكنه مسمى في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول

وقال رحمه الله أيضاً: ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقصها، فإن عم الهلال، وشهدوا عيد الإمام برؤية الهلال بعد الزوال، صلى العيد من العدم؛ لأن هذا تأخير بعذر، وقد ورد فيه حديث، فإن حدث عذر يمنع من الصلاة (في يوم الفطر) في اليوم الثاني لم يصلها بعده؛ لأن الأصل فيها أن لا تنقض كالجمعة، إلا أنا تركناه (في اليوم الأول) بالحديث، وقد ورد بأكحير إلى اليوم الثاني عند الفطر، وقد أخرج الزيلعي هذا الحديث في "نصب الراية" في باب صلاة العيدين الحديث السابع (٢/٢١١)، والطحاوي في "معاني الآثار" في باب الإماء بموته صلاة العيد، هل يصليها من الغد أم لا؟ (١/٣٨٦).

ثم قال الطحاوي: فذهب قوم إلى هذا، فقالوا: إذا فات الناس صلاة العيد في صدر يوم العيد، صلوا من غد ذلك اليوم في الوقت الذي يصلونها، ومن ذهب إلى ذلك فهو يرسف، وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: إذا فاتت الصلاة يوم العيد، حتى زالت الشمس من يومه، لم يصل بعد ذلك في ذلك اليوم، ولا فيما بعده، ومن قال: ذلك أبو حنيفة رحمه الله تعالى

(١) في ط: "للرجال مكروه بالتقديم والتأخير".

(٢) الجبانة - بتشديد الباء وثبوت الهاء في الآخر - هي المصلى في الصحراء. ويطلق على مقبرة أيضاً؛ لأن المصلى غالباً تكون قريباً من المقبرة. المصاحح المنير (١/٨٨). الخروج إلى الجبانة لصلاة العيد سنة، وإن كان يسلمهم المسجد الجامع على جماعة للتشيع. وهو الصحيح، فكنا في المضمرات، أشار إلى هذا في "الهدية" في صلاة العيدين (١).

وهو المختار^(١) خلافاً لمحمد بن مقاتل رحمه الله^(٢) حيث فصل بين الجبانة، وفتر الخروج إلى الجبانة، فكذا النساء^(٣) تبعاً للرجال^(٤).

قال رضى الله عنه^(٥): وأما التطوع بعد صلاة العيدين: فقد ذكره في التجريد^(٦): إن شاء تطوع بعد الفراغ من الخطبة، وإن شاء لم يتطوع بعد صلاة العيدين، ولم يذكر أنه يتطوع في الجبانة أو في بيته، وذكر أبو بكر الوراق

(١٥٠) وهامش الترمذى لأحمد شاكر (٤٢٢/٢).

(٣) الحديث ابن عباس أنه قال: "خرج رسول الله ﷺ يوم فطر، فصلّى ركعتين، لم يصلّ قبلهما ولا بعدهما"، الحديث رواه أبو داود في "باب الصلاة بعد صلاة العيد" (٢٩١/١)، والترمذى في "باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها" (٤١٧/٢، ٤١٨) - ط: حلى -.

وفي رواية أخرى للترمذى: عن ابن عمر: أنه خرج في يوم عيد، فلم يصلّ قبلها ولا بعدها، وذكر أن النبي ﷺ فعله.

ورواه أحمد في "المسند" في (٥٧/٢)، والحاكم في "المستدرک" في (٢٩٥/١)؛ قال أبو عيسى الترمذى: حديث ابن عباس وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح؛ يستفاد من الحديثين على أن لا صلاة قبل صلاة العيدين ولا بعدها، وقال الترمذى: والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق.

وقد رأى طائفة من أهل العلم الصلاة بعد صلاة العيدين وقبلها من أصحاب النبي ﷺ، والقول الأول أصح، ذكر هذين الحديثين في "المتقى" في "باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها" (ص ٢٦٤) ونصب الراية (٢/٢١٠).

(١) في دب، ط، م، ز: "هو المختار" بدون العطف

(٢) في دأ: "لمحمد رحمه الله ابن مقاتل" وهو سهو، وقوله: "رحمه الله" ساقط من دأ، ح، ب، دب، ز، هو محمد بن مقاتل الرازى من أصحاب محمد بن الحسن، ترجمته في "الفوائد السنية" (ص ٢٠١).

(٣) في معظم النسخ: "فكذا النساء"، المثبت من ط.

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ٢٩١): "ومثل أبو نصر عن النساء: هل يصلين صلاة الضحى يوم العيد؟ قال: نعم، بعد ما يصلّى الإمام، وذكر عن محمد بن مقاتل أنه قال: لا بأس بصلاة الضحى قبل الخروج، وإنما كره ذلك في الجبانة، أشار إلى هذا في فتح القدير وبهامشه العناية في "باب صلاة العيدين" (١/٤٢٤)، و"بدائع الصنائع" في آخر فصل بيان ما يكره من التطوع" (٢٩٧).

(٥) في ز: "رحمه الله".

(٦) كتاب التجريد للقدردوى في بيان المسائل المختلفة بين أصحابنا الحنفية والإمام الشافعى رضى الله عنهم، وقد أشرنا من قبل أن له نسخة كاملة بدار الكتب المصرية.

الترمذى^(١): أنه يكره في الجبانة؛ لأنه يشبه السنة^(٢).

مسألة (٩٥٦)

س: من أدرك الإمام في صلاة العيد في الركوع، تابعه في الركوع^(٣)، فعلى قياس^(٤) ما ذكروا أنه يكبر تكبيرات العيد في الركوع، وينبغي أن يرفع اليدين؛ لأن رفع اليدين سنة في تكبيرات العيد^(٥).

قال رضى الله عنه^(٦): سمعت الشيخ الإمام الأجل شيخ الإسلام^(٧) على بن

(١) هو أحمد بن علي أبو بكر الوراق، وزاد اللكهنوي "الترمذى"، المتوفى سنة ٣٧٠ هجرية، وله شرح مختصر الطحاوى.

الوراق - بفتح الواو وتشديد الراء المهملة ثم ألف ثم قاف -: نسبة إلى بيع الورق، ويقال لمن يكتب المصاحف وكتب الحديث، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢١٩/١) و"تاج التراجم" (ص ١٤) و"الفوائد البية" (ص ٢٧).

(٢) من قوله: "قال رضى الله عنه..." إلى قوله: "لأنه يشبه السنة" ساقط من ط، م، قال الكاسانى في "بدائع الصنائع" في "فصل بيان ما يستحب في يوم العيد" (٢٨٠/١): ومما: أن يتطوع بعد صلاة العيد أى بعد الفراغ من الخطبة؛ لما روى عن علي رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ: أنه قال: «من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نيت وبكل ورقة حسنة»، وأما قبل صلاة العيد فلا يتطوع في المصلى، ولا في بيته عند أكثر أصحابنا. وعن أبي سعيد عن النسي ﷺ: "أنه كان لا يصلى قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين، رواه ابن ماجه في "سننه" في "باب الصلاة قبل العيدين وبعدهما" (٩٣/١)، وأحمد في "مسنده" (٢٦/٣ ص ٤٠)، والحاكم في "المستدرک" (٢٩٧/١) وفي "المنتقى" في العنوان السابق (ص ٢٦٥).

يستفاد من حديث علي الذي ذكره الكاسانى وحديث أبي سعيد: أن كراهة التطوع قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى، وأما التطوع بعد صلاة العيد إذا رجع إلى منزله لا كراهة فيه.

(٣) قوله: "وتابعه في الركوع" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.

(٤) في خ أ: "وعلى قياس" مكان المثلث.

(٥) لما روى عن إبراهيم النخعي قال: "ترفع الأيدي في سبع مواطن: في افتتاح الصلاة، وفي التكبير للقنوت في الوتر، وفي العيد، وعند استلام الحجر، وعلى الصفا والمروة، وبحم جمع. وعرفات، وعند المقامين، عند الحمرتين"، رواه الطحاوى في "شرح معاني الآثار" في "باب رفع اليدين عند رؤية البيت" (١٧٨/٢). (دار الكتب العلمية)

وعلى الطحاوى في رفع اليدين في تكبيرات العيد، بأنها زائدة، ورفع اليدين في التكبيرات الراحلة سنة.

(٦) في ز: رحمه الله.

محمد الإسيجاني (رحمه الله) ^(١) يقول: في السبق وهو يدرس الجامع ^(٢) أنه لا يرفع؛ لأنه لو رفع لسقط ^(٣)، وسمعتة يقول: درست الجامع الكبير ^(٤) خمسين مرة ^(٥) سبقاً سبقاً، أو قال: بهذه الكرة ^(٦) يتم خمسون، وهكذا قرأنا على الشيخ الإمام ^(٧) منهاج الأئمة محمد بن محمد ^(٨) [رحمه الله] ^(٩)، وهكذا ذكره ^(١٠) القاضي (الإمام) ^(١١) المنتسب إلى إسيجاني ^(١٢) في "شرح" الجامع الكبير ^(١٣)،

(٧) في ط: الشيخ الإسلام.

(١) الزيادة لم تذكر في ز، ترجمته في "الخواهر المضيئة" (٥٩٢، ٥٩١/٢) و"منهاج السعادة" (٣٧٦/٢)، وتاج التراجم (ص ٤٤، ٤٥) طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (ص ٩٦) و"كشف الظنون" (١٦٢٧/٢) و"الفوائد البية" (ص ١٢٤).

(٢) في خ، أ، خ ب: "بالجامع" وهو نصحيح، المراد بالجامع "هو كتاب الجامع الكبير" لمحمد بن الحسن.

(٣) في دأ: ليسقط.

(٤) في ح، أ، خ ب: "درست بالجامع الكبير".

(٥) في ط: "خمسين سنة بدل خمسين مرة".

(٦) في دأ، ح ب، د ب: "بهذه المرة"، الكرة - بفتح الكاف وتشديد الراء - بمعنى المرة، والجمع الكرات.

(٧) كلمة "الإمام" ساقطة من خ، أ، د ب.

(٨) قوله: "محمد بن محمد ساقط من دأ، ح ب، دأ، ط، ترجمته في "الخواهر المضيئة" (٣١٩/٣) و"الفوائد البية" (ص ١٨٦).

(٩) الزيادة لم تذكر في ز.

(١٠) في ط: "وكذا ذكره".

(١١) الزيادة: من ط.

(١٢) هو أحمد بن منصور أبو نصر الإسيجاني القاضي، المتوفى سنة ٥٠٠ تقريباً، وقيل سنة ٤٨٠ هجرية.

تنظر ترجمته في "الخواهر المضيئة" (٣٣٦، ٣٣٥/١) و"كشف الظنون" (٥٦٣/١) و"١٦٢٧/٢" و"الفوائد البية" (ص ٤٢).

(١٣) كلمة "شرح" لم تذكر في دأ.

(١٤) لم أظفر على "شرح الجامع الكبير" للإسيجاني؛ وأصل المسألة في "الجامع الكبير" لمحمد بن الحسن (ص ١١) في أول "باب صلاة العيدين" كما يلي: رجل افتتح صلاة العيد والإمام رافع،

ووجه ذلك أنه إزالة اليدين^(١) عن الموضع المسنون^(٢) وهو الركبة، وهذه سنة الركوع، وهو ركن، فمراعاة (سنة) الركوع^(٣) أولى من مراعاة سنة الواجب، وهو التكبير^(٤)؛ لا سيما إذا لم يكن في محله من كل وجه^(٥).

مسألة (٩٥٧)

زفت: أهل منى لا يجب عليهم صلاة العيد يوم النحر؛ لأنهم مشغولون^(٦) بأداء المناسك، فالشرع أسقط عنهم^(٧) ذلك دفعاً للخرج عنهم^(٨).

مسألة (٩٥٨)

أج: في تكبير التشريق يكبر المقتدى^(٩) على رأى نفسه حتى لو كان الإمام يرى^(١٠) تكبير على رضى الله عنه^(١١)، والمقتدى يرى تكبير^(١٢) ابن مسعود^(١٣) رضى الله

فخشى فوت الركوع، فإنه يركع ويكبر في ركوعه، وإن رفع الإمام رأسه من قبل أن يسم، بطل عنه ما بقى.

- (١) في دب، ط، ز: "اليد" مكان "اليدين".
- (٢) في ط: "عن موضع المسنون"، وفي دب: عن الموضع المسنون.
- (٣) الزيادة: من م، وقوله: "سنة الركوع" ساقط من ز.
- (٤) في خ، أ، ط: "وهى التكبير" وهو خطأ.
- (٥) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في كتاب الصلاة "باب صلاة العيدين" في علامة "س".
- (٦) في معظم النسخ: "مشغولون"، المثلث من ط، م.
- (٧) في ط: "فالتبرع أسقط عنه" وهو تحريف.
- (٨) هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الصغرى" (ص ٨ ب) في كتاب الصلاة في "مسائل الجمعة والعيدين والصلاة بعرفة".
- (٩) في دب، ط: "تكبير المقتدى".
- (١٠) في ط: "نوى".
- (١١) قوله: "عنه" ساقط من ط.
- (١٢) كلمة "تكبير" ساقطة من دب.

عنه^(١) لا يكبر مع الإمام^(٢) بعد يوم النحر، ولو كان على القلب، يكبر المأموم؛ لأن هذا التكبير لا يؤدي^(٣) في حرمة الصلاة حتى يلزم المأموم متابعتها بحكم التبعية، ألا ترى أنه لو لم يأت به الإمام، يأتى المقتدى^(٤).

(١٣) في دأ: ابن مسعود بحذف الهمزة، وهو خطأ.

(١) قوله: "رضى الله عنه" لم تذكر في "ز".

(٢) في خأ، خب، دب: لا تكبير مع الإمام.

(٣) في ط: "يؤدي مكان لا يؤدي" وهو خطأ.

(٤) في معظم النسخ: "يأتى المقتدى"، الثبت من دأ. اختلف العلماء في مدة تكبير التشريق

لاختلاف الآثار ورد في حديث علي: أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من أيام التشريق، ويكبر بعد العصر، حديث علي رواه الحاكم في "المستدرك" في كتاب العيدين في "تكبيرات العيدين سوى الافتتاح" (٢٩٩/١)، ومحمد في "كتاب الآثار" في باب التكبير أيام التشريق (ص ٣٦)؛ وقال الزيلعي: رواه ابن أبي شعبة في "مصنفه".

وأما في حديث ابن مسعود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر، قال الزيلعي: حديث ابن مسعود رواه ابن أبي شعبة، وعن ابن عمر أنهم كانوا يكبرون في صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق، يكبرون في الصبح، ولا يكبرون في الظهر.

وعن عبد الله بن فلان عن أبيه قال: كبر بنا عثمان وهو محصور في الظهر يوم النحر إلى أن صلى الظهر من آخر أيام التشريق، فكبر في الصبح، ولم يكبر في الظهر، رواهما الدارقطني في آخر "كتاب العيدين" (٥١/٢).

تنظر هذه الآثار في "نصب الراية" في "فصل في تكبيرات التشريق" (٢٢٢/٢، ٢٢٣).

قال المؤلف في "الهداية" (٦٦/١) في "فصل في تكبيرات التشريق": ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، ويختم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: يختم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق؛ والمسألة مختلفة بين الصحابة، أشار إلى هذا ابن قدامة، وقال: فذهب إمامنا رضي الله عنه إلى أنه من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق، وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم؛ وإليه ذهب الثوري وابن عيينة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور، والشافعي في بعض أقواله.

وعن ابن مسعود: أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى العصر من يوم النحر؛ وإليه ذهب علقمة والنخعي وأبو حنيفة لقوله (تعالى): ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ وهي العصر.

وقال ابن قدامة أيضاً: وأجمعنا على أنه لا يكبر قبل يوم عرفة، فينبغي أن يكبر يوم عرفة ويوم النحر؛ ثم أشار إلى حديث ابن عمر، وقال: وبه قال مالك والشافعي في المشهور عنه؛ لأن الناس تبع للحاج، والحاج يقطعون التلبية مع أول حصة، ويكبرون مع الرمي، وإعما يرمون يوم النحر، فأول صلاة بعد ذلك الظهر، وآخر صلاة يصلون بها فجر من اليوم الثالث من أيام

مسألة (٩٥٩)

رجل صلى خلف من لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين^(١)، يرفع يديه؛ لأنه ليس فيه مخالفة كثيرة^(٢)، أو لأنه خطأ ثبت^(٣) بالحديث المشهور، فلا يكون فيه متابعة، كما إذا زاد على أقاويل الصحابة [رضى الله عنهم]^(٤).

مسألة (٩٦٠)

شرو^(٥): ويستحب أن يخرج يوم العيد من طريق، ويرجع من طريق؛ لأن

التشريق. المغنى: باب صلاة العيدين (٣٩٣/٢)

- (١) كلمة "العيدين" ساقطة من ط، وفي "خ أ"، "خ ب": "تكبيرة" مكان "التكبيرات".
- (٢) في معظم النسخ: "كثير مخالفة"، وفي ز: "كثير مكان كثير"، وهو تصحيف، وفي خ أ: "كثير المخالفة"، الثواب ما أثبتناه.
- (٣) في ح أ، خ ب، د ب: يثبت.
- (٤) الزيادة: من ط، م، قال قاضي خا في العنوان السابق: "ويرفع يديه مع كل تكبيرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا في تكبيرة الركوع، وإن صلى خلف إمام لا يرى رفع اليدين في التكبيرات، يرفع المقتدى"، في هامش "الهدية" (١٨٥/١).
- (٥) وفي "بدائع الصنائع" (٢٧٧/١) في "فصل بيان قدر صلاة العيدين وكيفية أدائها": ويرفع يديه عند التكبيرات الزوائد، وحكى أبو عصمة عن أبي يوسف: أنه لا يرفع يديه في شيء منها؛ لما روى عن ابن مسعود أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في الصلاة إلا في تكبيرة الافتتاح، ولأنها سنة، فلتحقق بجنسها، وهو تكبيرتا الركوع.
- ولنا ما روينا من الحديث المشهور: "لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن"، وذكر من حملتها تكبيرات العيد، ولأن المقصود وهو إعلام الأصم لا يحصل إلا بالرفع، فيرفع كتكبيرة الافتتاح وتكبير القنوت بخلاف تكبيرتي الركوع؛ لأنه يؤتى بهما في حال الانتقال، فيحصل المقصود بالرؤية، فلا حاجة إلى رفع اليد للإعلام؛ وحديث ابن مسعود محمول على الصلاة المعهودة المكتوبة، أشار إلى هذا في "المبسوط" في "باب صلاة العيدين" (٣٩/٢).
- وروى عن إبراهيم النخعي قال: "ترفع الأيدي في سبع مواطن: في افتتاح الصلاة، وفي التكبير للقنوت، وفي العيدين، وعند استلام الحجر، وعلى الصفا والمروة، وجمع، وعرفات، وعند المقامين، وعند الحمرتين، الحديث أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" في "باب رفع اليدين عند رؤية البيت" (١٧٨/١)؛ أشار إلى هذا المؤلف في "الهدية" في "باب صفة الصلاة" (٣٥/١)، وابن الهمام في "فتح القدير" (٢١٧/١) وبهامشه "شرح العناية" (٢١٨، ٢١٧/١).
- (٥) في ح أ، د ب: "زشرو".

مكان القرية^(١) يشهد لصاحبه، ففيما قلناه تكثير الشهود^(٢)، ويستحب في العيدين أن يغتسل، ويتطيب ويستاك ويلبس أحسن ثيابه، وبذلك^(٣) وردت الآثار^(٤) غير أن

(١) في خ: "ما كان القرية" وهو نصحيح.

(٢) في د: "تكثير الشهود"، الأصل في مخالفة الطريق في العيد الأحاديث الآتية: عن جابر قال: كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق، رواه البخاري (١٧٥/١) في باب في العيدين "باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد"، وعن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا خرج يوم العيد في الطريق رجع في غيره، رواه الترمذي في "باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد في طريق، ورجوعه من طريق آخر" (٤٢٤/٢) رقم الباب (٣٨٩) والحديث (٥٤١)، والحاكم في "المستدرک" في (٢٩٦/١).

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ أخذ يوم العيد في طريق، ثم رجع في طريق آخر، رواه أبو داود في "باب الخروج إلى العيد في طريق، ويرجع في طريق" (٢٩٠/١)، وابن ماجه في "باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق، والرجوع من غيره" (٤١٢/١) رقم الباب (١٦٢) والحديث (١٢٩٩)؛ قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب. وقد استحسب بعض أهل العلم للإمام إذا خرج في طريق أن يرجع في غيره اتباعاً لهذا الحديث، وهو قول الشافعي.

أشار مجد الدين إلى هذه الأحاديث في "المتقى" في "باب مخالفة الطريق في العيد". قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ كان يغدو من طريق، ويرجع من أخرى، فأحب ذلك للإمام والعامة، وإن غدوا ورجعوا من طريق واحدة، فلا شيء عليهم، إن شاء الله تعالى. الأم "الإتيان من طريق غير التي عدا منها" (٢٠٧/١).

(٣) في معظم النسخ: بذلك بدون العطف، مثبت من خ ب.

(٤) وروى عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحي". وفي رواية أخرى: عن الفاكه بن سعد - كانت له صحبة -: "أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة، وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام"، رواهما ابن ماجه في "باب ما جاء في الاغتسال في العيدين" (٤١٧/١) رقم الحديث (١٣١٥، ١٣١٦).

وقال ابن قدامة: وجملته أنه يستحب أن يتطهر بالغسل للعيد، وكان ابن عمر يغتسل يوم الفطر، وروى ذلك عن علي رضي الله عنه، وبه قال علقمة، وعروة، وعطاء، والنخعي، والشعبي، وقتادة، وأبو الزناد، ومالك، والشافعي، وابن المنذر؛ ثم أشار إلى الحديثين السابقين، ثم قال: وروى أيضاً: أن النبي ﷺ قال في الجمعة من الجمع: أن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغسلوا، ومن كان عنده طيب، فلا يضروه أن يمس منه، وعليكم بالسواك، قال: رواه ابن ماجه.

قال ابن قدامة: فعلى هذه الأشياء تكون الجمعة عيداً، ولأنه يوم يجتمع الناس فيه للصلاة، فاستحب الغسل للمجموعة مع الأمر به فيها، فغيرها أولى.

ثم قال: ويستحب أن يتنظف ويلبس أحسن ما يجد ويتطيب ويتسوك، وقال أيضاً: وقال

في عيد الفطر يطعم قبل أن يخرج تحقيقاً للمخالفة بين هذا اليوم و (بين) ^(١) سائر الأيام، ويؤخر الأكل في عيد الأضحى ^(٢) إلى أن يفرغ من الصلاة ليكون أقرب إلى إجابة دعوة الله تعالى ^(٣) إلى لحوم القرابين ^(٤).

مسألة (٩٦١)

وإذا توجه إلى المصلى، يكبر في عيد الأضحى؛ لأنه عليه السلام ^(٥) كان يكبر في الطريق، ولا يكبر في عيد الفطر جهراً عند أبي حنيفة رحمه الله [عليه] ^(٦) خلافاً لهما ^(٧)، وهو معروف ^(٨).

مالك: سمعت أهل العلم يستحبون الطيب والزينة في كل عيد، والإمام بذلك أحق؛ لأنه المنظور إليه من بينهم، وروى عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يلبس في العيدين بردة حبرة. المغني لابن قدامة: "باب صلاة العيدين" (٢/ ٣٧٠).
يظهر في "المتقى" (ص ٢٦١) حديث ابن عمر وجعفر بن محمد في "كتاب العيدين".

(١) الزيادة: من دأ، ط.

(٢) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي، الحديث رواه الترمذي في "باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج" (٤٢٦/٢) رقم الحديث (٥٤٢)، وعن علي بن أبي طالب قال: "من السنة أن تخرج إلى العيد مشيئاً، وأن تأكل قبل أن تخرج"، رواه الترمذي في "باب ما جاء في المشي يوم العيد" (٤١٠/٢).

وعن أسد بن مالك: "أن النبي ﷺ كان يفطر على تمرات يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى"، رواه الترمذي في الباب قبل السابق رقم الحديث (٥٤٣)، قال الترمذي قبل هذا الحديث: "وقد استحب قوم من أهل العلم أن لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم شيئاً، ويستحب له أن يفطر على تمر، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يرجع"، أشار إلى هذا ابن قدامة في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (٣٧١/٢).

(٣) كلمة "تعالى" ساقطة من ط.

(٤) أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "باب صلاة العيدين" (٦٤/١).

(٥) في ط: "لأنه صلى الله عليه".

(٦) الزيادة: من دب، ولا يوجد شيء من هذا في ط م.

(٧) في دأ: "خلافاً لمحمد لهما" وهو خطأ.

(٨) قال المؤلف في "الهداية" في العنوان السابق (٦٤/١): ويتوجه إلى المصلى، ولا يكبر عند أبي حنيفة رحمه الله في طريق المصلى، وعندهما: يكبر؛ اعتباراً بالأضحى، وله: أن الأصل

مسألة (٩٦٢)

ويستحب في عيد الفطر أن يؤدي صدقة الفطر قبل الخروج إلى المصلى ليتفرغ قلب الفقير للصلاة^(١).

في الثناء الإخفاء، والشرع وردنه في الأضحى؛ لأنه يوم تكبير، ولا كذلك يوم الفطر. وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان إذا غدا إلى المصلى تكبير، فرفع صوته بالتكبير، وفي رواية أخرى: كان يخلدو إلى المصلى يوم الفطر، إذا طلعت الشمس فبكبر، حتى يأتي المصلى، ثم يكبر بالمصلى، حتى إذا جلس الإمام، ترك التكبير، قال محمد المين: رواه الشافعي. المتقى: باب الخروج إلى العيد ماشياً، والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء (ص ٢٦٢) رقم الحديث (١٦٥٢، ١٦٥٣) ونيل الأوطار (ص ٢٨٥، ٢٨٦).

يستفاد من الحديثين وأحاديث الباب على أن التكبير سنة حال المشي إلى المصلى، وفي المصلى إلى أن يقسم الصلاة، أشار إلى هذا ابن قدامة في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (٢/ ٣٧٤).

(١) في دأ، ز: "قلب المقرء للصلاة" لما روى عن ابن عباس قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة، فهي ركة مقبولة، من أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات.

وعن ابن عمر قال: "أمرنا رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة. قال: فكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم واليومين"، رواه أبو داود في "سننه" في باب زكاة الفطر "و" باب متى تؤدي (١/ ٤٠٧)، وفي "مختصر المزني" في "باب تعجيل الصدقة في هاتش الأم" (١/ ٢١٢)، وعن ابن عمر: أنه كان يبعث بصدقة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين (قال): فهذا نأخذ.

وقال القدوري في منته (ص ٢٤) في آخر "باب صدقة الفطر" - ط: حلى -: "ويستحب للناس أن يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى، فإن قدموها قبل يوم الفطر، جاز، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط، وكان عليهم إخراجها؛ أشار إلى هذا في "بدائع الصنائع" في "فصل وقت وجوب صدقة الفطر" (٢/ ٧٤)، والمؤلف في "فصل في مقدار الواجب ووقت" (١/ ٩٠).

صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم، إن كان مالكا لمقدار النصاب، فصلا عن مسكه وثبته وأثاثه وفرسه وثيابه وعيبه؛ هكذا قاله المؤلف في "الهداية" (١/ ٨٨) في باب صدقة الفطر قال ابن قدامة: قال ابن المنذر: "أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، أن صدقة الفطر فرض، وقال إسحاق: هو كالإجماع من أهل العلم، وزعم ابن عبد البر أن بعض متأخري من أصحاب مالك وداود يقولون: هي سنة مؤكدة؛ وسائر العلماء على أنها واجبة. هذا في حكم صدقة الفطر، وأما حكم إخراج صدقة الفطر كما سبق."

وقال ابن قدامة: المستحب: إخراج صدقة الفطر يوم الفطر قبل الصلاة، ثم أشار إلى الحديث الذي سبق. المغني لابن قدام: باب صدقة الفطر (٣/ ٥٥-٦٦) - ط: عالم الكتب -

مسألة (٩٦٣)

ولا يتابع المسبوق للإمام^(١) في تكبيرات التشريق^(٢) وهو معروف، فلو تابعه لا تفسد صلاته؛ لأنه من أذكار الصلاة^(٣) بخلاف ما إذا تابعه في التلبية؛ لأنه من كلام الناس.

مسألة (٩٦٤)

ولو سها^(٤) عن تكبير الركوع في صلاة العيد، يلزمه السهو؛ لأنه واجب في هذه الصلاة؛ لأنه محسوب من تكبيرات الأعياد^(٥) بإجماع الصحابة، وإنها واجبة بخلاف سائر الصلوات؛ لأنها سنة^(٦) فيها إلا أنه لا يرفع يديه^(٧) في تكبيرة الركوع في صلاة العيد أيضاً^(٨)؛ لأنه شرع عند الانتقال^(٩)، ورفع اليدين^(١٠) للإعلام في حق من لا يسمع^(١١) عند الاستواء في القيام^(١٢).

(١) في خأ، خب، دب: "الإمام"، وفي ز: "ولا يتابع الإمام المسبوق وهو سهو، وفي دأ: "والإمام" بزيادة العطف، الصواب ما أثبتناه.

(٢) في دأ، دب، ز: "في تكبير التشريق".

(٣) في ط: "من أذكار الصلاة وهو تصحيف، قال ابن قدامة: والمسروق ببعض الصلاة يكثر إذا فرغ من قضاء ما فاتته، نص عليه أحمد، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقال الحسن: يكثر ثم يقضى؛ لأنه ذكر منسروع في آخر الصلاة، فيأتي به المسبوق قبل القضاء كالنشهد، وعن مجاهد ومكحول: يكبر، ثم يقضى، ثم يكبر لذلك. (المغنى: ٣٩٦/٢، الباب السابق - ط: البيهقي -)

(٤) في خأ، خب، دب: "ولو سها" وهو تصحيف.

(٥) في ط: "عن تكبيرات أعياد"، وفي دب أيضاً: "عن مكان من".

(٦) في خب: "لأنه سنة" وهو خطأ.

(٧) في دأ، دب، خأ، خب: "لا يرفع يده"، الصواب ما أثبتناه.

(٨) كلمة أيضاً لم تذكر في دب.

(٩) كلمة عند ساقطة من دأ.

(١٠) في خأ: "رفع اليدين"، وفي ط: "اليد مكان اليدين" وهو خطأ.

(١١) في معظم النسخ: "من لم يسمع"، ثبت من ط.

(١٢) ينظر هامش مسألة (٩٥٩). قال قاضي خان في الفتاوى في باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق، "والسهو في صلاة العيد وصلاة الجمعة والمكتوبة وصلاة التطوع سواء،

مسألة (٩٦٥)

ومقدار الفصل بين تكبيرات العيدين^(١) مروى عن أبي حنيفة رحمه الله (عليه)^(٢) : أنه يسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات^(٣) .

مسألة (٩٦٦)

ولو سبقه^(٤) الحدث بعد ما سلم، فأتى بتكبيرات التشريق جاز؛ لأن الطهارة ليست من شرطه، وهذا العارض لا يقطع فور الصلاة، ولو أنه ذهب وتوضأ يعود ويكبر، وهو المستحب عند البعض كما في السلام^(٥)، فإنه إذا أحدث قبله، يتوضأ ويعود ويسلم، وعند البعض لا يمكنه العود؛ لأنه لما لم يكن به^(٦) حاجة إلى الطهارة كان خروجه قاطعاً لفور الصلاة حيث وقع من غير حاجة، فيكبر للحال^(٧)، ولا يخرج من المسجد.

مسألة (٩٦٧)

إذا كان يسمع التكبير من المنادى، قالوا: يكبر، وإن زاد على أقاويل الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين)^(٨) لاحتمال أن يكون الخطأ من المنادى، قالوا^(٩) : إنه ينوى الافتتاح عند كل تكبيرة، إذا كان نائباً عن الإمام، لجواز^(١٠) أن

ومشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: لا يسجد للسهر في العيدين والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة، في هامش "الهندية" (١/١٨٦).

- (١) في خأ، خب، دب، ز: "بين تكبيرات العبد".
- (٢) الزيادة: من خأ، خب، دب.
- (٣) في أغلب النسخ: "قدر ثلاث تسبيحات"، المثبت من ط.
- (٤) في خ أ: فلو سبقه.
- (٥) في ط: "كما في اللام" وهو نصحيح.
- (٦) كلمة "به" ساقطة من دأ.
- (٧) في ط: من غير حاجته ويكبر للحال.
- (٨) الزيادة: من ط، م.
- (٩) في معظم النسخ: "لا احتمال أن يكون الغلط من لفظ، ولهذا قالوا وفي خ أ: فبهذا مكر" ولهذا، المثبت من ط، م.

تكون هذه أول تكبيرة الإمام.

مسألة (٩٦٨)

م^(١): إذا خطب في صلاة العيد أولاً، ثم صلى بالناس، جاز.

مسألة (٩٦٩)

في صلاة الجمعة لو صلى أولاً، ثم خطب، لا يجوز؛ لأنه يعتبر التغيير^(٢)

(١٠) في ط: "يجوز".

(١) الرمز "م" لم يذكر في "ط"، "م".

(٢) في دأ: "يعتبر التعبير" وهو تصحيف. الفرق بين خطبتي الجمعة والعيدين: خطبة الجمعة شرط في الجمعة لا تصح الجمعة بدونها، وإليه ذهب العامة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وخطبتي العيدين سنة، تصح صلاة العيدين بدونها؛ لما روى عن عبد الله بن السائب قال: "شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة، قال: إنما نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب" الحديث. قال ابن قدامة: رواه النسائي وابن ماجه، ورواه أبو داود، وقال: مرسل؛ أشار إلى هذا الشوكاني في "نيل الأوطار"، تقدم خطبة الجمعة على صلاة الجمعة، وفي العيدين تقدم الصلاة على الخطبة.

وقال ابن قدامة: إن خطبتي العيدين بعد الصلاة، لا نعلم فيه خلافاً بين المسلمين، إلا عن بني أمية، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة الحديث.

قال مجد الدين: رواه الجماعة إلا أبو داود، إذا قدم الخطبة في العيدين، ثم أدى الصلاة، إلا أنه يكون مسيئاً لمخالفة سنة الرسول ﷺ، ولقوله عليه السلام: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وفي الباب أحاديث كثيرة تدل على مواطئة الرسول ﷺ في تقديم صلاة العيدين على الخطبة.

قال ابن قدامة: وروى طارق بن شهاب قال: قدم مروان الخطبة قبل الصلاة، فقام رجل، فقال: خالفت السنة، كانت الخطبة بعد الصلاة، فقال: ترك ذلك يا أبا فلان، فقام أبو سعيد، فقال: أما هذا المتكلم: فقد قضى ما عليه، قل لنا رسول الله ﷺ: من رأى منكم منكراً فليذكره بيده فمن لم يستطع فليذكره بلسانه فمن لم يستطع فليذكره بقلبه وذلك أضعف الإيمان، قال ابن قدامة: رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق، ورواه مسلم في "صحيحه"، ولفظه "فيغيره".

قال ابن قدامة: فعلى هذا من خطب قبل الصلاة، فهو كمن لم يحط؛ لأنه خطب في غير محل الخطبة، أشبه ما لو خطب في الجمعة بعد الصلاة. (المقنن ٢/٣٨٤، ٣٨٥) باب صلاة العيدين، انظر فيه "باب الجمعة" (٢/٣٠٢، ٣٠٣) و"نيل الأوطار" ٣/٢٩٣، ٢٩٥) باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها >

بالترك، ففي صلاة العيد لو ترك الخطبة وصلى، يجوز، فكذا إذا غير، وفي صلاة الجمعة لو ترك الخطبة لا تجوز، فكذا إذا غير.

مسألة (٩٧٠)

والخروج إلى الجبانة^(١) سنة لصلاة العيد، وإن كان يسعهم المسجد الجامع، عليه عامة المشايخ [رحمهم الله]^(٢) [وهو الصحيح]^(٣).

(١) في خ أ، خ ب: "للجبانة" وهو خطأ.

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) الزيادة: من خ أ، خ ب، دب. من علامة "م" إلى قوله: "عامة المشايخ" ساقط من صلب "م"، واستدركه في الهامش، وردت هذه العبارة في ز: "والله تعالى أعلم" بعد قوله: "وهو الصحيح"، أداء صلاة العيدين في المصلى سنة، وإليه ذهب العامة. قال ابن قدامة في المصدر السابق وفي نفس العنوان (٣٧٢/٢): السنة أن يصلى العيد في المصلى، أمر بذلك على رضى الله عنه، واستحسنه الأوزاعي وأصحاب الرأي وهو قول ابن المنذر، وحكى عن الشافعى: إن كان مسجد البلد واسعاً، فالصلاة فيه أولى؛ لأنه خير البقاع وأطهرها، ولذلك يصلى أهل مكة في المسجد الحرام، ثم قال ابن قدامة: ولنا أن النبي ﷺ كان يخرج إلى المصلى ويدع مسجده، وكذلك الخلفاء بعده، ولا يترك النبي ﷺ الأفضل مع قربه، ويتكلف فعل الناقص مع بعده، ولا يشرع لأمته ترك الفصائل ولأننا قد أمرنا باتباع النبي ﷺ والافتداء به، ولا يجوز أن يكون المأمور به هو الناقص، والمنهى عنه هو الكامل، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى العيد بمسجد إلا من عذر، ولأن هذا إجماع المسلمين، فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلى، فيصلون العيد في المصلى مع سعة المسجد وضيقه، وكان النبي ﷺ يصلى في المصلى مع شرف مسجده، صلاة النفل في البيت أفضل منها في المسجد مع شرفه.

وروينا عن علي رضى الله عنه أنه قيل له: قد اجتمع في المسجد ضعفاء الناس وعميانهم، فلو صليت بهم في المسجد، فقال: أخالف السنة إذاً، ولكن يخرج إلى المصلى، وأستخلف من يصلى بهم في المسجد أربعة - انتهى -.

لقد أقام فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر في شرحه للترمذى بحث مفيد في صلاة العيدين في المصلى، وخروج النساء إليها، امتشهد بالأحاديث النبوية وأقوال العلماء وفتاواهم، قال رحمه الله: وهذا (أي أداء صلاة العيدين في المصلى) مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم من الأئمة رضوان الله عليهم، ثم قال: لا أعلم أن أحداً خالف في ذلك إلا قول الشافعى رضى الله عنه في اختياره الصلاة في المسجد إذا كان يسع أهل البلد، ومع هذا فإنه لم يربأ بالصلاة بالصحراء، وإن يسعهم المسجد، وقد صرح رضى الله عنه بأنه يكره صلاة العيدين في المسجد إذا كان لا يسع أهل البلد.

ثم قال: إن هذه السنة، سنة الصلاة في الصحراء لهما حكمة عظيمة بالغة، أن يكون للمسلمين

باب الجنائز^(١)
فصل فى الغسل

مسألة (٩٧١)

ن: الميت يوضع فى غسله مستلقياً^(٢) على قفاه، ورجلاه نحو القبلة، كما يوضع فى الصلاة؛ لأن توارثنا^(٣) من مشايخنا كذلك^(٤).

مسألة (٩٧٢)

ميت وجد فى الماء لا بد من غسله؛ لأن الخطاب بالغسل توجه^(٥) على بنى آدم، ولم يوجد من بنى آدم فعل، إلا أن يحركه فى الماء بنية الغسل وقت

يومان فى السنة، يجتمع فيهما أهل كل بلدة، رجالاً ونساءً وصبياناً، يتوجهون إلى الله بقلوبهم، نجتمعهم كلمة واحدة، ويصلون خلف إمام واحد، يكبرون ويهللون ويدعون الله مخلصين، كأنهم على قلب رجل واحد فرحين مستبشرين بنعمة الله عليهم، فيكون العيد عندهم عيداً. (هامش الترمذى: ٤٢١/٢ - ٤٢٤ "باب ما جاء فى خروج النساء فى العيدين")

(١) فى معظم النسخ: "باب فى الصلاة على الميت"، وفى دأ: "باب فى صلاة الميت"، المثبت من ط، وهو الصواب.

(٢) فى أغلب النسخ: "مستلقياً"، المثبت من ط.

(٣) فى خ أ: "ولأننا" بزيادة العطف.

(٤) قال الفقيه أبو الليث فى "النوازل" فى "باب الطهارة" (ص ١٠ أ): "وسئل محمد بن الأزهر (الخراسانى المتوفى سنة ٢٥١ هجرية) عن الميت، كيف يوضع فى غسله؟ قال: يوضع كما يوضع للصلاة عليه، على هذا أدركنا مشايخنا، ورأيانهم يفعلون".

وقال الكاسانى: "يوضع على التخت؛ لأنه لا يمكن الغسل إلا بالوضع عليه؛ لأنه لو غسل على الأرض لتلطخ، ثم لم يذكر فى ظاهر الرواية كيفية وضع التخت، أنه يوضع إلى القبلة طولاً أو عرضاً، فمن أصحابنا من اختار الوضع طولاً كما يفعل فى مرضه إذا أراد الصلاة بالإيماء.

ومنهم من اختار الوضع عرضاً كما يوضع فى قبره، والأصح أنه يوضع كما نيسر؛ لأن ذلك

يختلف باختلاف المواضع. (بدائع الصنائع ٣٠٠/١٠ فصل فى بيان كيفية الغسل)

هكذا ذكره السرخسى فى "المبسوط" (٢/٥٨، ٥٩) فى أول باب غسل الميت، وأشار إلى هذا فى شرح العناية فى هامش فتح القدير فى "فصل فى الغسل" (٤٤٨/١)

(٥) فى خ أ، خ ب، دأ: "لأن خطاب الغسل توجه"، وفى دأ، د ب: يوجه مكان المثبت

مسألة (٩٧٣)

ع: ومن قتل ظالمًا^(٢) غسل، ولا يصلى عليه؛ لأن الغسل سنة بنى آدم^(٣).

(١) قال الفقيه في المصدر السابق (٨ أ) والعنوان: "وستل أبو بكر عن ميت وجد في الماء، قال: لا بد من غسله؛ لأن الخطاب بالغسل لبنى آدم لا للماء، ولم يوجد من بنى آدم فعل".

قال الكاساني: ولو أصابه المطر، لا يحرى عن الغسل؛ لأن الواجب فعل الغسل، ولم يوجد، ولو عرف في الماء، فأخرج، إن كان المخرج حركه كما يحرك الشئ في الماء بقصد التطهير، سقط الغسل، وإلا فلا. (بدائع الصنائع: ٣٠/١ - فصل في بيان كيفية وجوبه)

وقال السرخسي (٥٨/٢) في أول "باب غسل الميت": اعلم بأن غسل الميت واجب، وهو من حق المسلم على المسلم، قال عليه السلام: "للمسلم على المسلم ستة حقوق"، وفي جملة أن يغسله بعد موته، ولكن إذا قام به بعض المسلمين، سقط عن الباقي لحصول المقصود.

أشار إلى هذا الكاساني في "بدائع الصنائع" (٣٠٦/٢) في "فصل في تكفينه" عن أبي كعب: "أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة، وغسلوه وكفنوه وحنطوه، وحفروا له، وألحدوا، وصلوا عليه، ثم دخلوا قبره، فوضعوه في قبره، ووضعوا عليه اللبن، ثم خرجوا من القبر، ثم حنوا عليه التراب، ثم قالوا: يا بنى آدم هذه مستكم الحديث، قال مجيد الدين: رواه عبد الله بن أحمد في المسند".

قال الشوكاني: أخرجه الحاكم في "المستدرک" وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يغسل عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه" قال مجيد الدين: رواه أحمد.

أشار إلى هذا ابن قدامة في "المعنى" (٤٥٥/٢) في "كتاب الجنائز".

ينظر في المنتقى في "أبواب غسل الميت" (ص ٢٨٢، ٢٨٣) الأحاديث الأتية (١٧٨٠، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٩٣، و"نيل الأوطار" (٤/٢٥-٢٧)، هذه الأحاديث تدل على أن حق المسلم على المسلم بعد الموت غسله وكفنه ودفنه، فلذلك اشترط فيه فعل الفاعل.

(٢) في خ أ، خ ب: "ظلمًا".

(٣) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الجنائز" (٣٦/١): "ابن سماعة عن محمد قال: من قتل مظلوماً صلى عليه ولم يغسل، ومن قتل ظالمًا غسل، ولم يغسل عليه"، وقال علاء العالم الأسعدي في "شرح عيون المسائل" (ص ٢٥ أ): "وأما من قتل ظالمًا غسل، ولم يغسل عليه؛ لما روى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: أنه ما صلى على أهل نهروان وعمرهم لأنهم باينوا المسلمين بالحرب والبغى، فصاروا كالكفار، وهذا الحكم في البغاة وقطاع المبرزين خاصة، فأما مسائر المسلمين برّهم وفاجرهم يغسل عليهم، أشار إلى هذا السرخسي في المبسوط" (٥٣/٢) في "باب الشهيد".

والملوك في "الهداية" في آخر باب الشهيد (٥٣/١)، والبايرتي في شرح العناية في هامش "فتح القدير" (٤٧٩/١)، هكذا ذكره حسام الدين في فتاوى الكسرى في الفصل المعترض في ذكر مسائل الجنائز في علامة ع.

مسألة (٩٧٤)

غلام وقع من بطن أمه ميتاً، يغسل ويكفن؛ لأنه من بنى آدم، ولا يصلى عليه؛ لأن الصلاة إنما شرعت على الميت، وشرط الموت^(١) تقدم الحياة، وفي تسميته كلام^(٢).

مسألة (٩٧٥)

رجل طاهر من امرأته، فمات عنها^(٣)، فلها أن تغسله؛ لأن النكاح قائم^(٤).

(١) في معظم النسخ: "وشرط الميت"، المثبت من ط، وهو الصواب.

(٢) في خ، ب: "وفي تسمية كلام"، الصواب ما أثبتناه. قال الفقيه في المصدر السابق (١/ ٣٨) في آخر "باب الجنائز" - ط: بغداد - : وروى عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن الحسن البصري: أنه سئل عن غلام وقع من بطن أمه ميتاً، أيصلى عليه؟ قال: لا، قال محمد: وبه نأخذ، إذا لم يقع حياً لم يرث ولا يورث، ولا يصلى عليه، وغسل وكفن، وإن وقع حياً، فإنه يرث ويورث، ويصلى عليه، وغسل وكفن وسمى. وروى شرب بن غياث (المتوفى سنة ٢٢٨ هجرية) عن أبي يوسف: أنه قال: سألت أبا حنيفة عن المولود يولد ميتاً، قال: إذا خرج ميتاً لم يصل عليه، ولم يسلم ولم يرث ولم يورث، وإن ولد حياً، غسل وكفن وسمى، وصلى عليه، ويرث ويورث، وهو قول أبي يوسف. وقال علاء العالم: وسكت أبو يوسف في هذه الرواية عن ذكر الغسل، وذكر أبو الحسن رحمه الله أنه لا يغسل، وذكر الطحاوي رحمه الله أن الجنين الميت لا يغسل، ولم يحك خلافاً. وروى الملعون عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه لا يغسل، وجه ما قال: إنه لا يغسل؛ لأن الغسل للصلاة، فإذا لم يصل عليه لا معنى للغسل؛ وجه الرواية الأخرى (لأبي يوسف) أنه ثبت للسقط حرمة الأدميين بدليل ثبوت حق الاستيلاد، وانقضاء العدة به، وقد يغسل الأدمي وإن لم يصل عليه كالكافر، ولأن العضو من الأدمي إذا وجد يعمل، فالسقط أولى، وإنما لا يرث ولا يورث؛ لأنه إذا لم يعلم حياته لم يصبح انتقال المثلث منه ولا إليه، وأما التسمية: لأنه من علامات الأحياء، فلا يحتاج إليه المولود ميتاً. (شرح عيون المسائل ص ٢٧ - ٢٨)

أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" (١/ ٧٠) في آخر "فصل في الصلاة على الميت"، وفتح القدير وبهامشه "شرح العناية" (١/ ٤٦٥-٤٦٦)، انظر تفصيل الخلاف بين أصحابنا في الصلاة والغسل على المولود الذي لم يستهل في "بدائع الصنائع" (١/ ٣٠٢) في "فصل شرائط وجوبه" و"المبسوط" للسرخسي (١/ ٥٧) في "باب حمل الجنابة"، هكذا ذكره حسام الدين في "الفصل العشرون في ذكر مسائل الجنابة" في علامة "و".

(٣) قوله: "فمات عنها" لم تذكر في "د".

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق (١/ ٣٨) في آخر "باب الجنائز": وروى مشر بن الوليد عن أبي يوسف قال: لو أن رجلاً طاهر من امرأته، ومات عنها، فلها أن تغسله، وكذلك المحرمة

مسألة (٩٧٦)

رجل له امرأتان، فقال: إحداهما^(١) طالق ثلاثاً، وقد كان دخل بهما، ثم مات قبل أن يبين^(٢)، فليس لواحدة منهما أن تغسله لجواز أن كل واحدة منهما مطلقة، ولهما الميراث، وعليهما عدة الوفاة والطلاق^(٣).

مسألة (٩٧٧)

و^(٤): السقط^(٥) لا يصلى عليه بالاتفاق، وفي غسله اختلاف، والاختيار

والصائمه.

وقال الأسمندي: أما الطهار: فإنه لا يوجب زوال الملك، فأشبه الإيلاء والطلاق الرجعي، فإذا بقيت محسوسة لحقه حل الغسل، وأما الإحرام والصوم عبادة فلا يتغير به حكم الغسل. والطهار تشبه المنكوحة بالمحرمة على سبيل التأنيذ، وحكمه حرمة الوطء والدواعي إلى غاية الكفارة. والإيلاء: منع النفس عن قربان المنكوحة منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى، وهو أن يقول الرجل لامرأته: والله لا أقربك، أو لا أقربك أربعة أشهر، فإن وطئها في أربعة أشهر، حنث في بيته، ولزمته الكفارة، وسقط الإيلاء.

انظر أحكام الطهار والإيلاء في "فتاوى قاضي خان": باب الطهار في "باب الإيلاء في هامش الهندية (١/٥٤٢-٥٤٤) ومتن القندوري (ص ٧٧-٧٨) في "كتاب الطهار" و"كتاب الإيلاء"، هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في العنوان السابق في علامة "ع".

(١) في ز: "إحدتهما".

(٢) في دآ وز: "لم يبين مكان قبل أن يبين".

(٣) هكذا ذكره الفقيه في المصدر السابق (١/٣٨) في آخر "باب الجنائز"، وحسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في العنوان السابق في علامة "ع".

وقال الأسمندي: إنما يجب عدة الوفاة والطلاق احتياطاً؛ لأنه لا يدري أن الطلاق حال في أيتهما، والعدة مما يحتاط فيها، وكذلك الغسل مما يحتاط فيه، فلا تحمل لكل واحدة منهما احتياطاً، لأن الحرمة والحن استورياً، وقال عليه السلام: "ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام على الحلال"، وأما الميراث: لأن السبب ثابت، وهو النكاح، والشك وقع في الروال، ولأنه يصير فاراً. (شرح عيون المسائل: ص ٢٧ ب).

(٤) الرمز، "ساقط من أغلب النسخ، أثبتناه من ط.

(٥) في ط وز: "والسقط بزيادة المعطف، أشار إلى هذا ابن الهمام في المصدر السابق (١/٤٦٦) والعنوان، والكاساني في المصدر السابق (١/٣٠٢) فصل في شرائط وجوبه.

هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في الفصل المشهور: القسم الأول في غسل الميت في "ذكر مسائل الجنائز" في علامة "و".

قال مجد الدين ابن تيمية في "المنتقى" في (ص ٢٨٨). قلت: وإنما يصلى عليه إذا لم يفتح فيه

أن يغسل ويدفن ملفوفاً.

مسألة (٩٧٨)

رجل مات في السفينة، يغسل ويكفن^(١)، ويصلى عليه، ويرمى به في البحر؛ لأنه تعذر الدفن^(٢).

مسألة (٩٧٩)

امرأة حامل ماتت، واضطرب^(٣) في بطنها شيء، وكان رأيهم^(٤) أنه ولد الروح، وهو أن يستكمل أربعة أشهر، فأما إن سقط لدونها فلا؛ لأنه ليس بميت إذا لم ينفخ فيه روح، واستدل بحديث ابن مسعود وحديث مغيرة بن شعبه، ذكرهما برقم (١٨١٢-١٨١٥) في "المتقى" في أبواب الصلاة على الميت في الصلاة على السقط والطفل؛ إلى هذا ذهب أحمد بن حنبل، والإمام الشافعي في قول.

قال ابن قدامة: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته، واستهل، يصلى عليه وإن لم يستهل، قال: قال أحمد: إذا أتى له أربعة أشهر، غل وصلى عليه، وهذا قول سعيد بن المسيب وابن سيرين وإسحاق، وصلى ابن عمر على ابن لابته ولد ميتاً. وقال الحسن وإبراهيم والحكم وحماد ومالك والأوراعي وأصحاب الرأي: لا يصلى عليه حتى يستهل، وللشافعي قولان كاللذهيين؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل»، رواه الترمذي، ولأنه لم يثبت له حكم الحياة، ولا يرث ولا يورث، فلا يصلى عليه كمن دون أربعة أشهر.

ثم أثبت ابن قدامة مذهبه بالأدلة النقلية والعقلية؛ قال الشوكاني في "نيل الأوطار" (٤٦/٣) في آخر "الصلاة على السقط والطفل"، ومحل الخلاف فيمن سقط بعد أربعة أشهر ولم يستهل، وظاهر حديث الاستهلال أنه لا يصلى عليه وهو الحق؛ لأن الاستهلال يدل على وجود الحياة قبل خروج السقط، كما يدل على وجودها بعده، فاعتار الاستهلال من الشارع دليل على أن الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلاة على الطفل، وإنه لا يكتفى بمجرد العلم بحياته في البطن فقط.

(١) قوله: "ويكفن" ساقط من خدأ، خب، دب.

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق والفصل في "مسائل الدفن" في علامة "و"، قال ابن قدامة: إذا مات في سفينة في البحر، فقال أحمد رحمه الله: ينتظر به، إن كانوا يرحون أن يجلبوا له موضعاً يدفنون فيه، حبسوه يوماً أو يومين ما لم يخافوا عليه الفساد، فإن لم يجدوا، غسل وكفن وحنط، ويصلى عليه ويثقل بشيء، ويلقى في الماء، وهذا قول عطاء والحسن. قال الحسن: يترك في زنبيل، ويلقى في البحر، وقال الشافعي: يربط بين لوحين ليحمله البحر إلى الساحل، فرجاً وقع إلى قوم يدفنونه. وإن ألقوه في البحر لم يأتهموا، والأول أولى؛ لأنه يحصل به الستر المقصود من دفنه، وإلقاء بين لوحين تعريض له للتغير والهتك، وربما بقي على الساحل مهترقاً عرياناً، وربما وقع إلى قوم من المشركين، فكان ما ذكرناه أولى. المعنى ٥٠١ "كتاب الجنائز" (٢/٥٠٠)، ط: اليوسفية -

(٣) في ط: "واضطربت".

حيّ، يشقّ بطنها^(١)، فرق بين هذا وبين ما إذا ابتلع رجل ذرة^(٢)، فمات ولم يدع مالا عليه القيمة، ولا يشقّ بطنه؛ لأن في المسألة الأولى: إبطال حرمة الميت لصيانة حرمة الحيّ، فيجوز، أما في المسألة الثانية: إبطال حرمة الأعلى وهو الآدمي لصيانة حرمة الأدنى^(٣) وهو المال، ولا كذلك في المسألة الأولى^(٤).

مسألة (٩٨٠)

س: إذا ماتت امرأة وبها حبل، فعلم أنه حيّ، يشقّ^(٥) بطنها من الشقّ^(٦) الأيسر؛ لما روى أن الله [سبحان]^(٧) وتعالى خلق حواء من الضلع الأيسر، فالولد يكون في الجانب^(٨) الأيسر^(٩).

(٤) في دأ: "وأبهم" وهو سهو.

(١) في ط: شقّ بطنها.

(٢) الذرة: أصغر جزء في عنصر ما، والذر: جمع ذرة؛ وهي صفار النمل وفنات قصّة الطيب، وهي قصب يؤتى به من الهند، وهي ما يرى في شعاع الشمس الداخل من البافنة، وبمعنى الحبّ، بذرّة والملح، والدواء. (مختار الصحاح: ص ٢٢١ والمصباح المنير: ١/ ١٩٥ والمعجم الوسيط: ١/ ٣١٠)

(٣) في ح ب، دب: حرمة الآدمي وهو تصحيف.

(٤) قال ابن قدامة: "والمرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك، فلا يشقّ بطنها، ويسطر عليه القوابل فيخرجته"، وقال: "وامذهب أنه لا يشقّ بطن الميتة لإخراج ولدها، مسلمة كانت أو ذمية، وتخرجه القوابل إن علمت حياته بحركة، وإن لم يوجد نساء لم يسطّ الرجل عليه، وترك أمه حتى يتيقن موته ثم يدفن، ومذهب مالك وإسحاق قريب من هذا، ويحتمل أن يشقّ بطن الأم إن غلب على الظن أن الجنين يحيى، وهو مذهب الشافعي؛ لأنه إنلاف جزء من الميت لإبقاء حيّ، فجاز كما لو خرج بعضه حيّاً، ولم يمكن خروج بقية إلا بشقّ، ولأنه يشقّ لإخراج المال منه، فلا يقاء الحيّ أولى، ثم قال: ولنا أن هذا الولد لا يعيش عادة ولا يتحقّق أنه يحيا، فلا يجوز هناك حرمة مشيئة الأمر موهوم، وقد قال عليه السلام: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحيّ»، رواه أبو داود. (المغنى: ٢/ ٥٥١، ٥٥٢ كتاب الجنائز)

(٥) في دأ، ز: شقّ.

(٦) كلمة "الشقّ" ساقطة من ط.

(٧) الزيادة: من دأ.

(٨) في ط: بالجانب.

مسألة (٩٨١)

رجل مات عن امرأته^(١) وهي مجوسية^(٢)، لم تغسله؛ لأنه كان لا يحل لها المسح حال حياته، فكذا بعد وفاته، بخلاف التي^(٣) ظهر منها زوجها؛ لأن الحل قائم، فإن أسلمت^(٤) قبل^(٥) أن يغسله^(٦) [أحد]^(٧) غسلته؛ اعتباراً بحالة الحياة، وكذا لو مات عن امرأته^(٨) وأختها منه في عدة [لم تغسله]^(٩)، يعني: إذا نكح أخت امرأته بالشبهة، فإن انقضت^(١٠) عدتها قبل أن تغسله، غسلته لما قلنا^(١١).

مسألة (٩٨٢)

زفت: الخنثى إذا مات، يجعل في كواره^(١٢) فيغسل، ذكره شمس الأئمة الحلواني [رحمه الله]^(١٣)، والمعنى فيه^(١٤) الاحتياط والتحرز عن مس الأجنبية لو كانت

(٩) هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في الفصل العترون: لقسم الأول في غسل الميت في علامة "س".

(١) في دأ، ز: "امرأة".

(٢) في خ أ: موجوسة وهو خطأ.

(٣) في خ أ، دأ، دب: "الذي" وهو خطأ.

(٤) قوله: "فإن أسلمت" ساقط من خ أ، خ ب، دب.

(٥) كلمة "قبل" ساقطة من د أ.

(٦) في ز: "أن يغسل".

(٧) الريادة: من ط.

(٨) في ز: "عن امرأة".

(٩) في دب: "لم تغسله فإن أسلمت" وهو تحريف، وما بين القوسين ساقط من د أ.

(١٠) في ط: "فانقضت عدتها" مكان "فإن انقضت عدتها".

(١١) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق والعنوان في علامة س.

(١٢) الكواره = بالضم والتشديد: حلبة النخل الأهلية، جمع كواره الكوار: بيت يتحد لسحر من قضبان ضيق المدخل تعمل فيه. (مختار الصحاح ص ٥٨٢ والمعجم الوسيط ٢).

(٨١٠، ٨١١)

(١٣) الزيادة: من ط، ترجمته في الجواهر المصنفة (٤٢٩/٢، ٤٣٠) والموائد السنية (ص ٩٥).

مسألة (٩٨٣)

^(٢): الباغي وقاطع الطريق^(٣) إذا قتلا، لا يصلى عليهما بالاتفاق؛ للرواية المشهورة^(٤)، وفي الغسل روايتان: ذكر الطحاوي [رحمه الله]^(٥): أنهما لا يغسلان، وروى ابن رستم^(٦) عن محمد [رحمه الله]^(٧): أنهما يغسلان؛ لأنهما لو لم يغسلا، صارا ملحقين بالشهيد^(٨)، وبه كان يفتى السيد الإمام أبو شجاع [رحمه الله]^(٩).

مسألة (٩٨٤)

ويجعل الكافور^(١٠) على مساجد الميت، وهي الجبين واليدان والركبتان

(٩٧).

(١٤) في ط: "والمعنى منه".

(١) قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في كتاب الصلاة (ص ١٠ أ) "مسائل الجنّة" الخثي كيف يغسل؟ يجعل في كراة فيغسل، ذكر هذه المسألة شمس الأئمة الحلواني، وأظهر أنه في فتاوى قاضي صاعد بنيسابور، لكن هذا خلاف ظاهر الرواية، أن الخثي يتم ولا يغسل.

(٢) ذكر في ط قبل بدء الحكم علامة "س"، وهو سهو.

(٣) في خ ب، دب: "وقاطع الطريق" وهو تصحيف.

(٤) في ط: "باتفاق الروايات"، وكلمة "المشهورة" ساقطة من دب.

(٥) الزيادة: من ط.

(٦) هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي، تفقه على محمد بن الحسن، وروى عن أبي عصمة، وسمع من مالك بن أنس وغيره، وروى عنه أحمد بن حنبل، وله النوادر كتبها عن محمد بن الحسن، توفي رحمه الله سنة ٢١١ هجرية؛ ترجمته في "الجواهر المصيّبة" (١/ ٨٠-٨٢) و"الفوائد السنية" (ص ٩-١٠).

(٧) الزيادة لم تذكر في ط، ز.

(٨) في "ط"، خ أ: "بالشهادة".

(٩) الزيادة لم تذكر في دب، ز، أشار إلى هذا في الفتاوى الصغرى (ص ١٠ أ) في مسائل الجنازة.

(١٠) في دب: "الكافور" وهو سهو، الكافور: الطيب.

والقدمان إظهاراً لفضيلة ما يتأدى به السجود^(١).

مسألة (٩٨٥)

وإن وجد من الميت يده أو رجله، لم يغسل ولم يصل عليه، ولكن^(٢) يدفن حتى يوجد أكثر بدنه^(٣)، فحيث^(٤) يغسل ويصلى عليه، ولو وجد النصف وفيه الرأس يغسل^(٥) ويصلى [عليه]^(٦)، ولم يذكر ما إذا وجد أقل من النصف وفيه الرأس^(٧)، وقيل: إنه يصلّى عليه^(٨)، فإنه ذكر، وإن وجد^(٩) أقل من النصف، وليس فيه الرأس، لا يصلّى عليه، وهذا إشارة إلى أنه إذا كان فيه الرأس، يصلّى عليه^(١٠).

(١) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق (ص ١٠ أ) والعنوان، أشار إلى هذا ابن قدامة في المصدر السابق وفي نفس العنوان (٢/٤٦٨، ٤٧٩).

(٢) في دأ، خب، دب: "لكن بدون العطف."

(٣) في دأ: "أكثر يديه" وهو تحريف.

(٤) في ط، ز: "فح" بدل "فحيث".

(٥) ما بين القوسين ساقط من خ أ.

(٦) الزيادة: من دأ، دب، ط.

(٧) في دب: "ومنه الرأس" مكان المثلث.

(٨) في دأ، دب، ط: "بأنه يصلّى عليه".

(٩) في معظم النسخ: "إن وجد" بدون العطف، المثلث من دب.

(١٠) من قوله: "ويجعل الكافور..." إلى قوله: "يصلّى عليه" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.

قال محمد بن الحسن في "كتاب السير الكبير": وذكر عن الحسن قال: إذا وجد ما يلي صدر القتيل إلى رأسه غسل، وصلّى عليه، يعني إذا وجد أكثر البدن أو نصف البدن معه الرأس، وبه نأخذ.

وقال السرخسي: فإنه لا تعاد الصلاة على ميت واحد، فلو صلّى على النصف أو ما دونه يؤدى إلى تكرار الصلاة على ميت واحد، بأن يوحد النصف الباقي، وهذا لا يكون فيما إذا وجد أكثر البدن أو النصف ومعه الرأس. (شرح السير الكبير: ١/٢٣٧ - باب الشهيد وما يصنع به مسألة: ٣٠٥)

قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" (ص ١٠ أ) في "مسائل الجازة": ولو وجد النصف مشقوقاً بنصفين مع كل نصف، نصف من الرأس، لا يغسل ولا يصلّى عليه، ولو وجد الرأس

فصل في الكفن^(١)

مسألة (٩٨٦)

ن : رجل عريان ومعه ميت ، ومعهما ثوب واحد ، ينظر إن كان الثوب ملك الحي ، فله أن يلبسه^(٢) ، ولا يكفن الميت ؛ لأنه محتاج إليه ، وإن كان ملك الميت والحي وارثه ، يكفن الميت ولا يلبس الحي^(٣) ؛ لأن الميت محتاج إليه للتكفين ، والكفن مقدم على الميراث^(٤) .

مسألة (٩٨٧)

وحده لا يصلّي عليه ، ولو وجد الكل إلا الرأس يصلّي عليه ، وفي القسامة : إذا وجد الرأس وحده في المحلة ، لا يجب القسامة ، وإذا وجد اليدين كله إلا الرأس يجب .
قال ابن قدامة : فإن لم يوجد إلا بعض الميت ، فالذهب أنه يغسل ويصلّي عليه ، وهو قول الشافعي ، ونقل ابن منصور عن أحمد : أنه لا يصلّي على الجوارح ، قال الخلال : ولعله قول قديم لأبي عبد الله ، والذي استقر عليه قول أبي عبد الله : أنه يصلّي على الأعضاء .
وقال أبو حنيفة ومالك : إن وجد الأكثر ، صلّي عليه ، وإلا فلا ؛ لأنه بعض لا يزيد على الصف ، فلم يصلّ عليه كالذي بان في حياة صاحبه كالشعر والظفر ، ثم قال ابن قدامة : ولما إجماع الصحابة رضي الله عنهم .
قال أحمد : صلّي أبو أيوب على رجل ، وصلّي عمر على عظام بالشام ، وصلّي أبو عبيدة على رؤوس بالشام ، رواهما عبد الله بن أحمد بإسناده .
وقال الشافعي : ألقى طائراً بمكة من وقعة الجمل ، ففجرت بالخاتم ، وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، فصلّي عليها أهل مكة ، وكان ذلك بحضور من الصحابة . (المغني : ٢/ ٥٣٩ ، ٥٤٠ كتاب الجنائز)

- (١) في معظم النسخ : "في التكفين" ، مثبت من د أ .
- (٢) في "خ أ" ، د ب : "يسلبه" وهو نصحيح .
- (٣) كلمة "الحي" ساقطة من ط .
- (٤) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٠) : "سئل أبو نصير عن رجل عريان ومعه ميت ، ومعه ثوب واحد ، ألبس الثوب ليصلّي أم يكفن به الميت ؟ قال أبو عبد الله الثلجي : الحي أحوج إلى الثوب من الميت ؛ لأنه يوارى الميت في التراب ، ويلبس الحي الثوب ، وكذلك الجنب لو كان جنباً ، ومعه صاع من الماء ومعه ميت ، فإن الجنب يغتسل بالماء ، ويسمّ الميت ، وأما إذا كان ذلك للميت ، فإنه لا يسع للحي لبسه ، ولكن يكفن به الميت ؛ لأن الكفن أولى من الميراث ، وكذلك لو كان الماء ملك الميت ، لا يجوز إلا أن يغسل به الميت ، وأما إذا كان الماء للحي ، أو كان ساحاً ، فالحي أولى به" .

رجل كفن ميتاً^(١) من ماله، ثم وجد الكفن مع رجل، فله أن يأخذه منه وهو أحق به؛ لأن الميت لا يملكه^(٢).

مسألة (٩٨٨)

رجل مات، ولم يترك شيئاً، يفرض على الناس^(٣) أن يكفنوه، إن قدروا عليه وإن لم يقدروا [عليه]^(٤)، سألوا الناس^(٥) ليكفنوه، فرق بين هذا وبين الحثي إذا كان عارياً لا يجد ثوباً، يصلى فيه، فليس على الناس أن يسألوا له ثوباً، والفرق أن الحثي يقدر على السؤال بنفسه، والميت لا^(٦).

مسألة (٩٨٩)

رجل مات في مسجد^(٧)، فقام أحدهم، وجمع الدراهم ليكفنوه^(٨)، ففضل من ذلك شيء^(٩)، فإن عرف الذي أخذ منه^(١٠)، ردّ عليه^(١١)، وإن لم يعرف وقد

(١) في ط: "رجلاً مكان ميتاً".

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢١): "وقال أبو صير: سئل محمد بن سلمة عن رجل كفن ميتاً، ثم وجد الكفن مع رجل، قال: له أن يأخذه وهو أحق به، ولا يكون تكفين الميت تمليكاً منه، وإن كان قد وهبه للورثة، يكفونه به، فالورثة أحق به".

(٣) في ط: "يفرض على الناس" وهو تصحيف.

(٤) الزيادة: من خأ، خب، دب.

(٥) في خأ، خب، دأ: "سألوه" مكان المثبت.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الطهارة" (ص ٨): "وسئل أبو نصر عن رجل مات، ولم يترك شيئاً، هل يجب على الناس تكفيه؟ قال: نعم، فرض على الناس أن يكفنوه، إن قدروا عليه، وإن لم يقدروا سألوا الناس ليكفنوه، ولو لم يكن ميتاً، ولكن كان حياً عارياً، لا يجد الثوب ليصلى فيه، فليس على الناس أن يسألوا له ثوباً".

قال الفقيه: لأن الحثي يقدر أن يسأل هو بنفسه، أو يحتال بحيلة، أو يصبر حتى يرزقه الله تعالى. وأما الميت: فلا يقدر على ذلك؛ فقبل لأبي نصر: لو كان مع رجل فصل نوب، والعارى يعلم أنه لو سأله أعطاه، هل عليه أن يسأل؟ قال: نعم، إذا علم أنه يعطيه إن شاء الله، فعليه أن يسأل، فكذلك الحكم في الماء للوضوء.

(٧) في معظم النسخ: "في المسجد"، المثبت من ط، النوازل.

(٨) في ط: "أن يكفنوه".

(٩) في دأ: "الشيء".

(١٠) في دب: "أخذه منه".

اختلط، صرف إلى كفن مثله^(١) من أهل الحاجة، وإن لم يقدر على صرفها^(٢) إلى الكفن، تصدق به على الفقراء والمساكين^(٣).

مسألة (٩٩٠)

ع: إذا مات الزوج، وبقيت المرأة، لم يكن عليها الكفن؛ لأنه لم يكن عليها الكسوة حال حياته، فكذا بعد وفاته، وإن كان على العكس^(٤)، فكذلك عند محمد رحمه الله^(٥)؛ لأن الوجوب^(٦) بالزوجية، وقد انقطعت^(٧)، وعند أبي يوسف [رحمه الله]^(٨): يجب عليه الكفن، وعليه الفتوى؛ لأنه لو لم يجب عليه، يجب^(٩) على الأجانب، وهو كان أولى بإيجاب الكسوة عليه حال حياتها، فيترجع^(١٠) على سائر الأجانب^(١١).

(١١) في ز: "يرد عليه".

(١) في ز: "إلى الكفن مثله".

(٢) في خ، أ، خ ب: "وإن لم يقدروا على صرفه"، وفي د، أ، ب: "يقدرها"، وفي د ب: "على صرفه"، الصواب ما أثبتناه.

(٣) قوله: "والمساكين" لم تذكر في ط، قال الفقيه أبو الليث في "النوار" (ص ١٨ أ) في باب الصلاة: "وسئل أبو نصير عن رجل مات في مسجد قوم، فقام واحد وجمع الدراهم على أن يكفنه، ففضل من تلك الدراهم شيء، ولا يعرف له وارث، أو كفنه رجل آخر من مال نفسه، ما إذا ينصح بهذه الدراهم المجموعة؟ قال: يصرف ذلك إلى كفن مثله من أهل الحاجة، قال الفقيه: إن عرف الذين أخذ منهم، رد عليهم، وإن لم يعرفوا، وقد اختلطت بغيرها، صرف إلى كفن مثله، وإن لم يقدر على صرفها إلى الكفن، تصدق بها على الفقراء.

(٤) في خ، أ: "على الكس" وهو تصحيف.

(٥) قوله: "رحمه الله" لم تذكر في "ز".

(٦) في خ، أ: "لأنه الوجوب".

(٧) في د، أ، د ب: "قد انقطعت" بدون العطف.

(٨) الزيادة: "من خب، د، ط.

(٩) كلمة "يجب" ساقطة من ط.

(١٠) في ط: "فترجع".

(١١) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الجنازة (١/٣٦) - ط: بغداد - "وعمر خلف بن أيوب (المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية) قال: سألت محمداً عن امرأة ماتت، لم يدع مالاً

مسألة (٩٩١)

الميت إذا أنبش وسرق كفننه، وقد قسم الميراث، أجبر القاضى الورثة على^(١) أن يكفّنوه من الميراث؛ لأن الكفن مقدم على الميراث، فيؤخذ منهم على قدر ميراثهم^(٢).

قال رضى الله عنه^(٣): فإن كان الميت طرياً لم يتغير، يكفن مثل الأول، وإن كان قد تغير^(٤)، يكفن فى ثوب^(٥)، هكذا أجاب محمد رحمه الله حين سألته خلف^(٦) عن هذه المسألة.

وإن كان دين، فهو على وجهين: إما إن لم يقبض الغرماء أو قبضوا، ففي الوجه الأول: يبدأ^(٧) بالكفن؛ لأنه بقى على ملك الميت (والكفن مقدم على

ولا ورثة، هل يكون الكفن على زوجها؟ قال: لا، قال خلف: سمعت أبا يوسف يقول: الكفن على زوجها، ولو كان الزوج هو الميت، لم يكن الكفن على المرأة على القولين جميعاً. وقال علاء العالم الأسمدى: أما محمد رحمه الله: فإنه ذهب إلى أن السبب الذى بينهما الزوجية، وقد انقطعت بالموت، فصار كالأجنبي بخلاف سائر الأقارب؛ لأن القرابة تبقى بعد الموت.

وأما أبا يوسف رحمه الله: فإنه ذهب فيه إلى أن سبيل وجوب التكفين، وجوب النفقة فى حال الحياة كما فى سائر القربات، ونفقة المرأة كانت واحدة على الرجل فى حياته، فكذلك كفنها بعد موتها بخلاف. (شرح العيون: ص ٢٤)

(١) كلمة "على" لم تذكر فى خ ب

(٢) فى ط: "ميراثهم".

(٣) فى ز: "رحمه الله".

(٤) فى خ أ، د ب: "فإن كان تغير".

(٥) فى خ أ: "فى ثوبه"، الصواب ما أثبتناه.

(٦) هو خلف بن أيوب، أبو سعيد العامرى البلخى، أحد الفقهاء الأعلام يبلغ من أصحاب رفر وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله، تفقه عليهم، وروى عن عوف ومعمّر، وجماعة، وأحد عنه أحمد بن حنبل وأبو كريب وله فى الترمذى حديث، وهو: «خصلتان لا تجتمعان فى منافق. حسن صمت وفقه فى الدين» قال الترمذى: غريب لا نعرفه إلا من حديث خلف، توفى رحمه الله فى سنة ٢٠٥ هجرية، وقيل: ٢١٥ و ٢٢٠ هجرية؛ ترجمته فى "الجواهر المصيبة" (٢/ ١٧٠-١٧٢) و "مفتاح السعادة" (٢/ ٢٦٠) و "الفوائد البية" (ص ٧١)

(٧) فى أغلب النسخ: "بدأ بالكفن"، المثبت من ز.

الدين^(١)، وفي الوجه الثاني: لا يستردّ منهم؛ لأنه زال ملك الميت^(٢) بخلاؤ الميراث؛ لأن ملك الوارث^(٣) عين ملك المورث^(٤) حكماً، ولهذا يرد، ويرد عليه العين^(٥)، فصار ملك المورث قائماً ببقاء خلفه^(٦).

مسألة (٩٩٢)

و: وكل^(٧) من يجبر على نفقته في حال حياته، يجبر على كفنه بعد مماته؛ لأن هذا كسوته بعد مماته، والسبب الموجب قائم وهو القرابة، حتى إن الزوجية^(٨) لما انقطعت، كان في إيجاب الكفن على الزوج خلاف، ومن لا يجبر على نفقته في حال حياته، لا يجبر على كفنه بعد مماته كأولاد الأعمام والعصام والأخوال

(١) في م: "على الميت".

(٢) ما بين القوسين ساقط من خ أ، خ ب.

(٣) في ط: "لأنه ملك الوارث".

(٤) في خ أ، د أ، دب: غير ملك المورث.

(٥) في معظم النسخ: "ويرد عليه بالعيب" وهو خطأ، المثبت من د أ.

(٦) قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الجنائز" (٣٧/١): "قال ابن سماعه عن محمد رحمه الله: في قمر الميت إذا نش وصرق كفنه، وقد قسم الميراث، قال: القاضي يجبر الورثة على أن يكفوه من الميراث، فإن كان عليه دين، بدئ بالكفن إلا أن يكون الغرماء قد قبضوا، فلا يستردّ منهم".

وقال علاء العالم الأسمندي معللاً: لأن الميراث مؤخر عن الكفن، وإنما يجب تكفين الميت لحاجته إليه، والحاجة باقية بعد النيش والسرقة، فصار كما لو قسموا الميراث قبل تكفنه (وإن كان عليه دين بدئ بالكفن) لأن الكفن مقدم على الدين إذ هو من حوائجه التي لا بد لميت منه، فكان الدين مؤخرًا عنه كالحوائج التي لا بد له منها في حال الحياة، وهو قدر ما نفوس ريواري عورته، والكفن يحتاج إليه ليستر عورته، فإنه لباس إحدى الحالات، فأما إذا قصروا فقد صار مدفوعاً إلى جهة مستحقة، فلا يستردّ منهم كما في حال الحياة. (شرح عيونه المسائل: ص ١٢٦)

ثم الكفن على قدر الموارث إلا الزوج في قول محمد رحمه الله لأنها رحت عليهم نصية القرابة، فيجب على قدر الموارث لأنها رحت طريق الصلة، فبعين إحدى الصلتين بالأخرى. وأما الزوج: فعلى قول محمد رحمه الله: لأن السبب الذي بينهما انقطع بالموت

(٧) في ط: كل بدون العطف.

(٨) في ط: "حتى إن الزوجية" وهو خطأ.

والحالات، فالخاسل^(١) أن هذا الأصل ممهد عند أبي يوسف في جميع المواضع، وكذا عند محمد لرحمة الله^(٢) إلا أنه استثنى الزوج.

مسألة (٩٩٣)

زم^(٣): ثوب الجنابة إذا تخرق^(٤) بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه^(٥)، ليس للمعتولى أن يتصدق به، ولكن^(٦) يبيعه ويشتري بثمنه وبزيادة^(٧) ثوب آخر؛ لأن هذا أوفق بقصد الواقف^(٨).

مسألة (٩٩٤)

وفي الجامع الأصغر^(٩): قال نصير^(١٠): في كفن المثل ينظر إلى الرجل، ماذا يلبس إذا خرج إلى العيد^(١١) وإلى المرأة ماذا تلبس إذا خرجت إلى زيارة أبيها أوزارها أبوها^(١٢).

(١) في ط: "والحال".

(٢) الريادة: من حاء، خبطوط.

(٣) في أغلب النسخ: "شرو"، وفي ط: "زشرو" المثبت من ز.

(٤) في حاء، خب، دب: "إذا تخرق".

(٥) قوله: "فيما كان يستعمل" ساقط من خ ب، دأ.

(٦) في ط: "ولكنه يبيعه".

(٧) في خاء، خ ب: "وزيادة".

(٨) في حاء، خب، دأ، دب: "لأن هذا الوقت بقصد الواقف"، وفي ز: "القصد الواقف"، المثبت من ط، م.

(٩) في معظم النسخ: "جامع الصغير"، المثبت من ز.

(١٠) في خ ب، دأ: "بصير" وهو تصحيف. هو نصير بن يحيى البلخي تلميذ أبي سليمان الجوزجاني، المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٥٤٦/٣) و "الفوائد البية" (ص ٢٢١).

(١١) في خاء: "إذا خرج العيد"، وفي دأ، ط: "إذا خرج إلى العيد"، وفي خب، دب، م، ز: "إذا خرج إلى العيد"، وهو تصحيف.

(١٢) في خاء، خب، دب: "إلى زيارة أبوها ماذا تلبس".

وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله^(١): كفن المثل: أن ينظر إلى ما يلبس الإنسان في الغالب، فيكون مثل ذلك الثوب كفنًا له^(٢).

فصل في حمل الجنازة^(٣)

مسألة (٩٩٥)

شرو^(٤): وينبغي أن تحمل الجنازة من كل جانب عشر خطوات؛ لأنه جاء في الحديث: «من حمل الجنازة^(٥) أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة جزاء»^(٦).

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الفقيه أبو جعفر البلخي الهندواني من كبار أئمة بلخ، يقال له: أبو حنيفة الصغير لفقيهه، تفقه عليه أبو الليث السمرقندي وجماعة كثيرة، توفي رحمه الله ببخارى سنة ٣٦٢ هجرية. ترجمته في الجواهر المضية (٣/١٩٢-١٩٤) و«تاج التراجم» (ص ٦٣) و«اللباب» (٣/٢٩٥) و«هدية العارفين» (٢/٤٧) و«الفوائد البهية» (ص ١٧٩). قوله: «رحمه الله» لم تذكر في ز.

(٢) من قوله: «وقال الفقيه... إلى قوله: «كفنًا له» ماقط من صلب م، واستدركه من الهامش، ولكن الحروف مطموسة، يستحب لأهل الميت أن يحسن كفنه، أن لا يكون أقل من أن يلبس في حياته؛ لقوله عليه السلام: «إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه» الحديث. وفي رواية أخرى قال عليه السلام: «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه»، قال محمد الدين الحديث الأول رواه ابن ماجه والترمذي، والحديث الثاني رواه أحمد ومسلم وأبو داود المنتقى: «باب استحباب استحسان الكفن من غير مغالاة» (ص ٥) رقم الحديث (١٧٩٦، ١٧٩٧)، ونيل الأوطار (٤/٣٤، ٣٥).

(٣) في دأ: «فصل في الجنازة» وهو تصحيف.

(٤) في دأ: «وشرو»، وفي دب، ط: «وشرو» المثبت من ر.

(٥) في ط: جنازة.

(٦) لم أعثر على هذا الحديث بعينه في كتب السنة، ولكن أخرج ابن الجوزي في العمل الصالحية في «باب ثواب حمل الجنازة» (٢/٨٩٨) رقم الحديث (١٤٩٩)، ولقطه: عن أسير بن سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل قوائم السرير الأربع إيمانًا واحتسابًا خطاه الله عز وجل سبعه أربعين كبيرة».

وقال المؤلف: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: غلبت التاكسير على رواية علي بن سفيان سارة، إلا أن الكاساني ذكر هذه المسألة، واستدل بهذا الحديث. انظر في «دائع الصنيع» فصل في حمله على الجنازة (٣٠٩١).

مسألة (٩٩٦)

وإن كان مع الجنائز نائحة أو صائحة^(١)، زجرت عنه؛ لأن النهي عن المنكر واجب، فإن لم تتزجر، لا يترك السنة، والمشي ببدة غير^(٢).

مسألة (٩٩٧)

ولا ينبغي للنساء أن يخرجن فسى الجنائز؛ لأنه عليه السلام نهاهن عن ذلك^(٣)، وقال^(٤): «انصرفن مأزورات غير مأجورات»^(٥)، ويطيل الصمت إذا

(١) في ط: "نائحة وصائحة" بالعطف.

(٢) في دأ، دب: "لا يترك المشي ببدة غيره"، وفي دب: "وهو تصحيف، أشار إلى هذا الكاساني في "بدائع الصنائع" في فصل في حمله على الجنائز (١/٣١٠).
نهى رسول الله ﷺ عن النياحة والصيحة والندب، وخمش الوجه، ونشر الشعر وغير ذلك من عادات الجاهلية.

عن أم عطية قالت: "إن رسول الله ﷺ نهانا عن النياحة"، الحديث؛ وفي رواية أخرى: عن أبي سعيد الخدري قال: "لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة"، وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: «ليس ما من خلق ومن سلق ومن خرق» الحديث، وعن أسيد بن أبي أسيد عن امرأة من البائعات قالت: "كان فيما أخذ علينا رسول الله ﷺ في المعروف الذي أخذ علينا أن لا نعصيه فيه، أن لا نخمش وجهاً، ولا ندعو وبلاء، ولا نشق جيباً، وأن لا ننشر شعراً؛ هذه الأحاديث رواها أبو داود أخرجهما في "باب في النوح" (٢/١٩٠، ١٩١).

وعن أبي مالك الأشعري "أن النبي ﷺ قال: أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركهن الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنحوم والنياحة، وقال: النائحة إذا لم تب قبل موتها تقام يوم القيامة، وعليها سربل من قطران ودرع من جرب" الحديث.
قال مجد الدين: رواه أحمد ومسلم. (المنتقى: ص ٣٠٦ "باب ما جاء في البكاء على الميت ويبدأ المكروه منه" رقم الحديث: ١٩٥٠)

ظاهر الأحاديث السابقة تدل على تحريم رفع الصوت والبوح، وخمش الوجه، وشق الجيوب، وضرب الخدود، وغير ذلك من أعمال الجاهلية عند الموت ونزول المصيبة، وأما البكاء بدون النياحة جائز لا كراهة فيه لأن البكاء بدون هذه الصفات ثبت بالنص، وإليه ذهب عامة العلماء، وقال ابن قدامة: والبكاء غير مكروه، إذا لم يكن معه ندب ولا نياحة. (المغنى: ٢/٥٤٥ كتاب الجنائز)

(٣) في معظم النسخ: "نهى عن ذلك"، مثبت من ط.

(٤) في دأ، دب، ز: بدون العطف.

(٥) الحديث كما جاء في ابن ماجة (١/٥٠٢، ٥٠٣) في "باب ما جاء في أنشاع النساء الجنائز" رقم الحديث (١٥٧٨)، عن علي قال: حرح رسول الله ﷺ من دأسرة جوس، فقال م

تبع جنازة، ويكره رفع الصوت بالذكر؛ لأنه يشبه صنع أهل الكتاب^(١).

مسألة (٩٩٨)

م^(٢): ولا بأس بالركوب في الجنازة، والمشي أفضل، هكذا ذكره القدوري^(٣) لأنه يسير^(٤) للصلاة، فيجوز الركوب، والمشي أفضل لما فيه من زيادة الخشوع^(٥).

يجلسكن؟ قلن: ننتظر الجنازة، قال: هل تغسلن؟ قلن: لا، قال: هل تحملن؟ قلن: لا، قال: هل تدلين فيمن يدلي؟ قلن: لا، قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات^(٦). وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" في (١٨١/٤): ورواه أبو يعلى من حديث أنس، وفي رواية أخرى له: عن أم عطية قالت: نبينا عن أتباع الجنائز، ولم يعزم عليا، ورواه مسلم (١/٣٧٣) في "باب نهى النساء عن أتباع الجنائز"، وأبو داود (١٩٨/٢) في "باب في أتباع النساء الجنائز".

قال الكاساني في العنوان السابق: ولا ينبغي للنساء أن يخرجن في الجنازة؛ لأن النبي ﷺ نهاهن عن ذلك، وقال: انصرفن مأزورات غير مأجورات، وقال أيضاً: ويطيل الصمت إذا تبع الجنازة، ويكره رفع الصوت بالذكر؛ لما روى عن قيس بن عباد أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاثة: عند القتال، وعند الجنازة، والذكر، ولأنه تشبه بأهل الكتاب، فكان مكروهاً. بدائع الصنائع (٣١٠/١). قال رسول الله ﷺ: «لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار ولا يمشى بين يديها»، رواه أحمد في "مسنده" في (٥٢٨-٥٣٢)، وأبو داود في "باب أتباع الميت بالنار" (١٩٩/٢)، وفي "مسند الراية" (٢٩٠/٢).

- (١) في أغلب النسخ: "صنع أهل الكتاب"، المثبت من ط، ز.
- (٢) الرمز م لم يذكر في ط.
- (٣) في د ب، ز: "هكذا ذكر القدوري".
- (٤) في د أ: "لأنه لا يستتر"، وفي ط: "لأنه يشير"، وفي ز: "لأنه كبير"، وكل ذلك تصحيح. الصواب ما أثبتناه.
- (٥) لقوله عليه السلام: «ألا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب»، قال مجاهد الدين: رواه أحمد وابن ماجة والترمذي. المتفق رقم الحديث (١٨٧٤) وفي رواية أخرى: قال عليه السلام: «الراكب خلف الجنازة والماشي أمامها قريباً منها عن يمين أو عن يسارها» الحديث، قال مجاهد الدين: رواه أحمد. المتفق رقم الحديث (١٨١٢) وعن ثوبان: أن رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع جنازة، فأبى أن يركبها، فلما انصرف أتى بدابة فركب فقيل له: فقال: إن الملائكة كانت تمشي، فم أكن لأركب وهم يمشون، فلما دهم ركبت، قال في "المتفق" (ص ٢٨٧-٢٩٦): رواه أبو داود رقم الحديث (١٨٧٥). الحديث الأول والثالث يدل على كراهة الركوب لمن كان متبعاً للجنازة، والحديث الثاني يدل على

مسألة (٩٩٩)

والمشي خلف الجنائزة أفضل، وإن مشى أمامه كان واسعاً؛ لما روى أن النبي ﷺ كان يمشي^(١) خلف جنازة سعد بن معاذ^(٢) رضي الله عنه^(٣)، وعلى رضي الله عنه^(٤) كان يمشي خلف الجنائزة، ف قيل له: إن أبا بكر^(٥) وعمر رضي الله عنهما^(٦) كانا يمشيان^(٧) أمامها، فقال على رضي الله عنه^(٨): قد عرفنا أن المشي خلفها^(٩) أفضل، ولكنها أرادا أن يسر^(١٠) الأمر على الناس^(١١).

الجواز، إذا لم يكن المشاة مع الجنائزة كثيراً، يجوز الركوب بلا كراهة لارتفاع العلة وهي مضايقة المشاة.

قال الكاساني: "ولا بأس بالركوب إلى صلاة الجنائزة، والمشي أفضل؛ لأنه أقرب إلى الخشوع، واليق بالشفاعة، ويكره للراكب أن يتقدم الجنائزة؛ لأن ذلك لا يخلو عن الضرر بالناس". بدائع الصنائع (٣١٠/١)

وقال ابن قدامة: ويكره الركوب في اتباع الجنائز، ثم قال: فإن ركب في جنازة، فالسنة أن يكون خلفها، وعلل في ذلك لأن سير الراكب أمامها يؤذي المشاة؛ لأنه موضع مشيهم، استدل ابن قدامة في كراهية اتباع الجنائز ركباً، ومشى الراكب خلف الجنائزة بالأحاديث السابقة. ينظر المغني في العنوان السابق (٤٧٥، ٤٧٦).

- (١) في ط: "عم مكان عليه السلام".
- (٢) في دب، خأ، خب: "كان ماشياً وكلمة كان ساقطة من ط".
- (٣) في ز: "سعيد بن معاذ وهو سهو".
- (٤) قوله: "رضي الله عنه" ساقطة من دب.
- (٥) في ط: "كرم الله وجهه"، ولا يوجد شيء من هذا في ز.
- (٦) في دأ: "أن أبا بكر وهو خطأ".
- (٧) في ط: "رضهما وهو سهو".
- (٨) في دأ، دب: "كان يمشيان"، الصواب ما أثبتناه.
- (٩) في ط: "رضي الله عنه، كرم الله وجهه".
- (١٠) في دأ، ط: "أمامها وهو خطأ".
- (١١) في دأ، ط: "أن يسر"، وفي دب: "أن يسر"، الصواب ما أثبتناه.
- (١٢) قال الكاساني في العنوان السابق (٣١٠/١): وروى عن ابن مسعود أنه عليه السلام كان يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ، وروى معمر عن طاووس عن أبيه قال: "ما مشى رسول الله حتى مات إلا خلف الجنائزة"، وعن ابن مسعود فصل المشي خلف الجنائزة على المشي أمامها.

فصل في الصلاة (على الميت)^(١)

مسألة (١٠٠٠)

ن : أهل البقي إذا قتلوا في الحرب ، لا يصلى عليهم ، وكذا قطاع الطريق إذا

كمضل المكتوبة على النافلة .

ولأن المشي خلفها أقرب إلى الأتعاض ؛ لأنه يعاين الجنائزة ، فيستعظ وكان أفضل ، والمروى عن النبي ﷺ لبيان الجواز ، وتسهيل الأمر على الناس عند الإزدحام ، وهو تأويل فعل أبي بكر وعمر ، والدليل عليه ما روى عن عبد الرحمن بن أسى ليلي أنه قال : بينا أنا أمشي مع علي خلف الجنائزة وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها ، فقلت لعلي : ما مال أبي بكر وعمر يمشيان أمام الجنائزة ؟ فقال : إسماعيلان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها ، إلا أنهما يسهلان على الناس ، ومعناه أن الناس يتحرزون عن المشي أمامها تعظيماً لها ، فلو اختار المشي خلف الجنائزة لضاق الطريق على متبعيها ، وقال أيضاً : قلنا : عندنا إنما يكون المشي خلفها أفضل إذا كان بقرب منها بحيث يشاهدها ، وفي مثل هذا لا تفوت الصلاة ، ولو مشى قدامها كان واسعاً ؛ لأن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما فعلوا ذلك في الجملة على ما ذكرنا غير أنه يكره أن يتقدم الكل عليها ؛ لأن فيه إبطال متبوعه الجنائزة من كل وجه .

استدل أصحابنا الحنفية في أفضلية المشي خلف الجنائزة بحديث ابن مسعود : الجنائزة متبوعة ولا تتبع ، ليس معها من يقدمها .

قال الزيلعي : رواه أبو داود والترمذي وقوله عليه السلام : « لا تتبع الجنائزة بصوت ولا نل ولا يمسي بين يديها » ، الحديث رواه أبو داود (١٩٩/٢) في « باب في النار يتبع بها الميت » ، وأحمد في « المسند » (٥٢٨-٥٣٢) ومن الآثار التي استدلت بها : حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه ، قال : كنت في جنازة وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها ، وعلي يمشي خلفها ، فقلت لعلي : أراك تمشي خلف الجنائزة ، وهذان يمشيان أمامها ، فقال علي : لقد علما أن فضل المشي خلفها على المشي أمامها كمفضل صلاة الجماعة على الفذ ، ولكنهما أحبا أن يسرا على الناس .

قال الزيلعي : رواه عبد الرزاق في « مصنفه » الحديث رواه أحمد في « المسند » (٩٧/١) والطحاوي (٢٨٢-٢٨٣) في « باب المشي في الجنائزة أين ينبغي أن يكون منها » .
انظر هذه الأحاديث وأحاديث أخرى ما يتعلق بالباب في « نصب الراية » (٢٩٠-٢٩٥) في « أحاديث المشي خلف الجنائزة » و « شرح معاني الآثار » للطحاوي في العنوان السابق .

قال ابن قدامة : والمشى أمامها أفضل ، ثم قال : أكثر أهل العلم يرون الفضيلة للمضى أن يكون أمام الجنائزة ، روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر وأبي هريرة والحسن بن علي وابن الزبير وأبي قتادة وأبي أسيد وعبيد بن عمير وشريح والقاسم بن محمد وسالم والزهري ومالك والشافعي ، وقال الأوزاعي وأصحاب الرأي : المشي خلفها أفضل ، ثم أشار إلى الأحاديث التي ذكرناها سلفاً ، والأحاديث التي استدلت بها في تأييد مذهبه . (المغنى : ٢/١٧٤-٢٧٥ كتاب الجنائزة)

(١) الزيادة أثبتها لتعديل العنوان .

ج-٢

قتلوا في حالة حربهم، لا يصلى عليهم، وإن أخذهم الإمام وقتلهم^(١)، ويصلى عليهم؛ لأنهم ما داموا في الحرب، كان^(٢) من جملة أهل البغى، وإذا وضعت الحرب^(٣) أوزارها تركوا البغى.

ومشايعنا رحمهم الله جعلوا حكم المقتولين بالمعصية^(٤) حكم أهل البغى، حتى قالوا: لو قتلوا فهو^(٥) على هذا التفصيل^(٦).

مسألة (١٠٠١)

رجل فاته بعض التكبير على الجنائز، يقضى متتابعاً بلا دعاء ما دامت الجنائز على الأرض؛ لأنه لو قضى مع الدعاء، رفع الميت^(٧)، فيفوته التكبير^(٨)، وإذا رفعوا الميت من الأرض، قطع التكبير^(٩)؛ لأن الصلاة على الميت، ولا ميت لا يتصور^(١٠).

(١) في ط: وقتل

(٢) كلمة "كان" لم تذكر في دب.

(٣) كلمة الحرب "ساقطة من دأ، دب.

(٤) في ط: "بالمعصية" وهو تصحيف.

(٥) قوله: لو قتلوا فهو "ساقط من ط.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٨ أ ب): قال أبو نصير: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة - رحمه الله -: أنه قال: لا يصلى على أهل البغى ما دام الحرب قائماً، وإذا وضعت الحرب أوزارها، صلى عليهم، وأما في رواية محمد - رحمه الله -: لا يصلى عليهم، سواء وضعت الحرب أوزارها، أو لم تضع عقوبة لهم. قال الفقيه: وبتلك الرواية الأولى نأخذ، إذا قتلوا في حال الحرب، فإنه لا يصلى عليهم، وإذا قتلوا في غير الحرب، أو ماتوا، فإنه يصلى عليهم، وكذلك قطاع الطريق إذا قتلوا في حال حربهم، لا يصلى عليهم، وإن أخذهم الإمام وقتلهم، صلى عليهم. وفي "عيون المسائل" (١/ ٣٦) في "باب الجنائز": "وروى خلف بن أيوب عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: يصلى على كل مسلم إلا البغاة وقطاع الطريق الذي يقتل ويصلب، والحقاق الذي يقتل بالحق"

(٧) في دأ، دب: "ورفع الميت" بزيادة العطف.

(٨) في معظم النسخ: "فيموت له التكبير"، مثبت من ز.

(٩) في دأ، دب: "قطعوا التكبير"، الصواب ما أثبتناه.

(١٠) في دأ، دب: "يتصور". قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٢١ ب) وفي نفس العنوان: قال

مسألة (١٠٠٢)

الإمام إذا كبر على الجنازة خمسا، فالمقتدى^(١) لا يتابعه؛ لأنه منسوخ، ثم ماذا يفعل، فعن أبي حنيفة رحمة الله [عليه]^(٢) روايتان: في رواية: يسلم للحال، ولا ينتظره^(٣) تحقيقا للمخالفة، وفي رواية: يمكث^(٤) حتى إذا سلم، يسلم معه، ليصير متابعا له فيما وجبت المتابعة، وعليه الفتوى^(٥).

نصير: "سألت الحسن بن زياد عن رجل فاته بعض التكبير على الجنازة، قال: يفضي متابعا بدعاء، ما دامت الجنازة بالأرض، فإذا رفعوها من الأرض، قطع التكبير، وهو قول أصحابنا"

(١) في ط: "والمقتدى".

(٢) الزيادة: من دأ، دب.

(٣) في ط: "ولا يستطره" وهو تصحيح، وفي ز: "ولا ينتظر" بحذف الضمير، الصواب ما أثبتناه.

(٤) في دب: "يمكث" وهو تصحيح.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٤ ب): "وسئل عن إمام يكبر على الجنازة خمسا، أتابعه المقتدى في الخامسة أو يكف، قال أبو نصر: روى عن أبي حنيفة في هذه المسألة روايتان: إحداهما: أنه قال: إذا كبر الخامسة يكف، فإذا سلم، سلم معه، وفي الرواية الثانية: يسلم ولا ينتظر، قال: والذي قال: إنه يكف، أحب إلى ويقف حتى يسلم، ثم يسلم معه، وبه نأخذ، أشار المؤلف إلى هذه المسألة في "الهداية" (١/٦٩) في "فصل في الصلاة على الميت".

قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الجنائز" (١/٣٨): "وقال أبو حنيفة: إذا كبر الإمام في صلاة الجنازة الرابعة، وأراد أن يكبر خامسة، قطع المقتدى، فبسلم وينصرف، وروى عنه أنه قال: يقف ولا يقطع ولا يكبر، وقال زفر: يكبر مع الإمام الخامسة".

قال علاء العالم الأسدي في "شرح العيون" (ص ٢٦ ب): "وجد قول أبي حنيفة رحمه الله. إن آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ على النجاشي، فكبر أربعاً، وأجمع الجمهور من أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا خالف إمامه، لا يتابعه المأموم، ويقطع، أو يقف، ولا يتابعه كما في القنوت".

وأما زفر رحمه الله: فإنه يقول: بأن هذا مما اختلف فيه الصحابة حتى روى على كرم الله وجهه أنه كبر على سهل بن حنيف ستاً، وكبر على أبي قتادة سبعاً، فيتابعه المأموم ما لم يخالفه إلى ما لم يقل به أحد من كبار الصحابة رضوان الله عليهم.

قد ثبت عدد تكبيرات صلاة الجنازة (أربعة) من رواية أبي هريرة، وابن عباس، وحسن رضي الله عنهم، عن أبي هريرة: "أن النبي ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وحرح بهم إلى المصلّى، فصفا بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات"، رآه الجماعة، والشافعي في "الأم" (١/٢٣٩) في "باب الصلاة على الجنازة والتكبير فيها وما يفعل بعد كل تكبيرة".

مسألة (١٠٠٣)

رجل صلى على جنازة^(١)، والولى خلفه ولم يرض، فهذا على وجهين^(٢) : إما إن تابعه، وصلى معه أو لم يتابعه، ففي الوجه الأول: لا يعيد الولى؛ لأنه صلى على سرّة^(٣)، وفي الوجه الثانى: إن كان المصلى سلطاناً، أو الإمام الأعظم فى الصلاة، أو القاضى أو الولى على البلدة، أو إمام حيه ليس له أن يعيد؛ لأن هؤلاء أولى منه، وإن كان غيرهم، فله الإعادة^(٤).

وعن جابر: أن النبى ﷺ صلى على أصحمة النحاشى، فكبر عليه أربعاً، وعن من عباس قال: انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطب، فصلى عليه، وصغوا خلفه وكثر أربعاً، انظر هذه الأحاديث فى "المتقى" (ص ٢٨٩) برقم (١٨٢١، ١٨٢٣، ١٨٢٦).

أما الزيادة على الأربع: فقد ثبت من حديث على رضى الله عن وحكم بن عتيبة وحذيفة وعبد الرحمن ابن أبى ليلى، عن على: "أنه كثر على سهل بن حنيف سناً، وقال: إنه شهد بدرًا"، رواه البخارى، وعن الحكم بن عتيبة: "أنه قال: كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً"، رواه سعيد فى "سنه"، حديث عبد الرحمن ابن أبى ليلى رواه الجماعة إلا البخارى، وحديث حذيفة رواه أحمد، هكذا قال مجد الدين فى "المتقى"، انظر هذه الأحاديث فى "المتقى" (ص ٢٩١-٢٩٢) برقم (١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨).

قال الإمام الشافعى رحمه الله: إذا صلى الرجل على الجنازة، كبر أربعاً وتلك السنة، ثم ذكر حديث أبى هريرة، وحديث أبى أمامة بن سهل بن حنيف، ثم قال رحمه الله: فلدلك نقول: يكبر أربعاً على الجنازة. (الأم: ١/٢٣٩، لقد أخرج الزيلعى فى "نصب الراية" هذه الأحاديث فى (٢/٢٦٧-٢٧٠).

- (١) فى ط: "على الجنازة".
- (٢) قوله: "على وجهين" ساقط من ط.
- (٣) فى معظم النسخ: "لأنه صلى على مرة"، المثبت من ط أى أنه صلى حلف الرجل باختياره ورضائه.
- (٤) قال الفقيه أبو الليث فى "النوازل" (فى "باب الصلاة" ص ٢٧ ب): "سئل أبو القاسم عن رجل صلى على جنازة، والولى حاصر خلفه، ولم يرض الولى، قال: إن تابعه وصلى معه، فلا يعيدون؛ لأنه لما تبعه فى حال الصلاة، فقد رضى به، وإن لم يتابعه، فعليه الإعادة". أشار إلى هذا فى "الهندية" (١/١٦٤) نقلاً عن الخلاصة فى "المصل الخامس: فى الصلاة على الميت"، قال الحرفى فى "مختصره": وإن كبر الإمام خمساً كبر بتكبيره، وقال ابن قدامة: لا يحتلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات، ولا أنقص من أربع، والأولى أربع لا يزداد عليها، واختلفت الرواية فيما بين ذلك، فظاهر كلام الحرفى: أن الإمام إذا كثر حسب تابعه المأموم، ولا يتابعه فى زيادة عليها، رواه الأثرم عن أحمد، وروى حرب عن أحمد إذا كثر خمساً لا يكبر معه، ولا يسلم إلا مع الإمام.

مسألة (١٠٠٤)

الميت إذا دفن قبل أن يغسل^(١)، ويصلى عليه^(٢)، ويصلى على قبره^(٣)؛ لأن صار بحال لا يقدر على غسله^(٤).

قال الحلال: وكل من روى عن أبي عبد الله بخالعه، ومن يرى متابعة الإمام في زيادة على أربع: الثوري ومالك وأبو حنيفة والشافعي، واختارها ابن عقيل؛ لأنها زيادة غير مستونة للإمام، فلا يتابعه المأموم فيها كالقنوت في الركعة الأولى.

ثم أورد ابن قدامة الآثار التي تساند المذهب في حواز الزيادة على الأربع، وقال: والأفضل أن لا يزيد على أربع، لأن فيه خروجاً من الخلاف، وأكثر أهل العلم يرون التكبير أربعاً، منهم عمر وابنه وزيد بن ثابت وجابر وابن أبي أوفى والحسن بن علي والبراء بن عازب وأبو هريرة وعقبة بن عامر وأبو حنيفة وعطاء والأوزاعي، وهو قول مالك وأبي حنيفة والثوري والشافعي؛ لأن النبي ﷺ كبر على الجاشي أربعاً، وكبر على قبر بعد ما دفن أربعاً، وجمع عمر الناس على أربع، ولأن أكثر الفرائض لا تزيد على أربع، ولا يجوز النقصان منها. (المغنى: ٥١٤-٥١٦/٢ كتاب الجنائز)

(١) في ط: "قل أن يفسد" وهو تحريف.

(٢) قوله: "ويصلى عليه" ساقط من دب.

(٣) في دب، ط: "ويصلى على قبره" بزيادة العطف.

(٤) وقال المؤلف في "الهداية" في "فصل في الصلاة على الميت" (١/٦٩): وإن دفن الميت ولم يصل عليه، صلى على قبره؛ لأن النبي صلى عليه السلام صلى على قبر امرأة من الأنصار، عن حارثة ابن زيد بن ثابت عن يزيد بن ثابت - وكان أكبر من زيد - قال: "أخرجنا مع النبي ﷺ، فلما ورد البقيع، فإذا هو بقبر جديد، فسأل عنه، فقالوا: فلانة، قال: فعرفها، وقال: ألا أذتموني بها، قالوا: كنت قائلاً صائماً، فكرهنا أن نؤذيك قال: فلا تفعلوا، لا أعرفن ما مات منكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا أذتموني به، فإن صلاتي عليه له رحمة، ثم أتى القبر. فصففنا خلفه، فكبر عليه أربعاً، الحديث رواه ابن ماجه (٤٨٩/١) في "باب ما جاء في الصلاة على القبر"، وفي الباب أحاديث أخرى من وجوه مختلفة، الحديث رواه الحاكم في "المستدرک" (٣/٥٩١)، والنسائي (٤/٨٥) في كتاب الجنائز في "باب الصلاة على القبر"، وأحمد (٤/٣٨٨) في حديث يزيد بن ثابت رضي الله عنه، والبيهقي (٤/٤٨)، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (٤/١٤٩) من طرق عديدة باللفاظ مختلفة في كتاب الجنائز في "الميت يصلى عليه بعد ما دفن من فعله" - ط: الهند -.

وأخرجه الزيلعي مع بيان طرق متعددة في "نصب الراية" في "فصل في الصلاة على الميت" (٢/٢٦٥، ٢٦٦).

هذا الحديث دليل على جواز الصلاة على الميت على القبر. لقد اختلف العلماء في إعادة الصلاة على الميت، لقد أشار ابن قدامة إلى هذا الاختلاف في "المغنى" في "كتاب الجنائز" (٢/٥١٢، ٥١١)، أشار المؤلف في "الهداية" في "فصل في الصلاة على الميت" إلى هذه المسألة

مسألة (١٠٠٥)

رجل مات في غير بلدة، ثم جاء أهله، فحملوه إلى منزله، فإن كان الأول، صلى بإذن الإمام، يعني^(١) السلطان، أو الحاكم، لا يصلي ثانياً؛ لأن الصلاة بإذن الإمام كصلاة الإمام^(٢).

مسألة (١٠٠٦)

ع: رجل مات وله أخوان [أب وأم]^(٣)، فإن كان أحدهما لأب وأم، والآخر لأب، فالأخ لأب وأم أولى، سواء كان صغيراً أو كبيراً^(٤)، فلو أراد الأخ لأب وأم أن يقدم غيرهما، فليس للأخ لأم^(٥) أن يمنع؛ لأنه لا حق للأخ لأب^(٦) أصلاً، فإن كان الأخ لأب وأم خارج المصر، وقد أمر غيره أن يصلي إن مات، فللأخ لأب أن يمنعه؛ لأن الخارج من المصر في حق الصلاة بمنزلة الغائب غيبة منقطعة (لأنه لا ينتظر له، والغالب غيبة منقطعة)^(٧) لا ولاية له^(٨).

(٦٩/١).

- (١) كلمة "يعني" ساقطة من دأ.
- (٢) أشار إلى هذا في "الهدية" في "الفصل الخامس: في الصلاة على الميت" (١/١٦٣، ١٦٤)، وقاضى خان في "الفتاوى" في "باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلاة على الجنازة والتكفين وغير ذلك" في هامش "الهدية" (١/١٩٣).
- (٣) الزيادة: من ط، عيون المسائل.
- (٤) في ط: "سواء كان أصغر أو أكبر".
- (٥) في أغلب النسخ: "للأخ لأب"، المثبت من د، م.
- (٦) في د ب: "للأب" بزيادة اللام.
- (٧) ما بين القوسين ساقط من دأ.
- (٨) في ط: "لأنه لا ولاية له بزيادة لأنه"، قال العقبة أبو الليث في عيون المسائل من "باب الجنازة" (١/٣٧): "فإن كان للميت أخوان لأب وأم، كان الأكبر أولى، فإن أراد الأكبر أن يقدم غيره، فللأصغر أن يمنعه؛ لأنهما شريكان، وإن كان للأكبر أن يتقدم له، فليس له أن يقدم غيره إلا برضاء شريكه." فإن كان أحدهما لأب وأم، والآخر لأب، فالأخ من الأب والأم أولى، فإن كان الأخ من الأب والأم غائبا، فكتب بأن يتقدم فلان، فللأخ من الأب أن يمنعه. ينظر "شرح العيون" (ص ٢٥ أ ب).

مسألة (١٠٠٧)

الميت إذا أوصى أن يصلى عليه فلان، كانت الوصية باطلة، وسيأتى ما يليق بهذه المسألة فى كتاب الوصايا من هذا الكتاب^(١)، وذكر فى "نوادير ابن رستم"^(٢) أنها جائزة، ويؤمر فلان أن يصلى عليه، والفتوى على الأول.

مسألة (١٠٠٨)

رجل تيمم فى المصر، وصلى صلاة الجنازة، ثم أتى بأخرى، فإن كان بين الأول والثانى مقدار مدة يذهب ويتوضأ، ثم يأتى، ويصلى^(٣) على الميت، أعاد التيمم؛ لأن التيمم لم يبق طهوراً، وإن كان مقدار ما لا يقدر على ذلك، صلى بذلك التيمم^(٤)؛ لأنه بقى طهوراً، وعليه الفتوى خلافاً لما قاله محمد [رحمه الله]^(٥) : إنه يعيد التيمم على كل حال، هذا إذا لم ينتظروه^(٦) للصلاة أما إذا انتظروه [للصلاة]^(٧) لم يجزئ التيمم^(٨) أصلاً؛ لأنه لا يخاف الفوات^(٩).

(١) قال الفقيه أبو الليث فى المصدر السابق: "وإذا أوصى الميت بذلك، فالوصية باطلة، قال فى "الوادى"، قال علاء العالم الأسمندى: فالوصية باطلة؛ لأن الصلاة عليه حق الأولياء، فلا يعتبر بصرف الميت فيه، كما إذا أوصى كيف يكفن أو من يغسل، وهذا لأنه من باب ما يتولاه الأحياء، ولأنه ربما لا يقدر على من أوصى بالصلاة عليه، فيتعذر. شرح عيون المسائل (ص ٢٥ ب).

(٢) نوادر ابن رستم التى كتبها عن محمد رحمه الله غير مبسر؛ هو إبراهيم بن رستم المروزى، المتوفى سنة ٢١١ هجرية، ترجمته فى "الخواهر المضيئة" (١٨٠-٨٢) و"الموائد البهية" (ص ٩-١٠).

(٣) فى ط: "ثم يأتى، فيصل".

(٤) فى ط: "على ذلك التيمم، صلى بذلك".

(٥) الزيادة: من ط.

(٦) فى ط: "إذا لم ينتظروه".

(٧) الزيادة: من "دب" و ط.

(٨) فى ط: "لا يحجره التيمم".

(٩) قال الفقيه أبو الليث فى "عيون المسائل" فى "باب الجنازة" (٣٧/١): "رجل تيمم فى المصر،

مسألة (١٠٠٩)

صبى حمل في سقط على دابة، وصلى^(١) عليه، لا تجوز^(٢) صلاتهم كالبالغ، والفتوى على هذه الرواية، وإن جاز في رواية أخرى.

مسألة (١٠١٠)

إذا أدرك أول التكبيرة من صلاة الجنائزة، فلم يكبر حتى كبر الإمام، كبر هو ولا ينتظر التكبير والثانية^(٣)؛ لأنه إذا كان حاضراً كان مدرئاً، ألا ترى أن في تكبيرة الافتتاح يكبر^(٤)، ويكون أداء، وإن لم يكبر^(٥) حتى كبر الإمام^(٦) اثنين، كبر

وصلى على جنازة، ثم أتى بجنازة أخرى، فإن كان حوله الماء في مقدار يقدر على أن يذهب فيتوضأ، ثم يحىء، فيصلّى، أعاد التيمم، وإن كان مقدار ما لا يقدر على ذلك، صلى بذلك التيمم، وقال محمد: يعيد التيمم على كل حال.

قال علاء الدين الأسمندي في "شرح عيون المسائل" (ص ٢٥ ب) في "باب الجنائز": وجه المذكور في "النوادر": أنه إذا قدر على أن يذهب، فيتوضأ، صار واجداً للماء، فطل تيممه، فيلزمه الإعادة، وإذا لم يقدر، بقي عادماً.

وجه قول محمد رحمه الله: إنه واجد للماء في المصير، وإنما رخص له التيمم كيلاً تقوته الصلاة، لا إلى خلف، فإذا صلى ارتفعت الرخصة، فلزمه إعادة التيمم على كل حال، وهذا الاختلاف مذكور في "نواذر الصلاة".

(١) في ط: "فصلّى".

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (٣٧/١): "ولو حمل الصبي في سقط على دابة، ثم صلى عليه، لم تجزهم صلاتهم".

قال علاء الدين: "إذا حملوه على دابة وهي تسير، فأما إذا كانت الدابة واقفة والصفوف متصلة، ينبغي أن يجوز، لكن يكره؛ لأن فيه ترك السنة، ولأنه ذكر في الكتاب: أنه يكره حمل الصبي على الدابة كما يحمل المشاة، وذكر في موضع آخر لا بأس بأن يحمل الصبي على دابة إذا كان حامله راكباً". (شرح عيون المسائل: ص ٢٦ أ)

(٣) في ط: "ولا ينتظر التكبير الثانية"، وفي دأ: "ويستطرح بربادة هو"، الصواب ما أئتاه.

(٤) في د ب: "تكبير" مكان "يكبر" وهو سهو.

(٥) في د ب: "وإن لم يكن" وهو سهو أيضاً.

(٦) في ط: "حتى يكبر الإمام".

الثانية^(١) منهما، ولم يكبر^(٢) الأولى منهما حتى يسلم^(٣) الإمام؛ لأن الأولى ذهب^(٤) محلها، فكان قضاء، والمقتدى لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الإمام، وإن لم يكبر حتى كبر الإمام أربعاً، كبر هو قبل أن يسلم الإمام لما قلنا.

ثم يكبر ثلاثاً قبل أن ترفع الجنازة، وعليه الفتوى، وإن روى عن أبي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل: أنه فاتته صلاة الجنازة، وإن كبر مع الإمام التكبيرة الأولى، ولم يكبر الثانية والثالثة، كبر الأولى، ثم كبر مع الإمام ما بقى^(٥).

(١) في ز: "كبر الثالثة".

(٢) في معظم النسخ: "وإن لم يكبر" بزيادة "إن"، المثبت من ز.

(٣) في أغلب النسخ: "حتى سلم"، المثبت من دأ، "ط".

(٤) في ط: "لأن الأول محلها" مكان المثبت، وقوله: "لأن الأولى ذهب" ساقط من دب.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق (٣٨/١) وفي نفس الباب - ط: بغداد - "وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال: إذا أدرك أول التكبير من صلاة الجنازة، فلم يكبر حتى كبر الإمام، كبر هو ولم ينتظر التكبيرة الثانية، وإن لم يكبر حتى كبر الإمام انتبه، كبر الثانية منهما، ولم يكبر التكبيرة الأولى منهما حتى ينصرف الإمام، وإن كبر مع الإمام التكبيرة الأولى، ولم يكبر الثانية، ولا الثالثة، حتى كبر الإمام، كبرهما اتساعاً، ثم كبر مع الإمام ما بقى، وإن جاءه قد كبر الإمام أربعاً ولم يسلم، فإنه لا يدخل معه، وقد فاتته التكبير على الجنازة".

وقال علاء العالم الأسمندي معللاً: لأنه إذا حضر، فهو كالمدرّك إلا أن الإمام سبقه، فلا يمنع ذلك متابعتة، كما إذا سبقه الإمام بتكبيرة الافتتاح، فإنه يتابعه، ويكون من المأموم أداء لا قضاء، فأما إذا لم يكبر حتى كبر الثانية أو الثالثة، لا يكبر الأولى حتى ينصرف الإمام، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف رحمه الله: يكبر في الحال، ولا ينتظر الإمام.

وحه قولهما: إن كل تكبيرة في صلاة الجنازة مكان ركعة، والإمام لو سبقه بركعة أو ركعتين، فإنه يتابع الإمام، ويقضى بعد الفراغ.

وأبو يوسف رحمه الله يقول: "بأنه يستدرك التكبيرة الأولى ولا ينتظر، وكذلك الثانية والثالثة؛ لأن التكبيرات كلها في الحكم سواء". (شرح عيون المسائل: ص ٢٦ أب)

وأما إذا جاء الرجل وقد فرغ الإمام من تكبيرات الجنازة الأربع، ولكنه لم يسلم بعد، هل يدخل الرجل مع الإمام؟

قال علاء العالم الأسمندي: وقد قيل عن أبي حنيفة: فإنه لا يدخل معه؛ لأن الإمام فرغ من تكبيرات الجنازة الأربع قبل حصوره فراغاً تاماً بحيث لم يبق ركن من أركانه، وعند أبي يوسف يصح اقتداءه؛ لأنه كبر والإمام بعد في الصلاة.

مسألة (١٠١١)

و^(١): المكابرون^(٢) في الليل^(٣) بمنزلة قطاع الطريق المحاريين^(٤) يغسلون^(٥)، ولا يصلى عليهم؛ لأن المعنى يجمعهم^(٦).

مسألة (١٠١٢)

ب: يكره صلاة الجنازة في مسجد تقام فيه الجماعة^(٧)، سواء كان^(٨) الميت والقوم في المسجد، أو كان الميت خارج المسجد، والقوم في المسجد، أو كان^(٩) على العكس، أو كان^(١٠) الميت مع بعض القوم خارج المسجد، والبعض في المسجد؛ لأن المسجد بني لأداء المكتوبات. قال رضى الله عنه^(١١): وقال بعض المشايخ: لا يكره في الفصل الأخير^(١٢)،

(١) الرمز "و" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط.

(٢) في دأ: "المكابرين"، وفي ط: والمكابرون "بزيادة العطف.

(٣) في أغلب النسخ: "بالليل"، المثبت من ط.

(٤) في دأ: بالمحاريين.

(٥) في معظم النسخ: "يصلبون"، المثبت من ز.

(٦) وذكر في "الدخيرة": والمكابرون في المصر بالسلاح بالليل بمنزلة قطاع الطريق، أشار إلى هذا في "الهندية" (١٥٩/١) في "الفصل الثاني في العمل". وقاضى خان في "الفتاوى" في العنوان السابق في هامش "الهندية" (١٩٣/١): حكم قطاع الطريق إذا قتلوا في الحرب، لا يصلى عليهم، وإن أخذهم الإمام، ثم قتلهم، يصلى عليهم.

(٧) في معظم النسخ: "جماعة"، المثبت من ط.

(٨) في ط: "كانت" وهو خطأ.

(٩) كلمة "كان" ساقطة من ط.

(١٠) في دأ: "وكان الميت"، ومن قوله: "والقوم..." إلى قوله: "أو كان الميت" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.

(١١) في ز: "رحمه الله".

(١٢) في دب: "التأخير" مكان "الأخير".

وعليه عمل الناس اليوم في سمرقند^(١).

مسألة (١٠١٣)

ولا يصلى على الباغي؛ لأن الصلاة عليه^(٢) برّ (له)^(٣)، وقد نهينا عن برّ من يقاتلنا في الدين^(٤).

مسألة (١٠١٤)

س: العبد إذا مات وله أب حر وأخ حر، اختلفوا فيه: منهم من قال: الأب والأخ أولى؛ لأن الملك انقطع بالموت، ومنهم من قال: المولى؛ لأنه مات على حكم ملكه، وعليه الفتوى.

(١) من قوله: "قال رضى الله عنه... إلى قوله: "في سمرقند" ساقط من صلب م، واستلزم في الهامش.

اختلف العلماء على صلاة الجنائز في المسجد الجامع لاختلاف الآثار: ذهب فريق من العلماء إلى أن الصلاة على الجنائز في المساجد جائزة، ولهم في ذلك آثار مروية، وخالفهم في ذلك آخرون، وقالوا: إن الصلاة على الجنائز في المساجد مكروهة.

قال المؤلف في "الهداية" (٧٠/١) في "فصل في الصلاة على الميت": "ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة؛ لقوله عليه السلام: «من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له»، الحديث أخرجه أبو داود في "باب الصلاة على الجنائز في المسجد"، وابن ماجه في "باب الصلاة على الجنائز في المسجد"، وأحمد في (٤٤٤-٤٤٥)، والبيهقي في (٥١/٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٩٢/١) في "باب الصلاة على الجنائز، هل ينبغي أن تكون في المساجد أولاً" - ط: دار الكتب العلمية، بيروت -، وأخرجه الزيلعي في "نصب الراية" (٢٧٥/٢) في كتاب الصلاة.

ثم قال المؤلف: ولأنه بنى لأداء المكتوبات، ولأنه يحتمل تلويث المسجد، وفيما إذا كان آتياً خارج المسجد اختلف المشايخ.

وقال ابن قدامة: ولا بأس بالصلاة على الميت في المسجد إذا لم يحف تلويثه، وبهذا قد الشافعي وإسحاق وأبو ثور وداود، وكره ذلك مالك وأبو حنيفة، ثم أشار إلى الحديث السابق، وقال ابن قدامة بعد هذا: ولنا ما روى مسلم وغيره من عن عائشة رضى الله عنها قالت: ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد، ثم ذكر حديث أبي الصر وعروة عن أبي وحديث ابن عمر، ثم قال: ولأنها صلاة، فلم يمنع منها كسائر الصلوات. (المعنى: ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ كتاب الجنائز)

(٢) قوله: "عليه" لم يذكر في د ب.

(٣) الزيادة: من ط.

(٤) في ط: "من يقاتلنا في الدين".

مسألة (١٠١٥)

ولا يقوم الدعاء بعد صلاة الجنازة^(١)؛ لأنه دعاء مرة^(٢)؛ لأن صلاة الجنازة أكثرها دعاء^(٣).

مسألة (١٠١٦)

من قرأ في صلاة الجنازة بفاتحة الكتاب^(٤)، إن قرأ بنية الدعاء لا بأس به، وإن قرأها بنية القراءة، لا يجوز أن يقرأ^(٥)؛ لأن صلاة الجنازة محل الدعاء، وليست بمحل القراءة^(٦).

(١) في دأ، دب: "قبل الصلاة" وهو خطأ، وفي ز: "بعد الصلاة"، الصواب ما أثبتناه.

(٢) قوله: "لأنه دعاء مرة" لم تذكر في دب.

(٣) في ط: أكثر دعاء.

(٤) في دب: "من قرأ بفاتحة في صلاة الكتاب"، وهو سهو، وفي د: فاتحة الكتاب.

(٥) في دب: "لا تجوز القراءة".

(٦) في دب: "أو ليست محل القراءة". وقال قاضي خان: ويدعو في صلاة الجنازة بالأدعية المعروفة، ولا يقرأ بفاتحة الكتاب، وإن قرأ بنية الشاء، لا بأس به، وإن قرأها بنية القراءة، كره ذلك. (الفتاوى في هامش "الهندية" ١٩٣/١: "باب غسل الميت وما يتعلق من الصلاة على الجنازة والتكفين")

هذه المسألة من إحدى المسائل المختلفة بين العلماء، قال أصحابنا الحنفية: لا يقرأ سورة الفاتحة في صلاة الجنازة، ولا بشيء من القرآن بنية القراءة؛ لأن صلاة الجنازة ليست محل القراءة. وقال الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل: قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة واجبة كالصلوات المكتوبة.

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فإن قراءة الفاتحة واجبة في صلاة الجنازة، وبهذا قال الشافعي وإسحاق، وروى ذلك عن ابن عباس.

وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة: لا يقرأ فيها شيء من القرآن؛ لأن ابن مسعود قال: إن النبي ﷺ لم يوقت فيها قولاً ولا قراءة، ولأن ما لا ركوع فيه لا قراءة فيه كسجود التلاوة.

ثم قال: ولنا أن ابن عباس صلى على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب، فقال: إنه من السنة أو "من تمام السنة" قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وروى ابن ماجة بإسناد عن أم شريك قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب.

وروى الشافعي في "مسنده" بإسناده عن حابر: أن النبي ﷺ كثر على الجنازة أرمعاً، وقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الأولى، ثم هو داخل في عموم قوله ﷺ: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة القرآن"، ولأنها صلاة يجب فيها القيام، فوجب فيها القراءة كسائر الصلوات (المعنى ٢/

مسألة (١٠١٧)

زُشرو: ومن قتل نفسه بحديدة عمدًا، هل يصلى عليه؟ [اختلفوا فيه] ^(١) قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ^(٢): يصلى عليه؛ لأنه لو ^(٣) تاب، يقبل توبته، قال الله تعالى ^(٤): ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ ^(٥). وقال القاضي الإمام أبو علي السفدي [رحمة الله عليه] ^(٦): لا يصلى عليه؛ لأنه لا يقبل توبته ^(٧)، ولكن ^(٨) لما أنه باغ على نفسه، والباغى لا يصلى عليه. وقال رضى الله عنه ^(٩): هكذا ^(١٠) ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله ^(١١).

(١) الزيادة: من ط.

(٢) قوله: "رحمه الله" لم تذكر في دب، ز، ترجمه في "الفوائد البية" (ص ٩٥).

(٣) كلمة "لو" ساقطة من دأ.

(٤) في ز: "قال تعالى".

(٥) قوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ ساقط من "دب"، سورة النساء: الآية ٤٨.

(٦) في أغلب النسخ: "السعدى"، المثبت من ط، الزيادة: من دأ، دب، ورد في كتب تراجم الحنفية باسم "علي بن الحسين أبو الحسن السفدي"، ولم أمتدل على "أبو علي السفدي"، نعل المراد هنا هو أبو الحسن السفدي، المتوفى سنة ٤٦١ هجرية.

كان أبو الحسن إمامًا فاضلاً فقيهاً ماضراً، انتهت إليه رئاسة الحنفية، وولى القضاء، ورحل إليه في النوازل والواقعات، تفقه على شمس الأئمة السرخسى، وروى عنه شرح السير الكبير، ومن مؤلفاته: التف في الفتاوى، وشرح الجامع الكبير، نسبت إلى سعد - هذه المهمله وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة - تاحية من نواحى سمرقند، ترجمته في "الجواهر المضية" (٥٦٧/٢) و "الفوائد البية" (ص ١٢١) و "تاج التراجم" (ص ٤٣) و "كتب الطنون" (٤٦/١) و "هدية العارفين" (٦٩١/١) و "طبقات طاش كبرى زاده" (ص ٧٢).

(٧) في دأ، "دب": "لأنه لا تقبل توبته" بحذف "لا" وهو سهو.

(٨) في معظم النسخ: "لكن" بدون العطف، المثبت من ط.

(٩) في ز: "رحمه الله".

(١٠) في دأ، ز: "وهكذا" بزيادة العطف.

(١١) في معظم النسخ: "شمس الأئمة الحلواني" وهو تحريف، المثبت من م، وهو الصواب؛ لأن كتب شرح السير الكبير للسرخسى ليس للحلواني، والسرخسى تلميذ الحلواني. قال السرخسى: "ثم اختلف مشايخنا فيمن نعمد قتل نفسه بحديدة: أنه هل يصلى عليه؟ عليه من قال: لا يصلى عليه ما أشار إليه في الكتاب السير الكبير في حق الذى أخطأ دليل عن".

في "شرح السير الكبير"، وذكر في "شرح الجامع الصغير" في باب الجنائز: من قتل^(١) نفسه يغسل، ويصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله^(٢)؛ لأن إتمام القتل^(٣) بالموت، وعند الموت هو ليس بأهل للمائت^(٤)، وعند أبي يوسف [رحمه الله]^(٥): يغسل، ولا يصلى عليه، كما إذا قتله^(٦) غيره وهو ظالم^(٧).

مسألة (١٠١٨)

م^(٨): ولو تيمم في بيته، وتبع الجنائز، ومر على الماء، لا يعيد التيمم،

إذا تعمّد ذلك لا يصلى عليه؛ لحديث أبي هريرة رضى الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يجابها نفسه في نار جهنم خالداً مخلداً ومن تردى من موضع فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً ومن شرب سماً فمات فهو يشربها في نار جهنم خالداً مخلداً».

قال رضى الله عنه: وكان شيخنا الإمام يقول: الأصح عدى أن يصلى عليه، وأن تقبل تربته، إن كان تاب عن ذلك في ذلك الوقت لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وتأويل الحديث فيمن استحل ذلك؛ لما روى أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسق وقتاله كفر». وقال رضى الله عنه: وسمعت القاضي الإمام على السفدي يقول: الأصح عدى أنه لا يصلى عليه، لأنه لا توبة له، ولكن لأنه باغ على نفسه، ولا يصلى على الباغي. (شرح كتاب السير الكبير للسرخسي (١/١٠٢-١٠٣) "باب من قاتل فأصاب نفسه - ط: شركة الإعلانات الشرقية -)

(١) في د: "أن من قتل".

(٢) في دأ: "عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمهما الله بزيادة "رحمه الله" وهو سهو.

(٣) في دأ، دب: "لأن إتمام الغسل" وهو تحريف.

(٤) في دأ: "بأهل المائت".

(٥) الزيادة: من دأ، دب.

(٦) في دأ، دب، ز: كما إذا قتل.

(٧) قوله: "وهو ظالم" ساقط من "دب"، وجه قول أبي يوسف وأبي على السفدي رحمهما الله: لما روى عن جابر بن سمرة: "أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص، فلم يصلى عليه النبي ﷺ".

قال مجد الدين في "المتقى" (ص ٢٨٨): رواه الجماعة إلا البخاري، وقال مجد الدين وقال الإمام أحمد: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد، إلا على العال وقتل نفسه (المصدر السابق ص ٢٨٩)

(٨) الرمز م ساقط من ط.

إذا لم يكن احتباس، أى مكث؛ لأنه تحقق خوف الفوت، ولا فرق بين ما إذا خاف الفوت فى مصلى الجنائز، أو فى بيته.

مسألة (١٠١٩)

ويكره صلاة الجنائز عند طلوع الشمس، وعند استوائها فى الظهر^(١)، وعند غروبها، وهو معروف، فإن صلّوها فى هذه الأوقات، لم يكن عليهم إعادتها؛ لأن سبب وجوبها حضور الجنائز، وقد حضرت فى هذه الأوقات، فوجبت^(٢) مع النقصان من حيث الأداء فى هذه الأوقات، فقد أدوها^(٣) ناقصة كد وجبت، وصار كما لو تلا آية السجدة فى هذه^(٤) الأوقات، وسجد فيها وجار: لما قلنا^(٥).

مسألة (١٠٢٠)

ولا يجهر فى [صلاة]^(٦) الجنائز بشيء من الحمد والثناء، وصلوات^(٧)

(١) فى ز: "بينهما مكان بين ما".

(٢) فى دأ: "فى الظهر" وهو سهو.

(٣) فى دأ، دب: "فوجبت" وهو خطأ.

(٤) فى دأ: "فقد أداءها" وهو تصحيف.

(٥) قوله: "هذه" ساقط من ط.

(٦) عند الإمام الشافعى: يصلى على الجنائز فى كل وقت؛ أشار إلى هذا المبنى فى "مختصره فى باب الصلاة على الجنائز" فى هامش "الأم" (١/ ١٨٠).

وقال ابن قدامة: قال أحمد: تكره الصلاة بعنى على الميت فى ثلاثة أوقات: عند طلوع الشمس، ونصف النهار، وعند غروب الشمس، وذكر حديث عقبة بن عامر: "ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن، أو نقبر فيهن موتانا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب" قال ابن قدامة: رواه مسلم، وقال أيضاً: فلا تحوز الصلاة على الميت فى هذه الأوقات، روى ذلك عن ابن عمر وعطاء والنخعي والأوزاعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي، وحكى عن أحمد: أن ذلك جائز، وهو قول الشافعى قياساً على ما بعد الصبح والمغرب، والأول أصح لحديث عقبة بن عامر، ولا يصح القياس على الوقتين الأخيرين؛ لأن مدتهما تطول، يحدث على الميت فيهما، ويشق انتظار خروجهما بخلاف هذه. (المعنى: ٢/ ٥٥٤-٥٥٥ كتاب الجنائز)

(٧) الزيادة: من دب.

الرسول (ﷺ) ^(١) لأن هذا ذكر كله، والإخفاء في الذكر أولى كما في أذكار الصلوات ^(٢).

ومشايع بلخ يقولون: إن السنة أن يسمع الصف ^(٣) الثاني ذكر الصف الأول، ويسمع [الصف] ^(٤) الثالث ذكر الصف الثاني، وقد روى عن أبي يوسف (رحمه الله) ^(٥): أنهم لا يجهرون ^(٦) كل الجهر، ولا يسهرون كل الإسرار، وينبغي أن يكون بين ذلك ^(٧).

فصل في الدفن

مسألة (١٠٢١)

ن: المرأة إذا ماتت وليس لها محرم، فأهل الصلاح من جيرانها يدفنها ^(٨)، ولا تدخل أحد من النساء القبر؛ لأن مس الأجنبي إياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حالة الحياة، فكذا بعد الموت ^(٩).

(٨) في ط: "وصلاة".

(١) الزيادة: من ط، وفي دأ، دب: "عليه السلام" مكان اشبت.

(٢) في دأ: "الصلاة".

(٣) كلمة "الصف" ساقطة من حل السخ، المثبت من ط.

(٤) كلمة "الصف" ساقطة من معظم السخ، المثبت من دب.

(٥) الزيادة: من دأ، دب.

(٦) في ط: أنه لا يجهرون وهو خطأ.

(٧) في ط: بعد بين ذلك "ورد" والله أعلم، ومن أول علامة م: إلى قوله بين ذلك ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش، إلا أن من قوله: ولا يجهر إلى آخر الفصل مطموس في الفيلم.

(٨) في حأ، خب، دب، ز: "يلي دفنها".

(٩) في دأ: "وكذا بعد الموت". قال الفقيه في "التوازل" في باب الصلاة (ص ٢٠١): وسئل نصير عن المرأة إذا ماتت، وليس لها محرم، من يلي دفنها؟ قال: يلي دفنها أهل الصلاح من جيرانها، ولا يدخل أحد من النساء القبر.

مسألة (١٠٢٢)

تطيين القبور لا بأس به خلافا لما قاله الكرخي رحمه الله^(١) في "مختصره"؛ لأن رسول الله ﷺ مرّ بقبر ابنه إبراهيم، فرأى فيه جحراً فسد، وقال: من عمل عملاً فليتقنه^(٢).

مسألة (١٠٢٣)

عظام اليهود^(٣) لها حرمة، إذا وجدت في قبورهم [كحرمة عظام المسلمين]^(٤)

(١) في "دأ" و"أ": "يقوله الكرخي"، وقوله: "رحمه الله" ساقط من معظم النسخ، المثلث من ط.

هو عبيد الله بن الحسين بن ذلهام أبو الحسن الكرخي، كان رحمه الله من أحد أعمدة الحنفية، وله اختيارات تخالف صاحب المذهب، توفي رحمه الله سنة ٣٤٠ هجرية، وكرخ: قرية من بتروحي العراق، ومن مؤلفاته: المختصر، وشرح الجامعين لمحمد بن الحسن، ترجمته في الجواهر المضيئة (٢/٤٩٣-٤٩٤) و"الفوائد البهية" (ص ١٠٨)، و"ناج التراجع" (ص ٣٩)، و"البداية والنهاية" (١١/٢٢٤-٢٢٥) و"كشف الظنون" (١/٥٦٣) و"هدية العارفين" (١/٦٤٦).

(٢) في ط: "فليتقنه" وهو تصحيف. الحديث رواه أبو يعلى والعسكري عن عائشة مرفوعاً، ولقطه: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم العمل أن يتقنه"، وفي لفظ "عملاً"، ورواه البيهقي بلفظ: "إن الله يحب من العامل إذا عمل أن يحسن"، ورواه الطبراني بلفظ: "يحب الله العامل إذا عمل أن يتقن"، انظر "كشف الخفاء" (١/٢٨٥-٢٨٦)، لا بأس بتطيين القبور، وبه قال الحسن البصري والشافعي والهادي والقاسم؛ قال الترمذي: وقد رخص بعض أهل العلم: مسح الحسن البصري في تطيين القبور، وقال الشافعي: لا بأس أن يطئن القبر، (سرد الترمذي: ٣/٣٦٠ باب كراهية تحميم القبور والكتابة عليها - ط: حلى -) وقال ابن قدامة بعد ما ذكر حديث مسلم الذي سيأتي في مسألة (١٠٣٠): وفي هذا الحديث دليل على الرحمة في تطيين القبر لتخصيصه التخصيص بالنهي. (المغنى لابن قدامة: ٢/٥٠٧) أشار إلى هذا الشوكاني في "نيل الأوطار" (٤/٨٥) في "باب تسليم القبر، ورشه بلاء، وتعليمه ليحرف".

وقال ابن قدامة أيضاً: سئل أحمد عن تطيين القبور، فقال: أرجو أن لا يكون به بأس، ورحم في ذلك الحسن والشافعي، وروى أحمد بإسناده عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يتعاهد قبر عاصم بن عمر، قال نافع: وتوفي ابن له وهو غائب، فقدم فسألناه فدلناه عليه. فكان يتعاهد القبر ويأمر بإصلاحه. (المغنى: ٢/٥٠٧)

(٣) في دأ، ز: "عظام يهود" بدون التعريف.

(٤) الريادة: من ط، م.

حتى لا تكسر^(١)؛ لأن الذمي لما حرم إيذائه في حياته لذمته^(٢)، يجب^(٣) صيانة نفسه عن الكسر^(٤) بعد وفاته^(٥).

مسألة (١٠٢٤)

ولا ينبغي أن يدفن الميت في الدار، وإن كان^(٦) صبيًا صغيراً؛ لأن هذه كانت سنة الأنبياء^(٧)، يدفون حيث ماتوا^(٨).

مسألة (١٠٢٥)

امرأة مات ولدها في غير بلدها، فدفن هناك، والام لا تصبر عنه، فإن

(١) في ط: "حتى لا يكسرن".

(٢) في ط: لذمته في حياته "بالتقديم والتأخير".

(٣) كلمة "يجب" ساقطة من خ أ.

(٤) في د أ: على الكسر.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ١٠ أ): "وسئل أبو القاسم عن عظام اليهود، هل لها حرمة، إذا وجدت في قبورهم كحرمة عظام المسلمين؟ قال: من كان في ذمتنا في حياته، فمحرم إيذاء لذمته بعد موته، يجب صيانة نفسه عن الكسر، وكل من كانت له ذمة، فيجب ذمته ودفنه، ولا ينشر بعد وفاته، وعن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «إن كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حياً».

قال مجاهد الدين في "المنتقى" (ص ٢٨٢) في "أبواب غسل الميت": رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه قوله عليه السلام: «مثل كسر عظمه حياً» يعني في الإثم، هذا إشارة إلى أنه لا يهان الميت كما لا يهان الحي، وأن الميت يتألم كما يتألم الحي.

(٦) في د أ: فإن كان.

(٧) في ط: "لأن هذه السنة كانت للأنبياء" وكلمة "سنة" ساقطة من د أ.

(٨) قال رسول الله ﷺ: «ما توفي الله نبياً قط إلا دفن من حيث تميض روحه»، وفي رواية أخرى: عن عمر بن ذر قال: قال أبو بكر: سمعت خليلى يقول: "ما مات نبي قط في مكان إلا دفن فيه". الحديث.

وثبت أيضاً: أن رسول الله ﷺ لما توفي قال ناس: يدفن عند المنبر، وقال آخرون: يدفن بالنقيع. فجاء أبو بكر، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما دفن نبي إلا في مكانه الذي قصص الله فيه نفسه، فأخبر رسول الله ﷺ عن المكان الذي توفي فيه، فحفر له فيه، وفي رواية: رفع المراثي ودفن تحته.

انظر هذه الآثار، وفي الباب آثار أخرى بهذا المعنى في الطبقات الكبرى (١٠٩، ١٠٨/٤).

وفي (٢/٢٩٢-٢٩٣) وفي "ذكر موضع قبر رسول الله ﷺ".

أرادت^(١) أن تنبش [القبر]^(٢) وتحمل الولد إلى بلدها، فليس لها ذلك^(٣)؛ لأنه لا ينبش الميت^(٤) بعد دفنه، وينبغي للأم أن تصبر على مصيبتها^(٥).

مسألة (١٠٢٦)

شوك^(٦) أو حشيش نبت على القبور، فهذا على وجهين: إما أن كانت رطبة أو يابسة^(٧)، ففي الوجه الأول: يكره قلعها، وفي الوجه الثاني: لا؛ لأنها ما دامت رطبة تسبّح^(٨)، فربما يكون للميت^(٩) أنس بتسبيحها^(١٠)، وإنما تسبّح ما دامت رطبة^(١١)، وعلى هذا قالوا^(١٢): قلع الحشيش^(١٣) بلا حاجة لا يستحب.

(١) في دأ، دب: "فإذا أرادت".

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) في دأ، ز: "ليس لها ذلك".

(٤) في دأ، ز: "لا ينبش للميت"، وفي ط: "لا ينبش الميت"، الصواب ما أثبتناه.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق (في "باب الصلاة" ص ٢٤ ب): "وسئل أبو نصر عن امرأة ولدها وهي غائبة عنه، ودفن هناك، فالأم لا تصبر عنه، هل يجوز أن ينشر من قبره، ويحمل إلى موضع، فيكون بالقرب منه؟ قال: لا ينشر الميت من قبره بعد ما دفن، ويبقى لأمه أن نصر على مصيبتها، وتذكر ميتها بالدعاء، أو تقرأ حيث دفن هو". قال ابن قدامة: وإن دفن من غير غسل، أو إلى غير القبلة نبش وغسل، ووجه إلا أن يخاف عنه أن يتفسخ فيترك، وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور، وقال أبو حنيفة: لا ينبش؛ لأن النبر مثله، وقد نهى عنها. (المغنى: ١/ ٥٥٣ كتاب الجنائز)

(٦) في خ أ: "شون" وهو تصحيف.

(٧) في جل النسخ: "أما إن كانت رطبة أو يابسة"، المثبت من ط.

(٨) في ط: "لأنه ما دام رطباً يسبّح"، وفي دب أيضاً: "لأنه".

(٩) في معظم النسخ: "ربما كان للميت"، وقوله: "للميت" ساقط من دأ، المثبت من ط، م.

(١٠) في ط: "يسبّحها".

(١١) في ط: "وإنما يسبّح ما دام رطباً".

(١٢) كلمة "قالوا" ساقطة من دب، خ أ، غ د.

(١٣) في ط: "قطع الحشيش".

مسألة (١٠٢٧)

المرتد إذا قتل على ردة، لا يدفع إلى من انتحل^(١) إلى^(٢) دينهم كالنصارى واليهود ليدفنوه في مقابرهم، ولكن^(٣) يحفر له حفرة، ويلقى فيها^(٤) كالكلب.

مسألة (١٠٢٨)

الميت بعد ما دفن مدة طويلة أو قليلة، لا يسمع إخراجة^(٥) من غير عذر، ويجوز إخراجة بالعذر، والعذر أن يظهر أن الأرض مغصوبة، أو أخذها الشفيع بالشفعة؛ لأن كثيراً من الصحابة دفنوا في أرض الحرب^(٦) ولم يحولوا؛ لأنه لا عذر^(٧).

مسألة (١٠٢٩)

ع: المقبرة إذا كان فيها حطب، يجوز للرجل أن يحتطب فيها؛ لأن الحطب اليابس لا يسبح^(٨)، وفيه تنقية القبر.

مسألة (١٠٣٠)

ويكره أن يبنى على القبر^(٩) بالحص أو بالطين، أو باللبن^(١٠)، ويستحب

-
- (١) في ط: "إلى من النخل".
 (٢) كلمة "إلى" لم تذكر في دأ.
 (٣) في ط: "لكن" بدون العطف.
 (٤) في معظم النسخ: "يحفر له حفرة، ويلقى فيها"، وفي خ ب: "فلى فيها"، وهو سهو، المثبت من دأ، ز.
 (٥) في ط: "لا يسمع إخراجة".
 (٦) في جل النسخ: "في دار الحرب"، وفي دب: "في دار أرض الحرب"، المثبت من ط.
 (٧) لي أشار ابن قدامة في المصدر السابق (٥٥٣/٢).
 (٨) في خأ، خب، دب، ز: "لا يسبح فيه".
 (٩) في خ أ: "على المقبرة".
 (١٠) قوله: "أو باللبن" ساقط من دأ.

التسليم؛ لأن قبر رسول الله ﷺ كان مستمًا، واليوم اعتادوا التسليم^(١) باللين صبيحة
عن النبش^(٢)، ورأوا ذلك حسنًا؛ وقال^(٣) عليه السلام: «ما رآه المسلمون حسنًا
فهو^(٤) عند الله حسن»^(٥).

- (١) في معظم النسخ: «أختاروا التسليم»، المثبت من ط.
 - (٢) في خ أ: «صيانة عن الشيء».
 - (٣) في ط: «وقد قال بزيادة قد».
 - (٤) قوله: «وقال عليه السلام: ما رآه المسلمون حسنًا فهو ساقط من خ أ، غ ب.
 - (٥) الحديث سبق تخريجه، يكرر البناء على القبر وتخصيصه؛ لحديث أبي سعيد: «أن النبي ﷺ نهى أن يبنى على القبر»، وفي رواية أخرى: «نهى رسول الله ﷺ عن تخصيص القبور»، رواه ابن ماجه (٤٩٨/١) في «باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتخصيصها والكتابة عليها» رقم الحديث (١٥٦٢-١٥٦٤).
- وعن جابر قال: «نهى النبي ﷺ أن تخصّ القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها، وأن توطأ»، الحديث رواه الترمذي (٣٥٩/٣) رقم الحديث (١٠٥٢)، ومسلم (٣٨٦/١)، في النهي عن تخصيص القبر والبناء عليه والناسي (٨٨/٤) في كتاب الجنائز في «تخصيص القبور» يجوز تسطيط القبر وتسميته؛ لما جاء من الآثار بهما، إلا أن العلماء اختلفوا في الأفضل، فدل بعضهم: التسطيط أفضل، وقال بعضهم: التسليم أفضل؛ وستم الشيء: ارتفع على وجه الأرض، وتسليم القبر صد تسطيطه. (مختار الصحاح: ص ٣١٧)
- قال الشوكاني: وقد اختلف أهل العلم في الأفضل من التسليم والتسطيط بعد الاتفاق على حور الكل، فذهب الشافعي وبعض أصحابه والهادي والقاسم والمزيد بالله إلى أن التسطيط أفضل. واستدلوا برواية القاسم (الذي ذكره مجد الدين في باب تسليم القبر) وما وافقها، قالوا: وقوله سفيان الثمار (الذي ذكره مجد الدين في أول باب تسليم القبر) لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول مستمًا، بل كان في أول الأمر مسطحًا، ثم غاص جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك، صبروه مرتفعة، وبهذا يجمع بين الروايات، ويرجع التسطيط من أمر ﷺ عليًا أن لا بدع فراء متروكة، لا سواء.
- ثم قال الشوكاني: وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمرتني، وكثير من الشافعية، وادعى القاضي حين اتفاق أصحاب الشافعي عليه، ونقله القاضي عياض عن أكثر العلماء أن التسليم أفضل، وتمسكوا بقول سفيان الثمار. (نيل الأوطار: ٨٣/٤) «باب تسليم القبر ورثته بناء وتعليقه ليحرف، وكراهة البناء والكتابة عليه». انظر في الترمذي (٣٥٧-٣٥٨) باب ما حذره في تسوية القبور، والمعنى لابن قدامة: ٥٠٥/٢ «كتاب الجنائز»

مسألة (١٠٣١)

رجل حفر قبراً في غير ملكه^(١) ليدفن فيه الميت، فدفن غيره لا يتبس، لكن يضمن قيمة^(٢) حفرة جمعاً بينهما^(٣)، فإن دفن^(٤) الميت في أرض غيره بغير إذن المالك^(٥)، فالمالك بالخيار، إن شاء أمر بإخراج الميت، وإن شاء سوى الأرض، وزرع فوقها^(٦)؛ لأن الأرض ملكه ظاهرة وباطنة، فله أن يستخلص الظاهر والباطن، وله أن يترك الباطن، وينتفع بالظاهر.

مسألة (١٠٣٢)

القتيل والميت يستحب أن يدفن كل واحد^(٧) في المكان الذي قتل، أو مات فيه في مقابر أولئك القوم؛ لما روى عن عائشة رضي الله عنها^(٨) : أنها^(٩) زارت قبر أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر، كان مات في الشام^(١٠)، وحمل من هنالك^(١١)، فقالت: لو كان الأمر فيك بيدي لما نقلتك^(١٢)، ولدفتك حيث مت^(١٣)، ولكن مع

(١) في خاء، خب، دأ، دب: "في غير ملك له".

(٢) في "دأ" ور: "يضمن فيه".

(٣) في خاء، خب، دأ، دب: "جمعاً بينهما".

(٤) في دب: "فإذا دفن".

(٥) في معظم النسخ: "بغير أمر المالك"، المثبت من ط، م.

(٦) في جلّ النسخ: "وزرع فيها"، المثبت من ط، م.

(٧) قوله: "كل واحد" لم تذكر في ط، م.

(٨) قوله: "رضي الله عنها" ساقط من ز.

(٩) قوله: "أنها" ساقط من ط.

(١٠) في ط: "بالشام".

(١١) في معظم النسخ: "من هنالك"، المثبت من ط.

(١٢) في ط، ز: "ما نقلتك".

(١٣) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ٢٤ ب): قال (أبو نصر): مات

عبد الرحمن بن أبي بكر، فحمل إلى مكة، ودفن بها، فخرجت عائشة معتمرة، فدهمت إلى

قبره، فقالت: لو شهدت ما تركتك ولدفتك حيث مت، ثم قالت

وكنا كدمانى حذيفة حقة من الدهر حتى قل لى ينصدا

هذا إن نقل^(١) ميلا أو ميلين، أو نحو ذلك، فلا بأس به.

قال رضى الله عنه: والمعنى فيه أن المسافة إلى المقابر قد تبلغ هذا المبلغ، ولا بد من ذلك، وإن نقل^(٢) من بلد إلى بلد، فلا إثم فيه^(٣)؛ لأنه روى أن يعقوب عليه السلام^(٤) مات بمصر، فحمل إلى أرض الشام^(٥)، وموسى صلوات الله عليه حمل تابوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى^(٦) عليه زمان إلى أرض الشام من أرض مصر

فلما تفرقنا كائنا وما لكأ طول اجتماع لم نبت ليلة معاً

قال محمد في "السير الكبير" في "باب الشهيد وما يصنع به": وذكر عن ابن أبي مليكة قال: مات عبد الرحمن بن أبي بكر بالحشبي، فنقل منه، ودفن بمكة، فجاءت عائشة رضى الله عنها حاجة، أو معتمرة، فزارت قبره، وقالت: الأبيات السابقة، قال الدكتور صلاح الدين: الأبيات من قصيدة لمحم بن نويرة يرثي بها أخاه مالك بن نويرة (المفضليات: ٦٣/٢) ثم قالت عائشة: أنا والله لو شهدتك ما زرتك، ولو شهدتك ما دفتك إلا في مكانك الذي مت فيه - انتهى كلام محمد بن الحسن -.

وقال اسرحسى تعقيباً عليه: وفيه دليل أن الأولى أن يدفن القتيل والميت في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك القوم، ثم قال السرحسى: قال: ولو نقل ميلا أو ميلين، أو نحو ذلك، فلا بأس به.

وفي هذا بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكروه؛ لأنه قدر المسافة التي لا يكره النقل فيها بميل أو ميدين، وهذا لأنه اشتغال بما لا يعيد، فالأرض كلها كفات للميت، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتٍ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ (المرسلات: ٧٧ الآية ٢٥، ٢٦) إلا أن الحي يتنقل من موضع إلى موضع لغرض له في ذلك، وذلك لا يوجد في حق الميت، ولو لم يكن في نقله إلا تأخير دفنه أياماً، كان كافياً في الكراهة. شرح السير الكبير للسرخسى (١/٢٣٥-٢٣٧) تحقيق: د. صلاح الدين

أشار إلى هذا ابن قدامة في "المغنى" في (٢/٥٠٩، ٥١٠)، لقد أخرج الترمذى حديث عبد الله بن أبي مليكة في "سننه" في "باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور" (٣/٣٦٢) رقم الحديث (١٠٥٥).

(١) في ط: "لكن مع هذا أن يقل"، الصواب ما أثبتناه.

(٢) في ط: "وإن يقل".

(٣) في معظم النسخ: "فلا إثم عليه"، المثبت من ط.

(٤) في ط: "صلوات الله عليه".

(٥) في ط: "إلى الأرض الشام".

(٦) في ط: "بعد ما أتى".

ليكون مع آبائه، وسعد بن أبي وقاص مات في ضبيعة^(١) على أربعة فراسخ من المدينة^(٢)، فحمل على أعناق الرجال^(٣) إلى المدينة.

قال رضى الله عنه: وذكر أن الرجل إذا مات في بلد، يكره أن ينقل إلى بلد آخر؛ لأنه اشتغال^(٤) بما لا يفيد، إذا الأرض كلها كفات الأموات^(٥)، ولأن فيه تأخير دفنه، وكفى بذلك كراهية^(٦).

مسألة (١٠٣٣)

امرأة حامل ماتت، وقد أتت على حملها^(٧) سبعة أشهر، وكان الولد^(٨) يتحرك في بطنها، ولم يشق بطنها، ودفنت، ثم رويت في المنام أنها تقول: ولدت، لم تبش لأن الظاهر أنها لو ولدت كان الولد ميتاً.

مسألة (١٠٣٤)

زفت: المسلم يدفن ذارحم محرم منه، وإن كان^(٩) كافراً؛ لحديث على رضى الله عنه، وأما الكافر: لا يدفن ذارحم محرم منه مسلم؛ لأن الكافر تنزل عليه

(١) في ط: "في صبيعة مات".

(٢) من قوله: "فحمل إلى أرض الشام..." إلى قوله: "من المدينة" ساقط من ز.

(٣) في خأ، خوب، دب، ز: على أعناق الرجال.

(٤) في خ أ: "إلى بلد أخرى" لأنه اشتغل.

(٥) في جل النسخ: "كفاية الأموات"، المثبت من ط.

(٦) في ط: "كراهية" وهو تصحيف، من قوله: "أن الرجل إذا مات..." إلى آخر الفصل، أعمد

سحه في ط، وهو سهو.

قال ابن قدامة: قال أحمد: ما أعلم ينقل الرجل يموت في بلدة إلى بلدة أخرى بأساً، وسئل

الزهري عن ذلك، فقال: قد حمل سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد من العتيق إلى المدينة،

وقال ابن عيينة: مات ابن عمر هنا، فأوصى أن لا يدفن ههنا، وأن يدفن سرف (المقى: ٢/

٥١١ كتاب الجنائز)

(٧) في معظم النسخ: "أتى على حملها"، المثبت من ط.

(٨) في ط: "فكان الولد".

(٩) كلمة "كان" ساقطة من ط.

اللغة^(١)، والمسلم يحتاج إلى الرحمة، خصوصاً في هذه الساعة^(٢).

مسألة (١٠٣٥)

نس: ويكره وضع الأجر^(٣) على اللحد، وهو معروف، ورخص السيد الإمام أبو شجاع (رحمه الله)^(٤) أن يجعل اللين على اللحد، ويجعل عليه شيء من التراب، حتى يتم القبر بغير شيء من المكروه، ثم يجعل فوقه الأجر^(٥) في حق من أوصى بذلك^(٦).

قال رضي الله عنه^(٧): وهكذا رخص الإمام إسماعيل الزاهد^(٨) أن يجعل الأجر^(٩) خلف اللين على اللحد^(١٠) وقد أوصى به، مذكور [ذلك]^(١١) في شرح الجامع الصغير^(١٢).

مسألة (١٠٣٦)

- (١) في دأ: "تتزل عليه اللعنة"، وقوله: "عليه" ساقط من خ أ.
- (٢) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "مسائل الجنازة" (ص ١٠ ب).
- (٣) في خأ، خب، دب: "وكره وضع الأجر"، وكلمة "وضع" لم تذكر في دأ، ط، م، ز. الأجر بمد الهمزة وضم الجيم والراء ويشديد الراء أشهر من تحفيفها اللين إذا طبع وهو ضوب الذي يبنى به وهو قارسي معرب وحده أجرة. المصباح المنير (٨/١)، مختار الصحاح (ص ٨).
- (٤) الزيادة: من دأ، دب، ط، ترجمته في "الفوائد البية" (ص ١٥٥).
- (٥) في دأ، ط، م، ز: "الأجران".
- (٦) قوله: "في حق من أوصى بذلك" لم يذكر في خأ، خب، دب.
- (٧) في ز: "قال رحمه الله".
- (٨) هو إسماعيل بن الحسين بن علي أبو محمد الفقيه الراشد، كان إماماً في الفروع والأصول م وقته، أخذ الفقه عن أبي بكر محمد بن الفضل؛ توفي رحمه الله في شعبان سنة ٤٠٢ هجرية. ترجمته في "الخواهر المضيئة" (٣٩٩/١، ٤٠٠) و"الفوائد البية" (ص ٤٦).
- (٩) في ط: "بأن يجعل الأجر".
- (١٠) في خ أ: "على اللحد".
- (١١) الزيادة: من "ط"، دب.
- (١٢) لم أذكر على "شرح الجامع الصغير" لحسام الدين.

سئل أبو بكر الإسكاف^(١) عن المرأة تقبر على قبر الرجل ، فقال : إن كان بلى الرجل^(٢) ، ولم يبق منه لحم ولا عظم ، جاز ، وكذا الرجل قبر المرأة^(٣) والرجل ، إلا أن لا يجدوا بداً^(٤) ، فيجعلوا^(٥) عظام الأول في موضع ، وليجعلوا بينهما حاجزاً بالصعيد^(٦) .

مسألة (١٠٣٧)

وإذا انتهى الميت إلى القبر ، فلا يضروتر^(٧) دخله ، أو شفع ، فإنه صح أنه دخل في قبر النبي ﷺ أربعة : علي والعباس [وابنه فضل ، واختلفوا في الرابع : أنه صهيب أو المغيرة]^(٨) بن شعبة أو أبو رافع أو أبو صالح^(٩) مولى عتاقة لرسول الله ﷺ^(١٠) .

(١) هو محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف البلخي ، المتوفى سنة ٣٣٣ هجرية ، هكذا ذكره العقبيه أبو الليث في آخر النوازل .

(٢) في ط : بلى الرجل وهو تصحيف .

(٣) هي خ أ : في قبر المرأة .

(٤) في ط : بدء وهو تصحيف .

(٥) في دب ، ط : فليجعلوا .

(٦) قال محمد في السير الكبير " ولكن ينبغي عند الحاجة أن يجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كي يصير في حكم قبرين ، وقال السرخسي : وعلى هذا الوجه لا بأس بدفن المرأة والرجل في قبر واحد ، على ما رواه عن إبراهيم ، ويقدم إلى جانب القبلة أفضلهما وهو الرجل . شرح السير الكبير (١/٢٣٤) .

(٧) في دأ ، ط ، ز : فلا يضروتر ، في خ أ ، دب : وترأ مكان وتر .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ح أ ، خ ب .

(٩) في خ أ ، خ ب : وأبو صالح بالعطف .

(١٠) من قوله : سئل أبو بكر الإسكاف إلى قوله : " مولى عتاقة لرسول الله ﷺ ساقط من صلب م ، واستدركه في الهامش . عن ابن شهاب قال : ولي وضع رسول الله ﷺ في قبره هؤلاء الرهط الذين غسلوه : العباس ، وعلي ، والفضل ، وصالح مولاه ، وخلي أصحاب رسول الله ﷺ وأهله فولوا إجنانه ، وفي رواية أخرى : نزل في حفرة رسول الله ﷺ علي ، والفضل بن عباس ، والعباس ، وأسامة ابن زيد ، وأوس بن خولى ، وعن علي أنه نزل في حفرة النبي ﷺ هو وعباس ، وحفيل بن أبي طالب ، وأسامة بن زيد وأوس بن خولى ، وهم الذين ولوا كفته . وفي الباب روايات أخرى هو كما قال المؤلف : اختلفوا في الرابع ، أخرج هذه الروايات ابن

فصل

مسألة (١٠٣٨)

س^(١): الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام للرجال، حاءت الرخصة فيه^(٢)، وتركه أحسن؛ لقوله ﷺ: «لا يحل»^(٣) لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب على ميت^(٤) فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً^(٥)، والأخفاء أحسن؛ لقوله ﷺ: «إن من كنوز البر»^(٦) كتمان المصائب والأمراض والصدقة^(٧).

سعد في "الطقات الكبرى" في "ذكر من نزل في قرأ النبي ﷺ" (٢/ ٣٠٠-٣٠٢).

- (١) في خاء، خب، دأ، ز: "ن"، وفي ط: "س ن"، المثبت من دب.
 - (٢) في ط: "منه" وهو تصحيف.
 - (٣) في معظم النسخ: "لقوله عليه السلام"، المثبت من ط.
 - (٤) قوله: "لا يحل" ساقط من خ، أ، ح ب.
 - (٥) في ط: "أن يجد على ميت وكلمة ميت ساقطة من دأ.
 - (٦) الحديث رواه البخاري في أبواب الجنائز ومن كان آخر كلامه: "لا إله إلا الله" في "باب حدد المرأة على غير زوجها" (١/ ٢٢٢)، قال المنذري في "باب الترهيب من إحداد المرأة على غير زوجها فوق الثلاث" (٤/ ١٧٩): رواه البخاري ومسلم وغيرها.
 - (٧) في جل النسخ: "لقوله عليه السلام"، المثبت من ط.
 - (٨) في خاء، خب، دأ: "البركة" مكان "البر" وهو سهو.
 - (٩) ورد هذا الحديث في "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي بهذه الألفاظ: عن أنس قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كنوز البر إحقاء الصدقة وكتمان الشكرى وكتمان المصيبة يقول الله تعالى إذا ابتليت عبدي نصبر ولم يشتك إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه ودماً خيراً من دمه فإن أبرأته أبرأته ولا ذنب له وإن توفيته فإلى رحمتي»، الحديث.
- قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، تفرد به الجارود عن سفيان، قال البخاري: هو منكر الحديث، وكان أبو سلمة يرميه بالكذب، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وابن حبان (قال): الجارود يروي عن الثقات ما لا أصل له، منها هذا الحديث. (كتاب الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ١٩٩) "كتاب المرض" في "باب كتمان المرض تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: صاحب المكتبة السلفية)
- وفي رواية أخرى: عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصيب بمصيبة في ماله أو جسده وكتنها ولم يشكها إلى الناس كان حقاً على الله أن يغفر له»، الحديث؛ قال الهيثمي: رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه بنية، وهو مدلس. مجمع الزوائد ومنع الفوائد. باب ميس كتم مصيبة (٢/ ٢٣١)

مسألة (١٠٣٩)

لا يباح اتخاذ الضيافة عندنا ثلاثة أيام في المصيبة^(١)؛ لأن الضيافة تتخذ عند السرور.

مسألة (١٠٤٠)

رجل مات، فأجلس وارثه رجلاً^(٢)، يقرأ القرآن على قبره، تكلموا فيه: منهم: من كره ذلك^(٣)، والمختار أنه ليس بمكروه، ويكون المأخوذ في هذا الباب. قول محمد [رحمه الله]^(٤) على ما مر في علامة^(٥) النون في فصل القراءة، ولهذا حكى عن الشيخ [الإمام] أبي بكر العياض^(٦): أنه أوصى عند موته بذلك، ولو كان مكروهاً لما أوصى^(٧).

ورد في "الفردوس" حديث آخر بلفظ "من كتم شكواه أو مصيبته أربعين يوماً".
ينظر في "الفردوس" بمأثور الخطاب "هذا الحديث رقمه (٥٥٠٢) - ط: دار الكتب العلمية -

- (١) في ط: "لا يباح اتخاذ الضيافة عند الثلاثة الأيام في المصيبة"، وهو تصحيف.
- (٢) في دأ: "ورثه رجلاً" وهو تصحيف.
- (٣) في خأ، خب، دب، في خأ، خب، دب: "منهم من قال: مكروه ذلك".
- (٤) الزيادة لم تذكر في ز.
- (٥) في خأ، دأ، دب: "عن علامة" انظر مسألة (٥٠٥) في آخر علامة "د".
- (٦) الزيادة: من "ط"، وفيها: "العياض" مكان "العياض"؛ هو محمد بن أحمد بن العباس أبو بكر العياض السمرقندي، المتوفى سنة ٣٦١ هجرية. ترجمته في الجواهر المصيبة (ص ٣٣٦) والفوائد السنية (ص ١٥٦).
- (٧) قال ابن قدامة: ولا بأس بالقراءة عند القبر، وقد روى عن أحمد أنه قال: إذا دخلتم المقابر اقرؤوا آية الكرسي وثلاث مرات: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم قل: اللهم إني مصنف لأهل المقابر، وروى عنه أنه قال: القراءة عند القبر بدعة، وروى ذلك عن هشام.
قال أبو بكر: نقل ذلك عن أحمد جماعة، ثم رجع رجوعاً آثان به عن نفسه، ثم قال ابن قدامة فروى جماعة أن أحمد نهي ضريراً أن يقرأ عند القبر، وقال له: إن القراءة عند القبر بدعة. فقال له محمد بن قدامة الجوهري: يا أبا عبد الله! ما نقول في مشيئة الخليل؟ قال: نعم، قال: فأخبرني مبشر عن أبيه أنه أوصى إذا دُفن يقرأ عده بمائة الفقرة وخاتمها، وقال: سمعت ابن عمر يوصي بذلك، قال أحمد بن حنبل: فأرجع، فقل للرجل: يقرأ. المعنى: كتاب الخاتمة (٥٦٦-٥٦٧/٢)

مسألة (١٠٤١)

لا ينبغي أن يقعد على القبر^(١)، وأن لا يطأه؛ لما روى عن بعض المتقدمين أنه قال: لأن أجلس على الجمرة أحب إليّ من أن أجلس على القبر^(٢).

(١) في معظم النسخ: "وينبغي أن لا يقعد على القبر"، انثت من ط.

(٢) وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لأن يجلس أحدكم على جمرة فشحرق نيشه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر؛ قال مجاهد الدين في المستقى في "تاب أدب الجلوس في المقبرة والمشى فيها" (ص ٣٠٠): الحديث رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي، وفي رواية أخرى: عن عمرو بن حزم قال: "رأى رسول الله ﷺ متكئاً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب هذا القبر - أو لا تؤذه -" رواه أحمد، الحديثان يدلان على كراهية الجلوس على القبر قال الشوكاني: ذهب الجمهور على تحريم القعود على القبر، والمراد بالجلوس القعود، وقد مال في "الموطأ": المراد بالقعود الحدث. (نيل الأوطار: ٨٥/٤ - ٨٧). حديث أبي هريرة وعمرو بن حزم أخرجهما الطحاوي في "شرح معاني الآثار" في باب الجلوس على القبور (٥١٦/١).

قال الطحاوي بعد ذكر حديث أبي هريرة: فذهب قوم إلى هذه الآثار فقلدوها، وكرهوا من أجلها الجلوس على القبور، وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لم يه عن ذلك لكراهة الجلوس على القبر، ولكنه أريد به الجلوس للغائط أو البول، وذلك جائز في اللغة، يقال: جلس فلان للغائط، وجلس فلان للبول، ثم عرض بعض الآثار التي تدل على كراهية الجلوس على القبر للبول والغائط، ثم قال: فثبت بذلك أن الجلوس المنهى عنه في الآثار الأول، هو هذا الجلوس، فأما الجلوس لغير ذلك، فلم يدخل في ذلك المنهى.

وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله، وقد روى ذلك عن علي وابن عمر رضي الله عنهم عن بكير أن يحيى بن أبي محمد حدثه أن مولى لآل علي رضي الله عنه حدثه أن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه كان يجلس على القبور، وقال المولى: كنت أبسط له في المقرة فيتوسط قسراً، ثم يضطجع، وعن بكير أن نافعاً - له أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يجلس على القبور.

أرى تأويل الطحاوي ضعيف للترجيح على الأحاديث الصريحة، ورأى الجمهور، القوم بالكراهة أصلح لاختلاف الآثار وآراء العلماء.

قال ابن قدامة: ويكره الجلوس عليها (أي على القبور) والالتكأ عليها، ثم أشار إلى الحميد بن السابقين، وقال أيضاً: يكره المشى على القبور؛ وقال الخطابي: ثبت أن النبي ﷺ نهى أن تؤذ القبور. (المعنى: ٥٦٥/٢).

حديث أبي هريرة أخرجه أبو دارود في "باب كراهية القعود على القبر" (٢/٢١٣)، وابن ماجة في "باب ما جاء في النهي عن المشى على القبور، والجلوس عليها"، وذكر ابن ماجة (١/٤٩٩) في الباب حديث عقبة: عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: "لأن أمشي على جمرة أو سيف أو أخضف نعلي برجلي أحب إلي من أن أمشي على قبر مسلم"، رقم الحديث

مسألة (١٠٤٢)

ر^(١): التلقين بعد الدفن، فعله بعض مشايخنا [رحمهم الله]^(٢)، وهو معتاد في بعض البلاد، وسئل شمس الأئمة الحلواني [رحمه الله]^(٣) عن ذلك، فقال: لا ينهى الناس عن ذلك إذا فعلوا^(٤)، ولا يؤمرون به إن تركوا^(٥)، وقوله ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ»^(٦) محمول على الذي قرب من الموت.

مسألة (١٠٤٣)

(١٥٦٦، ١٥٦٧).

- (١) الرمز ز لم يذكر في معظم النسخ، مثبت من ط، الصواب أن يكون و بدل ز.
- (٢) الزيادة: من ط.
- (٣) الزيادة: من ط.
- (٤) في خأ، خب، دب: "إذا فعلوا ذلك" بزيادة "ذلك".
- (٥) في ط: أن يتركوا.

(٦) الحديث رواه الجماعة إلا البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، أخرجه مسلم (١/١٦٥) في أول كتاب الجنائز في باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، وأبو داود (٢/١٨٧) في "باب التلقين". وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٢/٢٥٣) في "باب الجنائز": روى من حديث الخدري وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وعبد الله بن جعفر، وواثلة بن الأسقع، وابن عمر، ثم أخرج رواية كل واحد على حدة مع بيان درجة كل حديث، وقام المحقق بتحريج الأحاديث مع ذكر المصادر، وبيان الأبواب، وكذلك الأجزاء والصفحات.

عن سعيد بن عبد الله الأودي قال: شهدت أبا أمامة وهو في الترع، فقال: "إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله ﷺ"، فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره، ثم ليقل: يا فلان ابن فلانة، فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول: يا فلان ابن فلانة فإنه يستوى قاعداً، ثم يقول: يا فلان ابن فلانة فإنه يقول: أرشدنا رحمك الله ولكن لا نشعرون، فليقل: أذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإنك رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن إماماً، فإن منكراً وكبيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه، ويقول: انطلق بما ناعدت من لقن حجته، فيكون الله حجيجيه دونهما، قال رجل: يا رسول الله! فإن لم يعرف أمه؟ قال: فينسبه إلى حواء، يا فلان ابن حواء.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في "الكبير"، وفي إسناده جماعة لم أعرفهم. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٤٥ / ٣ - باب تلقين الميت بعد دفنه)

ويكره النوح والصياح؛ لما روى أن النبي ﷺ^(١) : "نهى عن الصونير
الأحمقين الفاجرين: صوت النائحة والمغنية"^(٢)، وأما البكاء: فلا بأس به؛ لأن
النبي ﷺ^(٣) بكى على ابنه إبراهيم^(٤)، والصبر أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفِى
الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٥).

(١) في معظم النسخ: "أنه عليه السلام"، وفي دأ: لم يذكر "أنه"، المثلث من ط.

(٢) الحديث رواه الترمذى بألفاظ مختلفة، ولفظه: "عن جابر بن عبد الله قال: أخذ النبي ﷺ
بيد عبد الرحمن بن عوف، فانطلق به إلى ابنه إبراهيم، فوجده يجود بنفسه، فأخذه النبي ﷺ
في حجره فبكى، فقال له عبد الرحمن: أتبكي؟ أو لم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: لا، ولكن
نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين: صوت عند مصيبة، وخمش وجوه، وشق جيوب ورث
شيطان"، قال الترمذى: وفي الحديث كلام أكثر من هذا، هذا حديث حسن؛ أخرجه الترمذى
(٣١٩/٣) في "باب ما جاء في الرحمة في البكاء على الميت" رقم الحديث (١٠٠٥).
أشار إلى هذا ابن قدامة في "المغنى" (٥٤٦، ٥٤٧)، والمرحى في "شرح كتاب السير
الكبير" (١٠٩/١) في "باب البكاء على القتلى".

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند
عمرة وربة عند مصيبة"، قال الهيثمي: رواه البزار ورجاله ثقات، وعن عبد الله بن مسعود عن
النبي ﷺ: "أنه نهى عن النوح"، قال الهيثمي: رواه البزار، وفيه عيسى بن عيسى الخط،
وهو ضعيف. (مجمع الزوائد ومنع الفوائد ١٣/٣-١٤ "باب في النوح")

(٣) في دب: "لأن عليه السلام" مكان المثبت.

(٤) عن أنس قال: "دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين، وكان ظنراً لإبراهيم، فأخذ
رسول الله ﷺ إبراهيم، فقبله وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك، وإبراهيم يجود بنفسه، فاحللت
عيننا رسول الله ﷺ تذر فان، قال له عبد الرحمن بن عوف: وأنت يا رسول الله! فقال: يا ابن
عوف! إنها رحمة، ثم أتبعها بأخرى، فقال: إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول: إلا ما
يرضى ربنا وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون".

قال البيهقي في "مشكاة المصابيح" في "باب البكاء على الميت": الحديث متفق عليه، روى
البخارى ومسلم في صحيحهما، وثبت أيضاً بكاء رسول الله ﷺ، من حديث ابن عمر حيث
قال بكى رسول الله ﷺ فلما رأى القوم بكاءه بكوا، فقال: ألا تسمعون؟ إن الله لا يعذب بدمع
العين، ولا يحزن القلب، ولكن يعذب بهذا، وأشار إلى لسانه أو يرحم، ومن حديث أسامة بن
زيد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

قال البيهقي في المصدر السابق، ومجد الدين ابن تيمية في "المتقى": حديث ابن عمر وثبت
متفق عليهما رواهما البخارى ومسلم في صحيحهما وحديث أبي هريرة رواه الجماعة، انظر
في "المتقى" (ص ٣٠٤-٣٠٨) حديث (١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٥٩).

(٥) سورة الزمر: الآية (١٠).

مسألة (١٠٤٤)

ويكره الجلوس على باب الدار للمصيبة، فإن ذلك عمل أهل^(١) الجاهلية، ونهى النبي ﷺ^(٢) عن ذلك، وهكذا^(٣) أورده الفقيه أبو الليث رحمه الله [عليه]^(٤).

مسألة (١٠٤٥)

ويكره تمزيق الثياب، وتخمش الوجه^(٥)؛ لأن النبي ﷺ^(٦) نهى عن ذلك^(٧).

مسألة (١٠٤٦)

ويكره الإفراط في مدح الميت عند جنازته؛ لأن [أهل]^(٨) الجاهلية كانوا يذكرون في ذلك ما هو يشبه^(٩) المحال، و[فيه]^(١٠) قال النبي ﷺ^(١١): «من تعزى بعزاء^(١٢) أهل الجاهلية فاعضوه بهن أبيه^(١٣) ولا تكفوا»^(١٤).

(١) كلمة أهل لم تذكر في ط.

(٢) في دب: «ونهى عليه السلام».

(٣) في جل النسخ: «وهذا»، المثبت من ط.

(٤) الزيادة: من دأ، دب، حأ.

(٥) في ط: «وخمس الوجه»، وفي دب، حأ، خب: «وتخمش الوجه».

(٦) في ز: «لأنه عليه السلام».

(٧) قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية»، وفي رواية أخرى: «من ضرب الخدود» الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (٢٢٥/١) في باب ليس منا من شق الجيوب، والرواية الثانية في «باب ليس منا من ضرب الخدود»، والترمذي (٣١٥/٢) في «باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود، وشق الجيوب عند المصيبة» رقم الحديث (٩٩٩)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، يستفاد من هذا الحديث أن هذه الأفعال دليل بعدم الرضا بقضاء الله تعالى، وهذا حرام.

(٨) الزيادة: من ط.

(٩) في حأ، خب، دأ، دب: «شبه المحال»، وفي ز: «شبه المحال»، المثبت من ط، م.

(١٠) الزيادة لم تذكر في ز.

(١١) في معظم النسخ: «عليه السلام»، المثبت من ط.

(١٢) في دأ: «تعزى مكان بعزاء وهو سهر».

مسألة (١٠٤٧)

التعزية لصاحب المصيبة حسن، وهو "ما جور في ذلك؛ لقوله ﷺ"
 «حق المسلم على المسلم أن يعزّيه إذا أصابته مصيبة»^(١)، وعزى النبي ﷺ^(٢) معز
 من الصحابة [رضوان الله عليهم]^(٣) وقد مات ابنه^(٤).

(١٣) في خ أ: "فأعضاءه"، وفي د أ: "نهي ابنه"، وفي خ أ: "دب"، "بني ابنه" وكل من
 تصحيف.

(١٤) في د أ: "ولا تكتوا" قال الهيثمي: الحديث رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات، وذكر
 لفظه هكذا: "عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل
 يتعزّى بعزاه الجاهلية فأعضوه بين أيّيه ولا تكتوا»، أي: قولوا له عضّ غير أبيك.
 يراجع غريب الحديث لابن أثير (٢٧٨/٥).

(١) في د أ: "وما هو" وهو تصحيف.

(٢) في ط: "لقوله عليه السلام".

(٣) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ، لقد ثبت أحاديث عديدة في ثواب التعزية، أو من
 عزى مصاباً، عن الأسود عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «من عزى مصاباً فله مثل أجره»، رواه
 الترمذي وابن ماجه، أخرجه الترمذي (٣٧٦/٣) في "باب ما جاء في أجر من عزى مصاباً" رقم
 الحديث (١٠٧٣)، وابن ماجه (٥١١/١) في "باب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً" رقم
 الحديث (١٦٠٢).

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى
 بعضهم عن محمد بن سوفة بهذا الإسناد مثله موقوفاً، ولم يرقعه، وفي رواية أخرى: «من عزى
 مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله سبحانه من حلال الكرامة يوم القيامة»، أخرجه ابن ماجه
 في الباب السابق رقم الحديث (١٦٠١).

(٤) في خ أ: "وعزى عليها النبي ﷺ"، وفي خ أ: "دب"، ز: "عليه السلام"، الصواب
 أثبتناه.

(٥) الزيادة: من ط.

(٦) الحديث رواه النسائي في آخر كتاب الجنائز في التعزية (١١٨/٤)، ولفظه: "عن معاوية
 ابن قرّة عن أبيه قال: «كان نبي الله ﷺ إذا جلس يجلس إليه نفر من أصحابه وفيهم رجل له سر
 صغير يأتيه من خلف ظهره فيقعد بين يديه، فهلك فامنع الرجل أن يحضر الحلقة فذكر له
 فعزّن عليه، فقعد النبي ﷺ فقال: ما لي لا أرى فلاناً؟ قالوا: يا رسول الله سيه الذي رأيته
 هلك، فلقية النبي ﷺ، فسأله عن بنيه، فأخبره أنه هلك، فعزاه عليه، ثم قال: يا فلان! أيّك
 أحب إليك أن تمنع به عمرك، أو لا تأتي غداً إلى باب من أبواب الجنة إلا وحده، وقد سمعت
 إليه يفتح لك؟ قال: يا نبي الله! بل يسبقني إلى باب الجنة، فيفتحها لي فهو أحب إليّ، قال
 فذلك لك". هذه الأحاديث دليل على أن التعزية لكل من أصابه مصيبة، مستحب، والمقصود

مسألة (١٠٤٨)

ويكره أن يقضى حاجته في المقابر من بول^(١) أو غائط، هكذا روى عن أبي حنيفة [(رحمة الله عليه)]^(٢)، وهكذا يكره النوم عند القبر^(٣).

مسألة (١٠٤٩)

ولا بأس بزيارة القبور والدعاء لهم، إن^(٤) كانوا مؤمنين من غير أن يطأ القبور؛ لقوله ﷺ^(٥): «كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا تقولوا هجرًا»^(٦).

من التعزية تصبير وتسلية أهل المصيبة وقضاء حاجاتهم، والتقرب منهم، لقد اختلف العلماء في وقت التعزية، هل هي قبل الدفن أو بعد الدفن، منهم من قال: الأفضل قبل الدفن، ومنهم من قال: بل الأفضل بعد الدفن، لأن الأم الفراق تشتد بعد الدفن أكثر. قال الشوكاني: قال الهادي والقاسم والشافعي: وهي بعد الدفن أفضل؛ لعظم المصائب بالمفارقة، وقال أبو حنيفة والثوري: إنما هي قبله. نيل الأوطار: «باب تعزية المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك» (٩٥/٤). ينظر المغنى لابن قدامة: «كتاب الجنائز» (٥٤٤، ٥٤٣/٢).

- (١) في خ، أ، خ ب: «من بل» وهو تصحيف.
- (٢) الزيادة لم تذكر في ز.
- (٣) في ط: «هكذا يكره النوم عند القبر» لقوله عليه السلام: «من جلس على قبر يبول عليه أو ينغوط فكأنما جلس على جمرة نار»، وفي رواية أخرى: «من قعد على قبر فتغوط عليه أو بال فكأنما قعد على جمرة»، أخرجهما الطحاوي في شرح معاني الآثار في «باب الجلوس على القبور» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٥١٧/١).
- (٤) في خ، أ، د ب: «وإن كانوا» بزيادة العطف.
- (٥) في معظم النسخ: «لقوله عليه السلام»، مثبت من ط.
- (٦) الحديث رواه أبو داود وابن ماجه ومسلم بمعناه، عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن في زيارتها تذكرة»، أخرجه أبو داود (٢١٤/٢) في «باب في زيارة القبور» - حلي - وابن ماجه (٥٠١/١) من حديث ابن مسعود ولفظه: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تزهدي في الدنيا وتذكر الآخرة» في «باب ما جاء في زيارة القبور» رقم الحديث (١٥٧١).
- وفي الباب عن أبي هريرة وابن أبي مليكة وقمهما في ابن ماجه (١٥٦٩-١٥٧٠) ومسلم (٣٨٩/١) في «باب استئذان النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه»، إلا أن مسلماً لم يذكر الزيادة التي ذكر أبو داود وابن ماجه.
- وقال الترمذي: في «باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور» (٣٦١/٣) بعد حديث أبي

مسألة (١٠٥٠)

م^(١): ذكر في "شرح الطحاوي"^(٢): أنه يكره الكتابة على القبور، وأن يعلم فيها علامة (كذا عن أبي حنيفة رحمة الله عليه)^(٣).

فصل في الشهيد

مسألة (١٠٥١)

ن: إذا ابتلى^(٤) المسلم بالقتل صبراً^(٥)، فإنه يستحب له أن يصلي ركعتين عند ذلك^(٦)، يستغفر بعد ذلك للذنوبه^(٧)؛ ليكون آخر عمله^(٨) الصلاة والاستغفار، قال

بريدة؛ وفي الباب عن أبي سعيد وابن مسعود وأنس وأبي هريرة وأم سلمة.
حديث بريدة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، ولا يرون بزيارة القبور بأساً، وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.
قال ابن قدامة في مسألة "لا بأس أن يزور الرجل المقابر": لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة زيارة الرجل القبور، وقال علي بن سعيد: سألت أحمد عن زيارة القبور، تركها أفضل عندك أو زيارتها؟ قال: زيارتها، ثم أشار إلى رواية مسلم والترمذي. المغني: "كتاب الجنائز" (٢/٥٦٦، ٥٦٥)

- (١) الرمز م لم يذكر في ط.
- (٢) لعل المراد شرح الجامع الصغير أو شرح الجامع الكبير، كلاهما غير ميسر.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من "دأ" لحديث حابر الذي ذكر في هامش مسألة (١٠٣٠)، ذكره مجد الدين في "باب تسنيم القبر ورشه بالماء وتعليمه ليعرف، وكراهة البناء والكتابة عليه". قال مجد الدين: رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه، ولفظه: "نبى أن يجصص القصور وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها، وأن توطأ" في "نيل الأوطار" (٨٥/٤) وأخرجه الطحاوي (٥١٦/١) في "باب الجلوس على القصر"، وابن ماجه (٤٩٨/١) في "باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتخصيصها، والكتابة عليها" رقم الحديث (١٥٦٣)، ولفظه: "عن جابر قال: "نبى رسول الله ﷺ أن يكتب على القبر شيء". وقال الشوكاني: الحديث دليل على تحريم الكتابة على القبور، وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها، وقد استنتج الهادييه رسم الاسم، فجوز لا على وجه الزخرفة قياساً على وضعه ﷺ الحجر على قبر عثمان، وهو من التخصيص بالقياس، وقد قال به الجمهور (نيل الأوطار: ٨٥/٤)

(٤) في خأ، دأ، دب، ط: "وإذا ابتلى" بزيادة العطف.

(٥) في دب، م، ز: "جيراً"، وهو نصحيح.

(٦) قوله: "عند الله" ساقط من خأ، بح، دأ.

النبي ﷺ^(١): «من ختم كتابه بالطاعة عُفِّرَ له ما سلف»^(٢)، وروى أن خبيبا [رصى الله عنه]^(٣) فعل ذلك، وسمَّاه رسول الله ﷺ سيد^(٤) الشهداء، استحق ما صنعه^(٥).

(٧) في خأ، خب، دأ: "بعدها الذنوبه"، وفي ط: "بعدهما ذنوبه".

(٨) في ط: "آخر أعماله".

(٩) في معظم النسخ: "عليه السلام"، المثبت من ط.

(٢) لم أشر على هذا الحديث بهذا اللفظ، وروى أبو داود والحاكم وغيرهما بمعناه، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»، الحديث رواه أبو داود في سننه (١٨٦/٢) في "باب في التلقين"، والحاكم (٣٥١/١) في كتاب الحائث في "باب فضيلة من قال: لا إله إلا الله عند الموت"، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) ما بين القوسين ساقط من دأ، ط.

(٤) في خأ، خب، دأ: "شهيد" مكان "سيد" وهو نصيف.

(٥) قال السرخسي في شرحه للسير الكبير لـ محمد بن الحسن: قال محمد: وإذا ابتلى المسلم بالقتل صرأ، فإنه يستحب له أن يصلّي عند ذلك ركعتين، ويستغفر بعدهما ذنوبه، ثم لأصل في الباب حديث خبيب، فإنه لما أسر، فبيع بمكة خرجوا به إلى الحل ليقتلوه، فقال: دعوني أصلي ركعتين، فقالوا: صل، فصلّى ركعتين، ثم قال: لولا أن تطونني جزعت من الموت لزدت.

وفي رواية. أوجرهما، وقال: لولا خشية أن يقولوا: جزع من الموت لطولت صلاتي، ثم نظر في وجوه المشركين، فلم ير شامتا أو شامتا، أو إنسانا في يده حجرا أو عصا، فقال: والله ما أرى إلا وجه عدو الله ليس ههنا أحد يبلغ رسولك عنى السلام، فأقرئ رسولك وأصعبه منى السلام.

وروى أن النبي ﷺ رذ عليه وهو على المنبر بالمدينة، ثم قال خبيب: اللهم أحصهم عددا، والعنهم بددا، ولا تقربهم أحدا - انتهى كلام محمد -.

قال السرخسي: إذا ابتلى المسلم بالقتل يستحب له أن يصلّي عند ذلك ركعتين بقوله: ليكون آخر عمله الصلاة والاستغفار، قال النبي ﷺ: «من ختم كتابه بالطاعة عمر له ما سلف»، وقيل: «الأمور بخواتيمها»، وفي حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من كان أول كلامه وآخر كلامه قول لا إله إلا الله عمر له ما بين ذلك»، فلماذا استحبوا أن ينقش الصلى من أول ما يقدر على التكلم كلمة التوحيد، ويلقى ذلك عند موته أيضا ليكون أول كلامه وآخر كلامه هذا.

ثم قال: وزاد في كتب الحديث أنه التمس منهم أن يكبوه على وجهه مستقبل القبلة ليقتلوه وهو ساجد فأبوا عليه، فجعل يقول:

مسألة (١٠٥٢)

ومن حمل من المعركة، يصير مرتثاً^(١) وهو معروف، ولو جر برجله^(٢) من^(٣) بين الصفين^(٤) كيلاً تطأه الخيول، لا يصير مرتثاً^(٥)؛ لأن هذا الفعل^(٦) لم يكن لإيصال الراحة إليه^(٧).

ولست أبالي حين أقتل مسلماً على أى جنب كان فى الله مصرعى ثم صلبوه بعد القتل مستدبر الكعبة، فتحولت خشبته حتى صار مستقبل الكعبة، وقد امتحن رسول الله ﷺ ما صنعه خبيب عند القتل من الصلاة ركعتين، وسماه سيد الشهداء وقال: هو رفيقى فى الجنة، فصارت سنة من ذلك الوقت، وخبيب رضى الله عنه أول من صلب فى الإسلام، فصلبوه بالتنعيم، والذى تولى صلبه عقبة بن الحارث وأبو عيرة العبدي، كما أن خبيب أول من سن صلاة ركعتين عند القتل. (شرح السير الكبير: ١/ ٢٢٦، ٢٢٧ - باب صلاة الخوف - تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - ط: شركة الإعلانات الشرقية -) تنظر قصة خبيب فى "صحيح البخارى" فى كتاب المعازى: "باب غزوة الرجيع ورغل ودكوان وشر معونة... إلخ" (٢٨/٣)، وعمدة القارئ لشرح البخارى فى الباب السابق (١٦٨/١٤) - حلبى - وفتح البارى فى الباب السابق (٣٧٨/٧، ٣٨٥) - دار المعرفة -.

- (١) فى جلّ النسخ: "مرتثاً"، المثبت من "خ" أ و ط.
- لرث - بالفتح -: البالى، وأرث الثوب: أخلق، وارث فلان حمل من المعركة رثيثاً أى جريحاً وبه رمق، وفى "المعجم الوسيط": ارث فلان: صرب فى الحرب، فأثنى وحمل وبه رمق ثم مات، فهو مرتث، وفى حديث كعب بن مالك: "أنه ارث يوم أحد فحاه به الزبير يقود بزمام راحلته". (مختار الصحاح: ص ٢٣٣ والمعجم الوسيط: ١/ ٣٢٨)
- (٢) فى دأ: جرجله.
- (٣) كلمة "من" ساقطة من دأ، دأ، دب.
- (٤) فى معظم النسخ: "بين الصفوف"، المثبت من ط.
- (٥) فى جلّ النسخ: "مرتثاً"، المثبت من ط، وهو الصواب.
- (٦) فى خأ، خب، دب: "هذا القتل"، وفى دأ: "هذا القتل" كل ذلك تصحيف.
- (٧) فى دأ: "لا يكون لاتصال الراحة إليه"، وقال المؤلف فى "الهداية" (٧٢/١) فى "باب الشهيد": والارتثات: أن يأكل، أو يشرب، أو ينام، أو يداوى، أو ينقل من المعركة حياً، ومن ارتث غسل؛ لأنه نال بعض مرافق الحياة، وشهداء أحد ماتوا عطاشاً، والكأس تدار عليهم، فلم يقبلوا خوفاً من نقصان الشهادة، إلا إذا حمل من مصرعه كيلاً تطأه الخيول؛ لأنه ما نال شيئاً من الراحة، ولو أداه فسطاط أو خيمة كان مرتثاً.
- وفى "الجامع الصغير" (ص ٢٢) فى "باب الشهيد يغسل أم لا": ومن وجد فى المعركة قتلاً لم يغسل، ومن وجد جريحاً فارتث فمات بعد ما ارتث من الجراحة غسل.
- وفى "شرح السير الكبير" للسرخسى فى "باب الشهيد وما يصنع به": وإذا حمل من مصرعه

مسألة (١٠٥٣)

رجل قصد العدو ليضربه^(١)، فأخطأه^(٢)، فأصاب نفسه فمات، يغسل؛ لأنه صار مقتولا^(٣) بفعل مضاف إلى العدو، ولكنه^(٤) شهيد فيما ينال^(٥) من الثواب في الآخرة؛ لأنه قصد العدو، ولا نفسه^(٦)، هكذا ذكره^(٧) هذه المسائل^(٨) في شرح السير الكبير^(٩).

حيًا، فمات في أيدي الرجال، أو مرض في خبته، فهو مرتث (لأنه نال بعض الراحة) فأما إذا جر برجله من بين الصفيين لكيلا تطأه الخيول، فإنه لا يغسل (لأن نقله من مصرعه لم يكن لا يصل الراحة إليه ولو أكل أو شرب فإنه يغسل لأنه نال بعض الراحة) وإن صار مرتثًا، فهو شهيد في أحكام الآخرة، ولكن يصنع به ما يصنع بالموتى من الغسل والكفن.

- (١) في خ أ: "وليضربه" بزيادة العطف، وهو سهو.
 - (٢) في معظم النسخ: "فأخطأ"، المثبت من ط.
 - (٣) في ط: "لأنه ما صار مقتولا"، وهو خطأ.
 - (٤) في ط: "لكنه" بدون العطف.
 - (٥) في خ أ، خ ب: "عما ينال".
 - (٦) في معظم النسخ: "لا نفسه" بدون العطف، المثبت من ط.
 - (٧) في معظم النسخ: "هكذا كرت"، المثبت من خ أ.
 - (٨) في خ أ، خ ب: "هذه المسألة".
 - (٩) كلمة "السير الكبير" ساقطة من خ أ، خ ب؛ ورد في ط بعد "السير الكبير": "والله تعالى أعلم"، وفي خ أ، خ ب، د أ، د ب: "والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه وأهله الطيبين الطاهرين، وزاد في د أ: "والحمد لله رب العالمين".
- وفي "شرح السير الكبير" في "باب من قاتل فأصاب نفسه (١٠٢/١): وذكر عن مكحول أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ تناول رجلا من العدو ليضربه، فأخطأ، فأصاب رجلاه فمات، فصلى عليه رسول الله ﷺ، فقال أصحابه رضي الله عنهم: أأنه هو؟ قال: نعم، وأنا عليه شهيد.
- وأضاف الشارح قائلا: وتأويل الحديث فيما تناول من الثواب في الآخرة، فأما من انتهى سدا في الدنيا يغسل ويكفن، ويصلى عليه؛ لأن الشهيد الذي لا يغسل، من يصير مقتولا بفعل مضاف إلى العدو، وهذا صار مقتولا بفعل نفسه، ولكنه معذور في ذلك؛ لأنه قصد العدو لا نفسه، فيكون شهيداً في حكم الآخرة، ويصنع به ما يصنع بالميت في الدنيا، وهو نظير قوله ﷺ: "الخطون شهيد والنفساء شهيد والمرأة التي تموت بجمع لم تطم شهيد" بمعنى في أحكام الآخرة، لا في أحكام الدنيا.
- وذكر عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ﷺ زعم أسيد بن خعبير أن

كتاب الزكاة

باب وجوب الزكاة وما يجب فيها وما لا يجب

مسألة (١٠٥٤)

ن: رجل اشترى جوالقاً^(١) بعشرة آلاف درهم، ليؤاجرهما من الناس، فحال عليها الخول، لا زكاة عليه؛ لأنه اشتراها للغلة لا للمبايعة، فلا يجب الزكاة، فلو كان من رأيه أن يبيع أجزأ^(٢)، فلا عبرة لهذا، وكذا الجواب^(٣) في إبل الجمالين^(٤)، وحمير المقاريين^(٥).

عامر ابن سنان بن الأكوع حط عمله، وكان ضرب يهودياً، فقطع رجله، ورجع السيف على عامر، فمقره فمات فيها، فقال: كذب من قال: ذلك، أن له لأجرين، أنه جاهد معاهده، وإن ليعوم في الجنة عوم الدعوص.

وقال السرخسي: ثم اختلف مشايخنا فيمن تعمد قتل نفسه بحديدة أنه هل يصلى عليه؟ فمنهم من قال: لا يصلى عليه؛ وما أشار إليه في الكتاب في حق الذي أخطأ، دليل على أنه إذا تعمد ذلك لا يصلى عليه؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يحايبها نفسه في نار جهنم خالداً مخلداً ومن تردى من موضع فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً ومن شرب سماً فمات فهو يشربها في نار جهنم خالداً مخلداً؛ قال (السرخسي) رضي الله عنه: وكان شيخنا الإمام يقول: الأصح عندي أن يصلى عليه وأن تقبل توبته، إن كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وتأويل الحديث فيمن استحل ذلك؛ لما روى أن النبي ﷺ قال: «سأب المسلم فسق وقتاله كفر»، قال (السرخسي) رضي الله عنه: وسمعت القاضي الإمام على السغدري يقول: الأصح عندي أنه لا يصلى عليه، لا لأنه لا توبة له، ولكن لأنه باع على نفسه، ولا يصلى على الباعى. (شرح السير الكبير: ١٠٢/١، ١٠٣)

(١) الجوالق: وعاء من صوف أو شعر أو غيرهما كالقنطرة، وهو عند العامة "شوال" معرب، جمع: جوالق وجواليق. (المعجم الوسيط: ١/١٤٩ ومختار الصحاح: ص ١٠٦)

(٢) في دأ، دب: أن يبيع أوسع أجراً.

(٣) في خأ، خب، دأ، دب: فكذا الجواب.

(٤) في معظم النسخ: إبل الجمالين، المثبت من دب

(٥) قال الفقيه أبو الليث في "الروايل" في "باب الزكاة" (ص ٣٥ ب): ومثل أبو بكر عن رجل اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم يؤاجرهما من الناس، فحال عليها الخول، قال لا تجب فيه الزكاة، قيل له: فإن كان من رأيه أن يبيعها، قال: لا عبرة لهذا؛ لأنه اشتراها لا للتجارة.

مسألة (١٠٥٥)

رجل له مائتا درهم^(١)، حال عليها ثلاثة أحوال، ثم استفاد خمسة، يزكى للسنة الأولى^(٢) لا غير؛ لأن في السنة الأولى: النصاب كامل، وفي الثانية: ناقص، ويستقبل الحول منذ استفاد الخمسة^(٣).

مسألة (١٠٥٦)

رجل وهب ديناً له على رجل (فوهبه من ثالث و)^(٤) وكله بقبضه، فلم يقبضه^(٥)، حتى وجبت فيه الزكاة، ثم قبضه الموهوب له، فالزكاة على الواهب؛ لأن الموهوب له وكيل عن الواهب^(٦) بالقبض له أولاً، فصار^(٧) كقبض صاحب المال^(٨).

مسألة (١٠٥٧)

رجل تزوج أمة^(٩) وهو لا يعلم أنها أمة، ودفع إليها المهر، فمكت في يدها

(١) في خأ، خب، دأ، دب: "مائتي درهم".

(٢) في دأ، ز: "يزكى السنة الأولى".

(٣) في ز: "منه مكان منذ"، وفي دأ، دب: "خمس" بدون لام التعريف، وفي دأ: العبارة من قوله: "يزكى السنة الأولى" إلى قوله: "استفاد خمسة" مكرراً، وهو سهو. قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣٧ ب): "ولو أن رجلاً له مائتا درهم، فحال عليها ثلاثة أحوال إلا يوماً، ثم استفاد خمسة دراهم، قال زفر: يزكى للسنة الأولى والثانية والثالثة، وقال أبو يوسف: يزكيها للسنة الأولى، ويستقبل بها حولان مذيوم استفاد الخمسة، وقد ذكر عن زفر أيضاً في بعض الروايات أنه قال: يزكيها للسنة الأولى والثانية، ولا يزكيها للسنة الثالثة."

(٤) ما بين القوسين لم يذكر في ط، م.

(٥) قوله: "فلم يقبضه" ساقط من دأ.

(٦) في دأ: "على الواهب" وهو خطأ.

(٧) في دأ: "فصار" وهو خطأ.

(٨) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣٧ ب): "وروى هشام عن أبي يوسف: أنه قال: إذا كد للرجل على رجل دين، فوهبه لرجل آخر، ووكله بقبضه، فلم يقبضه حتى وجبت فيه الزكاة، ثم قبضه الوكيل الموهوب له، فزكاته على الواهب؛ لأن قص الوكيل بمرة فض صاحب المال"

(٩) في معظم النسخ: "بامرأة مكان أمة"، المثبت من ط، م.

حولاً، ثم علم أنها أمة، فرد المولى نكاحها ورد الألف^(١) على الزوج، فليس على أحد زكاة الألف؛ لأن الأمة لا ملك لها، والزوج لا يده؛ لأن لها ولاية المع عن الزوج ظاهراً، فكان في معنى الضمان^(٢).

مسألة (١٠٥٨)

وكذلك إذا حلق رجل رأس رجل^(٣) [ولم ينبت شعره]^(٤) ففضى إليه بالدية^(٥)، فدفعها إليه، فمكث حولاً، ثم نبت^(٦) شعره، فردت إليه الدية^(٧)، ليس على أحد^(٨) منهما الزكاة^(٩)، أما الجاني: فلأنه زال ملكه، وأما المجنى عليه^(١٠): فلأنه استحق من يده.

مسألة (١٠٥٩)

وكذلك لو أقر لرجل^(١١) بدين، ودفعه إليه، وحال عليه الحول، ثم تصادق^(١٢) أنه لم يكن عليه دين، لم يكن على واحد منهما^(١٣) الزكاة لما قلنا^(١٤).

- (١) في ط: "وأدى الألف".
- (٢) في معظم النسخ: "في معنى الضمان"، المثبت من ز.
- (٣) في ط: "رجل حلق رأس رجل"، وفي دب: "إذا حلق رأس رجل" مكان المثبت.
- (٤) الزيادة: ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ط.
- (٥) في ط: "فقص عليه بالدية"، وفي دب: "يقضى عليه بالدية".
- (٦) في دأ: "ثم نبت" وهو تصحيف.
- (٧) في معظم النسخ: "فردت عليه الدية" إلا أن في دأ: "فردت مكان" فردت، وفي ط: "الألف" مكان "الدية"، المثبت من ز.
- (٨) في ط: "على واحد".
- (٩) في ز: "منهم زكاة" مكان المثبت.
- (١٠) في ز: "وأما المجنى" مكان المثبت.
- (١١) في ز: "لو أقر للرجل".
- (١٢) في ط، ز: "ثم تصادق بدون ألف الشية".
- (١٣) في دأ، دب: "على كل واحد منهما بزيادة" كل.
- (١٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الزكاة" (ص ٣٨ ب): سمعت محمد بن الفضل قال: سمعت محمد بن جعفر، قال: سمعت إبراهيم بن يوسف قال: سمعت

مسألة (١٠٦٠)

رجل اشترى عبداً للتجارة فأجره، أو داراً فأجرها^(١)، خرج العبد والدار من أن يكون للتجارة؛ لأنه لما أجرهما، فقد قصد الغلة، فخرج من حكم التجارة.

مسألة (١٠٦١)

رجل له مائتا درهم^(٢) وخمسة دراهم، فحال عليها^(٣) حولان، فعليه عشرة دراهم، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله [عليه]^(٤) لأن في السنة الأولى وجب عليه خمس في المائتين، ولا يجب عليه في الخمسة الأخرى^(٥) شيء؛ لأنه لا يوجب في الكسور، فيبقى النصاب^(٦) في السنة الثانية كاملاً، فوجبت الزكاة^(٧).

أيا يوسف عن رجل تزوج أمة، وهو لا يعلم أنها أمة، فدفن إليها مهرها، فمكث في يدها حولاً، ثم علم أنها أمة، ورد المولى الكاح ورد الألف، فعلى من نجب زكاتها؟ قال: لا زكاة على واحد منهما، قال: قلت: فما تقول: في رجل حلق رأس رجل، فلم ينبت الشعر، وقضى عليه بالدية، فدفنها إليه، فمكث عنده حولاً، ثم نت شعره، ورد الدية، فعلى من نجب زكاتها؟ قال: ليس على واحد منهما زكاة، قلت: لم؟ قال: لأن هذا بمنزلة رجل أقرت رجل بدين، فدفنه إليه، ثم تصادفاً بعد الحول، أنه لم يكن عليه دين، فليس على واحد منهما زكاة.

(١) في دأ، ط، ز: "فأجرها للتجارة".

(٢) في خأ، خب، دأ، دب: "مائتي درهم".

(٣) في ط: فحال عليه.

(٤) الزيادة: من خأ، خب، دب، م.

(٥) في أغلب النسخ: "خمس المائتين ولم يجب عليه في الخمسة الأخرى"، وفي ز: "لمائتين مكان في المائتين"، المثبت من ط، إلا أن قوله: "عليه لم يذكر في ط، و الزائدة مكان الأخرى".

(٦) في دأ، ز: "في النصاب".

(٧) قال الفقيه أبو الليث في "التوازل" في "باب الزكاة" (ص ١٣٩): "ولو أن رجلاً له مائة درهم وخمسة دراهم، فحال عليه حولان، فعليه عشرة دراهم في قول أبي حنيفة لكل سنة خمسة دراهم، وفي قول أبي يوسف ومحمد: في السنة الأولى عليه خمسة دراهم و (تس) درهم، ولا يجب عليه السنة الثانية شيء، ولو كان عنده مائتا درهم، فمضى عليه عشرون سنة، فعليه للسنة الأولى خمسة دراهم، ولا شيء عليه لسائر السنين في قول علي بن أبي حمزة، وفي قول زفر: عليه لكل سنة خمسة دراهم.

فيل أبي يوسف: فما حجتك على زفر؟ قال: ما حجتى على رجل يقول: عليه في مائتي

مسألة (١٠٦٢)

ع^(١): رجل جن في الحول^(٢)، فأفاق قبل أن يتم الحول، فعليه الزكاة؛ لأن السنة في حق الزكاة بمنزلة الشهر في حق الصوم، وثمة ما لم يستوعب جميع الشهر^(٣) لا يمنع وجوب الصوم، فكذا ههنا ما لم يستوعب^(٤) جميع السنة لا يمنع الوجوب^(٥).

مسألة (١٠٦٣)

رجل اشترى خادمًا للخدمة، وهو ينوي إن أصاب ربعًا يبيعه، فحال عليه

درهم أربعمئة درهم، يعني على قياس قوله: لو مكثت عنده أربعين سنة، يجب عليه لكل سنة خمسة دراهم، فيكون ذلك أربعمئة درهم في مائتي درهم، وهذا فيج جذاً.

- (١) الرمز "ع" ساقط من معظم النسخ، وهو سهو.
- (٢) كلمة "الحول" ساقطة من دأ، دب، ز.
- (٣) في دأ: "وثمة ما لم يستور السنة" وهو خطأ.
- (٤) في دب، ز: فهنا أيضاً ما لم يستور.
- (٥) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في أول "باب الزكاة" (٢٩/١): "الحسن بن زياد عن أبي حنيفة (رحمهم الله) قال: في رجل غلب على عقله في السنة كلها، فلا زكاة عليه، وإن أفاق قبل أن تتم السنة، فعليه الزكاة، وهكذا قال محمد في "نواذر الزكاة": إذا كان في أول الحول، أو في آخره مفقداً، فعليه الزكاة. وروى هشام عن أبي يوسف: أنه قال: إذا كان أكثر السنة مجنوناً، فلا زكاة عليه، وإن كان أكثر السنة مفقداً، فعليه الزكاة. وقال علاء العالم الأسمندي في "شرح عيون المسائل" (ص ٢٧ ب): وما رواه هشام خلاف رواية ابن سماعة رحمهم الله؛ لأنه روى عنه إذا أفاق ساعة في الحول من أوله، أو أوسطه، أو آخره، وجبت الزكاة وجه (رواية) الحسن رحمه الله: إذا كان مغلوباً على عقله في السنة كلها لا زكاة، وفيه اتفق من أصحابنا رحمهم الله؛ لأن الخطاب لم يتوجه عليه في شيء، فصار كمن بلغ مجنوناً ومصب السنة، والتكليف شرط عندنا، وأما إذا أفاق قبل أن تتم السنة، فعليه الزكاة في رواية الحسن رحمه الله، وفي "نواذر الزكاة" وفي رواية ابن سماعة عن أبي يوسف: وكذلك عن محمد رحمه الله من غير اعتبار الأكثر؛ لأنه إذا جن أقل من سنة، فلم يسقط عنه بالصلاة وبالصوم؛ إذ أدركه، لم يسقط عنه الزكاة كحوتون ساعة، ولأن الحول مدة العبادة، فالإفاقة في جزء من كتاب كما في شهر رمضان، وجه رواية هشام رحمه الله: أن الأكثر يقوم مقام الكل في كتب من العبادات، وإذا جن في أقله، فقد غلبت الصحة، فصار كحوتون ساعة

الحول، لا زكاة عليه؛ لأن المشتري للخدمة، كذلك يكون^(١) إذا أصاب المالك ربحاً يبيعه^(٢).

مسألة (١٠٦٤)

رجل له ألف درهم، واغتصب من رجل ألف درهم، ثم غصبها منه رجل آخر واستهلكها، وله ألف درهم، فحال الحول على مال الغاصبين، ثم أبرأهما، فإن الغاصب الأول (يزكي ألفه، والغاصب الثاني لا؛ لأن الغاصب الأول)^(٣) إن ضمن الألف، يوجع على الثاني بألف، والغاصب الثاني إن ضمن^(٤)، الألف ولم يرجع^(٥) على أحد بألف، فصار الدين^(٦) عليه مانعاً^(٧).

مسألة (١٠٦٥)

رجل التقط ألف درهم وعرفها سنة، ثم تصدق بها (وله ألف درهم، ثم تم

(١) في دأ: "يكون كذلك" بالتقديم والتأخير.

(٢) في معظم النسخ: "ربحاً يبيع" إلا أن كلمة "ربحاً" ساقطة من "ز"، الثلث من د ب. قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في (١/٤١): وقال هشام: "سألت محمد (بن الحسن) عن رجل اشترى خادماً للخدمة، وهو ينوي إن أصاب ربحاً باع، هل فيه الزكاة؟ قال: لا، هكذا شري الناس، إذا أصابوا ربحاً باعوا؛ لأن الهدف من شراء العبد، الخدمة دون التجارة، وأمانة التجارة عارضة؛ لأن نية البيع مقبداً بالربح، فتعتبر نية التجارة معدومة، فلذلك لا تجب الزكاة

(٣) ما بين القوسين ساقط من دأ، د ب.

(٤) في دأ، د ب: "ضمن" بدون "إن".

(٥) في ط: "لا يرجع"، وفي ز: "لم يرجع" بدون العطف.

(٦) في دأ: "وصار الدين".

(٧) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في (١/٤٢): وقال محمد: في رجل له ألف درهم، اغتصب من رجل ألف درهم، ثم غصبها منه رجل واستهلكها، وله ألف، فحال الحول على مال الغاصبين، ثم أبرأهما، فإن الغاصب الأول يزكي ألفه، ولا أرى على الغاصب الثاني الزكاة؛ لأنه إن ضمن الأول، رجع على الثاني. وقال علاء العالم في "شرح عمود المسائل" (ص ٢٩) معللاً على قول محمد رحمه الله: لأن الغصب والاستهلاك إذا وجد من الثاني، فماله محير بين نصيب الأول والثاني، هو صير الثاني، سلم الألف للغاصب الأول، ويخص الأول رجع به هو على الغاصب الثاني، فلا يسقط زكاته، وسقطت الزكاة عن الثاني؛ لأن الرجوع عليه على كل حال.

الحول على ألفه، زكاها استحساناً؛ لأن ألف المتصدق بها^(١) لم تصرف ديناً عليه للحال لجواز أن يجيز صاحبها التصديق^(٢).

مسألة (١٠٦٦)

رجل له ألف درهم، فحال عليها الحول، ثم أقرضها، فتويت^(٣) عنده^(٤)، فلا زكاة عليه^(٥)؛ لأنه لم يستهلكها؛ لأنه لم يخرجها من أن تكون نصيباً، وكذلك لو كان ثوباً للتجارة^(٦) فأعاده، فهلك لما قلنا^(٧).

مسألة (١٠٦٧)

صبّغ اشترى زعفراناً أو عصفراً^(٨) ليصبغ به^(٩) للناس بالأجر^(١٠)، فحال

(١) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الزكاة" (٤٢/١): وقال محمد رحمه الله: لو أن رجلاً النقط ألف درهم، فعرضا سنة، ثم تصدّق بها، وله ألف درهم، كان القياس أن لا زكاة عليه في ألفه، وفي الاستحسان: يزكها.

وقال علاء العالم الأسمندي في "شرح عيون المسائل" في (ص ٢٩ ب): "وجه القياس: وهو أن بالتصدق به دخل في ضمانه، فصار ديناً في ذمته، وديون العباد تمنع وجوب الزكاة عندنا، وجه الاستحسان: أن هذا دين لم يتعين مستحقّه، ولم يتوجّه طلبه، فصار من جنس الديون المجهولة وديون الله تعالى.

(٣) في خأ، خب، دأ، دب: "فتوت" - بالنون - وهو تصحيف، وفي ز: "فتوت" المثبت من ط، م، توت: أي هلك، توى المال توى: ذهب، و- الإنسان: هلك فهو توى، أتوى ماله: أهلكه.

وقال الرازي: والتوى - مقصور - إهلاك المال، وبابه صدى فهو توى. المعجم الوسيط (٩١، ٩٠ / ٩٠) ومختار الصحاح (ص ٩٠) والمصباح المير (٧٧/١) أي هلك ألف درهم في يد القارض من غير صنعه وتعديه، لا زكاة عليه؛ لأن الإقراض ليس بسبب للتوى، فصار كما لو هلك في يد صاحبه بغير صنعه وتعديه في المال الزكوى.

(٤) في أغلب النسخ: "عليه"، المثبت من "شرح عيون المسائل".

(٥) قوله: "عليه" ساقط من ز.

(٦) كلمة "للتجارة" ساقطة من ط.

(٧) قال الفقيه في المصدر السابق (٤٢/١) في "باب الزكاة": قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله: في رجل له ألف درهم، فحال عليه الحول، ثم أقرضها، فتويت عنده، قال: لا زكاة عليه؛ لأنه لم يخرجها من حد الزكاة، وكذلك لو كان ثوباً، فأعاده فهلك.

(٨) في ط: "عصفراً أو زعفراناً" بالتقديم والتأخير.

الحول على ماله، زكى مع ماله^(١)؛ لأن هذا مما يبقى عينه في متاع الناس^(٢)، فصار له حصة من الثمن^(٣)، فصار^(٤) كأنه اشتراه ليبيعه^(٥).

مسألة (١٠٦٨)

ولو اشترى صابوناً أو حرضاً^(٦)، فلا زكاة عليه في ذلك؛ لأنه لا يبقى في الثوب، وكذلك الدباغ^(٧).

المعصر - بصم العين والعاء - : صمغ، وفي المعجم: العصفريات صيفى من المركبات الأنثوية الزهر، نستعمل زهرة نائلا، ويستخرج منه صبغ أحمر، يصبغ به الحرير ونحوه، معرب، إذا قال: عصفري الثوب، يراد به صبغه بالعصفر، وهو معصفر. (المعجم الوسيط: ٦١١/٢) ومختار الصحاح: ص ٤٣٧ والمصباح المنير: ٣٨٩/٢

الزعفران: نبات بصلى معمر من الفصيلة السوسنية، من أنواع برية، ونوع صيفى طلى مشهور وزعفران الحديد: صده، جمعه: زعفر، إذا قال: زعفر الثوب، يراد به صبغه بالزعفران، فهو مزعفر - بفتح الزاء والعاء - . (المعجم الوسيط: ٣٩٥/١) ومختار الصحاح: ص ٢٧٢ والمصباح المنير: ٢٣٨/١

(٩) في ط: "يصبغ به".

(١٠) في دأ: "بالأخرة".

(١) قوله: زكى مع ماله "ساقط من دأ، وفي ر: "جميع ماله مكان الثبت، وهو سهو.

(٢) في ط: "مما يبقى في متاع الناس"، وكلمة "عينه" ساقطة من أغلب النسخ، أثبتناه من ز.

(٣) في ط: "فصار حصة من الثمن"، وهو تصحيف.

(٤) في خأ، خب، دأ: "وصار".

(٥) في ط: "كأنه اشترى ليبيعه".

(٦) في ط: "كأنه اشترى ليبيعه".

(٧) في معظم النسخ: "خرصاً"، وفي ط: "خرصاً" كلاهما تصحيف، الصواب ما أثبتناه، الخرض - بسكون الراء وضمها - : الأشنان.

الأشنان: معرب، ويقال له بالعربية: الخرض، وهو شجر ينبت في أرض الرملية، إذا أحرق ودرش على رماده انعقد، وصار كالصابون، يستعمل هو ورماده في غسل الثياب وتنظيف الأيدي، ومنه تأشن: أى غسل يده وغيرها بالأشنان، يقال: الخرض أيضاً للحجر الحير.

المصباح المنير (١٨/١-١٢٥) والمعجم الوسيط (١٦٧/١-١٩)

(٨) الدباغ: ما يدبغ به الجلود ليصلح، جمع: دبغ، دبغ الجلد دباغاً ودباغة: أى عاجله بمادة ليلين فيزول ما به من رطوبة وتنن، ويقال: دبغ المطر الأرض بمائه أى طهر، وفي الحديث: "دباغها

مسألة (١٠٦٩)

نخاس^(١) اشترى دواباً^(٢)، واشترى لها جلالة^(٣) وبراقع^(٤) ومقاود^(٥)، فإن لم يرد^(٦) بيع هذه الأشياء معها، لم يكن فيها زكاة، وإن أراد بيعها، فكان^(٧) فيها الزكاة، وكذلك العطار إذا اشترى القوارير، فهو هكذا^(٨).

طهورها. (مختار الصحاح: ص ١٩٨ والمصباح المنير: ١/١٧٨ والمعجم الوسيط: ١/٢٦٩)

(١) النخاس: يائع الدواب والرقيق، ويطلق على من يطعم الدابة مؤخرها أو جنبها يعود أو غير لتنشيط، وقيل: لدلال الدواب نخاس، النخس والنخاس: ما ينخس به الدابة، وسنّى النخاس: من نخس من باب ضرب وقطع، وهو اسم المعامل مبالغة. مختار الصحاح (ص ٦٥١) والمصباح المنير (٢/٥٦٨) والمعجم الوسيط (٢/٩١٦)

(٢) في ط، ز: "دوائاً" وهو تصحيف.

(٣) في ط: "ويشترى لها جلالاً"، وفي دب: "له"، وفي ز: "بها" مكان "لها"، الصواب ما أثبتناه. الجلال - بكسر الجيم - العطاء، جمع جل. الحل: واحد (جلال الدابة) ما تغطي به الدابة لتصان من الرد كثوب الإنسان يليسه بقبه البرد، وجمع الحلال: أجلة. (مختار الصحاح: ص ١٠٧ والمصباح المنير: ١/١٠٢ والمعجم الوسيط: ١/١٣١)

(٤) في معظم النسخ: "برادع"، وفي ز: "براذع" وهو سهو، الصواب ما أثبتناه، البرقع - بفتح القاف وضمها -: قناع الساء والدواب، ويرفعت المرأة أو الدابة أي ألبسها البرقع، وجمعه: براقع

ينظر مختار الصحاح (ص ٤٩)، المصباح المنير (١/٤٥)، المعجم الوسيط (١/٥١).

(٥) مقاود: جمع مقود، المقود - بالكسر - الحبل، يشد في الزمام أو في اللجام، تقاده الدابة، وقاد الرجل الدابة قوداً وقياداً وقيادة: مشى أمامها آخذاً بمقودها، القائد: من يقود. مثل قاده الجيش ونحوه. مختار الصحاح (ص ٥٥٥)، المصباح المنير (٢/٤٩٣)، المعجم الوسيط (٢/٧٧١)

(٦) في أغلب النسخ: "إن لم يرد"، المثبت من دأ.

(٧) في معظم النسخ: "كان"، المثبت من دأ.

(٨) في معظم النسخ: "فهو كذا"، المثبت من "ز"، العيون، وقوله: "فهو هكذا" - بفتح هاء -

قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الزكاة" (١/٤٣): "بشر من الوئيد (الكدي) المتوفى سنة ٢٣٨ هجرية عن أبي يوسف قال: لو أن صاعاً اشترى عصفر (صعاً) أو زعفراناً ليصبح به للناس بالأجر، فحال الحول على ذلك وعلى ماله، زكاه مع ماله لأن هذا بقى النخس في متاع الناس، فصار كأنه اشتراه لبيعه، قال: ولو اشترى صبوراً أو أمناً أو حلاً، بعد الحول على ماله، فلا زكاة عليه في ذلك؛ لأنه لا يبقى في الثوب، وكذلك لدبوع. ولو أن

مسألة (١٠٧٠)

(رجل أودع ماله رجلاً لا يعرفه^(١)، ثم أصابه بعد سنين، فلا زكاة عليه^(٢))، ولو أودع رجلاً^(٣) يعرفه، ثم نسيه ثم تذكر بعد سنين، فعليه الزكاة لما مضى؛ لأنه إذا كان ممن يعرفه، كان ممن يودع عنده غالباً، والنسيان في مثل هذه نادر^(٤).

مسألة (١٠٧١)

رجل له مائتا درهم^(٥) على رجل، فحال الحول إلا شهراً، فاستفاد ألفاً، ثم تم الحول على المائتين، لا يجب عليه^(٦) أن يزكى (عن) الألف ما لم يأخذ من دينه

رجلاً نخاساً اشترى دواباً، واشترى لها رجلاً لا وبراقع ومقاود، فليس في شيء من هذه زكاة، كشياب الخدم التي اشتراها معهم (يلبسهم)، ولو أراد أن يبيع الجلال بيعاً كان فيها الزكاة، وكذلك العطار إذا اشترى القوارير، فهي هكذا.

وقال علاء العالم الأسمندي في "شرح عيون المسائل" (ص ٢٠ أ) معللاً: "لأنها غير معدة للتقلب والتصرف، وأما المقاود والجلال، فإن كان يبيعها مع الدواب، ففيها الزكاة؛ لأنها معدة للناس وصلب الزيادة، وإن كان لا يبيعها، وإنما يحفظ بها الدواب، فلا زكاة فيها".

(١) هي ز: "ولو أودع ماله رجلاً لم يعرفه" مكان المثبت.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ط، م.

(٣) في ط، ز: "رجل أودع رجلاً" مكان "ولو أودع رجلاً".

(٤) في ط: "ونسيان في مثل هذا نادر بدون التعريف؛ قال الفقيه في المصدر السابق في باب الزكاة" (٤٣/١): قال ابن رستم عن محمد رحمه الله في رجل أودع ماله رجلاً لا يعرفه، ثم أصابه بعد سنين، فلا زكاة عليه، ولو أودع رجلاً يعرفه، فسيه ثم ذكر بعد سنين، فعليه الزكاة لما مضى؛ لقد أسقط الدكتور صلاح الدين الناهي الذي حقق كتاب "عيون المسائل" الجزء الثاني من الحكم حيث سجل في الهامش باعتباره ليس من صلب الكتاب، وقد اختلط عليه عبارة المؤلف بعبارة الشارح التي نقله أحد القراء محتلاً بين العبارتين، الصواب ما أثبتناه من شرح عيون المسائل (ص ٢٠ أ)، حيث قال الشارح بعد عرض الجزء الأول من الحكم أي بعد قوله: "فلا زكاة عليه" بمنزلة من سقط ماله في مغارة؛ لأن يده لا يصل إليه، فيصير بمنزلة الخال لضمار.

وعلى رضى الله عنه قال: "لا زكاة في المال الضمار"، وأما قوله: "فعليه الزكاة لأن اليد قانصة والنسيان غير مانع، كما لو نسيه في بيته".

(٥) في أغلب النسخ: "مائتي درهم"، المثبت من ز.

(٦) قوله: "عليه" ساقط من ط.

أربعين درهماً فصاعداً، في قول أبي حنيفة رحمه الله [عليه] ^(١) : لأنه ما لم يأخذ^(٢) الأربعين فصاعداً، لا يجب عليه الأداء ^(٣) عن الأصل، فلا يجب على المستفاد^(٤)

مسألة (١٠٧٢)

ب^(٥) : الزكاة تجب في الغطارقة ^(٦)، إذا كانت مائتين ^(٧)؛ لأنها اليوم [من] ^(٨) دراهم الناس، وإن كانت لم تكن من دراهم الناس في الزمان الأول ^(٩)، وإن اعتبر^(١٠) في كل زمان عادة أهل ذلك الزمان.

- (١) الزيادة: من دأ، دب.
- (٢) في دأ: "لم يأخذ" وهو تصحيف، وفي ز: "ما لم يؤخذ".
- (٣) في معظم النسخ: "لا يجب الأداء" بدون ذكر "عليه"، المثبت من ز.
- (٤) في معظم النسخ: "عن المستفاد"، المثبت من دأ، ط، قال الفقيه في المصدر السابق (١/٤٤) في "باب الزكاة": قال ابن سماعه: عن محمد: في رجل له مائتا درهم ديناً على رجل قرض، فحال الحول عليه إلا شهراً، فاستفاد ألفاً، ثم عم الحول، قال: فإن في قولي: "يزكي الألف التي عنده"، وإن لم يأخذ من المائتين شيئاً، وفي قياس قول أبي حنيفة: لا يزكي الألف إلا أن يأخذ من الدين أربعين درهماً فصاعداً، فإذا قضى أربعين درهماً، زكى الألف مع الأربعين.
- وقال علاء العالم الأسعدي في "شرح عيون المسائل" (ص ٣٠ ب) معللاً: لأن القرض بدل مال التجارة، فالزكاة واجبة فيها إلا عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجب شيء ما لم يقبض أربعين، فإذا قبض أربعين، يجب درهم، بناء على أن ما زاد على النصاب عفر إلى أن يبلغ الأربعين عليه، فإذا قبض فحينئذ صح ضم المستفاد إليه، وعندهما: الزكاة واجبة في المائتين، فإذا استفاد الألف ضم إلى النصاب، ثم يجب في الألف؛ لأنه في يده، وترقفت في المائتين إلى أن قضى.
- (٥) الرمز ب "ساقط من دأ، ز.
- (٦) لعل المراد بها نوع من العملة كان يتعامل بها الناس.
- (٧) في ز: "إذا كان مائتين"، وفي دأ، دب: "إذا كان مائتين".
- (٨) الزيادة: من خ أ، خ ب.
- (٩) في معظم النسخ: "وإن كان لم يكن من دراهم الناس في الزمان الأول"، وفي دأ: "وإن كان ما لم يكن" المثبت من ط، الزمن والزمان: اسم لقليل الوقت وكثيره، وجمعه: أزمان، وأزمنة وأزمن.
- (١٠) في دأ، دب، خ أ، خ ب: "إنما يعتبر" بدون العطف.

ألا ترى أن مقدار المائتين لوجوب الزكاة [من الفضة] ^(١) إنما يعتبر بوزن سبعة ، وإن كان مقدار المائتين [في الزكاة] ^(٢) في زمن النبي ﷺ كان بوزن خمسة ، وفي زمن عمر رضي الله عنه كان بوزن ستة ^(٣) ، فيعتبر دراهم كل بلدة بوزنهم ، ودنانير كل بلدة بوزنهم ، وإن كان الوزن يتفاوت ، وما عدا الغطريقى .

مسألة (١٠٧٣)

قالوا: كل درهم غشّه أكثر من النصف ، لا يجب في المائتين زكاة ، حتى يجب في العدل في المائتين ^(٤) .

مسألة (١٠٧٤)

وزكاة الفلوس ^(٥) إن كانت ^(٦) قيمتها مائتي درهم ^(٧) ، وحال الحول ^(٨) ، زكى خمسة دراهم .

مسألة (١٠٧٥)

زغر ^(٩) : إذا كان للرجل مائتي درهم ^(١٠) ، فاشترى بها متاعاً للتجارة ، فحال

(١) الزيادة: ساقطة من دأ ، ز .

(٢) الزيادة: ساقطة من دب ، ط .

(٣) في ر: تكون ستة مكان المثلث .

(٤) في دأ: "في العدلين والمائتين" ، وفي دب: "في العدل ركاة في المائتين" ، العدل - بكر العين - المثل ، يقال: عندى عدل غلامك ، وعدل شاتك ، إذا كان غلام يعدل غلاماً ، أو شاة تعدل شاة ، والعدل - بالفتح - : ما عدل الشيء في القيمة من غير جنسه . مختار الصحاح (ص ٤١٧)

(٥) في دب ، ط . "وفي زكاة الفلوس زيادة في" ، الفلوس - بكر العاء وسكون اللام - عملة يتعامل بها ، مضروبة من غير الذهب والفضة ، وكانت تقلد سدس الدرهم ، جمع . فلوس . المعجم الوسيط (٧٠٧/٢)

(٦) في دأ: "إن كان" .

(٧) في معظم النسخ: "مائتا درهم" المثلث من ط

(٨) في ط: "وحال عليه الحول" بزيادة عليه .

(٩) الرمز "زغر" لم يذكر في ط .

الحول^(١)، وهو يساوى ألف درهم [عند تمام الحول]^(٢)، فإنه ينظر إن كانت قيمته مائتي درهم، ثم حال عليه الحول، فعليه زكاة الألف لوجود^(٣) كمال النصاب في أول الحول، فصار الزائد عليه مستفاداً^(٤) في أثناء الحول، وإن اشتراه^(٥) بمائتي درهم، لا شك أنه تجب الزكاة^(٦)؛ لأن كمال النصاب موجود^(٧)، وإن اشتراه بمائتي درهم^(٨)، وهو لا يساوى مائتي درهم^(٩)، ثم حال الحول، وهو يساوى ألف درهم، إن حال [عليه]^(١٠) الحول منذ^(١١) صار يساوى مائتي درهم^(١٢)، فإن الزكاة تجب؛ لأن عند ذلك ينعقد الحول على النصاب، فلا يعتبر ما قبله.

مسألة (١٠٧٦)

رجل ضل غنمه سنة^(١٣)، ثم وجدها لا صدقة عليه؛ لأنه صار ضميراً^(١٤)؛

(١٠) في ط، ز: "مائة درهم" مكان المثبت.

(١) قوله: "فحال الحول" ساقط من ط.

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) في دأ: "لوجود" مكان "لوجود" وهو تصحيف.

(٤) في أغلب النسخ: "مستفاد" وهو خطأ، المثبت من ز.

(٥) في ط: "وإن اشتراه"، وهو تصحيف.

(٦) في ط: "لا شك أن الزكاة يجب".

(٧) في دأ: "كل كمال النصاب موجوداً" وهو سهو.

(٨) في معظم النسخ: "وإن اشتراه مائة درهم" وهو سهو، المثبت من ط، إلا أن في ط: "شراء" مكان "اشتراه".

(٩) كلمة "درهم" ساقطة من معظم النسخ، ما أثبتناه من ز.

(١٠) الزيادة: من ط.

(١١) كلمة "منذ" ساقطة من دأ، دب.

(١٢) في دأ: "مائتين درهم".

(١٣) كلمة "سنة" ساقطة من ط.

(١٤) الضمار - بكسر الضاد -: مال غائب لا يرجى عوده، وقال الرازي: الضمار: ما لا يرجى من الدين والوعد، وكل ما لا تكون منه على ثقة، وفي المعجم الوسيط: الضمار: العائث.

لكونه غير منتفع به في حقه لعجزه^(١)، ألا ترى أنه لو اشترى طبيباً للتجارة فانتقلت^(٢)، فأخذها غيره، فإن الأول يأخذها؛ لأنها ملكه^(٣)، وبالأقلاب ماخرجت^(٤) من ملكه، ولا زكاة عليه؛ لأنها ما كانت منتفعاً بها، فكانت ضمارة، وكذا لو اشترى سمكة فانتقلت^(٥)، والمشتري كان للتجارة، فهو على ما ذكرناه لما قلنا.

مسألة (١٠٧٧)

مائتان وخمسون من الغنم بين رجلين^(٦)، لأحدهما مائة، وللآخر مائة وخمسون، فإنه يجب على صاحب المائة والخمسين^(٧) شاتان؛ لأن الواجب في مائة وعشرين شاتان، وما زاد على ذلك عفواً^(٨)، وعلى الآخر شاة؛ لأن في الأربعين شاة^(٩)، وما زاد على ذلك عفواً إلى مائة وعشرين^(١٠) على ما عرف، والأمر لا يكون المرء منه على ثقة، ويقال: مال ضمار لا يرجى عوده ودبن ضمار، ليس نه أحل معلوم، أو لا يرجى سداؤه. (مختار الصحاح: ص ٣٨٤ والمعجم الوسيط: ١/ ٥٤٦ والمصباح المنير: ٢/ ٣٤٣)

- (١) في دأ، دب: "بعجزه".
- (٢) في ط: "فانتقلت"، وهو تصحيف.
- (٣) في ز: "لأنه يملكها"، وفي دأ، ط: "لأنه ملكها".
- (٤) في دب، ز: "وبالأقلاب ماخرجت"، وفي ط: "وبالإتلاف ماخرجت".
- (٥) في دأ: "فانتقلت"، وفي دب: "فانتقلت"، وفي ز: "فانتقلت"، وكل ذلك خطأ، انصب ما أنشأه.
- (٦) في ح، أ، خ ب: "بين رجلان" وهو خطأ.
- (٧) في دأ: "والخمسون"، وفي ز: "وخمسين" بدون التعريف.
- (٨) وفي ط: "عفو" والزيادة لم تذكر من ز.
- (٩) في دأ، دب، ط: "شاة شاة" مكرر.
- (١٠) في سائر نسخ "التحسيس": "إلى مائة وأحد وعشرين" خلاف ما جاء في الهدية وكتب أصحابنا الأخرى، يجوز قول المؤلف ما إذا أراد به العاية، والغاية لا تدخل تحت نصب. وقد ذكر ابن الهمام في "فتح القدير" في أول كتاب الطهارة الاختلاف في نصبه ويجب ذكر المؤلف في "الهداية" في فصل في العم نصيب كمن ينو ونيس في غير من ربح من القسم السائمة صدقة، فإذا كانت أربعين سائمة، وحال عليها أخوة، فعليه شاة؛ ليس منه وعشرين، فإذا رادت واحدة، ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا رادت واحدة، ففيها ثلاث شياه.

فلو جاء المصدق^(١)، وأخذ من الجملة ثلاثة من الغنم، فإنه^(٢) يرجع صاحب المائة بخمس شاة^(٣) من الدراهم؛ لأنه لما حصل^(٤) المأخوذ ثلاثاً من الغنم حصل الأخذ أخماساً؛ لأننا نجعل كل خمسين سهماً، فيكون مائتان وخمسون خمسة أسهم^(٥)، فحصل الأخذ من صاحب المائة، قدر خمسين سهماً^(٦) من ثلث^(٧) الغنم، فيجعل^(٨) كل شاة خمسة؛ لأن مخرج الخمس^(٩) خمسة، فيصير الثلث خمسة عشر، وقد حصل^(١٠) الأخذ من نصيبه قدر خمسين، وذلك بالسهم ستة^(١١)، وعيه خمسة، فحصل الأخذ^(١٢) من نصيبه زيادة، وذلك خمس شاة^(١٣)، وكان ذلك على صاحبه، فله أن يرجع عليه بذلك.

فإذا بلغت أربعمائة، ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة شاة، هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله ﷺ وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه، وعليه انعقد الإجماع، هكذا في سائر كتب أصحابنا.

يظهر الأصل لمحمد بن الحسن في كتاب الزكاة في "باب صدقة الغنم" و"الهداية" كتاب الزكاة في "فصل في الغنم" (٧٦/١) و"فتاوى قاضي خان" كتاب الزكاة في "فصل في صدقة الغنم" في هامش الهنذية (٢٤٧/١) و"بدائع الصنائع" في "كتاب الزكاة" (٢٨/٢) و"فتح القدير" (٥٠١/١).

- (١) في دأ: "المصدق".
- (٢) قوله: "فإنه" ساقط من دأ.
- (٣) في دأ: "بخمس شياه" وهو خطأ.
- (٤) في دأ: "لأنه لما أحصى المأخوذ".
- (٥) في ز: "مائتان وخمسين خمسة أسهم" وفي معظم النسخ: "وخمسة أسهم" بزيادة العطف.
- (٦) كلمة "سهماً" ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ز.
- (٧) كلمة "ثلث" ساقطة من دأ، ط.
- (٨) في معظم النسخ: "فيجعل"، وفي دب: "فنعجل" المثبت من ز.
- (٩) في خ، ز: "فخرض الخمس" وهو خطأ.
- (١٠) في دأ: "وقد جعل الأخذ".
- (١١) في دب: "وذلك السهم ستة".
- (١٢) في دأ، دب: "فجعل الأخذ".
- (١٣) في معظم النسخ: "وذلك خمس زيادة".

مسألة (١٠٧٨)

رجل اشترى عبداً بألف درهم، وللمشتري^(١) على البائع ألف درهم، ثم وهب للبائع ألف درهم، فحال [عليه]^(٢) الحول، فلم يزك حتى رُدَّ العبد عليه بالعيب بقضاء، فإنه لا زكاة عليه في الألف التي عنده؛ لأن الدين الذي كان عليه، عاد عليه بهذا الرد؛ لأن الرد^(٣) ههنا فسخ في الأصل^(٤)، فصار كأنه لم يسقط، ووجبت الزكاة^(٥) على المشتري في الدين لما قلنا، وهذا كمن باع^(٦) عبداً بألف درهم على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فتم الحول على مال البائع^(٧) والمشتري قبل سقوط الخيار، فإن تم البيع، فعلى البائع^(٨) أن يزكى الثمن، وإن انتقص فعلى المشتري.

مسألة (١٠٧٩)

رجل اشترى عبداً للتجارة بمائة درهم، يساوي ثلاثمائة درهم، حال الحول على ذلك، ثم استحق نصفه، فإن عليه^(١) زكاة مائتي درهم؛ لأن نصفه قد بقي على ملكه، وهي^(٢) مائة وخمسون، وعاد إليه^(٣) من الثمن خمسون حملة ذلك مائتا درهم^(٤)، ولو كان اشترى^(٥) بخمسين، لا تجب الزكاة؛ لأنه يعود إليه

(١) في ط: "للمشتري" بدون العطف.

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) قوله: "لأن الرد" ساقط من د.

(٤) في أغلب النسخ من "ز"، المثبت من ط.

(٥) في دب: "ووجب الزكاة".

(٦) في د: "كمن باع" وهو نصحيح.

(٧) في دب: "وعلى مال البائع" زيادة العطف، فلا محل له هنا، ومورد "ملك مكر مال".

(٨) في د: "على البائع".

(٩) في ز: "كان عليه" مكان المثلث.

(١٠) في د: وهو.

(١١) في خ، د، دب، دب: "وعليه إليه" مكان "وعاد إليه" وهو سهو.

(١٢) في معظم النسخ: مائتان درهم، المثبت من ر.

خمس^(١) وعشرون، فلم يتم النصاب.

مسألة (١٠٨٠)

رجل استقرض من رجل ألف درهم، وكفل عنه عشرة، كل رجل يهد الألف [الدراهم]^(٢)، ولكل واحد^(٣) في يده ألف درهم، لحال الحول، لم يعب على واحد منهم زكاة؛ لأنه حال الحول، وعلى كل واحد منهم ألف درهم دين. قال رضى الله عنه^(٤): هكذا ذكر مطلقاً من غير تفصيل بينهما، إذا كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر، وفي الكفالة بأمر كان ينبغي^(٥) أن تجب الزكاة عن الكفيل؛ لأنه إذا رجع صاحب الدين عليه، فله أن يرجع على الأصل، فصار كالغاصب الأول في المسألة التي ذكرناها في علامة العين^(٦)، إلا أن الفرق بينهما، أن الغاصب الأول له أن يرجع على الغاصب الثانى قبل أن يأخذ المالك الضم منه، والكفيل لا يرجع على المكفول عنه قبل الأداء فافترقا.

مسألة (١٠٨١)

الزكاة تجب على الفور، حتى لو أخر، وحال الحولان، فإنه يأنم، ولهذا قال محمد رحمه الله^(٧): إن من لم يؤد الزكاة، لم تقبل شهادته، ولو لم تكن واحدة

(١٢) فى معظم النسخ: "ولو كان الشرى"، الصواب ما أثبتناه.

(١) فى أغلب النسخ: "خمس وعشرون"، الصواب ما أثبتناه.

(٢) فى معظم النسخ: "بهذه الألف"، المثبت من دأ، الألف - بسكون اللام - : رسم عدد (عشر مئات)، وقال الرازى: الألف: عدد وهو مذكر، يقال: هذا ألف واحد، ولا يقال: واحدة. وهذا ألف أقرع أى تام، ولا يقال: قرعاء، وقال ابن السكيت: لو قلت: هذه ألف بمعنى الدراهم لجاز، والجمع: آلاف وألوف. مختار الصحاح (ص ٢١)، والزيادة: من ط.

(٣) فى دأ: "ولكل واحد هو خطأ".

(٤) كلمة "قال" ساقطة من دأ، ومكانها فراغ، وفى ز: "رحمة الله" مكان المثبت.

(٥) فى دأ: "كان يجب" مكان "كان ينبغي".

(٦) من هذا الفصل فى مسألة (١٠٦٣).

(٧) قوله: "رحمة الله" لم يذكر فى ط.

على الفور، لا يكون تأخيرها^(١) فسقاً، وكان أبو بكر الرازي^(٢) يقول^(٣): تجب على التراخي.

قال رضى الله عنه^(٤): وذكر الفقيه أبو الليث في "النوازل" في آخر باب الزكاة^(٥)، عن أبي حنيفة وأبي يوسف [رحمهما الله]^(٦): أنه يكره تأخير الزكاة والحج^(٧)، وبه نأخذ، وهو الأصح^(٨).

مسألة (١٠٨٢)

رجل له عشرة من الإبل، فحال عليها الخول، ووجبت الزكاة^(٩) شتان، ثم

(١) في ط: "لا يكون تأخير منه".

(٢) هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بـ"الخصاص"، كسان رحمه الله إمام الحنفية في عصره، وإليه انتهت رئاسة الحنفية، وبه قال غير واحد من المؤرخين، وحير شاهد على هذا كتابه المعروف بـ"أحكام القرآن" وكتب أصحابنا مشحونة بأقواله، تفقه رحمه الله على أبي الحسن الكرخي، وبه انتفع، وعليه تخرج، ومن تلاميذه: الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني شيخ القدرى، توفي رحمه الله سنة ٣٧٠ هجرية على أصح، وقيل: سنة ٣١٥ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (ص ١/٣٣٠، ٣٣٤) وتاريخ بغداد ٤/٤١٤، ٤١٥) وناح استراجم، (ص ٦) و"البداية والنهاية" (١١/٢٩٧) و"النجوم الزاهرة" (٤/١٣٨، ١٣٩).

(٣) قوله: "يقول": ساقط من د ب.

(٤) في ز: "قال رحمه الله" مكان المثلث.

(٥) في معظم النسخ: "كتاب الزكاة"، المثبت من النوازل

(٦) الزيادة لم تذكر في ز.

(٧) في ز: "تأخير الحج والزكاة" بالتقديم والتأخير.

(٨) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في آخر باب الزكاة (ص ٣٩ ب): "وسئل أبو جعفر عن رجل له مال، فحال عليه الخول، هل يسهه أن يؤخر أداء الزكاة من غير عذر؟ قال: قال محمد بن شجاع في "كتاب المسالك" من تصيغه عن أبي حنيفة: إنه يكره أن يؤخر الحج والزكاة، وذكر أبو يوسف في "الأمالى" أنه يكره، وروى عن حلف عن أبي يوسف: أن رجلاً لو كانت عليه صلاة شهر، فهو في سنة في تأخيرها. قال الفقيه: إذا كان تأخيرها لاشتغاله في أمر معاشه، ولا يمكن أن يقضى، وأم إذا أمكه القضاء جملة أو متفرقاً، فعليه أن يقضيها ولا يؤخرها، وكذلك الحج والزكاة، وإذا لم يكرهه علوه، فلا يسهه تأخيرها".

(٩) في ز: "ووجب الزكاة"، وفي د أ: "زكاة" بدون التعريف.

هلكت واحدة منهم، تسقط شاة^(١) عند أبي حنيفة رحمة الله [عليه]^(٢) وجعل، وكان هذا الواحد لم يكن من الابتداء، ولم يكن له إلا تسعة، فتحب شاة واحدة، وبمثله لو حال الحول على خمس من الإبل، ثم هلك واحد، يسقط من الواحد خمسة، ويبقى أربعة أخماسه، فصار^(٣) الأصل عنده، أن أول النصاب يجعل أصلاً، وما زاد عليه يجعل فرعاً، ثم ينظر بعد الهلاك، إن لم ينقص^(٤) من أول النصاب، فإنه يجعل الهلاك كالمعدوم من الابتداء، وإن انتقص النصاب الأول يجعل^(٥)، كان عنده النصاب الأول، فما هلك، هلك بزكاته^(٦).

مسألة (١٠٨٣)

م^(٧): حكى عن الفصيلي^(٨) رحمة الله [عليه]^(٩): أنه كان يقول: زكاة الأجرة المعجلة في الإجارة^(١٠) الطويلة الموسومة ببخارى على الأجر في السير التي كانت الأجرة في يده [الدية]^(١١) لأنه يملكها^(١٢) بالقبض، وبالفسخ لا يتفصل ملكه، إذا كانت الأجرة دراهم وما شاكلها؛ لأنها لا يتعين.

(١) في ط: "يسقط شاتان" وهو خطأ.

(٢) قوله: "عند أبي حنيفة رحمة الله عليه" ساقط من ط، والزيادة من دأ، حب، دأ، دب.

(٣) في دأ: "فتبقى أربعة أخماساً و صار".

(٤) في دأ: "إن لم يتفصل"، الصواب ما أثبتناه.

(٥) في دب: "ويجعل" بزيادة العطف.

(٦) في ز: "يزكئ به" مكان "بزكاته".

(٧) الرمز "م" لم يذكر في ط.

(٨) في ط: عن المصلي.

(٩) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(١٠) قوله: "في الإجارة" ساقط من دأ، ط.

(١١) الزيادة: من خأ، خب، دب، ط.

(١٢) قوله: "لأنه" ساقط من ط، في دأ، دب، ز: "ملكها".

وكان الشيخ [الإمام] ^(١) مجد الدين السرخسي رحمه الله [عليه] ^(٢) يقول:
عندي أن الزكاة تجب على المستأجر أيضاً؛ لأنه يعدّه مالا موضوعاً، ويتأله على
الأجر، وكذا في البيع الجائز المعهود بسمرقند، زكاة ذلك المال تجب على البائع؛
لأنه ملكه ^(٣) بالقبض، وعلى المشتري أيضاً؛ لأنه يعدّه مالا موضوعاً ديناً له على
البائع، وهكذا ذكر ^(٤) فخر الإسلام على البزدوى رحمه الله ^(٥) في "الجامع" ^(٦).

مسألة (١٠٨٤)

رجل له مائة درهم نقد، ومائة درهم ^(٧) دين على إنسان، تجب الزكاة،
ويكمل النصاب لأحدهما بالآخر؛ لأنهما مالان من جنس واحد إلا أنهما اختلفا ^(٨)
في الصفة.

(١) الزيادة لم تذكر في ز.

(٢) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب؛ لعل المراد بمجد الدين هو محمد بن محمد بن محمد
الملقب بـ"رضي الدين" و"برهان الإسلام" السرخسي، صاحب "المحيط الرضوي"، المتوفى
سنة ٥٤٤ هجرية؛ لأن صاحب الترجمة والمؤلف أخذ من حسام الدين، ويحتمل أن المؤلف أحد
من صاحب "المحيط الرضوي" لأنه ذكره بكلمة "الشيخ"، ويحتمل أخذ من مؤلفه. ترجمته في
"الجواهر المضيئة" (٣/٢٥٧) رقم الترجمة (١٥٣٠) و"الفوائد البهية" (ص ١٨٨-١٩١).

(٣) في دأ: "ملك مكان ملكه".

(٤) في دأ: "ذكره" بزيادة الضمير.

(٥) قوله: "رحمه الله" ساقط من دأ، ط، هو على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ابن موسى
ابن عيسى بن محاهد أبو الحسن المعروف بـ"فخر الإسلام" البزدوى، الفقيه الكبير وأئمه
الأصول، المتوفى سنة ٤٨٢ هجرية، ومن مؤلفاته: شرح الجامعين لحمد بن الحسن وأصول
الفقه المعروف بـ"أصول البزدوى"، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢/٥٩٤، ٥٩٥) و"تاج
التراجم" (ص ٤١) و"مفتاح السعادة" (٢/١٨٥، ١٨٤) و"هدية العارفين" (١/٦٩٣) و
"الفوائد البهية" (ص ١٢٤، ١٢٥).

(٦) لعل المراد بالجامع هو شرح "الجامع الصغير" للإمام محمد بن الحسن؛ لأنه ليس له جامع.
وله شرح "الجامع" كما قلنا.

(٧) كلمة "درهم" ساقطة من دأ، ط.

(٨) كلمة "اختلفا" ساقطة من ط.

مسألة (١٠٨٥)

أج: ثمانون شاة بين أربعين رجلاً، لرجل واحد من كل شاة نصفها، والنصف الآخر لهؤلاء الباقين، ليس على صاحب الأربعين صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله^(١) وهو قول محمد [رحمه الله]^(٢)، ولو كانت^(٣) بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة؛ لأنه مما يقسم في هذه الحالة، وفي المسألة الأولى لا يقسم.

مسألة (١٠٨٦)

نس: رجل له عشرون شاة في الجبل، وعشرون شاة في السواد^(٤)، ومصرفهما مختلف^(٥)، فإنه يأخذ لكل منهما^(٦) نصف شاة؛ لأنه لا وجه إلى الجمع ولا [وجه]^(٧) إلى الترك، فصار إلى ما ذكرنا^(٨).

مسألة (١٠٨٧)

م^(٩): ويعتبر في تقويم^(١٠) عروض^(١١) التجارة الدراهم المضروبة^(١٢) حتى إن

(١) قوله: رحمه الله لم يذكر في دأ، ط.

(٢) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(٣) في ط: كان.

(٤) السواد: ضد البياض من الألوان والشخص والشجر والنبات؛ لأن الخضرة تقارب السواد، والعرب تسمى الأخضر أسود، المراد هنا: ما حول المدينة من القرى والريف، وقال الرازي: سواد البصرة والكوفة قراهما، يقال: خرجوا إلى سواد المدينة، وسواد العراق ما بين البصرة والكوفة، وما حولهما من القرى والرساتيق. ينظر المعجم الوسيط (١/ ٤٦٣)، مختار الصحاح (ص ٣٢٠)، المصاحح المنير (١/ ٢٧٧).

(٥) في دأ، دب: ومصرفها مختلف.

(٦) في معظم النسخ: كل منهما، المثبت من ز.

(٧) الزيادة من خ، دأ.

(٨) في ط: فيصار الترك مكان فصار إلى ما ذكرنا.

(٩) الرمز م لم يذكر في ط.

(١٠) في معظم النسخ: وتعتبر في تقديم وهو نصحيح.

من اشترى عبداً^(١)، فحال الحول، وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة، لا تجب الزكاة في نصاب السرقة، كذلك يعتبر^(٢) المضروبة.

مسألة (١٠٨٨)

إذا نوى التجارة عند الاستقراض، هل يعمل^(٣) بنيتها، اختلف المشايخ فيه: قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده: "الأصح أنها لا تعمل؛ لأن القرض في معنى الإعادة، وإعادة الكيل والموزون، لا تكون إلا بالتملك على ما عرف.

مسألة (١٠٨٩)

إذا اشترى الرجل إبلاً سائمة^(٤) بنية التجارة، فحال عليها^(٥) الحول، وقیمتها

(١١) العروض: جمع عرض - بفتحين - متاع الدنيا سوى التقدين؛ وقال أبو بكر الرازي: العرض بوزن الفلس المتاع، وكل شيء عرض إلا الدراهم والدنانير، فإنها عين. قال أبو عبيد: العروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً. مختار الصحاح (ص ٤٢٤) والمعجم الوسيط (٢/٦٠٠) والمصباح المير (١/٣٨١) وفتح القدير لابن الهمام في أول فصل في العروض (١/٥٣٦)

(١٢) كلمة "المضروبة" ساقطة من د ب، المضروبة: أي المغشوشة كالذهب المخلوطة بالفضة، وضرب الشيء بالشيء: خلطه ومزجه، وقد يهبط بذلك القصة. وقال صاحب "شرح العناية": إن سائر العروض إذا لم تكن للتجارة، ينظر إلى ما يحتمل منه من الفضة، فإذا بلغ مائتي درهم تحب الزكاة؛ لأنه لا يعتبر في عين الفضة الفضة، ولا نية التجارة، وإن كان لا يخلص ذلك، فهي كالمضروبة من الصفر كالقمقم لا شيء فيها إلا إذا كانت للتجارة، وقد بلغت قيمتها مائتي درهم، فيحب فيها خمسة دراهم العناية في هامش فتح القدير (١/٥٢٣)، أشار إلى هذا في الفتاوى الهندية (١/١٧٩) و"المعجم الوسيط" (١/٥٣٨)

(١) في د أ: "أرضاً مكان عبداً" وهو سهو.

(٢) في أغلب النسخ: "كذا يعتبر"، المثبت من د.

(٣) قوله: "يعمل" ساقط من ط.

(٤) السائمة: كل إبل أو ماشية ترسل إلى المرعى، ولا تغلف في الأهر. سميت ماشية أي دعت، سام سوماً: ذهب على وجهه حيث شاء، وذهب في ابتداء الشيء. وسمية رعت حيث شاءت. المعجم الوسيط (١/٤٦٨)، فتح القدير (١/٤٩٤)، محذر الصحاح (ص ٣٢٣)

(٥) كلمة "عليها" ساقطة من د أ.

أقل من مائتي درهم، لا تجب الزكاة فيها؛ لأن نية التجارة في السوائم صحيحة عندنا، فصار كما إذا كان عروضاً، وإذا اشتراها للتجارة، ثم بدأ له أن يجمعها سائمة، تصير سائمة بمجرد النية؛ لأن النية اتصلت بالمنوى؛ لأن الإسامة^(١) ليست إلا تركها^(٢) في البر ترعى^(٣)، وقد وجد، بخلاف ما إذا كان له إبل سائمة^(٤)، فيؤى أن يجعل علوفه، حيث لا يخرج من أن تكون سائمة بمجرد النية؛ لأن النية لا يتصل بالمنوى^(٥).

مسألة (١٠٩٠)

رجل له غنم للتجارة، قيمتها تبلغ نصاباً، فمات^(١) في خلال الحول، فسلخها، وبيع جلودها، فقيمة الجلود^(٢) تبلغ نصاباً وقت تمام الحول، تجب الزكاة.

مسألة (١٠٩١)

ويمثله لو كان عصيراً، فتخمر في خلاف الحول، ثم تخلل وقيمته تبلغ نصاباً.

مسألة (١٠٩٢)

(ولو كان الغنم مصوف، فهلك في أثناء الحول أوجر الصوف، فبلغت قيمته نصاباً)^(١) لا تجب الزكاة^(٢)؛ لأنه لا بد أن يكون على ظهر الشاة شيء من

(١) في د ب: "لأن السائمة".

(٢) في ز: "ليس إلا تركها".

(٣) في د ب: "ترعى في البر" بالتقديم والتأخير.

(٤) في معظم النسخ: "كان له إبل سائمة"، المثبت من د ب، ط.

(٥) في ز: "لم تصل بالمنوى".

(٦) في أغلب النسخ: "فماتت"، المثبت من ز.

(٧) في معظم النسخ: "قيمة الجلود"، المثبت من د أ.

(٨) ما بين القوسين ساقط من د أ، ط، ز.

(٩) قوله: "لا تجب الزكاة" ساقط من ز.

الصوف^(١) يشتري بشيء، فيبقى الحول باعتباره، ولا كذلك المعصير إذا تخمر، هكذا ذكر في فتاوى الفضل.

مسألة (١٠٩٣)

الزكاة تجب في المبيع قبل القبض، إليه أشار في الجامع، حيث أوجب زكاة الأجرة قبل القبض إذا كانت الأجرة عيناً.

باب في أداء الزكاة وما يتصل بذلك

مسألة (١٠٩٤)

ن: رجل أعطى رجلاً دراهم^(٢) ليتصدق بها تطوعاً، فلم يتصدق بها حتى نوى الأمر أن يكون من زكاته، ولم يقل: شيئاً^(٣)، ثم تصدق بالمأمور بها^(٤)، جاز عن الأمر عن زكاته^(٥).

مسألة (١٠٩٥)

وكذلك^(٦) لو قال: تصدق بها عن كفارة أيماني^(٧)، ثم نوى عن زكاة ماله، ثم تصدق [جاز عن زكاة ماله]^(٨) لأن دفع وكيله بمنزلة دفعه، فصار كأنه نوى، ثم دفع بنفسه^(٩).

(١) في خأ، خب، دأ، دب: شيئاً من الصوف.

(٢) في دأ: رجل مكان رجلاً، وفي دب: درهماً مكان دراهم.

(٣) في دب: ولم يقبل شيئاً.

(٤) في ط: لم يتصدق بها المأمور، وهو تصحيف.

(٥) في دأ، دب، ز: جاز عن الأمر بها من زكاته.

(٦) قوله: وكذلك ساقط من دأ.

(٧) في دأ، ز: عن كفارة أيمانه.

(٨) الزيادة: من ط.

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" في باب الزكاة (ص ٣٤ ب). وعن الحسن بن زياد (اللؤلؤ الكوفي، انتسب في سنة ٢٠٤ هجرية) في رجل دفع إلى رجل درهم ليتصدق بها على المساكين تطوعاً، فلم يتصدق بها حتى نوى الأمر بها من الزكاة من غير أن يقول: شيئاً، ثم تصدق بها المأمور، جاز عن الأمر عن زكاته، وكذلك لو قال

مسألة (١٠٩٦)

ولو قال^(١): إن دخلت هذه الدار، فله على أن أتصدق بهذه المائة درهم، فدخل الدار وهو ينوي بدخوله أن يتصدق عن زكاة ماله [فدخل الدار]^(٢)، ثم تصدق بها^(٣)، لا يجزيه عن الزكاة^(٤)؛ لأن الأول يمين، واليمين لازم، لا يملك الرجوع، فإذا دخل الدار، لزمه بجهة اليمين^(٥).

مسألة (١٠٩٧)

رجل دفع إليه رجلان، كل واحد منهما دراهم ليتصدق بها عن زكاة ماله، فخلطت الدراهم^(٦) قبل الدفع، ثم تصدق، فالوكيل ضامن.

مسألة (١٠٩٨)

وكذلك المتولي^(٧) إذا كان في يده أوقاف، والأوقاف مختلفة، وقد خلط غلاتها، صار ضامناً لها^(٨).

تصدق بها عن كمالات أيمان، ثم نوى عن زكاة ماله. ولو قال: إن دخلت هذه الدار، فله على أن أتصدق بهذه المائة درهم، فدخل الدار وهو ينوي بدخوله أن يتصدق بها من زكاة ماله، فدخل الدار، ثم تصدق بها، فإنه لا يحور عن هذا، يعنى عن الزكاة، قال: هذا كله قياس قول أبي يوسف. قال الفقيه: وبه نأخذ، لأن دفع وكيله بمنزلة دفعه، فصار كأنه نوى، ثم دفع هو بنفسه، وأما في دخول الدار هو يمين، وقد صار واجباً بقول متقدم، فلا يجوز رجوعه.

(١) في خأ، خب، دأ، دب، ز: فلو قال.

(٢) الزيادة: من النوارل.

(٣) كلمة "بها" لم تذكر في ط.

(٤) في معظم النسخ: "لا يجوز عن الزكاة"، مثبت من ط، م.

(٥) هكذا ذكره الفقيه في المصدر السابق في (ص ٣٤، ٣٥).

(٦) في دأ: "فخلط الدراهم" وهو تصحيف.

(٧) في دب، ط: وكذا المتولي.

(٨) في دأ: "صار ضامن لها"، وفي خأ، خب، دب: "صار ضامناً بدون لها"، فإن الفقيه في المصدر السابق في (ص ١٣٥): "وسئل نصير عن رجل دفع إليه رجلان كل واحد منهما دراهم ليتصدق بها عن زكاة ماله، فخلط المالين، ثم تصدق به، قال المدفوع إليه ضامن، والصدقة عن نفسه، قال: وكذلك لو كان في يد رجل أوقاف

مسألة (١٠٩٩)

وكذلك السمسار^(١) إذا خلطت غلات الناس، أو ثمن الغلات للناس، أو البياع إذا خلط ثمن أمتعة الناس، صار ضامناً لها^(٢)؛ لأن الخلط استهلاك، فيكون سبباً للضمان، إلا في موضع جرت العادة والعرف ظاهراً بالإذن^(٣) بالخلط، كما جرت العادة بالإذن^(٤) من أرباب الحطة للطحان بالخلط^(٥)، إذا تركوا غلاتهم عنده أمانة^(٦)، ولا عرف في حق السماسرة، والبياعين بخلط ثمن الغلات^(٧) والأمتعة، ويتصل ذلك^(٨) بذلك.

مسألة (١١٠٠)

العالم إذا سأل للفقراء أشياء^(٩)، وخلط بعضها ببعض، يصير ضامناً لجميع ذلك^(١٠)، فإذا أدى، صار^(١١) مؤدياً من مال نفسه^(١٢)، ويصير ضامناً لهم^(١٣)، ولم يجزيهم عن زكاتهم^(١٤)، فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض، فيصير خالطاً مختلفاً، فخلط أموال الأوقاف وغلتها غلة تلك الأوقاف، فهو ضامن.

- (١) في دأ: وكذا السمسار.
- (٢) قوله: "لها" ساقطة من خأ، خب، دأ.
- (٣) في ط: "ظاهر بالإذن".
- (٤) في خ أ، خ ب: من الإذن.
- (٥) في دأ: بالخلط.
- (٦) في أغلب النسخ: "أمانة عنده" بالتقديم والتأخير، المثبت من ط، م.
- (٧) في دأ، ز: "أثمان الغلات".
- (٨) كلمة "ذلك" ساقطة من خأ، خب، دأ، دب.
- (٩) في معظم النسخ: "العالم إذا سأل الفقراء شيئاً"، المثبت من ط.
- (١٠) في معظم النسخ: "بجميع ذلك"، المثبت من ز.
- (١١) كلمة "صار" ساقطة من ط.
- (١٢) في خ أ، دأ: "صار مؤدياً لذلك من مال نفسه" إلا أن في دأ: محاله مكان مال وهو سهو.
- (١٣) في دب: "ضامناً لهم ذلك" بزيادة ذلك.
- (١٤) في معظم النسخ: "من زكاتهم"، المثبت من ز.

بماله^(١).

وعلى هذا يأتي مدرّاً^(٢)، إذا^(٣) قام، وسأل للفقير^(٤) شيئاً بغير أمره، فهو أمين^(٥)، فإن خلط بعضها ببعض^(٦)، يصير مؤدياً من مال نفسه، ويصير ضامناً^(٧) (لهم) لجميع ذلك^(٨) ولا يجزيهم، فيجب أن يأمره الفقير^(٩) أولاً بذلك؛ لأنه إذا أمره صار وكيلاً بقبضه بالتصرف فيه، فيصير خالطاً ماله بماله^(١٠).

مسألة (١١٠١)

السلطان الجائر يأخذ الصدقات من المستأجرين^(١١)، من قال: إذا نوى^(١٢) المؤدى عند أداء الصدقة^(١٣) عليهم جاز، ولا يؤمر بالأداء^(١٤) ثانياً؛ لأنهم فقراء

(١) في خاء، حطب، دأ، دب: "خالصاً ماله".

(٢) في ز: "وبهسذا يأتي"، وفي دأ، دب: "وهذا يأتي مسروداً"، وفي خ، أ، خ ب: "مردوداً" وكلمة "مدرّاً" ساقطة من "ط"، المدرة: الطين اللزج المتماسك، والقطعة من مدرة.

المدرة: القرية المبنية بالطين واللبن، جمع: مدر، وأهل المدر: سكان البيوت البنية خلاف البدو، سكان الحيام، ويقال: ما رأيت في الوبر والمدر مثله في البدو والقرى. ينظر المعجم الوسيط (٢/ ٨٦٥)، مختار الصحاح (ص ٦١٩)، المصباح المنير (٢/ ٥٣٩)

(٣) كلمة "إذا" لم تذكر في دب، ط.

(٤) في ط: "للفقراء".

(٥) في خاء، حطب، دأ، دب: "وهو أمين".

(٦) في أغلب النسخ: "مال البعض بحال البعض"، المثبت من ز.

(٧) قوله: "جميع ذلك" لم تذكر في معظم النسخ، المثبت من ز، والزيادة لم تذكر في ز.

(٨) في دب، ط: "الفقراء"، وفي دب: أولى مكان "أولاً"، وهو تصحيف.

(٩) في دب: "خالصاً" وهو تصحيف، وكلمة "ماله" لم تذكر في ز.

(١٠) في معظم النسخ: "من المتأخرين"، وفي دأ: "من المتأجرين"، انشبت من دب، وهو الصواب.

(١١) في ط: "إن نوى".

(١٢) في ط، ز: "عند الأداء" مكان المثبت.

(١٣) في ط: "ولا يؤمر بالأداء" وهو تصحيف.

حقيقة، ومنهم من قال: الأحوط أن يؤمر بالأداء^(١١) ثانيًا، كما لو لم ينو^(١٢) أصلاً، لانعدام الاختيار الصحيح.

وأما إذا لم ينو^(١٣): منهم من قال: يؤمر^(١٤) أرباب الصدقات^(١٥) بالأداء ثانيًا بينهم وبين الله تعالى؛ لأنها لم توضع^(١٦) موضعها على ما ذكرنا في شرح الجامع الصغير^(١٧).

وقال الفقيه^(١٨) أبو جعفر الهندواني [رحمه الله]^(١٩): لا يؤمرون؛ لأن أخذ السلطان منهم^(٢٠) قد صح؛ لأن^(٢١) ولاية الأخذ للسلطان، فسقط^(٢٢) عن أرباب الصدقات^(٢٣)، فبعد ذلك إن لم يضع^(٢٤) السلطان موضعها، لا تبطل أخذه عنه.

- (١) في أغلب النسخ: "أن يفنى بالأداء"، المثبت من ط، م.
- (٢) في خ، أ، خ ب: "لما لو لم ينو"، وهو تصحيف.
- (٣) قوله: "وأما" ساقط من م، وذكر مكان "ينو" يؤمر.
- (٤) في خ، أ، خ ب، د ب: "يأمر"، وفي ط: "يوم" وهو تصحيف.
- (٥) في معظم النسخ: "أرباب المال"، المثبت من ط، م.
- (٦) في معظم النسخ: "لا توضع"، وفي ط، م: "لا توضع"، الصواب ما أثبتناه.
- (٧) لم أعثر على "شرح الجامع الصغير" لحسام الدين، الفاعل في ذكرنا ليس المؤلف، بل أستاذه حسام الدين.
- (٨) في أغلب النسخ: "قال الفقيه" بدون العطف، المثبت من د ب، ط.
- (٩) الزيادة: من ط، م، ترجمته في "الخواهر المضيئة" (٣/١٩٢-١٩٤) و"تج انوار" (ص ٦٣) و"طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده (ص ٦٥-٦٦) و"اللباب" (٣/٢٩٥) و"الوافي بالوفيات" (٣/٣٤٧) و"كشف الظنون" (١/٤٦) و"الموائد السنية" (ص ١٧٩).
- (١٠) قوله: "منهم" ساقط من د، أ.
- (١١) في د ب: "لأنه".
- (١٢) في ط، م: "فيسقط".
- (١٣) في د ب: "أرباب الصدقة".
- (١٤) في د، أ: "لو لم يضع".

وبه يفتى، هذا^(١) في صدقات الأموال الظاهرة.

وأما^(٢) إذا أخذ السلطان منه أموالاً مصادرة، ونوى هو أداء الزكاة إليه على قول أولئك المشايخ المتأخرين: يجوز، والصحيح أنه لا يجوز، وبه يفتى؛ لأنه ليس للسلطان ولاية أخذ زكاة الأموال الباطنة، فلم يصح.

مسألة (١١٠٢)

رجل شك في أداء الزكاة، فلم يدر أركى أم لا^(٣)، يعيد؛ فرق بين هذا وبين ما إذا شك في أداء الصلاة بعد ذهاب الوقت، ووجه الفرق: أن العمر كله وقت لأداء الزكاة^(٤)، فصار الشك^(٥) في أداء الشك في العمر كله^(٦) بمنزلة الشك^(٧) في أداء الصلاة في وقتها، وهناك يعيد، كذا ههنا^(٨).

مسألة (١١٠٣)

إذا أخر الرجل^(٩) زكاة ماله حتى مرض، يتصدق سرّاً من ورثته، وإن لم يكن عنده مال، وأراد أن يستقرض، إن كان^(١٠) أكبر رأيه أنه إذا استقرض وأدى الزكاة، ويجتهد لقضاء الدين يقدر^(١١)، كان الأفضل أن يستقرض، فإن قضى الدين

(١) في ط: "وهذا يريادة العطف."

(٢) في معظم النسخ: "أما بدون العطف، المثبت من ط، م."

(٣) في دب: "أركى أم يعيد" لم تذكر "لا".

(٤) في دأ: "وقت أداء الزكاة".

(٥) في دب، ز: "فعاد الشك".

(٦) في دب، ط: "جميع العمر".

(٧) في ط: "ثم له الشك الشك وهو سهو".

(٨) في ط: "فكذلك هناك"، قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٣٩ أب): "وسئل ابن المبارك عن رجل شك في زكاته، فلم يدر أركاها أم لا؟ يعيدها، وليس هذا كالصلاة إذا ذهب وقتها، قال الفقيه: لأن العمر كله وقت للأداء، فصار بمنزلة شكّه في وقت الصلاة أصلاً أم لا، فإنه يعيد الصلاة، فكذلك هذا".

(٩) في ط: "ولو أخر الرجل".

(١٠) في م: "إذا كان".

(١١) في دب: "يقدره".

بعد ذلك فيها، وإن لم يقدر حتى مات، يرجى أن الله تعالى يقضى دينه في الآخرة من كنوزه، وإن كان أكبر رآيه أنه لا يقدر، فالترك أفضل؛ لأن الزكاة حق الله تعالى، والدين حق العباد، وخصومة العباد أشد^(١).

مسألة (١١٠٤)

ع^(٢): رجل يعول يتيمًا، فجعل يكسوه ويطعمه، وجعل ما يكسوه، وما يأكل عنده من زكاه ماله، أما الكسوة يجوز لوجود الركن، وهو التملك، وأما الإطعام إن دفع إليه بيده، يجوز أيضًا لهذا، وإن كان لم يدفع، وبأكسل يتيم لم يجز لانعدام الركن وهو التملك^(٣).

مسألة (١١٠٥)

م^(٤): من أمر رجلاً بأن يؤدي عنه زكاة ماله، فأدى المأمور، لا يرجع على

(١) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٣٥ ب): وذكر عن شاذان بن إبراهيم (البصري): أنه قال: إذا أخر الرجل زكاة ماله حتى مرض، فإنه يتصدق سرًا من ورثته، وإن لم يكن عنده مال، فإنه يستقرض ويؤدي زكاة ماله؛ لأنه لو لقي الله تعالى بدين العباد، كان أحب إلى من أن يلقاه بالزكاة، وهكذا روى عن نصير، قال: إن استقرض من نيته أن يؤدي الزكاة، ثم جهد في قضاء الدين، فلم يقدر على قضاء دينه حتى مات، فهو معذور بتركه، ويرجى أن الله تعالى يقضى دينه في الآخرة من خرائته التي لا تفتى، وإن استقرض، وكان من أكبر رآيه أنه لا يقدر على قضاءه، فتركه أفضل؛ لأن الزكاة حق الله تعالى وخصومة العباد أشد.

(٢) الرمز ع "ساقط من ط."

(٣) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب الزكاة (٤٠/١)" وروى هشام (بن عبد الله الرازي) عن أبي يوسف: في رجل يعول يتيمًا، فجعل يكسوه ويطعمه ويده مع يده، وجعل ما يأكل عنده، ويكسوه من زكاة ماله، قال: يحزبه، وقال محمد رحمه الله: يحزبه في الكسوة، ولا يحزبه في الإطعام إلا أن ما يدفع إليه بيده وقال علاء العالم الأسمندي في "شرح العيون" في (ص ٢٨ ب): القياس ما قلناه محمد؛ لأن في الكسوة الدفع والإعطاء قد وجد، والتمليك شرط في الزكاة. أم في الطعام: فسييله الإباحة وبالإباحة لا يسقط عنه الزكاة. وجه ما قاله أبو يوسف: إن له نوع ولاية عليه بدليل أنه لو وهب له شيء، أو نصديق عليه، يتولى هو قبضه، فصار فيما يطعمه ويكسوه كأنه القابض والدافع إليه، فيحزبه فيهما.

(٤) في معظم النسخ: "زم"، ولم يذكر الرمز في ط.

الأمر ما لم يشترط الرجوع بخلاف التوائب نحو الجنائيات^(١)، والمون المتعلقة بالمال إذا أمر غيره بأدائه عنها كان للمأمور أن يرجع^(٢) على الأمر، وإن لم يشترط الرجوع؛ لأنه يتوجه نحوه المطالبة به، فصار كالدين بخلاف الزكاة؛ لأنه غير مطالب بها.

مسألة (١١٠٦)

ومن جنس هذه المسائل^(٣) إذا أخذ السلطان رجلاً ليصادره^(٤)، فقال لرجل: خلصني منه، فدفعت له مالا وخلصه منه، والكفار إذا أخذوا رجلاً، فقال المأخوذ لرجل: خلصني منهم، فدفعت المال^(٥) وخلصه منهم.
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله [عليه]^(٦) في "السير الكبير"^(٧): يرجع في المسألتين، وإن لم يشترط الرجوع^(٨) وهو الصحيح.

مسألة (١١٠٧)

إذا عزل الرجل زكاة ماله، ووضعه في ناحية من بيته، فسرقتها منه سارق، لم يقطع يده للشبهة.

مسألة (١١٠٨)

مريض له مائتا درهم، وعليه من الزكاة مثلها، ليس له أن يعطيها، ولو أعطاها، ثم مات، كان لورثة الميت^(٩) أن يرجعوا بثلاثها.

- (١) في خ ب: "نحو الجنائيات"، وفي ز: "نحو الحبايات"، وهو تصحيف.
- (٢) في د ب: "كان المأمور أن يرجع".
- (٣) في د ب: "هذه المسألة".
- (٤) في ط: "ليصادر" بدون الضمير.
- (٥) في أغلب النسخ: "فأخذ المال"، المثبت من د ب، ط.
- (٦) الزيادة: من د أ، وفي د ب: "ذكر مكان قال".
- (٧) في ط: "في سير الكبير" بدون التعريف، وفي د أ: "وقال مكان الكبير"، وهو سهو.
- (٨) في د أ، ط، ز: "وإن لم يشترط رجوعاً".
- (٩) في د أ، خ، ط: "لورثته" مكان المثبت.

قال رضى الله عنه : وهذه فائدة ما ذكرنا قبل هذا^(١) ، أن يعطيها سرّاً كي لا يرجع الورثة فيما وراء الثلث .

فصل فى تعجيل الأداء

مسألة (١١٠٩)

ن^(٢) : رجل له مائتا درهم ، فحال الحول إلا يوماً ، فعجل زكاتها شيئاً^(٣) ، ثم حال الحول^(٤) على ما بقى ، لا زكاة عليه^(٥) ؛ لأن الدفع إلى الفقير^(٦) يزيل المدفوع^(٧) عن ملكه ، فكان النصاب ناقصاً فى آخر الحول ، وسيأتى تمامه فى علامة الواو^(٨) .

مسألة (١١١٠)

رجل له ألف درهم ، فعجل زكاتها عشرين درهماً^(٩) ، ثم حال الحول ، ثم هلك منها^(١٠) ثمان مائة درهم ، وبقيت مائتا درهم^(١١) ، فعليه درهم واحد ؛ لأنه

(١) كلمة "هذا" ساقطة من خأ ، خب ، دب .

(٢) العلامة "ن" ساقطة من "ط" ، وفى مكانها فراغ (. . .) .

(٣) كلمة "شيئاً" ساقطة من دب .

(٤) فى معظم النسخ : "تم الحول" ، المثبت من ط ، م .

(٥) قوله : "عليه" ساقط من خأ ، خب ، دب ، ط .

(٦) فى ط : الفقراء .

(٧) كلمة "المدفوع" ساقطة من خأ ، خب .

(٨) فى دب : "على علامة الواو" من هذا الفصل مسألة (١١٠٩) ، قال الفقيه أبو الليث فى "التوازل" فى "باب الزكاة" (ص ١٣٥) : "وعن نصير قال : سألت الحسن بن زيد عن رجل له مائتا درهم ، فحال عليها الحول إلا يوماً ، ثم عجل من زكاتها درهماً ، ثم حال الحول على ما بقى ، فلا زكاة عليه ، فإن مكث عنده بعد الحول ستة أشهر ، ثم استعاد درهماً ، فإن أبا يوسف قال : يستأنف لها حولاً ، وقال زهر : إذا مضت ستة أشهر ثانية . ركاهما .

(٩) فى دأ : درهم وهو خطأ .

(١٠) فى أغلب النسخ : "فهلك منها" ، المثبت من ط .

(١١) فى دب ، ز : "وبقيت مائتا درهم" ، المثبت ساقط من دأ .

أعطى عن كل مائتين^(١) أربعة دراهم، وبقي لكل مائتي درهم درهم^(٢)، وإن هلك ثمان مائة درهم^(٣) قبل الحول، فلا شيء عليه؛ لأنه تبين أنه لا زكاة عليه إلا في المائتين؛ لأن الثمان مائة^(٤) هلك^(٥) قبل الوجوب، فتبين^(٦) أن الخمسة من العشرين زكاة، والخمسة عشر تطوعاً، وإن هلك مائتان بعد الحول، وبقي ثمان مائة، فعليه الزكاة أربعة دراهم، وإن هلك المائتان قبل الحول، فلا شيء عليه^(٧).

مسألة (١١١١)

رجل له نصاب، فعجل الزكاة من النصاب^(٨)، فعليه من كل مائتي درهم وخمسة خمسة دراهم؛ لأن الحول يحول على المائتين، وقد خرجت^(٩) الزيادة عن ملكه^(١٠) قبل أن يحول الحول^(١١).

- (١) في دأ، دب: "كل مائتين" بدون "عن"، وفي ط: "من" مكان "عن".
- (٢) كلمة "درهم" ساقطة من دأ، ط.
- (٣) كلمة "درهم" ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.
- (٤) في دأ، دب، ز: "لأن ثمانمائة" بدون التعريف.
- (٥) كلمة "هلك" ساقطة من م.
- (٦) في خ، أ، خ ب: تبين.
- (٧) قال الفقيه في المصدر السابق في باب الزكاة (ص ١٣٨): ولو أن رجلاً له ألف درهم، فعجل زكاتها عشرين درهماً، ثم حال الحول، فهلك منها ثمان مائة، وبقيت مائتا درهم، فعليه درهم واحد؛ لأنه قد أعطى وعجل لكل مائتي درهم أربعة دراهم، وبقي لكل مائتي درهم درهم، فعليه درهم واحد، فإن هلك ثمان مائة قبل الحول، فلا شيء عليه؛ لأنها هلكت قبل أن يجب فيها الزكاة، فقد أدى عشرين، فالخمس مائة المائتين، والخمسة عشر تطوع؛ لأن الحول حال، وليس في يده مائتين، فزكاتها خمسة دراهم، وإن هلك المائتان بعد الحول، وبقيت ثمان مائة، فعليه أربعة دراهم، وإن هلك المائتان قبل الحول، فلا شيء عليه، والعشرون تكون أداء عن الباقي.
- (٨) في دأ: "فعجل النصاب من الزكاة" مكان المثبت.
- (٩) في ط: "وخرجت" بدون "قد".
- (١٠) في دأ: "من ملكه".
- (١١) كلمة "الحول" ساقطة من ط. قال الفقيه في النوازل في باب الزكاة (ص ٣٨): وروى عن أبي حنيفة في رجل له ألف درهم، فأراد أن يعجل زكاتها، فعليه أن يركب من كل أربعين درهماً درهماً، ولو حال الحول قبل أن يؤدي في كل أربعين درهماً

مسألة (١١١٢)

رجل له أربع مائة درهم^(١)، فظن أن عنده خمسمائة درهم، فأدى زكاة^(٢) خمسمائة، ثم ظهر أن عنده أربع مائة، فله أن^(٣) يحتسب الزيادة للسنة الثانية؛ لأنه^(٤) أمكن أن يجعل الزيادة تعجيلاً^(٥)

مسألة (١١١٣)

رجل مر^(٦) بأصحاب الصدقات، فأخذوا منه أكثر مما عليه، فهذا على وجهين: إما إن ظنوا أن المال أكثر، وأخذوا على ظن أن ذلك عليه، أو علموا وأخذوا الزيادة جوراً^(٧)، ففي الوجه الأول: يحتسب منه^(٨) للسنة الثانية؛ لأنهم أخذوا بعزم الزكاة^(٩)، وفي الوجه الثاني: لا؛ لأنهم أخذوا غصباً^(١٠).

درهماً.

قال الفقيه: وبه نأخذ؛ لأنه إذا عجل، فعليه في كل مائتين خمسة دراهم خمسة دراهم؛ لأن الحول يحول على المائتين، وقد خرجت الزيادة من ملكه قبل أن يحول الحول.

(١) كلمة "درهم" ساقطة من ط.

(٢) كلمة "زكاة" ساقطة من ط.

(٣) كلمة "أن" ساقطة من خ، أ، خ ب.

(٤) في دب: "أن" مكان "لأنه".

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ١٣٩): "وسئل ابن المبارك عن رجل عنده أربع مائة درهم، فظن أن عنده خمسمائة درهم، فأدى زكاة خمسمائة، ثم ظهر أنه لم يكن عنده إلا أربع مائة درهم، هل له أن يحسب الزيادة من زكاة السنة الثانية؟ قال: نعم

(٦) كلمة "مر" ساقطة من ط.

(٧) في ط، م: "جوار" وهو تصحيف.

(٨) في معظم النسخ: "به"، المثبت من دب، ط.

(٩) في خ أ: "بزم الزكاة" وهو تصحيف، وفي د أ: "برعم الزكاة".

(١٠) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ١٣٩): "وسئل الحسن البصري أن رجلاً سأل رجلاً، قال: مررت بأصحاب الصدقات، فأخذوا مني أكثر مما وجب علي، فأحتسب بالزيادة من زكاة العام القابل، قال: نعم، قال الفقيه: هذا على وجهين. إن كان أصحاب الصدقات ظنوا أن المال أكثر، فأخذوه منه على ذلك الحساب، حذر له أن يحسب الزيادة من زكاة السنة القابلة؛ لأنهم أخذوا منه بغير حق، فصار عملة لصوفر أخذوا منه".

مسألة (١١١٤)

و^(١): إذا عجل^(٢) شاة^(٣) عن أربعين شاة^(٣)، وسلمها للمصدق^(٤)، فنه الحول^(٥)، والشاة^(٦) في يد^(٦) المصدق، جاز، هو المختار، فرق بين هذا وبين ما لو تصدق بشاة بنية الزكاة على فقير، وباقي المسألة^(٧) على حالها، حيث لا يجوز، والفرق أن الدفع إلى الفقير يزيل ملكه عن المدفوع، ولهذا لو هلك النصاب قبل تمام الحول، لا يملك^(٨) الاسترداد^(٩) (وأما الدفع إلى المصدق^(١٠) لا يزيل ملكه عن المدفوع، ولهذا لو هلك النصاب قبل تمام الحول يملك الاسترداد^(١١)، ولو أن المصدق باعها من إنسان وهي قائمة في يد المشتري، والمسألة بحالها. قال في "الزيادات": سقطت الزكاة، وذكر في "نوادر هشام" عن محمد رحمه الله: أنها لا تسقط، وبقاؤها في يد المشتري كبقائها في يد المصدق، وهذا أليق^(١٢) بما ذكرنا من النكتة^(١٣).

- (١) الرمز "و" لم يذكر في ط.
- (٢) في دأ: "وإذا عجل" بزيادة العطف.
- (٣) كلمة "الشاة" ساقطة من دأ.
- (٤) في ط، م: إلى المصدق.
- (٥) في ط: "وتم الحول".
- (٦) كلمة "يد" ساقطة من ط.
- (٧) في دأ: "وما نفى المسألة" وهو سهو.
- (٨) في دب: "يملك" بدل "لا يملك" وهو خطأ.
- (٩) في صلب دأ: "الاستدراك" وصوبها في الهامش.
- (١٠) في دب: "المصدق" بدون "إلى"، وهو سهو.
- (١١) ما بين القوسين ساقط من دأ.
- (١٢) في ط، م: وهو أليق.
- (١٣) ورد في ط بعد كلمة "النكتة": والله أعلم.

مسألة (١١١٥)

أج^(١): قال أبو حنيفة رحمه الله [عليه]^(٢): لو كان له^(٣) ألف درهم بيض وألف درهم سود^(٤)، فعجل خمسة وعشرين عن البيض، ثم هلك البيض قبل الحول، أجزأته عن السود (وكذلك لو عجل عن السود، ثم ضاعت، كانت عن البيض، ولو حال الحول وهما عنده)^(٥)، ثم ضاعت البيض أو السود، كان^(٦) نصف ما عجل عما بقى، ونصفه عما هلك وعليه تمام ما بقى، لأنه حين أدى لم تكن الزكاة واجبة في أحدهما، فلا فائدة في تعيين المعجل^(٧) عن أحدهما، فيقع عنهما^(٨) بخلاف ما إذا حال الحول، ثم أدى عن البيض حيث يقع عما أدى، حتى لو هلك البيض لا تسقط من زكاة السود شيء، وكذلك لو أدى عن السود، فهلك البيض بعد الحول^(٩)؛ لأن التعيين بعد الحول مفيد؛ لأنه يستفيد به دفع صمان الزكاة عن نفقه بالتصرف فيه، وغير ذلك.

مسألة (١١١٦)

ولو عجل زكاته، ودفع إلى الفقير المسلم، فصار غنياً، أو ارتدّ - والعياذ بالله - قبل تمام الحول، جاز عن زكاته؛ لأن العبرة لوقت الأداء لاستناد الرجوع إلى أول الحول، فصار كما إذا أدى بعد الوجوب^(١٠).

(١) في ط لم يذكر الرمز، ومكانه فراغ.

(٢) الزيادة: من دأ، دب.

(٣) في دأ، دب، ز: "لو كانت له"، إلا أن له لم يذكر في ز.

(٤) قوله: "بيض وألف درهم" ساقط من دأ، وفي ط: "بيض مكان بيض".

(٥) ما بين القوسين ساقط من خ أ.

(٦) في دب: أكان.

(٧) في دب: "في تغيير المعجل"، وفي ط: في تعيين المعجل.

(٨) في خأ، خوب، دأ، دب: عنها.

(٩) قوله: "بعد الحول" لم يذكر في دب، ط، وذكر في دب مكانه هذه العبارة مرة ثانية. حيث يقع عما أدى حتى هلك البيض لا تسقط من زكاة السود شيء. وهو سهو.

(١٠) في دب: زاد بعد قوله: "بعد الوجوب". والله أعلم بالصواب.

فصل في الرد بعد الأداء

مسألة (١١١٧)

ن^(١): رجل له مائتا درهم، فحال الحول، فأدى زكاتها خمسة دراهم، فوجد المسكين منها درهماً ستوقاً^(٢)، فجاء به يردّه^(٣)، فقال صاحب المال: ردّ على الباقي^(٤)؛ لأنه ظهر أن النصاب كان ناقصاً، وإنه لا زكاة على، ليس له أن يستردّه؛ لأنه ظهر إنما أداه على وجه التطوع^(٥)، فلا يكون له الرجوع، إلا إذا أداه باختياره، فيكون ذلك من الفقير هبة مبتدأة^(٦)، وكذا من تصدّق على فقير [يقطر بقية]^(٧) فظهر أنها زيف^(٨) لا يستردّه؛ لأنه ملكه الفقير^(٩)، إلا إذا أداه الفقير

(١) الرمز ن ساقط من ط، ز.

(٢) في دب: "منهما" مكان "منها"، وفي دأ، دب: "سوقاً" مكان المثبت، الستوق - بفتح السين وضمها -: من الدراهم الزيف البهريج الذي لا خير فيه، معرب، كذا في "المعجم الوسيط" (٤١٧/١) و"مختار الصحاح" (ص ٢٨٦).

(٣) في ط: "فجاء به رده".

(٤) في دأ: "يرد على الباقي"، الصواب ما أثبتناه.

(٥) في معظم النسخ: "أداه على وجه التطوع"، المثبت من دأ، ز.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الزكاة" (ص ٣٨ ب): "ولو أن رجلاً مائتا درهم، فأدى زكاتها خمسة دراهم بعد الحول، فوجد المسكين منها درهماً ستوقاً، فأراد أن يردّه، فقال صاحب المال: ردّ على الباقي، قال: ليس له استرداد ذلك منه، ويكون أداه على وجه التطوع، ولا رجوع فيه".

وقال قاضي خان في "فصل أداء الزكاة": رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول، على الفقير لأجل الزكاة، ثم ظهر فيها درهم ستوقاً، لم تكن تلك الخمسة زكاة لفقد النصاب، وإن أراد أن يستردّ الخمسة من الفقير ليس له ذلك؛ لأنه لما ظهر أن الزكاة لم تكن واجبة، ظهر أن الصدقة وقعت تطوعاً، فإن رد الفقير باختياره كن ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيراً لا يصح رده، وإن دفع خمسة من المائتين بعد الحول، على رجل، وأمره بأن يتصدّق بها عن الزكاة، فلم يتصدّق حتى وجد في ماله درهماً ستوقاً - كان له أن يستردّ من الوكيل. الفتاوى في هامش "الهندية" (٢٦٣/١).

(٧) في دأ: "يفطر فيه" هذه الجملة فيها اضطراب.

(٨) قوله: "فظهر أنها زيف" ساقط من ط، م.

باختياره، فيكون ذلك هبة مبتدأة من الفقير، حتى لو كان الفقير صبيًا، فأعطاه باختياره لا يحل له الأخذ.

فصل فيمن يجوز الأداء إليه^(١)

مسألة (١١١٨)

ن^(٢): رجل له كتب العلم ما يساوي مائتي درهم^(٣)، هل له أن يأخذ الزكاة، إن كانت الكتب مما يحتاج هو إليها^(٤) للحفاظ والدراسة والتصحیح، حل له الأخذ^(٥)، فقها كان أو حديثًا أو أدبًا؛ لأنها مشغولة بحاجته، فصار كتاب اللبس، وأما المصاحف فكذا الجواب^(٦)، إن كان عنده ما يحتاج إليه حل له^(٧)، وإن كان عنده زائدًا على قدر الحاجة، وهو يساوي مائتي درهم، لا يحل له^(٨).

(٩) في ط لأنه ملك الفقير.

(١) في دب، ط، م: "فصل فيمن يجوز إليه الأداء" بتقديم "إليه".

(٢) الرمز "ن" ساقط من ط.

(٣) في دأ، دب: "مائتا درهم".

(٤) في ط، م: "هو ما يحتاج إليها".

(٥) في ط، م: أنه حل له الأخذ.

(٦) في معظم النسخ: "فكذلك الجواب"، المثبت من ط، م.

(٧) قوله: "له" ساقط من ط، م.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في أول باب الزكاة (ص ٣٤ ب) "وسئل أبو القاسم أحمد بن عصمة الصفار (المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن رجل له كتب العلم تساوي مائتي درهم، هل يحل له أن يأخذ الزكاة؟

قال: روى محمد بن سلمة عن بعض أصحابنا أنه قال: إن كان عنده كتب العلم ما يساوي مائتي درهم، يعطى له زكاة المال، فإن كان عنده مصاحف القرآن لا يعطى، ثم رجع، وقال: يعطى، وقال أبو القاسم: من كان عنده من الكتب وهو محتاج إلى حفظها ودراستها، أدبًا كان أو فقهاً أو حديثًا، جاز له أن يعطى من الزكاة، وإن كان يساوي مائة ألف درهم.

وسئل عن رجل له كتب العلم وهو يساوي مائتي درهم، هل يحل له أخذ الصدقة؟ قال: يحل له ذلك؛ لأن ذلك علمه ولا يحسب من ماله، ولو كانت له مصاحف تساوي مائتي درهم، لا يحل له أخذ الصدقة، وليست المصاحف كالكتب؛ لأنه يمكنه أن يجد مصحفًا آخر مثله، وأما الكتب: فإنه لا يجد الكتب مثل كتبه، وإن وجد فربما يربده أو

مسألة (١١١٩)

رجل دفع زكاة ماله إلى أخته، وهى تحت زوج^(١)، إن كان مهرها مائتي درهم^(٢)، أو [كان]^(٣) أكثر، لكن المعجل أقل من مائتي درهم، أو كان أكثر، لكنه معسراً، جاز [الدفع]^(٤) وهو أعظم للأجر؛ لأنها فقيرة^(٥)، فأما إذا كان المعجل مائتي درهم^(٦) فصاعداً، والزوج موسر^(٧)، فعند أبى حنيفة (رحمه الله)^(٨) : فى قوله الآخر^(٩) كذلك الجواب.

وعندهما : لا يحل بناء على أن المهر^(١٠) قبل القبض يكون نصيباً، ووجوب الأضحية، وصدقة الفطر عليها على هذا، ويفتى بقولهما احتياطاً^(١١).

ينقص، فيشكل عليه، وهو قد صحح كتبه فاحكمها.
قيل له : فإن كان له كتب محمد بن الحسن^٩ قال : اختلف المتأخرون من أصحابنا فيه، فقال : كتبه قد صارت بحال لا يزداد فيها ولا ينقص، فلا يحل له أخذ الصدقة كالمصاحف، وقال بعضهم : يحل له أخذ الصدقة؛ لأنه ليس كل إنسان يحس هذه الكتب ويحفظها حتى يعرف الزيادة والنقصان فيها، قال : وكان نصير يقول : صححنا هذه الكتب، فلعلكم لا تجدون أستاذاً غيرها، قال الفقيه رضى الله عنه : ويقول أبى القاسم تأخذ.

- (١) فى دب : " وهى تحت الزوج " بالتعريف.
- (٢) فى دأ، دب، ط : " مادون مائتي درهم "، وفى خ أ، خ ب، ز : " مائتي درهم "، الصواب ما أثبتناه.
- (٣) الزيادة : من ط.
- (٤) الزيادة : دب، ط.
- (٥) فى دأ، دب : " وهو أعظم الأجر لكنها فقيرة "، وفى ز : " لكونها فقيرة ".
- (٦) فى معظم النسخ : " مائتي درهم "، المثبت من دأ، دب.
- (٧) فى دب : " أو الزوج موسر " بالاستثناء مكان العطف.
- (٨) الزيادة : من دأ، دب، ط.
- (٩) فى دأ : " فى قوله له الأجر " مكان المثبت.
- (١٠) فى ط : " بناء على أن المشهور " وهو تصحيف، وفى دأ، دب : " المهور " مكان " المهر "، الصواب ما أثبتناه.
- (١١) قال الفقيه فى المصدر السابق وفى نفس العنوان (ص ٣٥ أ) : وسئل أبو القاسم عن من دفع الزكاة إلى أخته وهى تحت زوج، هل يجوز؟ قال : إن كان مهرها مائتي درهم، ونحو

مسألة (١١٢٠)

المصدق إذا أراد أن يتعجل^(١) حق عمالته قبل الوجوب، أو القاضى إن رأى الإمام أن يعطيه، جاز، لكن الأفضل له أن لا يأخذه^(٢)؛ لأنه لا يدرى أيعيش إلى وقت الوجوب أم لا^(٣).

مسألة (١١٢١)

رجل لا يحل له أخذ الصدقة^(٤)، فالأفضل^(٥) أن لا يقبل جائزة السلطان، لأنها تشبه^(٦) الصدقة، ولا يحل له قبول الصدقة^(٧)، وكذلك ما يشبه^(٨) الصدقة، وهذا إذا أدى من بيت المال، وأما^(٩) إذا أدى من مال مورث له جاز؛ لأنه لا يشبه الصدقة، وأما إذا كان فقيراً^(١٠) إن كان السلطان لا يأخذ ذلك غصباً من الناس، حل له^(١١) لأنه يحل له حقيقة الصدقة، فهذا أولى، وإن كان يأخذ غصباً، فإن كان لا يخلط بدراهم أخرى، لم يحل له الأخذ^(١٢)؛ لأنه دفع ملك الغير، وإن خلط

طلبتها منه، لا يمنعها الزوج عن ذلك، فإنه لا يجوز، وإن كان مهرها أقل من ماتى درهم أو أكثره والزوج معسر، ولا يعطيه لو طلبته منه، جاز دفعه إليها، وهو أعظم الأجر.

- (١) فى ط: أن يعجل.
- (٢) فى معظم النسخ: "لا يأخذ" بدون الضمير، المثبت من ط، م.
- (٣) قال الفقيه فى المصدر السابق فى (ص ١٣٥): وسئل عن المتصدق إذا أراد أن يتعجل أخذ أجر عمالته قبل الوجوب، قال: إذا رأى الإمام أن يعطيه ذلك حاز، والأفضل له أن لا يأخذ؛ لأنه لا يدرى أيعيش إلى وقت الوجوب أم لا، وكذلك الأمير والقاضى.
- (٤) فى ط: أخذ الصدقات.
- (٥) فى خ، أ، خ ب: "والأفضل".
- (٦) فى د ب: "لأنه".
- (٧) فى خ، أ، خ ب، د ب: "ولا يجعل له قبول الصدقة" وهو تصحيف.
- (٨) فى ط: "فكذا"، وفى م: فكذلك ما يشبه.
- (٩) فى خ، أ، خ ب، د ب، ط: "أما بدون العطف".
- (١٠) فى د: "وأما إذا كان فقيراً، وإن كان فقيراً وهو سهو".
- (١١) فى معظم النسخ: "يحل له"، المثبت من م.
- (١٢) فى ط: لا يخلط بدراهم أدى لمن يحل له الأخذ.

لا بأس به؛ لأنه صار ملكاً له في قول أبي حنيفة^(١) رحمة الله عليه، حتى وجب عليه الحج والزكاة ويورث عنه، وقوله: أرفق بالناس إذا مال^(٢) ما قل ما يخلو عن غضب^(٣).

(١) في دأ، دب، ز: عند أبي حنيفة.

(٢) في دأ: إذا مال.

(٣) في ط: "ما يخلو الأمر عن غضب"، قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ١٣٦) وسئل أبو بكر عن الرجل الذي لا تحل له الصدقة، فالأفضل له أن يأخذ جائزة السلطان، ويفرقها على من يحل له، أو ينبغي له أن لا يقبل، قال: ينبغي له أن لا يقبل له؛ لأنه يشبه الصدقة، ولا يجوز له قبول الصدقة؛ لأنه غني، قيل له: أليس قد قبل الشيخ أبو نصر جائزة إسحاق بن أحمد؟ قال: لأن إسحاق وإسماعيل كانت لهما أموال ورثوها عن آبائهم، فيحمل على أنها أعطياه من ذلك المال، قيل له: لو أن رجلاً فقيراً أيجل له الصدقة، أيجل له أن يقبض جائزة السلطان، وهو يعلم أن السلطان أخذ ذلك غصاً من الناس، قال: إن خلطه بمال آخر، فلا بأس به، وإن لم يخلطه ولكن وقع عين مال غضب لم يجز له أخذه.

قال الفقيه: يخرج هذا الجواب على قول أبي حنيفة خاصة؛ لأن من أصله أن من غضب درهماً، فخلطها بدراهم نفسه، أو بدراهم غضبها من غيره، فقد ملك الدراهم ووجب عليه مثل ما غضب.

وفي قول أبي يوسف ومحمد: ولم يمكنها وهي على ملك صاحبها، فلا يجوز له أن يأخذها، وعند أصحابنا: تتعين الدراهم في الوصايا والودائع، ولا تتعين في المبيعات، إذا كانت النقود واحدة.

وإذا كانت النقود مختلفة، ولم يكن هناك نقد غالب، فالبيع فاسد، وإذا لم يتعين والدراهم تتعين ههنا، فالدراهم على ملك صاحبها، فلا يجوز له أن يأخذها.

قال أبو بكر: كان نصير يقول: أيام أمير يركب حيث أغار، فقال: بيعوا منهم، ولا تشتروا منهم؛ لأنكم تشترون منهم عين ما غضبوا وأغاروا عليه، وإذا بعتم منهم، فقد تأخذون منهم دراهم قد خلطوا بعضها ببعض.

وقال أبو نصر: كان عثمان بن حنيف عاملاً على البصرة، فلما جاء طلحة والزبير، معه على البصرة، وأخذ طلحة مفاتيح بيت المال، ونظر إلى تلك الأموال، وقال: هذه لنا. وقرأ ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ﴾ (سورة الفتح: الآية ١٠)، فلما جاء على، وهزمهم وأخذ المفاتيح، ونظر إلى تلك الأموال، وقال: يا صبرو بيضاء غزى غيرى، وقسمها كلها على الناس حتى القطر بين النساء، ثم أمر بأن يكسر بيت المال ويرش.

مسألة (١١٢٢)

رجل أدى زكاة ماله^(١) إلى مكاتب غنى، جار؛ لأنه فقير، والآراء إنبه لا يكون أداء^(٢) إلى المولى، وإن أدى إلى عبد غنى، إن كان يعلم^(٣) لا يجوز، وإن كان لا يعلم^(٤)، جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى^(٥)؛ لأنه أدى إلى غنى^(٦)، وهو لا يعلم بذلك^(٧).

مسألة (١١٢٣)

رجل اشترى طعاماً للقوت مقدار ما يكفيه شهراً^(٨)، يساوي مائتي درهم^(٩)، فلا بأس بأن يعطى له من الزكاة؛ لأنه مستحق بحاجته^(١٠)، وإن كان أكثر من الشهر، لا يعطى له^(١١)؛ لأن الشهر هو الوسط فيما يدخر الناس^(١٢) لأنفسهم قوتاً، فكان مشغولاً بحاجته^(١٣).

(١) في ز: زكاته.

(٢) كلمة "أداء" ساقطة من دأ.

(٣) في ط: "إن كان تعلمه".

(٤) في ط: "وإن كان لا تعلمه".

(٥) في دب: "في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه ومحمد رحمه الله".

(٦) في دأ، دب: "إلى الغنى" بالتعريف.

(٧) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في (ص ٣٧ ب): "ولو أن رجلاً أعطى زكاته رجلاً مملوكاً، ومولاه موسر وهو لا يعلم، أجرأه في قول أبي حنيفة ومحمد، ولا يجوز في قول أبي يوسف، ولو أعطى مكاتباً (لرجل غنى) جاز في قولهم جميعاً، سواء علم أو لم يعلم، هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في الفصل السادس من الصرف إلى القريب، وإلى من يتصل به وبالعنى في علامة ع".

(٨) في معظم النسخ: "بقدر ما يكفيه شهراً"، المثبت من ط.

(٩) في دأ، دب: "مائتا درهم".

(١٠) في ط: لأنه يستحق بحاجة.

(١١) قوله: "له" ساقطة من دب.

(١٢) في خ ب، دب: يدخر للناس.

مسألة (١١٢٤)

رجل له على رجل دين مؤجل ، واحتاج ، حل له أخذ الصدقة مقدار الكفاية إلى وقت حلول الأجل ، وكذلك المسافر إذا كان له مال في وطنه ، حل له أخذ الصدقة مقدار ما يبلغ إلى وطنه ؛ لأنه محتاج إليه ^(١) .

مسألة (١١٢٥)

غنى وجبت عليه الزكاة ، ولا يؤدي ، لا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير إذنه وعلمه ، وإن أخذ كان له أن يسترده ^(٢) ، إن كان قائماً ، ويضمن إن كان هالِكاً ^(٣) ؛ لأن الحق ليس لهذا الفقير بعينه ^(٤)

مسألة (١١٢٦)

ع : رجل يعول أخته ^(٥) ، أو أخاه ، أو عمه ، فأراد أن يعطيه الزكاة ، فهذا على وجهين : إما إن لم يفرض القاضي النفقة عليه ^(٦) ، أو فرض لزماته ^(٧) ، ففي الوجه

المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية) عن رجل اشترى طعاماً لقوته مقدار ما يكفيه سنة ، وهو يساوي مائتي درهم ، قال : لا يعطى من الزكاة ، وإن كان عنده طعام شهر يساوي مائتي درهم ، فلا بأس بأن يعطى من الزكاة ، وإن كان أكثر من شهر لا يعطى ، وبه قال نصير ، وقال بعضهم : لا بأس به وإن كان قوت سنة ؛ لأن النبي ﷺ ادّخر لنسائه قوت سنة .

(١) في دأ ، دب : "لأنه يحتاج إليه" ، قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٣٨) : قال أبو القاسم : إذا كان لرجل على آخر دين إلى أجل ، فاحتاج ، جاز له أن يأخذ الصدقة مقدار ماله فيها كفاية إلى أن يحل المال ، وكذلك إن كان مسافراً ، وله مال في وطنه ، فله أن يأخذ الصدقة مقدار ما يكون له بلاغ إلى وطنه .

(٢) في ط ، م : "له أن يسترد" بدون الضمير .

(٣) في دب : يضمن وإن كان هالِكاً .

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٣٨ ب) : وسئل عن غنى وجبت عليه الزكاة . فلا يؤدي ، هل للفقراء أن يأخذوها منه ، أو يأخذوها من ماله إن ظفروا به بغير علمه ، قال : لا عذر ، ومن أخذ من ماله شيئاً فهو ضامن ؛ لأن الحق ليس لهذا الفقير خاصة ؛ لأن له أن يعطى الزكاة لفقير آخر .

فيل له : أرايت إن لم يكن في قبيلته ، أو قرابته أحد أحوج من هذا الرجل ، هل يحوز له أن يأخذها ، وهو أحق من سائر الفقراء في الدفع إليه ، قال : أما في الحكم فلا يحوز أخذه ، وهو ضامن إن أخذها ، وأما فيما بينه وبين الله عز وجل أن يحل له ذلك .

(٥) في م : "يعول إلى أخته" .

(٦) في ط ، م : "عليه النفقة" بالتقديم والتأخير .

الأول: جاز؛ لأن التملك يتحقق من هؤلاء^(١) بصفة القرية من كل وجه، فيتحقق ركن الزكاة^(٢)، وفي الوجه الثاني: إن لم يحتسب من نفقتهم حاز، وإن كان يحتسب لا يجوز؛ لأن هذا أداء الواجب بالواجب^(٣).

مسألة (١١٢٧)

رجل أعطى زكاة ماله^(٤) لولده الغني^(٥)، فهذا على وجهين^(٦): إما إن كان الولد صغيراً أو كبيراً، فإن كان^(٧) صغيراً لا يجوز؛ لأن ولده الصغير^(٨) كبعضه.

ألا ترى أنه يضحى عنه، ويؤدى عنه صدقة الفطر^(٩)، كما يضحى، ويؤدى صدقة الفطر عن نفسه، وإن كان بالغاً يجوز ذكراً كان أو أنثى، صحيحاً كان أو زماً، وإن الأب يجبر^(١٠) على نفقته إذا كان زماً^(١١)؛ لأنه ليس كبعضه، وكذلك

(٧) فى دأ، خب، دأ: "لزمانته" وهر تصحيف، الزمانة فهى الحب والعاهة.

(١) فى معظم النسخ: "من هؤلاء يتحقق" بالتقديم والتأخير، المثبت من ط، م.

(٢) فى ط: "ذكر الزكاة".

(٣) فى دأ: "أدى الواجب بالواجب"، هكذا ذكره حسام الدين فى المصدر السابق وفى نفس العنوان والعلامة، قال الفقيه فى "عيون المسائل" فى (٣٩/١): "وروى هشام عن محمد فى رجل يعول أخاه أو أخته أو عمه، فلا بأس بأن يعطيهم من زكاة إلا أن يكون القاضى فرض عليه نفقة أحد منهم لزمانته، فلا يجوز أن يعطيهم وتحسب من نفقتهم، وإن لم تحسب من النفقة عليهم جاز. وقال العلاء العالم الأسندى معللاً لأن قرابة الأخوة غير محرمة للصدقة من حيث إنه لا ولاء بينهما، والأملك بينهما متميزة، والدفع إليه يقطع الحق والملك فصح، فأما إذا فرض القاضى: لأن الحق وجب وتؤكد بقضاء القاضى، والزكاة واجب آخر، فلا يتأدى بمال واحد، فأما إذا لم يحسب من نفقتهم جاز؛ لأنه دفع الزكاة إلى مستحقه، واستحقاق حق آخر عليه، لا يمنع صحة الدفع. (شرح عيون المسائل: ص ٢٨ أ)

(٤) فى معظم النسخ: "زكاة أمواله"، المثبت من ز.

(٥) فى معظم النسخ: "لولد الغنى"، المثبت من دب.

(٦) فى دأ، دب: فهو على وجهين.

(٧) كلمة "كان" ساقطة من خ، دأ.

(٨) فى ط، م: لأن الولد الصغير.

(٩) فى خ، أ، خ ب: زكاة الفطر.

(١٠) فى دب، ط، ز: "وإن كان الأب بزيادة كان".

الأب إذا كان محتاجاً، والابن موسراً^(١) (جاز الإعطاء للأب، وكذلك المرأة^(٢) إذا كانت معسرة، والزوج موسراً^(٣) جاز الإعطاء للمرأة لما قلنا^(٤)).

مسألة (١١٢٨)

و: ولا ينبغي لأحد أن يسأل الناس وعنده قوت يومه؛ لأن السؤال لا يجوز إلا للضرورة ولا ضرورة^(٥).

(١١) في دأ: "إن كان زمناً".

(١) في خ أ: "مأسوراً" وهو خطأ.

(٢) في ط: "وكذا المرأة".

(٣) ما بين القوسين ساقط من خ أ، دب.

(٤) هكذا ذكره حسام الدين في فتاوى الكرى في الفصل السادس في الصرف إلى القريب وإلى من يتصل به وبالفنى في علامة ع.

قال الفقيه في المصدر السابق (٤٠/١) وفي نفس الباب: "وروى هشام عن محمد رحمه الله قال: كان أبو حنيفة رحمه الله يقول: لا يعطى ولد من كان موسراً إذا كان صغيراً، أما من كان من ولده، وقد أدرك من الرجال والنساء، فإن كانوا زمني فإنهم يعطون. وإن كان الأب موسراً، فإنه يجبر على نفقتهم، وكذلك إذا كان الابن موسراً، والأب محتاجاً، فإنه يعطى الأب، وكذلك (يجوز الدفع إلى) المرأة المعسرة، وزوجها موسراً لأن ولده الصغار كبعضه يصحى عنهم، ويؤدى عنهم صدقة الفطر.

وقال علاء العالم الأسمدى: وهذه الروايات يقرب بعضها من بعض، أما إذا كانوا صغاراً؛ لأنهم أغنياء بغناء الآباء، ولأن الولاية ثابتة للآباء عليهم، ولو حل أخذ الصدقة لكان الأخذ والمتصرف هو الأب الموسر، فلا يجوز، وأما الكبار: لأنهم ليسوا بأغنياء بغناء الآباء، فجاز الدفع إليهم كسائر الأجانب، وكذلك الابن إذا كان موسراً والأب فقيراً؛ لأن الأب لا يعد غنياً بغناء الابن، وكذلك المرأة المعسرة لا تعد موسرة بيسر الزوج، فصار كالأجانب.

وقال هلال بن يحيى (بن مسلم الرى البصرى، المتوفى سنة ٢٤٥ هجرية) رحمه الله في كتاب الوقف: كل من كانت نفقته واجبة بالاتفاق على إنسان موسراً، لا يجوز أن يدفع إليه الزكاة، ومن كان وجوب نفقته على الاختلاف، جاز له أن يتصدق عليه.

وجه هذه الرواية: أن النفقة إذا كانت واجبة عليه بالاتفاق، فهو بأداء الزكاة إليه يبرئ ذمته، ويسقط واجباً بواجب، فلا يحوز كما في الولد والوالد، وأما إذا كان وجوب النفقة على الاختلاف: لأن الحق غير واجب، فهو لم يسقط حقاً واجباً بواجب، فجاز الصرف إليه. (شرح عبون المسائل: ص ٢٨ أ-ب)

(٥) هكذا ذكره حسام الدين في فتاوى الكبرى في الفصل الخامس في مصرف

مسألة (١١٢٩)

س: رجل له على إنسان مائتا درهم^(١)، هل يحل له أخذ الزكاة؟ فهذا على وجهين: إما إن كان من عليه الدين معسراً^(٢)، أو موسراً، ففي الوجه الأول: تكلم المتأخرون، والمختار أنه يحل الأخذ؛ لأن يده^(٣) زائلة عن ماله، فصار بمنزلة ابن السبيل.

وفي الوجه الثاني: إن كان المديون مقراً لا يحل؛ لأن يده ثابتة على ماله؛ لأنه يأخذ^(٤) متى شاء، وإن كان منكراً، إن كانت له بينة عادلة لا يحل [له]^(٥)، لأنه في يده معنى^(٦)، وإن لم يكن له بينة عادلة لا يحل ما لم يرفع إلى القاضي، فيحلفه [القاضي]^(٧)؛ لأن الوصول إليه مأمول^(٨)، وإن حلفه الآن^(٩) يحل، وعلى هذا الدين المجهود إذا لم يكن لصاحبه بينة عادلة، إنما لا يكون نصائباً إذا حلفه القاضي، فأما^(١٠) إذا لم يحلفه، يكون نصائباً حتى لو قبض منه، زكى لما مضى^(١١)، كذا روى^(١٢) عن أبي يوسف [رحمه الله نصائباً]^(١٣).

الصدقة في علامة "و".

- (١) في ط، م: "رجل له مائتا درهم على إنسان" بالتقديم والتأخير.
- (٢) في خ، أ، دب: "إن كان معسراً".
- (٣) في دأ: "لأنه يده".
- (٤) في ط: "لأنه تأخر" وهو تصحيف.
- (٥) الزيادة: من دأ.
- (٦) في معظم النسخ: "لأن في يده معنى"، الثبت من ز.
- (٧) الزيادة من دأ، ط.
- (٨) في ط: "لأن الوجوب إليه"، وفي معظم النسخ: "لأن الوصول إليه مأمول" مكن "مأمول"، الثبت من ط، م.
- (٩) في خ، أ، خ ب، دأ: "وإن مكان" وإذا، وفي معظم النسخ: حذف لأن، انثبت من دأ.
- (١٠) في دأ، دب، ز: "أما".
- (١١) في دأ، دب: "كما مضى".
- (١٢) في دأ، دب: "كما روى".

مسألة (١١٣٠)

زفت : إذا كان لرجل داراً يسكنها ، يحل له الصدقة وإن لم يكن جميع الدار مستحقة لحاجته^(١) ، بأن كان لا يسكن الكل ، هو الصحيح^(٢) .

مسألة (١١٣١)

غر : الهاشمي إذا استعمل على الصدقة ، لا ينبغي أن يقبل ، ولو قبل وعمل ، لا يحل له^(٣) أخذ العمالة من الصدقة ؛ لإطلاق قوله ﷺ^(٤) : «يا معشر بني هاشم إن الله حرّم عليكم غسالة الناس»^(٥) ، وإنما يعطى عمالته من مال آخر من

(١٣) الزيادة : من ط .

(١) في ز : بحاجته .

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في «الفتاوى الصغرى» في كتاب الزكاة (ص ١٣ أ) ، وأكثر مسائله مسائل الخراج ، ونبه في آخر المسألة بأن هذه المسألة في «الكافي» في باب الإطعام من الإيمان .

(٣) قوله : «له ساقط من خ أ .

(٤) في معظم النسخ : «عليه السلام» ، المثبت من ط ، م .

(٥) هذا الحديث ذكره المؤلف في «الهداية» في باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز^(٨٧/١) في مسألة «ولا تدفع إلى بني هاشم» ، ولفظه : «يا بني هاشم إن الله تعالى حرّم عليكم غسالة الناس وأوساخهم وعوضكم بها بخمس الخمس» الحديث . قال الزيلعي : غريب بهذا اللفظ . نصب الراية : «كتاب الزكاة» (٢/٤٠٣) رقم الحديث (٤٠)

وقد نبّه الزيلعي تحت الحديث الأربعون إلى بعض الأحاديث تدل على تحريم الصدقة على بني هاشم .

وروى مسلم في آخر باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة^(٤٣٣/١) في حديث طويل من رواية عبد المطلب بن ربيعة مرفوعاً : «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» ، وفي رواية أخرى في حديث مطول قال رسول الله ﷺ : «لا يحل لكما أهل البيت من الصدقات شيء ولا غسالة أيدي الناس إن لكم في خمس الخمس لما يفيكم أو يكفيكم» الحديث .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» في آخر باب الصدقة لرسول الله ﷺ ولآله وأصحابه (٩١/٣) ، رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه حسين بن قيس الملقب بحسن ، وفيه كلام كثير ، وقد وثقه أبو محصن .

وفي رواية أخرى عن محمد وهو ابن زياد سمع أبا هريرة يقول : أخذ الحسن من عس

بيت المال بخلاف الغنى حيث يجوز له أن يعمل ويأخذ^(١) العمالة من الصدقة؛ لقوله ﷺ^(٢): «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة الغازی فی سبیل الله، والعامل علیها، والغارم، ورجل اشتراها بماله، ورجل (له) مسکین^(٣) تصدق بها^(٤) علی المسکین^(٥) فأهداها المسکین^(٦) إليه^(٧)».

فصل فی النذر

مسألة (١١٣٢)

ن: إذا قال: مالي صدقة على فقراء مكة، فنصدق على فقراء بلخ^(٨)،

ثمرة من ثمرة الصدقة، فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ: كخ كخ ارم بها أما علمت أما لا تأكل الصدقة^(٩)، الحديث أخرجه مسلم في باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله، وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم^(١٠) (٤٣١، ٤٣٢)، وفي رواية أخرى لمسلم: «إنا لا نحمل لنا الصدقة» الحديث.
قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في أن بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة، ثم قال: وقد قال النبي ﷺ: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»، أخرجه مسلم، ثم ذكر حديث أبي هريرة الذي مضى. المغنى لابن قدامة (٢/٦٥٥، ٦٥٦)

(١) في دب: "أن يأخذ ويعمل" بالتقديم والتأخير.

(٢) في معظم النسخ: لقوله عليه السلام.

(٣) في دب: ورجل له المساكين.

(٤) في ز: "تصدقها".

(٥) في دب: "على المساكين".

(٦) في خ أ: "فأهداها المساكين".

(٧) ورد في د أ: "والله أعلم" بعد قوله: "إليه"، الحديث رواه أبو داود في باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى^(١١) (٤١٤/١)، ولفظه: عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها مسكين للغنى»، وفي المتن في "باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل" (ص ٣٢٨) رقم الحديث (٢٠٦٤).

(٨) في ط: "على فقير بلخ"، الصواب ما أثبتناه، بلخ: قاعدة خراسان، ويقال: هي وسط الأقاليم، ونسب إليها بعض أصحابنا. المصاحح المنير (١/٦٠)

يجوز^(١) لأن الفقر جهة، ويصرف المال^(٢) بتلك الجهة^(٣) إلى الله تعالى، والفقر^(٤) في هذا المعنى جنس واحد، فصار^(٥) كمن وحب عليه الصلاة والصوم^(٦) بمكة، فصام وصلى ببلخ جاز^(٧)، فكذا هذا^(٨).

باب في العشر والخراج

فصل في العشر

مسألة (١١٣٣)

ن: العشر لا يجب في التبن^(٩)؛ لأن العشر قبل إدراك الزرع كان واجباً

- (١) قوله: "يجوز" ساقط من خ أ.
- (٢) كلمة "المال" ساقطة من م.
- (٣) في خ أ: "لتلك الجهة".
- (٤) في دب: "والفقراء".
- (٥) في م: "وصار"، وفي ط: "وجاز" وهو تصحيف.
- (٦) في ط: "الصوم والصلاة" بالتقديم والتأخير.
- (٧) كلمة "جاز" ساقطة من خ أ.
- (٨) في خ ب، دب: "وكذا هذا"، وفي ط: "كذا هذا"، وفي ط، م: وردت هذه العبارة: "والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب" بعد "فكذا هذا"، وفي خ أ، ح ب: والله تعالى أعلم.
- قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "التوازل" في "باب الزكاة" (ص ٣٦ ب): "سئل أبو بكر (الإسكاف، المتوفى سنة ٣٣٣ هجرية) عن رجل قال: مالي صدقة على فقراء مكة، فتصدق به على فقراء مدينة أخرى.
- قال: يجوز، ألا ترى أنه لو وجب عليه صلاة أم صوم بمكة، ثم جاء إلى بلخ، حار له أن يعيد بمدينة أخرى، وليس عليه أن يذهب إلى مكة.
- قال الفقيه: وهذا قول علماءنا الثلاثة، وفي قول زفر: لا يجوز إلا أن يتصدق على فقراء مكة.
- وقال قاضي خان في فتاواه في "فصل في النذر": "ولو قال: مالي صدقة على فقراء مكة، فتصدق على فقراء بلدة أخرى جاز؛ لأن الصرف إلى الفقير صرف إلى الله تعالى، فلم يختلف المستحق، فيجوز، كما لو نذر بصوم أو صلاة بمكة، فصام وصلى ببلدة أخرى، جاز عندنا. فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (١/٢٦٩، ٢٧٠).
- (٩) في ط: "العشر" التبن: ساق الزرع بعد دياسه، يقال: تبن الماشية تبنًا: علمها التبن.

في الساق، حتى لو قصله^(١)، وجب العشر^(٢) في القصيل، فإذا أدرك^(٣)،
تحول العشر من الساق^(٤) إلى الحب، فلا شيء في الساق^(٥)

مسألة (١١٣٤)

رجل في داره شجرة مثمرة، لا يحب في ذلك عشر، وإن كانت تلك
البلدة^(٦) عشيرية، فرق بين هذا وبين الثمار التي تكون في الجبال، والفرق أن بقعة
داره ليست بعشيرية، والجبل عشري^(٧)

الواحدة: تينة، والمتين والمتنة: بيت التين. المعجم الوسيط (١٨١)، مختار الصحاح
(ص ٧٥) والمصباح المنير (١/ ٧١)

(١) في دأ، دب: "قصله" وهو تصحيف، القصيل: القطع، وفي المعجم الوسيط:
قصيل الشيء: قطعه قطعاً قوياً سريعاً، فهو مقصول وقصيل.
قال الفارابي: سمى قصيلاً لأنه يقصل وهو رطب، وقال ابن فارس: لسرعة انفصاله
وهو رطب.
والقصيل: ما اقتطع من الزرع أحضر لعلف الدواب، والمقصلة: اسم آلة من قصيل،
وأداة حادة كانوا يقطعون بها رقاب المحكوم عليهم بالقتل. المعجم الوسيط (٢/ ٧٤٧)،
مختار الصحاح (ص ٥٣٩)، المصباح المنير (٢/ ٤٨١)

(٢) في خب، دأ، دب، ز: "يجب العشر"، وفي دأ: "والعشر" بزيادة العطف، وهو
لعو.

(٣) في دأ: "فما إذا أدرك"، وفي ز: "كما أدرك" مكان المثبت.

(٤) في دأ: "في الساق"، الصواب ما أثبتناه.

(٥) في دأ، ز: "فلا ينبغي في الساق"؛ قال الفقيه أبو الليث في النوازل في باب آخر
من الصلاة (ص ٣٧ ب): وكذلك سئل (أبو بكر الإسكافي) عن التين، قال: يحب
العشر في القرطم، وأما التين فأنا شك فيه، قال الفقيه: وكان أبو جعفر (البلخي
الهندواني، المتوفى سنة ٣٦٢ هجرية) يقول: إذا أدركت الحنطة تحول العشر من الساق
إلى الحب، وكان العشر قبل ذلك في الساق؛ لأنه لو قصله، فإنه يجب في القصيل
العشر، فلما أدرك، تحول من الساق إلى الحب، فلا يجب في التين شيء، وبه نأخذ،
أشار إلى هذا قاضي خان في "فصل الخراج"، فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية"
(٢٧٦/١)

(٦) كلمة تلك ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ط، م، وفي ح أ: "كل البلدة" مكان
المثبت، وفي دب: "البلدية" مكان "البلدة".

(٧) قال الفقيه أبو الليث في النوازل في باب الزكاة (ص ١٣٨). وقال أبو بكر: إذا
كان في دار رجل شجرة مثمرة، لا يجب عليه فيها العشر، وإن كانت البلدة عشيرية،

مسألة (١١٣٥)

م: وقت وجوب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله وقت ظهور الزرع، وعند أبي يوسف [رحمه الله]^(١) وقت الإدراك، وعند محمد [رحمه الله]^(٢) وقت استحكامه^(٣) وتصفيته، وثمره الاختلاف^(٤) تظهر فيمن استهلك البرع قبل الإدراك^(٥)، العشر^(٦) عند أبي حنيفة رحمه الله^(٧)، وعندهما: يضمن^(٨)، ونز استهلك بعد الإدراك قبل الاستحكام والتصفية، يضمن العشر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله^(٩)، وعند محمد (رحمه الله)^(١٠): لا يضمن.

مسألة (١١٣٦)

والعشر لا يجب في قشر العنب؛ لأنه بمنزلة التبن، وقد ذكرنا: أن العشر لا يجب في التبن (بخلاف الكتان)^(١١) حيث يجب فيه العشر^(١٢).

وبقعة ليست بعشرية، وهذا لا يشبه الثمار التي توجد في الجبال؛ لأن الجبل عشري. أشار إلى هذا قاضي خان في فتاواه في "فصل في العشر" في هامش "الهندية" (١) / (٢٧٧).

(١) الزيادة: من قبل الباحث.

(٢) الزيادة: من دأ، د ب.

(٣) في ز: عند استحكامه.

(٤) في ط: "وثمره الخلاف".

(٥) في دأ: "قبل الأداء".

(٦) في ط: "والعشر" بزيادة العطف.

(٧) قوله: "رحمه الله" ساقط من م، ز.

(٨) في ط: "وعند يضمن" وهو سهر.

(٩) قوله: "رحمهما الله" ساقط من ط.

(١٠) الزيادة: من دأ، د ب.

(١١) الكتان: نبات زراعي حولي، يزرع في المناطق المعتدلة والدقنة، يزيد ارتفاعه عن نصف متر، زهرته زرقاء جميلة، وثمرته عليقة مدوّرة، تعرف باسم بزر الكتان. يعتصر منها الزيت الحار، ويتخذ من أليافه السيج المعروف، هكذا في المعجم الوسيط^(١٢). (٧٨٢).

فصل في خراج الأرض

مسألة (١١٣٧)

ن^(١): السلطان الجائر إذا أخذ الخراج ظلماً، جاز^(٢)؛ لأنهم يضعون الخراج موضعه وهو المقابلة^(٣).

مسألة (١١٣٨)

قرية خراجها على الماء، ولم يكن للكرم ماء^(٤)، ولم يؤخذ^(٥) الخراج من

(١٢) ما بين القوسين ساقط من دأ، وفي ط: بعد "العشر" زيادة "وأله أعلم"، ومن علامة "م" إلى "العشر" ساقط من صلب م، واستدركها في الهامش، ولكنها مطموسة في الفيلم، قال الفقيه في "عيون المسائل" في باب "العشر والخراج" (٤٧/١): وقال محمد. وكذلك الكتان فيه العشر إذا بلغ ثمنه قيمة أدنى الأصناف، وفي بلره العشر. وقال علاء العالم: وأما القرطم والكتان ففيهما العشر؛ لأنهما من جنس الحبوب داخل تحت الكيل، ويعم الانتفاخ بهما. شرح عيون المسائل (ص ٣٢ ب)

(١) الرمز "ن" ساقط من ط، م.

(٢) قوله: "ظلماً جاز" ساقط من خ أ.

(٣) في دب، ط، م: "المقابلة" وهو تصحيف، المقابلة: المواجهة، والقالة: وثيقة يلتزم بها الإنسان أداء عمل أو دين، أو غير ذلك، ويقال: نحن في قبالة فلان أي في عهده وعرافته، والعرافة دون الرياسة، العريف والقيب دون الرئيس. مختار الصحاح (ص ٥٢٠) والمعجم الوسيط (٧١٩/٢)

قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الزكاة" (ص ١٣٥): "وسئل أبو بكر (الإسكاف البلخي، المتوفى سنة ٢٢٣ هجرية) عن ما يأخذ السلطان من العشور والصدقات، قال: ينبغي أن يعطى ثانياً؛ لأنهم لم يضعوه موضعه، ولو نوى به الصدقة عليهم، فهو جائز.

وذكر عن أبي بكر (محمد بن سعيد، المتوفى سنة ٣٤٠ هجرية): أنه كان يقول: إذا أخذ الصدقات لم يجز، وإذا أخذ الخراج بجوز؛ لأن الخراج للمقابلة وهم يضعونه موضعه، وأما الصدقات: فإنها للمقراء، وهم لا يضعونه موضعه، وكان أبو جعفر يقول: أحدهم جائز، ويسقط عن صاحب المال، يعني الصدقات؛ لأن لهم حق الأخذ، فقد صح أخذهم، فإذا لم يضعوه موضعه، لا يبطل أخذهم.

(٤) في معظم النسخ: "ولم يكن للكرم ماء"، وفي خ أ: "ولم يكن للكرم ماء لعل الصواب للكرم؛ لأن الكرم يطلق على العنب، وشجر العنب ولم يذكر جمعه كروم

(٥) في ط: "لم يؤخذ" بدون العطف.

الكرم^(١)، فهذا على وجهين: إما إن لم يكن في الابتداء كذلك بإذن الخليفة، أو كان، ففي الوجه الأول: يؤخذ الخراج من الكرم^(٢)؛ لأنهم أخطأوا في ذلك^(٣)، وفي الوجه الثاني^(٤): لا يؤخذ الخراج من الكرم^(٥)؛ لأنه صار بمنزلة ما لو وضع الإمام عنهم^(٦) خراج الكرم^(٧).

مسألة (١١٣٩)

رجل اشترى أرضاً ولم يقبضها، أو قبضها، ومنعها إنسان عن زراعتها^(٨)، لا يجب عليه الخراج؛ لأن الخراج يجب على مال^(٩) يتمكن من التصرف فيه^(١٠).

مسألة (١١٤٠)

رجل له أرض خراج باعها من رجل، فهذا على وجهين: إما إن كانت فارغة، أو كان فيها زرع، فإن كانت فارغة، إن بقي من السنة مقدار ما يقدر

- (١) في خ أ، ط: "من الكروم".
- (٢) في خ أ، حب، ط: "من الكروم".
- (٣) في د أ: "لأنهم اختلفوا في ذلك".
- (٤) في د ب: "في الوجه الثاني بدون العطف".
- (٥) في خ أ، حب، ط: "من الكروم".
- (٦) قوله: عنهم "ساقط من د ب".
- (٧) في معظم النسخ: "الكروم"، الأرض نوعان: عشرية وخراجية، كل بلدة فتحت صلحاً، وقبلوا الجزية، فهي أرض خراجية، وكل بلدة فتحت عنوة، وقسمها الإمام بين الغائبين، فهي عشرية، والتي فتحت عنوة، وأسلم أهلها قبل أن يحكم الإمام بهم بشيء، كان الإمام بالخيار فيها، إن شاء، قسمها بين الغائبين، وتكون عشرية، وإن شاء من عليهم، وبعد المن كان الإمام بالخيار، إن شاء، وضع العشر، وإن شاء، وضع الخراج، إن كانت تسقى بماء الخراج.
- (٨) في خ ب، د أ، ز: "عن زراعتها".
- (٩) في معظم النسخ: "مالك"، وفي د أ: "المالك"، مثبت من ز.
- (١٠) قوله: "فيه" ساقط من د أ، د ب، ط، هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الثامن في الخراج والعشر والجزية" في علامة "و"، أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل في العشر والخراج" في هامش "الهدية" (١/ ٢٧٤).

المشتري على زراعتها^(١)، يجب الخراج على المشتري، ررع أو لم يزرع، وإن لم يبق، فالخراج على البائع؛ لأنه إذا بقى، بقى التمكن، وإذا لم يبق، لم يبق التمكن، وتكلموا أنه (لم)^(٢) يعتبر^(٣) زرع الخنطة والشعير، أو أى زرع كان، ويعتبر^(٤) مدة يدرك الزرع، أو يبلغ مبلغاً يكون قيمة الزرع ضعف الخراج، وفى كل^(٥) ذلك كلام.

والفتوى على أنه مقدر بثلاثة أشهر، إن بقى، يجب على المشتري، وإن لم يبق، يجب على البائع، وإن كان فيها زرع لم يبلغ، ولم ينعد الحب^(٦)، يجب الخراج على المشتري بكل حال، وإن بلغ، وانعد الحب^(٧)، كان هذا وما لو باع أرضاً فارغة^(٨) سواء.

مسألة (١١٤١)

ولو باعها من رجل، ثم باعها المشتري من رجل آخر، ثم باعها الثانى من ثالث، والثالث من آخر^(٩)، هكذا حتى مكث عند كل واحد منهم شهراً حتى مضى الحول، لا خراج على واحد منهم [هكذا ذكر فى الكتاب، وفيه نظر، والصواب أن يجب على من كان فى يده، وبقي لتمام السنة ثلاثة أشهر]^(١٠).

- (١) فى معظم النسخ: "على زراعتها"، المثبت من ط.
- (٢) الزيادة: من دأ، دب.
- (٣) فى ط، م، خ أ: "يعتد" مكان "يعتبر" وهو تصحيف.
- (٤) فى ط: "يعتبر" بدون العطف.
- (٥) كلمة "كل" ساقطة من خ أ.
- (٦) كلمة "الحب" لم تذكر فى دأ، دب، حأ، خب.
- (٧) كلمة الحب لم تذكر فى خأ، حب، دأ، هكذا ذكره صدر الشهيد فى فتوى الصغرى فى "مسائل الخراج ثلاثة أنواع" (ص ١١).
- (٨) فى دب: "وما لو باع كان أرضاً فارغاً" مكان المثبت.
- (٩) فى ط: "ثم إن المشتري باعها من رجل آخر، ثم إن الثانى باعها من ثالث من آخر". وفى ز: "بالتالى آخر" مكان "من آخر".
- (١٠) ما بين المعتكفتين مزيد من ط، م؛ قال الفقيه أبو الليث فى النوازل فى باب الزكاة (ص ٣٩ ب): "وروى ابن سماعة عن محمد فى رجل له أرض خراج باعها من رجل،

مسألة (١١٤٢)

ع: السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض، وتركه عليه، يجوز.
وهذا^(١) قول أبي يوسف [رحمه الله]^(٢)، وقال محمد: لا يجوز، وإن جعل
العشر^(٣) لصاحب الأرض، لا يجوز؛ محمد [رحمه الله]^(٤) سوى، وأبي يوسف
[رحمه الله]^(٥) فرق، والفرق أن حق أخذ الخراج للسلطان، فإذا ترك، صح،
ولا كذلك العشر؛ لأنه حق الفقراء، وبه يفتى.

قال رضى الله عنه: وهكذا^(٦) ذكرها هنا الإمام، الشهيد^(٧) حسام الدين وذكر

وقد بقي من السنة ما يقدر المشتري على زراعتها، فخراجها على المشتري، سواء زرعها
المشتري أو لم يزرعها، وإن لم يكن من السنة مقدار ما يمكن المشتري أن يزرعها،
فخراجها على البائع.

قال الفقيه: يعنى إذا كان بحال يقدر على زراعتها ويدرك الزرع، قال محمد. ولو باعها
من رجل، ثم باعها المشتري من آخر، وباعها الثانى من ثالث، وكل من اشتراها باعها
بعد شهر، حتى مضت السنة، فلا خراج على واحد منهم.

أشار إلى هذا قاضى خان فى المصدر السابق وفى نفس العنوان. فتاوى قاضى فى
هامش "الهندية" (١/ ١٧٢، ١٧٣)

هكذا ذكره صدر الشهيد فى "الفتاوى الصغرى" فى العنوان السابق (ص ١١ أ)، ثم أحال
إلى "عيون المسائل" فى "باب العشر والخراج".

(١) فى دب، خ أ، خ ب: "هذا" بدون العطف.

(٢) الزيادة: من ط، م.

(٣) الزيادة: من ط، م.

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) قال الفقيه أبو الليث فى "عيون المسائل" فى "العشر والخراج" (١/ ٤٨): "قال هشام:
سألت أبا يوسف عن السلطان إذا دفع عن إنسان خراجها (هل) يسعه؟ قال: يسعه ذلك،
وهو بمنزلة الجائزة.

وروى أبو سماعة عن محمد قال: لا يسعه، وهو بمنزلة الأمين، يؤدى ما عليه، إلا أن
يكون العامل فوض ذلك إليه، أشار إلى هذا قاضى خان فى المصدر السابق وفى نفس
العنوان فى هامش "الهندية" (١/ ١٧٣)، هكذا ذكره حسام الدين فى فتاوى الكبرى فى
الفصل الثامن فى الخراج والعشر والجزية فى علامة "ب".

(٦) فى معظم النسخ: "هكذا" بدون العطف، المثبت من ط، م.

(٧) فى ط، م: "الأجل" مكان "الشهيد".

مسألة (١١٤٣)

الوالي إذا وهب لرجل خراج أرضه، لا يسعه أن يقبل؛ لأن الخراج صدقة الأرض، وهو حق جميع المسلمين^(٢)، فلا يجوز له أن يختص به^(٣).
قال الإمام الشهيد^(٤) حسام الدين: هكذا ذكرناها هنا، وهذا عندنا يجوز، إذا كان أهلاً لذلك، وكيفية الأهل، وطريق الصحة^(٥) ذكرناه في كتاب العشر والخراج، وفي "أدب القاضي"، وأصل تسوية الخراج ذكرناه هناك^(٦).

- (١) في دب: "في الستين"، قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" (ص ١١ ب) السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض، وترك عليه، قال أبو يوسف: يجوز، وقال محمد: لا يجوز، وإن جعل العشر لصاحب الأرض، وترك عليه، قال أبو يوسف: يجوز، وقال محمد: لا يجوز، وإن جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز بالاتفاق.
- (٢) في معظم النسخ: "لجميع المسلمين"، مثبت من ط.
- (٣) قوله: "به" لم يذكر في دأ، دب، ط، م.
- (٤) في ط: "الأجل الشهيد" بزيادة "الأجل".
- (٥) في دأ: "أهلاً كذلك، وكيفية الأهل، فطريق الصحة".
- (٦) في دأ: "وأصل تسوية الخراج"، وفي دب: ذكرناها هناك. قال حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الثامن في الخراج والجزية في علامة وا": الوالي إذا وهب لرجل خراج أرضه لا يسعه أن يقبل؛ لأن الخراج صدقة الأرض، وهي حق جميع المسلمين، فلا يجوز له أن يختص، هكذا ذكرناها هنا، وهذا عندنا يجوز. إذا كان أهلاً لذلك، وكيفية الأهل وطريق الصحة ذكرناه في "كتاب العشر والخراج"، وسببنا من ذلك في "أدب القاضي" للخصاف، وأهل تسوية الخراج ذكرنا ثمة، وسببنا من حر مسائل الإجارة من "كتاب الوقف" في هذا الجنس في الموضعين أحدهما مسائل يجوز للمثولي في "الإجارة"، والثاني: استتجار المؤذن ونحوه، هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الصغرى" في "خراج الأرض" (ص ١١ ب).
قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب العشر والخراج (ص ٤٨) قد هشام: سألت أبا يوسف عن السلطان إذا دفع عن إنسان خراجاً يسعه، قال: يسعه ذلك، وهو بمنزلة الجائزة.
وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله: في رجل وهب خراجاً، قال: لا يسعه إلا أن يؤدي ما عليه، إلا أن يكون العامل، فوصل إليه ذلك، وروى ابن سماعه (أيضاً) عن محمد رحمه الله: أنه قال: يسعه، وهو بمنزلة الجائزة.
قال علاء العالم الأسمندي في شرح عيون المسائل في العنوان السابق ويكرر أن

مسألة (١١٤٤)

أراضي^(١) مات أربابها، وعجز أهل القرية أداء خراجها، فأرادوا تسليمها^(٢) إلى السلطان، فالأولى للسلطان أن يؤاجرها^(٣)، ويستوفى الخراج من أحرثها لتبقى الرقبة على أربابها، وإن تعذر إجارتها، جاز للسلطان أن يبيعها، وإن أراد السلطان أن يشتريها لنفسه (أمر غيره بأن^(٤) يبيعها من غيره، ثم يشتريها لنفسه)^(٥) من المشتري؛ لأن هذا أبعد من التهمة^(٦).

يجمع بين الرويتين (اللتين) رواهما ابن سماعة عن محمد، فيحمل الأول على أن الموهوب له إذا لم يكن مستحقاً، يصرف أموال بيت المال إليه، فالعامل قد تصرف في ما ليس له حق التصرف فيه، فلا يسعه ذلك، ولا يسع الموهوب له أن لا يؤدي إلا أنه إذا فوض ذلك إليه، صار نائباً، فيجوز تصرفه كما يجوز تصرف المتوب عنه. وأما الرواية الثانية: فيحمل أن الموهوب له كان من أهل الاستحقاق للخراج، ومن الأصناف الذين وجب الوضع فيهم، فلو أخذ من غيره ووضعه جار، فإذا ترك ما عليه يجوز.

(١) في معظم النسخ: "أرض"، المثبت من ط.

(٢) في دأ: تسلّمها.

(٣) في دأ، دب، ز: فالأولى أن يؤاجرها السلطان.

(٤) في معظم النسخ: "أن" بدل "بأن"، المثبت من ط، م.

(٥) ما بين القوسين ساقط من دب.

(٦) في أغلب النسخ: "من التهمة"، المثبت من ط، م، هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في "الفصل الثامن في الخراج والعشر والجزية" في علامة ب، وهو لفتاوى الصغرى في "مسائل الخراج ثلاثة أنواع" (ص ١١ أ).

وقال قاضي خان في فتاواه في "فصل في العشر والخراج": "وكذلك قرية فيها أراضي مات أربابها، أو غابوا عنها، وعجز أهل القرية عن خراجها، فأرادوا التسليم إلى السلطان، فإن السلطان يدفعها إلى غيره مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع، وتكون الغلة لصاحب الأرض يؤدي عنها الخراج، ويمسك ما بقي، وإن لم يجد الإمام من يأخذها مزارعة، يؤاجرها الإمام، فيكون الأجر لصاحب الأرض، يؤدي عنه الخراج. وإن لم يجد من يستأجر، يبيعها، فيكون الثمن لصاحب الأرض، يؤدي عنه الخراج، ويمسك الفضل، وإن لم يجد من يشتري، يدفع إليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارة الأرض قرصاً؛ لأن الإمام مأمور بشمير مال بيت المال بأي وجه يتيقن له.

قالوا: هذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ولا يؤاجر؛ لأن ذلك حرج، وعنده الحرج على الحر العاقر البالغ باطل، فإن أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره، ثم يشتري من

مسألة (١١٤٥)

زفت: خراج المستأجر على المؤجر، وخراج المستعير^(١) على المعبور؛ لأن المستأجر والمستعير يستوفى المنافع بتسليط من جهته، فصار كأنه استوفاه بنفسه^(٢).

مسألة (١١٤٦)

ولو أخذ السلطان الخراج من الأكار^(٣)، فللأكار^(٤) أن يرجع على رب الأرض^(٥)، قال رضى الله عنه^(٦): هكذا ذكره الصدر الشهيد، وأحاله إلى فتاوى النسفى^(٧).

وعلى ظاهر الرواية: لا يرجع؛ لأنه غير مأمور من جهته وهو غير مضطر في الأداء شرعاً إلا أن العامل ظلمه، فليس له أن يظلم غيره.

المشتري. فتاوى قاضى خان فى هامش الهدية (٢٧٥/١)

(١) فى خأ، خوب، دب: "خراج المستعار".

(٢) فى ط: "استوفى بنفسه" هكذا ذكره حسام الدين فى "الفتاوى الصغرى" فى "مسائل الخراج ثلاثة أنواع" (ص ١١ أ).

(٣) الأكار: بالتشديد للمبالغة، والجمع: الحراث الذين يأخذون الأرض للزراعة على نصيب معلوم مما يزرع، وأكر الأرض: حراثها وزرعها، والنهر ونحوه، حفرة وعمقه ليجمع الماء فيها. المعجم الوسيط (٢٢/١)، مختار الصحاح (ص ٢٠)، المصاح المنير (٢٠/١٠)

(٤) فى دأ: "فالأكار مكان الميث".

(٥) كلمة "الأرض" ساقطة من دأ.

(٦) فى ز: رحمه الله.

(٧) فى دأ: "على فتاوى النسفى" كتاب فتاوى النسفى للقاضى الحسين بن حصر نوعى النسفى، المتوفى سنة ٤٢٤ هجرية، وله أيضاً الموائد، ولم أعثر على هذا الكتاب فى دور المحفوظات التى ترددت عليها؛ ترجمته فى الفوائد البهية (ص ٦٦)، نشره فى هذا قاضى خان فى المصدر السابق وفى نفس العنوان فى هامش الهدية (٣٧٢/١) قال الصدر الشهيد فى "الفتاوى الصغرى" (ص ١١ أ): إذا كانت الأرض فى يد مستوفى مقدار ما لم يتمكن من الاستغلال، فأخذ السلطان منه الخراج لا يكون له أن يرجع على البائع، وهو ظاهر، ولو أخذ عامل الخراج، الخراج من الأكار، رجع الأكار مدلت على رب الأرض فى "فتاوى النسفى".

مسألة (١١٤٧)

النقصان عن توظيف عمر رضى الله عنه^(١) إذا كانت الأراضى^(٢) لا تطبق. يجوز بالاتفاق، والزيادة عليها، وإن كانت الأراضى تطبق^(٣) فى سواد العراق^(٤)، وبلدة وظف عليها الإمام^(٥)، لا يجوز بالاتفاق، أما فى بلدة أراد الإمام توظيفها^(٦) ابتداء.

قال فى الزيادات^(٧) على قول أبى يوسف: (لا يجوز، وعن أبى حنيفة مثل قول أبى يوسف)^(٨)، وعند محمد: يجوز^(٩).

(١) قوله: رضى الله عنه لم يذكر فى...؟

(٢) فى خ أ، ط: "الأرض مكان الأراضى".

(٣) فى خ أ: "وإن كانت الأرض لا تطبق"، وفى ط: "الأرض مكان الأراضى".

(٤) قال محقق عيون المسائل: يراد بسواد العراق سهل العراق لكثرة حصرتة، ويطلق على السهل عامة، وقد أطلق المتن لفظه "السواد" على كل ريف أخضر فى قوله: بها يبنى من أهل السواد

راجع فى هامش ص ٥٠

وقال قاضى خان فى فتاواه فى العنوان السابق: وحد السواد طولاً من تخوم الموصل إلى أرض عبادان، وحده عرضاً من منقطع الجبل من أرض حلوان إلى أقصى القادسية المتصل بعديب من أرض العرب. هامش الهندية (١/ ٢٧٠)

(٥) كلمة الإمام ساقطة من ط.

(٦) فى د ب: بوصفها.

(٧) فى د أ: "فى الزيادة" وهو خطأ.

(٨) ما بين القوسين ساقط من د أ.

(٩) قال الصدر الشهيد فى فتاوى الصغرى (ص ١١١ أ): "النقصان عن وظيفة عمر رضى الله عنه إذا كانت الأراضى لا تطبق يجوز بالاتفاق، والزيادة عليها، وإن كانت الأراضى تطبق فى سواد عراق وبلدة وظف عليها لا يجوز بالاتفاق، كتب فى العشر والخراج فى مختصر عصام"، أما فى بلدة أراد الإمام توظيفها هذا قال فى الزيادات على قول أبى يوسف رحمه الله: لا يجوز.

وعن أبى حنيفة مثل قول أبى يوسف فى مختصر عصام، وقال محمد يجوز فى باب السير بعد أحد وستين باباً، ثم قال: وينظر هذا فى سير واقعات الدافنى. هكذا ذكره قاضى خان فى فتاواه فى العنوان السابق، ثم قال: من كانت الأرض لا تطبق أن يكون الخراج خمسة دراهم بأن كان الخارج لا يبلغ عشرة دراهم، يجوز المقصد

مسألة (١١٤٨)

السلطان إذا لم يطلب الخراج، فعلى صاحب الأرض^(١) أن يتصدق بذلك، فإن تصدق بعد الطلب، لم يخرج عن العهدة؛ لأن الإمام إذا طلب منه، فكأنه حجر عليه عن التصدق^(٢).

مسألة (١١٤٩)

الخراج إذا لم يؤد حتى مضى عليه سنون، لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة رحمه الله عليه، والاختلاف فيه نظير الخلاف في الجزية إذا لم تؤخذ حتى مضت ستان، لا تؤخذ إلا لسنة واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله^(٣) خلافاً لهما. قال رضى الله عنه^(٤): ولو مات من عليه خراج^(٥)، يسقط عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية أيضاً كالجزية^(٦).

عن ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج، وإن كانت الأرض تطبق الزيادة، ففي كل بلدة فيها توظيف من الإمام لا يجوز تغييره، ولا يراد في قولهم، وإن لم يكن فيها توظيف من الإمام على قول أبي يوسف، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للإمام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة دراهم، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك. فتاوى قاضى خان فى هامش "الهندية" (١/ ٢٧١)

(١) فى خ أ، خ ب: "صاحبه" مكان "صاحب الأرض".

(٢) أشار إلى هذا قاضى خان فى فتاواه فى العنوان السابق فى هامش "الهندية" (١/ ٢٧٣)، قال الصدر الشهيد فى "فتاوى الصغرى" (ص ١١ ب): "ومى الجمع الأصغر": السلطان إذا لم يطلب الخراج من أرض الخراج، فعلى صاحب الأرض أن يتصدق بذلك، فإن تصدق بعد الطلب، لم يخرج عن العهدة من عليه الخراج، فإنه يرد حتى مضى عليه سنون، لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة، وهذا على الاختلاف فى الجزية.

(٣) قوله: "رحمه الله" لم يذكر فى ط.

(٤) قوله: "رضى الله عنه" لم يذكر فى ط.

(٥) فى د ب: "من عليه الخراج" بالترقيق.

(٦) أشار إلى هذا قاضى خان فى المصدر السابق وفى نفس العنوان. فتاوى قاضى حردى هامش "الهندية" (١/ ٢٧٣)

مسألة (١١٥٠)

الغلة إذا أدركت كان للسلطان أن يحبس الغلة حتى يأخذ الخراج؛ لأن الخراج له نوع تعلق بالخراج حتى لا يزداد على نصف^(١) الخراج^(٢)، ولو هلك الزرع قبل الحصاد لسقط الخراج، فجاز أن يظهر في حق هذا الحكم^(٣).

مسألة (١١٥١)

غر: جملة ما يجمع في بيت المال أنواع أربعة: (منها: الصدقات، ومصرف ذلك^(٤) المذكور^(٥) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ (الآية)^(٦).

ومنها: ما أخذ من خمس الغنائم والمعدن والركاز، ومصرفه اليتامى والمساكين وابن السبيل.

ونوع آخر: الخراج وجزية الرؤوس وما صولح عليه أهل نجران وبنو تغلب، وما يأخذ العاشر من المستأمنين من أهل الحرب، وما يؤخذ من تجار أهل الذمة، ويصرف ذلك إلى سدّ ثغور المسلمين^(٧)، وبناء الحصون هناك، وإلى المقاتل^(٨).

(١) كلمة نصف ساقطة من دب.

(٢) في ط: الخراج.

(٣) أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان فتاوى قاضي خان في هامش الهندية (١/ ٢٧٣، ٢٧٤).

قال الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى (ص ١١ ب): وفي السير الصغير خواهرزاده في باب توظيف الخراج وخراج توظيفه المقاسمة إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط، وبعد الحصاد لا يسقط في مزارعة خواهرزاده، الغلة إذا أدركت كان للسلطان أن يحبس الغلة، حتى تأخذ الخراج، ذكر خواهرزاده في باب ما يصدق فيه الرضى من قضايا الجامع.

(٤) في خ أ: ومصرف ذلك وهو سهو.

(٥) في ز: للمذكورين، وفي دب: المذكورون مكان المثبت.

(٦) في خ أ، دب، دب: إنما الصدقات للفقراء (الآية) وبقيّة الآية لم تذكر في دب، الآية في سورة التوبة (٩: ٦٠) وما بين القوسين ساقط من ط.

(٧) في ز، خ أ: إلى سدّ الثغور المسلمين.

(٨) في د أ: أو لا المقاتل.

ويعطيهم العطايا يعنى الإمام، ويؤمر عليهم أميراً، ويشتري لهم كراعاً وسلاحاً، فيقاتلون أعداء الله، يفتحون بلادهم حتى يكون المسلمون عن أمن من شر الكفار، ويصرف إلى الطريق في دار الإسلام، ويؤمنها عن القطع من جهة اللصوص، ويصرف إلى إصلاح القناطر، وكرى الأنهار^(١) العظام التى فيها^(٢) إصلاح، ويصرف منه إلى أرزاق الولاة وأعوانهم وأرزاق القضاء والمفتين والمعلمين والمتعلمين^(٣)، والحاصل أن يصرف هذا النوع إلى ما فيه صلاح الرعية^(٤)، وصلاح دار الإسلام والمسلمين.

ونوع آخر: ما أخذ من تركة الميت إذا مات، ولم يترك وارثاً، أو ترك زوجة^(٥)، أو أدركت زوجاً^(٦)، ويصرف ذلك إلى أدوية المرضى، ونفقتهم وعلاجهم وهم فقراء، وإلى نفقة اللقيط، وعقل جنائته، وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب، وليس له من يقضى بنفقته عليه، وما أشبه ذلك، والواجب على الأئمة والسلاطين والولاة أن يوصلوا^(٧) هذه الحقوق إلى أربابها، ولا يحبسوها عنهم، وإن قصرُوا في ذلك^(٨)، فوبال ذلك عليهم يسألون عنه في الآخرة.

مسألة (١١٥٢)

م: إذا كان للأرض ربيعان^(٩): خريفي، وربيعي، وسلم أحدهما للبائع،

(١)

(٢) قوله: "فيها" ساقط من ط.

(٣) في ط: "المتولين" مكان "المتعلمين" وهو تصحيف.

(٤) في دأ، ط: "إصلاح الرعية".

(٥) في دأ: "وترك زوجة" بالعطف.

(٦) في خ ب: "وترك زوجاً"، الصواب ما أثبتناه.

(٧) في دأ: أن يحبسوا.

(٨) في ط: "وإن تصرفوا في ذلك".

(٩) في دأ: "إذا كانت الأرض ربيعان" أى فصلين.

والآخر للمشتري، أو تمكن كل واحد منهما من تحصيل أحد الربيعين^(١) لنفسه، فالخراج عليهما، هكذا ذكره صدر الإسلام رحمه الله^(٢) في "شرح كتاب العشر والخراج".

مسألة (١١٥٣)

إذا زرع أرضه الخراجية، فأصاب زرعها آفة^(٣) فاستظلمه^(٤)، فلا خراج عليه، وهو معروف، ولو ذهب بعض الزرع، فإن بقي مقدار الخراج ومثله، يجب الخراج، وإن بقي أقل من ذلك، يجب بقدر نصف الخراج^(٥).
قال مشايخنا رحمهم الله^(٦): والصواب أن ينظر الإمام أولاً إلى ما أنفق الرجل في هذه الأرض، فيدفع ذلك^(٧) أولاً من الخراج^(٨) لرب الأرض، فإن فضل شيء، يجب الخراج على (نحو)^(٩) ما بينا^(١٠).

فصل في خراج الرؤوس

مسألة (١١٥٤)

ن: أهل الذمة إذا امتنعوا عن أداء الجزية، يقاتلونهم^(١) لأن في الابتداء^(٢)،

- (١) في معظم النسخ: "أحد الربيعين"، وفي دب: "الربيعين"، الصواب ما أثبتناه.
- (٢) في معظم النسخ: "ذكر بدون الصمير"، وفي ز: وقوله: "رحمه الله" لم يذكر فبط.
- (٣) في خ ب، دب: فأصاب زرعها آفة.
- (٤) في دب: "فاص ظلمه"، في ط: "فاظظلمه"، وفي دأ: "فاظظلمه" وكل ذلك تصحيف.
- (٥) في دأ: "الخراج".
- (٦) في دأ، دب: "رضى الله عنهم".
- (٧) في ط: "قيد ذلك".
- (٨) في دأ: "من الخراج".
- (٩) الزيادة: "من دب، ط".
- (١٠) ورد في ط بعد "ما بينا" والله أعلم؛ أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان. (مناوى قاضي خان في هامش "الهندية" ١: ٢٧٣، ٢٧٤)
- (١١) في معظم النسخ: "يقاتلون"، المثبت من ط، م.

مسألة (١١٥٥)

وتؤخذ الجزية من الفقير المعتمل اثني عشر درهماً^(٣)، من الوسط الحال أربع وعشرون درهماً، ومن الفائق في الغناء ثمانية وأربعون درهماً، وهي مسألة الأصل.

مسألة (١١٥٦)

وتكلم المشايخ في معرفة هذه الأشخاص: منهم من قال: من ثلث الدية^(٤)، يعني عشرة آلاف درهم، فهو غني، من يملك المائتين فهو وسط، ومن لا

(١٢) في خ أ، خ ب: "لأنه في الابتداء".

(١) في معظم النسخ: "عن القبول"، وفي خ ب: "عن القبل"، مثبت من ط، م.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "التوازل" في "باب الزكاة (ص ٣٦ ب): "وسئل أبو القاسم عن أهل الذمة إذا امتنعوا عن أداء الجزية، قال: يقاتلون كما يقاتلون في الابتداء". أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في "فصل في خراج الرأس" في هامش "الهندية" (١/ ٢٧٨).

(٣) في د ب: "وتؤخذ من الفقير المعتمل الجزية اثني عشرة درهماً". المعتمل: هو الذي يقدر على العمل (يكون سبباً لملك الدراهم) وإن لم يحس الخرفة، ومن لا يقدر على العمل، ولا يملك مالا، فهو من أهل المزاولة لا يؤخذ منه شيء. أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل خراج الرأس" في هامش "الهندية" (١/ ٢٧٧)، هكذا ذكره محمد بن الحسن في "كتاب الأصل" (ص ١٥٠ ب) في د ب م جاء في رؤوس الرجال مخطوط.

وقال رحمه الله في "الجامع الصغير" في آخر "باب في عشر الأرصين وحراجه". وخراج رؤوس أهل الذمة (ص ٢٦). وخراج رؤوس أهل الذمة ليس إلا على ندمي المعتمل على المعسر اثنا عشر درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهماً، وعلى النقي ثمانية وأربعون.

وقال المكنوي في هامش "الجامع الصغير" في الباب السابق: وقال الشافعي: دينار أو اثنا عشر درهماً من غير تفاوت؛ لقوله عليه السلام: لمعاذ حين بعثه إلى تبصر، أحده من كل حال أو حاملة ديناراً أو عدله معافير، ولما فصية عمر، وحديث معاذ محمود على ما وقع عليه الصلح.

(٤) في ط، د أ: "ملك الدية بدون من".

يملك المائتين، فهو فقير، ومنهم من قال: إن كان يملك ما يكفيه وعياله^(١)، ويفضل له، فهو غني، وإن كان لا يفضل، فهو الوسط (وإن كان يملك^(٢) ما لا يكفيه وعياله^(٣)، فهو أقل^(٤) من الكفاية، فهو الفقير^(٥)).

والصحيح أن ينظر إلى حال^(٦) كل بلد، فإن عادات البلدان متفاوتة^(٧)، فإن صاحب عشرة آلاف درهم يبلغ لا يعد من الكثيرين، وفي البلاد الصغار يعد صاحب العشرة آلاف^(٨) (درهم)^(٩) من الكثيرين^(١٠).

(١) في ط: مكان "عياله" فراغ "...".

(٢) كلمة "يملك" ساقطة من دب.

(٣) في ط: مكان "عياله" فراغ "...".

(٤) في دأ، دب: "وهو أقل".

(٥) ما بين القوسين ساقط من خ أ، خ ب.

(٦) في دأ، دب، ز: في حال.

(٧) في ط، م: "مختلفة".

(٨) في خ أ: "ذو" مكان "صاحب"، ولا يوجد شيء من هذا في خ ب، وفي ط: "عشر" مكان "العشرة" بدون التعريف، والزيادة لم تذكر في معظم النسخ، أثبتناها من دب.

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "التوازل" في "باب الزكاة" (ص ٢٧ أ): وروى عن غسان القاضي قال: سألت بشر المريسي (المتوفى سنة ٢١٨ هجرية) عن أهل الذمة العني، والفقير، والوسط منهم، قال: العني: منهم من يملك الدية يعني عشرة آلاف درهم، والوسط: من من يملك مائتي درهم، والفقير: من لا يملك مائتي درهم.

قال: وسألت عيسى بن أبيان (المتوفى سنة ٢٢١ هجرية) عن ذلك، قال: أما أنا لا أعثر ذلك، ولكن أنظر إلى الرجل وما يملك، فإن كان في ملكه ما يكفيه، ويكفي عياله، ويفضل فهو غني، والذى يملك ما يكفيه، ويكفي عياله كفافاً، ولا يفضل، فهو الوسط، وأما الذى لا يملك ما لا يكفيه، ولا يكفى عياله، وهو أقل من الكفاف، فهو فقير.

قال الفقيه: وكان أبو جعفر يقول: أنظر إلى كل بلد، فإن عادات البلدان مختلفة؛ لأن صاحب عشرة آلاف درهم لا يعد من الكثيرين يبلغ ما لم يملك خمسين ألف درهم أو نحوها، وأما ببغداد ونحوها من البلدان: فإنهم لا يعدون صاحب عشرة آلاف من الكثيرين، وأما في البلاد الصغار: فإنهم يعدون صاحب عشرة آلاف من الكثيرين؛ أشير إلى هذا قاضي خان في فتاواه في أول باب حراج الرأس في هامش الهندي (١/ ٢٧٧).

مسألة (١١٥٧)

س: نصراني عجل خراج رأسه لستين، ثم أسلم، ردّ عليه خراج سنة، وإن أدى خراج سنة^(١)، ثم أسلم في أول السنة، لا يرد عليه شيء^(٢)؛ لأن في المسألة الأولى أدى خراج السنة الثانية قبل الوجوب، فيرد عليه^(٣)، وفي المسألة الثانية أدى خراج السنة الأولى بعد الوجوب^(٤)، لكن هذه المسألة على قول أولئك المتسايع الذين قالوا: بوجوب الجزية في أول الحول، وهذا نصّ "الجامع الصغير"^(٥)، وعليه الفتوى، وقد ذكره^(٦) [في "الجامع الصغير"^(٧) في كتاب الخراج]^(٨).

فصل فيما يباح ويملك^(٩)

مسألة (١١٥٨)

ن: رجل في أرضه ماء، وأرضه مملحة (فأخذ إنسان من ذلك الماء، فلا ضمان عليه، كما لو أخذ من حوضه، وإن صار الماء)^(١٠) ملحاً، فلا سيل عليه لأحد؛ لأن الماء صار ملحاً بالأرض، فصار غير ماء، فمن أخذ منه شيئاً، كان

(١) كلمة "سنة" ساقطة من دأ.

(٢) في خ أ: "شيء".

(٣) في ز: "فرد عليه".

(٤) في م: "بعد الخروج" وهو سهو.

(٥) في دأ: "بغض الجامع الصغير" وهو تصحيف.

(٦) في معظم النسخ: "ذكرناه".

(٧) في ط: في "شرح الجامع الصغير".

(٨) ما بين المعتكفتين مزيد من ط، م؛ ورد في د ب بعد هذه الزيادة "وافقه أعلم بالصواب"، هكذا ذكره الصدر الشهيد في "فتاوى الكبرى" في الفصل الترمي الخراج والعشر والجزية في علامة س، أشار إلى هذا في فتاوى قاضي حاد في العنوان السابق في هامش "الهندية" (٢٧٨/١).

(٩) في ط، م: مسائل مكان فصل، وفي ط: "فيها" مكان "فيها"، وهو تصحيف.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من صلب زه واستدركها في الهامش.

ضامناً، فكذلك^(١) النهر إذا انشق^(٢)، وفي الماء طين^(٣) حتى صار في أرضه دراع من طين أو أكثر، لم يكن لأحد أن يأخذ من ذلك الطين، ولو أخذ كان ضامناً؛ لأن الطين تمكن في أرضه، فصار^(٤) كأنه خرج من أرضه^(٥).

مسألة (١١٥٩)

الخطب في المروج^(٦) إن كان في ملك رجل، ليس لأحد أن يحتطب^(٧) إلا بإذنه؛ لأنه تصرف في ملكه، وإن كان في غير ملك أحد، لا بأس به بالنص. وإن كان ذلك ينسب إلى قرية، أو إلى أهلها، لا بأس بأن يحتطب ما لم يعلم أن ذلك ملكها؛ لأن النص مطلق، لكن خصص عن النص المطلق بالملك^(٨)، وكذا^(٩)

(١) في معظم النسخ: "فكذلك"، المثبت من ط، م.

(٢) في خ، أ، خ، ب، د، ب: الماء إذا انشق.

(٣) في د، ب، ز: "في الماء طين" بدون العطف.

(٤) في معظم النسخ: "وصار"، المثبت من ط، م.

(٥) في د، ب: "من عنده"، هكذا ذكره الفقيه في "النوازل" في "باب الزكاة" (ص ٢٦ ب): عن نصير عن محمد بن الحسن، ثم قال: وكذلك النخل إذا اتخذ موضعاً في أرض رجل، فخرج منه عسل كثير، لم يكن عليه لأحد سبل، وهو لصاحب الأرض، وفيه العشر، وكذلك إذا كان في أرض رجل جبل ملح أو نورة أو مغرة، أو زرنبخ، أو ياقوت، أو زبرجد، أو معدن الذهب، أو الفضة، أو النحاس، أو الزئبق، فكذلك كله لصاحب الأرض، ولا سبل لأحد على أخذ شيء منه، ومن أخذ منه شيئاً نه قيمته، قليلاً كان أو كثيراً، فعليه أن يرده، وإن استهلكه، فعليه قيمته، ولا شيء على صاحب الأرض في الياقوت والزبرجد؛ لأنه حجر.

وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام أنه قال: "ليس في الحجر زكاة"، ثم قال: "ولو تكرر صيد في أرض رجل أو باض فيها بيضاً فهو لمن أحده" وليس هذا كالطين والعسل، وما سوى ذلك مما ذكرنا؛ لأنه لا قرار للصيد والبصر لأنه يخرج منها الطير فيطير، وأما العسل والطين: فقد تمكن فيها.

(٦) المروج: أرض واسعة ذات نبات، ومرعى للدوام، جمع: مروج.

ينظر "المعجم الوسيط" (٢/ ٨٦٧).

(٧) في د، ب: "أن يحتطبها".

(٨) في معظم النسخ: "الملك"، بدون "بأن"، المثبت من ...

الزرنينج والكبريت^(١) والشمار في المروج والأدوية لما قلنا^(٢).

مسألة (١١٦٠)

إمام أمر رجلاً^(٣) أن يعمر أرضاً مينة على أن يتفع، ولا يكون الملك له، فأحيها، لم يملكها؛ لأن هذا شرط صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله^(٤)؛ لأن عنده لا يملك الأرض إلا بإذن الإمام، فأما إذا لم يأذن^(٥) له الإمام بالملك لا يملك^(٦).

كتاب الصوم

مسألة (١١٦١)

ن: الرياء لا يدخل في صوم الفريضة، وفي سائر الطاعات يدخل؛ لأن النبي ﷺ^(٧) قال: «يقول الله تعالى^(٨) الصوم لى وأنا أجزي به»^(٩) نعى شركة الغير،

(٩) في معظم النسخ: "وكذلك"، المثبت من دأ، ز.

(١) في دأ، ز: "الكبريت والزرنينج" بالتقديم والتأخير.

(٢) هكذا ذكره الفقيه في المصدر السابق في "كتاب الزكاة" (ص ٢٦ ب)، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله، وأشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في آخر كتاب الزكاة في "فصل في إحياء الموات" في هامش "الهندية" (١/ ٢٨١).

(٣) في خ أ: "أمر المملوك" مكان "أمر رجلاً".

(٤) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(٥) في ط، م: "فإن لم يأخذن إلا أن في م: "يأذن بدون" لم" وهو خطأ.

(٦) وفي ط بعد "لا يملك" زيادة "والله تعالى أعلم بالصواب"، قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ١٣٧): ومثل أبو القاسم عن إمام أمر رجلاً بأن يعمر أرضاً مينة على أن يتفع بها، ولا يكون الملك له، قال: إذا أحيها فقد ملكها، والشرط باطل (قياساً على أن الإمام) لو أمره بأن يصطاد على أن لا يملك الصيد، أو على أن لا يتفرقاً، فالشرط باطل، فكذا هذا.

قال الفقيه: هذا الجواب على قياس أبي يوسف ومحمد، وأما على قول أبي حنيفة يجوز شرطها، لأنه إنما يملكها بإذن الإمام، فإذا لم يأذن له الإمام بالملك لا يقع له الملك، أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في هامش "الهندية" (١/ ٢٧٨، ٢٧٩).

(٧) في خ ب، د ب: "عليه السلام" مكان "المثبت".

وهذا لم يذكر في سائر الطاعات^(١).

باب في الدخول في الصوم^(٢)

مسألة (١١٦٢)

رجل نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً^(٣)، لم يجز إذا نام، أو أغشى عليه حتى زالت الشمس من الغد، وإن نوى بعد غروب الشمس جاز؛ لأن تقديم النية على الصوم، إنما جاز باعتبار الحاجة^(٤)، والحاجة^(٥) اندفعت بتقديم النية في ليلة هذا اليوم^(٦).

(٨) في خ أ، خ ب، دب: "لقوله تعالى"، وفي د أ: "لقوله الله تعالى".

(٩) قوله: "به" ساقط من د أ؛ الحديث روى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مطولاً، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به»، الحديث رواه الجماعة مع ألفاظ متقاربة، أخرجه البخاري (٣٢٤/١) في كتاب الصوم في "باب فضل الصوم"، ومسلم (٤٦٥/١) في "باب فصل الصيام"، والترمذي في "باب ما جاء في فضل الصوم" (١٢٧/٣)، حديث رقم (٧٦٤)، وابن ماجه في "باب ما جاء في فضل الصيام" (٥٢٥/١) رقم الحديث (١٦٣٨)، ومالك في "الموطأ" في آخر كتاب الصيام في "باب جامع الصيام" (٢٢٧/١) - ط: حلي - والدارمي في "باب في فضل الصيام" (٢٥/٢) - دار الكتب العلمية، بيروت - وابن خزيمة في "صحيحه" في كتاب الصيام في "باب ذكر طيب خلفه الصيام عند الله يوم القيامة" رقم الحديث (١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٩٠٠).

ينظر في "الترغيب والترهيب" للمنذرى أول كتاب الصوم.

(١) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٩ أ): "وسئل (أبو نصر) عن الرياء، هل يدخل في الفريضة؟ قال أبو نصر: الرياء والسمعة لا يدخلان في صوم الفريضة، وأما في سائر الطاعات: فإن الرياء يدخل فيها، قال الفقيه: وإنما قال ذلك لأن النبي ﷺ قال حكاية عن الله سبحانه وتعالى: «الصوم لي وأنا أجزي به»، وقد قال بعضهم: إن الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض، ولكن يفوت عنه ثواب المضاعفة.

(٢) في خ أ، خ ب، دب: "باب الدخول في الصوم".

(٣) كلمة "غداً" ساقطة من دب.

(٤) في خ ب، د أ، ز: "اعتباراً بالحاجة"، وفي خ أ، دب: "اعتبار الحاجة".

(٥) في دب: "الحاجة بدون العطف".

(٦) هكذا ذكره قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في "المصل الثاني في البية".

مسألة (١١٦٣)

إذا وجبت عليه كفارة الإفطار وهو فقير، فصام^(١) إحدى وستين يوماً للقضاء والكفارة، ولم يعين اليوم للقضاء جاز، هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله؛ لأن الغالب أن الذي يصوم عن القضاء والكفارة، يبدأ بالقضاء، ثم الكفارة، والغالب كالواقع، فصار كأنه نوى القضاء في اليوم الأول، وستين يوماً عن الكفارة^(٢).

مسألة (١١٦٤)

م: إذا وجب على إنسان قضاء يومين من رمضان [واحد]^(٣)، وأراد أن يقضيهما^(٤)، يوى أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان، وإن لم ينو أجرأه؛ لأن التعيين^(٥) في الجنس الواحد ليس بشرط، وإن كان يومين من رمضانين^(٦)، ينوى قضاء رمضان الأول، وإن لم ينو عند بعض المتأخرين: لا يجزيه^(٧)، والمختار أن يجزيه^(٨).

فتاوى قاضى خان فى هامش "الهندية" (٢٠٢/١)

(١) فى ط: "وهو يقيم مقام مكان فصام"، وفى دب: "فصار مكان فصام" وهو سهو.

(٢) فى خ، أ، خ ب: "من الكفارة"، قال الفقيه أبو الليث فى المصدر السابق فى باب الصيام (ص ٤١ ب): "وسئل بعضهم عن رجل أفطر يوماً فى شهر رمضان متعمداً، فصام إحدى وستين يوماً، ولم يعين اليوم للقضاء، هل يجزيه؟ قال: لا يجزيه إن لم يبين اليوم الذى للقضاء ولم يعينه."

قال الفقيه: وعندى أن هذا جائز؛ لأن الغالب أن الذى يصوم عن القضاء والكفارة، يبدأ أولاً بالقضاء، فصار كأنه نوى باليوم الأول عن القضاء، وستين يوماً بعده عن الكفارة، أشار إلى هذا قاضى خان فى المصدر السابق والعنوان فى هامش "الهندية" (٢٠٢/١).

(٣) الزيادة: من م، وفى ز: "مشطوبة"

(٤) فى د أ: "وإذا أن يقضيهما" وهو تصحيف، وفى خ أ: "يقضيهما مكان يقضيهما".

(٥) فى د أ: "لأن النفس" وهو خطأ.

(٦) فى خ ب، د أ، دب: "من رمضان" وهو خطأ.

(٧) فى خ أ: "عند بعد المتأخرين لا يجزيه"، وقال الآخر: إنه يجزيه "بزيادة الجزء الثانى".

(٨) من علامة "س" إلى قوله: "والمختار أنه يجزيه" ساقط من ط، واستدركها فى آخر هذا الكتاب، ومن صلب م، واستدركها فى الهامش، ولكنها مطموس فى الفيلم الذى

مسألة (١١٦٥)

زفت^(١): إذا قال: نويت أن أصوم غداً إن شاء الله، ذكر شمس الأئمة الحلواني [رحمة الله عليه]^(٢): (أنه لا رواية لهذه المسألة، وفيها^(٣) قياس واستحسان؛ في القياس: لا يصير صائماً؛ لأن استثناء^(٤) إذا لحق الكلام^(٥) يبطل ما قبله.

وفي الاستحسان: يصير صائماً^(٦) لأنه قوله: "إن شاء الله" ليس على وجه الاستثناء، إنما هو الاستعانة، وطلب التوفيق من الله تعالى، بخلاف الطلاق وغيره، والفقه^(٧) في الفرق أن الاستثناء^(٨) عمل اللسان، فيبطل به^(٩) ما يتعلق باللسان من الأحكام^(١٠) نحو الطلاق وأشباهه، وأما النية^(١١): فعمل القلب لا تعلق له^(١٢) [باللسان]^(١٣) فلا يبطل بالاستثناء الذي هو عمل اللسان^(١٤).

بين يدي، هكذا قاله حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الرابع في النية" في علامة "س"، أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق والعنوان في هامش الهدية (١/ ٢٠٢)، والهندية في كتاب الصوم في "الباب الأول في تعريفه (١) / (١٩٦).

- (١) في ط: "س" مكان "زفت".
- (٢) الزيادة: من ط، مضى ذكره في الفصول السابقة.
- (٣) في دأ: "ومنها" مكان "وفيها" وهو نصحيح.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ط، وذكر مكانها هذه العبارة: "عند بعض العلماء لا يكون صائماً؛ لأن لها استثناء".
- (٥) في خأ: "كلاماً" مكان "الكلام".
- (٦) في ط: "وفي الاستحسان في القياس لا يصير صائماً" وهو تحريف.
- (٧) في دأ: يخالف الطلاق والفقيه مكان المتب. .
- (٨) في دأ: "وأن الاستثناء" بزيادة العطف.
- (٩) في ط: "ويبطل به".
- (١٠) في ز: "والأحكام".
- (١١) في ط، ز: "فأما النية".
- (١٢) في دب: "لا تتعلق له".

مسألة (١١٦٦)

إذا دخل الرجل في الصوم على ظن أنه عليه^(١)، ثم تبين أنه ليس عليه^(٢)، فلم يفطر^(٣)، ولكن مضى عليه ساعة، ثم أفطر، فعليه القضاء؛ لأنه لما مضى عليه ساعة، صار كأنه نوى في هذه الساعة، فإذا كان^(٤) قبل الزوال، صار شارعاً في صوم التطوع، فيجب عليه^(٥).

مسألة (١١٦٧)

غر: رجل اشتبه عليه شهر رمضان، نحو أن كان في دار الحرب، فتحريّ وصام شهراً، ثم تبين أنه صام قبل رمضان، لا يجوز^(٦) [ولو تبين أنه صام بعد رمضان يجوز]^(٧)؛ لأن تقديم صوم^(٨) رمضان غير جائز^(٩)، أما القضاء بعد (١٣) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(١٤) في دأ: "الاستثناء الذي هو عمل باللسان" مكان المثبت، هكذا ذكره الصدر الشهيد في فتاوى الصغرى (ص ١١ ب) في مسائل النذر في الصوم، وفي "الهندية" نقلاً عن المتناوى الظهيرية: "ولو قال: نويت أن أصوم غداً إن شاء الله تعالى، صحت نيته، هو الصحيح. الفتاوى الهندية: في كتاب الصوم الباب الأول في تعريفه (١/١٩٥)

- (١) في د ب: "أن عليه".
- (٢) في معظم النسخ: "أن ليس عليه"، المثبت من ط.
- (٣) في خ ب: "فلا يفطر" وهو خطأ.
- (٤) في دأ: "وإن كان" مكان المثبت.
- (٥) هكذا ذكره الصدر الشهيد في فتاوى الصغرى في العنوان السابق (ص ١٢ أ).
- (٦) لقوله عليه السلام: «لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين إلا أن يكون صوم بصومه رجل فليصم ذلك الصوم»، الحديث أخرجه أبو داود في باب فيمن بصر شعبان برمضان (١/٥٩١)، والترمذي في باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم (٣/٥٩) رقم الحديث (٦٨٤).

- (٧) ما بين القوسين ساقط من دأ.
 - (٨) كلمة "صوم" ساقطة من دأ.
 - (٩) لما سبق في أبي هريرة، وفي رواية البخاري: «لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين»، الحديث أخرجه البخاري (١/٣٢٧) في كتاب الصوم في باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين.
- ينظر هذا الحديث في الترمذي في آخر باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم (٣/٦٢)

رمضان: فجائز^(١).

مسألة (١١٦٨)

وإذا تقدم بستين^(٢)، اختلف المشايخ فيه: قال بعضهم: لا يجوز في الكل، أما في السنة الأولى^(٣): فقد تقدم على الوقت، وفي السنة الثانية^(٤): الصوم^(٥) فيها لا يكون قضاء عن رمضان في السنة الأولى؛ لأنه لم ينو^(٦)، وإنما نوى^(٧) عن الثاني.

وقال بعضهم: صومه في السنة الثانية يقع قضاء عن السنة الأولى، وفي الثالثة عن السنة الثانية^(٨).

قال أبو جعفر^(٩): هذا عندي على وجهين: إن نوى بصومه في كل سنة عن الواجب عليه، يكون الثاني قضاء عن الأول، وإذا نوى^(١٠) في كل سنة صوم رقم الحديث (٦٨٥)، وفي باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان رقم الحديث (٦٨٧) بمعناه.

وقد عليه السلام: لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته، الحديث أخرجه الترمذي (٦٣/٣) في باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال، والإفطار له رقم الحديث (٦٨٨) وقال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (سورة البقرة الآية ١٨٥)، هذه الآية والأحاديث السابقة تدل على أن تقديم صوم رمضان لا يجوز، وإذا صام بنية صوم رمضان قبل ثبوت الرؤية لا يصح صومه.

(١) لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (سورة البقرة الآية ١٨٥).

(٢) في دأ: بستين.

(٣) كلمة "الأولى" ساقطة من معظم النسخ، أثبتناها من خ أ، ط.

(٤) في معظم النسخ: "والسنة الثانية"، والزيادة من عندنا لتعديل المعنى.

(٥) في دأ، دب: "والصوم بالعطف".

(٦) في ط: "لم ينو بدون".

(٧) في خ أ، خ ب، دب: "وإن نوى" وهو تصحيف.

(٨) في ط: "عن الثانية" وهو تصحيف.

(٩) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه اللحي الهندي، المتوفى سنة ٣٦٢ هجرية، ترجمته في "الفوائد السنية" (ص ١٧٩).

(١٠) في خ أ، خ ب، دب: "وإن نوى".

مسألة (١١٦٩)

نس : وإذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر، لا يصح نيته عن القضاء^(١) ويصير صائماً^(٢)، وإن أفطر، يلزمه القضاء، كما إذا نوى التطوع ابتداءً، وهذا يرد^(٣) إشكالا على مسألة المظنون^(٤).

- (١) في دأ، ز: "وعليه قضاء الكل".
- (٢) في دأ، ط: "لا يصح حتى نيته بزيادة حتى"، وفي دأ: "بنية القضاء مكدر المثبت".
- (٣) في معظم النسخ: "يصير صائماً بدون العطف، المثبت من دب".
- (٤) في دب، ط: وهذا يرده.
- (٥) هكذا ذكره حسام الدين في "فتاوى الصغرى" (ص ١١ ب) في مسائل النذر في الصوم، قال قاضي خان "الفتاوى" في الفصل الثاني في النية: "كل صوم لا يتأدى إلى نية من الليل كالقضاء والنذر، إن نوى مع طلوع الفجر جارا، لأن الواح من الية بالصوم لا تقديهما". فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (٢٠١/١) وقال الكاساني في "بدائع الصنائع" (٨٥/٢) في كتاب الصوم في "فصل شرائط الصيام"، فالأفضل في الصيام كلها أن ينوي وقت طلوع الفجر إن أمكنه ذلك، أو من الليل؛ لأن النية عند طلوع الفجر تقارن، أو جزء من المادة حقيقة، ومن الليل تقارن تقديرًا، وإن نوى بعد طلوع الفجر، فإن كان الصوم دينًا لا يجوز بالإجماع، وإن كان عينًا، وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمنذور المعين يحوز وجه قول الكاساني في صوم رمضان قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ الآية سورة البقرة: الآية (١٨٧)، وقوله عليه السلام: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»، الحديث أخرجه الترمذي في "باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل" (٩٩/٣) رقم الحديث (٧٣٠). قال الترمذي: وإنما معنى هذا عند أهل العلم، لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل ضوء الفجر في رمضان، أو في قضاء رمضان، أو في صيام نذر، إذا لم يوه من النبي له جزؤه، وأما صيام التطوع: فمباح له أن ينويه بعد ما أصبح، وهو قول السافعي وأحمد وإسحاق.
- وفي صوم التطوع حديث عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أهله، فيقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قالوا: لا، قال: فلاني صائم». أخرجه لدارقطني في (١٧٦/٢)، وقال عليه السلام: «الصائم المتطوع أمين بمعه إن شاء صام وإن شاء أفطر»، الحديث أخرجه الترمذي في "باب ما جاء في إبطار الصائم المتطوع".

مسألة (١١٧٠)

م^(١) : إذا نوى من الليل قضاء رمضان والتطوع ، يقع قضاء عبد أبي حنيفة وأبي يوسف [رحمهما الله]^(٢) لأنه لا معارضة بين الواجب والنفل ، وعند محمد [رحمه الله]^(٣) يقع تطوعاً .

مسألة (١١٧١)

ولو نوى قضاء رمضان وكفارة اليمين ، لا يصير شارعاً في واحد منهما بالإجماع للمتعارض^(٤) ، ولكن يصير متطوعاً ، ولو أفسد لا يلزمه القضاء ؛ لأنه شرع فيه على قصد إسقاط الواجب^(٥) .

(٣/ ١٠٠) رقم الحديث (٧٣٢) .

قال الترمذي : والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن الصائم المتطوع إذا أفطر ، فلا قضاء عليه إلا أن يحب أن يقضيه ، وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي .

- (١) الرمزم "م" ساقط من دأ .
- (٢) في ط : عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه .
- (٣) الزيادة : من دأ ، دب ، خأ ، نو .
- (٤) في ط : الإجماع المتعارض .
- (٥) قال قاضي خان في "فتاواه" في "الفصل الثاني في النية" : ولو نوى قضاء رمضان والتطوع ، كان عن القضاء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ؛ لأنه أقوى ، وعند محمد رحمه الله تعالى : يقع عن التطوع ؛ لأن النيتين قد تدافعتا ، فبقي مطلق النية ، يقع عن التطوع ، ولأبي يوسف رحمه الله تعالى ما قلنا ، ولأن نية التطوع للتطوع غير محتاج إليها فلغت ، فبقيت نية القضاء ، فتقع عن القضاء ، ولو نوى قضاء رمضان كفارة الطهار . كان عن القضاء استحساناً ، وفي قياس يكون تطوعاً ، وهو قول محمد رحمه الله تعالى لأن النيتين قد تدافعتا ، فصار كأنه صام مطلقاً ، وجه الاستحسان : أن القضاء أقوى ، لأنه حق الله تعالى ، وكفارة الطهار حق له ، فيترجح القضاء . فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (١/ ٢٠١)

باب ما يفسده وما لا يفسد الصوم^(١)

مسألة (١١٧٢)

ن: الدموع إذا دخلت في فم الصائم، فهذا على وجهين. إما إن كان قليلاً كالقطرة والقطرتين ونحو ذلك، أو كان أكثر^(٢) حتى وجد ملوحتة في فيه^(٣)، واحتتمع شيء كثير وابتلعه، ففي الوجه الأول: لا يفسد [صومه]^(٤)؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه، وفي الوجه الثاني: يفسد (صومه)^(٥)؛ لأنه يمكن التحرز عنه^(٦)، وكذلك الجواب في عرق الوجه (لو^(٧) دخل في^(٨) فم الصائم)^(٩).

مسألة (١١٧٣)

الدم إذا خرج من الأسنان^(١٠)، ودخل في الحلق^(١١) والرجل صائم، فهذا

- (١) في دب: بدون "ه".
- (٢) في ط: كثيراً.
- (٣) في معظم النسخ: "في جميع فمه"، المثبت من ز.
- (٤) الزيادة: من دب، ط، م، خأ، خب.
- (٥) الزيادة: من ط.
- (٦) في ط: "الاحتراز عنه".
- (٧) في ز: "ولو بزيادة العطف".
- (٨) في ط: بدون "في".
- (٩) ما بين القوسين ساقط من خأ، خب، دأ، دب، قال الفقيه أبو الليث في أول باب الصيام (ص ٣٩ ب): وسئل محمد بن مقاتل عن الدموع تدخل في حلق الصائم، قال: إن كانت قطرة أو قطرتين، أو نحوه لم يضره، وإن وجدت ملوحتة، وإن اجتمع شيء كثير، فإنه ينقض صومه إذا ابتلعه.
- أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في "الفصل السادس فيما يفسد الصوم" في هامش "الهندية" (٢١١/١) وحسام الدين (ص ١٢ أ) في "الفتاوى الصغرى" في "مسائل النذر في الصوم".
- (١٠) في دأ، ط: "الإنسان" وهو تصحيف.
- (١١) في دأ: النعم.

على ثلاثة أوجه: (إما^(١)) إن كان الغلبة للبزاق^(٢) أو للدم^(٣)، أو كلاهما^(٤) سواء، ففي الوجه^(٥) الأول: لا يضره، وفي الوجه الثاني: يفسد صومه، ويلزمه القضاء دون الكفارة؛ لأن للغالب حكم الكل^(٦)، وفي الوجه الثالث: يجب أن تكون المسألة^(٧) على القياس والاستحسان كما في الطهارة، فيلزمه^(٨) القضاء استحساناً، ترجيحاً للفساد احتياطاً^(٩).

مسألة (١١٧٤)

رجل أدخل خشبة في دبره، فهذا على وجهين: إما إن كان^(١٠) طرفها

- (١) الزيادة: من ط، م.
- (٢) في دب: إن كانت الغلبة للبزاق.
- (٣) في معظم النسخ: الدم.
- (٤) في ط: "كان مكان كلاهما".
- (٥) في خأ، خب، دأ، دب: في الوجه.
- (٦) في دأ، دب: "لأن الغالب حكم الكل" وهو سهو.
- (٧) في ط: "أن يكون الملة" وهو نصحيح.
- (٨) في ط: فلزمه.
- (٩) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٢٩ ب): وسئل نصير عن الدم إذا خرج من فم الإنسان، ودخل في الخلق، والرجل صائم، قال: إن كانت الغلبة للدم، فإنه يعصره، وعليه القضاء، قال الفقيه: يعني إن كانت الغلبة للبزاق، فلا شيء عليه.
- أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق في "الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم في هامش الهندية" (٢٠٨/١).
- قال ابن قدامة: فإن سال فمه دمًا، أو خرج إليه فلس أو قىء، فإن رذده أفطر، وإن كان يسير؛ لأن الفم في حكم الطاهر، والأصل حصول الفطر بكل وأصل، وإن ألقه من فيه، وبقي فمه نجسًا، أو تنجس فمه بشيء من خارج، فابتلع ريقه، فإن كان معه حزم من المنجس، أفطر بذلك الجزء، وإلا فلا. المغنى (١٠٧/٣).
- القياس يقتضي عند ما يتساوى الدم والبزاق أن لا تفسد صومه تغليبًا للزق، ونعمه التحرز عنه، إلا أن الأخذ بالاستحسان أحوط؛ لأن الأصل في فساد الصيام دخول الفطر من الخارج، وقد وجد، وكما أن في الزيادة لا ضرر، وأما مباشرة الحرام لا يجوز إلا للضرورة.

(١٠) في معظم النسخ: "يكون"، المثبت من ط.

خارجاً، أو لم يكن^(١)، ففي الوجه الأول: لا ينتقض صومه^(٢) (لأنه لم يتم دخوله، وفي الوجه الثاني: ينتقض، وكذلك لو ابتلع خيطاً، وطرفه في يده ثم أخرجه، لا ينتقض صومه)^(٣)، ولو ابتلعه كله^(٤)، انتقض وعليه القضاء^(٥).

مسألة (١١٧٥)

الصائم أدخل المخاط أنفه^(٦) من رأسه، ثم استنشقه^(٧)، فأدخل حلقه على نعمد منه، قال: لا شيء عليه إلا إن جعله على كفه، ثم ابتلعه^(٨)، فيكون عليه القضاء؛ لأن هذا بمنزلة ريقه^(٩).

مسألة (١١٧٦)

الصائم إذا ابتلع سمسمه، فهذا على وجهين: إما إن ابتلعها من بين

- (١) في د، م: ولم يكن.
- (٢) في خ أ: "لا ينقض صومه".
- (٣) ما بين القوسين ساقط من خ أ، خ ب، د ب.
- (٤) في ط: "ابتلع كله".
- (٥) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٤٠ أ): وروى إبراهيم عن رستم عن محمد في رجل أدخل خشبة في دبره، إن كان أحد طرفيه خارجاً، لا ينتقض صومه، وكذلك نقول: في الإصبع لما لم يكن بألة الجماع، لا ينتقض صومه، ولا يجب الغسل، وكذلك إذا ابتلع خيطاً في حلقه، وطرفه في يده، ثم أخرجه، فلا شيء عليه، ولو ابتلعه كله، يجب عليه القضاء.
- قال قاضي خان في المصدر السابق: ولو ابتلع سلكة وطرفها بيده أو خشبة، وطرفها بيده، أو أدخل إصبعه في دبره، أو أخرج بزاقه من الفم إلى الذقن ولم ينقطع، فابتلعها لا يفسد صومه. في هامش "الهندية" (٢٠٨/١)
- (٦) في ط، م، خ أ: نزل مخاط أنفه.
- (٧) في د ب، ط، م: استشفه.
- (٨) في ط، ز: "إلا أن يجعله على كفه ثم ابتلعه" إلا أن في ط: "يبتلعه" مكان المثبت
- (٩) هكذا قال الفقيه في المصدر السابق في "باب الصيام" (ص ٤٠ أ)، قال قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: إذا ابتلع براقه الذي في فيه، أو المخاط الذي نزل من رأسه إلى العم لا يفسد صومه، وكذا إذا دخل الدخان أو العبار أو ريق العطر، أو الذباب حلقه لا يفسد صومه. في هامش "الهندية" (٢٠٨، ٢٠٧/١)

أسنانه^(١)، أو تناولها من الخارج، ففي الوجه الأول: لم يتنقض صومه؛ لأن قليل، فجعل بمنزلة الريق، وفي الوجه الثاني: انتقض؛ وتكلموا في وجوب الكفارة، والمختار أنها تجب إن ابتلعها ولم يمضغها^(٢)؛ لأنها من جنس ما يتغذى به^(٣).

مسألة (١١٧٧)

الصائم إذا استقصى^(٤) في الاستنجاء حتى يلع الماء مبلغ^(٥) الحفنة، فهذا قل ما يكون^(٦)، وإن كانت قطرة^(٧)؛ لأن القطر^(٨) مما يدخل، وقد دخل.

- (١) في ط، م: "أما أن ابتلع سمسة بين أسنانه"، وفي م: "إذا مكان أن".
- (٢) في دأ: "ولا يمضغها"، وفي م: "أو لم"، وفي ز: "ولم يمضغها" وهو خطأ.
- (٣) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٤٠ أ): "وسئل أبو القاسم عن رجل ابتلع سمسة واحدة، قال: عليه القضاء، وكذلك إذا مضغها، وذكر عن أبي نصر أنه قال: عليه القضاء والكفارة، وروى محمد بن سماعة عن محمد قال: إن ابتلع سمسة من بين أسنانه لم يفطر، وإن تناولها من خارج فطرته.
- وسئل أبو القاسم عن من أكل حبات السمسم، قال: إن أكل أكلاً متداركاً، فعليه الفضة والكفارة، أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في آخر "فصل فيما لا يفسد الصوم" في هامش "الهندية" (١/٢٠٨، ٢٠٩)، وحسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "مسائل النذر في الصوم" (ص ١٢ أ).
- وفي الجامع الصغير في باب فيما يوجب القضاء والكفارة وفيما لا يوجب (ص ٢٨): "أو أكل لحمًا من بين أسنانه متعمدًا، فلا قضاء عليه ولا كفارة.
- قال اللكنوي في هامش الجامع الصغير: وقال زفر: فيه القضاء؛ لأنه أكل لحمًا مبتدئًا، ولنا: أن القليل تابع للأسنان، فصار بمعنى الريق، والكثير لا، والحد الفاصل: أنه ب كان أقل من الحمصة قليل، وإذا كان مثله فصاعدًا، فهو كثير. أشار إلى هذا ابن قدامة في العنوان السابق (٣/١١٠، ١١١).

- (٤) في دأ: "استقصى" وهو تصحيف.
- (٥) في خ، أ، غ، ب: محل.
- (٦) في خ، أ: "فسد ولو أقل"، وفي خ، ب، د، د، ز: أقل.
- (٧) في دأ: "قطره" وهو تصحيف.
- (٨) في دأ: "القطر" وهو تصحيف.
- (٩) قال الفقيه في "النوازل" في "باب الصيام" (ص ٤٠ أ): "عن أبي القاسم وهذا لا يكون (أي الاستقصاء في الاستنجاء حتى يبلغ موضع الحفنة)، فإن تكلف حتى يلع مث

والاستقصاء في الاستنجاء لا يفعل؛ لأنه يورث داءاً عظيماً.

مسألة (١١٧٨)

الصائم إذا عالج ذكره حتى أمنى، يجب عليه القضاء (هو المختار)^(١) لأنه وجد الجماع معنى، وهل يحل [له]^(٢) أن يفعل ذلك إن أراد الشهوة^(٣)، لا (يحل له ذلك)^(٤) لقوله عليه السلام^(٥): «ناكح اليد ملعون»^(٦)، وإن أراد تسكين ما به من الشهوة، أرجو أن لا يكون عليه وبال^(٧).

الموضع فطره، هكذا ذكر حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في العنوان السابق (ص ١٢ أ)؛ لقوله عليه السلام: «الفطر بما دخل» الحديث، سيأتى تخريجه في مسألة (١١٨٢) في علامة "نس".

(١) الزيادة: من ط، م.

(٢) الزيادة: من ط، م.

(٣) في "خ أ"، دب: "لأن أراد الشهوة" وهو تصحيف.

(٤) في خب، دأ، دب، ز: "لا"، والزيادة: من ط، م.

(٥) في ز: "ع م" مكان "عليه السلام".

(٦) قال العجلوني: قال الرهاوى في حاشية "النار": لا أصل له، وأشار إلى هذا ملا على القارئ في الموضوعات الكبرى.

ينظر "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" (٢/ ٤٣١) رقم الحديث (٢٨٣٨) - ط: الفنون، ن: مكتبة التراث الإسلامي، حطب، و "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة". الموضوعات الكبرى للملا على القارئ (ص ٣٧٦) رقم الحديث (٥٦٩).

(٧) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصيام" (ص ٤٠ أ): وسئل أبو القاسم عن الصائم إذا عالج ذكره بيده حتى أنزل، قال: لا يجب عليه القضاء، وبه قال أبو بكر، وروى عن محمد بن سلمة: أن عليه القضاء، وبه نأخذ.

قال الفقيه: قول محمد بن سلمة أحب إليّ، وقيل أبي بكر بكر: أي حل للرجل أن يفعل مثل هذا؟ قال: إن لم يرد به الشهوة، وأراد به تسكين الشهوة، فلا بأس به، وهو مأجور، قال الفقيه: روى عن أبي حنيفة: أنه قال: أما يكفيه أن ينحو رأسه رأساً، وهكذا ذكره قاضي خان في "الفتاوى" في الفصل الخامس: فيما لا يفسد الصوم. في هامش "الهندية" (٢٠٨/١).

قال ابن قدامة: ولو استمنى سده، فقد فعل محرماً، ولا يفسد صومه به إلا أن ينزل، فوب أنزل، فسد صومه؛ لأنه في معنى القبله في إثارة الشهوة. المغنى: كتاب الصيام (٣).

مسألة (١١٧٩)

صائم اغتسل، فدخل الماء أذنه، لا شيء عليه، وإن صب فيه^(١) متممًا. قالوا: عليه قضاء يومه^(٢)؛ لأن في الوجه الأول لم يوجد المفطر^(٣)، لا صورة ولا معنى؛ لأن الماء مما لا يتعلق الصلاح^(٤) بوضوئه إلى الدماغ، وفي الوجه الثاني وجد الإفطار صورة، والمختار أنه لا شيء عليه في الوجهين؛ لأن هذا وجه معنوي، فإذا انعدم المعنى، انعدم أصلاً، وقد ذكرنا في "شرح الجامع الصغير"^(٥).

مسألة (١١٨٠)

الصائم إذا أخذ الإهليلج اليابس، وجعل يمصّه، ولا يدخل عينه^(٦) في جوفه لم يفطره؛ لأنه لم يدخل عينه، والفطر مما يدخل^(٧)، ولو فعل هذا بالفانيد^(٨)

(١١٣)

- (١) في دأ: "لأن صب فيه"، وفي ط: "تمه مكان فيه".
- (٢) في ط، م: يوم.
- (٣) في ط: الفطر.
- (٤) في ط: الطلاح وهو تصحيف.
- (٥) قال أبو الليث في المصدر السابق في (ص ٤١ أ): وسئل نصير عن صائم اغتسل، فدخل الماء أذنه، قال: لا شيء عليه إلا أن يصب الماء فيها متممًا، فعليه قضاء يومه. قال قاضي خان في آخر العنوان السابق: ولو خاض الماء، فدخل الماء أذنه، لا يفطر صومه، وإن صب الماء في أذنه، اختلفوا فيه، والصحيح هو الفساد، لأنه وصل إلى الجوف بفعله، فلا يعتبر فيه صلاح البدن. فتاوى قاضي خان في هامش "الهدية"^(١) (٢٠٩).
- (٦) في ط: "الصائم إذا أخذ الهليلج اليابس وجعل يمصّها ولا يدخل عينا الإهليلج - بكسر اللامين - وقيل: بفتح اللام الثانية: شجرت في الهند والصين، ثمرة على هيئة حب صنوبر الكبار. المعجم الوسيط (١/ ٣١)، مختار الصحاح (ص ٦٩٦).
- (٧) في ط: "مما دخل".
- (٨) الفانيد: نوع من الحلوى، يعمل من القند والنشا، قال الفيومي: وهو كلمة أعجمية لفقد فاعيل من الكلام العربي، ولهذا لم يذكرها أهل اللغة. ينظر "المصباح المنير" (٢/ ٤٥٧) - ط: الحلبي -.

فطره؛ لأنه يدخل^(١) عينه، وإن كان مائماً^(٢).

مسألة (١١٨١)

رجل جامع في رمضان قبل الصبح، فلما حشى الصبح، أخرج، فأمنى بعد الصبح، ليس عليه شيء؛ لأنه لم يوجد بعد الصبح الجماع لا صورة ولا معنى^(٣).

(١) في ط: "دخل عينه"، وفي دب: "تدخل عينه".

(٢) في دأ: "مائماً" قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٤١ ب): "ولو أن صائماً غسل هليلجة، وجعلها في قمه فمضغها، ولا يدخل شيء منها في جوفه، لا يفطره، وهو بمنزلة العلك، ولو كان موضع الهليلجة فائداً، ينقض صومه".
قال قاضي خان في "الفتاوى" في "الفصل السادس فيما يفسد الصوم: الصائم إذا كان أكل متعمداً ما يتغلذى به، أو يداوى به كالخبز والأطعمة والأشربة والأدهان والألبان، عليه الكفارة عندنا، وكذا إذا أكل هليلجة، أو مسكاً، أو كافوراً، أو غالية، أو زعفراناً، وإذا أخذ الهليلجة بفيه، وجعل يمضغها، ولا يدخل عينها في جوفه، لا يلزمه القضاء، وإن جعل هذا بالفانيد أو بالسكر، يلزمه القضاء والكفارة. في هامش "الهندي" (١/٢١٣).

(٣) لقول عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام، ثم يصوم في رمضان"، الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في "باب الصائم يصبح جنباً" (٣٢٩/١)، ومسلم في "باب صحة صوم من طلع عليه المحر وهو جنب" (٤٤٨/١، ٤٤٩).

وفي رواية أخرى عن سليمان بن يسار: "أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن الرجل يصبح جنباً أيصوم؟ قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصوم، أخرجه مسلم في آخر الباب السابق (١/٤٥٠).

وفي رواية الترمذي: عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال: أحبرتنى عائشة وأم سلمة زوجتا النبي ﷺ: "أن النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل فيصوم"، الحديث أخرجه الترمذي في "باب ما جاء في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصوم" (٣/١٤٠) رقم الحديث (٧٧٩)، قال الترمذي: حديث عائشة وأم سلمة حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سعيد والشافعي وأحمد وإسحاق، وقد قال قوم من التابعين: إذا أصبح جنباً، يقضى دنث اليوم، والقول الأول أصح، إلى هذا الاختلاف أشار الشوكاني في "نبيل الأوطار" في "باب من أصبح جنباً وهو صائم" (٤/٢١٣، ٢١٤).

قال الفقيه أبو الميثم في "النوازل" في "باب آخر من الصوم" (ص ٤٢ ب): "وروى إبراهيم ابن رستم في رجل أولج في شهر رمضان قبل الصبح، فلم حشى الصبح

مسألة (١١٨٢)

نس : المرأة إذا جعلت القطننة في قبلها ، إن انتهت إلى الفرج الداخل ، وهو رحمها ، انتقض صومها ؛ لأنه تم الدخول^(١) .

مسألة (١١٨٣)

صائم عمل عمل الإبريسم^(٢) ، فدخل الإبريسم في فمه ، فخرجت [منه]^(٣) خضرة الصبغ ، أو حمرة ، أو صفرة ، فاختلط بالريق ، فصار الريق^(٤) أحمر ، أو أصفر ، أو أخضر^(٥) ، فابتلع الصائم هذا الريق ، وهو ذاكر لصومه فطره ؛ لأنه أكل

أخرج ، فأمنى بعد الصبح ، قال : لا شيء عليه ، وهو بمنزلة الاحتلام ، هكذا ذكره قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في الفصل السادس : فيما يفسد الصوم وهو عنى نوعين "في هامش الهندية" (٢١٠/١) .

(١) لقوله عليه السلام : «الفطر مما دخل» قال الزيلعي : الحديث رواه الموصلي في "مسنده" ، وقال محشئ "نصب الراية" : قال الهيثمي في "الزوائد" (١٦٧/٣) : رواه أبو يعلى .

وفي رواية أخرى : عن عبد الله بن مسعود قال : إنما الوضوء مما خرج ، وليس مما دخل ، والفطر في الصوم مما دخل ، وليس مما خرج .

قال الزيلعي : ووقفه عبد الرزاق في "مصنفه" على ابن مسعود ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" ، ووقفه ابن أبي شيبة في "مصنفه" على ابن عباس ، وكذلك رواه البيهقي (٢٦١/٤) ، و"نصب الراية" للزيلعي : كتاب الصوم (٤٥٣/٢-٤٥٤) وقال البخاري في "الصحيح" في كتاب الصوم في "باب الحجامة والقيء للصائم تعلية" (٣٣٢/١) : وقال ابن عباس وعكرمة : الصوم مما دخل وليس مما خرج .

(٢) الإبريسم : كلمة معربة ، قال الرازي : فيه ثلاث لغات : الأولى : بكسر الهمزة والراء والسين ، والثانية : بفتح الثلاثة ، والثالثة : بكسر الهمزة وفتح الراء والسين متر الإهليلج ، والبرسيم : نبات من الفصيلة البقلية ، يزرع في مصر والجزيرة العربية مختار الصحاح (ص ٤٨) والمعجم الوسيط (٤٨/١) والمصباح المنير (٢٤/١) لعل المراد هنا هو أن يمس بطرف ورق الشجر ، والطرف الآخر خارج فمه ، ثم دحر ، بد خرج منه الريق بالمص ، واحتلط بريقه ، ثم ابتلع هذا الريق ، يفطر صومه ؛ لأنه دحر العين .

(٣) الزيادة : من خاء ، خب ، دب ، ط ، م .

(٤) قوله : "فصار الريق" ساقط من ط .

(٥) في خاء ، داء ، دب : أحمر أو أصفر أو أخضر .

مسألة (١١٨٤)

زاج: ولو وقعت قطرة من المطر في حال نومه في حلقه فطره لوصول المفطر إلى جوفه^(٢).

مسألة (١١٨٥)

ولو أخرج بزاقه^(٣) من فمه^(٤) على يده، وجمعه فيه، وبعد ذلك رده إلى فمه^(٥)، فطره، ولو أخرجه [من^(٦) فمه إلى ذقنه^(٧)] ولم ينقطع عما كان داخل فمه، ثم رده إلى فمه، فابتلعه لا يفطره؛ لأنه لم ينقطع عما كان في فمه، فكان حكمه، حكم ما في فمه.

قال رضي الله عنه^(٨): وهكذا ذكره^(٩) شمس الأئمة الحلواني^(١٠) في كتاب الصوم: أن البصاق^(١١) إذا تدلى من فمه^(١٢)، ولكن لم يزائل، ثم ابتلعه^(١٣) لم

(١) هكذا ذكره في "فتاوى القاضى خان" في كتاب الصوم في "الفصل السادس فيما يفسد الصوم". في هامش "الهندية" (٢١٢/١)

(٢) قال قاضى خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: وإن كان نائمًا، فصب الماء في حلقه، فسد صومه عندنا خلافاً لرفر والشافعى رحمهما الله تعالى. في هامش الهندية (٢٠٩/١)

(٣) في خأ، خب، دأ، دب، ز: ريقه.

(٤) في دأ، ز: فيه.

(٥) في ط: "ثم رده إلى فيه"، وفي دأ: "فيه مكان فمه".

(٦) في ط، دب: "عن يدل من".

(٧) الزيادة: من خأ، خب، دب، ط.

(٨) في ز: قال رحمه الله.

(٩) في معظم النسخ: "هكذا ذكر"، المثبت من دأ، دب.

(١٠) ترجمته في "الفوائد البية" في (ص ٩٥).

(١١) في ط: البزاق.

(١٢) في دأ: "في فمه".

(١٣) في دب: "حتى ابتلعه".

يفسد صومه^(١).

وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله عليه^(٢) : إذا خرج البصاق^(٣) على شفته، ثم ابتلعه، فسد صومه، وروى عن أبي يوسف (رحمه الله)^(٤) نحوه في "المتقى"^(٥)، والأول أصح.

مسألة (١١٨٦)

ولو طعن الصائم برمح وعليه سنان، فأخرجه، وبقي الزج^(٦) في جوفه، فطره؛ لأنه وصل الفطر إلى جوفه، وإن أخرجه مع الزج^(٧) لا يفطره؛ لأنه يعد في تصرفه، فصار كما إذا^(٨) ابتلع خيطاً، وطرفه في يده، فإنه لا يفطر، كذلك ههنا^(٩).

(١) في ز: "فسد صومه".

(٢) قوله: "رحمة الله عليه".

(٣) في ط: "البزاق".

(٤) الزيادة: من دأ.

(٥) في ط: "المتبقي"، وفي دأ: "المستقى" كل ذلك تصحيف، هذا الكتاب للحاكم المروزي، وله "الكافي" و"المختصر" و"المتقى" كلها مخطوطة إلا أن كتاب "المتقى" نادر الوجود.

(٦) المراد بسنانه: سنان الرمح، السنان: نصل الرح، والنصل: حديدة الرمح، والسهم والسكين، جمع السنان: أسنة. المصباح المنير (٢٧٤/١) والمعجم الوسيط (٤٥٨/١) و٢/٩٣٥ والزج - بالضم - : الحديدة التي في أسفل الرمح، وجمعه زجاج مثل رمح ورماح. المصباح (٢٣٧/١)

(٧) في خ أ: "الريح".

(٨) كلمة "إذا" ساقطة من خ أ.

(٩) قال قاضي خان في آخر "الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم": وإن طعن برمح لا يفسد صومه، وإن بقي الزج في جوفه؛ لأنه لم يوجد منه الفعل، ولا صلاح البدن، ولو دخل السهم جوفه، وأخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه. في هامش "الهندية": (٢٠٩/١)

مسألة (١١٨٧)

م^(١): امرأتان عملتا عمل الرجال، فإن أنزلتا، فعليهما القضاء، كما إذا أنزلت^(٢) بمس الرجل عن شهوة، وإن لم ينزلا، فلا قضاء عليهما؛ لانعدام المفطر^(٣).

مسألة (١١٨٨)

إذا شرب النائم، يفسد صومه، وعليه القضاء بخلاف الناسي؛ لأن في الناسي^(٤) عرفناه بالحديث^(٥)، وليس النائم كالناسي، ألا ترى أن النائم، أو ذاهب

(١) الرمز "م" ساقط من خ، أ، د.

(٢) في د: نزات.

(٣) أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "الفصل السادس فيما يفسد الصوم، وهو على نوعين" في هامش "الهندية" (٢٠٩/١)، ثم قال: إن أنزلتا عليهما القصد والغسل، وإن لم ينزلا، لا غسل عليهما ولا قضاء. قال ابن قدامة: فإن تساحت امرأتان، فلم ينزلا، فلا شيء عليهما، وإن أنزلت، فسد صومهما، ثم قال: وهل يكون حكمهما حكم الجامع دون الفرج، إذا أنزل أولاً، يلزمهما كفارة بحال، فيه وجهان مبينان على أن الجماع من المرأة، هل يوجب الكفارة؟ على روايتين، وأصح الوجهين: أنهما لا كفارة عليهما؛ لأن ذلك ليس بمصوص عليه. ولا في معنى المنصوص عليه، فيبقى على الأصل. المغنى: كتاب الصيام (١٢٤/٣) - ط: عالم الكتب، بيروت

(٤) في د: "لأن الناسي بدون في".

(٥) وهو قوله عليه السلام: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ثم غنم الله وسقاه»، الحديث أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر (٤٦٧/١)، والبخاري في باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (٣٣٠/١).

وفي رواية الترمذي: «من أكل أو شرب ناسياً فلا يفطر فإنما هو رزق رزقه الله». الحديث أخرجه الترمذي في باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسياً (٩١/٣) رفع الحديث (٧٢١).

قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد وأم إسحاق الغنوي، ثم قال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وبه يقول سعيد الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال مالك بن أنس: إذا أكل في رمضان نسي، فعليه القضاء، ثم قال: والقول الأول أصح.

قال ابن قدامة: وروى عن علي رضي الله عنه: لا شيء على من أكل ناسياً وهو قنن أبي هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو

العقل^(١) لا تحل ذبيحته، والناسى للتسمية يؤكل ذبيحته، فلا يلحق النائم بالناسى فى حق هذا الحكم^(٢).

مسألة (١١٨٩)

وإذا أقطر^(٣) فى إحليله^(٤)، ففيه^(٥) خلاف معروف^(٦)؛ وتكلم المشايخ فى الإقطار^(٧) فى أقبال الساء، منهم من قال: على هذا الخلاف^(٨)، ومنهم من قال: حنيفة وإسحاق، وقال ربيعة ومالك: يفطر؛ لأن ما لا يصح الصوم مع شيء من جسمه عمداً، لا يجوز مع سهوه كالجماع، وترك النية؛ ثم أشار ابن قدامة إلى الحديث السابق. المغنى (١١٦/٣)

- (١) فى دأ: إذا كان ذاهب العقل.
- (٢) هكذا ذكره قاضى خان فى المصدر السابق وفى نفس العنوان فى هامش الهنذية (١/١١٢)، وقل ابن قدامة فى المصدر السابق (١١٧/٣) والعنوان: فإن فعل شيئاً من ذلك وهو نائم، لم يفسد صومه؛ لأنه لا قصد له، ولا علم بالصوم، فهو أعذر من الناسى.
- (٣) فى دأ، دب: "قطر".
- (٤) الإحليل - بكسر الهمزة - "مخرج اللبن من الضرع والشدى، ومخرج البول، جمع أحاليل". المصاحح المنير (١/١٤٢) ومختار الصحاح (ص ١٥١) والمعجم الوسيط (١/١٩٣)
- (٥) فى دأ: فيه.
- (٦) ذكر قاضى خان فى "فتاواه" فى الفصل السادس فيما يفسد الصوم - هذا الخلاف، وقال: وإن أقطر فى إحليله لا يفسد صومه فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه القضاء. وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى: إذا صب فى إحليله دهن، فوصل المثانة كان عليه القضاء، واضطرب قول محمد رحمه الله تعالى. قال الفقيه أبو بكر البلخى رحمه الله تعالى: الخلاف فيما إذا وصل إلى المثانة، أما ما دام فى قصبة الذكر: لا يفسد صومه بالاتفاق، لأبى حنيفة رحمه الله تعالى: أن المثانة ليس لها منفذ، وإنما يخرج البول منها بطريق الترشح، هذا الكلام يرجع إلى الطب، وقال فى الحقنة توجب القضاء؛ لأنه وصل إلى الجوف ما فيه صلاح البدن. وروى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى الحقنة الكفارة؛ لأنه وصل إلى الجوف ما فيه صلاح البدن، فكان بمنزلة الأكل، والصحيح هو القول الأول؛ لأن الكفارة موحب الإفطار صورة ومعنى، ولم يوجد كذلك فى الحقنة. فتاوى قاضى خان فى هامش "الهنذية (١/٢١٠، ٢١١)
- (٧) فى دأ، دب: "وفيه تكلم فى الإفطار بزيادة فيه"، وفى ط: "فى يد الإفطار بزيادة بيد"، الصواب ما أثبتناه.

يفسد صومهم بالاتفاق كما في الحقنة، وهو الأصح^(١).

باب فيما يوجب الكفارة وفيما لا يوجب^(٢)

مسألة (١١٩٠)

ن: الصائم إذا أكل^(٣) شحماً غير مطبوخ، يلزمه القضاء بالاتفاق، وهل يلزمه الكفارة؟ تكلموا فيه^(٤)، والمختار أنه يلزمه، وإن أكل لحماً^(٥) غير مطبوخ، يلزمه القضاء والكفارة بالاتفاق؛ لأن الشحم القديد مما يتغذى به كما أن اللحم القديد مما يتغذى به^(٦).

(٨) في دأ: "خلاف بدون لام التعريف.

(١) ورد في دب، ط بعد قوله: "وهو الأصح" والله أعلم بالصواب، ومن علامة راج إلى هذه العبارة ساقطة من صلب م، واستدركها في الهامش، ولكنها مطبوسة في الفيلم الذي بين يدي.

قال ابن قدامة في المصدر السابق والعنوان (١١١/٣): فإن قطر في إحليله دهناً، لم يفطر به، سواء وصل إلى المثانة أو لم يصل، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: يفطر؛ لأنه أوصل الدهن إلى جوف في جسده، فأفطر، كما لو داوى الجائفة، ولأن النقي يخرج من الذكر، فيفطره، وما أفطر بالحارج منه، جاز أن يفطر بالداحل منه كالغم، ثم قال ابن قدامة: ولنا أنه ليس بين باطن الذكر والجوف منفذ، وإنما يخرج البول رشحاً، فالذي يتركه فيه، لا يصل إلى الجوف، فلا يفطره كالذي يتركه في فيه، ولم يتلعه.

(٢) في معظم النسخ: "وما لا يوجب"، المثبت من ط.

(٣) كلمة "أكل" ساقطة من دأ.

(٤) قوله: فيه "ساقط من دب، ط.

(٥) في دأ: "وإن كان لحماً" مكان المثبت.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في أول "باب الصيام" (ص ٣٩ ب، ٤٠ أ): "وسئل أبو بكر (الإسكاف) عن الصائم، إذا كان أكل شحماً غير مطبوخ، قال: ينبغي أن يجب عليه القضاء، ولا كفارة عليه، وليس هذا كاللحم، قال الفقيه: عندي أنه يجب عليه القضاء والكفارة جميعاً.

أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في "الفصل السادس فيما يمسد الصوم" في هامش "الهندية" (١/٢١٤)، وقال: "وإن أكل شحماً غير مطبوخ، احتلفوا في وجوب الكفارة، والصحيح هو الوجوب، وإن أكل لحماً غير مطبوخ، غلب النقص.

مسألة (١١٩١)

الصائم إذا ابتلع بزاق غيره^(١) في رمضان، كان عليه القضاء دون الكفارة^(٢).
لأن الناس يعافون البزاق^(٣) بعد الإخراج من الفم^(٤)، فصار كمن أكل المذر^(٥) أو نحوه^(٦).

مسألة (١١٩٢)

رجل أتى بهيمة في شهر رمضان، فأمنى، يلزمه القضاء، ولا كفارة عليه؛
لأنه حمار قاصر، فيكفي لوجوب القضاء^(٧)، ولا يكفي لوجوب الكفارة^(٨).

والكفارة.

- (١) في معظم النسخ: "بصاق غيره"، المثبت من ط، م، النوازل.
- (٢) في دأ: "عليه القضاء والكفارة"، وهو خطأ.
- (٣) في معظم النسخ: "يعافون البصاق"، المثبت من ط، م.
- (٤) في خ، ب، د، ط: "بعد ما خرج من الفم" مكان المثبت.
- (٥) في ط، م: "مذراً"، وهو خطأ، المذر: البيض الفاسدة، مذرت البيضة مذراً: فسدت فهي مذارة، يقال: أمذرت الدجاجة البيضة: أفسدها. المعجم الوسيط (٢/ ٨٦٦)، مختار الصحاح (ص ٦١٩).
- (٦) قال الفقيه في المصدر السابق والعنوان في (ص ٤٠ أ): "وسئل (أبو بكر) عن من ابتلع بزاق غيره في شهر رمضان، ما حال صومه؟ قال: يفسد صومه، قال الفقيه: يجب عليه القضاء، ولا كفارة عليه؛ لأن الناس يعافون البزاق بعد ما يخرج من الفم، فصار كمن أكل مذراً أو نحو ذلك، إذا هذا البزاق في بزاق غيره، وكذلك الحكم في بزاق نفسه، إذا أعاده بعد الإخراج من الفم".
- قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الصوم" (٥٤، ٥٥): "ولو أن رجلاً أخرج الزقاق من فيه، ثم أعاده إلى فيه وابتلعه، فعليه القضاء، ولا كفارة عليه، العلة من وجوب القضاء في كلتا الحالتين: وصول المفطر إلى جوف الصائم بفعله، وهذا يفسد صومه، كما لو ابتلع حصوة أو نواة، يفسد صومه، ويجب عليه القضاء، ولا يجب عليه الكفارة؛ لأن وجوب الكفارة مبني على المفطر التام، والجناية التامة، ولا كذلك الفرق ونحوه؛ لأنه مما يعافه الطبع، فلم يكن مقصوداً، هكذا ذكره الأسمدي في شرح عيون المسائل (ص ٣٧ أ).
- (٧) في خ، ب، د، ز: "فيكفي بوجوب القضاء".
- (٨) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصيام" (ص ٤٠ ب): "وسئل أبو بكر عن رجل أتى بهيمة في شهر رمضان، فأمنى، قال: لا قضاء عليه، وهو عمره

مسألة (١١٩٣)

رجل سافر في شهر رمضان، وخرج من مصره ولم يفطر، وقد نسي شيئاً، فرجع إلى منزله، فحمل ذلك الشيء^(١)، وأكل في منزله^(٢) شيئاً، وخرج، كان عليه الكفارة؛ لأنه لما رجع، فقد رفض سفره، فكان مقبلاً^(٣).

مسألة (١١٩٤)

الصائم [إذا] "عمل عمل قوم لوط في شهر رمضان، يجب عليه

الخصخصة.

قال الفقيه: هذا منه زلة، فقال النبي عليه السلام: «اتقوا زلة العالم»، وفي قول أصحابنا: يجب عليه القضاء، ولا تجب عليه الكفارة، وفي قول أهل المدينة: يجب عليه القضاء والكفارة.

قال قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في "الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم": وكذا إذا جامع ببيمة ولم ينزل، أو ميتة ولم ينزل، أو نكح بيده ولم ينزل، أو جمع فيما دون الفرج ولم ينزل (لا تفسد صومه)، وإن أنزل في هذه الوجوه، كان عليه القضاء دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة نقصان. فتاوى قاضي خان في هامش الهنديّة (٢٠٨/١).

قال ابن قدامة في "المغنى" في كتاب الصيام (١٢٣/٣): "فأما الوطء في فرج البيمة: فذكر القاضي أنه موجب الكفارة؛ لأنه وطء في فرج موجب للفعل، مفسد للصوم، فأشبهه وطء الأدمية، وفيه وجه آخر، لا تجب به الكفارة، وذكره أبو الخطاب لأنه لا يصر فيه، ولا هو في معنى المصوص عليه، فإنه مخالف لوطء الأدمية في إيجاب الحد على إحدى الروايتين، وفي كثير من أحكامه".

(١) في دأ، دب: "فحمل على ذلك الشيء" بزيادة "على".

(٢) في دب: "من منزله".

(٣) قال الفقيه في المصدر السابق والعنوان (ص ٤٠ ب): "وسئل أبو القاسم عن رجل سافر في شهر رمضان حرج من مصره ولم يفطر، وقد نسي شيئاً، فرجع إلى منزله ليحمل ذلك الشيء، فأكل في منزله شيئاً، ثم خرج، فالقياس: أن يجب عليه الكفارة؛ لأنه على صومه الأول، وهو مقيم عند أكله، قال الفقيه. وبه نأخذ؛ لأنه لما رجع، فقد رفض سفره.

أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في "الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار" في هامش الهنديّة (٢٠٣/١).

(٤) الريادة: من ط.

القضاء^(١)، وهل يجب عليه^(٢) الكفارة؟ ذكر الفقيه أبو جعفر (رحمه الله) ههنا^(٣)، وجعل المسألة على الخلاف على حسب الحدود^(٤)، وذكر القاضي الإمام المنتسب إلى إسماعيل في "شرح مختصر الطحاوي"^(٥): "أن عليه الكفارة في قوله جميعاً، وهو المختار؛ لأن الكفارة بالزنا إنما وجبت^(٦)؛ لأنه قضاء الشهوة على الكمال، وهذا المعنى ههنا موجود^(٧)، والحد (إنما)^(٨) وجب بالزنا، وهذا المعنى ههنا مفقود^(٩)."

مسألة (١١٩٥)

الصائم إذا أكل عجيناً، كان عليه القضاء، ولا كفارة عليه [وإن أكل دقيقاً،

- (١) في ط: "وجب عليه القضاء".
- (٢) قوله: "عليه" ساقط من دب.
- (٣) الزيادة لم تذكر في ز، وفي ط: "هنا" مكان المثبت.
- (٤) في ط: "على الاختلاف على الحل" وهو تصحيف.
- (٥) في ط، م: بزيادة "رحمه"، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢٧١/١) و"الفوائد البية" (ص ٣١-٣٤). لم أعثر على "شرح مختصر الطحاوي" للإسماعيلي في دور المحفوظات التي ترددت عليها.
- (٦) في دأ، دب: "فيما وجب".
- (٧) في ط، م: "موجود هنا".
- (٨) الزيادة لم تذكر في ز.
- (٩) كلمة "المعنى" ساقطة من دأ، وفي ط، دأ: هنا مفقود، قال الفقيه في المصدر السابق والعنوان (ص ٤١ ب): "وسئل أبو بكر عن رجل عمل عمل قوم لوط في شهر رمضان، قال: في قياس قول أبي حنيفة: لا تجب عليه الكفارة، وعليه القضاء، وفي قياس قولهما: يجب القضاء والكفارة، وهكذا أجاب أبو جعفر. أن في قياس قول أبي حنيفة: يجب القضاء، ويقول أبي يوسف ومحمد: نأخذ، عليه القضاء والكفارة. قال قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في "الفصل السادس فيما يعد الصوم: الصائم إذا جامع امرأته في دبرها، أو جامع أمته في دبرها متعمداً، عليه القضاء والكفارة، أنزل أو لم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وكذا إذا عمل عمل قوم لوط، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فيه روايتان: في رواية كـ قالوا، وبه أخذ المشايخ، وفي رواية: لا تلزمه الكفارة. الفتاوى في هامش الهدية (٢١٢/١)

قال محمد رحمه الله عليه : عليه الكفارة، وعن أبي يوسف رحمه الله عليه : أنه لا كفارة عليه^(١)، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله [عليه]^(٢) لأنه مما لا يؤكل عادة، وإن أكل حنطة، فعليه الكفارة؛ لأنه يؤكل عادة^(٣).

مسألة (١١٩٦)

الصائم إذا أكل ورق الشجرة، فإن أكل ما يؤكل عادة^(٤) كورق الكرم^(٥) الذي يقال له^(٦) بالفارسية : "رامد كند تاك"^(٧) في الابتداء، عليه القضاء والكفارة^(٨).

(١) ما بين المعتكفين مزيد من ط، م.

(٢) الزيادة: من دأ، دب.

(٣) قال الفقيه في التوارل في "باب آخر من الصوم" (ص ٤٢ أ): "ولو أن صائماً أكل عجيناً، قال محمد بن الحسن: عليه القضاء، ولا كفارة عليه، وإن أكل دقيقاً، فعليه القضاء والكفارة، وستل أبو يوسف عن ذلك: عن من أكل دقيقاً، قال: عليه القضاء، ولا كفارة، ومن أكل حنطة، فعليه القضاء والكفارة، قال الفقيه: وبه نأخذ". قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصوم" (١/ ٥٣): "وروي الملعس عن أبي يوسف: في رجل أكل دقيقاً، فلا كفارة عليه، وعليه القضاء، وإن أكل حنطة، فعليه القضاء والكفارة".

فرق أبو يوسف رحمه الله بين الدقيق والحنطة، ومحمد رحمه الله سواهما، على قول أبي يوسف: لا تجب الكفارة على من أكل الدقيق وهو صائم؛ لأنه لا يؤكل كذلك (ولا يقصد بالأكل على هيئته) والفطر إذا حصل بغير مقصود، لا يوجب الكفارة كابتلاع الحصوة والنواة، والوطء فيما دون الفرج؛ لأن الجنابة فيها ناقصة بخلاف الحنطة، فإنها تؤكل كذلك ومقلى، ويقصد بالأصل، فيلزمه الكفارة.

قال قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: "وإن أكل دقيقاً في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا تجب الكفارة، وعن محمد رحمه الله تعالى: تجب، وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا، ولا تجب الكفارة بأكل العجين، وفي دقيق الدرة إذا لته بسمن، يجب القضاء والكفارة، وكذا إذا أكل الحنطة كما هي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. في هامش "الهندية" (١/ ١١٣)

(٤) كلمة "عادة" ساقطة من دأ، دب

(٥) الكرم: العنب، وشجر العنب أيضاً، جمع: كروم. مختار الصحاح (ص ٥٦٨) والمعجم الوسيط (١/ ٧٩١) والمصباح المنير (٢/ ٥٠٥)

(٦) قوله: "له" ساقط من دأ، ط.

(٧) في ط: "زامر كند تاك"، وفي ز: "رامد كندو بال" لم أقف على معنى هذه الجملة

(٨) لوجود الأكل عمداً عما يأكله الناس عادة عن على رضى الله عنه قال: إنما الكفارة في

مسألة (١١٩٧)

وإن أكل ما لا يؤكل [عادة] ^(١) كورق الكرم إذا كبر، فعليه القضاء دون الكفارة؛ لأنه ^(٢) لا يؤكل عادة؛ لأنه ^(٣) صار غليظاً، فعلى هذا [قالوا] ^(٤) إذا أكل الذي ^(٥) يقال له ^(٦) بالفارسية: الرين والوين وحكو وجاوى ^(٧) "إن أكل قم" الابتداء، كان عليه الكفارة، وإن أكل بعد ما كبر ^(٨) لا ^(٩)؛ لأن ذلك ^(١٠) غليظ ^(١١).

الأكل والشرب، وعن حميد بن عبد الرحمن: "أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين، أو يطعم مائتين مسكياً". الحديث أخرجه مسلم (٤٥٠/١) في "باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة".

- (١) الزيادة: من ط، م.
- (٢) في خ ب: فإنه.
- (٣) قوله: "لأنه لا يؤخذ في خ أ، خ ب،".
- (٤) الريادة: من ط.
- (٥) في ط: للذي.
- (٦) قوله: "له" ساقط من د ب.
- (٧) في ط: "بالزين والوين وحكو وخليوى"، في د أ، ز: "الرين والوين وحلسو". والمثبت من د ب، لم أقف على معاني هذه الكلمات.
- (٨) في د أ: بدون في.
- (٩) في د أ: كبير.
- (١٠) كلمة "لا" ساقطة من د أ.
- (١١) في د أ: "هذا كل مكان الميث".
- (١٢) في معظم النسخ: زيادة "أكل"، هكذا ذكره العقبة في النوازل في باب أحرم من الصوم (ص ٤٢ أ)، وقال: قال محمد بن الحسن: إذا أكل مسكاً أو غلبة أو رعمراً. فعليه القضاء والكفارة، هكذا ذكره قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان في هامش الهندي (١/١١٣).

مسألة (١١٩٨)

إذا جامع بالنهار ناسياً، فتذكر^(١)، فدام على ذلك^(٢)، أو جامع بالليل، وطلع الفجر، فدام على ذلك، فعليه القضاء، ولا كفارة عليه؛ لأنه تمكنت الشبهة^(٣)؛ لأن الجماع واجد، وقد تمكنت الشبهة بسبب الأول، وإذا خلع^(٤) ثم عاد، عليه القضاء والكفارة في المسألتين جميعاً^(٥).

(١) في دأ: "وتذكر".

(٢) في معظم النسخ: "ودام على ذلك"، الميث من ط.

(٣) في خ ب: "لأنه مكان لأن".

(٤) كلمة "خلع" مطبوعة في د ب.

(٥) قال الفقيه في "النوازل" في "باب آخر من الصوم" (ص ٤٢ ب): "وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: إذا جامع ناسياً، ثم ذكر، فدام على ذلك، عليه القضاء، ولا كفارة عليه، وإن أفلح وعاد، فعليه القضاء والكفارة، وكذلك إذا جامع بالليل وطلع الفجر، فدام على ذلك، فعليه القضاء، ولا كفارة عليه، وإن أفلح ثم عاد، فعليه القضاء والكفارة".

قال قاضي خان في فتاواه في كتاب الصوم في "الفصل السادس فيما يفسد الصوم وهو على نوعين": وإن بدأ بالجماع ناسياً، أو أولح قبل طلوع الفجر، ثم طلع الفجر، أو الناسى في اليوم تذكره، إن نزع نفسه في فوره، لا يفسد صومه في الصباح من الرواية، وإن دام عليها حتى نزل ماء.

اختلف المشايخ فيه: قال بعضهم: عليه القضاء؛ لأن الدوام على الفعل له حكم الابتداء، ولا كفارة عليه؛ لأن إدخال الفرج أولاً، لم يكن على وجه التعدي، وقال بعضهم: إن مكث ولم يتعد بحركة، لا كفارة عليه وإن حرك نفسه بعد التذكر، وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة. فتاوى قاضي خان في هامش "الهندي" (١/ ٢١٠).

وقال ابن قدامة: إذا طلع الفجر وهو مجامع، فاستدام الجماع، فعليه القضاء والكفارة، وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: يجب القضاء دون الكفارة؛ لأن وطء لم يصادف صوماً صحيحاً، فلم يوجب الكفارة، كما لو ترك النية وجامع، ثم قال ابن قدامة: ولنا أنه ترك رمضان بجماع، أثم به لحرمة الصوم، فوحيت به الكفارة كما لو وطئ بعد طلوع الفجر.

وأما إن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر: فقال ابن حامد والقاضي: عليه الكفارة؛ لأن النزع جماع يتلذذ به، فتعلق به ما يتعلق به ما يتعلق بالاستدامة كالإيلاج.

وقال أبو حفص: لا قضاء عليه، ولا كفارة، وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه رك للجماع، فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع المغنى. كتاب الصيام (١٢٦/٣).

مسألة (١١٩٩)

ع: الصائم إذا أكل طيناً^(١)، إذا كان طيناً^(٢) غير الأرمني^(٣)، يلزمه القضاء، ولا كفارة عليه^(٤) (لأنه إبطار ناقص^(٥))، وإن أكل طيناً أرمنياً، فعليه القضاء والكفارة^(٦)؛ لأنه إبطار كامل^(٧) ولأنه^(٨) يؤكل للدواء^(٩).

- (١) في معظم النسخ: إذا أكل الطين، المثبت من ط، م.
 (٢) في خ أ: إن كان طيناً، وفي خ ب: طيناً وهو تصحيف.
 (٣) قال الدكتور صلاح الدين الناهي: الطين الأرمني: نوع من الطين معروف في العراق، يدلوى به الخلد. هـ مش: عيون المسائل (٥١/١)
 (٤) قوله: عليه ساقط من ط.
 (٥) قوله: لأنه إبطار ناقص ساقط من خ أ..
 (٦) في ز: وإن أكل الأرمني عليه الكفارة مكان المثبت.
 (٧) ما بين القوسين ساقط من د أ، د ب، خ ب.
 (٨) في ط: لأنه يدون العطف.
 (٩) قال الفقيه في عيون المسائل في باب الصوم (٥١/١): قال محمد في كتب الرقيات: الصائم إذا أكل طيناً، فعليه القضاء ولا كفارة عليه، إلا أن يكون من خبز الأرمني، فعليه القضاء والكفارة عليه.
 وقيل علاء النعمان الأسدي في شرح عيون المسائل (ص ١٣٤): لأنه يؤكل للدواء، قد مر رسته: هو كثر خبز أرمني، فعليه الكفارة؛ لأنه بمنزلة الغاريقون يعني أنه يتداوى به. هـ فرق أصحابنا بين الطين الأرمني وغير الأرمني بعلّة التداوى أي العلاج. وإذا كان هناك طيناً غير الأرمني يستخدم للعلاج، إذا تناوله الصائم، يجب عليه القضاء والكفارة معاً؛ لأن المقصود تحقق بالتناول، وهو التداوى والتداوى، فصر حكمه كحكم سائر الأدوية، وأما إذا تناول الصائم الطين الذي لا يتداوى به، فيجب عليه القضاء لعدم الوصول إلى جوفه، ولا يجب عليه الكفارة؛ لأن المقصود لم يتحقق. وهو التداوى أو التداوى، فتكون الحاية ناقصة، والكفارة لا تجب فطر ناقص.
 قال قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: وكذا إذا أكل طيناً يؤكل لسوء كسطين الأرمني، يجب القضاء والكفارة؛ وفي الطين التيسفوري عن أبي حمزة الهندي رحمه الله تعالى أنه قال: يجب القضاء والكفارة، وقال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في الرقيات: الصائم إذا أكل الطين، يجب عليه القضاء دون الكفارة إلا أن يكون من الطين الأرمني، فإن فيه القضاء والكفارة؛ لأنه يؤكل للدواء، ولم يضر قلبي يؤكل فيؤكل: عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: لا أكره، وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، قيل: معنى قوله: لا أكره أي لا أكره أنه يتداوى به ثم لا.

مسألة (١٢٠٠)

الصائم إذا مص^(١) سكرة في رمضان متعمداً، حتى دخل الماء حلقه، كان عليه القضاء والكفارة (لأن السكر مما يؤكل كذلك عادة)^(٢).

مسألة (١٢٠١)

(رجل أكل ناسياً، فقبل له: إنك صائم، وهو لا يذكر، كان عليه القضاء)^(٣) هو المختار؛ لأن قول الواحد في باب الديانات^(٤) حجة^(٥).

وفي ظاهر الرواية تحب الكفارة؛ لأنه يؤكل عادة. فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (١١٣/١)

- (١) في دأ، دب: "مس" وهو خطأ.
- (٢) في ط، م: "كذلك يؤكل عادة" وكلمة "فما" ساقطة من معظم النسخ أثبتناها من ز، وما بين القوسين ساقط من خأ، خب، دأ.
قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصوم" (٥٣/١): وروى المولى عن أبي يوسف: في رجل مص سكرة في رمضان متعمداً حتى دخل الماء حلقه، قال: عليه القضاء والكفارة؛ لأن السكر مقصود بالأكل، وهي تؤكل كذلك؛ لأن جنى على صومه بفطر مقصود، فيلزمه الكفارة والقضاء. شرح عيون المسائل (ص ٣٥ ب)
- (٣) ما بين القوسين ساقط من خ ب، دأ.
- (٤) في دب: "الديات" وهو تصحيف.
- (٥) قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الصوم" (٥٤/١): "رجل أكل ناسياً، فقبل له: إنك صائم، فلم يذكره، فإنه يجزيه، ولا قضاء عليه في قول زفر والحسن بن زياد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: عليه القضاء".
وفي فتاوى قاضي خان: "رجل نظر إلى صائم يأكل ناسياً، فقال له: أنت صائم، وهذا شهر رمضان، فقال الرجل: لست بصائم، وأكل ثم تذكر أنه كان صائماً، فسد صومه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى؛ لأنه لم يكن ناسياً عند الأكل حيث أحبره الرجل بذلك، ولا يفسد في قول زفر رحمه الله تعالى؛ لأنه نسى. (فتاوى قاضي خان في آخر الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار في هامش "الهندية" (١٠٤/١)).
قال علاء العالم الأسدي: وجه قول زفر والحسن بن زياد: إن الذكر والنسيان إنما يعتبر في حق الصائم لا غير، وهو غير ذاكر للصوم حالة الأكل، فذكر غيره لا يفسد صومه، كما إذا علم الغير ولم يخبره، ووجه قول أبي يوسف: إن النسيان آفة تروى بالتذكر، فرد ذكره غيره، صار كما لو تذكر بنفسه، ولو تذكر بنفسه، فأكل بعده بقصد صومه، وعيه القضاء، فكذلك إذا ذكره غيره. شرح عيون المسائل (ص ١٣٦)

مسألة (١٢٠٢)

رجل أخذ لقمة من الخبز ليأكلها وهو ناس، فلما مضغها، ذكر أنه صائم، فابتلعها وهو ذاكر، إن ابتلعها قبل أن يخرجها من فمه^(١)، فعليه القضاء والكفارة، وإن أخرجها، ثم أعادها، فعليه القضاء دون الكفارة، وبه أخذ الفقيه أبو الليث (رحمه الله)^(٢) لأنها ما دامت في فمه^(٣)، فهي بحال يتلذذ بها^(٤)، وإذا أخرجها، صارت بحال، يعاف منها^(٥).

(١) في ط: فيه .

(٢) الزيادة: من ط، م.

(٣) في د: يده وهو خطأ.

(٤) في ط: تلذذ بها .

(٥) في د، ط، م: "عنها"، قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب الصوم (ص ٥٥) - ط: أسعد - "لو أن رجلاً أخذ لقمة من الخبز ليأكلها وهو ناس، فمضغها، ذكر أنه صائم، فابتلعها وهو ذاكر، فإن في هذه المسألة أربعة أقاويل للمؤخرين: قال بعضهم: لا كفارة عليه، وقال بعضهم: عليه الكفارة، وقال بعضهم: إن ابتلعها فلا كفارة عليه، وإن أخرجها، ثم أعادها، فابتلعها، فعليه الكفارة، وقال بعضهم: إن ابتلعها قبل أن تخرج، فعليه الكفارة، وإن أخرجها، ثم أعادها، فلا كفارة عليه .

قال الفقيه رحمه الله: وهذا القول أصح عندي؛ لأنه لما أخرجها، صارت بحال يعاف منها، وما دامت في فمه، فإنه يتلذذ بها .

ذكر علاء العالم الأسمندي وجوه هذه الأقاويل الأربعة، وقال: وجه قول من نفى الكفارة أنه تمكن نوع شبهة فيه؛ لأن المصغ كان على نسيان الصوم، ولو ابتلع على النسيان، فإنه يبقى صائماً، فإذا ابتلع ذاكرًا حصل الفطر، فيجب القضاء، وسقطت الكفارة للشبهة، وجه من أوجب (الكفارة) ظاهر أنه أوصل المقطر إلى جوفه بمعه المقصود، وهو ذاكر، فيصير جدياً بالفطر، فيلزمه الكفارة .

ووجه من قال إن ابتلعها، فلا كفارة؛ لأن في الأول: الفعل ناقص؛ لأنه ناس في المضغ، فتمكنت الشبهة فيه، وأما إذا أخرجها، فقد انتداء الأكل، والفعل تام، وأما وجه القول الآخر: إنه إذا ابتلعها، فهو فعل مقصود؛ لأنه يتفع به ويتلذذ، والفطر إذا كان مقصوداً أوجب الكفارة، وأما إذا أخرجها، صار بحال لا يقصد بالأكل؛ لأن النفس يعاف، ولا توافقه، فصار كالقبيح، فيجب القضاء دون الكفارة. شرح عيون المسائل في آخر "باب الصوم" (ص ٣٧ أ ب)

أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في "الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار في هامش الهندية" (١/٢١٤).

مسألة (١٢٠٣)

س^(١): الصائم إذا ابتلع رمانة أو بيضة بقشرها، يجب عليه^(٢) القضاء دون الكفارة؛ لأنهما لا تؤكلان كذلك عادة^(٣).

مسألة (١٢٠٤)

المرأة إذا أكرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع^(٤)، فجامعها مكرهاً، ذكر ههنا^(٥): أنه يجب^(٦) عليه القضاء والكفارة؛ لأن الزوج لا يجامعها إلا بعد اللذة والانتشار، وإذا جاء الانتشار، زال الإكراه، بخلاف ما لو أكرهها، وغلب عليها حيث لا يجب عليها الكفارة؛ لأن الزوج يجامعها، وإن كانت لا تعجد اللذة في أول الأمر^(٧)، وقد نص محمد رحمه الله [عليه]^(٨) في الأصل: أنه لا كفارة عليها وهو الصحيح؛ لأن هذا إفتار بعذر، وبه يقتي^(٩).

(١) الرمز "س" ساقط من د، ط.

(٢) في د ب: "فعليه مكان" يجب عليه.

(٣) في ط: "لأنهما لا تؤكلان كذلك عادة"؛ هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الثالث فيما يفسد الصوم، أو لا يفسد في علامة "س"، أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق والعنوان في هامش "الهندية" (١/ ٢١٤).

(٤) قوله: "على الجماع" ساقط من خ، غ ب.

(٥) في ط: "هنا".

(٦) في ح ب: "أن يجب".

(٧) قوله: "في أول الأمر" ساقط من د ب.

(٨) الريادة: من د ب.

(٩) في ط: "لأنه إفتار بعذر وبه نفتي مكان المثبت، قوله: وقد ذكر ههنا أراد به المؤلف قوله: حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" أنه قال. مذكور في فتاوى أهل سمرقند"، ثم ذكر الحكم كما ذكره المؤلف في "مسائل النذر في الصوم" (ص ١٢ أ)، وهكذا ذكر في "فتاوى الكبرى" في "الفصل الثالث فيما يفسد الصوم أو لا يفسد في علامة "س"، إلى هذا أشار قاضي خان "فتاواه" في كتاب الصوم في أول الفصل السادس فيما يفسد الصوم في هامش "الهندية" (١/ ٢٠٩-١١٢).

قال محمد بن الحسن في "الأصل" في كتاب الصوم (ص ٥٥ أ): وكذلك لو أكرهت امرأة استكرهها رجل في شهر رمضان وهي صائمة، ثم طأعته بعد ذلك أيضاً، لم يكن

مسألة (١٢٠٥)

من كان له ^(١) حمى غيب ^(٢)، فلما كان اليوم المعتاد، أفطر على توهم أن الحمى تعتريه فتضعفه، ثم إن الحمى أخلفت ^(٣)، يلزمه الكفارة؛ لأنه إفطار في يوم لم يتمكن فيه شبهة ^(٤) بإباحة الإفطار ^(٥).

مسألة (١٢٠٦)

وكذا المرأة إذا كان لها في الحيض أيام معروفة، فلما كان اليوم الذي يكون

عليها كفارة؛ لأن صومها قد كن فسد حين استكرهها، قيل: وعلى الرجل القضاء والكفارة، قال: نعم، قيل لمحمد: ولو أنه أكره على طعام أو شراب في رمضان، فأكل وشرب، ثم تعمد الأكل والشرب، والجماع بعد ذلك، قال: نعم، لا كفارة عليه، وعليه قضاء ذلك اليوم، قيل: لم وضعت عنه الكفارة؟ قال: لأن صومه قد كان فسد قبل أن يتعمد بشيء من ذلك.

قال ابن قدامة: وإن أكره الرجل على الجماع، فسد صومه؛ لأنه إذا فسد صوم المرأة، فصوم الرجل أولى، وأما الكفارة: فقال القاضي: عليه الكفارة؛ لأن الإكراه على الوطء لا يمكن؛ لأنه لا يطاق حتى ينتشر، ولا يتشر إلا عن شهوة، فكان كغير المكره. وقال أبو الخطاب: فيه روايتان: إحداهما: لا كفارة عليه، وهو مذهب الشافعي؛ لأن الكفارة إما أن تكون عقوبة، أو ماحية للذنب، ولا حاجة إليها مع الإكراه؛ لعدم الإثم فيه، ولقول النبي ﷺ: «عفى لأمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأن الشرع لم يرد بوجوب الكفارة فيه، ولا يصح قياسه على ما ورد الشرع فيه. المغني لابن قدامة (١٢٤، ١٢٥/٣)

(١) في خ، أ، غ، ب، ط: من كان به.

(٢) الغب - بالكسر -: من كل شيء عاقبتة وآخره، وبمعنى بعد، يقال: جاء غنة، وفي الزيارة يقال: زُر غباً تزدد حباً، وحمى الغب: التي تتوب يوماً بعد يوم. المعجم الوسيط (٦٤٨/٢) ومختار الصحاح (ص ٤٦٧)

(٣) في معظم النسخ: "ثم إنه أحلف الحمى"، المثبت من الفتاوى الكبرى.

(٤) في خ، ب: "في يوم يتمكن فيه شبهة"، وفي ط: "سمة" مكان "شبهة" وهو تصحيف.

(٥) هكذا ذكره الصدر الشهيد في "فتاوى الكبرى" في "المصل الأول في العذر الذي يبيح الإفطار، والذي لا يبيح" في علامة "س".

قال قاضي خان: رحل له حمى غيب، فأفطر على ظن أن يومه يوم المرض، وما حمى فيه كان عليه الكفارة. (فتاوى قاضي خان: "الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار في الأحكام المتعلقة به" في هامش الهندية - (٢٠٣/١))

فيه أول حيضها أفطرت، ثم لم تحض فيه، يلزمها الكفارة لما قلنا^(١).

مسألة (١٢٠٧)

المرأة إذا علمت بطلوع الفجر، وكتمت من زوجها، حتى واقعها والزوج لا يعلم، فعليها الكفارة؛ لأن إفطارها عرى عن شبهة الإباحة^(٢).

مسألة (١٢٠٨)

زغر: الصائم إذا أفطر، ثم جرح نفسه، فمرض بذلك مرضاً^(٣) لا يستطيع معه الصوم^(٤)، أو ألقى نفسه من السطح، أو من الجبل^(٥)، اختلف المتأيخ فيه. قال بعضهم: يسقط عنه الكفارة^(٦)، كما إذا مرض ابتداء^(٧)، وقال بعضهم لا تسقط؛ لأنه بفعل العباد، فلا يؤثر في سقوط حق الشرع^(٨). وأما إذا أفطر، ثم سوفر به كرهاً بأن حملوه كرهاً على بعير^(٩)، وأخرجوه من المصر، لا يسقط عنه الكفارة عند أبي يوسف، وعليه الفتوى لما قلت، وكذا عند

(١) هكذا ذكره الصدر الشهيد في المصدر السابق والعنوان في علامة سر، وأشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق، والعنوان في هامش الهندية (١/٢٠٣)، ثم قال قاضي خان: كان عليها الكفارة لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة.

(٢) في ط: سمعة الإباحة، وهو تصحيف، هكذا ذكره الصدر الشهيد في فتوى الكبرى في الفصل الثالث فيما يفسد الصوم أو لا يفسد في علامة سر.

(٣) في ط: مريضاً.

(٤) في خ، أ، خ ب: منه.

(٥) في ط: الجبل وهو تصحيف.

(٦) في د ب، ط: سقط عنه الكفارة.

(٧) في خ ب، د، أ، د ب: بزيادة...

(٨) في د ب، ز: في حق سقوط الشرع، وفي د، أ: في حق إسقاط الشرع. أنصوب ما أثبتناه.

(٩) في د، أ: على تغير وهو تصحيف.

محمد^(١) [رحمه الله]^(٢). وعن أبي حنيفة^(٣) وهو قول زفر رحمه الله [تعالى]^(٤): إنه يسقط عنه^(٥) الكفارة؛ لأنه^(٦) غير مختار فيه، فصار كالمرضى^(٧).

مسألة (١٢٠٩)

أج: ولو ابتلع لوزة رطبة، تجب الكفارة، وفي الجوزة لا كفارة فيه، والفرق بينهما: أن قشر اللوز^(٨) يؤكل حال ما كان رطباً^(٩)، وقشر الجوز لا، حتى لو كان اللوز يابساً، لا تجب الكفارة أيضاً؛ لأنه لا يؤكل.

وعن محمد [رحمه الله]^(١٠) في الجوزة الرطبة: لو مضغها مع قشرها، حتى وصل المضغ^(١١) إلى جوفه، فعليه الكفارة.

قال رضى الله عنه: هكذا ذكره صاحب "الأجناس"^(١٢)، وعن محمد: يجب

(١) في دب: عن محمد.

(٢) الزيادة: من دأ، دب.

(٣) في ز: "أبي يوسف" مكان "أبي حنيفة" وهو تصحيف.

(٤) الزيادة: من دأ.

(٥) في دأ: لأنه يسقط عنه.

(٦) قوله: "لأنه" ساقط من ط.

(٧) في ط: "كالمرض". قال ابن قدامة: وإذا جامع في أول النهار، ثم مرض أو جر، أو كانت امرأة، فحاضت، أو نفست في أثناء النهار، لم تسقط الكفارة، وبه قال مالك والليث وابن الماجشون وإسحاق، وقال أصحاب الرأي: لا كفارة عليهم، وللشافعي قولان كاللذهبيين، واحتجوا بأن صوم هذا اليوم خرج عن كونه مستحقاً، فلم يجب بالوطء فيه كفارة كصوم المسافر. المغنى: العنوان السابق (٣/ ١٢٥).

(٨) في خ أ: "لأن قشر اللوز"، وفي ز: "قشرة" بزيادة تاء التانيث.

(٩) كلمة "حال" ساقطة من ط، وفي دب: بالتقديم والتأخير.

(١٠) الزيادة: من دأ، خ أ.

(١١) في دب: "المضغ" وهو تصحيف.

(١٢) في دأ، ز: هكذا ذكر صاحب الأجناس.

مطلقاً، وكذا روى عن أبي يوسف مطلقاً من غير فصل^(١).
قال مشايخنا [رحمهم الله]^(٢): إن وصل القشر^(٣) أولاً إلى حلقه، فلا كفارة عليه، وإن وصل اللب أولاً: فعليه الكفارة؛ لأن في الوجه الأول: الفطر حصل بالقشر^(٤)، وفي الفصل الثاني: حصل باللب^(٥).

مسألة (١٢١٠)

... وإن ابتلع الشعير، فلا كفارة عليه، إلا أن يكون مقلباً، هكذا ذكره القدوري^(٦) رحمه الله [عليه]^(٧)؛ لأنه لا يؤكل غير المقلب، ولو أكل الأرز أو الجاورس^(٨)، لا تجب الكفارة؛ لأنه لا يؤكل عادة.

(١) في معظم النسخ: "من غير تفصيل"، المثبت من ز.

(٢) الزيادة لم تذكر في ز.

(٣) في ز: "القشرة".

(٤) في ز: "القشرة".

(٥) قال قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: وفي اللوزة الرطبة والخوخة الرطبة كفارة؛ لأنها تؤكل كما هي، وأما الجوزة الرطبة إن ابتلعها عليه القضاء دون الكفارة؛ لأنها لا تؤكل، وإن مضغها، فإن كان فيها اللب، عليه القضاء والكفارة؛ لأنه أكل ما يؤكل زيادة، وإن لم يكن فيها لب، عليه القضاء دون الكفارة، والرطب واليابس فيه سواء، واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز، وكذلك البندق والفسقن إن كانت رطبة، فهي بمنزلة الجوز. في هامش "الهندية" (١/٢١٣، ٢١٤).

(٦) في دب: وضع قبل هذا الحكم علامة "ن".

(٧) في ط: "هكذا ذكر القدوري".

(٨) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، والزيادة: من دأ، دب.

(٩) في ط، ز: "الأرز والجاورس" بالمعطف، وفي دأ: "الجلورس" وهو نصحيح. الجاورس: هو الدخن حب معسوف، الحبة: دخة، وهي نبات عشبي من النخليات، حبه صغير أملس كحب السمسم ينت برتاً ومرروغاً. المصباح المنير (١/١٨٠) والمعجم الوسيط (١/٢٧٥).

باب فيما يجعل عذراً في حق الإفطار وما لا يجعل

مسألة (١٢١١)

ن: أمة أفطرت يوماً^(١) في شهر رمضان^(٢) لضعف أصابها في عمل السيد من طبخ أو خبز، أو غسل ثياب، فإن خافت^(٣) على نفسها بسبب الصوم لولم تفطر^(٤)، كان عليها قضاء يوم لا غير؛ لأنه إفطار بعذر؛ لأنها تحت يد المولى، ولها أن تمتنع^(٥) من الالتزام لأمر المولى^(٦)، إذا كان يعجزها عن أداء الفرائض؛ لأنها مبقاة على أصل الحرية^(٧) في حق الفرائض^(٨).

مسألة (١٢١٢)

رجل أصبح صائماً متطوعاً، فدخل على أخ^(٩) من إخوانه، فسأله^(١٠) أن يفطر، لا بأس بأن يفطر؛ لقول النبي عليه السلام^(١١): «من أفطر لحق أخيه يكتب له

(١) كلمة "يوماً" لم تذكر في ز.

(٢) في خ، أ، خ، ب، د، ب: من شهر رمضان.

(٣) في ط: "بأن خافت".

(٤) في د، ب: "أولم تفطر".

(٥) في خ، أ، خ، ب: "وبها أن تمتنع" وهو تصحيف.

(٦) في د، أ: بإذن المولى، وفي ط: "لأمر المولى"، وفي ز: "بأمر المولى"، الصواب ما أثبتناه.

(٧) في د، ب: "الجزية" وهو تصحيف.

(٨) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في أول "باب الصيام" (ص ٣٩ ب) "سئل أبو القاسم عن أمة أفطرت في شهر رمضان يوماً عن ضعف أصابها في خدمة مولاه، مثل غسل الثياب والخبز ونحوه، قال: إذا جهدها الصوم، فعليها قضاء يوم واحد".

هكذا ذكر قاضي خان في "فتاواه" في أول "الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار" في هامش "الهندية" (١/٢٠٢).

(٩) في خ، أ: "فدخل أخ" بدون "على".

(١٠) في ط: "فيسأله أن يفطر".

(١١) في ط، ز: لقوله ﷺ.

ثواب ألف صوم ومتى قضى يوماً يكب له ثواب صوم ألفي يوم^(١)، وإن كان صائماً عن قضاء شهر رمضان، يكره له أن يفطر؛ لأن القضاء خلف، فكان حكمه حكم الأصل^(٢).

وعلى هذا^(٣) لو أن صائماً حلفه رجل^(٤) بطلاق امرأته أن يفطر، فإن كان متطوعاً يفطر لحق أخيه، وإن كان صائماً عن قضاء رمضان لا يفطر^(٥).

(١) لم أشر على هذا الحديث في كتب الحديث المعروفة، وعن جابر بن عبد الله قال "صنع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً، فدعا النبي ﷺ وأصحاباً له، فلما أتى بالطعام تنحنى أحدهم، قال له النبي ﷺ: مالك؟ قال: إني صائم، فقال له النبي ﷺ: تكلف لك أخوك، وصنع، ثم تقول: إني صائم، وكل وصم يوماً مكانه، وفي رواية أخرى: "صنع أبو سعيد الخدري طعاماً... إلى آخر الحديث، رواهما الدارقطني في "كتاب الصيام" (١٧٨، ١٧٧/٢).

ينظر تخريج العراقي لأحاديث إحياء علوم الدين (١٥/٢) و"الإتحاف" (٢٤٢/٥) - ط: دار الفكر -.

(٢) في ط: "حكم الأجل" وهو نصحيح.

(٣) في ط: فعلى هذا.

(٤) في ط: "حلف رجل"، وفي دب: "حلفه رجلاً"، وفي ز: "حلفه عليه رجل" - زيادة عليه -.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في (ص ٤٠ ب): "ومثل عن علي بن أحمد في رجل أصبح صائماً متطوعاً، ثم بدا له فأفطر، روى عن محمد أنه قال: إذا دخل على أخ من إخوانه وهو صائم تطوعاً، فسأله أن يفطر عنده، فأكل عنده. قال محمد: فلا أرى به بأساً، وقال أبو حنيفة: إذا (كان) يوماً من قضاء رمضان، فزنى أكرهه، قال محمد: فكانه أكرهه في هذا القول، فلا أرى به بأساً في التطوع. وروى نصير عن خلف (بن أيوب العامري): أنه قال: لو أن صائماً تطوعاً، أو قضاء رمضان على رجل، فحلف عليه بطلاق امرأته على أن يفطر، فلا ينبغي أن يفطر ويدعه حتى تطلق امرأته.

قال الفقيه: وبه أخذ، لما قال محمد، وهو موافق للمخبر المروى عن أبي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام: "أن رجلاً أضافه محضره ومعه جماعة وفيهم رجل صائم، فقال له رسول الله ﷺ: أجب أخاك وأفطر واقض يوماً مكانه".

وفي "عيون المسائل" في "باب الصوم" (٥٣/١): قال هشام عن محمد في رجل دخل على بعض إخوانه، وهو صائم تطوعاً، فسأله أن يفطر، وأن يأكل عنده، قال: لا أرى به بأساً.

وقال علاء العالم الأسمدي في "شرح عيون المسائل" في (ص ٣٥ ب) مستدلاً بالحديث

مسألة (١٢١٣)

الغازي إذا كان بإزاء العدو، ويعلم يقيناً أنه يقابل العدو في شهر رمضان وهو يخاف الضعف^(١) على نفسه، فله^(٢) أن يأكل قبل الحرب، سواء كان^(٣) مقيماً أو مسافراً^(٤)؛ لأن الحرب في رمضان صار غالباً، والغالب كالكاثر، فعلى قياس

الذي ذكره الفقيه في "النوازل"، وحديث حفصة وعائشة رضي الله عنهما: "ولأن إحنة الدعوة واجب، ولو أتم صوم النفل لفاته ذلك، وإرضاء أخيه من الواجب، والصوم لا يفوت أصلاً، بل يفوت إلى خلف"، عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: "أصبحت أنا وحفصة رضي الله عنهما صائمتين متطوعتين، فأهدى لنا طعاماً، فأطربا عليه، فدخل علينا رسول الله ﷺ فسألناه، فقال: أفضيا يوماً مكانه"، الحديث رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار في "باب الرجل يدخل في الصيام تطوعاً ثم يفطر (٢/١٠٨)، وأبو داود في "باب من رأى عليه القضاء" (١/٦٢١). ومحمد بن الحسن في "الموطأ" في "باب من صام تطوعاً ثم أفطر" (ص ١٢٧)، وقال محمد: وبهذا نأخذ، من صام تطوعاً، ثم أفطر، فعليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة والعمامة قبلنا.

وقال الطحاوي في المصدر السابق: ففي هذا دليل على أن حكم الإفطار في الصوم التطوع، أنه موجب للقضاء، قول الطحاوي هذا رد على من قال: إن من دخل في صوم تطوعاً، ثم أفطر بعد ذلك من عذر أو من غير عذر، أنه لا قضاء عليه. وفي الباب أحاديث أخرى من وجوه مختلفة تدل على أن صوم التطوع لا يلزمه بالشروع.

تنظر هذه الأحاديث في "نصب الراية" للزيلعي في (٢/٤٦٦-٤٦٩) وتخريج الزيلعي ينظر في "المنتقى" في (ص ٣٥٦)، هذه الأحاديث (٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧)، والطحاوي في الباب السابق (١٠٧/٢-١١٠).

هذه المسألة ذكرها قاضي خان في "فتاواه" في الفصل الثالث، وقال: الصائم المتطوع إذا دخل على بعض إخوانه، فسأله أن يأكل، لا بأس بأن يجيبه، وإن كان صائماً عن نفسه رمضان، كره له أن يأكل، رجل حلف بطلاق امرأته إن لم يفطر فلاناً، وإن كان فلان متطوعاً، يفطر لحق أخيه الخالف، وإن كان صائماً عن القضاء، لا يفطر. في هامش "الهندي": (١/٢٠٣).

(١) في دأ: "بخلاف الضعف" وهو تصحيف.

(٢) قوله: "فله" ساقط من ط.

(٣) في د: "سواء إن أن بزيادة إن".

(٤) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في (ص ٤١): ولو كان رجل بإزاء العدو، ويعلم أنه لا محالة يواقع العدو في شهر (رمضان) يقيناً، وهو يخاف على نفسه الضعف، فله أن يفطر ويأكل حتى يفوز على الحرب، سواء كان مقيماً أو مسافراً. أشار إلى هذا قاضي خان في أول الفصل الثالث من كتاب الصوم. في هامش

هذا قالوا: فيمن له نوبة حمى^(١)، فأفطر في أول اليوم قبل أن تظهر الحمى على ظن أن الحمى تعتريه فتضعفه، فلا بأس به؛ لأنه يحكم الغلبة^(٢) كالكائن، كما في الغازي، ولو أفطر ولم تعتره الحمى^(٣)، ذكرناه من قبل^(٤) في علامة السب^(٥).

مسألة (١٢١٤)

رجل قال: لله على أن أصوم أبداً، فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة، قال^(٦): له أن يفطر؛ لأنه لو لم يفطر، يقع الخلل في جميع الفرائض، ويطعم لكل يوم نصف صاع من حنطة؛ لأنه استيقن^(٧) أنه لا يقدر على قضاؤه أبداً، فرق بين هذا وبين ما إذا أوجب^(٨) على نفسه حجاً قدر ما يعلم أنه لا يمكنه^(٩) أن يحج ذلك الهدية^(١٠) (٢٠٢/١).

- (١) في معظم النسخ: "نوبة الحمى"، المثبت من ط.
- (٢) في ط: أن الحمى يوزيه فتضعفه لا بأس به؛ لأنه يحكى الغلبة.
- (٣) في معظم النسخ: "ثم لم تعتره الحمى"، وفي دأ، دب: "ولو لم مكان ولم"، المثبت من ط.
- (٤) في دأ، دب: ذكرنا من قبل.
- (٥) في "باب فيما يوجب الكفارة وفيما لا يوجب" مسألة (١٢٠٥)، وفي "الفتاوى الكبرى" في كتاب الصوم: "الفصل الأول" في علامة "س"، الأصل في إباحة الفطر للغازي عند مواجهة العدو حديث أبي سعيد رضى الله عنه: عن أبي سعيد قال: "سافر مع رسول الله ﷺ إلى مكة، ونحن صيام، قال: فنزلنا منزلاً، فقال رسول الله ﷺ: إكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم، فكانت رحمة فمنا من صام، ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: إكم مصبحو عدوكم، والفطر أقوى لكم فأفطروا، فكانت عزيمة، فأفطرنا، ثم لقد رأيتنا بصوم بعد ذلك مع رسول الله ﷺ في السفر، قال محمد الدين بن تيمية في "المنتقى" في "باب الفطر والصوم في السفر"، الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود، ينظر حديث رقم (٢١٧٨).
- (٦) في دأ: "باشتغاله بالمعيشة"، وفي معظم النسخ: "كان مكان قال"، المثبت من "فتاوى قاضي خان".
- (٧) في خ أ، م: "لأنه لا يستغنى وهو سهو"، وفي دأ، دب، ط، ر: "لأنه يستيقن"، المثبت من "النوازل".
- (٨) في دأ، دب: "ما إذا أوجب"، الصواب ما أثبتناه.

القدر قبل موته، لم يكن له أن يأمر غيره، والفرق أن القدر الذي يفوت له^(١) من ذلك ليس بمعلوم ليأمر [غيره]^(٢) بذلك، أما في باب الصوم: القدر الذي فات له يبين معلوم^(٣).

مسألة (١٢١٥)

ب^(٤): المريض الذي يباح له الإفطار، كل مريض يعلم أن الصوم يزيد في مرضه، أو في وجعه^(٥)، أو في تلك العلة، يجوز له الإفطار^(٦)؛ لأن محمداً رحمه الله نص عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله^(٧) في "الجامع الصغير" فيمن رمدت عيناه، إن كان الصوم يزيد في وجع العين، يباح له الإفطار، وهذا إن

(٩) في خ أ، خ ب: "أنه لا يمكن".

(١) في ز: "يفوت عليه".

(٢) في د أ: "ليأمن" مكان "ليأمر" الزيادة من ط، م.

(٣) في د أ: "يبين أو وجعه معلوم" وهو سهو، قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في (ص ٤١ أ): "وسئل أبو بكر عن رجل نذر أن يصوم أبداً، فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة، هل له أن يفطر ويطعم لكل شهر ستة أقدرة حنطة لكل يوم نصف صاع؛ لأنه قد استيقن أنه لا يقدر على قضاؤه أبداً؟ قيل له: لو أن رجلاً أوجب على نفسه حجاً، ويعلم يقيناً أنه لا يقدر أن يحج ذلك الذي أوجب على نفسه قبل موته، هل له أن يأمر غيره أن يحج عنه، قال: لا؛ لأنه لا يعلم كم مقدار نافاته، وأما في باب الصوم: فقد ظهر ما مقدار ما فاته.

هكذا في "فتاوى قاضي خان" في كتاب الصوم في "فصل في النذر بالصوم" إلا أن قاضي خان أضاف قائلاً: فإن لم يقدر على ذلك (أي على الإطعام) لعسرته، يستغفر الله تعالى، وإن لم يقدر لشدة الصيف وحره، كان له أن يفطر ويتنظر زمان الشاء حتى يدرك، فيقضى مكان كل يوم يوماً، إذا لم يكن نذره بالأبد. فتاوى قاضي حاد في هامش "الهندية" (٢١٩/١)

(٤) في خ أ، خ ب، د أ، د ب: "ت" مكان "ب" وهو تصحيف.

(٥) في خ أ، خ ب: "في جوفه" وهو سهو.

(٦) في ط، م: "أبيح الإفطار" مكان المثبت.

(٧) في خ أ، خ ب: يعقوب بن أبي حنيفة وهو تصحيف، فيدأ، د ب، ز: رحمه الله مكان المثبت.

يعرف باجتهاده أو بقول طبيب حاذق^(١).

مسألة (١٢١٦)

س: رجل في شهر رمضان إن صام، صلى قاعدًا، وإن أفطر، صلى قائمًا، يصوم ويصلي قاعدًا، حتى يخرج عن أداء الواجبين^(٢).

مسألة (١٢١٧)

رجل نذر أن يصوم يوم كذا ما عاش، ثم كبر وضعف عن الصوم، يطعم [مكان] كل يوم مسكينًا بالنص^(٣)، وإن لم يقدر لعسرتة^(٤)، يستغفر الله تعالى،

(١) النص كما جاء في "الجامع الصغير" في "باب فيما يوجب القضاء والكفارة وفيما لا يوجب" (ص ٢٩) - ط: هند مع هامش اللكنوي -: رجل خاف إن لم يفطر، يزداد عينه وجعًا أو حماء شدة، فإنه يفطر.

هكذا قاله الفقيه في التوازل في العنوان السابق (ص ٤١ أ)، وقاضى خان في المصدر السابق والعنوان في هامش "الهندية" (١/ ٢٠٢).

ثم قال قاضى خان: وكذا الحامل أو المرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها (يجوز لها أن تفطر) لأن الصوم في هذه الحالة يسبب له الضرر وهلاك النفس، وهو غير مكلف به.

(٢) قال الفقيه في "التوازل" في "باب الصيام" (ص ٤١): وروى عن منصور عن إبراهيم قال: المريض إذا لم يقدر أن يصلي قائمًا، فأراد أن يفطر في شهر رمضان، فلا بأس بأن يفطر، وقال قاضى خان: رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلي قائمًا، وإن لم يصم، يمكنه أن يصلي قائمًا، فإنه يصوم، ويصلي قاعدًا جمعًا بين العبادتين. فتاوى قاضى خان: "الفصل الثالث في العذر الذى يبيح الإفطار" في هامش "الهندية": ١/ ٢٠٢، هكذا ذكر حسام الدين في الفتاوى الكبرى في كتاب الصوم في الفصل الأول في علامة عنه س.

(٣) الزيادة لم تذكر في ز.

(٤) النص وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ الآية، سورة البقرة: الآية ١٨٤.

وعن عطاء سمع ابن عباس يقرأ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، وهو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، ولا يستطيعان أن يصوما، فيطعمان مكان كل يوم مسكينًا.

قال مجد الدين: الحديث رواه البخارى، و"المتقى" في "باب جواز الفطر للمسافر إذا

فإن ضعف عن الصوم في ذلك اليوم لمكان الصيف^(١)، كان له أن يفطر وينتظر، حتى إذا كان (في) الشتاء^(٢) صام يوماً مكانه؛ لأنه لو سافر في ذلك [اليوم]^(٣) يفطر، ويصوم يوماً مكانه، فكذا هذا لأن المرض والسفر كلاهما سبب العذر^(٤)

مسألة (١٢١٨)

زم: قد ذكرنا أن الصائم المتطوع، له أن يفطر بسؤال أخيه^(٥) [المسلم]^(٦)، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله^(٧): إن كان يثق من نفسه القضاء، يفطر دفعاً للأذى عن أخيه المسلم، وإن كان لا يثق من نفسه القضاء، لا يفطر؛ لأنه توريط [النفس]^(٨) في ورطة العقاب، وهذا كله إذا كان الإفطار قبل الزوال (أما إذا كان الإفطار بعد الزوال)^(٩): لا ينبغي له أن يفطر، إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوب بالوالدين أو بأحدهما، ووجه الفرق^(١٠): أن الصوم في أول اليوم لم يتأكد عادة^(١١) لما

دخل بلداً ولم يجمع إقامة (ص ٣٤٧) رقم الحديث (٢١٩٠)، وفي الباب حديث آخر بهذا المعنى ورقمه (٢١٩١).

- (٥) في دب: "لعسره"، وفي ط: "بسرته" وهو تصحيف.
- (١) فيخ أ، خ ب، م: "لمكان الصوم" وهو سهو.
- (٢) في دب: "حتى كان الشتاء"، والزيادة: من ط، م.
- (٣) الريادة: من ط، م.
- (٤) في ز: "لسبب العذر" لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ سورة البقرة: الآية ١٨٤.
- هكذا ذكر حسام الدين في المصدر السابق في آخر كتاب الصوم في "الفصل السابع في علامة س".
- (٥) في خ أ: "لسؤال أخيه".
- (٦) الزيادة: من ط، م.
- (٧) قوله: "رحمه الله" لم يذكر في ط، م.
- (٨) في د أ: "لأنه توريط النفس"، والزيادة لم تذكر في ز.
- (٩) ما بين القوسين ساقط من خ أ، خ ب.
- (١٠) في دب: "وجه الفرق وهو بزيادة وهو".

عرف أنه لا يشق على البدن^(١)، ولهذا لا تشترط النية في أول اليوم، ولا كذلك بعد الزوال^(٢).

باب ما يستحب في الصوم

وما يكره^(٣) وما لا يكره^(٤)

مسألة (١٢١٩)

ن: الصائم إذا أراد أن يضاجع امرأته في رمضان^(٥)، وليس بينهما ثوب، فإن كان^(٦) لا يمس فرجها فرجها، لا بأس به، وإن كان يمس، يكره؛ لأن المباشرة الفاحشة قد تصير سبباً للفطر، والمباشرة الفاحشة أن يمس فرجها فرجها، وليس بينهما ثوب، والجملة في هذا أن في الوجه الأول^(٧)، وإن كان لا يأمن على نفسه، أيضاً يكره؛ لأن المعنى يجمعها^(٨).

(١) في دب، ط: "لم يتأكد عادة".

(١) في دأ: في البدن.

(٢) قوله: "بعد الزوال" ساقط من ط، وفي دب، ط: ورد بعد قوله: "بعد الزوال" هذه العبارة: "والله تعالى أعلم بالصواب"، ومن الرمز "زم" إلى هذه العبارة ساقطة من صلب ز، ثم استدرکها في الهامش.

(٣) الزيادة: من خأ، خب، دب، وفي ط: "م مكانها" من ذلك.

(٤) في دأ: ورد بعد قوله: "وما لا يكره" والله أعلم.

(٥) قوله: "في رمضان" ساقط من دب.

(٦) في ط: بأن كان.

(٧) في خ أ: أن الوجه الأول.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٤٢ ب) في باب آخر من الصوم: وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى بأساً بأن يضاجع الرجل امرأته في شهر رمضان، وليس بينهما ثوب ما لم يجاوز ذلك، ويتفق فرجها، وذكر عن أبي حنيفة: أنه كره ذلك، إذا كانت مباشرة فاحشة، وهو أن يمس فرجها، وليس بينهما ثوب، وقال قاضي خان في "الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره": ولا بأس بنصته أن يقبل أو يبشر، إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك، ولا يفسد صومه، وعن سعيد بن حبر رضي الله تعالى عنه: أنه يفسد صومه، ولنا ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها: أن النسي عليه السلام كان يقبل وهو صائم، وتكره القبلة والمباشرة إن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك.

مسألة (١٢٢٠)

رجل نظر إلى صائم يأكل ناسياً^(١)، هل يسعه أن لا يذكره؟ إن رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل؛ تكلّموا فيه، والمختار أنه يكره له أن لا يخبره، حتى يجوز صومه بيقين عند الكل، وإن كان بحال يضعف بالصوم، وإذا أكل يتقوى به^(٢) على سائر الفرائض، يسعه أن لا يخبره^(٣)؛ لأن ما يفعل ليس بمعصية عند أكثر العلماء، فالسكوت فيه لا يكون معصية^(٤).

مسألة (١٢٢١)

ع^(٥): ويكره للصائم أن يتمضمض لغير وضوء، أو يذوق شيئاً بلسانه^(٦)؛ لأن فيه تعريض الصوم للفساد^(٧) من غير ضرورة^(٨).

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه تكره المباشرة الماحشة، وهي أن يمس فرجها متحردين، وعنه في رواية: أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضاً. (فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" ٢٠٥/١)
أشار إلى هذا في "الهندية" في "الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره" (٢٠٠/١) حديث عائشة رضي الله عنها رواه الجماعة إلا النسائي، ولفظه: عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، ويباشر وهو صائم، ولكنه كان أملككم لإربه الحديث.

- (١) في ط: "يأكل شيئاً وهو تصحيف.
- (٢) في دأ، دب: "ما يتقوى به" بزيادة "ما".
- (٣) في ط: "أن لا يخبر" بدون الضمير.
- (٤) في دأ، ز: "فالسكوت فيه ليس بمعصية"، هكذا قاله الفقيه أبو الليث في "البرال (ص ٤١ أ) في "باب الصيام" عن أبي بكر الإسكاف.
أشار إلى هذا قاضي خان في فتاواه في كتاب الصوم في "الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار" في هامش "الهندية" (٢٠٤/١)، والهندية نقلاً عن "الطهيرية" (٢٠٢/١) في أول "الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد".
وجه قوله: "ليس بمعصية" قوله عليه السلام: "إذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه" الحديث متفق عليه، الحديث سبق تخريجه في مسألة (١١٨٨) في علامة "م": باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد.

- (٥) الرمز ع- ساقط من ز.
- (٦) في خ، أ، خ ب: "ويذوق شيئاً بلسانه" مكان المثبت.
- (٧) في ط، م: "لأنه فيه الصوم"، وفي ز: "على الفساد" مكان المثبت.

مسألة (١٢٢٢)

ولا بأس للصائم أن يستنقع في الماء، ويجب (الماء)^(١) على وجهه أو رأسه هو المختار؛ لأنه ليس فيه تعريض الصوم للفساد^(٢).

(٨) هكذا ذكر حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الثاني فيما يكره للصائم أو لا يكره ومع المعتكف"، في علامة "ع"، قال قاضي خان: ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها طعاماً إذا كان لها مه بد، وكذا إذا ذقت شيئاً بلسانها؛ لأن فيه تعريض الصوم للفساد، وقال بعضهم: إن كان الروح سيئ الخلق، لا بأس للمرأة أن تذوق المرققة بلسانها. فتاوى قاضي خان: كتاب الصوم "الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره" في هامش "الهندية" (١/٢٠٤).

(١) الريادة: من دأ.

(٢) في خ أ، خ ب: "على الفساد"، هكذا ذكر حسام الدين في المصدر السابق والعنوان والعلامة، قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الصوم" (١/٥٤) روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: أنه كان يكره للصائم أن يتمضمض لغير وضوء، ويصب الماء على وجهه أو رأسه، أو يستنقع في الماء، أو يذوق شيئاً بلسانه. وروى عن أبي يوسف: أنه لا يرى بأساً بأن يستنقع في الماء، ويصب على رأسه ووجهه، وبه تأخذ.

قال علاء العالم الأسمندي: وجه رواية الحسن: أنه لا بأس أن يصل الماء إلى الجوف، فلا ينبغي أن يعرض نفسه للإفطار، وكذلك الذوق، وأما صب الماء على وجهه أو رأسه: لأن فيه إظهار ضجر من فعل العبادة، وامتناع من تحمل مشقتها، ثم قال: وعن الشعبي رضي الله عنه: أنه كره صب الماء على رأسه.

ووجه قول أبي يوسف رحمه الله: ما روى أن النبي ﷺ صب الماء على رأسه من شدة الحر، وهو صائم، ولأنه دفع مشقة لحقته، فصار كالاستغلال. شرح عيون المسائل (ص ١٣٦) مخطوط.

والحديث الذي ذكره الأسمندي في وجه أبي يوسف أخرجه أبو داود (١/٥٩٩) في "باب الصائم يصب عليه الماء من العطش، ويبالغ في الاستنشاق"، ولفظه: قال أبو بكر: "قال الذي حدثني: لقد رأيت رسول الله ﷺ بالمرح يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر"، أشار ابن قدامة إلى هذا، وقال قاضي خان في كتاب الصوم في "الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره" في هامش "الهندية" (١/٢٠٥).

قال ابن قدامة: فأما المضمضة للطهارة وإن كانت لحاجة كعسل فمه عند الحاجة إليه ونحوه، فحكمه حكم المضمضة للطهارة، وإن كان عائشاً، أو تمضمض من أجل العطش كره، ثم قال: وسئل أحمد عن الصائم يعطش فيتتمضمض، ثم يمجّه، قال يرش على صدره أحب إليّ، فإن فعل فوصل الماء إلى حلقه، أو ترك الماء في فيه عائشاً، أو لتبرّد، فالحكم فيه كالحكم في الزائد على الثلاث؛ لأنه مكروه.

مسألة (١٢٢٣)

س : ويستحب للصائم تعجيل الإفطار وتأخير السهور ؛ لأن بهما وردت الآثار ^(١).

في مذهب أحمد بن حنبل : إذا سبق الماء إلى حلق الصائم المتوضئ عند المضغضة من غير قصد ، ولا إصراف ، فلا شيء عليه ، قال ابن قدامة فوق العارة السابقة : وبه قال الأوزاعي وإسحاق ، والشافعي في أحد قولي .

وروى ذلك عن ابن عباس ثم قال : وقال مالك وأبو حنيفة : يفطر ؛ لأنه أوصل الماء على جوفه ذاكرةً لصومه ، فأفطر كما لو تعمّد شربه ، وقال : ولا بأس أن يصب الماء على رأسه من الحرّ والعطش ، ثم أشار إلى حديث أبي بكر الذي سبق . المعنى : كتاب الصوم (٣) (١٠٩، ١٠٨)

(١) هكذا قاله الصدر الشهيد في المتناوى الكبرى في الفصل الثاني فيما يكره للصائم أو لا يكره ومع المعتكف في علامة س : الآثار التي وردت في تعجيل الإفطار وتأخير السحور ، عن سهل بن سعد رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » ، أخرجه البخاري في تعجيل الفطر ، ومسلم في فضل السحور وتأکید استحبابه ، واستحباب تأخيرها وتعجيل الفطر ، وفي رواية أخرى : عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « قال الله عز وجل أحبّ عباده إلى أعجلهم فطراً » ، وفي رواية أخرى : عن عمار بن عمير عن أبي عطية قال : دخلت أنا ومسروق على عائشة ، فقلنا : يا أم المؤمنين ! رجلان من أصحاب النبي ﷺ ، أحدهما يعجل الإفطار ، ويعجل الصلاة ، والآخر يؤخر الإفطار ، ويؤخر الصلاة ؟ قالت أيها يعجل الإفطار ، ويعجل الصلاة ؟ قلنا : عبد الله بن مسعود ، قالت : هكذا صنع رسول الله ﷺ ، رواهما الترمذي في باب ما جاء في تعجيل الإفطار (٣/٧٣-٧٥) رقم الحديث (٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢) ، قال الترمذي : حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح ، وهو الذي اختار أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، استحباب تعجيل الفطر ، وبه أخذ الشافعي وأحمد وإسحاق ، وحديث أبي هريرة حديث غريب ، وحديث أبي عطية حديث حسن صحيح .

وعن أبي ذر أن النبي ﷺ كان يقول : « لا تزال أمتي بخير ما أخرتوا السحور وعجلوا الفطر » الحديث ، قال مجاهد الدين في باب آداب الإفطار والسحور ، رواه أحمد المتقي (ص ٣٤٤) رقم الحديث (٢١٦٨) .

وعن أنس بن مالك عن زيد بن ثابت قال : « تسحرنا مع النبي ﷺ ، ثم قمنا إلى الصلاة ، قال : قلت : كم كان قدر ذلك ؟ قال : قدر خمسين آية » ، وفي رواية أخرى : قدر قراءة خمسين آية ، رواهما الترمذي في باب ما جاء في تأخير السحور (٣/٧٥) رقم الحديث (٧٠٣ ، ٧٠٤) ، ومسلم في باب فضل السحور وتأکید استحبابه واستحب تأخيرها وتعجيل الفطر (١/٤٤٣) .

قال الترمذي : وفي الباب عن حذيفة ، حديث زيد بن ثابت حديث حسن صحيح ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق : « استحباب تأخير السحور » .

مسألة (١٢٢٤)

ويكره للمرأة الصائمة ذوق المرققة ؛ لأنه تعريض الصوم للفساد^(١) من غير ضرورة^(٢).

مسألة (١٢٢٥)

س^(٣): وكذلك يكره للصائم ذوق العسل والدهن عند الشراء، ليعرف جيده من رديئه^(٤).

مسألة (١٢٢٦)

زشرو^(٥) . ولا بأس للصائم المتطوع أن يذوق شيئاً بلسانه ، وإما الكراهية^(٦) في صوم الفرض ؛ لأن الإفطار^(٧) في صوم التطوع يباح بعذر^(٨) بالاتفاق^(٩) ، وبغير

ينظر في المغنى لابن قدامة مسألة "والاختيار تأخير السحور وتعجيل الفطر" (٢/١٦٩، ١٧٠)، أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق والعنوان في هامش الهندية (٢٠٤/١)

(١) في ز: على الفساد.

(٢) لقد أشرنا إلى هذا في هامش مسألة (١٢٢١)، هكذا ذكرهما حسام الدين في الفتاوى الكبرى في "الفصل الثاني فيما يكره للصائم أو لا يكره، ومع المعتكف في علامة س".

(٣) في دأ، دب: زشرو مكان س، وفي ط: م، لا يوجد أى شيء من هذا، الصواب ما أثبتناه.

(٤) هكذا قاله حسام الدين في المصدر السابق والعنوان، وفي علامة س، وأشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهندية (٢٠٤/١)، وفي الفتاوى الهندية: وقيل: لا بأس به إذا لم يجد بداً من شراءه، أو يخاف الغبن. الهندية (١/١٩٩) دار المعرفة

(٥) الرمز "زشرو" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ز.

(٦) في معظم النسخ: وإما الكراهية، المثبت من ط.

(٧) في خ أ، خ ب: لأن الاختار وهو تصخيف.

(٨) في دأ، ز: يباح لعذر.

(٩) قوله: بالاتفاق ساقط من دأ.

عذر على رواية الحسن^(١) عن أبي حنيفة [رحمة الله عليه]^(٢) على ما ذكر في "المنتقى"، عن أبي يوسف [رحمة الله]^(٣): وهذا تعريض على الإفطار^(٤)، فالأولى أن لا يكون مكروهاً، هكذا ذكره شمس الأئمة الحلواني [رحمة الله]^(٥) وذكر في "فتاوى النسفي"^(٦): أن المرأة إذا كان لها زوج سئ الخلق يضابقها في ملوحة الطعام وقلة ملحه^(٧)، يحل لها أن تذوق الطعام لتعرف طعمه دفعاً لأذى الزوج عن نفسها، وإن كان حسن الخلق، فلا يحل [لها]^(٨)، كما هو المذكور في الأصل^(٩).

باب ما يستحب من الصوم وما يكره منه^(١٠)

مسألة (١٢٢٧)

ن^(١١): صوم الستة^(١٢) بعد الفطر متتابعة، منهم من كرهه، والمختار أنه لا بأس

- (١) في دأ: "على رأيه الحسن" وهو تصحيف.
- (٢) الزيادة: من دأ، دب.
- (٣) الزيادة: من دأ، دب.
- (٤) في دأ: "وهذا يعرض الإفطار" وهو تصحيف.
- (٥) الزيادة: من دأ، دب.
- (٦) لم أهدر على هذا الكتاب في دور المحفوظات التي ترددت عليها.
- (٧) في دأ: "وقد ملحه" وهو تصحيف.
- (٨) الزيادة: من خ أ، خ ب.
- (٩) ورد في ط بعد كلمة "الأصل" والله تعالى أعلم، ومن علامة "زشرو" إلى قوله: في الأصل "ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.
- أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق والعنوان في هامش "الهندية" (١/٢٠٤)، قيل لمحمد: رأيت الصائم يذوق الشيء بلسانه ولا يدخله حلقه؟ قال: لا يقطره ذلك، وصوم تام، قيل: أفكره له أن يعرض نفسه لشيء من هذا؟ قال: نعم. (الأصل لمحمد بن السن ٥٦ ب: كتاب الصوم، مخطوط)
- (١٠) في ط: "باب ما يستحب الصوم بدون من"، وفي ز: "ويكره منه مكان المثبت، ومن دب: "باب ما يستحق" وهو تصحيف.
- (١١) الرمز "ن" لم يذكر في ط، م.
- (١٢) في ط، م: "وصوم الستة" بالعطف المراد به صوم ستة أيام من شوال بعد صيام رمضان

به؛ لأن الكراهية^(١) إنما كانت لأنه^(٢) لا يأمن^(٣) من أن يعد ذلك^(٤) من رمضان، فيكون تشبيهاً بالنصارى^(٥)، والآن زال هذا المعنى^(٦).

- (١) فى ط: "لأن الكراهة".
- (٢) قوله: "لأنه" ساقط من ط.
- (٣) فى معظم النسخ: "لا يؤمن"، المثبت من دأ، ومن هامش خ، غ ب.
- (٤) فى دأ: "أن يعد ذلك" بدون "من"، وفى ط: "من أن يعد ذلك من ذلك"، وهو سهو.
- (٥) فى معظم النسخ: "فيكون تشبيهاً بالنصارى".
- (٦) قال الكاسانى فى بدائع الصنائع "فى كتاب الصوم (٧٨/٢): ومنها (أى من صوم التطوع) إتباع رمضان ستة من شوال، كذا قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوماً؛ خوفاً أن يلحق ذلك بالفرضية، وكذا روى عن مالك أنه قال: أكره أن يتبع رمضان ستة من شوال، وما رأيت أحداً من أهل الفقه والعلم يصومها، ولم يبلغنا عن أحد من السلف، وأن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وأن يلحق أهل الجفاء بـرمضان ما ليس منه. والإتباع المكروه: هو أن يصوم يوم الفطر، ويصوم بعده خمسة أيام، فأما إذا أفطر يوم العيد، ثم صام بعده ستة أيام، فليس بمكروه، بل هو مستحب وستة، أشار إلى هذا فى "الظهيرية" و"البحر الرائق" و"المحيط السرخسى" وغيرها من كتب أصحابنا رحمهم الله.
- يراجع فى "الهندية": الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره (٢٠١/١).
- والأصل فى استحباب صيام ستة أيام من شوال قوله عليه السلام: «من صام رمضان ثم تبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر»، الحديث رواه مسلم، وأبو داود، والترمذى، والدارمى، وابن خزيمة، وابن ماجه، أخرجه مسلم فى "صحيحه" فى "باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان" (٤٧٥/١)، وأبو داود فى "باب فى صوم ستة أيام من شوال" (٦١٥/١)، والترمذى فى "باب ما حاء فى صيام ستة أيام من شوال" (١٢٣/٣) رقم الحديث (٧٥٩)، والدارمى فى "باب صيام الستة من شوال" (٢١/٢).
- وابن خزيمة فى "باب فضل إتباع صيام رمضان بصيام ستة أيام من شوال، فيكون كصيام السنة كلها" (٢٩٧، ٢٩٨) رقم الحديث (٢١١٤)، ابن ماجه فى "باب صيام ستة أيام من شوال" (٥٤٧/١) رقم الحديث (١٧١٦).
- قال أبو عيسى الترمذى: حديث أبى أيوب حديث حسن صحيح، وفى الباب عن جابر وأبى هريرة وثوبان.
- تنظر هذه الروايات فى "الترغيب والترهيب" للمعذرى فى "باب الترغيب فى صوم ست من شوال" (٧٥/٢).
- قال الترمذى: وقد استحباب قوم صيام ستة أيام من شوال بهذا الحديث، قال ابن المبارك:

مسألة (١٢٢٨)

س: من صام، وواصل الصيام [ولا يفطر إلا في الأيام المنهية]^(١) كره بعض مشايخنا؛ لقول النبي ﷺ: «إياكم والوصال»^(٢)، والمختار أنه لا يكره، وتأويل الحديث: إذا صام كل الأيام، ولا يفطر الأيام المنهية^(٣).

هو حسن، هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وروى عنه: «إن صام ستة أيام من شوال متفرقاً فهو جائز».

قال الخرقي في «مختصره»: «ومن صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال، وإن فرقها فكأنما صام الدهر»، وقال ابن قدامة: «إن صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم».

روى ذلك عن كعب الأحبار والشعبي وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي، وكرهه مالك، وقال: ما رأيت أحداً من أهل الفقه يصومها، ولم يبلغي ذلك عن أحد من السلف. المغني (٣/١٧٢، ١٧٣)، والموطأ في آخر كتاب الصيام (١/٢٢٨).

(١) في دأ، دب: من صام، أو واصل الصيام، ولا يفطر إلا في الأيام المنهية - مكان المثبت، والزيادة لم تذكر في ز.

(٢) في ط: «بقوله ﷺ».

(٣) الحديث رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ الحديث كما جاء في لفظ مسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والوصال قالوا فإنك تواصل يا رسول الله قال إياكم لستم في ذلك مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فأنا كلفوا من الأعمال ما تطيقون»، أخرجه البخاري في كتاب الصوم في «باب التشكيل لمن أكثر الوصال» (١/٣٣٦)، ومسلم في كتاب الصيام في «باب النهي عن الوصال في الصوم» (١/٤٤٥، ٤٤٦)، وفي الباب روايات أخرى من وجوه أخرى بالفاظ مختلفة.

ورواه الترمذي بمعناه في «باب ما جاء في كراهية الوصال الصائم» (٣/١٣٩) رقم الحديث (٧٧٨)، قال الترمذي: وفي الباب عن علي وأبي هريرة وعائشة وابن عمر وجابر وأبي سعيد وشير بن الحصاصية، وقال: حديث أنس (الذي رواه الترمذي في الباب) حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا الوصال في الصيام، وروى عن عبد الله بن الزبير أنه كان يواصل الأيام ولا يفطر.

(٤) هكذا ذكره حسام الدين في «الفتاوى الكبرى» في «الفصل الثاني فيما يكره للصائم أو لا يكره ومع المعتكف» في علامة «س».

تنظر أحكام أحاديث الباب، وآراء العلماء في المفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل في «أحكام الباب ومذاهب الأئمة» (١٠/٨٦-٨٨) والمغني لابن قدامة في (٣/١٧١، ١٧٢) ط: عالم الكتب - بيروت.

مسألة (١٢٢٩)

إذا صام^(١) يوم النيروز^(٢) جاز من غير كراهية، هو المختار، وأما الكلام^(٣) في الأفضل، إن كان يصوم قبله تطوعاً، فالأفضل [له]^(٤) أن يصوم كصوم يوم الشك، وإن كان لا يصوم قبله تطوعاً، فالأفضل له أن لا يصوم^(٥)؛ لأنه يشبه تعظيم هذا اليوم [وتعظيم هذا اليوم حرام]^(٦).

وروى عن أبي حفص الكبير البخاري^(٧): لو أن رجلاً عبد الله [تعالى]^(٨) خمسين سنة، ثم جاء^(٩) يوم النيروز، فأهدى^(١٠) إلى بعض المشركين بيضة يريد [به]^(١١) تعظيم ذلك اليوم، فقد كفر وحبط عمله خمسين سنة^(١٢).

- (١) في معظم النسخ: "وإذا صام" بزيادة العطف، المثبت من دب، ط.
- (٢) في هذا اليوم يصوم المجوس تعظيماً له، كما يصوم اليهود يوم السبت.
- (٣) في ط: "أما الكلام" بدون العطف.
- (٤) الزيادة: من ط.
- (٥) في دأ: "ألا يصوم".
- (٦) ما بين القوسين ساقط من خ، أ، خ ب.
- (٧) في معظم النسخ: "وحكى عن أبي جعفر البخاري" إلا أن في ز: "الطحاوي مكر البخاري" وهو تصحيف، المثبت من ط، م.
- (٨) الزيادة: من ط، م.
- (٩) في ط: "ثم صام".
- (١٠) في خ، أ، خ ب، دب: "وأهدى".
- (١١) الزيادة: من دب، ط، م.
- (١٢) في دأ: "خمسين سنة" وهو خطأ، هكذا قاله الصدر الشهيد في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني فيما يكره للصائم أو لا يكره ومع المعتكف في علامة س، أنشأ إلى هذا قاضي خان في فتاواه في الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره في هامش الهندية (١/٢٠٥)، والكاساني في بدائع الصنائع في العنوان السابق (٢/٧٩)، هكذا ذكره في الهندية (١/٢٠١) بقلا عن الظهيرية و محيط السرخسي

مسألة (١٢٣٠)

زغر^(١): يكره صوم يوم الشك^(٢)، ولو صام بنية واجب آخر لا يسقط؛

(١) في ط: رعر "بدون نقط، وهو تصحيف، يراد بهذه العلامة زيادة من غريب الرواية للسيد الإمام أبي شجاع.

(٢) في معظم النسخ: "وبكره بزيادة العطف، وفي دأ: "صوم الشك" بحذف يوم. وهو أن يشك في اليوم الثلاثين من شعبان أم من رمضان أم من شعبان لسبب الغيم ليلة الثلاثين من شعبان، يكره الصوم يوم الشك إذا كان بنية أنه من رمضان، وأما إذا كان بنية التطوع: فلا يكره، ولا بأس به، وبه قال أصحابنا رحمهم الله، ويكرهه عند الإمام الشافعي رحمه الله في كلتا الحالتين.

قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب آخر من الصوم" (ص ٤٢ ب): وسئل أبو جعفر عن صوم يوم الشك؟ قال: هو على أربعة أوجه: إن نوى عن رمضان، فإنه يكره، ويجوز صومه إن ظهر أنه من رمضان، وإن نوى تطوعاً جاز، ولا يكره، وإن ظهر أنه من رمضان، فهو عن رمضان وإن كان من شعبان، فهو تطوع، وإن نوى أنه صائم إن كان من رمضان، وإن كان غير رمضان، فهو غير صائم، لا يجوز صومه، وصار كأنه قال: أنا صائم أو غير صائم، وإن نوى أنه صائم من رمضان إن كان اليوم من رمضان، وإن كان من شعبان، فهو تطوع، جاز صومه وهو مكروه، قال: وكان محمد بن سلمة يختار الإفطار في يوم الشك، وكان النصير يختار الصوم عن التطوع.

قال الفقيه: ينبني له أن لا يعجل بالإفطار في يوم الشك، وينتظر ويتلوم، فإن أتاه خبر أنه قد رُئي الهلال بالبارحة، نوى الصوم، وإن لم يأت خبر حتى كان قريباً من وقت الزوال، أفطر حينئذ، وإن نوى عن التطوع، أجزأه.

قال الفقيه: رسمعت أبا جعفر، وقال: سمعت علي بن أحمد، قال: سمعت نصيراً قال: سمعت أسد بن عبد الله، قال: كنت على باب هارون الرشيد إذ خرج أبو يوسف في ذلك يوم الشك، فقال: ألا إن أمير المؤمنين قد أفطر، فمن شاء أن يفطر فليفطر، فقلت له: ما حالك؟ فقال: ادن مني، فدنوت منه، قال: هات أذنك، فقال في أدنى: أنا صائم من شعبان.

أشار إلى هذا المؤلف في "كتاب الهداية" في كتاب الصوم في "فصل في رؤية الهلال" (٩٢/١) ط: الخيرية، وقاضى خان في فتاواه في "الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره" في هامش "الهندية" (٢٠٦/١)، و"الهندية" في "السبب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره" (٢٠٠/١)، والكاساني في "بدائع الصنائع" في كتاب الصوم في "فصل في شرائطها" (٧٨/١) ط: دار الکتل العربی - بیروت.

الحديث الذي أشار إليه المؤلف في النبي عن الصوم في الأيام الستة، وهو حديث عبد الله ابن سميد عن جده عن أبي هريرة: "أن النبي عليه السلام نهى عن ستة أيام من السنة: يوم الأضحى، ويوم الفطر، وأيام التشريق، واليوم الذي يشك فيه من رمضان، قال الزيلعي في "نصب الراية" (٤٤٢/٢): رواه الزوار في "مسنده"، وقال المحشي في تخريج الزيلعي في نفس الصفحة: قال الهيثمي في "الزوائد" في (٢٠٣/٣): رواه

لما ورد من النهى عن الصوم فى الأيام الستة، وهذا من تلك الأيام.

مسألة (١٢٣١)

م: وعن أبى يوسف: أنهم كانوا يستحبون صيام أيام البيض؛ لما وردت فيه

البيزار، وفيه عبد الله بن سعيد المقبرى، وهو ضعيف، وذكر الريلسى: هذا الحديث تحت الحديث السادس أيضاً فى (٢/ ٤٤٠-٤٤١)، ونسبه إلى البيهقى، ورواه الدارقطنى (٢/ ١٥٧) بإسناد آخر فى كتاب الصوم رقم الحديث (٦)، وفى الطبرانى الصغير (ص ١٢٨) حديث آخر بهذا المعنى، عن عبد الله بن مسعود عن النبى ﷺ. أنه نهى عن صوم ثلاثة أيام: تعجيل يوم قبل الرؤية، ويوم الأضحى، ويوم الفطر، قال الهيثمى فى "الزوائد" (٣/ ١٤٨): فيه سعيد بن مسلمة وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ، وضعفه جماعة، وفى الباب حديث عمرو بن قيس عن أبى إسحاق عن صلة، قال: "كنا عند عمار فى اليوم الذى يشك فيه، فأتى بشاة، فتحنى بعض القوم، فقل عمار: من صام هذا اليوم، فقد عصى أبا القاسم ﷺ"، الحديث رواه أبو داود (١/ ٥٩١) فى "كتاب كراهية صوم يوم الشك"، والطحاوى فى "شرح معانى الآثار" فى "باب الصوم يوم الشك" (٢/ ١١١)، والدارقطنى فى "كتاب الصيام" (٢/ ١٥٧)، والترمذى فى "باب ما جاء فى كراهية صوم يوم الشك" (٣/ ٦١)، والنسائى فى "صيام يوم الشك" (٤/ ١٥٣)، وابن ماجه فى "باب ما جاء فى صيام يوم الشك" (١/ ٥٢٧) رقم الحديث (١٦٤٥)، والحاكم فى "المستدرک" (١/ ٤٢٣)، والدارمى فى "باب فى النهى عن صيام يوم الشك" (٢/ ٢).

قال الترمذى: وفى الباب عن أبى هريرة وأنس، وحديث عمار حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثورى ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق كرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذى يشك فيه، ورأى أكثرهم إن صامه، فكان من شهر رمضان أن يقضى يوماً مكانه.

قال الطحاوى فى المصدر السابق بعد عرض حديث عمرو بن قيس: قال عمار: من صام اليوم الذى يشك فيه، فقد عصى أبا القاسم ﷺ، قال أبو جعفر: فكره قوم صوم اليوم الذى يشك فيه، واحتجوا فى ذلك بهذا الحديث، وخالفهم فى ذلك آخرون، فلم يروا بصومه تطوعاً بأساً، قالوا: وإنما الصوم المكروه فى هذا الحديث هو الصوم على أنه من رمضان، فأما تطوعاً: فلا بأس به.

واحتجوا فى ذلك بحديث أبى هريرة رضى الله عنه وحديث عائشة رضى الله عنها الذى أخرجه البيهقى فى "سننه الكبرى" فى (٤/ ٢١١) عن عبد الله بن أبى موسى مولى سى نصر: "أنه سأل عائشة رضى الله تعالى عنها عن اليوم الذى يشك فيه الناس؟ فقالت: لأن أصوم من شعبان أحب إلى من أن أفطر رمضان"، وأخرج نحوه عن أسماء بنت أبى بكر وأبى هريرة، وأخرج الشافعى فى "الأم" فى "كتاب الصيام الصغير" (٢/ ٨٠)

مسألة (١٢٣٢)

ولا بأس بصوم يوم الجمعة^(٢)، وقال أبو يوسف: جاء في حديث كراهيته^(٣).

(١) ومن الصيام المستحبة صوم أيام البيض لكثرة الأحاديث التي وردت فيه، أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وقيل: هي الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من كل شهر، اختلف العلماء في تعيين أيام البيض، ذهب جمهور العلماء إلى أنها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر من كل شهر. قال النووي في "رياض الصالحين" في "باب استحباب صوم ثلاثة أيام من كل شهر: والصحيح المشهور هو الأول أي الأيام الثلاثة الأولى، عن ابن ملحان القيس عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض: ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وخمسة عشر، قال: وقال: "من كهشة الدهر"، الحديث أخرجه أبو داود (٦١٩/١) في "باب في صوم الثلاث من كل شهر"، والنسائي (٢٢٥/٤) في آخر "ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر"، وفي رواية أخرى: عن طلحة بن يحيى عن موسى بن طلحة قال: أتى النبي ﷺ بأرنب قد شواها رجل، فلما قدمها إليه، قال: يا رسول الله! إنني رأيت بها دماً، فتركها رسول الله ﷺ فلم يأكلها، وقال: فمن عنده كلوا، فإني لو استهينتها أكلتها، ورجل جالس، فقال رسول الله ﷺ: ادنُ كُلْ مع القوم، فقال: يا رسول الله! إنني صائم، قال: فهلا صمت البيض، قال: وما هن؟ قل: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة. وفي رواية أخرى: فقال له رسول الله ﷺ: فهلا ثلاث البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة، رواهما النسائي (٢٢٤/٤) في العنوان السابق، وأخرجه الترمذي (١٢٥/٣) من حديث أبي ذر في "باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر" رقم الحديث (٧٦١)، والنسائي (٢٢٢-٢٢٣/٤) في الباب السابق. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض في حصر ولا سفر، قال النووي في "رياض الصالحين" في آخر الباب السابق: رواه النسائي (ص ٢٣٢) بإسناد حسن رقم الحديث (١٢٦٦).

(٢) في معظم النسخ: "بصيام يوم الجمعة"، المثبت من ط، م.

(٣) في معظم النسخ: "جاء حديث في كراهيته"، المثبت من ز، الأحاديث التي وردت في كراهة انفراد الجمعة بالصوم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تصوموا يوم الجمعة إلا قبله يوم أو بعده يوم". قال مجد الدين: الحديث رواه الجماعة إلا النسائي، وفي رواية أخرى: أنهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟ قال: نعم، قال مجد الدين: متفق عليه. وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "لا تصوموا يوم الجمعة وحده"، ذكر مجد الدين هذه الأحاديث في "المتقى" في "باب كراهة إفراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم" (ص ٣٥٣، ٣٥٤) ورقمها فيه (٢٢٣٤، ٢٢٣٦، ٢٢٤٠) وفيه أحاديث أخرى.

إلا أن يصوم قبله أو بعده، فكان الاحتياط^(١) في أن يضم إليه^(٢) يوماً آخر^(٣).

بهذا المعنى.

تعدد الأقوال في سبب كراهة الصوم يوم الجمعة وحده: منها: لكونه يوم عيد، وجه هذا القول رواية أحمد: "يوم الجمعة يوم عيد، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم، إلا أن تصوموا قبله أو بعده" رقم الحديث في المنتقى (٢٢٣٨) في الباب السابق. منها: خوف المبالغة في تعظيمه، فيفتن به كما افتن اليهود بالست، منها: ثلث يضعف عن العبادة، منها: مخالفة النصاري؛ لأنه يجب عليهم صومه، ونحن مأمورون بمخالفتهم، هكذا قاله الشوكاني في "نيل الأوطار" في باب كراهة إفراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم (٢٥١/٤)، إلا أنه قال: وأقوى الأقوال وأرلاها بالصواب الأول أي لكونه يوم عيد مستدلاً بالحديث السابق وحديث علي رضي الله عنه، وهو من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة، فإنه يوم طعام وشراب وذكر.

ومن رأى أن سبب كراهة الصوم يوم الجمعة وحده، هو لمخالفة النصاري، ثم لم يقل أحد: بكراهة الصوم يوم الجمعة إذا صام قبله أو بعده يوم، بل هو حسن، وإذا قلنا: إن سبب الكراهة الأقوال الأخرى لتبقى الكراهة، حتى لو صام قبله أو بعده يوم، إذا الكراهة ليست في صوم الجمعة، ولكنها في إفراده بالصوم.

ذهب عامة العلماء إلى أن الكراهة في إفراد الجمعة بالصوم كراهة تنزيهية، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يكره؛ في "موطأ مالك" قال يحيى: "سمعت مالكا يقول: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه، ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه، وأراه كان يتحراه". (موطأ مالك: ١/٢٢٨ في آخر كتاب الصيام)

قال قاضي خان: ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر. (فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية": ١/٢٠٥)

وقال الشوكاني: استدل مالك وأبو حنيفة بحديث ابن مسعود وهو "أن النبي ﷺ قال: ما كان يفطر يوم الجمعة"، (نيل الأوطار: ٤/٢٥٠، ٢٥١، وفي "الهندية" نقلاً عن البحر الرائق: "وصوم يوم الجمعة بإفراد مستحب عند العامة كالائتين والخميس الفتوى الهندية: الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره (١/٢٠١)

(١) في ز: "وكان الاحتياط".

(٢) في دأ: "تضم إليه".

(٣) ورد في معظم النسخ هذه العبارة "والله أعلم بالصواب" بعد قوله: "يوماً آخر ما عدا ط، ومن علامة زغر" إلى قوله: "يوماً آخر" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.

باب في رؤية الهلال والشهادة عليها

مسألة (١٢٣٣)

ن : إذا رأى الرجل هلال الفطر^(١) فشهد ، فلم تقبل شهادته ، فعليه أن يصوم ، وإن أفطر في ذلك اليوم ، كان عليه القضاء دون الكفارة^(٢) .
 (وإن رأى هلال رمضان [فلم تقبل شهادته]^(٣) ، فعليه أن يصوم ، فإن أفطر في ذلك اليوم ، كان عليه القضاء دون الكفارة)^(٤) لأنه تمكنت الشبهة في الرؤية ، فألحقت هذه الشبهة^(٥) بالعدم في حق وجوب الصوم في الوجه الثاني احتياطاً ، ولم يلحق في حق [حل]^(٦) الإفطار في الوجه الأول ، وفي حق الكفارة في الوجهين جميعاً^(٧) ؛ لأنه لا احتياط في إيجاب الكفارة^(٨) .

(١) في ط ، م : "هلال رمضان" .

(٢) كلمة "الكفارة" ساقطة من خ ، أ ، خ ب .

(٣) الزيادة لم تذكر في د ، ز .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ط ، ومن قوله : "فلم تقبل . . ." إلى قوله : "دون الكفارة" ساقط أيضاً من د ، أ .

(٥) في ط : "لأنه تمكنت الشبهة في الرؤية ، فألحقت هذه الشبهة" .

(٦) الزيادة : من ط ، م ، وفي د ، أ : "حل" مكان "حق" .

(٧) كلمة "جميعاً" ساقطة من د ب .

(٨) في د ، أ : "لأنه احتياط في إيجاب الكفارة" . قال الفقيه في النوازل (ص ٤١) في "باب الصيام" : وروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : إذا رأى الرجل هلال رمضان وشوال وحده ، فشهد فلم تقبل شهادته ، وعليه أن يصوم ، وإذا رأى هلال رمضان ، ولم يصم الإمام ذلك اليوم ، فعلى هذا الرجل أن يصوم ذلك اليوم . وسئل نصير عن رجل رأى هلال الفطر ما إذا يصنع ؟ قال : لا يصطر ولا يصوم ، وسئل محمد بن سلمة عن ذلك ؟ قال : إن كان يستيقظ أنه قد رأى ، فلا بأس بأن يصطر ، أشار إلى هذا القاضي خان في "فتاواه" في "الفصل الأول في رؤية الهلال ، ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب" في هامش "الهدية" (١٩٧/١) ، ثم قال : وإن أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته ، اختلفوا فيه : والصحيح أنه لا يجب عليه الكفارة .

مسألة (١٢٣٤)

الإمام إذا رأى هلال شوال وحده، ليس له^(١) أن يخرج إلى المصلى^(٢)، ولا يأمر الناس بالخروج إليه؛ لأنه تمكنت الشبهة^(٣).

مسألة (١٢٣٥)

وإذا رأوا^(٤) هلال الفطر في النهار، أتموا صوم هذا اليوم، رأوا قبل الزوال أو بعده؛ لأن الهلال^(٥) إنما يجعل من الليلة المستقبلية، هو المختار^(٦).

مسألة (١٢٣٦)

ع^(٧): إذا شهد واحد على هلال رمضان، فصاموا ثلاثين يوماً، فلم يروا

(١) في ط: "وليس له" بزيادة العطف.

(٢) في دب: "أن يخرج المصلى" بدون "إلى".

(٣) قال الفقيه في المصدر السابق في (ص ٤١ أ): وسئل عن نصير عن الإمام إذا رأى هلال شوال وحده، هل له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج؟ قال: لا ينبغي له أن يفعل؛ لأنه عسى أن يكون قد اشتبه عليه؛ وسئل نصير عن رجل رأى هلال شوال وحده، وهو ممن تقبل شهادته أو لا تقبل، هل يسهه أن يفطر في السر؟ قال: ليس له أن يفطر في السر، ولكن لا ينوي الصوم.

أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في العنوان السابق (١/ ١٩٧)، و"الفتاوى الهندية" (١/ ١٩٨) نقلاً عن "السراج الوهاج" في "الباب الثاني في رؤية الهلال".

(٤) في ط، م: "إذا رأوا" بدون العطف.

(٥) في دأ: "ولأن الهلال" بزيادة العطف.

(٦) هكذا ذكره الفقيه في المصدر السابق والعنوان في (ص ٤١ ب)؛ قال قاضي خان في العنوان السابق: إذا رأوا الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده، لا يصام به ولا يفطر، وهي من الليلة المستقبلية، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن رأوا الهلال بعد الزوال، فكذلك وإن رأوا قبل الزوال، فهو من الليلة الماضية.

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية: إن كان مجراه أمام الشمس والشمس تلوّه، فهو الليلة الماضية، وإن كان مجراه خلف الشمس، فهو الليلة المستقبلية.

وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى: إن غاب بعد الشفق، فهو الليلة الماضية، وإن غاب قبل الشفق، فهو الليلة الآتية، وفي "الفتاوى الهندية" في العنوان السابق في (١/ ١٩٧) نقلاً عن "الخلاصة": وإذا رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده، لا يصام به ولا يفطر، وهو من الليلة المستقبلية، هو المختار.

(٧) الرمز "ع" ساقط من دأ.

هلال شوال، لا يفطرون حتى يصومون يوماً آخر؛ لأن الرضائية في حق ثبوت الفطر عند إكمال العدة، ولم تثبت بهذه الشهادة^(١)، ولو صاموا بشهادة شاهدين، أفطروا عند إكمال العدة؛ لأنها ثبتت^(٢).

قال رضى الله عنه^(٣): لم يذكر في "العيون" هذا الفرع، وهو ما إذا شهد شاهدان، وإنما ذكره حسام الدين^(٤)، وقد ذكر مطلقاً، ولم يفصل بينهما^(٥).

(١) في معظم النسخ: "لم تثبت بهذه الشهادة" بدون العطف.

(٢) في دب: "لأنها ثبتت".

(٣) في ز: "رحمه الله".

(٤) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٦٤٩/٢) و"الفوائد البية" (ص ١٤٩).

(٥) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في أول "باب الصوم" (ص ٥١): "قل: إذا شهد واحد على هلال رمضان، فصاموا ثلاثين يوماً، فلم يروا هلال شوال، قل أبو حنيفة رحمه الله: لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر".

وروى نصير بن يحيى عن إسماعيل بن حماد عن محمد بن الحسن رحمهم الله أنه قال: إذا أتموا ثلاثين يوماً، أفطروا، فقبل لنصير بن يحيى: إنا نأخذ بهذا القول، قال: لا، يعنى أن القول عندنا ما قال أبو حنيفة رحمه الله.

وقال علاء العالم الأسمندى في شرح "عيون المسائل" في (ص ٣٣ ب، ١٣٤): "والمسألة مصورة فيما إذا كان بالسما علة، وجه ما روى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أن قول الواحد إنما قبل في الابتداء؛ لأن الصوم عبادة، وذلك مما يحتاط فيه كيلا يفوت، فإذا لم يروا هلال شوال، لو أوجبنا الفطر لأوجبناه بقول الواحد، والفطر لا يثبت بقول الواحد؛ لأنه يحتاط فيه.

وجه ما روى عن محمد بن الحسن رحمهما الله: أن شهادة الواحد قد قلناه في هلال رمضان، والشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين يوماً، أما لا يكون أحد وثلاثين يوماً أبداً، فإذا أتموا ثلاثين أفطروا، ضرورة صحة القضاء أولاً بشهادته ذكر قاضى خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: وإذا صاموا ثلاثين يوماً بشهادة واحد، ولم يروا هلال شوال، لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأنهم لو أفطروا لأفطروا بشهادة واحد، وشهادة الواحد لا تصلح حجة في الفطر، وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين، أفطروا إذا صاموا ثلاثين يوماً.

وعن القاضى الإمام على السندي أنهم لا يفطرون وإن صاموا بشهادة رجلين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إنما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال إذا أخبرا أنهم رأاه في غير البلد، وإن كانت شهادتهما، أنهما رأياه في البلد، والبلد كثير الأهل لا يقبل فيها قول الواحد والاثنين، وإنما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب.

مسألة (١٢٣٧)

إذا كانت السماء وقت هلال شوال مصحية أو متغيمة، وفيه كلام: نذكره في هذا الباب في علامة الميم^(١).

مسألة (١٢٣٨)

ولو أن أهل بلدة صاموا للرؤية ثلاثين يوماً، وأهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوماً، فعلم^(٢) من صام تسعة وعشرين يوماً^(٣)، فعليهم قضاء يوم؛ لأن الذين صاموا ثلاثين يوماً، فقد رأوا الهلال قبلهم بليلة، والعمل بقول من رأى، لا بقول من لم ير، وهذا إذا كان بين البلدين^(٤) تقارب بحيث لا تختلف المطالع^(٥)، فإن كان يختلف، لا يلزم أحد البلدين حكم الآخر^(٦).

(١) من قوله: "قال رضى الله عنه" إلى قوله: "في علامة الميم" ساقط من ط، م في مسألة (١٢٤٦، ١٢٤٧).

(٢) في خ أ: "فعلموا".

(٣) كلمة "يوماً" لم تذكر في خ أ، خ ب، د أ، ز.

(٤) في د أ: "بين البلدين".

(٥) في ط: "تفاوت بحيث يختلف المطالع".

(٦) في د ب، ط: "أحد من البلدين حكم الآخر" بزيادة "من"، وفي خ أ، خ ب، د أ: "البلدين" مكان "البلدين".

قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب الصوم" (٥٢/١): قال أبو يوسف رحمه الله في "الأمالي": "لو أن أهل بلد صاموا للرؤية تسعة وعشرين يوماً، وأهل بلد ثلاثين يوماً للرؤية، فعلى من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم".

وقال علاء العالم الأسمندي في "شرح عيون المسائل" في (ص ٣٤ أ-ب): "هكذا روى هشام عن محمد رحمه الله لأن الدين صاموا ثلاثين يوماً قد رأوا الهلال قبل هؤلاء بليلة، والعمل على قول من رآه أوجب من العمل على قول من نفى الرؤية، وهذا إذا كان بين البلدين تقارب، لا يختلف فيه مطالع الهلال، فأما إذا بعد أحد البلدين عن الآخر بعداً كثيراً، لم يلزم حكم أحد البلدين حكم الآخر؛ لأن مطالع البلاد تختلف".

وفي "فتاوى قاضي خان" في كتاب الصوم في "الفصل الأول في رؤية الهلال" في هامش "الهندية" (١٩٨/١): "ولو صام أهل بلدة ثلاثين يوماً للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً للرؤية، فعلم من صام تسعة وعشرين يوماً، فعليهم قضاء يوم، ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية، وكذا ذكر شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى، وقال بعضهم: يعتبر اختلاف المطالع".

مسألة (١٢٣٩)

س: إذا صام الناس في شهر رمضان، فإذا هو^(١) ثمانية وعشرون يوماً^(٢)، ينظر إن رأوا هلال شعبان [ثلاثين يوماً]^(٣)، وعدّوا هلال شعبان^(٤) ثلاثين يوماً، ثم صاموا رمضان، قضوا يوماً واحداً؛ لأنهم علموا أن رمضان انتقص بيوم^(٥) بيقين، وهذا قد يكون، وإن عدّوا شعبان^(٦) ثلاثين يوماً من غير رؤية هلال شعبان، قضوا يومين؛ لأنه لم يعلم أن رمضان انتقص بيوم واحد^(٧) بيقين؛ لجواز^(٨) أنهم غلطوا في شعبان^(٩) بيومين لما عدّوا شعبان ثلاثين يوماً من غير رؤية هلال شعبان^(١٠).

وفي "الهندية" في الباب الثاني في رؤية الهلال (١/١٩٨، ١٩٩): وعليه فتوى الفقيه أبي الليث، وبه كان يفتي شمس الأئمة الحلواني، قال: لو رأى أهل معرب هلال رمضان، يجب الصوم على أهل مشرق، كذا في "الخلاصة".
ينظر اختلاف العلماء في هذه المسألة في هامش مسألة (١٢٥٠) القادمة في علامة "م".

- (١) في دأ: "فإذا هم".
- (٢) كلمة "يوماً" ساقطة من ط.
- (٣) الزيادة: من ط.
- (٤) في ز: "من هلال شعبان" بزيادة "من".
- (٥) في ز: "نقص يوم"، وفي خ، ب، دأ، دب: انتقص يوم.
- (٦) في ط: "وإن عدّوا الشعبان" بلام التعريف.
- (٧) في ز: "انتقص يومين" وهو سهو، وفي دأ، دب: "يوم".
- (٨) في دأ: "بجواز".
- (٩) قوله: "في شعبان" لم يذكر في ز.
- (١٠) هكذا ذكر حسام الدين في "فتاوى الكبرى" في "الفصل الخامس في الهلال" في علامة "س"، وقال قاضي خان في المصدر السابق والعنوان: عن محمد رحمه الله تعالى في "النوادر": إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين، ثم رأوا هلال شوال، قالوا: إن كان عدّوا شعبان لرؤية ثلاثين يوماً، وغمّ عليهم هلال رمضان، قضوا يوماً واحداً، وإن صاموا تسعة وعشرين يوماً، ثم رأوا هلال شوال، فلا قضاء عليهم؛ لأنهم قد أكملوا الشهر. فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (١/١٩٨، ١٩٧).

مسألة (١٢٤٠)

وإذا رأوا الهلال، يكره أن يشيروا إليه^(١)؛ لأن أهل الجاهلية كانوا يفعلون ذلك^(٢).

مسألة (١٢٤١)

زفت: لا تشترط لمظة الشهادة^(٣) في الشهادة على هلال رمضان؛ لأنه أمر ديني، فصار كرواية الحديث، والإخبار بطهارة الماء ونجاسته.
قال رضى الله عنه^(٤): وفي هلال شوال وذى الحجة يشترط لفظ الشهادة^(٥)، ذكره الشيخ الإمام^(٦) المعروف بـ"خواهر زاده"^(٧) في الشهادة؛ لأنه يتعلق به حق العبد، فصار كسائر حقوقه^(٨).

مسألة (١٢٤٢)

ولو شهد واحد على شهادة واحد على هلال رمضان، يقبل، فإن العدد في الأصول ليس بشرط، فكذا في الفروع^(٩).

(١) في معظم النسخ: "أن يشار"، المثبت من ط، م.

(٢) أشار إلى هذا في "فتاوى الهندية" (١٩٧/١) نقلاً عن "الظهيرية" في "الياب الثاني في رؤية الهلال"، وقاضى خان في "فتاواه" فسى العنوان السابق فسى هامش "الهندية" (١٩٩/١)، هكذا ذكر حسام الدين في المصدر السابق والعنوان والعلامة.

(٣) في ز: "لفظ الشهادة".

(٤) في ز: "قل رحمه الله".

(٥) في معظم النسخ: "لفظة الشهادة"، المثبت من ز.

(٦) في ز: "ذكره الشيخ" بدون "الإمام"، وفي ط: مكان "شيخ الإسلام".

(٧) خواهر زاده -بضم الحاء المعجمة وفتح الواو، والهاء بعد الألف والراء الساكنة، والراء المفتوحة بعدها ألف أخرى، وفي آخرها الدال المهملة آخرها هاء- معناه ابن أخت عالم، قيلت لجماعة من العلماء كانوا ابن أخت لأحد العلماء، فنسبوا إليه "نامحبة"؛ ترجمته في "الفوائد البية" (ص ١٦٣، ١٦٤).

(٨) أشار إلى هذا في "فتاوى قاضى خان" في أول كتاب الصوم (١٩٦/١) و"الهدية في العنوان السابق" (١٩٧/١).

(٩) في د أ: "فإن العادة في الأصول ليس بشرط، وكذا في الفروع"، وهو سهو.

مسألة (١٢٤٣)

ولو كانت السماء مصحية، تُقبل شهادته الواحد، إذا كان رآه خارج المصر، وكذا إذا رآه^(١) في المصر على مكان مرتفع؛ لأنه انفرد عن غيره بالموجب للرؤية^(٢)، فعدم رؤية غيره لا يقدر في شهادته^(٣).

مسألة (١٢٤٤)

نس: رجل رأى الهلال في الرستاق^(٤)، وليس هناك وال^(٥)، ولم يأت المصر ليشهد، إن كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله^(٦)، وكذا في الفطر إذا رأى الهلال [رجلان عدلان]^(٧)، فلا بأس بأن يفطروا^(٨)؛ لأن قوله^(٩) دليل ظاهر^(١٠)، ولم

(١) في دأ: "وكذا رآه بدون إذا وهو سهو."

(٢) في ز: "للموجب للرؤية".

(٣) قال حسام الدين في "فتاوى الصغرى" (ص ١١ ب) في كتاب الصوم في مسائل الشهادة على رؤية الهلال، ثم مسائل الية في الصوم فيما رجع إلى فساد الصوم، ووجوب الكفارة، ثم الاعتكاف، وصدقة الفطر. في الشهادة على الرؤية، ذكر شمس الأئمة الحلواني في الاستحسان: أنه لا تشترط لفظة الشهادة في الشهادة على هلال رمضان، ثم قال: ولو شهد واحد على شهادة واحد على هلال رمضان تقبل. ذكره الحلواني في "باب الشهادة على الشهادة" من "أدب القاضي". وقال أيضًا: فإن العدد في الأصول ليس بشرط، فكذا في الفروع، ولا كذلك سائر الشهادات، ثم قال: وإن كانتا لسماء مصحية في هلال شعبان، فشهد واحد لا يقبل، وإن كان خارج المصر يقبل، نص في استحسان المختصر، وكذا إذا رأى في المصر على مكان مرتفع، واستحسان شمس الأئمة.

(٤) الرستاق: كلمة فارسية معربة، معناها: السواد، طرف الأقاليم، جمعها: رساتيق، ويقال: الرزداق أيضًا، معناها: السطر من النخل والصف من الناس، جمعها رزاديق. المصباح المنير (١/٢١٣) ومختار الصحاح (ص ٢٤٣)

(٥) في خأ، خب، دأ، دب: "والى".

(٦) في م: "يصوم الناس لقوله".

(٧) كلمة "عدلان" ساقطة من ط.

(٨) في ط: "بأن يفطروا وما بين القوسين ساقط من دب".

(٩) في ز: "لأن قولهما مكان المثبت".

يعارضه، ردّ القاضى^(١)، فجاز الأخذ به^(٢).

مسألة (١٢٤٥)

م: روى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله^(٣): أنه تقبل شهادة مستور الحال على رؤية الهلال، وهو الصحيح^(٤).

مسألة (١٢٤٦)

وإن كانت السماء متغيمة^(٥)، تقبل شهادة الواحد (وهو معروف، وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل^(٦) يقول: إنما تقبل شهادة الواحد)^(٧) إذا فسره، فيقول^(٨): رأيت في وقت يدخل في السحاب، ثم ينجلي؛ لأن الرؤية في مثل هذا تتفق في زمان قليل، فجاز أن يفرد هو بها^(٩)، وأما بدون^(١٠) هذا (١٠) في دأ، دب: قول دليل ظاهر بزيادة قول.

(١) في ز: رد الإمام.

(٢) هكذا ذكره قاضى خان فى المصدر السابق والعنوان فى هامش "الهندية" (١٩٧/١)

(٣) فى معظم النسخ: "رحمه الله" وفى ط: "رحمهما"، وفى دأ: بزيادة "عليه" ولا يوجد شيء من هذا فى ز.

(٤) فى ط: "والصحيح" بدون "هو" وهو تصحيف، قال قاضى خان فى "فتاواه" فى أول "كتاب الصوم": شهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة، إذا كان عدلاً مسلماً بالعمى عاقلاً، حرّاً كان أو عبداً ذكراً كان أو أنثى (فى ظاهر الرواية). وقال الطحاوى رحمه الله تعالى: لا تشترط العدالة فى هذه الشهادة، ومن المنايخ من قال: أراد به المستور، هكذا روى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى. (فتاوى قاضى خان: الفصل الأول فى رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب فى هامش الهندية: ١٩٦/١)

(٥) فى خأ، خب، دب: "مغيمة".

(٦) هو محمد بن الفضل أبو بكر الفضلى الكمارى البهارى، المتوفى سنة ٣٨١ هجرية. ترجمته فى "الجواهر المضيئة" فى (٣/٣٠٠-٣٠٢) و "الفوائد البهية" (ص ١٨٤، ١٨٥) و "هدية العارفين" (٥٢/٢) و "كشف الظنون" (١٤٩٤/٢).

(٧) ما بين القوسين ساقط من صلب ز، واستدركها فى الهامش.

(٨) فى معظم النسخ: "فقال"، المثلث من دب.

(٩) فى دأ، ط، ز: به.

التفسير : لا تقبل لمكان التهمة .

مسألة (١٢٤٧)

وإذا كانت السماء مصحية ، يحتاج إلى زيادة العدد ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله^(١) : أنه تقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، وفي ظاهر الرواية تشترط شهادة جمع عظيم ، واختلفوا في ذلك : فعن أبي يوسف رحمه الله عليه^(٢) اعتبروا فيه^(٣) عدد القسامة ، وعن خلف بن أيوب^(٤) : أنه قال : خمس مائة يبلغ قليل ، وعن أبي حفص الكبير^(٥) : أنه يعتبر ألوفاً .
وعن محمد [رحمه الله]^(٦) : أنه يفوض أمر القلة والكثرة إلى رأى الإمام ، وهو الصحيح ؛ لأن ذلك يختلف باختلاف الأوقات والأماكن ، فكان الحكم به رأى الإمام .

مسألة (١٢٤٨)

إذا كان شهد شاهدان على هلال رمضان ، والسماء متغيمة ، وقبل الإمام شهادتهما ، وصاموا ثلاثين يوماً ، فلم يروا الهلال ، إن كانت السماء متغيمة ، يفطرون بالاتفاق ، وإن كانت مصحية فكذلك على ما ذكرنا من الإطلاق في علامة العين^(٧) ، وإليه أشار في القدوري^(٨) و المتقى^(٩) ، هكذا حكى عن فتوى شيخ

(١٠) في ط ، دب ، ز : أما بدون العطف ، وفي خ أ : دون مكان بدون .

(١) قوله : رحمه الله لم يذكر في ط .

(٢) قوله : رحمه الله عليه لم يذكر في ط .

(٣) في معظم النسخ : اعتبر فيه ، المثبت من دأ ، ز :

(٤) هو حلف بن أيوب العامري البليخي أحد الفقهاء الأعلام يبلغ ، كان رحمه الله من أصحاب زفر وصاحبين ، مات سنة ٢٠٥ هجرية ، ترجمته في الجواهر المضية (٢/ ١٧٠، ١٧١) و الفوائد البهية (ص ٧١) و ناه التراجع (ص ٢٧) .

(٥) ترجمته في الجواهر المضية (١/ ١٦٦، ١٦٧) و الفوائد البهية (ص ١٨، ١٩) .

(٦) الزيادة : من عندنا .

(٧) في علامة العين ساقط من ط في مسألة (١٢٣٦) .

(٨) في مختصره المشهور بمن القلوري (ص ٢٤) في كتاب الصوم ط : حلى .

(٩) المتقى لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الحاكم المروزي ، استشهد في ربيع الآخر

الإسلام أبي الحسن رحمه الله^(١)، ووجهه^(٢) هو أن شهادة الشاهدين إذا قلت بمنزلة العيان، ولو عاينوا هلال رمضان يفطرون بعد إكمال ثلاثين يوماً، وإن لم يرو الهلال، فكذلك ههنا.

وفي "فتاوى الإمام القاضى^(٣) ركن الإسلام على السفدى^(٤)": أنهم لا يفطرون^(٥)، وأفتى نجم الدين النسفى^(٦) فى مثل هذه الواقعة حين وقعت^(٧)

سنة ٣٤٤ هجرية، وقيل: ٣٣٤ هجرية؛ ومن تصانيفه: الكافى والمختصر، كتاب الكافى والمنتقى أصلاً من أصول المذهب بعد كتب محمد رحمه الله. (ترجمته فى لفوائد البهية: ص ١٨٥، ١٨٦)

(١) قوله: "رحمه الله" لم يذكر فى ط، وفى دأ: أبو مكان أبي وهو خطأ، لعل المراد بـ "شيخ الإسلام" هو على بن محمد بن إسماعيل المعروف بـ شيخ الإسلام أستاذ صاحب "الهداية".

(٢) فى دأ: "وجه" وهو خطأ.

(٣) فى خ أ، خ ب، دب، ط: "وفى فوائد القاضى الإمام" إلا أن كلمة "القاضى" لم تذكر فى ط.

(٤) فى دأ، ز: "ركن الدين على السفدى"، الصواب ما أثبتناه، هو على بن الحسين ركن الإسلام أبو الحسن السفدى القاضى كن دحه الله مناظراً، أخذ الفقه عن شمس الأئمة السرخسى، وتكرر ذكره فى كتب أصحابنا.

ومن تصانيفه: التنف فى الفتاوى، وشرح الجامع الكبير كلاهما محفوظان فى دار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر، توفى رحمه الله سنة ٤٦١ هجرية. السفد - بضم السين المهملة وسكون القين المعجمة بعدها دال مهملة -: ناحية من نواحي سمرقند؛ ترجمته فى "الجواهر المضية" (٢/ ٥٦٧) و "الفوائد البهية" (ص ١٢١) و "تاج التراجم" (ص ٤٣) و "هدية العارفين" (١/ ٦٩١) و "الأنساب" (٧/ ٨٦) و كشف الطنون (٤٦/ ١).

(٥) فى دأ: "لأنهم لا يفطرون".

(٦) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان أبو حمزة السفى أحد الأئمة المشهورين بالحفظ والواقف والقبول التام عند العوام والخواص، اشتهر سنة ٥٣٧ هجرية بسمرقند، ترجمته فى "الجواهر المضية" (٢/ ٦٥٧-٦٦٠) و "نوائد البهية" (ص ١٤٩-١٥٠) و "تاج التراجم" (ص ٤٧) و "هدية العارفين" (١/ ٧٨٣) و "مفتاح السعادة" (١/ ١٢٧-١٢٨).

(٧) فى دأ: "حتى وقعت".

بسمرقند سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة أنهم لا يفطرون^(١)، ذكره في "مجموع النوازل"^(٢)، وصحح هذا القول، وكذلك السيد الإمام ناصر الدين^(٣) صحح هذا الجواب في "الجامع في الفتاوى".

ووجهه أن السماء لو كانت مصحبة وقت هلال رمضان، كان عدم رؤية غيرهما^(٤) دليلاً على غلظهما حتى لا تقبل شهادتهما، فكذلك عدم الرؤية بعد إكمال ثلاثين يوماً من وقت رؤيتهما، إذا كانت السماء مصحبة دليل على الغلط فتبطل.

مسألة (١٢٤٩)

أهل مصر اشتبه عليهم الهلال، فشهد شاهدان عند القاضي برؤيته، وقضى بذلك، لا يظهر هذا الحكم في أهل أمصار آخر، ويظهر في أهل قرى مصر ومحاله.

مسألة (١٢٥٠)

ولو شهد عند قاضي بلدة شاهدان، ولم ير أهله الهلال أن قاضي مصر كذا قضى بالهلال من وقت كذا، واستجمعت الشرائط، يقضى القاضي به، ذكره في "مجموع النوازل"^(٥).

(١) في دأ: "لأنهم لا يفطرون" وفي ز: "بأنهم لا يفطرون".

(٢) وهو كتاب في فروع الحنفية للشيخ أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي.

(٣) في معظم النسخ: "الإمام الأجل" بزيادة الأجل، المثبت من ز: هو ناصر الدين بن يوسف أبو القاسم الشهيد الحسيني السمرقندي، كان رحمه الله محتبذ زمانه وأوحد أوانه، عالماً بالتفسير والحديث والفقه والوعظ؛ وله تصانيف كثيرة: منها: النافع، والملتقط، وخلاصة المفتى، وكتاب الإخصاف، ومصابيح السل وغير ذلك؛ توفي رحمه الله سنة ٥٥٦ هجرية، وقيل: قتل صبراً بسمرقند، ترجمته في "الفوائد السنية" (ص ٢١٩-٢٢٠).

(٤) في دأ: عدم رؤيته غيرهما.

(٥) قال قاضي خان في المصدر السابق والعنوان: إذا شهد شاهدان عند قاضي لم ير أهل بلدة على أن قاضي بلد كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا، وقضى القاضي بشهادتهما، جاز لهذا القاضي أن يقضى بشهادتهما؛ لأن قضاء القاضي حجة (فتاوى قاضي خان في هامش "الهنديّة": ١/ ١٩٨).

والمعنى فيه أن في الوجه الأول قاضى هذا المصر، ليس له ولاية على مصر آخر، أما له ولاية أخرى على القرى، فيظهر قضاءه على أهل قرى مصره، لا على أهل مصر آخر، وفي الوجه الثانى: يلزمهم الصوم بإمضاء قاضى مصرهم، حكم قاضى ذلك المصر الآخر^(١).

وفى الحاشى: أهل بلدة رأوا الهلال يوم الثلاثاء وأهل بلدة أخرى يوم الأربعاء، يحكم لكل بلدة^(٢) بما رأوا، ولا ينظر^(٣) إلى رأى^(٤) أهل بلدة أخرى؛ لأن ابن عباس [رضى الله عنهما]^(٥) سئل عن هذه المسألة، فقال: "لهم ما لهم ولنا ما لنا"^(٦)، وهذا إشارة إلى ما ذكرنا أنه لا يلزمهم حكم قاضى بلدة أخرى، إلا أن

(١) كلمة الآخر "ساقطة من ز.

(٢) فى خ أ، خ ب، ط، م: "يحكم كل بلدة" وفى د أ: "ما بلدة" بزيادة "ما".

(٣) فى د أ: "ولا ينظروا"، وفى خ أ: "ولا ينتظر" مكان المثبت.

(٤) فى معظم النسخ: "إلى ما رأوا"، المثبت من ط، ز.

(٥) الزيادة: من عندنا.

(٦) حديث كريب يؤيد قول ابن عباس هذا، ولفظ الحديث: "عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام، قال: فقدمت الشام، فقضيت حاجتها، واستقبل على رمسان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة فى آخر الشهر، فسألنى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما، ثم ذكر الهلال، فقال: متى رأيتم الهلال، فقلت: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته، فقلت: نعم، ورأه الناس، وصاموا، وصام معاوية، فقال: لكتنا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، أو نراه، فقلت: أو لا تكتفى برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكنا أمرنا رسول الله ﷺ، الحديث أخرجه مسلم فى كتاب الصيام فى باب يباد أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم" (١/ ٤٤٠) - ط: دار الفكر - وأبو داود فى كتاب الصيام فى باب إذا رأتى الهلال فى بلد قبل الآخرين ببلدة (١/ ٥٩٠، ٥٩١) - ط: حلى - والترمذى فى كتاب الصوم فى باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم (٣/ ٦٧، ٦٨) رقم الحديث (٦٩٣)، والنسائى فى كتاب النصيم فى اختلاف أهل الآفاق فى الرؤية (٤/ ١٣١) والدارقطنى فى باب الشهادة على رؤية الهلال (٢/ ١٧١) رقم الحديث (٢١).

وأخرجه مجد الدين فى "المتقى" فى "باب الهلال إذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم" (ص ٣٣٦) رقم الحديث (٢١١٦)، ثم قال: رواه الجماعة إلا السجدي وساجة؛ قال الترمذى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، أن لكل أهل بلد رؤيتهم، وقال الدارقطنى: هذا إسناد

يمضى^(١) قاضي بلدتهم قضاء حكم قاضي بلدة أخرى.

قال رضى الله عنه^(٢): وهذا إذا تقاربت مطالع البلدين، أما إذا تباعدت ليس للثانى أن يمضى قضاء الأول فى أهل مصره، مطالع سمرقند وبخارى^(٣) قريب، فيمضى قاضي أحدهما^(٤) قضاء قاضي آخر^(٥)، مسألة تشاكل هذه المسائل بوجه^(٦).

صحيح.

- (١) فى دأ: "لأن لا يضمن"، وفى دب، خ، أ، خ ب: "لا أن يمضى"، وفى ز: "لأنه لا يمضى"، المثبت من ط، م.
- (٢) فى ز: "قال رحمه الله".
- (٣) فى معظم النسخ: "ومطالع سمرقند وبخارى"، المثبت من د، أ، دب.
- (٤) من دب: "قضاء أحدهما".
- (٥) فى خ ب، د، أ، ز: "قضاء قاضي أخرى".

(٦) فى ط: "مشكال تشاكل هذه المسائل بوجه"، ومن دب: "ومثله يشاكل هذه المسألة بوجه"، حديث كريب الذى سبق دليل على أن لكل بلد رؤيته، ولا يلزم أهل بلد العمل رؤية أهل بلد آخر، تعددت آراء العلماء فى هذه المسألة لاختلاف الآثار، قال بعضهم: إنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم، ولا يلزمهم رؤيتهم غيرهم، وقال بعضهم: إنه لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم، فيلزم الناس كلهم، ووجههم فى ذلك أن البلاد فى حقه كالبلد الواحد، إذ حكمه نافذ فى الجميع. وقال بعضهم: إذا تقاربت البلاد، كان الحكم واحداً، وإن تباعدت فوجهان: فى وجه لا يجب عند الأكثر، وبه قال بعض الشافعية، وفى وجه: يجب، وبه قال جماعة. أشار إلى هذا الشوكانى فى "نيل الأوطار"، وقال فى آخر الباب: "والذى يبنى اعتماداً هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية، واختاره المهدي منهم، وحكاها القرطبي عن شيوخه: أنه إذا رآه أهل بلد، لزم أهل البلاد كلها. (نيل الأوطار: ١/ ١٩٤-١٩٥: باب الهلال إذا رآه أهل بلدة، هل يلزم بقية البلاد الصوم).

وقال ابن قدامة: وإذا رأى الهلال أهل بلد، لزم جميع البلاد الصوم، وهذا قول المثلث، وبعض أصحاب الشافعية، وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد والبصرة، لزم أهلها الصوم برؤية الهلال فى أحدهما، وإن كان بينهما بعد كالعراق والحجاز والشام، فلكل أهل بلد رؤيتهم.

وروى عن عكرمة: أنه قال: لكل بلد رؤيتهم وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق، ثم ذكر حديث كريب بلفظه، وبين بعده وجهة نظر مذهبه. (المصلى لابن قدامة: ٣/ ٨٨-٨٩ ط: عالم الكتب).

مسألة (١٢٥١)

ب : شهر رمضان إذا جاء يوم الخميس ، وجاء يوم عرفة يوم الخميس ، كان ذلك اليوم^(١) يوم عرفة ، لا يوم الأضحى حتى لا يضحى فيه ، ويصام فيه ولا يعتمد على قول^(٢) من قال : إن يوم الأضحى يكون في اليوم الذي كان فيه^(٣) أول يوم من رمضان معتمداً في ذلك^(٤) على قول على رضي الله عنه : يوم نحركم يوم صومكم^(٥) لأنه يحتمل أن ذلك كان في العام الذي قد قال فيه^(٦) لا على الأبد ؛ لأن من أول يوم من رمضان إلى عشر ذي الحجة ثلاثة أشهر ، فلا يوافق يوم النحر يوم الصوم ، إلا أن يتم شهران^(٧) من الثلاثة ، ويتقص الواحد (وإذا تمت الشهور الثلاثة ، تأخرت عنه)^(٨) وإذا انتقصت الشهور الثلاثة^(٩) أو شهران تقدمت عليه^(١٠) ، فلم يصح الاعتماد .

باب ما يجب بالنذر من الصوم

مسألة (١٢٥٢)

ن : رجل قال : لله على أن أصوم شهراً مثل شهر رمضان ، فهذا على وجهين : إما أن ينوي متتابعاً ، أو لا ينوي^(١١) ، ففي الوجه الأول^(١٢) (كان عليه أن

- (١) كلمة "اليوم" مكررة في دأ .
- (٢) في ط ، م : "ولا يعتمد قول من قال" .
- (٣) من دب : "في اليوم الذي فيه كان أول يوم" .
- (٤) من دب : "معتمداً ذلك" بدون "في" .
- (٥) أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق والعنوان (١/١٩٩) .
- (٦) في ط : "قال فيه" بدون "قد" .
- (٧) في ط : "إلا أن يتم الشهران" بلام التعريف .
- (٨) ما بين القوسين ورد مكرراً في دأ .
- (٩) في دأ : "وإن مكان" وإذا ، وفي ط : "انتقص مكان" انتقصت .
- (١٠) في دأ : "تقدمه عليه" وفي ز : "تقدم عليه" .
- (١١) في ز : "إما أن يورى المتابعة أو لا" ، وفي ط : "متابعاً مكان متابعاً" .
- (١٢) في دأ ، دب : "في الوجه الأول" ، الصواب ما أثبتناه .

يصوم متتابعاً؛ لأنه نوى المماثلة في المتابعة، وفي الوجه الثاني^(١) : كان عليه أن يصوم متفرقاً؛ لأنه نوى المماثلة في العدد^(٢).

مسألة (١٢٥٣)

رجل أراد أن يقول: لله على صوم يوم، فجرى على لسانه صوم شهر، لزمه صوم شهر، وكذا إن أراد شيئاً^(٣)، فجرى على لسانه الطلاق أو العتاق [أو النكاح]^(٤) أو النذر، لزمه ذلك؛ لقوله عليه السلام^(٥): «ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد الطلاق، والعتاق، والنكاح»^(٦)، والنذر في معنى الطلاق والعتاق^(٧)؛ لأنه لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه^(٨).

(١) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في النوازل في باب الصيام (ص ٤١ أ): «ومثل أبو جعفر عن رجل قال: لله على صوم شهر مثل صوم شهر رمضان، قال: إن أراد به مثل الشهر في التتابع، فعليه أن يصوم متتابعاً، وإن أراد به مثله في الوجود، فله أن يفرق إن شاء، وإن لم يكن له نية، فله أن يصومه متفرقاً، وبه نأخذ، وأشار إلى هذا قاضي خان في فتاواه في فصل في النذر بالصوم في هامش الهندية (١/٢١٨، ٢١٩).

(٣) في معظم النسخ: «إن أراد شيئاً»، مثبت من ط، م.

(٤) الزيادة: من ط.

(٥) في ط: «لقوله ﷺ».

(٦) الحديث رواه الخمسة إلا النسائي من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة»، الحديث أخرجه أبو داود في سننه في باب في الطلاق على الهزل (١/٥٥٠) ط: حلب - والترمذي في باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق (٤٨١/٣) رقم الحديث (١١٨٤).

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وفي المنتقى في باب ما جاء في كلام الهزل والمكره والسكر بالطلاق (ص ٥٨١) وغيره رقم الحديث (٣٧١٨).

(٧) في خ، ب، د: «في معنى العتاق والطلاق» بالتقديم والتأخير.

(٨) قال الفقيه في النوازل في باب آخر من الصوم (ص ٤٢، ٤٣): «هذه (س) عبدالله الرازي) قال: سألت محمد بن الحسن عن رجل أراد أن يقول: لله على صوم يوم، فجرى (على) لسانه صوم شهر، قال: عليه صوم شهر. هو أراد شيئاً، فجرى

مسألة (١٢٥٤)

ع: رجل قال: لله على أن أصوم شهراً، فعليه صوم شهر كامل؛ لأنه التزم شهراً منكراً مطلقاً، ولو قال: لله على أن أصوم الشهر، وجب عليه بقية الشهر الذي هو فيه؛ لأنه ذكر الشهر معرقاً، فينصرف^(١) إليه، فإن نوى شهراً، فهو كما نوى؛ لأنه نوى ما يحتمل لفظه^(٢).

مسألة (١٢٥٥)

رجل قال: لله على أن أصوم هذا اليوم شهراً، فعليه أن يصوم ذلك اليوم، حتى يتم شهراً، يعنى إن كان^(٣) ذلك اليوم يوم الخميس^(٤) [فعليه أن يصوم كل^(٥) يوم خميس^(٦)] حتى يمضي شهراً^(٧)، فيكون الواجب صوم أربعة أيام أو خمسة

على لسانه الطلاق والعناق والنذر، لزمه ذلك، وهو قول أبي يوسف (رحمه الله)، أشار إلى هذا قاضي حان في المصدر السابق والعنوان في هامش "الهندية" (٢١٩/١).

(١) قوله: "فينصرف" ساقط من خ أ.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب النذور" (٥٩/١): ولو أن رجلاً قال: لله على أن أصوم شهراً، فإنه يلزمه صوم شهر كامل، ولو قال: لله على أن أصوم الشهر، قال محمد رحمه الله عليه بقية الشهر الذي هو فيه، فإن نوى شهراً، فهو كما نوى، هكذا في "فتاوى قاضي خان" في "فصل في النذر بالصوم" في هامش "الهندية" (٢١٨/١).

في الوجه الأول: يلزمه صوم شهر كامل؛ لأنه أوجب على نفسه صوم شهر مكرراً، والنكرة في الإثبات تعم، وفي الوجه الثاني: يلزمه بقية الشهر؛ لأنه ذكر الشهر بالآلف واللام، وذلك للتعريف، وقد عرف الشهر الذي هو فيه، وأوجب صومه، فيلزمه صوم الساقى منه، ولا يتناول استغراقه؛ لأن الماضي من الشهر لا يلتزمه بالنذر، فإذا نوى شهراً، يلزمه إكماله من الشهر الثاني؛ لأنه محتمل، فيلزمه؛ هكذا ذكره الأسمدي في "شرح العيون" (ص ٤٠ أ).

(٣) في ط: إذا كان.

(٤) في معظم النسخ: "يوم خميس" تدون لا التعريف، المثبت من العيون

(٥) كلمة "كل" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من زو العيون.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٧) في ط، العيون: "حتى يمضي الشهر" بلام التعريف.

أيام^(١)؛ لأنه أوجب صوم هذا اليوم شهراً، وهذا اليوم في الشهر لا يكون، إلا أربعة أيام أو خمسة^(٢).

مسألة (١٢٥٦)

وكذلك^(٣) لو قال: لله على أن أصوم^(٤) يوم الاثنين سنة، فعليه أن يصوم كل يوم اثنين، يمر به إلى سنة^(٥).

مسألة (١٢٥٧)

إذا قال: لله على أن أصوم جمعة^(٦) (ينظر إن أراد به أيام الجمعة^(٧))، يدرم سبعة أيام، وإن أراد به يوم الجمعة^(٨) لزمه يوم الجمعة (وإن لم يكن له نية، لزمه^(٩)

(١) قوله: "أو خمسة أيام" ساقط من دأ، دب.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب النذور (٥٩/١): وروى عن أبي يوسف في رجل قال: لله على أن أصوم هذا اليوم شهراً، فعليه أن يصوم ذلك اليوم حتى يتم شهراً، يعني إن كان اليوم يوم الخميس، فعليه أن يصوم كل خميس حتى يمضي شهراً، فيكون صومه أربعة أيام أو خمسة أيام في الشهر الذي يصومه، هكذا في فتاوى قاضي خان في العنوان السابق في هامش "الهندية" (٢٢٠/١).

(٣) في ط: وكذا لو قال.

(٤) في دأ: "لله على أن أصوم بدون أن".

(٥) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (٥٩/١): روى ابن سماعة عن محمد في رجل قال: لله على أن أصوم يوم الاثنين سنة، فعليه أن يصوم كل اثنين يمر عليه في السنة، وليس عليه بعد إتمام السنة شيء، وكذلك لو قال: شهراً. قال الفقيه رحمه الله: هذا القول يوضح قول أبي يوسف رحمه الله: إنه يصوم ذلك اليوم في شهر واحد، ولا يلزمه صوم ذلك اليوم ثلاثين مرة.

قال الأسمندي في "شرح العيون": لأن الرجل عين يوماً، وعرفه بالتسمية كما أن في المسألة السابقة عرفه بالإضافة، فيلزمه صوم كل اثنين سنة، أو الشهر، وليس عليه بعد إتمام السنة شيء؛ لأنه مد إيجاب صوم هذه الأيام على نفسه إلى غاية. وهي السنة، وقد وجد بإتمام السنة. (شرح عيون المسائل: ص ٤١ أ باب النذر، أنار إلى هذا قاضي خان في كتاب الصوم في فصل النذر بالصوم في هامش "الهندية" ٢٢٠/١).

(٦) في دأ: "يوم جمعة بزيادة يوم".

(٧) في ط: أما من جمعة وهو تصحيف.

(٨) ما بين القوسين ساقط من صلب ز، واستدركها في الهامش.

سبعة أيام؛ لأن الجمعة^(١) تذكر^(٢) ويراد بها يوم الجمعة، وتذكر ويراد بها^(٣) أيام الجمعة، لكن لأيام الجمعة أغلب، فانصرف المطلق إليه^(٤).

مسألة (١٢٥٨)

رجل قال: لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه^(٥) فلان؛ شكرًا لله تعالى^(٦)، وأراد به اليمين، فقدم فلان في يوم (من) رمضان، فعليه كفارة يمين، ولا قضاء عليه؛ لأنه لم يوجد شرط البر، وهو نية الصوم للشكر. (ولو قدم فلان^(٧) قبل أن ينوي، فنوى به الشكر، ولا ينوي به^(٨) عن رمضان^(٩) بر في يمينه لوجود شرط السر، وهو نية الصوم للشكر^(١٠))، وأجزأه من

(٩) في ط: يلزمه.

(١) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٢) في دأ: "وتذكر" بالعطف وهو سهو.

(٣) في ز: "ويردابه".

(٤) قال المصنف في المصدر السابق (١/ ٦٠): وعن أبي يوسف في رجل قال: لله على أن أصوم جمعة، قال: إن أراد به أيام جمعة، يلزمه سبعة أيام، وإن أراد به يوم الجمعة، يلزمه يوم الجمعة، وإن لم يكن له نية، يلزمه سبعة أيام. (قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان في هامش "الهندية" (١/ ٢٢٠))
قال الأسمندي في "شرح العيون" في (ص ٤١ أ): لأن كلمة الجمعة (محتملة للأسبوع، ومحتملة لليوم الذي يجتمع الناس فيه (لأداء صلاة الجمعة) فتحكم فيه النية، ويرجع إليها، وإن لم ينو، يلزمه سبعة أيام؛ لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون مرادًا، والعبادة يحتاط فيها.

(٥) في ط: "منه مكان فيه".

(٦) في معظم النسخ: "شكرًا له"، مثبت من "عيون المسائل".

(٧) من د ب: "فإن قدم فلان".

(٨) في ط: "ولا ينوي له".

(٩) من د ب: "رمضان" بدون "عن".

(١٠) ما بين القوسين ساقط من دأ.

رمضان؛ لأن الوقت تعيين له، وليس عليه قضاء^(١).

مسألة (١٢٥٩)

رجل قال: لله على أن أصوم عشرة أيام متتابعة، فقضاها متفرقة^(٢)، لم يجز لأنه أدى الكامل بالناقص، ولو أوجب متفرقاً^(٣)، فقضاها متتابعاً^(٤) أجرأه^(٥)؛ لأنه أدى الناقص الكامل (ونظير هذا، ولو قال: لله على أن أصلي أربع ركعات^(٦) بتسليمتين، فصلها بتسليمة واحدة، أجرأه^(٧)، ولو قال^(٨): لله على أن أصلي أربعاً بتسليمة واحدة، فصلها بتسليمتين، لم يجز^(٩).

(١) في ط: "قضاء رمضان مكان قضاء"، قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (١/٦٢): ولو أن رجلاً قال: لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكرًا لله تعالى (يعني تطوعًا)، وأراد به اليمين، فقدم فلان في يوم رمضان، فعليه كفارة يمين ولا قضاء عليه، ولو نوى به الشكر، ولم ينو به (اليمين فصام) عن رمضان، براء في يمينه، وأجرأه عن رمضان، وليس عليه قضاء.

وقال الأسمندي في (ص ٤١ أ) معللاً: لأنه إذا أراد به اليمين، فقد نوى ما يليق به، وفيلزمه كفارة يمين، وأما إذا نوى به الشكر، براء في يمينه، يصوم ذلك اليوم؛ لأنه يجعل على نفسه صوم يوم يقدم فيه شكرًا، واليوم الذي قدم فيه صومه واجب بإيجاب الشرع، وبراء في يمينه؛ لأنه صام يوم القدوم، ولا قضاء عليه لأنه لم يخالفه، كما لو صام رمضان بنية التطوع، فليس عليه قضاء؛ أشار قاضي خان في فتاواه إلى هذه المسألة في العنوان السابق في هامش الهندية (١/٢١٨).

(٢) في دأ: "قضاء متفرقة".

(٣) في ز: "ولو وجب متفرقاً"، وفي دأ: "متفرقة مكان متفرقاً".

(٤) في دأ: "قضاء متتابعاً"، وفي ط: "متابعاً مكان متتابعاً".

(٥) في ز: "جواز هكذا ذكره قاضي خان في المصدر السابق في آخر العنوان السابق في هامش الهندية" (ج ١ ص ٢٢١).

(٦) في ط: "أربعاً بدل أربع ركعات".

(٧) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٨) في ز: "إذا قال".

(٩) قال الفقيه في المصدر السابق (١/٦٣) في آخر باب النذر: "ولو أن رجلاً قال: لله على أن أصلي أربع ركعات بتسليمة واحدة، فصلها بتسليمتين، فإنه لا يجزيه، ولو قال: لله على أن أصلي أربعاً بتسليمتين، فصلها بتسليمة واحدة، أجرأه عمرته رجل جعل على نفسه أن يصوم أياماً متتابعة، فصامها متفرقة لم يجزه، ولو أوجب متفرقة".

مسألة (١٢٦٠)

س: رجل قال: لله على أن أصوم هذه السنة، فصامها كلها إلا يوم الفطر والأضحى، وأيام التشريق، ليس عليه إلا قضاء هذه الأيام الخمسة؛ لأن صوم رمضان لم يجب عليه بهذا النذر، وما عدا "صوم خمسة أيام قد أدى" (١).

مسألة (١٢٦١)

ولو قال: لله على أن أصوم سنة (٢)، ولم يعين السنة، يقضى خمسة وثلاثين يوماً؛ لأن السنة منكرًا، اسم لأيام معدودة (٣)، وينبغي أن يصل ذلك عما مضى (٤) وإن لم يصل، ذكرها هنا (٥) أنه لم يجزه، وهذا غلط، وينبغي (٦) أن يجزيه.

مسألة (١٢٦٢)

ولو قال: لله على أن أصوم سنة (٨) متتابعة، فهو كقوله: لله على أن أصوم

فصامها متتابعة أجزاء، فكذاك هما.

قال الأسمندي في المصدر السابق (ص ٤٤ أ) معلقاً: لأن في الأول أوجب على نفسه الأربع بتحريمية واحدة مجموعة، فإذا فرق، لا يجزيه بمنزلة الصوم المتتابع إذا فرقه، لا يجوز، وأما إذا أوجب بتسليمتين؛ لأنه أوجب عدداً وهو الأربع متفرقاً، والجمع بين الأربع فوق التفریق، فقد (أنى) بالعدد الأربع، وزاد عليه بالجمع بين تحريمية واحدة، فأجزأه كمن نذر أن يصوم متفرقاً.

هذه المسألة والمسائل التي سقت في علامة "ع"، هكذا ذكرها حسام الدين في فتاوى الكبرى في الفصل السابع في النذر بالصوم في أيمان في علامة "ع".

(١) في ط: "وما عداه" بزيادة الضمير.

(٢) قوله: "قد أدى" ساقط من ط.

(٣) في ط: "على صوم سنة".

(٤) في دأ، دب: "منكر الاسم أيام معدودة" وهو نصحيح.

(٥) في دأ: "أن يصل ذلك بما مضى".

(٦) في ط: "قد أدى" مكان "ذكرها هنا".

(٧) من دب: "ينبغي بدون العطف".

(٨) في ط: "على صوم سنة" بدون "أن".

هذه السنة^(١) بعينها ؛ لأن السنة المتتابة لا تكون إلا سنة فيها^(٢) شهر رمضان .

مسألة (١٢٦٣)

رجل قال : لله على أن أصوم يومين متتابعين^(٣) من أول الشهر وآخره ، كان عليه أن يصوم اليوم الخامس عشر من أول الشهر ، والسادس عشر من آخر الشهر (لأن اليوم الخامس عشر من أول الشهر ، والسادس عشر من آخر الشهر)^(٤) ، وما عداهما لا يتصور أن يكونا^(٥) يومين متتابعين^(٦) [أحدهما]^(٧) من أول الشهر ، والثاني من آخر الشهر .

مسألة (١٢٦٤)

رجل قال : لله على أن أصوم شوالاً^(٨) وذا القعدة وذا الحجة^(٩) ، فصامهن^(١٠)

(١) في ط : "على صوم هذه السنة" .

(٢) من دب : "لا يكون إلا أن يكون إلا سنة فيها" وفي دأ : "منها مكان فيها" ، هذه الوجوه الثلاثة ذكرها قاضي خان في المصدر السابق في أول "فصل في النذر بالصوم" . وقال رحمه الله : رجل قال : لله على صوم هذه السنة ، فإنه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ، ويقضى تلك الأيام ، وعليه كفارة اليمين إن نوى اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .

ولو قال : لله على صوم سنة ولم يعين ، يصوم سنة بالأهلة ، ويقضى حمساً وثلاثين يوماً : ثلاثين يوماً لرمضان ، وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق . ولو قال : لله على صوم سنة متتابة ، فهو كقوله : لله على صوم هذه السنة بعينها ، لا يلزمه قضاء شهر رمضان ؛ لأن السنة المتتابة لا تحلو عن شهر رمضان ، في هامش الهنديّة (٢١٨ / ١)

(٣) في ط : "متابعين" .

(٤) الزيادة من دب ، ط ، هكذا ذكره قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهنديّة (٢٢٠ / ١) .

(٥) في معظم النسخ : "أن يكون" ، الصواب ما أثبتناه من ط .

(٦) من دب : "متابعين يومين بالتقديم والتأخير" .

(٧) الزيادة لم تذكر في ز .

(٨) في معظم النسخ : "له على صوم شوال" ، الثبت من دأ .

(٩) في خ ، ب ، دب : "والحجة بدون ذى" .

(١٠) في خ ، أ ، ط : "وصامهن" .

بالرؤية، وكان هلال ذى القعدة وذى الحجة ثلاثين يوماً، وهلال شوال تسعة وعشرين يوماً^(١)، فعليه صوم خمسة أيام: الفطر والأضحى وأيام التشريق؛ لأنه التزم صوم ثلاثة أشهر معرقاً^(٢)، وقد صام، وما عدا هذه الأيام الخمسة^(٣)، فيخرج عن عهدة ما عدا خمسة أيام.

مسألة (١٢٦٥)

ولو قال: لله على أن أصوم ثلاثة أشهر^(٤)، فصامهن كلهن، فعليه قضاء ستة أيام؛ لأنه أشار إلى غائب، فيلزمه صوم كل شهر ثلاثين يوماً^(٥).

مسألة (١٢٦٦)

زنس^(٦): رجل قال: لله على صوم يومين في هذا اليوم، يعنى اليوم الذى هو فيه، فليس عليه إلا صوم يوم^(٧).

مسألة (١٢٦٧)

ولو قال: لله على عشر حجّات^(٨) في هذه السنة، فعليه عشر حجّات^(٩) في عشر سنين؛ لأن اليوم^(١٠) في باب الصوم معيار للصوم^(١١)، فلا يتصور التعدد

(١) كلمة "اليوم" ساقطة من دب، ط.

(٢) في ط: "عرقاً" مكان المثلث، وهو تصحيف.

(٣) في خ، أ، خ، ب، د، ز: "وما عدا هذه الخمسة" بدون "الأيام"، ومن دب: "ما عدا بدون العطف.

(٤) في ط، م: "لله على صوم ثلاثة أشهر".

(٥) أشار إلى هذا قاضى خان فى المصدر السابق والعنوان فى هامش الهندية (١/ ٢١٨)، هذه المسألة والمسائل التى سبقت فى علامة "س"، هكذا ذكرها حسام الدين فى الفتاوى الكبرى فى الفصل السابع فى النذر بالصوم فى إيمان فى علامة "س".

(٦) في ط: "رس" وهو تصحيف.

(٧) هكذا فى "فتاوى قاضى خان" فى العنوان السابق فى هامش الهندية (١/ ٢٢٠).

(٨) في ط: "حجاز" وهو تصحيف.

(٩) في ط: "عشر حجاز" وهو تصحيف.

(١٠) قوله: "لأن" ساقط من د، أ.

(١١) في د، أ: "مضاف للصوم".

فيه^(١).

أما السنة : فليست^(٢) بمعيار للحج ، بل هو عبارة عن هذه الأركان ، وجاز التعدد^(٣) فيها في سنة واحدة ، فجاز التزامه ، إلا أنه لم يأت في هذه السنة إلا بالواحدة ، فتبقى الباقي^(٤) واجباً عليه .

مسألة (١٢٦٨)

غر^(٥) : رجل قال : لله على صوم عشرة أيام متتابعات ، فصام خمسة عشر يوماً ، وقد أفطر يوماً ، ولا يدري أى يوم فات ، عليه قضاء خمسة أيام ؛ لأنه إن أفطر^(٦) في العشرة ، فهذه خمسة بعد العشرة ، وقعت موقعها^(٧) ، فإذا صام عقبها^(٨) خمسة ، أجزأ^(٩) ، فصارت عشرة متتابعة^(١٠) ، وإن أفطر في الخمسة الزائدة ، فالعشرة الأولى^(١١) وقعت مجزية .

فصل في الاعتكاف

مسألة (١٢٦٩)

ع : رجل صام يوماً^(١٢) تطوعاً ، ثم قال : في بعض النهار على اعتكاف هذا

- (١) في معظم النسخ : العدد فيه ، مثبت من ط .
- (٢) في معظم النسخ : "فليس" ، مثبت من ط .
- (٣) من دب : "فجاز التعدد" ، وفي ط : وكان التعدد منها .
- (٤) من دب : "إلا بالواحد ، ففي الباقي" ، وفي دأ ، ز : "الثاني مكان الباقي" .
- (٥) في ط : شر .
- (٦) في دأ : "لأنه أفطر بدون أن" .
- (٧) في دأ ، ز : "موقعها وقعت بالتقديم والتأخير" .
- (٨) في دأ ، ز : "عقبها" ، وفي ط : "يحتسبها" ، الصواب ما أثبتناه .
- (٩) كلمة "أجزأ" ساقطة من دأ .
- (١٠) في ط : "فصارت عن متتابعة" وهو تصحيف .
- (١١) في دأ : "فالعشرة أولى" وهو خطأ .
- (١٢) كلمة "يوماً" ساقطة من خ أ .

اليوم، لا اعتكاف عليه، قال: ذلك قبل نصف النهار أو بعده؛ لأن الاعتكاف لا يصح إلا بالصوم^(١)، فإذا أوجب^(٢) الاعتكاف، وجب الصوم، والصوم من أول النهار^(٣)، انعقد تطوعاً، فتعذر جعله واجباً^(٤).

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: ولا اعتكاف إلا بصوم، الحديث رواه أبو داود مطولاً في سننه في باب المعتكف يعود المريض^(١/٢٢٥)، وذكره ابن تيمية في المفتى في كتاب الاعتكاف^(ص ٣٥٩) رقم الحديث (٢٢٨٢).

(٢) في ط: "وإذا أوجب".

(٣) كلمة الصوم ساقطة من دأ، وفي معظم النسخ: "عن أول النهار"، المثلث من ط.

(٤) هكذا ذكر حسام الدين في الفتاوى الصغرى^(ص ١٢ أ) في الاعتكاف وصدقة الفطر نقلاً عن شمس الأئمة: أنه ذكر في كتاب الصوم قال الفقيه أبو الليث في عيون المسائل في باب النذر^(ص ٦١): ولو أن رجلاً صام يوماً تطوعاً، ثم قال في بعض النهار: على اعتكاف هذا اليوم، فإنه لا اعتكاف عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله، وإنما في قياس قول أبي يوسف رحمه الله: فإن قال هذا قبل نصف النهار: لزمه، وإن قال بعد نصف النهار: فليس عليه اعتكاف؛ أشار إلى هذا في الفتاوى الهندية^(١/٢١١) نقلاً عن المحيط في كتاب الصوم في الباب السابع في الاعتكاف.

وقال الأسمندي: وجه قول أبي حنيفة: إن الاعتكاف في باقى النهار لا يصح؛ لأنه مما لا يتبعص، فلا يصح التزامه فيما دون يوم.

وجه قول أبي يوسف: إن ما قبل الزوال وقت لنية الصوم، فإذا أوجب الاعتكاف قبل الزوال، فقد أوجبه في حال يصح نية الصوم فيه، كما لو نوى الصوم من الليل، وأوجب الاعتكاف مقروناً به بخلاف ما بعد الزوال. (شرح عيون المسائل: ص ٤٢ أ)

وقال قاضى خان: الاعتكاف سنة مشروعة، يجب بالنذر والتعليق بالشرط، والشروع فيه اعتباراً بسائر العبادات، ولا يكون إلا بالصوم عدناً خلافاً للشافعى رحمه الله تعالى، ثم إنما يشترط في اعتكاف أوجب على نفسه، فأما في النقل: فالصوم فيه ليس بشرط ظاهر الرواية، وفي المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه شرط؛ (فتاوى قاضى خان في هامش الهندية: ١/٢٢١: كتاب الصوم في أول فصل في الاعتكاف)

اختلف لعلماء في صحة الاعتكاف الواجب بغير صوم، قال بعض العلماء: إن الاعتكاف يصح بغير صوم، وإنه ليس بشرط في الاعتكاف، وقال بعضهم: كما ذهب إليه أصحابنا أن الاعتكاف لا يصح إلا بالصوم، وإنه شرط. أشار إلى هذا الشوكنى في نيل الأوطار (٤/٢٦٧) في كتاب الاعتكاف.

قال ابن قدامة: المشهور في المذهب: إن الاعتكاف يصح بغير صوم، روى ذلك عن على وابن مسعود وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وطاوس والثدعمي

مسألة (١٢٧٠)

س : لا بأس للمعتكف أن يبيع ويشتري، وهذا منصوص عليه، لكن معناه [إذا^(١)] باع، واشترى لنفسه لحاجته؛ لأنه أمر لا بد له منه^(٢)، أما إذا باع، واشترى للتجارة^(٣) : يكره؛ لأن المسجد بني^(٤) للصلاة، لا للتجارة^(٥).

مسألة (١٢٧١)

زفت : إذا أراد الرجل الاعتكاف، ينبغي أن يقول : بلسانه، ولا يكفي النية

واسحاق، وعن أحمد رواية أخرى : أن الصوم شرط في الاعتكاف، قال : إذا اعتكف يجب عليه الصوم.

وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وبه قال الزهري ومالك وأبو حنيفة والليث والثوري والحسن بن حي؛ لما روى عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا اعتكاف إلا بصوم »، رواه الدارقطني، وعن ابن عمر : « أن عمر جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية، فسأل النبي ﷺ، فقال : اعتكف وصم »، رواه أبو داود، ثم قال : ولنا ما روى ابن عمر عن عمر أنه قال : « يا رسول الله ! إنني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال النبي ﷺ : أوف نذرك »، رواه البخاري.

قال محمد الدين في المنتقى (ص ٣٥٩) في كتاب الاعتكاف : متفق عليه، ورقم الحديث في المنتقى (٢٢٨٣).

ثم قال ابن قدامة : ولو كان الصوم شرطاً لما صح اعتكاف الليل؛ لأنه لا صيام فيه، ولأنه عبادة تصح في الليل، فلم يشترط له الصيام كالصلاة، ولأنه عبادة تصح في الليل، فأشبهه سائر العبادات، ولأن إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع، ولم يصح فيه نص، ولا إجماع.

قال ابن قدامة أيضاً : إن حديث عائشة موقوف عليها، ومن رفعه، فقد وهم، ولو صح، فالمراد به الاستحباب. (المغنى لابن قدامة : ٣ / ١٨٥ - ١٨٧ : كتاب الاعتكاف، ط : علم الكتب - بيروت)

(١) الزيادة : من ط.

(٢) في د ب، ط : « لا بد منه » بحذف « له ».

(٣) قوله : « للتجارة » ساقط من خ أ.

(٤) كلمة « بني » ساقطة من د ب.

(٥) هكذا قاله حسام الدين في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني فيما يكره للصائم أو لا يكره ومع المعتكف في علامة « س »، أشار إلى هذا قاضي خان في فتاواه في العنوان السابق في هامش الهندية (١ / ٢٢٢) و « الصتاوى الهنديّة » (١ / ٢١٣) في الباب السابع في الاعتكاف.

بالقلب^(١)؛ لأنه بمجرد النية لا يلزم الإنسان شيء^(٢) من الصوم والصلاة، فكذلك الاعتكاف^(٣).

مسألة (١٢٧٢)

م: المعتكف إذا كان منزله بعيداً من المسجد الجامع، يخرج حين يرى أنه يبلغ الجامع عند الأداء، ولو أقام في المسجد الجامع يوماً وليلة، لم ينتقص اعتكافه، ولكن يكره ذلك^(٤).

فرق بين هذا وبين ما إذا خرج لغائط أو بول، ودخل منزله، ومكث في منزله، فإنه يفسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمة الله [عليه]^(٥).

ورجحه الفرق ظاهر، وهو أن الجلوس في المسجد الجامع بمنزلة الجلوس في معتكفه، ولا كذلك البيت، وهذا كله في الاعتكاف الواجب بأن أوجب^(٦) الاعتكاف على نفسه.

أما في اعتكاف النفل: وهو أن يشرع فيه من غير أن يوجبه على نفسه، لا بأس أن يخرج بعذر، وبغير عذر على ظاهر الرواية؛ لأن على ظاهر الرواية لم يقدر اعتكاف التطوع بشيء، فإن الاعتكاف عبادة متحرية (وقد عرف أن الشروع^(٧) في عبادة متحرية)^(٨) لا يوجب لزوم المضي^(٩).

(١) في دأ، دب: "ينبغي أن يقول: بلسانه لإيجاب النية بالقلب وفي خ أ: "يوجب" بدل "لإيجاب".

(٢) من دب: "شيء آخر" بزيادة "آخر"، وكلمة شيء ساقطة من دأ.

(٣) هكذا ذكر حسام الدين في "فتاوى الصغرى" (ص ١٢ أ) في العنوان السابق.

(٤) الرمز "م" ساقط من دأ.

(٥) كلمة "ذلك" ساقطة من دأ.

(٦) الزيادة: من دأ، دب.

(٧) في ز: "فإن أوجب".

(٨) في ز: "علم"، من دب: "أن الشرع" مكن المثلث.

(٩) ما بين القوسين من دأ.

(١٠) أشار إلى هذا في "فتاوى قاضي خان" في العنوان السابق في هامش الهدية (١) (٢٢١، ٢٢٢) و"الهندية" في العنوان السابق (١/ ٢١٢).

مسألة (١٢٧٣)

ولا يصح الاعتكاف إلا في المسجد^(١) [الذي]^(٢) يصلى فيه الصلوات الخمس، هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن الاعتكاف إنما يكون عبادة^(٣) لكونه انتظار للجماعة، وقيل: أراد أبو حنيفة رحمه الله^(٤) غير المسجد الجامع، فإن الاعتكاف في المسجد^(٥) الجامع يجوز، وإن لم يصلوا فيه الصلوات [الخمس]^(٦) كلها بجماعة؛ لأنه فيه^(٧) مترصد للجمعة، وفي غيره لصلوات أخرى غير الجمعة، فاستويا، وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله [عليه]^(٨) قال: لا يجوز في المسجد الجامع أيضاً، إذا لم يصلوا فيه الصلوات الخمس^(٩).

(١) في ز: "مسجد" بدون لا التعريف.

(٢) الزيادة: من دب.

(٣) من دب: إنما كان عبادة.

(٤) قوله: "رحمه الله" ساقط من دأ، دب.

(٥) في خ أ: "المسجد" بدون "في"، وهو سهو.

(٦) الزيادة: من دب، خ ب.

(٧) في خ ب: "لأن فيه مكان المنبت".

(٨) الزيادة: من دأ، دب.

(٩) قال قاضي خان: وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية: لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد يصلى فيه الصلوات كلها، وفي رواية: لا تصح إلا في المسجد الجامع، وفي رواية: يصح في كل مسجد له أذان وإقامة، وهو الصحيح لقول عمر: "لا اعتكاف إلا في المسجد له أذان وإقامة". (فتاوى قاضي خان في فصل من الاعتكاف في هامش الهدية (١/٢٢١)، أشار إلى هذا في الهدية في العنوان السابق (١/٢١١).

اتفق العلماء على أن المسجد شرط لاعتكاف الرجال، إلا أنهم اختلفوا في صحة المسجد، فقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله: لا يصح الاعتكاف إلا في المساجد التي تقام فيها الصلوات.

وجه قولهما: حديث عائشة رضي الله عنها: "ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع". الحديث سبق تخريجه؛ وعن حذيفة أنه قال لابن مسعود: "لقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة - أو قال - في مسجد جماعة، قال معاذ بن الحديث رواه مسعود في سننه. المتفق: ككتاب الاعتكاف (ص ٣٦٠) رقم الحديث: ٢٢٨٥ وحديث عائشة برقم (٢٢٨٢).

الحديثان دليل على أن مسجد الجماعة شرط لصحة الاعتكاف، وقال جمهور العنقة

مسألة (١٢٧٤)

ذكره الصدر الشهيد في "فتاوى الصغرى" (١): ولو خرج المعتكف (١) من مسجد إلى مسجد من غير عذر، بطل اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله لوجود الخروج، وعندهما: لا ينتقض؛ لأنه قليل (٢).

باب صدقة الفطر

مسألة (١٢٧٥)

ن: المسافر أو المريض إذا أفطر (٣) في رمضان، لا يسقط عنه صدقة الفطر (٤)؛ يجوز الاعتكاف في كل المساجد؛ أشار إلى هذا الشوكاني في "نيل الأوطار" في (٤/٢٦٨).

قال الحرقي في "مختصره" (١٨٧/٢): ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه، قال ابن قدامة: يعني تقام الجماعة فيه، وإنما اشترط ذلك لأن الجماعة واجبة، واعتكاف الرجل في مسجد لا تقام فيه الجماعة يفرض إلى أحد الأمرين: إما ترك الجماعة الواجبة، وإما خروجه إليها، فتكرر ذلك منه كثيراً مع إمكان التحرز منه، وذلك منافٍ للاعتكاف؛ إذ هو لزوم المعتكف، والإقامة على طاعة الله فيه، ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المعتكف رجلاً، لا نعم في هذا بين أهل العلم خلافاً، والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾.

(١) لم أشر على هذه المسألة في "فتاوى الصغرى" في النسخة التي اعتمدت عليها في توثيق نصوص "الفتاوى الصغرى".

(٢) كلمة "المعتكف" ساقطة من خ أ.

(٣) ورد في دأ، دب، خ أ: بعد قوله: "لأنه قليل" هذه العبارة: "والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب"، وفي ز: "والله أعلم"، لا يجوز للمعتكف أن يخرج من اعتكافه إلا لحاجة شرعية كالجمعة، والحاجة طوعية كالبول والغائط.

قال قاضي خان: ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة، بطل اعتكافه في قول أبي حنيفة، وعندهما: لا يبطل حتى يكون أكثر من نصف يوم. (فتاوى قاضي خان في "فصل في الاعتكاف" في هامش "الهندية": ٢٢٢/١).

وأشار إلى هذا في "الهندية" في العنوان السابق (١١٢/١)، وابن قدامة في المغني في كتاب الاعتكاف مسألة (٣/١٩١، ١٩٢) ولا يخرج منه إلا الحاجة الإنسان أو صلاة الجمعة، ثم هذا في الاعتكاف الواجب، أما في اعتكاف النفل: لا بأس بالخروج بعذر وبغير عذر؛ لأنه يجوز أقل من يوم، ولا يشترط الصوم فيه في ظاهر الرواية.

(٤) من دب: "المسافر والمريض إذا أفطرا" بالعطف، وفي دأ: "أفطروا"، وفي ز أ: "أفطرا"، الصواب ما أثبتناه.

لأن سبب الوجوب موجود في وقت الوجوب في حقهم، وهو طلوع الفجر من يوم الفطر^(١).

مسألة (١٢٧٦)

رجل قال لعبده الذي هو للخدمة: إذا جاء يوم الفطر، فأنت حر، فجاء يوم الفطر، عتق، وعلى المولى المعتقد^(٢) صدقة الفطر؛ لأنه تحقق السبب، وهو رأس يمينه، وبلى عليه في وقت الوجوب^(٣) وهو طلوع الفجر [من يوم الفطر]^(٤) لأن العتق ثبت بعد ذلك^(٥).

(٥) في معظم النسخ: "لا يطل عنه صدقة الفطر"، المثبت من النوازل.

(١) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في أول باب صدقة الفطر (ص ٤٣ أ): "سمعت أبا بكر إسماعيل بن محمد، قال: سمعت علي بن أحمد، قال: سمعت محمد بن الحسن عن بشر بن الوليد، قال: سمعت أبا يوسف: "وإن كان مسافراً فأفطر في رمضان، فإنه لا يسقط عنه صدقة الفطر، وكذلك المريض إذا أفطر"، أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الصوم في "فصل في صدقة الفطر" في هامش "الهندية" (١/٢٣٠، ٢٣١) و"الهندية" (١/١٩٢) في كتاب الزكاة في الباب الثامن في صدقة الفطر.

(٢) كلمة "المولى" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ط، ز، إلا أن كلمة "المعتقد" ساقطة من ط.

(٣) في معظم النسخ: "وقت الوجوب بدون" في، المثبت من ط.

(٤) ما بين المعكفتين ساقط من ز.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق والعنوان: وبهذا الإسناد (أي بالإسناد السابق) عن أبي يوسف قال: لو أن رجلاً قال لعبده: إذا جاء يوم الفطر، فأنت حر، وهو للخدمة، وجاء يوم الفطر، فعتق، فإن صدقة الفطر وجبت عليه قبل العتق بلا فصل، هكذا في قاضي خان في العنوان السابق في هامش "الهندية" (١/٢٣٠) و"الهندية" (١/١٩٣) في العنوان السابق.

الأصل في وجوب صدقة الفطر عن كل رأس يمينه قوله عليه الصلاة والسلام: "أدوا عن يمينكم"، وعن علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده: "أن النبي ﷺ فرض ركة الفطر عن الصغير والكبير، والذكر والأنثى ممن يمينون"، وعن ابن عمر قال: "أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد ممن يمينون"، وقال الدارقطني: رفعه القاسم، وليس بقوى، والصواب موقوف.

وفي رواية أخرى: عن ابن عمر رضي الله عنه: "أنه كان يعطي صدقة الفطر عن جميع أهله، صغيرهم وكبيرهم ممن يعمل، وعن رقيقه وعن رقيق نسائه"، هذه الأحاديث

مسألة (١٢٧٧)

دفع الخنطة في صدقة الفطر أفضل في الأحوال^(١) كلها^(٢)، سواء كان أيام الشدة أو لم يكن؛ لأن في هذا موافقة للسنة^(٣).

الثلاثة أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٠-١٤١) في "كتاب زكاة الفطر" ط: شركة الطباعة الفنية المتحدة.

قال في "الهندية" (١/ ١٩٣) في العنوان السابق: والأصل أن صدقة الفطر منعقدة بالولاية والمؤنة، فكل من كان عليه ولايته ومؤنته ونفقته، فإنه يجب عليه صدقة الفطر فيه وإلا فلا.

(١) في دأ، دب.: بدون في، وفي دأ: "الأقوال" بدل "الأحوال".

(٢) قوله: "كلها" ساقط من ز.

(٣) في دب، ط، خ، أ، ز: "السنة"، قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق: وبهذا الإسناد عن أبي يوسف قال: في صدقة الفطر الدقيق أحب إلى من الخنطة؛ لأنه أحمل إلى المنفعة من الخنطة والقيمة.

قال الفقيه: الدراهم أحب إلى من الدقيق، وكل ما كان أعجل منفعة فهو أحب إلى، قال: وهذا في بلادنا، فأما إذا كان في الحجار، فإن دفع الخنطة أحب إلى؛ لأنهم يبيعون بها، ويشترون بها بمنزلة الدراهم، وأما في بلادنا: فإن الخنطة إذا وقعت في يد السائل تدد بعضها أو عامتها قبل أن يتنفع بها.

وذكر عن محمد بن سلمة أنه قال: في أيام الشدة دفع الخنطة أحب إلى، وفي أيام الرخاء دفع القيمة أحب إلى، وكان أبو جعفر يقول: دفع الخنطة أحب إلى في الأحوال كلها؛ لأن فيه موافقة السنة وإظهار الشريعة.

ورد في الحديث أصناف صدقة الفطر خمسة: التمر، الزبيب، البر، الشعير، والأقط؛ قال بعض العلماء: لا يجوز العدول عن هذه الأصناف مع القدرة عليها، الصواب عند العامة يجوز.

عن الحارث: أنه سمع علي بن أبي طالب يأمر بركاة الفطر، فيقول: صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من خنطة، أو صاع من زبيب؛ الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١/ ٤١١) كتاب الزكاة.

وفي رواية أخرى: عن عياض بن عبد الله بن سعيد بن أبي سرح قال: قال أبو سعيد: وذكر عنده صدقة الفطر، فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرجه على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر، أو صاعاً من خنطة، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من أقط، فقال له رجل من القوم: أو مدين من قمح، فقال: لا، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها، الحديث أخرجه الحاكم في العنوان السابق (١/ ٤١١)، وابن خزيمة في جماع أبواب صدقة الفطر في رمضان: "باب إخراج جميع الأطعمة في صدقة الفطر" (٤/ ٨٩، ٩٠) رقم الحديث (٢٤١٩).

وفي رواية أخرى: كما نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً

مسألة (١٢٧٨)

الوقت^(١) المستحب لأداء صدقة الفطر ما بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الإمام^(٢)، حتى تصل الفقير، فيصلى الفقير وهو فارغ البال^(٣).

من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب^(٤)، الحديث أخرجه البخاري في باب صدقة الفطر صاعاً من طعام (١/ ٢٦٣)، ومسلم في باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (١/ ٣٩٢).

قال الشوكاني: وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة، وأنه اسم خاص له، فن وغيره: قد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق. نيل الأوطار باب زكاة الفطر (٤/ ١٨١، ١٨٢).

لعل وجه قول أصحابنا في أفضلية الحنطة في صدقة الفطر هذه الروايات، وأما الجوز فيجوز إخراج صدقة الفطر بأحد الأصناف المذكورة بلا خلاف.

(١) كلمة "الوقت" ساقطة من دأ.

(٢) في ط: "الأيام" مكان "الإمام"، قال أصحابنا الحنفية: وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر، وقال الإمام الشافعي رحمه الله: وجوب الفطر يتعلق بغروب الشمس في اليوم الأخير من رمضان، يستحب أن يخرج صدقة الفطر قبل الخروج إلى المصلى لحديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، وإن أخرها عن يوم الفطر، لا تسقط وجوبها، يجب عليه إخراجها بعد يوم الفطر.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في آخر باب صدقة الفطر (ص ٤٣ ب) ومثل محمد بن مقاتل عن صدقة الفطر في أي وقت دفعها أفضل؟ قال: في الوقت الذي لا خلاف فيه بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الإمام صلاة العيد، ثم أورد الفقيه آراء أصحابنا المختلفة في تعجيل صدقة الفطر وتأخيرها. وقال: وروى إبراهيم بن رستم عن محمد أنه قال: لو أعطى صدقة الفطر قبل الوقت يستين أجزأه. وروى عن أبي حنيفة نحوه.

وروى نصير عن الحسن بن زياد أنه قال: لو عجل صدقة الفطر، أو أخرها، لا يحوز. وجعلها كالأضحية.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر (رحمهم الله): جاز، وقال خلف (بن أيوب): إن دفعها في شهر رمضان أرجو أن يجوز، وبه قال أبو القاسم وسعيد بن حلف. وقد نوح في الجامع: إن أعطى في النصف الآخر من رمضان جاز.

وقال سفيان الثوري: إن أعطى ليلة الفطر بعد ما غربت الشمس جاز، أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" وفي العنوان السابق في هامش "الهندية" (١/ ٢٣١-٢٣٢) و"الهندية" (١/ ١٩٢) في العنوان السابق.

وقال القدوري في آخر باب صدقة الفطر (ص ٢٤): ويستحب للناس أن يحرموا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى، فإن قدموها قبل يوم الفطر، جاز، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط، وكان عليها إخراجها.

مسألة (١٢٧٩)

ع^(١): رجل له عبد تاجر^(٢)، وللعبد التاجر رقيق، فهذا على وجهين: إما إن كان العبد للتجارة، ورقيقه للتجارة، أو كان العبد^(٣) للخدمة، ورقيقه للخدمة. ففي الوجه الأول: لم يكن على المولى عن كل واحد^(٤) منهم صدقة الفطر؛ لأن صدقة الفطر لا يجب بسبب عبد التجارة؛ لانعدام السبب وهو رأس يونه. وفي الوجه الثاني: يجب على المولى صدقة الفطر [عنه]^(٥) لوجود السبب، وهل يجب على المولى صدقة الفطر عن رقيقه، إن لم يكن على العبد دين يجب^(٦)، وإن كان عليه دين يحيط برقيقته وكسبه^(٧)، لا يجب في قياس قول^(٨) أبي

الأصل في استحباب إخراج صدقة الفطر قبل الخروج إلى المصلى حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بركة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، الحديث رواه البخاري (٢٦٣/١) في "باب الصدقة قبل العبد" وأبو داود (٤٠٧/١) في "باب متى تؤدى"، وزاد في رواية أبي داود: فكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم واليومين؛ قال مجد الدين: حديث ابن عمر رواه الجماعة إلا ابن ماجة. (المنتقى: ص ٣٣٣ باب زكاة الفطر رقم الحديث: ٢٠٩١)

وفي رواية أخرى: عن ابن عباس قال: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين، ومن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات"، رواه أبو داود (٤٠٧/١) في "باب زكاة الفطر"، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ سورة الأعلى: الآية ١٥.

يستفاد من الحديثين والآية أن الوقت المستحب في إخراج صدقة الفطر، قبل الخروج إلى المصلى، أو قبل صلاة العيد؛ أشار إلى هذا ابن قدامة في "المغنى" (٦٦/٣-٦٧): باب صدقة الفطر.

(١) العلامة ساقطة من معظم النسخ، مثبت من ط، م.

(٢) في خ، أ، خ ب: "عبد تاجر" وهو تصحيف.

(٣) من دب: "دقيقه" مكان "العبد" وهو سهو.

(٤) في دأ: لكل واحد.

(٥) الريادة: من ط، م.

(٦) كلمة "يجب" ساقطة من ط.

(٧) في خ، أ، م: لرفيته وكسبه.

(٨) كلمة "قول" ساقطة من دأ، دب.

حنيفة [رحمة الله عليه] ^(١) لانعدام السبب؛ لأنه لا يملكهم ^(٢).

مسألة (١٢٨٠)

زفت: وإذا بلغ الصبي معنوهاً أو مجنوناً، لا يسقط صدقة الفطر عن الأب ^(٣)، وإذا بلغ عاقلاً، ثم جنّ أو عته ^(٤)، لا يجب صدقة الفطر على الأب؛ لأنه بلغ معنوهاً ^(٥)، فولاية التصرف للأب باقية عليه، فلا ينقطع وجوب هذه الصدقة، ولا كذلك إذا بلغ عاقلاً؛ لأنه ينقطع ولايته بعد ذلك ^(٦)، وإن عادت الولاية لا يعود الوجوب ^(٧).

(١) الزيادة: من دأ، دب.

(٢) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في آخر "باب صدقة الفطر (٥٦/١): وقال أبو يوسف في "الأمالي": إذا كان عبد تاجر له رقيق، فإن كان العبد للتجارة، ورقيقه للتجارة، فليس على المولى في واحد صدقة الفطر، وإن كان العبد للخدمة ورقيقه للخدمة، فإن لم يكن عليه دين، فعلى مولاه صدقة الفطر عنه، وعن رقيقه، وإن كان عليه دين محيط، فإنه يؤدي عنه، ولا يؤدي عن رقيقه في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف: يؤدي عنه، وعن رقيقه، وفي قياس قول محمد: هكذا؛ أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في "فصل في صدقة الفطر" في هامش "الهندية" (٢٢٩/١).

قال علاء العالم الأسمندي. أما العبد التاجر وأرقائه كما ذكر أبو يوسف في "الأمالي": لأن الركاة تجب عليه بسبب التجارة، فلا يجمع بينهما وبين زكاة الفطر، ولأنه للخدمة والخدمة لا يجب عليه زكاة التجارة، فإذا كان للتجارة وجب أن لا تجب صدقة الفطر، وأما إذا كان للخدمة ولا دين عليه: يجب عنه وعن رقيقه؛ لقوله عليه السلام: «أدوا عن كل حرٍّ وعبد صغير أو كبير ممن تمونون»، ولأنه يميّنه بولايته، فأشبه نفسه. وأما إذا كان عليه دين محيط: يؤدي عنه؛ لأنه يميّنه بولايته عليه، ولا يلي عن أرقائه، فإن رقابهم مستغرقة بالدين، فأشبه المكاتيب، وهذا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله، وجه قولهما: إن الولاية كاملة عليه وعلى أرقائه، فتجب صدقة الفطر.

(٣) من دب: "لا يسقط عن الفطر على الأب" مكان المثبت.

(٤) في دأ: "ثم أجنّ أو عته".

(٥) في معظم النسخ: "لأنه إذا بلغ معنوهاً بزيادة" إذا، المثبت من ط.

(٦) في خ أ، غ ب، دب: "بعد ذلك" بدون العطف.

(٧) قال قاضي خان في "فتاواه" في العنوان السابق: وتجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان لهما مال عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وتجب على والدهم إذا كان غنياً.

مسألة (١٢٨١)

أج: لو وجب في ماله الزكاة، فاشترى بقدر الزكاة طعاماً، ثم دعا مساكين^(١)، ففدّاهم وعشّاهم، ذلك^(٢) لم يجز عن الزكاة، ولم يذكر خلافاً، وفي صدقة الفطر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله^(٣): جاز فيها الإطعام^(٤).

مسألة (١٢٨٢)

وعن أبي يوسف "رحمه الله"^(٥): أن الدقيق في صدقة الفطر أفضل، والقيمة أفضل من الدقيق، وكلما عجلت منفعتة [في هذه الثلاثة]^(٦)، فهو أولى، وإنما يعطى في الحجاز بالحنطة^(٧)؛ لأنهم يشترون بها، قال رضى الله عنه^(٨): وهذا يخالف ما ذكرنا^(٩).

وعن محمد رحمه الله تعالى: في الكبير إذا بلغ مجنوناً، فصدقة فطره على أبيه، وإن بلغ مفقداً، ثم حنّ، لا تجب على أبيه، لأن ولاية الأب زالت ببلوغه، ولا تعود بالجنون، ولو كان للولد الصغير مال أدى عنه الأب من مال الصغير استحساناً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وكذا الوصى.

وقال محمد رحمه الله تعالى: يؤدي من مال نفسه، وإن أدى مال الصغير ضمن، وهو قول زفر رحمه الله تعالى. في هامش "الهندية" (١/٢٢٧، ٢٢٨)، هكذا ذكر حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "الاعتكاف وصدقة الفطر" (ص ١٢ أ).

- (١) في دأ: "دعى مساكين".
- (٢) كلمة "ذلك" ساقط من دب.
- (٣) قوله: "رحمهما الله" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ز، إلا أن في خ أ، خ ب، د أ، دب: ذكر "رحمه الله" بعد "أبو حنيفة".
- (٤) في ط: "جاز منها الإطعام".
- (٥) الزيادة: من دأ، دب.
- (٦) الزيادة: من ط، دب، إلا أن من دب: "الليلة" مكان "الثلاثة" وهو تصحيف.
- (٧) كلمة "الحنطة" ساقطة من ط.
- (٨) في ز: "رحمه الله".
- (٩) في علامة ن: من هذا الفصل: مسألة (١٢٧٧)

مسألة (١٢٨٣)

وعن محمد [رحمه الله] ^(١): أنه لو وزن أربعة أرطال، وأعطاه ^(٢) عن نصف صاع لا يجوز؛ لأن البرّ قد يكون ثقيلاً، وقد يكون خفيفاً.
قال رضى الله عنه ^(٣): وذكر القدوري عن أبي حنيفة [رحمه الله] ^(٤): أنه يجوز؛ لأن الصاع قدر بالوزن ^(٥).

مسألة (١٢٨٤)

م: وإذا أراد أن يؤدي القيمة، يؤدي قيمة أى الثلاث شاء، يعنى: الحنطة والشعير أو الزبيب؛ لأن الكل منصوص عليه، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وعند محمد رحمه الله ^(٦): يؤدي قيمة الحنطة ^(١).

(١) الزيادة: من دأ، دب.

(٢) فى ط: "أعطاه" بدون العطف.

(٣) فى ز: "قال رحمه الله".

(٤) الزيادة: من دأ، دب.

(٥) أشار إلى هذا فى "فتاوى قاضى خان" فى العنوان السابق فى هامش "الهندية" (١/ ٢٣١) و"الهندية" فى العنوان السابق (١/ ١٩١، ١٩٢).

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

كتاب الحج^(١)

مسألة (١٢٨٥)

س^(٢): المرأة إذا وجدت الزاد والراحلة إلا أن محرماً فاسق، لا يجب عليها الحج؛ لأنه لا يمكنها^(٣) الخروج بمحرم فاسق^(٤).

(١) ورد في ط بعد كلمة "الحنطة" والله أعلم، اختلف العلماء في جواز إخراج القيمة في زكاة الفطر: قال أصحابنا الحنفية: يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر حتى قال أبو يوسف: "الدقيق أحب إلى من الحنطة، والدراهم أحب إلى من الدقيق والحنطة؛ لأن ذلك أقرب إلى دفع حاجة الفقير"، وقال الأئمة الثلاثة: لا يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر؛ لأن في إخراج القيمة مخالفته النصوص الواردة، وهذا لا يجوز. قال الكاساني: فيجوز أن يعطى عن جميع ذلك القيمة دراهم أو دنائير أو فلساً، أو عروضاً، أو ما شاء، وهذا عندما، وقال الشافعي: لا يجوز إخراج القيمة، وهو على الاختلاف في الزكاة.

وجه قوله: إن النص ورد بوجوب أشياء مخصوصة، وفي تجويز القيمة يعتبر حكم النص، وهذا لا يجوز، ولنا: أن الواجب في الحقيقة إغناء العقيم؛ لقوله ﷺ: «أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم»، والإغناء يحصل بالقيمة، بل أتم وأوفر؛ لأنها أقرب إلى دفع الحاجة، وبه تبين أن النص معلول بالإغناء، وأنه ليس في تجويز القيمة يعتبر حكم النص في الحقيقة. (بدائع الصنائع: فصل في بيان جنس الواجب وقدره وصفته (١) / ٧٢، ٧٣)

قال ابن قدامة في مسألة: ومن أعطى القيمة لم تجزئه، وطاهر مذهب أحمد: أنه لا يجزيه إخراج القيمة في شيء من الزكاة، وبه قال مالك والشافعي، وقال الثوري وأبو حنيفة: يجوز، وقد روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن، وقد روى عن أحمد مثل قولهم فيما عدا الفطرة. (المغني: ٦٥/٣ "باب صدقة الفطر") (١) في ط، م: "المناسك" مكان "الحج".

(٢) الرمز "س" لم يذكر في ط.

(٣) في دأ، ز: "لأنها لا يمكنها".

(٤) هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني في المرأة نصح في كراهية في علامة "س"، لا يمكنها الخروج بمحرم فاسق؛ لأن المقصود من اشتراط المحرم في وجوب حج المرأة أمنها وحفظها في سفر الحج، وخدمتها عند الضرورة، والفاسق لا يأمن عليه؛ لأنه ليس من أهل الثقة.

مسألة (١٢٨٦)

زفت: إذا قتل بعض الحجاج^(١)، فهو عذر في ترك الحج^(٢)؛ لما فيه من المخاطر بالنفس^(٣).

مسألة (١٢٨٧)

غر: عن أبي بكر البلخي^(٤) أنه قال: الحجة ليست بفريضة في زماننا^(٥)، وإنما قال: ذلك^(٦) سنة ست وعشرين وثلاثمائة، قل رضى الله عنه^(٧): وكأنه قال: لخوف الطريق^(٨).

(١) في خ أ: إذا قبل بعض الحجا، وهو نصيف.

(٢) قوله: في ترك الحج "ساقط من دأ".

(٣) قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في أول كتاب الحج (ص ١٢ أ): "جعل الناظمي في باب الخطر والإباحة من واقعاته عن كتاب الحلال والحرام لمحمد بن شجاع: أنه إذا قتل بعض الحجاج، فهو عذر في ترك الحج.

(٤) هو محمد بن أحمد أبو بكر الإسكافي البلخي، كان رحمه الله إماماً كبيراً جليل القدر، وتردد ذكره في "نوازل أبي الليث السمرقندي" وكتب أصحابنا الأخرى، تفقه على يد محمد بن سلعة وأبي سلمان الجوزجاني رحمهم الله، وتفقه عليه أبو جعفر الهمداني وأبو بكر الأعمش وغيرهما؛ توفي رحمه الله في سنة ٢٣٣ هجرية، هكذا ذكره المقيم أبو الليث في آخر "النوازل". (ترجمته في "الجواهر المضيئة": ٧٦/٣ و"الفوائد البية": ص ١٦٠)

(٥) في دأ: ليست بفرض في زماننا.

(٦) كلمة "ذلك" ساقطة من معظم النسخ، أثبتناها من ز.

(٧) في ز: قال رحمه الله.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب المناسك" (ص ٤٥ أ): "وقال أبو القاسم (الصفار المتوفى سنة ٤٤٦ هجرية): إني لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة، منذ خرج القرامطة الأولى، قال: والبادية عندي دار من دار الحرب، وذكر أبو عبد الله البلخي نحو هذا، كان يقول في فرض الحج: ليس على أهل خراسان حج منذ كذا وكذا سنة. قال الفقيه: إذا كان الغالب في الطريق السلامة، فالحج فرض، وإن كان الغالب بخلافه فلا؛ لأن أمن الطريق من شرائط وجوب الحج؛ لأنه يتضرر بالخروج في طريق محوف، أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الحج، وأضاف قائلاً: وهكذا قال أبو بكر الإسكافي رحمه الله تعالى في سنة ست وعشرين وثلاثمائة، قيل: إنما كان ذلك لأن الحاج لا يتوصل إلى الحج إلا بالرشوة للقرامطة وغيرهم، فتكون الطاعة سبباً

مسألة (١٢٨٨)

والمحرم من لا تحل له المناكحة بينهما^(١) على التأبيد بنسب^(٢) أو برضاع، حرّاً كان أو عبداً، مسلماً كان أو ذمياً، قالوا: إلا إذا كان مجوسياً، فلا يكون محرماً؛ لأنه يعتقد مناكحتها، والصبي والمجنون لا يكون محرماً لها؛ لأنه لا يتأتى^(٣) منهما حفظهما.

مسألة (١٢٨٩)

وروى الحسن^(٤) عن أبي حنيفة رحمة الله [عليه]^(٥): في المرأة إذا امتنع المحرم من الخروج معها^(٦) أنه ليس عليها حج لعدم المبيح للخروج، ولو أراد الخروج، ولكن بنفقتها ومالها، يحتمل ذلك^(٧)، فعليها الحج، وكان أبو حفص الكبير البخاري (رحمه الله)^(٨) يقول: إنه لا يجب عليها (الحج)^(٩) ما لم يخرج المحرم بنفخته؛ لأن الواجب عليها الحج، لا أن تحج غيرها^(١٠).

للمعصية، والطاعة إذا صارت سبباً للمعصية ترتفع الطاعة. (في هدمش الهندية - ١ / ٢٨٣)

- (١) في معظم النسخ: "والمحرم من لا يحل المناكحة بينهما"، مثبت من ط.
- (٢) من دب: "بسبب" وهو تصحيف.
- (٣) في ز: "لا يتأدى".
- (٤) في دب، ط: "روى الحسن" بدون العطف.
- (٥) الزيادة: من دأ، دب، وقوله: "رحمه الله" لم يذكر في ط.
- (٦) في خ أ: "معه" وهو سهو.
- (٧) في خ أ: "يحمل ذلك"، وفي خ ب: "يحمل ذلك".
- (٨) الزيادة: من دأ، دب، خ أ، خ ب، وكلمة البخاري لم تذكر في ز، ومكانه "الكبير"، وكلمة "الكبير" ساقطة من معظم النسخ.
- هو أحمد بن حفص أبو حفص الكبير البخاري، أخذ رحمه الله الفقه عن محمد بن الحسن، وصفه به الكبير: "لأن ابنه يكنى به أبي حفص الصغير"، مات سنة ٢٦٤ هجرية. ترجمته في "الجواهر المضية" (١/ ١١٦، ١١٧) و"الفوائد البهية" (ص ١٨، ١٩) و"تاج التراجم" (ص ٦) و"كتائب أعلام الأخيار" برقم (٩٨).
- (٩) الزيادة لم تذكر في ز.
- (١٠) في ط: "أن تحج غيرها" بدون "لا".

وجه الأول^(١): أن هذا من حوائج سفرها فيلزمها، ومن شرائط الحج الأمر عندنا، ثم منهم من يجعله (من شرائط الوجوب كالزاد والراحلة، ومنهم من يجعله)^(٢) من شرائط الأداء^(٣).

(١) في دأ: "ووجه الأول" بزيادة العطف.

(٢) ما بين القوسين ماقط من صلب ز، واستدركه في الهامش.

(٣) رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وأبي حفص الكبير ذكر الفقيه في عيون المسائل كما يلي: قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٦٤) في "باب الحج": روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: إذا كان للمرأة محرم يمنع أن يحج معها، فليس عليها الحج، فإن تابعتها على أن يحج معها على أن تكفيه مؤنة الكرى والفقة، وكانت تحتل ذلك من مالها، فعليها الحج، وذكر أبو حفص الكبير البخاري في كتابه: أنه لا يجب عليها الحج حتى يخرج المحرم بماله نفسه.

ويشترط في المرأة أن يكون لها محرم أو زوج يحج بها، ولا يجوز لها أن تحج بغيرهما، هذا إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام؛ لقوله عليه السلام: "لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعه زوجها أو ذو رحم محرم" الحديث، قال مجد الدين: رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي. (المنتقى: ص ٣٦٧) وقال رحمه الله: "لا تحج امرأة إلا ومعه محرم"، وإن كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام، حجت بغير محرم، والمحرم كل من لا يجوز له مناكحتا على التأيد.

وقال قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الحج: ولا تثبت الاستطاعة للمرأة، إذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر، شابة كانت أو عجوزاً إلا بمحرم، وهو الزوج، أو من لا يجوز نكاحها له على التأيد لرحم أو رضاع أو صهرية، ويكون مأموئاً عاقلاً بالغاً، حرّاً كان أو عبداً، كافراً أو مسلماً.

وعند الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز لها المسافرة بغير رفقة لها فيها نساء ثقات، ويجب عليها السفقة والراحلة في مالها للمحرم ليحج بها، وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج لحجة الإسلام، وإن لم يأذن زوجها، وفي النافلة: لا تخرج بغير إذن الزوج فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (١/ ٢٨٣، ٢٨٤)، أشار إلى هذا في "الهندية" في العنوان السابق (١/ ٢١٨، ٢١٩).

اختلف العلماء في اشتراط المحرم لوجوب الحج على المرأة، كما لاحظنا من العبارة السابقة: قال أصحابنا الحنفية: إن المحرم شرط لوجوب الحج عليها، فلا حج عليها بدون محرم، وبه قال الحنبلية، وقال المالكية والشافعية وأحمد في رواية: لا يشترط المحرم في حجها، يجب عليها الحج بدون محرم، إذا توافرت لها نفقة الحج، فتسافر مع نساء مسلمات.

قال الشافعي في "الأم" في "باب حج المرأة والعبد" (٢/ ١٠٠): لأن السي رحمه الله لم يستتر فيما يوجب الحج إلا الراد والراحلة.

وقال مالك في الموطأ في "حج المرأة بغير ذي محرم" (١/ ١٩٤). إذا لم يكن لها

وفائدة الاختلاف تظهر في وجوب الوصية بالحج، إذا مات قبل الأمن، فمن جعله شرطاً للوجوب^(١)، قال: لا تجب الوصية؛ لأنه لم يجب عليه^(٢)، ومن جعله شرطاً للأداء يقول: وجبت عليه الوصية؛ لأنه وجب، إلا أنه عذر في التأخير^(٣).

مسألة (١٢٩٠)

إذا كان عنده فضل على المسكن^(٤) والخدام، وما يكتري شقّ محمل^(٥)، أو زامله، أو رحل^(٦)، ويفضل^(٧) من الكرى أو النفقة ذاهباً^(٨) وجائياً، فعليه الحج،

محرم أو كان لها، فلم يستطع أن يخرج معها، إنها لا تترك فريضة الله عليها في الحج لتخرج في جماعة النساء.

قال ابن قدامة: إن الحج لا يجب على المرأة التي لا محرم لها، ثم قال: وقد نصّ عليه أحمد، فقال أبو داود: قلت لأحمد: امرأة موسرة لم يكن لها محرم، هل يجب عليها الحج؟ قال: لا، المحرم من السبيل، وهذا قول الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي.

وفي رواية أخرى عن أحمد: أن المحرم ليس شرط في الحج الواجب، ثم قال ابن قدامة: قال الأثرم: سمعت أحمد يسأل: هل يكون الرجل محرماً لأم امرأته يخرجها إلى الحج؟ فقال: أما في حجة الفريضة: فأرجو لأنها تخرج إليها مع النساء، ومع كل من أمته، وأما في غيرها: فلا.

فقال ابن قدامة: والمذهب الأول وعليه العمل، ثم قال: قال ابن سيرين: تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به، وقال مالك: تخرج مع جماعة النساء، وقال الشافعي: تخرج مع حرة مسلمة ثقة، وقال الأوزاعي: تخرج مع قوم عدول، تتخذ سلماً تصعد عليه وتزل، ولا يقربها رجل، إلا أنه يأخذ رأس البعير، وتضع رجلها على ذراعه. (المغنى لابن قدامة: "كتاب الحج" (٢٣٦/٣، ٢٣٧)

- (١) في ز: "شرط الوجوب".
- (٢) في دأ: "لأنه لا يجب عليه".
- (٣) في ط: "عذر التأخير" بدون "في".
- (٤) في خ، أ، خ ب، دأ، دب: "على السكين"، وفي ز: "فضل السكنى".
- (٥) في دأ: "شقّ يحمل".
- (٦) في دأ، خ، أ، خ ب: "أو رحل".
- (٧) في معظم النسخ: "ويفضل" بالمعطف، المثبت من دأ.
- (٨) من دب: "ذهاباً" مكان المثبت.

فلو لم يكفه^(١) إلا أن يمشى أو يكترى^(٢) عقبه (الأجير)^(٣)، فليس عليه حج.

مسألة (١٢٩١)

وإنما شرط الزاد والراحلة على من بعد من مكة، وأما المكى: إذا كان قوياً فى بدنه^(٤)، فيلزمه الحج كالجمعة.

مسألة (١٢٩٢)

ثم إنما يعتبر^(٥) الزاد والراحلة فصلاً عن مسكنه وخادمه وثيابه وفرشه وطعامه، وطعام عياله وأولاده الصغار سنة، هكذا قال: فى رواية، وفى رواية. شهراً، وإنما اختلفت الرواية فى المدة لاختلاف المسافة فى الحج: فمنهم من يحج فى سنة، ومنهم من يحج فى شهر^(٦).

(١) فى ز: "فلم لم يكن معه".

(٢) فى دأ: "ويكترى بالعطف".

(٣) الزيادة: فى دأ، ط:

(٤) فى ط: "قوياً بدنه" مكان المثبت.

(٥) فى ز: "م مكان ثم"، وهو تصحيف، وكلمة "إنما" ساقطة من دأ.

(٦) أشار إلى هذا قاضى خان فى "فتاواه" فى "كتاب الحج" فى هامش الهيدية (٢٨٢/١) و"الهندية" (٢١٨/١) فى "كتاب المناسك"، قال الفقيه فى "عيون المسائل" (٦٤/١) فى أول باب الحج: "الحسن بن زياد عن أبى حنيفة قال: يجب الحج على كل مسلم من الرجال والنساء، إذا كان له ما يحج به سوى المسكن والخادم ومتاع البيت دراهم أو دنائير، أو عروض تساوى ما يحج به ذاهباً وجائياً ركباً، فربما يكفه إلا ماشياً، أو يكترى عقبه يعنى عقبه الأجير، فليس عليه حج". قال الأسمندى: "وإنما يشترط أن يكون له سوى المسكن والخادم ومتاع البيت ما يحج به، لأن المسكن والخادم مما لا يستغنى عنه، فيلحقه الضرر، وإنما شرطنا مقدار ما يحج ركباً ذاهباً وجائياً؛ لأن الرسول عليه السلام سئل عن الاستطاعة، فقال: الزاد والراحلة، ولأنه يتضرر بالمشى هذا لمن بعد عن مكة، أما من كانت داره هناك، وهو قوى لا يشترط فى حقه الراحلة كالجمعة؛ لأنه لا يلحقه المشقة. ومالك رحمه الله يقول: إذا كان قوياً يلزمه أن يمشى، وإن بعدت داره، وأما العقبة: فلأنه فى مقدار ما يركب صاحبه، يتضرر بالمشى. شرح عيون المسائل (ص ٤٤ ب)

مسألة (١٢٩٣)

وذكر ابن شجاع^(١) فيمن كانت له دار لا يسكنها، ولكن يؤجرها، أو لا يؤجرها، ومتاع لا يمتنه^(٢) وعبد لا يستخدمه، فإنه يبيعه ويحج^(٣) وحرم عليه الزكاة، إذا كانت قيمتها مائتا درهم^(٤)، فإن أمكنه أن يبيع منزله، ويشتري منزلاً دونه^(٥) بما فضل^(٦) يحج به، فإن فعل، فهو أفضل إحرازاً لفضيلة الحج، ولكن لا يجب عليه^(٧).

مسألة (١٢٩٤)

ومن سقط عنه، فرض الحج لزمانه أو مرضه^(٨)، أو لكونه مقعداً أو مفلوجاً، فحج على تلك الحالة، يقع حجه عن حجة الإسلام إذا كان حراً عاقلاً بالغاً، فإنه كالفقير إذا حج، ثم استغنى، ولفقه فيه^(٩)؛ وهو [أنه]^(١٠) إنما لم يجب على هؤلاء نظراً^(١١) كيلا يلحقهم الحرج، فإذا فعلوا^(١٢)، تبين أنه لا حرج [لهم] فيه^(١٣).

(١) هو محمد بن شجاع أبو عبد الله لثلجي المتوفى سنة ٢٦٧ هجرية. تنظر ترجمته في الجواهر المضيئة (١٧٣/٣-١٧٥) والفوائد البهية (ص ١٧١، ١٧٢).

(٢) في ط: "ومتاع لا يمتنه".

(٣) في دأ: "فإن يبيعه"، وفي ط: "ويحج عنه بزيادة عنه".

(٤) في معظم النسخ: "مائتي درهم"، المثبت من دأ، دب.

(٥) في دأ: "وليشتري منزلاً دونه".

(٦) في ط، ز: "فما فضل".

(٧) أشار إلى هنا في فتاوى قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهندية (١) ٢٨٣، ٢٨٤) و"الهندية" في كتاب المسك (١/٢١٧، ٢١٨).

(٨) في معظم النسخ: "أو مرض"، المثبت من دأ.

(٩) في دأ: "والفقيه فيه" وهو تصحيف.

(١٠) الزيادة: في دأ، ط:

(١١) في معظم النسخ: "نظراً لهم بزيادة لهم"، المثبت من ط

(١٢) في ط: "وإذا فعلوا".

(١٣) الزيادة لم تذكر في ز.

فيثبت الوجوب^(١).

مسألة (١٢٩٥)

ولو أن نصرانياً أسلم^(٢)، أو أدرك الصبي^(٣) قبل الحج، فحضرته الوفاة، فأوصى به، قال زفر (رحمه الله)^(٤): وصيته باطلة^(٥)، ولا حج عليه، وعند أبي يوسف رحمه الله^(٦): تصح وصيته، وعليه الحج^(٧).

(١) قال قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان: ومن الشرائط سلامة البدن عن الأمراض والعلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن والأعمى وإن ملك الزاد والراحلة.

وقال أصحابه رحمهما الله تعالى: سلامة البدن ليس بشرط، فعندهما: يجب الإحجاج على هؤلاء وإن عجزوا بأنفسهم، وعنده: لا يجب الإحجاج. في هامش "الهدية" (٢٨٢/١)

أشار إلى هذا في "الهندية" في العنوان السابق (٢١٨/١)، قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الحج" (٦٤/١): الحسن بن زيادة عن أبي حنيفة قال على الأعمى والمقعد الحج إذا كان له من المال ما يحج به وما يحج به من يرافقه ويقوده إلى المناسك وإلى حاجاته وقد ذكرنا عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ليس عليه حج، وإن كان له ألف قاتد وعشرة آلاف درهم.

(٢) كلمة "أسلم" ساقطة من د ب.

(٣) في دأ: "وأدرك الصبي" بالعطف.

(٤) الزيادة من دأ، د ب.

(٥) في دأ، د ب: "وصية باطلة"، وهو تصحيف.

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(٧) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الحج" (٦٥/١): ولو أن نصرانياً أسلم قبل وقت الحج، وأدرك الصبي (أي بلغ) فحضرته الوفاة، فأوصى بأن يحج عنه حجة الإسلام، قال زفر رحمه الله: وصيته باطلة، ولا حج عليه، وقال أبو يوسف رحمه الله: وصيته جائزة، وعليه الحج.

وروى عن أبي حنيفة رحمه الله مثل قول أبي يوسف وذكر الأسندي وجه قول زفر والشيخين رحمهم الله في "شرح العيون" (ص ٤٥).

قال رحمه الله: وجه قول زفر رحمه الله: إن حجة الإسلام إنما يجب بالتمكّن منه، ولم يتمكن من أدائه؛ لأنه إذا مات قبل إدراك وقته، لم يتصور وجوب حجة الإسلام عليه، وفي حالة الحياة وقت الأداء معدوم، فبطل.

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: إن بالإسلام وبالبلوغ صار أهلاً للوجوب بدليل أنهم لو أدركا الوجوب، يصح الأداء منهما، ويقع عن حجة الإسلام، فإذا

مسألة (١٢٩٦)

ومن كان له مال، يكفى للحج^(١)، وليس له مسكن، ولا خادم^(٢)، فأراد أن يصرف^(٣) الدراهم إلى شيء آخر، إن كان قبل خروج أهل بلده إلى الحج، يجوز؛ لأنه لم يجب الأداء بعد، وإن كان وقت الخروج، فليس له ذلك، لأنه قد وجب عليه الحج، وكذلك إذا كان له ألف درهم، وخاف العزوبة، فأراد أن يتزوج^(٤)، فهو على ما ذكرنا^(٥).

مسألة (١٢٩٧)

م: إذا [دخل]^(٦) في الحج على حساب أن عليه^(٧)، ثم تبين أنه ليس عليه

أوصى، صحت الوصية؛ لأنه أهل له كالمراة إذا لم يكن لها محرم فأوصت. أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان في هامش "الهدية" في العنوان السابق (٢٨١/١) و"الهدية" (٢١٧/١).

- (١) في دأ: يكفى الحج.
- (٢) من دب: "وخادم" بالعطف.
- (٣) في ط: "فإن أراد أن يصرف".
- (٤) في ط: "يقروج" وهو تصحيف.
- (٥) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٦٥): "عن أبي يوسف رحمه الله في رجل ليس له مسكن وخادم، وله دراهم يبلغ بها الحج، فأراد أن يصرفها إلى شيء آخر، قال: إن كان ذلك قبل خروج أهل بلده، فله ذلك، وإن كان وقت الحج، فليس له أن يصرفها إلى شيء آخر، قال: ولو كان له ألف درهم، فخاف على نفسه العزوبة، فإن عليه الحج ولا يتزوج؛ لأن الحج فريضة عليه يعنى إذا كان ذلك وقت خروج الحاج، وأما إذا كان قبل خروج الحاج، جاز له أن يتزوج بها. قال الأسمندي في "شرح العيون" معلقاً على رواية أبي يوسف رحمه الله: وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما بناء على أن عندهما وجوب الحج على الفور، وروى عن محمد رحمه الله: أنه على التراخي. وجه قولهما: ما روى على أن النبي ﷺ قال: «من ملك زاداً أو راحلةً يلقه إلى بيت الله تعالى فلم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً»، ولأنه فرص غير، فلم يحج تأخيره عن وقت وجوبه كالإيمان بالله تعالى، وجه قول محمد رحمه الله: إن الله تعالى فرض الحج في سنة ست، وحج النبي ﷺ في سنة عشر. (شرح عيون المسائل ص ٤٥ ب).

ينظر حديث على في "الترغيب والترهيب" في (٢/١٣٤) ط: دار الحديث.

(٦) ما بين القوسين ساقط من دأ.

ذلك ، يمضى فيه وليس له ^(١) أن يبطله ، فإن أبطله ، فعليه قضاءه ؛ لأنه لم يشرع فسخ الإحرام أبداً إلا بالدم ، وذلك يدل على لزوم المضى ^(٢) .

باب فى بيان ما هو أفضل

مسألة (١٢٩٨)

ن : رجل حج مرة ^(٣) ، فأراد أن يحج مرة أخرى ، فالحج أفضل أم الصدقة ؟
المختار ^(٤) أن الصدقة أفضل ؛ لأن الصدقة إذا كان تطوعاً ^(٥) ، يعود نفعها إلى الغير ^(٦) ، والحج لا يعود نفعه إلى الغير ^(٧) .

مسألة (١٢٩٩)

رجل أراد أن يحرم بالحج وأبوه كاره لذلك ، فإن كان الأب ^(٨) يستغنى عن خدمته ، لا بأس بذلك ، وإن لم يكن مستغنياً ، لا يسعه الخروج ؛ لقوله عليه

(٧) فى دأ : " أن عليه " الصواب ما أئتناه .

(١) فى ز : " وليس عليه " .

(٢) ورد فى د ب فى نهاية الفصل : الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

(٣) كلمة " مرة " ساقطة من دأ ، م ، ز .

(٤) فى معظم النسخ : بزيادة " واو العطف " ، المثبت من ز .

(٥) فى ط : " الصدقة أفضل " بدون " أن " .

(٦) فى معظم النسخ : " لأن الصدقة تطوع " ، المثبت من ط ، م .

(٧) قال الفقيه أبو أبو الليث فى " النوازل " (ص ٤٣ ب) : وسئل أبو جعفر (الهداوى ت ٣٦٢ هـ) : عن رجل حج مرة ، فأراد أن يحج مرة أخرى ، فالحج أفضل أم بناء رباط ، قال : بناء رباط فى موضع ينتفع الناس به أفضل ، قال : وروى عن أبي حنيفة : أنه كذا يرى الصدقة أفضل من الحج التطوع ، فلما حج وراء ما يلحق الناس من المشقة فى الطريق رجع ، وقال : الحج أفضل من الصدقة ، وروى عن أبي يوسف رحمه ومحمد (رحمهما الله) : أن الصدقة أفضل من الحج التطوع ، قال الفقيه أبو الليث : وبه يأخذ .

(٨) فى دأ : " وأبوه كاره كذلك ، فإن الأب " ، وهو تصحيف ، ورد فى هامش ط : غير راض .

السلام : « ما من رجل ينظر إلى والده نظرة رحمة^(١) إلا كانت له بها حجة مقبولة^(٢) قيل يا رسول الله وإن نظر إليه^(٣) في اليوم مائة مرة قال نعم وإن نظر إليه في اليوم مائة مرة^(٤) » .

مسألة (١٣٠٠)

الأحسن للحاج^(٥) أن يبدأ بحكة ، فإذا قضى نسكه يمر^(٦) بمدينة النبي ﷺ^(٧) ؛

(١) في ز : نظر ورحمة .

(٢) في ر : « مبرورة » مكان المثبت .

(٣) في ط : « فإن نظر إليه » .

(٤) قال الفقيه أبو الليث في « النوازل » (ص ٤٥ أ) في « باب المناسك » : « ومن عطاء إن رجلاً سأل ، فقال له : أحرمت بالحج ، وإن أبي كره ذلك ، فقال : أطع أباك ، وقال أصحابنا : لا بأس به إذا كان الأب مستغنياً عن خدمته ، وإن لم يكن مستغنياً عن خدمته ، فلا يسعه الخروج »

وروى عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من رجل ينظر إلى والده نظرة الرحمة إلا كان له بها حجة مقبولة قيل يا رسول الله وإن نظر إليه في اليوم مائة مرة قال وإن نظر إليه مائة مرة » ، وفي بعض الأخبار : « مائة ألف مرة » .

لم أعثر على هذا الحديث بعد البحث المستمر ، ثم ليس للواحد مع ولده عن الحج الواجب ، وليس للولد طاعته في تركه ؛ لأن النبي ﷺ قال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ، ولو منعه من الخروج إلى التطوع ، فإن له ذلك ، لما سبق في الحديث الذي ذكره المؤلف من الفضائل ، أشار إلى هذا ابن قدامة (٣/ ٥٢٣) في « كتاب الحج » و الهندية (١/ ٢٢٠) في العنوان السابق ، الأجساد والجدات عند عدم الأبوين بمسرة الأبوين .

وقال صاحب « الملقط » : إن حجك الفرض أولى من طاعة الولدين ، وطاعتهم أولى من حج النفل . (الهندية : ١/ ٢٢٠)

وقال المؤلف في « باب العلم وما يتلى به أهله » في علامة « رثر » (ص ٢٥) مسألة (١٨) : « ولا بأس بالسفر على قصد التعلم إذا كان الطريق آمناً ، ثم قال : وعنى هذا سفر الحج والتجارة ، بخلاف الجهاد ؛ لأن في الجهاد تعريض النفس على التلف ، بخلاف السفر إلى الحج ، أو طلب العلم ، أو التجارة ؛ لأن العالب فيه السلامة .

(٥) في خ أ ، خ ب : « للحجاج » .

(٦) في د أ : « مر » .

(٧) من د ب : « عليه السلام » مكان المثبت .

لأن الحج فريضة^(١)، والزيارة تطوع^(٢)، وإن كانت^(٣) غير حجة الإسلام، يبدأ بأيهما شاء، وإن بدأ بالمدينة، جاز في الوجه الأول، فيأتي قريباً من قبر النبي ﷺ، فيصلى عليه، ويسلم على أبي بكر وعمر رضى الله عنهما، ويترحم عليهما^(٤).

مسألة (١٣٠١)

الحاج إذا خرج راكباً، كان أفضل؛ لأن المشى يجهد الإنسان^(٥)، ويسىء خلقه، فلا يأمن من أن يَأْثَمَ في إحرامه^(٦).

مسألة (١٣٠٢)

ع: محرم اضطر إلى مينة أو صيد، يأكل الميتة، ويدع الصيد في قول

(١) لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ سورة آل عمران (الآية ٩٧)، وقال تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ سورة البقرة (١٩٦)، وقال عليه السلام: «بنى الإسلام على خمس» وذكر فيها الحج، الحديث أخرجه البخاري (١١/١) في كتاب الإيمان في «باب دعاءكم إيمانكم»، وأجمعت الأمة على أن الحج فرض على كل من استطاع مرة واحدة في العمر.

(٢) لقوله عليه السلام: «من حج فزار قسري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي» وفي رواية أخرى: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، قال ابن قدامة في آخر كتاب الحج: رواهما الدارقطني بإسناده عن ابن عمر. المغني لابن قدامة (٥٥٦/٣)

(٣) في معظم النسخ: «ولو كانت»، والثبت من دأ، خ أ

(٤) قال المعقبي في «النوازل» في أول آداب الحج (ص ٤٦ ب، ٤٧ أ): «روى الحسن بن زيد عن أبي حنيفة أنه قال: الأحسن أن يبدأ بالحج بمكة، فإذا قصى نكته، مرّ بالمدينة، وإن بدأ بها جاز، فيأتي قريباً من قبر النبي عليه السلام، فيقوم بين القبر والقبة، ويستقر القبة، فيصلّى على النبي عليه السلام، ويسلم على أبي بكر وعمر (رضى الله عنهم) ويترحم عليهما».

أشار إلى هذا في «الهندية» في كتاب المناسك (٢٢٠/١)، ووبن قدامة في المصدر السابق في آخر كتاب الحج (٥٥٨/٣) ط: عالم الكتب - بيروت.

(٥) في خ أ، ح ب. «يجهل الإنسان»، وفي ط، م: «يجهر للإنسان» ولكن ذلك تصحيف.

(٦) هكذا قاله المعقبي في «النوازل» في «باب آداب الحج (ص ٤٧ أ)، وأشار إلى هذا في «الهندية» في كتاب المناسك (٢٠/١).

أبي حنيفة ومحمد (رحمهما الله) ^(١)؛ لأن في أكل الصيد ارتكاب محظورين ^(٢)، ارتكاب الذبيح، وارتكاب ^(٣) أكل الميتة؛ لأنه ميتة حكماً ^(٤).

مسألة (١٣٠٣)

وإن وجد صيداً قد ذبحه محرم، فإنه يأكل الصيد، ويدع الميتة في قول محمد ^(٥) "رحمه الله"؛ لأنه ميتة حكماً، والآخر ميتة حقيقة ^(٦).

مسألة (١٣٠٤)

وإن وجد صيداً حياً، ولحم كلب ^(٨) فإنه يأكل لحم الكلب، ويدع الصيد؛ لأن في أكل الصيد ارتكاب محظورين ^(٩).

- (١) من دب: في قول أبي حنيفة رحمة الله عليه ومحمد.
- (٢) قوله: "ارتكاب محظورين" ساقط من صلب ز، واستدركه في الهامش، وفي دأ، د ب: "ارتكاب محذورين" وهو تصحيف.
- (٣) كلمة "ارتكاب" ساقطة من ط.
- (٤) قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الحج" (٦٧/١): "ولو أن محرماً اضطر إلى ميتة أو صيد، فإنه يأكل الميتة، ويدع صيد في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر، وقال أبو يوسف والحسن بن زياد: يذبح الصيد ويكفر؛ أشار إلى هذا في الفتاوى الصغرى" (ص ١٢ ب) في "كتاب الحج"، وجه قول أبي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله: إن المحرم إذا اضطر إلى أكل الصيد، وذلك حرام في حقه عند الجميع، وإلى أكل الميتة وهي حرام أيضاً، يأكل الميتة، ويترك الصيد؛ لأن في الصيد يحتاج إلى أمر راند، وهو قتل الصيد، ولا يحتاج إلى مثله في أكل الميتة، فكان الإقدام على أكل الميتة أولى على ما هو الأصل: أن المدفوع إلى شرين يختار أهونهما، هكذا ذكره الأسمندي في شرح عيون المسائل (ص ٤٧ أ).

- (٥) في خ أ: لقول محمد "مكان الميث".
- (٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.
- (٧) هكذا قاله الفقيه في المصدر السابق (٦٧/١) والعنوان.
- (٨) في ز: "صيد حياً أو لحم كلب"، وفي دأ: "أو لحم الكلب"، الصواب بالعطف.
- (٩) في دأ، دب: "محذورين" وهو خطأ، هكذا قاله الفقيه في المصدر السابق (٦٧/١) والعنوان.

مسألة (١٣٠٥)

وإن وجد^(١) صيداً حياً ومال إنسان، فإنه يذبح الصيد، ولا يأكل مال المسلم؛ لأنهما استويا في الحرمة؛ لأن الصيد (حرام)^(٢) حقاً لله تعالى، ومال المسلم حرام^(٣) حقاً للعبد، فكان الترجيح لحق العبد لحاجته^(٤).

مسألة (١٣٠٦)

وإن وجد لحم إنسان وصيداً، فإنه يذبح الصيد، ولا يأكل لحم الإنسان؛ لأنهما استويا^(٥) في الحرمة؛ لأن لحم الإنسان حرام حقاً للشرع وحقاً للعبد، والصيد حرام حقاً للشرع^(٦).

مسألة (١٣٠٧)

زعر: ذكر الله تعالى: في الطواف أفضل من قراءة القرآن؛ لأنه هو المتوارث، الحج^(٧) موقت لقوله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾^(٨) وفائدته: أن

- (١) في دأ، دب: "إن وجد" بدون العطف.
- (٢) كلمة "حرام" ساقطة من ط.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من دأ.
- (٤) في معظم النسخ: "لحق العبد حاجة العبد"، المثبت من ط، هكذا قاله الفقيه: في المصدر السابق (٦٧/١) والعنوان.
- (٥) من دب: "لأنهما ما استويا" وهو تصحيف.
- (٦) قال الفقيه في المصدر السابق (٦٧/١) وفي نفس العنوان: وأصاب لحم إنسان، من في القياس يأكل لحم الإنسان، وفي الاستحسان: يذبح الصيد، ولا يأكل لحم الإنسان قال الأسمدي معللاً لهاتين المسألتين: لأن الصيد صار محترماً حقاً للشرع، والمال محترم لحق آدمي، وحق آدمي أولى بالصون من حيث احتياجه إليه من حق الله تعالى من حيث الاستغناء عنه، ولأن الله تعالى إنما أثبت الأمن للصيد حقاً له، وحق آدمي فوق حق الصيد، فكان إتلاف الصيد أهون من التعرض للآدمي حياً وميتاً؛ لأن حرمة آدمي تقابله حرمة آدمي مثله، فتساويا.
- وجه القياس: في الصيد يزيل الأمن بالذبح، وفي آدمي لا يزيل الأمن. (شرح عيون المسائل للأسمدي: ص ٤٧ أ-ب)
- (٧) في دأ: "للحج"، وفي ز: "والحج" بزيادة العطف؛ أشار إلى هذا الفقيه في عيون المسائل (٦٦/١) في "باب الحج".

تقديم الأفعال عليه، لا يجوز إذ يكره^(١) الإحرام قبل أشهر الحج^(٢)، ولا يكره فيها، كذا روى عن ابن سماعة^(٣) عن محمد [رحمه الله]^(٤)، وفائدة أخرى أنه لو أتى بالعمرة في أشهر الحج، وبقي^(٥) محرماً حتى الحج^(٦)، يكون متمتعاً^(٧)، ولو أتى بالعمرة قبل أشهر الحج، لا يكون متمتعاً، وأشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وعشرة من ذي الحجة، وعند مالك: إلى آخر ذي الحجة، وأما يوم النحر: فقد ذكر أبو بكر الرازي ما يدل على أنه من أشهر الحج^(٨).

(٨) سورة البقرة (الآية ١٩٧).

(١) في دا، ط: "أن يكره"، وفي دب: "أو يكره" مكان المثبت

(٢) قال ابن عمر رضي الله عنهما: "أشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة"، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج"، أخرجهما البخاري في "باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ لَافَةً وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلدَّارِ وَالْحَجِّ﴾ (٢٧١/١) ط: حلي.

ذهب إلى كراهة الإحرام بالحج قبل أشهر الحج عامة العلماء؛ قال الشوكاني: وقد روى مثل ذلك عن عثمان، وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين: إنه لا يصح الإحرام بالحج إلا فيها وهو قول الشافعي. نيل الأوطار "باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الإحرام به قبلها" (٣٠١/٤)

(٣) في ط: "كذا روى ابن سماعة"، وفي دا: "بن سماعة"، وهو خطأ.

(٤) الزيادة: من ط.

(٥) في دب: "بقي" بدون العطف.

(٦) كلمة "الحج" ساقطة من معظم النسخ، وفي ز: "حتى حج" بدون التعريف، الصواب ما أثبتناه.

(٧) لقوله تعالى: "فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ" الآية، سورة (الآية ١٩٦).

(٨) أجمع العلماء على أن أشهر الحج ثلاثة أشهر، أولها: شوال، وآخرها ذو الحجة، إلا أنهم اختلفوا في ذي الحجة، فقال أصحابنا الحنفية، والحنبلية: مواقيت الحج من أول شوال إلى عشر ذي الحجة.

وقال مالك -وهو قول الشافعي-: مواقيت الحج من أول شوال إلى آخر ذي الحجة، ثلاثة أشهر كاملة؛ ثم اختلفوا في عشر ذي الحجة: هل يشمل في مواقيت الحج يوم النحر أم آخرها ليلة عشر من ذي الحجة، فقال الشافعية ومن هذا حذرهم: لا يشمل

مسألة (١٣٠٨)

نس^(١): ويستحب^(٢) إذا أراد الإحرام أن يقلم أظفاره، ويقص شاربه، ويحلق العانة، ويغتسل ويلبس ثوبين جديدين^(٣)، فإذا ركب^(٤) يقول: بسم الله وبالله الحمد لله الذي هدانا للإسلام^(٥)، ومن علينا بمحمد ﷺ، سبحان الذي

مواقيت الحج يوم النحر، آخرها ليلة عشر من ذي الحجة، وقال أبو حنيفة وأحمد يشمل يوم النحر، أشار إلى هذا الشوكاني في المصدر السابق (٣٠٢/٤) والعنوان. قال الخرقى: وأشهر الحج شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، قال ابن قدامة: هذا قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي، وروى عن عمر وابنه وابن عباس: أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة، وهو قول أحمد؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وقال الشافعي: آخر أشهر الحج ليلة النحر، وليس يوم النحر منها لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَ الْحَجَّ﴾ ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر.

ولنا قول النبي ﷺ: «يوم الحج الأكبر يوم النحر»، رواه أبو داود (٤٩/١) - حلى - فكيف يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره؟ أيضاً: فإنه قول من سمينا من الصحابة، ولأن يوم النحر فيه ركن الحج وهو طواف الزيادة، وفيه كثير من أفعال الحج منها: رمي جمرة العقبة والنحر والحلق والطواف والسعي والرجوع إلى منى، وما بعده ليس من أشهر؛ لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا لأركانه. (المغنى: ٣/٢٩٥)

(١) في سائر النسخ: "يس"، المثبت من ط.

(٢) في ز: "يستحب بدون العطف.

(٣) قال قاضي خان في "فتاواه" في "كتاب الحج": وإذا أراد أن يحرم يتوضأ أو يغتسل، والغسل أفضل، ويتزع المحيط والخف، ويلبس ثوبين: إزاراً ورداءً جديدين أو عيلين، والحديد أفضل، ويقص شاربه، ويقلّم أظفاره، ويدهن بأى دهن شاء، مطيئاً كان أو غير طيب، وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الإحرام بما لا يبقى عينه بعد الإحرام، وإن بقيت رنحته، وكذا التطيب بما يبقى عينه بعد الإحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الطاهرة. (في "الهدية": ١/٢٨٤، ٢٨٥)

هكذا ذكره القدوري (ص ٢٦) في مته في "كتاب الحج" - ط: حلى - والمؤلف في الهداية (١٠٦/١) في "باب الإحرام"، قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" (ص ٤٧ أ) في "باب آداب الحج": ويستحب للذي يخرج إلى الحج إذا أراد الإحرام أن يقص شاربه وأظفاره، ويحلق عانته، ثم يغتسل، ويلبس ثوبين جديدين أو غسيلين: إزاراً ورداءً، ثم يصلي ركعتين، ثم يلبس.

(٤) في ط: "وإذا ركب".

(٥) في دأ: "وبالحمد لله الذي هدانا للإسلام" مكان المثبت.

سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ^(١٠).
 قال رضى الله عنه^(١١): وذكر فيه^(١٢) لكل موقف دعاء ملائمًا له، ثم قال^(١٣):
 قال الفقيه أبو الليث [رحمه الله]^(١٤): ليس عند أصحابنا دعاء موقت^(١٥) فى هذه
 المواقف، فبأى دعاء دعا^(١٦)، جاز، إلا هذه الدعوات، روى بعضها عن النبى
 ﷺ^(١٧)، وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله [تعالى]^(١٨) عليهم أجمعين^(١٩).

باب النذر

مسألة (١٣٠٩)

ن: رجل إذا قال^(١): الله على مائة حجة، يلزمه كلها^(٢)؛ لأن ما لا يقدر

(١) فى ط: "عليه السلام" مكان المثبت.

(١) فى دأ: "فَنَقْلِبُونَ" وهو تصحيف، الآية فى سورة الزخرف (١٣، ١٤).

(٢) فى ز: "قال رحمه الله".

(٣) فى معظم النسخ: "وذكروا فيه"، المثبت من ط.

(٤) قوله: "ثم قال" ساقط من دأ.

(٥) الزيادة: من دأ، دب.

(٦) فى ط: "ليس على أصحابنا دعاء موقت".

(٧) فى دأ: "فبأى دعاء دعا"، وكلمة "دعاء" ساقطة من ط.

(٨) فى دب، ط: "عن رسول الله ﷺ".

(٩) الزيادة: من خ، أ، غ، ب.

(١٠) ورد فى ط بعد قوله: "أجمعين" والله أعلم، لقد ذكر الفقيه أبو الليث فى الموازى

(ص ٤٧-٤٨) فى باب آداب الحج: كيف يحج المرء؟ حيث ذكر رحمه الله الأدعية

المأثورة لكل مقام، ثم قال فى آخر الباب: وليس عند أصحابنا فى هذا دعاء موقت،

فبأى دعاء دعا فى هذه المواقف، جاز ذلك، إلا أن هذه الدعوات التى ذكرها قد روى

بعضها عن النبى عليه السلام، وبعضها عن الصحابة والتابعين

(١١) كلمة "رجل" ساقطة من معظم النسخ، أثبتناها من ط، م، الموازى، وكلمة "دأ"

ساقطة من ط، م

(١٢) فى خ، أ، غ، ب: "يلزمها كلها"، وهو خطأ.

عليه، يظهر الوجوب في حق الإيصاء^(١) عند الموت^(٢).

مسألة (١٣١٠)

رجل قال: أنا أحجّ، فلا حجّ عليه، فرق^(٣) بين هذا وبين ما إذا قال: إذا دخلت الدار، فأنا أحجّ، فدخل، لزمه؛ لأن في الوجه الثاني^(٤) جعل الحج جزءاً، فيجب عند الشرط، فصار كالنذر^(٥).

مسألة (١٣١١)

رجل قال: لله على ثلاثون حجة^(٦)، فأحجّ ثلاثين نفساً في سنة واحدة، إن مات قبل أن يجيء^(٧) وقت الحج (جاز الكل؛ لأنه لم يستطع بنفسه، فلا يثبت^(٨) أن شرط الإحجاج (لم يكن، وإن جاء وقت الحج)^(٩) وهو يقدر، بطلت حجة

(١) في دأ، دب، خ أ: في حق الإبقاء.

(٢) قال الفقيه في النوازل في أول باب المناسك (ص ٤٣ ب): روى نصير (المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية) عن شداد (بن حكيم البلخي المتوفى سنة ٢٢٠ هـ) في رجل قال: لله على مائة حجة، قال: عليه من الحج بقدر عمره، لا يلزمه أكثر من ذلك؛ لأنه لا يحج في كل سنة أكثر من حجة واحدة.

قال الفقيه: هذا القول موافق لقول محمد - رحمه الله -، وفي قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - تلزمه كلها، ألا ترى أن رجلاً لو أحرام بحجتين، فإنه يئزما معاً جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله -.

وقال محمد - رحمه الله - لا تلزمه إلا واحدة؛ لأنه أوجب على نفسه شيئاً لا يقدر على أدائه، كذلك ههنا أوجب على نفسه شيئاً، لا يقدر على أدائه.

(٣) في ر: بفرق.

(٤) في ز: فإن في الوجه الأول، وهو سهو، وفي دأ: فإن مكان لأن.

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق والعنوان: وسئل أبو نصير (البلخي المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية) عن رجل قال: إذا دخلت الدار أحجّ، قال: ليس عليه شيء، وإذا قال: إذا دخلت الدار، فأنا أحجّ، فعليه حجة، وهو قول علمائنا (رحمهم الله).

(٦) في ط: ثلاثين حجة.

(٧) في دأ: قبل أن يحج مكان قبل أن يجيء، الصواب ما أشتاء.

(٨) في ز: ثلاثين مكان فلا يثبت.

(٩) ما بين القوسين ساقط من حطب ز، واستدركها في الهامشي.

واحدة؛ لأنه استطاع بنفسه^(١)، فتبين أن شرط الإحجاج^(٢) وهو اليأس^(٣) لم يكن، وكذا (في)^(٤) كل سنة^(٥).

مسألة (١٣١٢)

مريض قال: إن عافاني الله (تعالى)^(٦) من مرضي هذا، فعلى^(٧) حجة، فبرئ، لزمه^(٨) حجة وإن لم يقل: لله على حجة؛ لأن الحج لا يكون إلا لله (تعالى)^(٩).

مسألة (١٣١٣)

المريض إذا قال^(١٠): إن برئت من مرضي هذا، فله على أن أحج، فبرئ وحج، جاز عن حجة إسلام (إذا لم يكن قبل ذلك)^(١١)؛ لأن الغالب من أمور

(١) قوله: "بنفسه" ساقط من معظم النسخ، والمثبت من ز.

(٢) ما بين القوسين ساقط من د أ.

(٣) من دب: "شرط الإحجاج واليأس".

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٤٤ أ): وروى بشر (بن الوليد الكندي المتوفى سنة ٢٣٨ هجرية) عن أبي يوسف: في رجل أوجب على نفسه ثلاثين حجة، فأحج ثلاثين نفساً في سنة واحدة، قال: يجزيه إن مات قبل أن يجيء وقت الحج، فإن جاء وقت الحج، وهو قادر على الحج، بطلت حجة واحدة، وعليه أن يعيدها، وكذلك كل سنة يجيء وقت الحج وهو قادر على الحج، بطلت معه حجة أخرى، وكذلك لو أن مريضاً أحج حجة الإسلام، ثم جاء وقت الحج وهو صحيح فعليه، وإن مات في مرضه ذلك بعد ستين أجزاً، أشار إلى هذا قاضي حرم في "فتاواه" في كتاب الحج في "فصل في الحج عن الميت" في هامش الهدية (٣٠٨/١).

(٦) الزيادة لم تذكر في ز.

(٧) في ز: "فعليه حجة".

(٨) في ط، م: "لزمته حجة".

(٩) الزيادة لم تذكر في ز.

(١٠) في ط: "ولو قال" بدل إذا قال.

(١١) الزيادة: من ط، م، التوازل.

الناس أنهم يريدون بهذا الكلام حجة الإسلام، فجاز؛ لأنه نوى ما يحتمله^(١).

باب الجنائيات

مسألة (١٣١٤)

ن: لا بأس للمحرم أن يختتن لأنه ليس من محظورات الإحرام^(٢).

(١) في خ، أ، خ ب، دأ، دب. "ما يحتمل"، ومن قوله: "لأن العالب..." إلى قوله. "ما يحتمله" ساقط من ط، م، وذكر مكائنه: "فإن نوى حجة غير حجة الإسلام جاز؛ لأنه نوى ما يحتمله لفظاً"، وزاد في ز: "والله أعلم". قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان: قال محمد بن مقاتل: لو أن مريضاً قال: إن عافاني الله تعالى، فعلى حجة، فإن برئ، لزمه الحج، وإن لم يقل "الله على"، لأن الحج لا يكون إلا لله. قال الفقيه: لو قال المريض: إن برئت من مرضي، فله على أن يحج، وبرئ من مرضه وحج، فإنه يجوز ذلك عن حجة الإسلام، إن لم يكن حج قبل ذلك حجة الإسلام؛ لأن الغالب من أمر الناس أنهم يريدون بهذا الكلام حجة الإسلام، ولا يريدون به غيرها إلا أن ينوى حجة غير حجة الإسلام، فهو على ما نواه.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب المناسك" (ص ٤٥ أ): وروى عن عطء أنه قال: لا بأس للمحرم أن يختتن، وبه نأخذ، وهو قول علماءنا. وقال محمد بن مقاتل: لا بأس للمحرم أن يخيز ما لم يحرق شعر يده، ولا بأس بأن يذبح كل شيء إلا الصيد، قال: بلغنا عن ابن عباس أنه أمر عكرمة بأن يقرء بعيره، فقال عكرمة: إني محرم، فقال له: ابن عباس: قم فانحر هذا البعير حلماًته، فتحره، فقال له ابن عباس: كم من قردان حلماًن قتل، فأخبره بأنه لم يكن عليه بأس بأن يقرء بعيره. وذكر في "فتاوى قاضي خان" في "كتاب الحج": ولا بأس للمحرم أن يحتجم، أو يفتصد، أو يجبر الكسر، أو يختتن؛ لأن ذلك ليس من محظورات الإحرام. في هامش "الهندية" (٢٨٧/١)

قال ابن قدامة: أما الحجامة إذا لم يقطع شعراً فمباحة من غير فدية في قول الجمهور؛ لأنه تداوي بإخراج دم، فأشبهه الفصد ويط الجرح، وقال مالك: لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان الحسن يرى في الحجامة دمًا، ثم قال: ولنا أن ابن عباس روى: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم متفق عليه، ولم يذكر فدية، ولأنه لا يترفع بذلك، فأشبهه شرب الأدوية، وكذلك الحكم في قطع العضو عند الحاجة والخنان، كل ذلك مباح من غير فدية. المغنى: "كتاب الحج" (٣/٣٠٥، ٣٠٦)

مسألة (١٣١٥)

محرم دفع ثوبه إلى حلال^(١) ليقتلها ما فيه من القمل، فقتله، كان على الأمر الجزاء، وكذا لو أشار إلى قملة، فقتلها الذي دله^(٢) كان عليه جزاؤها، لأن المحرم لو دلّ حلال على قتل الصيد، كان على المحرم جزاءه، فكذا هذا^(٣).

مسألة (١٣١٦)

مقدار الحرم من قبل المشرق^(٤) ستة أميال، ومن الجانب الثاني^(٥) اثنا عشر ميلا، ومن الجانب الثالث اثنا عشر ميلا^(٦) من الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا^(٧)، هكذا قال الفقيه أبو جعفر الهندواني رحمه الله، وهذا [شيء] لا يعرف

(١) المراد بالحلال: الذي خرج من إحرامه، أو الذي لم يحرم أصلا. وحلّ المحرم حلالا بالكسر: خرج من إحرامه، وأحلّ بالالف مثله، فهو محل وحلّ حلالا أيضا. المصباح المنير (١/ ١٤١)

(٢) في دأ: "فقتلها الذي دله" مكان المثبت.

(٣) قال الفقيه في "النوازل" في "باب الماسك" (ص ٤٦ أ): "ومثل الحسن بن مطيع عن محرم دفع ثوبه إلى حلال ليقتل ما فيه من القمل، قال: فيه جزاء، قيل: أرأيت لو أشار إلى قملة، فقتلها الذي دله؟ قال: عليه جزاؤها". وقال محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة -رضي الله عنهم-: محرم دلّ حلالا على صيد فذبحه، فعلى الدالّ الجزاء. الجامع الصغير: "باب في جزاء الصيد" (ص ٣٢) -ط الهند-

في كلتي الحالتين الجزاء على الدال عند أصحابنا، وقال الشافعي رحمه الله: لا يحلّ الجزاء على الدالّ، وإنما يحلّ الجزاء أو الضمان على القاتل؛ لأن الجزاء أو الصمد لا يجب إلا بالقتل، أشار إلى هذا اللكنوي في هامش "الجامع الصغير" (ص ٣٢). قال ابن قدامة: ويضمن الصيد بالدلالة، فإذا دلّ المحرم حلالا على الصيد فثمنه، فالجزاء كله على المحرم، روى ذلك عن علي وابن عباس وعطاء ومعاذ ويكر المرمي وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال مالك والشافعي: لا شيء على الدالّ، لأنه يصير بالجناية، فلا يضمن بالدلالة كالأدمى. (المقنن: "كتاب الحج" ٣/ ٣٠٩، ٣١٠)

(٤) في خ أ: "من قبل الشرط"، وهو تصحيف، وفي د ب: "من قبل الشرق".

(٥) في خ أ، خ ب: "الشامى" مكان "الثاني".

(٦) في أغلب النسخ: "ثلاث عشر ميلا"، المثبت من ط، النوازل.

(٧) في ط: "أربعة وعشرون ميلا".

قياساً، وإنما يعرف نقلاً، وهذا شيء فيه نظر، فإن الجانب الثاني^(١) ميقات العمرة هو التنعيم، وهذا قريب من ثلاثة أميال^(٢).

(٨) الزيادة: من ط.

(١) في ط، م: "لأن الجانب الثاني" مكان المثبت، وفي خ ب، دأ، دب، ز: الشامي مكان "الثاني".

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٦ أ) وسئل أبو حفص عن مقدار الحرام، فقال: من قبل الشرق ستة أميال، ومن الجانب الآخر اثنا عشر ميلاً، ومن الجانب الآخر ثمانية عشر ميلاً، ومن الجانب الآخر اثنان وعشرون ميلاً، وذكر أن الحجر الأسود أخرج من الجنة، فلما وضع، فكل موضع بلغ ضوءه، صار حرماً. اختلفت آراء العلماء في تحديد وتسمية حدود الحرم، وفيما يلي بيان ذلك: مقدار الحرم من الجهات الأربع: من المشرق: قدروا ستة أميال، ومن المغرب: بثمانية عشر ميلاً، ومن الجنوب: بأربعة وعشرين ميلاً، من الشمال: باثنى عشر ميلاً، والأصح ثلاثة أميال تقريباً، أو أربعة.

وقال أيضاً: من جهة أرض طيبة: ثلاثة أميال، ومن جهة عراق وطائف: سبعة أميال، ومن جهة جدة: عشرة أميال، ومن جهة جعرانة: تسعة أميال، ونظم لها ابن الملحق، فقال:

وللحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت إتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع جعرانة

إلى هذا تبه صاحب ملتقى الأبحر^١ وشيخ زاده في مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر^٢ في "كتاب الحج" (١/٢٦٦، ٢٦٧) والزركشي في "إعلام الساجد بأحكام المساجد" في "ذكر حدود الحرم" (ص ٦٤).

قال الزركشي في المصدر السابق في أول "ذكر حدود الحرم": أول من نصب حدود الحرم إبراهيم عليه السلام، يقال: أوحى الله عز وجل إلى الجبال (تنحى فتحت) حين أرى الله إبراهيم موضع المناسك، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ ثم إن قريشاً قلعوها في زمن النبي ﷺ، فشق ذلك عليه، ثم إنهم أعادوها، وجدها النبي ﷺ؛ وذكر الزركشي حديثاً أخرجه البيهقي في "مسنده" عن محمد بن الأسود بن خلف عن أبيه: أن النبي ﷺ أمره أن يحدد أنصاب الحرم عام الفتح، وقال: قال مالك: عمر بن الخطاب هو الذي نصب معالم الحرم بعد أن بحث عن ذلك، وحده من طريق المدينة دون التنعيم عند بيوت نزار على ثلاثة أميال من مكة، وقيل: أربعة، ومن طريق اليمن (طرف أضاة لبن) على ستة أميال، وقيل: سبعة، ومن طريق الطائف عند أضاة لبن على طريق عرفة من بطن غرة على أحد عشر ميلاً، ثم قال: كذا ذكره الأزرقى، وقال ابن أبي زيد: على تسعة، ومن طريق العراق على ثنية جبل المقطع على سبعة أميال، وقيل ثمانية، ومن طريق الجعرانة في شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة، ومن طريق حدة منقطع العثائر على عشرة.

مسألة (١٣١٧)

محرم وقع في ثيابه قمل كثير، فألقى ثيابه في الشمس لتقتل الشمس القمل^(١)، فمات القمل من حر الشمس، فعليه الجزاء نصف صاع من الخنطة إذا

وقال مالك: والحد يمين في الحرم، ثم قل: وقال الرافعي: هو من طريق المدينة على ثلاثة أميال، من العراق على سبعة، ومن الجمرانة على تسعة، من الطائف على سبعة، ومن جدة على عشرة.

وقال أيضاً: إن الحجر الأسود لما أتى به من الجنة، كان أبيض مستيراً، أضاء منه نور، فحيثما انتهى ذلك النور، كانت حدود الحرم، ثم الحكمة من تحديد الحرم التزام ما ثبت له من الأحكام، وتبيين ما اختص به من الفضائل والبركات.

ينظر في "إعلام الساجد في أحكام المساجد" (ص ٦٣-٦٥) وأخبار مكة (٢/ ١٣٠، ١٣١).

وأما مواقيت العمرة والحج للآفاق خمسة: لأهل المدينة المنورة ذو الحليفة، لأهل العراق وسائر أهل المشرق ذا عرق، لأهل الشام ومصر والمغرب ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم الجحفة، لأهل نجد قرن المنازل، لأهل اليمن والهند يلملم، لا يجوز تجاوزها بدون إحرام، إذا جاوزها بدونها، يلزمه الدم.

ومواقيت العمرة لمن بالحرم: التنعيم والجمرانة، التنعيم: مكان في طريق وادي فاطمة، يسمى بمسجد عائشة، والجمرانة: مكان بين مكة والطائف، ثبت أن رسول الله ﷺ اعتمر من جمرانة، وأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم.

عن محرر الكعبى: "أن رسول الله ﷺ خرج من الجمرانة ليلاً معتمراً، فدخل مكة ليلاً، فقصى عمرته، ثم خرج عن ليلة، فأصبح بالجمرانة كبات، فلما زالت الشمس من الغد، خرج من بطن سرف، حتى جاء مع الطريق، طريق جمع بطن سرف، فمن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس، الحديث أخرجه الترمذى في "باب ما جاء في العمرة من الجمرانة" (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥) رقم الحديث (٩٣٥).

عن عبد الرحمن بن أبي بكر: "أن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم" الحديث أخرجه الترمذى في "باب ما جاء في العمرة من التنعيم" (٢/ ٢٦٤) رقم الحديث (٩٣٤).

اختلف العلماء في أن الخروج إلى التنعيم أفضل أم إلى الجمرانة؟ قال أصحاب الحنفية والحنبلية: أفضل الحل التنعيم، والعمرة منه لأهل مكة أفضل، وقال المالكية وأتباعه: أفضل الحل الجمرانة، والعمرة منها لأهل الحرم أفضل.

ينظر الهداية للمؤلف: كتاب الحج في فصل في المواقيت (١/ ١٠٦) وشرح السلام: "باب المواقيت" (٢/ ١٨٥-١٨٨)، و"بدائع الصنائع" - فصل في بيوت مكة الإحرام (٢/ ١٦٤-١٦٧) و"كتاب الفقه على المذاهب الأربعة" (١/ ١٣٩، ١٤٠) مواقيت الإحرام ومواقيت العمرة (١/ ٦٨٦).

(١) في خ، أ، د، دب، ز: "ليقتل القمل الشمس" مكان الثبت، وفي ح: "لم يدكر شيء من هذا".

كان^(١) القمل كثيراً، ولو ألقى ثوبه ولم يقصد به قتل القمل، فمات القمل من حرّ الشمس، لا شيء عليه؛ لأن في الوجه الأول تسبب^(٢)، وفي الوجه الثاني لا، بل قصد إلقاء الثوب لا غير؛ ألا ترى أنه لو غسل ثيابه، فمات القمل^(٣)، لم يكن عليه جزاء، وكذا هذا^(٤).

مسألة (١٣١٨)

ع: محرم أخذ قملة من رأسه، فقتلها أو ألقاها، أطعم لها^(٥) كسرة خبز،

(١) في خ أ: إن كان مكان المثبت.

(٢) في ط: بسب.

(٣) في ز: فقتل القمل، وفي د أ: بقتل القمل.

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٤٦ أ): ولو أن محرماً وقع القمل من ثيابه بإلقاء ثيابه في الشمس حتى مات القمل من حرّ الشمس، فعليه الجراء بنصف صاع من حنطة، يعني إذا كان القمل كثيراً ولو أنه ألقى ثوبه في الشمس، ولم يقصد به قتل القمل، فمات الثمل من حرّ الشمس، فلا شيء عليه، ألا ترى أنه لو نزع ثيابه، ووضعها في رحله أياماً، فمات القمل من ذلك، فلا شيء عليه، ألا ترى أنه لو غسل ثيابه، فمات القمل من ذلك، فلا جزاء عليه، كذلك هذا.

لقد ذكرنا سابقاً إذا تعمد المحرم بقتل القمل، فعليه الفدية، يتصدق بها، وإلقاء الثياب في الشمس دليل على قتلها أو إزالتها، وفيه تعمد، وبذلك يجب عليه الفدية، وأما في غسل الثياب لم يتعمد قتل القمل، ولا إزالتها، بل أراد بذلك النظافة أو الطهارة، ولا يجب بذلك الفدية، إذا صحت نيته، والأعمال بالنيات.

قال ابن قدامة في المصدر السابق والعنوان (٣/٢٩٨، ٢٩٩): وعن أحمد فيمن قتل قملة، يطعم شيئاً، فعلى هذا أي شيء تصدق به، أجزاء، سواء قتل كثيراً أو قليلاً، ثم قال: وهذا قول أصحاب الرأي.

وقال إسحاق: ثمرة فما فوقها، وقال مالك: حفنة من طعام، وروى ذلك عن ابن عمر، قال عطاء: قبضة من طعام.

وروى عن أحمد أيضاً: إباحة قتل القمل، وقال: لأنه من أكثر الهوام أذى؛ استدلل بقوله عليه السلام: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم».

قال ابن قدامة: وفيه إباحة قتل ما يؤذى بني آدم في أنفسهم وأموالهم، وروى عنه أيضاً: بأن قتل القمل حرام كقطع الشعر، وقال: ولأن النبي ﷺ رأى كعب بن عجرة والقمل يتناثر على وجهه، فقال له: «احلق رأسك»، ثم قال ابن قدامة: فلو كان قتل القمل أو إزالته مباحاً، لم يكن كعب ليتركه حتى يصير كذلك، أو لكان النبي ﷺ أمره بإزالته خاصة.

(٥) في ط: أطعم بها كسرة خبز.

وقد ذكرنا في "شرح الجامع الصغير" ^(١) (أطعم شيئاً [يريد به] ^(٢) غير مقدر وإن كانتا اثنتين ^(٣) أو ثلاثاً، أطعم قبضة من طعام، فإن كان كثيراً) ^(٤) أطعم نصف صاع من طعام؛ لأن طعام المسكين مقرر بنصف صاع ^(٥).

مسألة (١٣١٩)

و: المرأة المحرمة ترخي على وجهها خرقة، ونجافى عن وجهها، ودلت المسألة على أن المرأة منبهة عن إظهار وجهها للأجانب من غير ضرورة؛ لأنها مسبية عن تغطية الوجه لحق النسك ^(٦)، لولا أن الأمر كذلك، لم يكن لهذا الإخاء فائدة ^(٧).

(١) في دأ: في الجامع الصغير لم أعتد على شرح الجامع الصغير لحسام الدين في دور المحفوظات، أصل الحكم ذكره محمد في الجامع الصغير في آخر باب في حزاء الصيد (ص ٣٢)

قال محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضى الله عنهم: محرم إن قتل قملة، أطعم شيئاً، قال محمد في الأصل: تصدق بشيء.

قال أصحابنا: الصدقة في قتل القملة لا لكون القملة صيداً، بل لأنها متولد من البدن. فأشبه الشعر، ففى إزالتها التعب، فيكفى فيها الصدقة، أو يطعم مسكيناً شيئاً يسيراً على سبيل الإباحة، وقال عمر رضى الله عنه: ثمرة خير من قملة هذا إذا كانت قملة، وإن كانت اثنتين أو ثلاثة فصصة من طعام، وإن كان كثيراً، احتدوا فيه.

(٢) الزيادة: من دب، ط.

(٣) في ط: وإن كانت اثنتين.

(٤) ما بين القوسين ساقط من خ أ.

(٥) قال الفقيه في عيون المسائل في باب الحج (ص ٦٥): وقال أبو حنيفة: لو أن محرماً أخذ قملة من رأسه، فقتلها أو ألقاها، فإنه يطعم لها كسرة (أو يتصدق مكانها) فإن كانتا اثنتين أو ثلاثاً: قبضة من طعام، فإن كان كثيراً، أطعم نصف صاع.

ينظر شرح العيون للأسمندي في باب الحج (ص ٤٥ ب، ١٤٦) أشار إلى هذا قاضى خان في كتاب الحج في فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام من هامش الهنذية (١/ ٢٩٠).

(٦) في ط، خ أ، دب: بحق النسك مكان المثبت.

(٧) قال قاضى خان: وتكشف المرأة المحرمة وجهها، وإن أرخت شيئاً على وجهها، ونجافى وجهها، لا بأس به، ثم قال: فدلت المسألة على أب لا تكشف وجهها عن

مسألة (١٣٢٠)

زغمر: رجل جامع امرأته مراراً في الإحرام في مجالس، أو تطيب في مجالس يلزمه في كل مرة كفارة، كفر^(١) عن الأول أولاً عند أبي حنيفة لإرحمه الله^(٢) بخلاف كفارة صوم رمضان^(٣).

مسألة (١٣٢١)

المحرم إذا جامع امرأته فيما دون الفرج، فعليه دم، أنزل أو لم ينزل؛ لأن الدم يجب باللمس^(٤) عن شهوة والتقييل، فهنا أولى^(٥).

الأجانب من غير ضرورة. فتاوى قاضي خان في هامش "الهندية" (٢٨٦/١) قال الخرقى في "مختصره": والمرأة إحرامها في وجهها، فإن احتاجت، سدلت على وجهها، قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن المرأة يحرم عليها تغطية وجهها في إحرامها كما يحرم على الرجل تغطية رأسه، ثم قال: لا نعلم في هذا خلافاً، إلا ما روى عن أسماء أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة.

وقال: وقد روى البخاري وغيره: أن النبي ﷺ قال: «ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين»، فأما إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها: فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها، روى ذلك عثمان وعائشة، وبه قال عطاء ومالك والنوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن، ولا نعلم فيه خلافاً، وذلك لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ، فإذا حاذونا، سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه»، قال ابن قدامة: الحديث رواه أبو داود والأثرم.

ثم قال: «ولأن المرأة حاجة إلى ستر وجهها، فلم يحرم عليها ستره على الإطلاق كالعمرة»، ثم قال: وذكر القاضي: أن الثوب يكون متحافياً عن وجهها بحيث لا يصبغ البشرة، فإن أصابها، ثم زال، أو أزالته بسرعة، فلا شيء عليها. (المعنى ٣/ ٣٢٥، ٣٢٦)

(١) كلمة "كفر" ساقطة من خ أ.

(٢) الزيادة من تذكر في ز.

(٣) إلى هاتين المسألتين أشار ابن قدامة في المصدر السابق والعنوان (٣/ ٣٣٦-٣٣٧).

(٤) في د ب: "بالمس" مكان المثبت.

(٥) قال الفقيه في "النوازل" في آخر "باب الماسك" (ص ٤٦ ب): وإذا جامع الرجل المحرم امرأته فيما دون الفرج، لا يفسد حجّه، وعليه دم، أنزل أو لم ينزل، وكذلك إذا قل، أو لمس، فعليه دم، أنزل أم لم ينزل، وإن أتى ببهمة، فلا شيء عليه إلا أن يزل.

مسألة (١٣٢٢)

م: ولا يلبس المحرم الجوربين كما لا يلبس الخفين^(١)، ويشترط في اللبس المعتاد لوجوب الدم، أن يكون اللبس يوماً إلى الليل، وإن كان أقل من ذلك، فعليه صدقة، وفسر الكرخي الصدقة ههنا بنصف صاع من بر^(٢)، وكذلك كل صدقة في الإحرام غير مقدرة، فتفسيرها هذا إلا في قتل القمل^(٣).

فإن أنزل، فعليه دم، ولا يفسد حجه.

وقال محمد رحمه الله في "الجامع الصغير" في "باب المحرم إذا قلم أظافيره أو حلق شعره": محرم نظر إلى فرج امرأة بشهوة فأمنى، فليس عليه شيء، وإن لمس بشهوة فأمنى، فعليه دم؛ لأن الجماع من محظورات الإحرام، والجماع قضاء الشهوة، إذا وجد قضاء الشهوة، يجب الدم كما في قتل الصيد، ولا يفسد به الحج؛ لأنه ليس بارتفاق كامل.

أشار إلى هذا قاضي خان في كتاب الحج في "فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظورات" في هامش "الهندية" (١/ ٢٨٨). وقسم أصحابنا محظورات الإحرام إلى أنواع: نوع: يفسد الحج ويوجب الدم، ونوع: يوجب الدم ولا يفسد الحج، ونوع: يوجب الصدقة، ونوع: يكره ولا يوجب شيئاً.

النوع الذي يفسد الحج ويوجب الدم: الجماع قبل الوقوف بعرفة، عمداً كان أو ناسياً. وعند الإمام الشافعي: يفسد الحج، إذا كان الجماع عمداً وإلا لا يفسد؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَقَمْتُ﴾ الرقت الجماع، والذي يوجب الدم، ولا يفسد الحج الجماع بعد الوقوف بعرفة، عمداً أو ناسياً، والجماع فيما دون الفرج، أنزل أو لم ينزل وقتل الصيد؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ وحلق الرأس أو قصر الشعر قبل الرمي، وفي لبس المخيط صدقة إذا كان أقل من يوم، وإلا فعليه الدم، وبصر الأظافر إن كان أقل من يد، فعليه صدقة، وإلا فعليه الدم، وكذلك التطيب إن كان أقل من من عضوه، فعليه الصدقة، وإلا فعليه الدم، هكذا ذكره قاضي خان في فتاواه في "الهندية" (١/ ٢٨٨-٢٩٠).

(١) في دب: "كما يلبس الخفين" وهو تصحيف.

(٢) في دأ: "در" وهو تصحيف.

(٣) ورد في دب بعد قوله: "القمل" والله سبحانه وتعالى المسلم، ومن علامة رعر إلى قوله: "في قتل القمل" ساقط من ط، م.

فصل في المحصر^(١)

مسألة (١٣٢٣)

زغر: رجل سرق نفقته بعد ما أحرم، إن قدر على المشي، لا يكون محصرًا، وإن لم يقدر، يكون محصرًا^(٢)؛ لأنه عاجز^(٣).

مسألة (١٣٢٤)

امرأة أحرمت بحجة الإسلام، ولا محرم لها، إن لم يكن لها زوج، فهي بمنزلة المحصر، لا تحل إلا بالهدى^(٤)؛ لأنها منعت عن الخروج شرعًا، وهذا المنع أكد من المنع بسبب العدو، وإن كان لها زوج يحللها، وعليها دم^(٥).

(١) الإحصار: هو المنع والحبس، من حصار الحصون والمعازل إذا منعوا عن التصرف في مقاصدهم وأمورهم، وفي الشرع: المنع عن المضي في أفعل الحج بموانع، الأصل في حكم المحصر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ الآية (١٩٦) من سورة البقرة.

نزلت هذه الآية عند ما أحصر النبي وأصحابه عام الحديبية حين أحرموا معتمرين، فصنعتهم المشركون عند البيت، فصالحهم النبي ﷺ وذبح الهدى، وتحلل، ثم قضى العمرة بعد ذلك. أشار إلى هذا المزمع في "مختصره" في "باب الإحصار" في هامش "الأم" (١/١١٦، ١١٧) والشافعي في "الأم" في "باب الإحصار بالعدو" (١/١٣٥)، وابن قدامة في "المغنى" في مسألة "وإن أحصر بعدو نحر" (٣/٣٥٦).

(٢) في خ، أ، خ، ب، د، أ، ز: "فهو محصر" مكان المثبت.

(٣) قال الفقيه في "النازل" في آخر "باب المناسك" (ص ٤٦ ب): وروى عن محمد بن الحسن أنه قال: لو أن رجلاً سرق نفقته بعد ما أحرم، فإن قدر على المشي لا يكون محصرًا، وإن لم يقدر على المشي يكون محصرًا.

أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في كتاب الحج في "فصل الإحصار"، ثم قال: فيجوز أن يلزمه الحج ماشيًا، وإن كان لا يلزمه ابتداء كالفقير، إذا شرع في الحج تطوعًا، يلزمه الإتمام.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن قدر على المشي للحال، لكنه يخاف أن يعجز، يكون محصرًا في هامش "الهندية" (٣٠٦/١)، هكذا ذكر حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "كتاب الحج" (ص ١٢ أ).

(٤) لأن كل من أحرم بحجة أو بعمره، ثم منع من الوصول إلى البيت العتيق، فهو محصر، وحكمه كما سبق في الآية.

(٥) في معظم النسخ: "يحللها وعليها دم"، المثبت من ز، النازل، ورد في د، أ. بعد

مسائل متفرقة

مسألة (١٣٢٥)

ن : إذا تطوع بعرفة بين الظهر والعصر ، يريد به أداء السنة بعد الظهر ، فعليه أن يعيد الأذان والإقامة للعصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله^(١) ؛ لأنه لما اشتغل^(٢) بأداء السنة ، صار فاصلا بينهما ، فلا يكتفى بالأذان الأول^(٣) .
قوله : " وعليها دم " والله أعلم .

قال الفقيه في المصدر السابق وآخر " باب المناسك (ص ٤٦ ب) : ولو أن امرأة أحرمت بحجة الإسلام ولا محرم لها ، فإن لم يكن لها زوج ، فهي بمنزلة المحصر ، ولا تحل إلا بالهدى ، وإن كان لها زوج ، فإنه يحللها وعليها دم ، وكذلك العبد والأمة ، أشار إلى هذا قاضي خان في " فتاوه " في " فصل في الإحصار " في هامش " الهندية (١/ ٣٠٨) .

ما ورد عن ابن زياد عن أبي حنيفة يؤيد هذا الحكم ؛ قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا كان للمرأة محرم يمتنع أن يحج معها ، فليس عليها الحج ، وقال أبو حفص : لا يجب عليها الحج حتى يخرج المحرم بماله نفسه ، إذا امتنع المحرم أن يخرج معها في الحج ، لا يلزمها الحج ؛ لأنه لا تحل لها أن تخرج في سفر وحدها مقدار ثلاثة أيام ؛ لقوله عليه السلام : « لا تحل لامرأة تؤمس بالله واليوم الآخر أن تسافر مقدار ثلاثة أيام فما فوقها إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرم منها » ، فإذا فقد الشرط ، سقط الوجوب عنها ؛ لأن مصاحبة زوجها ، أو محرمها في الحج شرط كالزاد والراحلة عند فقدان الشرط يفقد المشروط وهو وجوب الحج .

ينظر " عيون المسائل : ص ٦٤ في " باب الحج " و " شرح عيون المسائل " للأسمدي (ص ٤٥ أ) .

لقد تقدم اختلاف العلماء في " أن المرأة لا تحج إلا بمحرم " في هامش مسألة (١٢٨٩) في كتاب الحج في علامة " غر " ، وأما كونها بمنزلة المحصر ؛ لأنها حبست عن السفر بسبب المحرم ، ولن تستطيع أن تسافر للحج إلا به على قول أصحابنا ، أما عند المالكية والشافعية : تسافر مع ساء مسلمات ثقات عند عدم تواجد المحرم ، أو عند امتناعه عن السفر معها ، ثم كيف تحلل وهي في حكم المحصر ، وليس لها زوج ، قال أصحابنا : وهي تحلل كالمحصر العام بالهدى ، وأدنى الهدى شاة ، أو سبع بدنة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ الآية ، سورة البقرة (الآية : ١٩٦) وإذا كان لها روح يحللها بمحظورات الإحرام وعليها دم .

(١) في معظم النسخ : " رحمهما الله " ، ثبت من ط ، م .

(٢) في ط : " لأنه لو استعمل " وهو تصحيف .

(٣) قال الفقيه في " النوازل " في آخر " باب المناسك " (ص ٤٦ ب) : وإذا تطوع الحاج بعرفة بين الظهر والعصر ، فعليه أن يعيد الأذان والإقامة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

مسألة (١٣٢٦)

ع^(١): ليلتان في حكم نهار ماضي، لا في حكم نهار مستقبل^(٢) ليلة عرفة، حتى صار الوقوف فيها كما يجوز في النهار^(٣)، وليلة النحر حتى^(٤) لا تجوز التضحية فيها، كما لا تجوز^(٥) في يوم عرفة^(٦).

أما الأولى: نظر للحاج^(٧)، وأما الثانية: فهذه ليس بثانية على التحقيق، بل هي عين الأولى^(٨)؛ لأن هذه الليلة لما كانت بعينها تبعاً لنهار ماضي^(٩)، وهو يوم عرفة لما قلنا، لا يبقى^(١٠) تبعاً لنهار مستقبل^(١١)، وهو يوم الأضحية.

باب الحج عن الغير

مسألة (١٣٢٧)

ن: وصى الميت إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج عن الميت، فأراد أن يسترد، كان له ذلك ما لم يحرم؛ لأن المال أمانة في يده، فإن استرد، فنفقته إلى -رحمة الله عليهما- وفي قول محمد -رحمة الله-: يعبد الإقامة، ولا يعبد الأذان لأنه مسافر.

(١) ورد في أغلب النسخ: الرمز ع إلا أنني لم أعثر ما جاء هنا تحت هذه العلامة في "عيون المسائل" وكذلك في "النازل".

(٢) في ط: لأن في حكمه نهار مؤتلف.

(٣) في دأ: "جاز في النهار"، وما بين المعكفتين لم تذكر في ز.

(٤) في خ أ: "النحرى" مكان "النحر" وهو سهو، وكلمة "حتى" ساقطة من ط.

(٥) في دأ، ز: "ولا يجوز" مكان "كما لا يجوز"، الصواب ما أثبتناه.

(٦) في د ب: "يوم عرفة" بدون "في".

(٧) في خ أ، دأ: "نظر للحجاج" وهو تصحيف.

(٨) في دأ: "بل هي غير الأولى" وهو تصحيف.

(٩) في خ أ: "لنهار مضي".

(١٠) في ط: "لا يقع" مكان "المثبت".

(١١) في خ أ، غ ب، دأ، ط: "لنهار مؤتلف".

بلده على من يكون، فالمسألة^(١) على ثلاثة أوجه: إن استردّ لخبانة^(٢)، ظهرت منه^(٣)، فالنفقة في ماله خاصة، وإن استردّ لالخبانة^(٤)، ولا لتهمة، فالنفقة على الموصى^(٥) في ماله خاصة^(٦)، وإن استردّ لضعف رأى فيه، أو لجهله بأمور المناسك، فأراد الدفع إلى من هو أصلح منه، فنفقته في مال الميت خاصة^(٧)؛ لأن استردّ لنفقة الميت^(٨)، فيكون نفقته إلى بلده في مال الميت^(٩).

مسألة (١٣٢٨)

رجل دفع [إليه]^(١٠) الدراهم ليحجّ عن الميت، فرجع من الطريق^(١١)، وقال:

- (١) في معظم النسخ: "المسألة"، المثبت من ط.
- (٢) في د، ز، ط: بخيانة.
- (٣) قوله: "ظهرت منه" ساقط من د، ومن ر: "منه".
- (٤) في د: "وإن استردّ لالخبانة"، وفي ط: "بخيانة" مكان المثبت.
- (٥) في معظم النسخ: "فالنفقة على الوصى"، المثبت من ط، النوازل.
- (٦) في ط: "في ماله حاجة" وهو تصحيف.
- (٧) في أغلب النسخ: "من مال الميت خاصة"، المثبت من ط، إلا أن في ط: "حاجة مكان" خاصة.
- (٨) في معظم النسخ: "لنفقة الميت"، المثبت من ط.
- (٩) في د، خ، أ، ز: "من مال الميت" مكان المثبت، قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب المناسك" (ص ٤٣ ب- ٤٤ أ): مثل الحسن بن زياد عن رجل دفع دراهم إلى رجل ليحجّ بها عن ميت، أله أن يستردّها من المدفوع إليه؟ قال: نعم ما لم يخرج، قيل له: فإن سار بعض الطريق، استردّ الوصى المال، فمن ينفق عليه في رجوعه إلى بلده، قال: إن استردّها للتهمة، فنفقته في بيت المال، وإن استردّها من غير تهمة، فالوصى ضامن لنفقته حتى يرده إلى بلده من مال نفسه، قال الفقيه: هذا على ثلاثة أوجه أحده: إن استردّها لخبانة ظهرت منه فالنفقة في مال نفسه خاصة، وإن استردّها من غير تهمة، فالنفقة في مال الوصى، وإن استردّها لضعف رأى فيه أو لجهله بأمور المناسك، مرأى دفعها إلى غيره أصلح، فنفقته في مال الوصى.
- (١٠) الزيادة: من ط، النوازل.
- (١١) في ط، ز: "عن الطريق"، وفي د: "عن الميت" وهو سهو.

منعت وقد أنفق من مال الميت^(١) في الرجوع، لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أمراً ظاهراً^(٢) يدل على صدق مقالته^(٣)، سبب الضمان قد ظهر، فلا يصدق إلا أن يكون أمراً ظاهراً^(٤).

مسألة (١٣٢٩)

رجل يحج^(٥) عن غيره، هل له أن يدخل الحمام، ويعطى أجر الحارس^(٦) وغير ذلك؟ فالمختار (له)^(٧) أن يفعل ما يفعله الحاج؛ لأن ذلك معروفة، وقدر المعروف كالمنصوص عليه^(٨).

(١) في دأ، خ، ز: وهو أنفق من مال الميت.

(٢) في ط: "إلا لمن يكون".

(٣) في ط: "يدل على حذف مقالته"، في خ، أ، خ، ب، دأ، دب: "مقاتلته" مكان "مقالته"، وهو تصحيف.

(٤) في معظم النسخ: "إلا إذا كان أمراً ظاهراً"، المثبت من ز، التوازل، قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٤ أ): وروى نصير عن شداد فيمن دفع إليه دراهم ليحج عن الميت، فرجع من بعض الطريق، وقال: هو منعت، قال: هو مصدق، فإن أنفق من مال الميت في الرجوع، لم يضمن. وقال خلف بن أيوب: لا يصدق، وهو ضامن بجميع ما أنفق، وبه تأخذ إلا أن يكون أمراً ظاهراً يدل على صدق مقالته.

وقال قاضي خان في فتاواه في فصل في الحج عن الميت: المأمور بالحج إذا رجع، وقال: منعت، وقد أنفق من مال الميت في الرجوع، وكذبه الوصي أو الوارث في المنع، لا يصدق، ويكون ضامناً للنفقة إلا أن يكون أمراً ظاهراً يشهد على صدقه. في هامش "الهندية" (٣٠٩/١، ٣١٠).

(٥) في ط: "دخل يحج عن غير" وهو تصحيف.

(٦) في ط: "يعطى أمر الحارس".

(٧) الزيادة: من ط، م.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٤ أ): "وسئل أبو القاسم عن من حج عن غيره، هل يدخل الحمام، أو يحلق رأسه، أو يعطى أجر الطبيب أو الحارس، أو يعطى (الريس) من ذلك، قال: لا يفعل شيئاً من هذا كله إلا حلق رأسه بالمعروف في هذا أن لا يحلق في كل قليل من المدة، وأجر الحارس عليه كالمودع، إذا استأجر بحفظ الوديعة، فالأجر عليه خاصة، قال الفقيه: وعندي أن له أن يفعله ما يفعل

مسألة (١٣٣٠)

رجل أمر رجلاً بأن يحج^(١) عن الميت في هذه السنة، وأعطاه النفقة، فأخبر الحج عن وقته حتى مضت السنة، وحجّ من عام قنابل^(٢)، جاز عن الميت، ولا يضمن النفقة؛ لأن ذكر السنة للاستعجال لا لتقييد الأمر، فصار^(٣) هذا كما ذكر في كتاب الوكالة في رجل وكل رجل يعتق عبده، أو يبيعه غداً، فأعتقه، أو باعه^(٤) بعد غد جاز^(٥).

مسألة (١٣٣١)

رجل أوصى^(٦) أن يعطى بغيره هذا رجلاً^(٧) ليحجّ عنه، فدفعه^(٨) إلى رجل، فأكرهه الرجل، وأنفق الكرى^(٩) على نفسه في الطريق، وحجّ ماشياً، جاز عن

الحاج؛ أشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهدية (٣٠٩/١).

- (١) في معظم النسخ: "أن" والمثبت من ط.
- (٢) في خ أ، دب، ز: "من قابل"، وفي خ ب، د أ: "عن قابل"، المثبت من ط، م.
- (٣) في ط، م: وصار.
- (٤) في ط، م: "يعتق عبده غداً، ولا يبيع عبده غداً باعه أو أعتقه" مكان المثبت، الصواب ما أثبتناه.
- (٥) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٤ أ): "ولو أن رجلاً أمر رجلاً بأن يحجّ عنه العام، وأعطاه المال، فأخبر الحج حتى مضت السنة، وحجّ (خرج) من قابل، قال: هو مخالف، ويضمن النفقة في قول زفر - رحمه الله - وفي قياس قول أبي يوسف - رحمه الله -: يجزى عن الميت، قال الفقيه: هذه المسألة كما قالوا في كتاب الوكالة: في رجل وكل رجل يعتق عبده غداً أو يبيعه غداً، فأعتقه أو باعه بعد غد، جاز في قول علماءنا الثلاثة - رحمهم الله - وهو استحسن، وفي قول زفر - رحمه الله - لا يجوز وهو القياس، أشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهدية (٣٠٩/١).

(٦) كلمة "أوصى" ساقطة من د أ، وفي ط: "أوصى إلى".

(٧) في د أ، ز: الرجل.

(٨) في دب، ط: فدفع.

(٩) في أغلب النسخ: "الكره"، المثبت من د أ، ز.

الميت استحساناً^(١)، وإن خالف أمره، هو المختار؛ لأنه (لما ملك أن يملك^(٢) رقبته بالبيع، ويحجّ بالثمن استحساناً كان له^(٣)) أن يملك منفعتها بالإجارة، ويحجّ ببدل المنفعة؛ لأنه لو لم يظهر في الأجرة^(٤) أنه يملك ذلك، يكون الكرى له^(٥) والحج له^(٦)، فيتضرّر^(٧) الميت، وكان نظر الميت^(٨) إلى أن يظهر في الأجرة أنه يملك ذلك، ثم يرد البعير^(٩) إلى ورثة الميت؛ لأنه ملك الموروث.

مسألة (١٣٣٢)

رجل له منزل ببلخ، ومنزل بنيسابور، فمات بطالقان، وأوصى بأن^(١٠) يحج عنه من ذلك^(١١)، ينظر إن خرج من بلخ حاجاً يحجّ من^(١٢) طالقان؛ لأن من خرج

(١) كلمة "استحساناً" ساقطة من ز.

(٢) في ط: "لأنه لا يملك"، وفي دأ: "لأنه لا ملك".

(٣) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٤) في دأ، ز: "والأجرة" وهو تصحيف.

(٥) في معظم النسخ: "الكراء له"، المثبت من دأ، ز.

(٦) في دأ: "يكون الحج له والكرى له" بالقديم والتأخير.

(٧) في د ب: "فيتضرّر"، وفي ز: "يفضر"، الصواب ما أثبتناه.

(٨) في معظم النسخ: "فكان نظر الميت"، والمثبت من ز.

(٩) في د ب: "التعين" وهو خطأ، قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٤ أ ب): وسئل أبو نصر عن رجل أوصى بأن يعطى بعيره هذا رجلاً ليحجّ عنه، فدفّع إليه، فأكرّاه وأنفق الكراء على نفسه في الطريق، وحجّ مائتاً، هل يحوز عن الميت، قال زفر: نعم، يجوز استحساناً، قيل له: فماذا تصنع بالبعير إذ رجع؟ قال: يرد إلى ورثته، قيل له: لم لا يكون مخالفاً؟ قال: لأن له أن يملك رقبته بالبيع ويحجّ بثمنه فلما حاز له أن يملك رقبته جاز له أن يملك منفعته بالاستحسان. قال الفقيه: وعندى أن الحج يكون عن نفسه، وهو ضامن نقصان البعير، إلا أن يكون الميت، قد فوس ذلك إليه، ألا ترى أن رجلاً وكلّ وكيلًا بأن يبيع البعير بمائة درهم، فأجره بمائة درهم، لم يجز، كذا هذا.

(١٠) في خ أ، خ ب، د أ، د ب، ز: أن.

(١١) قوله: "من ذلك" ساقط من أغلب النسخ، والمثبت من ز.

(١٢) في ط، م: عن.

حاجاً، ومات، وأوصى أن يحج عنه، يحج^(١) عنه^(٢) من ذلك الموضع، وإن خرج غير حاج، يحج عنه^(٣) من نيسابور؛ لأنه أقرب أوطانه إلى مكة^(٤)، وإن أوصى بحجتين، ففي الوجه الأول: يحج حجة من طالقان، وحجة أخرى من نيسابور. وفي الوجه الثاني: يحج كلاهما من نيسابور.

مسألة (١٣٣)

رجل له منزل ببلخ، فذهب إلى صغانيان، وأقلل يريد الحج، فمات بترمذ^(٥)، وأوصى بالحج^(٦) (قال: يحج عنه) من بلخ؛ لأن الظاهر من حاله أنه كان يدخل بلخ^(٧)، ثم يخرج حاجاً^(٨).

مسألة (١٣٤)

رجل وجب عليه الحج، فحج من عامه، فمات في الطريق، فليس عليه أن

- (١) كلمة "يحج" ساقطة من دأ، دب.
- (٢) قوله: "عنه" ساقط من معظم النسخ، والمثبت من ز.
- (٣) قوله: "عنه" ساقط من معظم النسخ، والمثبت من ز.
- (٤) في ط، دأ: "ملكه" وهو تصحيف.
- (٥) في خ، أ، خ ب: "بترمذ"، وفي دأ: "بترمذ" كلاهما تصحيف.
- (٦) في دأ، ط: "وأوصى بأن يحج"، وفي ز: "أوصى بأن يحج عنه" إلا أن الزيادة لم تذكر في ز.
- (٧) في دأ: "كان يدخل ببلخ".
- (٨) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١٤٥). قال شداد (س حكيم البلخي المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية) في رجل له منزل ببلخ ومرل بنيسابور، فمات بالطالقان، وأوصى بأن يحج عنه حجتين، أو ثلاثة، قال: يحج عنه واحدة من بغداد. والباقي من بلده، وقال شداد: في رجل له منزل ببلخ، ومنزل بنيسابور، فمات بالطالقان، وأوصى بأن يحج عنه، فإن كان خرج بغير الحج، فإنه يحج عنه من نيسابور قال الفقيه: لأنه أقرب أوطانه إلى مكة، وإن كان أوصى بحجتين، وخرج حاجاً. فمات يحج عنه من الطالقان، وحجة من نيسابور، وإن كان خرج بغير حج، فإنه يحج عنه من نيسابور، قال شداد: لو أن رجلاً له منزل ببلخ، فذهب إلى صغانيان، فأقلل من نيسابور، فمات بترمذ، وأوصى بالحج، قال: يحج عنه من بلخ؛ أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في العنوان السابق في هامش الهدية (١/٣٠٧).

يوصى بالحج إلا أن يتطوع؛ لأنه لم يؤخر بعد الإيجاب^(١).

مسألة (١٣٣٥)

رجل حج^(٢) عن رجل^(٣)، فقطع عليه في بعض الطريق، وقد أنفق من مال الميت، فمضى على وجهه^(٤) إن مضى على وجهه^(٥)، وأنفق من مال^(٦) نفسه، فالحج لا يسقط عن الميت، وهو متطوع؛ لأن الشرع أقام السبب^(٧) مقام الحج، وذلك^(٨) بالاتفاق^(٩) في كل الطريق من مال الميت، وإن لم يحج، وقد بقي في يده^(١٠) من ذلك شيء، ينفق من ذلك على نفسه^(١١) في رجوعه^(١٢).

مسألة (١٣٣٦)

المأمور بالحج، لا بأس له بالنهد^(١٣) في الطريق، وتفسيره أن يخلط^(١٤)

(١) هكذا ذكره الفقيه في "النوازل" في "باب المناسك" (٤٥ أ).

(٢) في خ ب، د أ، ز: يحج.

(٣) في ط: لرجل.

(٤) في ط: وجه.

(٥) قوله: "وجه" ساقط من د أ.

(٦) في خ أ: "المال" وهو خطأ.

(٧) في خ أ، د ب: "النسيب" وهو تصحيف.

(٨) في ط، م: "وزا" مكان "وذلك".

(٩) في د أ، ط: "بالاتفاق" وهو تصحيف.

(١٠) في د أ، د ب: فقد بقي على يده.

(١١) قوله: "على نفسه" ساقط من د ب، خ أ، خ ب.

(١٢) قال المصنف في المصدر السابق في وفي نفس العنوان (ص ٤٥ أ): "وسئل أبو بكر عن رجل حج عن رجل، فقطع عليه في بعض الطريق، وقد أنفق من مال الميت في الطريق، قال: إن مضى على وجهه، وأنفق من مال نفسه، فإن الحج لا يسقط عن الميت، وهو متطوع، فإن لم يحج، وقد بقي في يده شيء من النفقة، فله أن ينفق من ذلك على نفسه في رجوعه، أشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق في هـ مشر "الهندية" (١/٣٠٩).

(١٣) في د أ: "الهدر" وهو خطأ، النهد: ما تخرجه الرفقة من السفرة بالسوية في السفر، أو عند مائدة العدو، أو نحو ذلك، ويقال: طرح يده مع القوم أعانهم، كذا في المعجم.

الدرهم للنفقة مع الرفقة، سواء كان الأمر أمر^(١) بذلك، أو لم يكن بأمر للمعرف^(٢).

مسألة (١٣٣٧)

المأمور بالحج إذا خرج قبل أيام^(٣) الحج: ينبغي أن ينفق من ذلك المال إلى بغداد أو إلى الكوفة، أو إلى المدينة^(٤)، فيقيم بها، وينفق من مال نفسه، حتى إذا جاء، أو أن الحج يرتحل، وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب^(٥)، وهو الإنفاق في الطريق من مال الميت، فإن أنفق في إقامته^(٦) من مال الميت، فهو ضامن؛ لأنه أنفق بغير إذن الميت، وإذا^(٧) أقام المأمور في موضع خمسة عشر يوماً، ينفق من مال نفسه؛ لأنه ليس^(٨) بمسافر^(٩) (قال رضى الله عنه^(١٠)): وسيأتى ما هو المختار فيه^(١١)).

الوسيط^(١٢) (٩٦٦/٢).

(١٤) في ط، م: يختلط.

(١) في ط، م: أمره.

(٢) في دب: "للمعروف"، وفي دأ: "للمعروف"، هكذا ذكره الفقيه في "الوارث" (ص ٤٥ ب) في "باب المناسك"، وأشار إلى هنا قاضي خان في "فصل في الحج عن الميت" في هامش "الهندية" (٣٠٩/١).

(٣) في ط، م: "أن يأمن مكان أيام".

(٤) في دأ: "وإلى الكوفة، وإلى المدينة" بالتقديم والتأخير.

(٥) في دب: "التسبب".

(٦) قوله: "في إقامته" ساقط من دأ، دب.

(٧) في دب، ط: "إذا بدون واو العطف".

(٨) كلمة "ليس" ساقطة من دأ.

(٩) في ط: بمانعه.

(١٠) في ز: "قال رحمه الله".

(١١) ما بين القوسين ساقط من صلب م، واستلزمها في الهامش، أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في "فصل في الحج عن الميت"، ثم قال: وروى ابن سماعة عن

مسألة (١٣٣٨)

المأمور ينفق من مال الميت ذاهباً وجائياً إلى بلد الميت، ويرد فضل النفقة إلى الموصى^(١)، وهذا^(٢) إذا لم يوسع الميت^(٣) عليه، أما إذا وسع بأن^(٤) جعل الباقي صلة له بعد رجوعه، لا بأس بذلك.

مسألة (١٣٣٩)

المأمور بالحج إذا حج ماشياً بالحج عن نفسه، وهو ضامن للنفقة^(٥)؛ لأن الحج المعروف أن يحج ركباً بالزاد والراحلة، فانصرفت الوصية إليه^(٦).

محمد رحمه الله تعالى: إذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل، أنفق من مال الميت لا يضمن، وإن أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه، قالوا: في زماننا وإن أقام أكثر من خمسة عشر يوماً، تكون نفقته في مال الميت؛ لأنه لا يتمكّن من الخروج بدون القافلة، وإن أقام بعد خروج القافلة، لا تكون نفقته في مال الميت. (في هامش "الهندية": ٣٠٨/١)

(١) في ط، م: الوصى.

(٢) في خ، أ، خ، ب، د، د، ب، ز: وهو.

(٣) في ز: "الموصى الميت".

(٤) في ز: "أن".

(٥) في د: "من النفقة"، وفي د، ط: "النفقة".

(٦) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٥ ب، ٤٦ أ): وإذا أخذ الرجل دراهم ليحج بها عن ميت، وخرج بها قبل أيام الحج، ينبغي له أن ينفق من ذلك المال إلى البغداد، وإلى الكوفة، وإلى المدينة، ثم يقيم بها، وينفق من مال نفسه حتى يجيء أو أن الحج، ثم يرتحل وينفق من مال الميت، فإن أنفق في إقامته من مال الميت، فهو ضامن، وينفق في طريقة قصداً لا يسرف ولا يقتّر، ولا يذّهن ولا يحتجم، ولا يقرض من تلك الدراهم أحداً، ولا يصرفها بدينار، ولا يشتري منها ماء لوضوءه، لا يدخل الحمام، ولا يشتري منه دهنًا للسراج ولا يتداوى، ولا يعطى من ذلك للحلاق شيئاً، وإذا أقام في موضع مدة خمسة عشرة يوماً أو أكثر، ينفق من مال نفسه، وينفق من ذلك المال ذاهباً وجائياً إلى بلد الميت، ويرد البقية إلى الوصى.

قال الفقيه: هذا كله لم يكن الميت لم يوسع عليه، فإن كان الميت قد وسع عليه في وصية للجماعة، ودخول الحمام والتداوى، وجعل الباقي في صلة له بعد رجوعه، فلا بأس بذلك، وهو على ما أوصى يكون الباقي صلة له، وإذا دفعوا إلى رجل ألف درهم ليحج بها عن ميت، فحج ماشياً، والحج عن نفسه، وهو ضامن؛ لأن الحج بالزاد والراحلة كما

مسألة (١٣٤٠)

رجل مات، وترك ابنين، وأوصى بأن يحج^(١) عنه بثلاثمائة درهم، و[قد]^(٢) ترك تسعمائة درهم، فأنكر أحدهما، وأقر الآخر، وأخذ كل واحد منهما نصف المال: أربعمائة وخمسون درهماً، ثم إن المقر دفع مائة وخمسين فحج عنه، ثم أقر الآخر بعد ما حج، فهذا على وجهين: إما إن حج بمائة وخمسين بأمر القاضي، أو بغير أمر القاضي^(٣)؛ ففي الوجه الأول: يأخذ الابن المقر من الابن الجاحد خمسة وسبعين^(٤) درهماً؛ لأنه إذا حج بأمر القاضي، جاز الحج عن الميت بمائة وخمسين، وبقي مائة وخمسون^(٥) ميراثاً لهما، كأنه فضل عن حج الميت، فيكون لكل واحد منهما نصف ذلك، وفي الوجه الثاني: يحج مرة أخرى بثلاثمائة؛ لأنه لم يجز الحج^(٦) الأول عن الميت؛ لأنه أمر بثلاثمائة درهم^(٧).

مسألة (١٣٤١)

المأمور بالحج إذا استأجر خادماً لخدمته، ينظر إن كان مثله (يخدم نفسه، فهو

جاء في الخبر، فالوصية انصرفت إلى الحج المعروف، وأشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق. في هامش "الهندية" (١/٣٠٩)

- (١) في دأ: "أن يحج".
- (٢) الزيادة: من دأ.
- (٣) في معظم النسخ: "يأمر القاضي أو لا بأمر القاضي"، المثبت من النوازل.
- (٤) في دأ: "خمس وتسعين" وهو خطأ.
- (٥) في أغلب النسخ: "مائة وخمسين"، المثبت من ط، ز.
- (٦) في دأ: لأنه لم يحج بجزاء الحج.
- (٧) كلمة "درهم" ساقطة من ط، قال الفقيه في المصدر السابق وفي بعض العناوين (ص ٤٦ أ): وروى عن حلف بن أيوب قال: سمعت أبا يوسف قال: رجل مات، وترك بنين، وأوصى بأن يحج عنه بثلاث ماله، وترك تسع مائة درهم، فأنكر أحدهما، وأقر الآخر، وأخذ كل منهما أربعمائة وخمسين درهماً، ثم إن الذي أقر بالحج، دفع مائة وخمسين درهماً حتى حجوا عنه، ثم أقر الآخر بعد ما حج هذا، قال: إن كان حج بذنت بأمر القاضي، وأقر هذا، أخذ منه خمسة وسبعين درهماً، وهو له ميراث، وإن كان حج بغير أمر القاضي، غرم المائة والخمسين التي حج بها، ويحج عن الميت بثلاثمائة درهم. قال الفقيه: لأنه إذا حج بأمر القاضي، جاز الحج عن الميت بمائة وخمسين، ومضى مائة وخمسين، وصار كأنه فضل عن الحج، فيكون بينهما لكل واحد منهما خمسة وسبعين

من نفسه^(١) لأنه لا يكون مأذوناً فيها لا صريحاً ولا دلالة، وإن كان مثله^(٢) لا يخدم نفسه^(٣)، فهو من مال الميت^(٤)؛ لأنه يكون مأذوناً فيها^(٥).

مسألة (١٣٤٢)

ع: وإذا استأجر رجلاً^(١)، فحملوا امرأة، فطافوا بها ونوا الطواف^(٢) (أجزأهم، وأخذوا الأجر الذي سمي لهم^(٣)؛ أما جواز الطواف^(٤) فلان المرأة حين أحرمت نوت الطواف، والنية إنما تراعى وقت الإحرام لا في وقت الأداء، ولكن يشترط النية^(٥) منهم ليعلموا^(٦) أنهم أتوا بالطواف.

وأما استحقاق الأجر: فلأن الإجارة وقعت على عمل معلوم ليس بعبادة درهماً، وأما إذا كان بغير أمر القاضي: لم يجز عن الميت؛ لأنه أمر بثلاثمائة، فوجب أن يبيع مرة أخرى.

(١) في ز: "في نفسه".

(٢) ما بين القوسين ساقط من دأ، دب.

(٣) في ز: لا يخدم بنفسه.

(٤) في دأ، دب: "فهو في مال الميت".

(٥) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٤٦ ب) عن بشر

بن الوليد الكندي عن أبي يوسف رحمه الله.

وفي "فتاوى قاضي خان" في العنوان السابق: المأمور بالحج إذا استأجر خادماً لخدمته، قالوا: ينبغي أن ينظر، إن كان لا يخدم نفسه، فتقضى الخادم تكون في مال الأمر؛ لأنه مأذون بذلك دلالة. (في هامش الهندية: ٣٠٩/١، هكذا ذكر في فتاوى الصغرى: في "كتاب الحج" (ص ١١٢).

(٦) في دب: إذا استأجر رجلاً بدون العطف، وفي ط: "رجلاً مكان رجلاً" وهو سهو.

(٧) في خ، خ ب: "ونوا الطواف" وهو تصحيف.

(٨) في معظم النسخ: الأجر التي سمي لهم، المثبت من دأ، دب إلا أن في دأ، دب: سميت مكان سمي، خلافاً لمعظم النسخ، وفي ط: "استحق مكان سمي"، الصواب ما أثبتناه.

(٩) ما بين القوسين ساقط من صلب خ، خ ب إلا أن في خ ب: استدركه في الهامش.

(١٠) قوله: ولكن يشترط النية ساقط من صلب خ ب، م، واستدركه في الهامش، وفي

وضمناً، وإن^(١) حملوها، وطافوا^(٢) بها^(٣)، ولا ينوون الطواف، بل ينوون^(٤) طلب غريم لهم لا يجزى إلا أن يكون المحمول يعقل، فينوي الطواف فيجزيه؛ لأنهم ما أتوا بالطواف، وإنما أتوا بطلب غريم^(٥) لهم^(٦).

مسألة (١٣٤٣)

الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة، أجزأه^(٧) عن الميت؛ لأن الحج عرفة بالنص^(٨)، ولو لم يميت، ورجع قبل طواف الزيادة، فهو حرام من النساء^(٩)، دأ، دب، ط، ز: "لكن يدون العطف.

(١١) في دب، ط: "ليعلم .

(١) في ز: "فإن".

(٢) في دب، ز: "فطافوا".

(٣) قوله: "بها" ساقط من ط.

(٤) في خ، أ، غ ب: "ينون" وهو خطأ.

(٥) في دأ، دب، ز: الغريم.

(٦) قوله: "لهم" ساقط من دأ، ر، هكذا ذكره الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الحج" (٦٧/١) - ط: أسعد - وفي "شرح عيون المسائل" (ص ٤٧ ب) مخطوط، عن محمد بن الحسن رحمه الله.

قال الفقيه أيضاً: قال هشام: سألت محمداً عن رجل طاف طواف الواجب، وهو حامل أمه، قال: يجزيه هذا الطواف عنه وعن أمه.

في كلتا الحالتين تشترط النية للحامل والمحمولة؛ لأن الطواف عبادة، والعبادات لا تصح إلا بالنية، وأما إذا فقدت النية ممن حملوها، ونوت المحمولة، فصحت بيثها، ويصح منها الطواف، ولم يصح منهم، وإنهم يستحقون الأجر المستحق لهم إذا استأخروها، وأما إذا كانوا متطوعين، فلا يستحقون ثواب الطواف، وأما من طاف طواف الواجب وهو حامل أمه، يجزى عنه وعن أمه؛ لأن الأم طافت محمولة بيتب بالطواف والابن جميع بين الحمل، والطواف مقروناً بالنية، ويصح ذلك

(٧) في أغلب النسخ: "أجزأ"، وفي ط: "أجزأ"، وكل ذلك تصحيف، المثبت من ز و "العيون".

(٨) وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة»، الحديث أخرجه الترمذي (٢٢٨/٣) في "باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج" رقم الحديث (٨٨٩) وأبو داود (٤٩١/١) في "باب من لم يدرك عرفة" والسنائي (٢٥٦/٥، ٢٥٧) في "مرص

فيرجع^(١) (إلى مكة)^(٢) بغير إحرامه^(٣) بنفقته، ويقضى ما بقى؛ لأن هذا من جنائته^(٤).

مسألة (١٣٤٤)

رجل أوصى بألف درهم لرجل^(٥)، وأوصى^(٦) بألف درهم للمساكين، وأوصى بأن يحج^(٧) عنه حجة الإسلام بألف درهم، وماله يبلغ ألفي درهم^(٨).

الوقوف بعرفة والدارقطني (٢/ ٢٤١) في "كتاب الحج" رقم الحديث (١٩)، وفي الباب أحاديث أخرى بهذا المعنى.

وفي رواية أخرى: قال رسول الله ﷺ: «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى نفقه»، أخرجه الترمذي في الباب السابق رقم الحديث (٨٩١).

(٩) يعني إذا رجع الحاج بعد الوقوف بعرفة، وقبل طواف الزيارة إلى منزله، يجب عليه أن يرجع إلى مكة، ويطوف بالبيت طواف الزيارة، ويجتنب من النساء قبل الطواف؛ لأنه بقى ركن من أركان الحج، فلا يحل له النساء حتى يؤدي الأركان كلها، وأركان الحج عندنا ثلاثة: الإحرام، والوقوف، وطواف الزيارة.

(١) في ط: فرجع.

(٢) الزيادة من ط.

(٣) في د، "دب": "إحرامه".

(٤) قال الفقيه في "عيون المسائل" في "باب الحج عن الميت" (١/ ٧٠): "قال أبو يوسف: لو مات الحاج عن الميت قبل أن يقف بعرفة، لم يجز عن الميت، وأخذ ما بقى معه من جهازه، فيجب به عن الميت، ولو مات بعد الوقوف بعرفة، أجزأه عن الميت، ولو لم يميت، ورجع قبل طواف الزيارة، فهو حرام من النساء، فيرجع، يعني رجع بعد الوقوف، وقبل الطواف إلى منزله، ويقضى عليه أن يرجع، ويطوف ويجتنب من النساء قبل الطواف بغير إحرام، ويقضى ما بقى؛ لأن هذا من جنائته.

ينظر شرح عيون المسائل للأسمندى في نفس الباب (ص ٤٨ ب- ٤٩ أ)، مخطوط أشار إلى هذا قاضي خان في "فتاواه" في العنوان السابق في هامش الهندي (١/ ٣١٠).

(٥) في أغلب النسخ: "لرجل بألف درهم"، المثبت من ط، م، عيون المسائل.

(٦) قوله: "وأوصى" ساقط من دب.

(٧) في د أ، دب: أن يحج.

(٨) في ز: "ومبلغ الثلث ألفا درهم"، وفي د أ: "بلغ الثلث ألفي درهم"، وفي ط، م: "وثلثه يبلغ ألفي درهم"، المثبت من خ أ، خ ب، دب.

يقسم الثلث^(١) بينهم^(٢) أثلاثاً، ثم ينظر إلى حصة المساكين، فيضاف إلى حجة^(٣) حتى يكمل الحج^(٤)، فما فضل فهو للمساكين؛ لأن الحج فريضة عليه^(٥) (التصدق على المساكين تطوع، فكانت البداية)^(٦) بالفريضة أولى.

مسألة (١٣٤٥)

فإن كان عليه حجة^(٧) وزكاة، وأوصى لإنسان، يحاصون^(٨) في الثلث، ثم ينظر إلى الزكاة والحج، فيبدأ بما بدأ به الموصى^(٩).

مسألة (١٣٤٦)

وإن كان فريضة وشيئاً أوجبه الميت على نفسه، بدأ بالفريضة، سواء قدم الميت ذكره، أو أخره^(١٠)، وإن كان تطوعاً وواجباً^(١١)، أوجبه على نفسه، بدأ بالذي أوجبه [على نفسه]^(١٢)، وإن كان كلها تطوعاً، أو كلها فريضة، أو كلها واجباً،

(١) كلمة "الثلث" ساقطة من دأ، ز.

(٢) في دأ، دب، خ، أ، خ ب: بينهما.

(٣) في دأ، دب، ز: الحجة.

(٤) في دب: "حتىكمل الحج".

(٥) قوله: "عليه" ساقط من دأ.

(٦) في معظم النسخ: "كان البداية"، وفي دأ، ز: "البداة مكان البداية"، المثبت من ط.

(٧) ما بين القوسين ساقط من دب.

(٨) في ط: يتحدون، وفي "عيون المسائل": "يتحاسون".

(٩) في دأ: "بما يبدأ به الموصى".

(١٠) في ط: "ذكره آخره"، في دأ، ز أيضاً: "آخره بدون أو"، وهو نصحيح.

(١١) في دأ: "واجباً بدون العطف، وهو خطأ.

(١٢) الزيادة: من دأ، ط.

يبدأ بما بدأ به الميت^(١)؛ لأن الفريضة في ذاتها أهم من الواجب، والواجب أهم من التطوع، وإذا ثبت التساوي في الذات، كانت بداية الميت به^(٢) دليلاً على أنه^(٣) أهم من حقه^(٤).

مسألة (١٣٤٧)

رجل أوصى بأن^(٥) يحج عنه، لم يوص إلى أحد، فاجتمعت الورثة، فأحجوا عنه رجلاً، فإن تَكَارَى^(٦) الوارث للحج، واشترى أداة الحج، ثم أعطى

(١) كلمة الميت "ساقطة من دب".

(٢) في خ أ، دأ، دب، ط: كان السداة، وفي خ أ: لكان البداية به، وفي د أ: البداية مكان البداية، المثبت من ز.

(٣) في معظم النسخ: "كونه مكان أنه"، المثبت من ط.

(٤) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في الباب السابق (٧١، ٧٠/١): قال هشام (بن عبد الله الرازي) قلت لمحمد: رجل أوصى بألف درهم لرجل، وأوصى للمساكين بألف درهم، وأوصى بأن يحج عنه حجة الإسلام بألف درهم، وثلاثة يبلغ ألفي درهم، قال: الثلث بينهم أثلاثاً، ثم ينظر إلى حصة المساكين، فيضاف إلى حجه حتى يكمل الحج، فما فضل للمساكين، قال: قلت: فإن كان حج وزكاة، فأوصى لإنسان، قال: يتحاسبون في الثلث، ثم ينظر إلى الزكاة والحج، فيبدأ بما بدأ به.

قال محمد: إذا كان في الوصية فريضة، أو شيء أوجبه على نفسه، بدئ بالفريضة، سواء قدم الميت ذكره، أو آخره، وإن كان تطوعاً وواجباً، بدأ بالواجب، فإن كان كلها تطوعاً، أو كلها فريضة، أو كلها واجبة، فإنه يبدأ بالذي بدأ به، وهذا كله في قول محمد، وهو قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

العلة هنا في تقديم الحج؛ لأنه فرض إلهي، وما افترض الله تعالى أقوى مما يوجب الإنسان، أو يتطوع به، لذا يضاف إليه من حصة المساكين، إذا عجز في نفقة الحج، ولم يكتف المسمى للحج، حتى يكمل بها نفقة الحج، ولأن وجوب الحج أكد وألزم وصره إليه أولى وأفضل.

أما في الزكاة والحج: يعتبر تقديم الموصى وتأخيرها؛ لأنهما استويا في الوجوب، فيرجح المقدم ذكره بالنص، وأما التطوعات مزخرة عن الواجبات؛ لأنها دون الواجبات. وإسقاط ما على الموصى أولى من إتيان ما ليس عليه.

وأما إذا كان كلها تطوعات: اعتبر التقديم؛ لأنها استوت، فيقع الترجيح بالتقديم، هكذا ذكر الأسعدي في شرح عيون المسائل (ص ٧٩ ب- ٥٠ أ).

(٥) في أغلب النسخ: "أن يحج"، المثبت من ط، م، العيون.

(٦) تَكَارَى: من الكرى، تَكَارَى الدار أو الراحلة يعني استأجرها المعجم الوسيط (٧٩١/٢)

ذلك رجلاً، لا يجوز؛ لأن الاستتجار والشراء وقع له^(١)، فلا يصير دافعاً مال الميت إليه^(٢).

مسألة (١٣٤٨)

المأمور^(٣) بالحج إذا قال: حججت عن الميت، وأنكرت الورثة^(٤)، فالقول قوله مع يمينه؛ لأنهم أرادوا الرجوع عليه^(٥) بالنفقة، وهو ينكر^(٦)، فيكون القول قوله^(٧)، إلا أن يكون للميت على آخر^(٨) دين، فقال له: حج عني بهذا المال، فحج عنه بعد موته، فعليه البينة أنه قد حج بها؛ لأنه يدعى الخروج عن عهدة ما عليه، والورثة ينكرون^(٩).

مسألة (١٣٤٩)

إذا أوصى الميت^(١٠) أن يحج عنه بعض ورثته، فأجاز سائر الورثة^(١١) وهم

- (١) قوله: له "ساقط من د ب".
- (٢) في د أ: "فلا يصير دافعاً مالا للميت إليه، وفي ط: "إليهم" مكان إليه، قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الحج عن الميت" (٧٢/١). خلف بن أيوب عن محمد بن الحسن في رجل أوصى بأن يعتق عنه نسمة، وأن يحج فاعتقوها، قال: يجوز الحج، ولا يجوز عتق النسمة، فإن كان الورثة تكارى للحج، واشترى أداة الحج، ثم أعطاه رجلاً، قال: لا يجوز، قال خلف: وسألت أبا يوسف، فأجاب بمثل هذا. ينظر "تعليل الأسمندى في شرح عيون المسائل" (ص ٥٠ ب).
- (٣) في ط، م: "والمأمور بالحج" بزيادة العطف.
- (٤) في معظم النسخ: "وأنكر الورثة"، المثبت من ط، الفتاوى الصغرى.
- (٥) في خ أ، خ ب: "عليهم".
- (٦) في ز: "وهو منكر".
- (٧) في خ أ، د أ، د ب، ز: وكان القول قوله.
- (٨) في أغلب النسخ: "على الآخر"، المثبت من ط.
- (٩) هكذا ذكر حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" في "كتاب الحج" (ص ١٢ ب)، ونسبه إلى "واقعات الناطقى".
- (١٠) في ز: "فإذا أوصى الميت".
- (١١) في د ب، ط، م: "فأجاز سائر ورثته" وكلمة "سائر" ساقطة من صلب د أ، واستدركها في الهامش.

كبار، جاز، وإن كانوا صغاراً، أو أغنياء صغاراً^(١)، أو كباراً لم يجز^(٢)؛ لأن هذا يشبه^(٣) الوصية للوارث بالنفقة، فلا يجوز إلا بإجازة الورثة^(٤).

مسألة (١٣٥٠)

إذا أوصى بأن يحج عنه بألف درهم، وذلك النقصد لا يروج في الحج، فللموصى^(٥) أن يصرفها في الدراهم التي تروج في الحج، وإن شاء الوصى، دفع الدنانير بقيمتها.

مسألة (١٣٥١)

المأمور بالحج إذا أخذ طريقاً آخر إلى مكة أبعد^(٦)، وأكثر نفقة^(٧)، فإن كان الحاج^(٨) يسلكه، فله ذلك، كبغدادى ترك طريق الكوفة، وأخذ طريق البصرة^(٩)، حتى لو أخذ منه [في الطريق]^(١٠) النفقة، لا يضمن النفقة، وما دام مشغولاً^(١١).

(١) في دأ، دب: "وصغار" بالعطف، وفي ط: "أو صغاراً".

(٢) في ز: "لم يجزه".

(٣) في ز: "شبه".

(٤) قال في النوازل في باب المناسك (ص ١٤٥): "وسئل محمد بن سلمة عن رجل أوصى بأن يحج عنه، فحج الوصى عنه، قال: إن كانت الورثة كساراً كلهم، وحج بأمرهم جاز، وإن كان غير ذلك، فالحج عن نفسه، وهو ضامن للنفقة".

(٥) في خ، غ، ب، دأ، دب: "فللموصى".

(٦) في دأ، دب: "بعد" وهو تصحيف.

(٧) في دأ، دب: "النفقة"، وفي ز: "للفقة".

(٨) في ز: "الحج" مكان "الحاج".

(٩) في ط: "وتخذ طريق البصرة"، وهو تصحيف، قال قاضى حان فى فتاواه فى العنوان السابق: المأمور بالحج إذا ترك الطريق الأقرب، واختار الأبعد بأن ترك استعدادى طريق الكوفة، وذهب فى طريق البصرة، إن كان الحاج يسلك ذلك الطريق لا يصح: لأن الطريق الأبعد عسى يكون أبسر ذهاباً من الأقرب. فى هامش الهدية (١/ ٣٠٩).

(١٠) الزيادة: من دب.

(١١) في ط: "ما بأمر مشغولاً"، وهو تصحيف.

بالعمرة، فنفقته على نفسه؛ لأنه عامل لنفسه، فإذا مرغ منها، فنفقته على مال الميت، وإن بدأ بالعمرة لنفسه، ثم بالحج عن الميت، قالوا: يصمن جميع النفقة للميت؛ لأنه خالف أمره.

مسألة (١٣٥٢)

س: رجل مات، وأوصى أن يحج عنه، ولم يقدر فيه، والوصي إن أعطى رجع يحج عنه^(١) في محمل احتاج إلى ألف ومائتين، وإن حج عنه^(٢) راجباً، لامي محمل يكفيه الأقل من ذلك، والأكثر^(٣) يخرج من الثلث، يجب أقلها لأنها متيقن^(٤).

مسألة (١٣٥٣)

زغر: رجل دفع إلى رجل مالا ليحج عن الميت، فمرض، ليس له أن يدفع المال إلى غيره ليحج عن الميت، إلا إذا كان قال له الدافع. اصنع ما شئت، فحيث يدفع إذا مرض لعموم الأمر^(٥).

مسألة (١٣٥٤)

لا بأس بالمأمور بالحج أن يقيم بالكوفة مثل ما يقيم الناس، وينفق من مال الأمر، وإن أقام أكثر من ذلك أنفق من مال نفسه؛ لأنه لم يدخل تحت إطلاقه. قال رضى الله عنه^(٦): وما ذكرنا في علامة النون^(٧): أنه إن أقام^(٨) خمسة

(١) في دب: ولم يقدم، فالوصي أن أعطى ليحج عنه.

(٢) قوله: "عنه" ساقط من ط، الفتاوى الكبرى.

(٣) في م: "وكل هذا مكان والأكثر".

(٤) هكذا ذكر حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في "الفصل الرابع في الوصية" في علامة "س".

(٥) وفي "فتاوى قاضي خان": الحاج عن الميت إذا مرض في الطريق. ليس له أن يدفع المال إلى غيره للحج عن الميت، إلا إذا قيل له وقت الدفع: اصنع ما شئت، فحيث كان له أن يدفع المال إلى غيره، مرض أو لم يمرض (في هامش الهدية في العمرة السابق (٣١١/١)).

(٦) في ز: "قال رحمه الله".

عشر يوماً، ينفق من ماله، كان في الزمن الأول، حيث كان الطريق آمناً، يمكنه أن يخرج بنفسه، أما في زماننا: المعتبر إقامة الناس وخروجهم على ما ذكرنا ههنا^(١)؛ لأنه لا يمكنه الخروج بنفسه لخوف الطريق.

مسألة (١٣٥٥)

رجل أوصى بأن يحج عنه^(٢)، فحج عنه ابنه، ليرجع في التركة، فإنه يجوز كالدين، إذا قضى من مال نفسه (ولو حج على أن لا يرجع^(٣))، فإنه لا يجوز عن الميت؛ لأن الأمر من الميت بأن يحج من ماله^(٤)، فله ثواب النفقة، فإذا أنفق من مال نفسه^(٥) من غير أن يرجع، لم يحصل مقصوده^(٦)، فلم يجز. وعلى هذا الزكاة والكفارة ومثله لو قضى^(٧) عنه دينه متطوعاً جاز؛ لأن الحج عن الكبير العاجز بغير أمره لا يجوز، وقضاء الدين بغير أمره (في حالة الحياة)^(٨)، يجوز، فكذا إذا تبرع بعد موته.

(٧) في مسألة (١٣٣٧).

(٨) في ز: "أنه إذا أقام".

(١) في ط: "على ما ذكرنا ههنا"، وفي دأ، ز: "هنا مكان ههنا".

(٢) في د ب: "أن يحج عنه" مكان المثلث.

(٣) في د ب، خ أ، خ ب، ز: "على أن يرجع وهو خطأ".

(٤) في د أ، ز: "أن يحج من ماله".

(٥) ما بين القوسين ماقط من د ب.

(٦) في د أ: "مقصود بدون هـ".

(٧) في د أ: "ولو قضى بدون العطف، وفي ط: "وبمثله بريادة ماء".

مسألة (١٣٥٦)

رجل مات وعليه حجة الإسلام، فحج عنه رجل (بأمره)^(١) ولم يو لا فرصة ولا نفلا، فإنه يجوز عن حجة الإسلام (ولو نوى تطوعاً لا يجوز عن حجة الإسلام)^(٢).

مسألة (١٣٥٧)

ع^(٣): المحجوج عنه إذا كان صحيحاً لا يجوز الحج، وإن كان مقعداً، ويستمسك على الراحلة^(٤) أو مات، وأوصى أن يحج عنه، يصح، وإن كان في السجن، فأمر غيره^(٥) أن يحج عنه، فعات في السجن، جاز عنه، وإن خرج من السجن لم يصح، وإن كان بينه وبين مكة عدو، إن قام العدو عن الطريق^(٦) قبل موت المحجوج عنه، لا يجوز [الحج]^(٧) عنه، وإن لم يقم حتى مات، جاز؛ لأن في الوجه الأول: قد زال العذر، فيجب عليه الأصل، فلا يحوز الخلف، وفي الوجه الثاني: دام العجز من الأصل، فيجوز الخلف^(٨).

(٨) في دب: "في حالة الجنون" وهو خطأ.

(١) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٢) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٣) في معظم النسخ وردت هذه العلامة إلا أنني لم أعثر على هذه المسألة في عيون المسائل ولا في التوارل.

(٤) في دأ: "ولا يستمسك على الراحلة" بالعطف، وفي ط: انداختة مكان الراحلة، وهو تصحيف.

(٥) قوله: "غيره" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ز.

(٦) في دأ، دب، خ، ب: "عدواً إن أقام العدو عن الطريق" إلا أن في دأ، ع.

(٧) الزيادة: من ط.

(٨) ورد في دب، ط بعد الخلف: والله أعلم، ومن أول علامة زعر إلى قوله: والله أعلم ساقط من صلب م، واستدركها في الهامش، إلا أنها مطموسة في ميكرومسه الذي بين يدي.

تم المجلد الثاني والحمد لله

قال قاصي خان في "فتاوا" في العنوان السابق: إذا أمر الرجل غيره بالحج لا يصح أمره إلا إذا كان عاجزاً عن الحج بنفسه عجزاً يدوم إلى الموت، ثم قال: المرأة إذا لم تجد محرماً لا تخرج إلى الحج إلا أن تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج، فحينئذ تبعث من يحج عنها، أما قبل ذلك: لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم، فإن بعث رجلاً إن دام عدم وجود المحرم إلى أن ماتت، فذلك جائز كالمرضى، إذا أحج عنه رجلاً، ودام المرض إلى أن مات هذا، إذا كان الأمر عاجزاً عجزاً يرجى زواله كالمرض والجبس، ونحو ذلك، وإن كان لا يرجى زواله كالزمانة والعمى، حاز أن يأمر غيره بالحج، في هامش "الهديّة" (٣٠٨، ٣٠٩/١)

ثبت جواز الحج عن الغير، إذا كان غير قادر على أداء الحج، إما لسبب مرض أقعده، أو لكبر من أعجزه عن السفر.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع، قالت: يا رسول الله! إن فريضة الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على الرحلة، فهل يقضى عنه أن أحج عنه؟ قال: نعم"، أخرجه البخاري في باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الرحلة (٣١٨/١)، ومسلم في "باب الحج عن العاجز لزمانة وهم نحوهما أو للموت" (٥٦١/١).

وفي رواية أخرى: فقال النبي ﷺ: "فحجّني عنه"، أخرجه مسلم في الباب السابق، والترمذي (٢٥/٣) في "باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت" رقم الحديث (٩٢٨)، وأحمد في "المسند" في ج ٥، ورقم الحديث (٣٠٥٠).

وفي رواية أخرى: "أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير، لا يثبت على راحلته فأحج عنه؟ قال: أرأيت لو كان عليه دين، فقضيت عنه أكان يحزبه؟ قال: نعم، فأحج عنه"، أخرجه أحمد في "المسند".

ينظر في "المسند" في (٣/٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩) رقم الحديث (١٨١٢، ١٨١٣، ١٨٢٢)، وفي "المتقى" في "باب وجوب الحج على المعصوب إذا أمكنه الامتابة، وعن الميت إذا كان قد وجب عليه (ص ٣٦٥).

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق يرون أن يحج عن الميت.

وقال مالك: إذا أوصى أن يحج عنه حج عنه، ثم قال: وقد رخص بعضهم أن يحج عن الحي إذا كان كبيراً، أو بحال لا يقدر أن يحج، وهو قول ابن المبارك والشافعي.

الخاتمة

فى نهاية بحثى أرى من الواجب أن أبرز أهم ما توصلت إليه فى البحث .
لقد عشت مع برهان الدين المرغينانى ، صاحب " الهداية " ، وكتابه " التجنيس
والمزید " قرابة خمس سنوات ، قمت خلالها بتحقيق ودراسة جزء منه .
جاء القسم الدراسى فى مقدمة وفصلين ، بينت خلالها تعريفها بالكتاب ،
وأهميته ، وتوثيقه ، ومصادره ، وترجمة المصنف ، وأقرانه ، ومشايخه ، وتلامذته ،
ومؤلفاته ، ووفاته ، ومنهجه فى التجنيس .
وأما القسم التحقيقى فقد جاء فى فصلين ، بينت خلالهما وصف نسخ
المخطوط ، ومنهج التحقيق .
وأما النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث ، فهى عدة نتائج هامة ،
بعضها تتعلق بالمصنف ، والبعض الآخر يتعلق بالكتاب .
أما التى تتعلق بالمصنف هى كما يلى :

١- أن شيخ الإسلام برهان الدين المرغينانى كان عالما فى علوم عديدة ،
حيث قال القرشى : " سمعت قاضى القضاة شمس الدين بن الحريرى يذكر عن
العلامة جمال الدين بن مالك ، أن صاحب " الهداية " كان يعرف ثمانية علوم " .

وقال غيره: إنه كان فقيها، حافظا، محدثا، مفسرا، أديبا، شاعرا^(١) إلا أن جميع آثاره العلمية التي خلفها للأجيال بعده، في فروع الفقه الحنفى، وليست له آثار أخرى سواء بعض النظم التي نقلها تلميذه في تعليم المتعلم، التي جمعناها في مؤلفاته.

لعل السبب في ذلك يرجع إلى عصره الذي غلب على علماء التقليد وانتصار أحد المذاهب، أو إلى أن علم الفقه من أشرف العلوم، والاشتغال به من أفضل الأعمال؛ لأنه يجمع جميع علوم الشريعة، والاشتغال به اشتغال بجميع علوم الدين والشريعة. قال رسول الله ص: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»^(٢).

٢- أن شيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني كان من أبرز علماء المذهب، الذي يشار إليه بالبنان، فإنه في نقد الأدلة واستخراج الأحكام للحوادث فيما لا نص فيه ليس أقل شأنا من غيره من عظماء المذهب^(٣).

كان له باع طويل وإمام تام باختلاف المذاهب، وأدلتها الموافقة والمخالفة، النقلية والعقلية حيث تكلم رحمه الله في جميع المسائل الخلافية، وطرق جميع الأبواب الفقهية، ومؤلفاته تشهد على ذلك، لا سيما كتاب الهداية؛ وقد اهتم العلماء بكتاب الهداية ولكنهم لم يهتموا بشخصية صاحب الهداية يبحث ودراسة كما يليق شأنه.

وما قدمت من دراسة متواضعة عنه كشفت بعض الشيء عن سيرته ومكانته العلمية ومنزلته بين العلماء، ومشايخه، وتلامذته، وأقرانه.

وشخصية صاحب الهداية تستحق دراسة أوسع وعناية أكثر من هذا، ولكن على حد قول المناطقة: العلم ببعض الجزئيات خير من الجهل بالجزئيات

(١) كاتب أعلام الأخيار ص ٢٠١ مخطوط، الفوائد البهية ص ١٤١.

(٢) الحديث رواه البخارى ومسلم وابن ماجه، أخرجه البخارى في "كتاب العلم"، باب العلم

قبل القول والعمل (١/٢٤) ط - عيسى الحلبي.

(٣) أشار إلى هذا اللكهنوى في هامش "الفوائد البهية" ص ١٤١.

والكليات .

وأما ما يتعلق بالكتاب فهو :

١- أن الإمام برهان الدين المرغيناني جمع في كتبه علوما كثيرة ببيجاز مدع ووضوح متقن ، وبأدلة صريحة واضحة ، وحل كثيرا من الأمور الفقهية والقضائية ، وعالج العديد من المشاكل الاجتماعية ، لا سيما كتابه الهداية . له شأن في ذلك ليس لغيره من كتب المذهب .

٢- إذا كان كتاب الهداية لقي قبول الجميع ، وعكف العلماء في جميع العصور على شرحه ودراسته فإن كتبه الأخرى أيضا جدير بالعناية والاهتمام والبحث والدراسة ، خاصة كتابه الذي تقدمه اليوم ، فإن لم يكن مستواه في مستوى " الهداية " فإنه لا يقل عن مستوى فتاوى قاضي خوار ، سواء من جهة المصنف أو المادة العلمية .

ويعتبر كتاب التجنيس والمزيد مرجع هام لأهل الفتوى ، لتناوله كثيرا من الجزئيات الهامة ، وفتاوى المتقدمين والمتأخرين .

٣- من خلال بحثي ودراستي لهذا الكتاب ، تبين لي أن كتب الفتاوى في حاجة ملحة إلى دراسة جادة من قبل العلماء والمتخصصين ؛ لأن أغلبها نقول : فتاوى المتقدمين والمتأخرين وفيها القول الراجح والمرجوح ، والقوى والضعيف . لعدم دراية عامة المسلمين وقدرتهم على التمييز بين الراجح والمرجوح . والقوى والضعيف ، يخلطون بينها ويأخذون بالمرجوح ويتركون الراجح ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : أن المتعارف بين كتب الفتاوى أنها تبين المسائل دون الدلائل حتى يتناول أكبر قدر من المسائل والأحكام .

والعصر الحاضر ، عصر التطور والتقدم العلمي والثقافي في حاجة إلى إثبات المسائل والأحكام بأدلتها الشرعية حتى لا يبقى مجال للجدل والمناقشة .

وفي خاتمة الخاتمة : أقترح بجمع تراث الأسلاف عامة ، والتراث الفقهي خاصة ؛ لأن هؤلاء الأمجاد عانوا وقاسوا الكثير في سبيل تحقيق هذه التراث الذي هو زاد العلماء وعدتهم ، ولأن ما حققه هؤلاء الأمجاد ليس لغيرهم أن

بحقوقه .

مجهود هؤلاء العلماء المخلصين ينتظر الكثير من الدارسين والساحنين ،
فعلينهم أن يخرج هذه التراث من خزائن المكتبات ، ويضبط ويوثق ، ويحقق تحقيقاً
ملائماً لكل كتاب ، حتى يظهر في صورة علمية ، وتعم الفائدة الجميع .
أسأل الله تعالى لي وللمسلمين جميعاً علماً نافعا ، وقبلاً خاشعاً ، ولساناً
ذاكراً ، وعملاً مقبولاً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام
على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

الفهارس

- * فهرس الآيات القرآنية
- * فهرس الأحاديث النبوية والآثار
- * فهرس الأعلام الواردة في الكتاب
- * فهرس المصادر والمراجع
- * فهرس الموضوعات

فهرست الآيات القرآنية التي وردت في الرسالة
مرتباً بترتيب السور
سورة البقرة

مسلل	رقم الآية	الصفحة
١	١٨٤	٤٠٥ / ٢
٢	١١٥	٤٢٠ / ١
٣	١٤٤	٤١٨ / ١
٤		
٥	١٨٤	٣٧٠ / ٢
٦	١٨٥	٣٧٠ / ٢
٧	١٨٧	١٨٣ / ١
٨		
٩	١٨٧	٢٧١ / ٢
١٠	١٩٥	١٠١ / ١
١١	١٩٦	٤٦٦ / ٢
١٢	١٩٦	٤٨٢ / ٢
١٣	١٩٦	٤٨٣ / ٢
١٤		
١٥	١٩٦	٤٦٩ / ٢
١٦	١٩٧	٤٦٩ / ٢
١٧	١٩٧	٤٦٩ / ٢
١٨		

١٨١/١		حتى يطهرن . (الآية)	
٦٨٣/١	٢٢٣	نساؤكم حرث لكم . (الآية)	١٩
	٢٣٨	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى .	٢٠
١٨١/١	٢٣٩	فإن خفتهم فرجالاً أو ركبناً .	٢١
٤٦٤/١	٢٥٥	وهو العلى العظيم .	٢٢
		يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتى	٢٣
٨٢/١	٢٦٩	خيراً كثيراً . (الآية)	
	٢٨٢	وأشهدوا إذا تباعتم . (الآية)	٢٤
		سورة آل عمران	
١٩٦	٤١	ثلاثة أيام إلا رمزا . (الآية)	٢٥
٤٦٦/٢	٩٧	ولله على الناس حج البيت من استطاع	٢٦
		إليه سبيلاً . الآية	
٥١٨/١	٩٧	فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً .	٢٧
		ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون	٢٨
١١٥/١	١٠٤	بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون .	
١١٥/١	١١٠	كنتم خير أمة أخرجت للناس . (الآية)	٢٩
		سورة النساء	
٣٢٦/٢	٤٣	فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً . (الآية)	٣٠
٢٧٢/٢	٤٨	ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء . (الآية)	٣١
٢٠١/٢	٨٦	وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها .	٣٢
١١٠/١	٩٥	وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً	٣٣
		إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً . (الآية) ١٠٣	٣٤
		سورة المائدة	
١٧٦/٢	٢	وتعاونوا على البر والتقوى . (الآية)	٣٥

٢-ج	٥١٣	فهرس الآيات القرآنية
١٢٥/١	٦	٣٦ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة . (الآية)
١٥٩/١	٦	٣٧ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين
١٥٩/١	٦	٣٨ وإن كنتم جنبًا فاطهروا . (الآية)
٣٤٨/١	٦	٣٩ فلم تجدوا ماء فتيمموا صيدًا طيبًا . (الآية)
	٦	٤٠ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . (الآية)
٢٧٥/١	٢٧	٤١ إنما يتقبل الله من المتقين . (الآية)
٣٥٩/١	٥٥	٤٢ ويؤتون الزكاة وهم راكعون . (الآية)
٢٦٥/١	٩٠	٤٣ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان . . (الآية)

سورة الأنعام

١٢٣/١	١٤١	٤٤ ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين .
٢٣٠/١	١٤٥	٤٥ إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزير فإنه رجس . (الآية)

سورة الأعراف

٥٤٠/١	٣١	٤٦ يا بني آدم خذوا زيتكم عند كل مسجد . (الآية)
١١٥/١	١٦٧	٤٧ إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم .
٤٤/٢	٢٠٤	٤٨ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون

سورة الأنفال

٢٠٤/١	١١	٤٩ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به . (الآية)
١٠٤/١	٢٧	٥٠ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول .

سورة التوبة

٥١	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها . ٦٠	٣٥٨/٢
٥٢	فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ١٠٨	٢٩٦/١
٥٣	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم يحذرون (الآية)	١١٤٦/٢

سورة هود

٥٤	يا بنى اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ٤٢	٥١٨/١
----	---	-------

سورة يوسف

٥٥	وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين . ٩٩	٥١٨/١
----	--	-------

سورة النحل

٥٦	فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم . ٩٨	٤٧٥/١
٥٧	إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان . (الآية) ١٠٦	١٠١/١
٥٨	ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة . ١٢٥	١١٥/١

سورة الإسراء

٥٩	وبالوالدين إحساناً . (الآية) ٢٣	١١٠/١
٦٠	ربكم أعلم بما فى نفوسكم إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفوراً . ٢٥	١٠٤/٢
٦١	ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً . ٢٧، ٢٦	١٢٣/١

سورة الكهف

٦٢	قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً. (الآية)	٦٧	١١٠/١
	سورة مريم		
٦٣	ثلاث ليال سويًا.	١٠	١٩٦/١
٦٤	يا يحيى خذ الكتاب بقوة. (الآية)	١٢	٥١٧/١
	سورة طه		
٦٥	وأقم الصلاة لذكري.	١٤	٧٠/٢
٦٦	وما تلك بيمينك يا موسى.	١٧	٥١٨/١
٦٧	وقل رب زدني عمًا.	١١٤	١١٢/١
	سورة الحج		
٦٨	وبئر معطلة وقصر مشيد.	٤٥	٥١٨/١
	سورة المؤمنون		
٦٩	قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ٢٠١		٥٤١/١
	سورة النور		
٧٠	في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه.	٢٦	٣٧١/١
	سورة الفرقان		
٧١	وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً. (الآية)	٤٨	٢١٤/١
	سورة النمل		
٧٢	بسم الله الرحمن الرحيم.	٣٠	٤٧٠/١

سورة العنكبوت

٧٣ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا . (الآية) ٦٩ ١٨٩/١

سورة لقمان

٧٤ ولقد آتينا لقمان الحكمة . ١٢ ٨٢/١

٧٥ ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل
عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك
لهم عذاب مهين . ٦ ١٠٨/١

سورة السجدة

٧٦ تتجافى جنوبهم عن المضاجع . (الآية) ١٦ ١٢٨/٢

٧٧ وجعلنا منهم أئمة يهدون . ٢٤٠ ٦/٢

سورة الأحزاب

٧٨ يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم
جنود فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها
وكان الله بما تعملون بصيراً . (الآية) ٩ ٢٧٧/١

سورة فاطر

٧٩ إنما يخشى الله من عباده العلماء . (الآية) ٢٨ ٦/١

سورة الزمر

٨٠ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ٩ ٨٢، ٦/١

٨١ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب . ١٠ ١١٥/١

٨٢ لا تقنطروا من رحمة الله . (الآية) ٥٣

سورة محمد

فهرس الآيات القرآنية	٥١٧	ج-٢
٨٣	فاعلم أنه لا إله إلا الله . (الآية)	١٩ ٩٣ / ١
سورة الذاريات		
٨٤	وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين .	٥٥ ١١٤ / ١
سورة الواقعة		
٨٥	فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة .	٢٧٢ / ١
٨٦	وأصحاب المشئمة ما أصحاب المشئمة .	٨ ٢٧٢ / ١
٨٧	لا يمسه إلا المطهرون .	٧٩ ١٨٢ / ١
سورة المجادلة		
٨٨	يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات . (الآية)	١١ ١١٢ / ١
سورة الجمعة		
٨٩	فاسعوا إلى ذكر الله . (الآية)	٩ ٢١٨ / ٢
٩٠	فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض . (الآية) ١٠	
سورة الطلاق		
٩١	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن .	٤ ٢٠١ / ١
٩٢	ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب . (الآية)	٣، ٢ ٨٦ / ١
سورة الحاقة		
٩٣	فأما من أوتى كتابه بيمينه . (الآية)	١٩ ٢٧٢ / ١
سورة المزمل		
٩٤	فاقرؤا ما تيسر من القرآن . (الآية)	٢٠ ٤٥٧ / ١

سورة المدثر

٩٥ وثيابك فطهر. (الآية) ٤ ١٥/٢

سورة المرسلات

٩٦ ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً. ٢٦، ٢٥ ٢٨٢/٢

سورة البروج

٩٧ إن بطش ربك لشديد. ١٢ ١١٥/١

سورة الأعلى

٩٨ قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربك فصلى. ١٥ ٤٥١/٢

سورة العلق

٩٩ أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى. ١٠، ٩ ٢٠٩/٢

سورة البينة

١٠٠ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين. ٥ ٤١٨/١

سورة الإخلاص

١٠١ قل هو الله أحد. ١ ٤٦٩/١

سورة الناس

١٠٢ قل أعوذ برب الناس. ١

فهرست الأحاديث الواردة في الرسالة
مرتباً بترتيب الحروف المعجمية

(أ)

رقم الصفحة	الحديث	مسلل
٣٧٠ / ١	ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها .	١
٥٣٢ / ١	أتموا الصف الأول ثم الذي يليه .	٢
٣٨٧ / ٢	اتقوا زلة العالم	٣
١١١ / ١	أتى رجل ، فقال : يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد .	٤
٤١٨ / ٢	أتى النبي ﷺ بأرنب قد شواها رجل .	٥
٤٠١ / ٢	أجب أخاك .	٦
٤ / ٢	اجعل بين أذنانك وإفمك .	٧
	اجعلوا أئمتكم خياركم .	٨
	اجعلوا آخر صلاتكم من الليل الوتر .	٩
٤١٠ / ٢	اجعلوها في ركوعكم .	١٠
٢٢٠ - ١٨٩ / ٢	أحب عبادي إلى أعجلهم فطراً .	١١
١٨٩ / ٢	احضروا الذكر وادنوا من الإمام .	١٢
٣٩٩ / ١	احضروا الجمعة وادنوا من الإمام .	١٣
٣٤٤ / ٢	احفظ عورتك إلا من زوجتك .	١٤
	أخذ الحسن بن علي غمرة من غمرة الصدقة .	١٥
	أخذ الراية زيد فأصيب .	١٦
٥٢٠ / ١	أخذ علينا أن لا نعصيه فيه .	١٧
	ادعوا الله وأنتم موقنون .	١٨

- ١٩ ادن وأنصت .
- ٢٠ إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة . ١٢٤ / ١
- ٢١ إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام . ٣٨ / ٢
- ٢٢ إذا أحدث الإمام بعد ما يرفع رأسه . ٢٦ / ٢
- ٢٣ إذا أتى على يوم لا أزداد علماً ١١٣ / ١
- ٢٤ إذا أراد أحدكم أن يذهب إلى الخلاء .
- ٢٥ إذا استطاب أحدكم فلا يستطب يمينه . ٣٠٣ / ١
- ٢٦ إذا استفتح الصلاة رفع يديه .
- ٢٧ إذا أصابها في الدم فدينار .
- ٢٨ إذا افتتحت سورة فاقرأها على نحوها .
- ٢٩ إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون . ٢٨ / ٢
- ٣٠ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . ٤١ / ٢
- ٣١ إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة . ١٧٦ / ١
- ٣٢ إذا التقى الختانان وغابت الحشفة . ١٧٦ / ١
- ٣٣ إذا أم أحدكم فليخفف . ١٥ / ٢
- ٣٤ إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه . ٥٢٩ / ١
- ٣٥ إذا توضأ حرك خاتمه .
- ٣٦ إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل . ١٥٩ / ١
- ٣٧ إذا جاء الموت طالب العلم . ٩٥ / ١
- ٣٨ إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا . ٣٨ / ٢
- ٣٩ إذا جاوز الختان الختان . ١٧٤ / ١
- ٤٠ إذا جلس الإمام في آخر ركعة ثم أحدث رجل . ٢٦ / ٢
- ٤١ إذا جلس وسط الصلاة وفي آخرها .
- ٤٢ إذا حاضت المرأة في وقت الصلاة . ٣٥٢ / ١
- ٤٣ إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين .

- ٤٤ إذا دخل أحكم المسجد فلقيل : اللهم افتح لى أبواب رحمتك . ٧٤ / ١
- ٤٥ إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية . ٢٩٢ / ٢
- ٤٦ إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع فى المسجد . ٧٢ / ١
- ٤٧ إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها .
- ٤٧ إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات : سبحان ربي العظيم . ٢٥ / ٢
- ٤٨ إذا ركعت فصع كفيك على ركبتيك . ٤٣١ / ١
- ٤٩ إذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه .
- ٥٠ إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن . ٤٧٤ ، ٣٩٠ / ١
- ٥١ إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً . ١٠٧ / ٢
- ٥٢ إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله .
- ٥٣ إذا صلى أحدكم فقاء أو رعى فليضع يده على فمه .
- ٥٤ إذا صلت المرأة ركعتين ثم حاضت .
- ٥٥ إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر .
- ٥٦ إذا طهرت المرأة فى وقت صلاة .
- ٥٧ إذا قاء أحدكم فى صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ . ٥٨ / ٢
- ٥٨ إذا قال الإمام : الله أكبر . ٤٤١ / ١
- ٥٩ إذا قال المؤذن : الله أكبر . ٩٠ / ١
- ٦٠ إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فأحدث قبل أن يسلم . ٢٨ / ٢
- ٦١ إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فأحدث قبل أن يتكلم . ٢٦ / ٢
- ٦٢ إذا قعدتم فى كل ركعتين فقولوا : التحيات لله . ٢٨ / ٢
- ٦٣ إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام يخطب . ٤٣٨ / ١
- ٦٤ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً . ٤٤١ / ١
- ٦٥ إذا قمت إلى الصلاة فارفعوا أيديكم . ٥٣٠ / ١
- ٦٦ إذا كان أحدكم فى المسجد .
- ٦٧ إذا كان ثوبك واسعاً فاسع به .
- ٦٨ إذا كان دماً أحمر فدينار .

- ٦٩ إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف .
- ٧٠ إذا كان من جنابة أعاد المضمضة والاستنشق .
- ٧١ إذا كفر الرجل أخاه . ٩٧/١
- ٧٢ إذا كفّن أحدكم أخاه فليحسن كفنه . ٢٥٦/٢
- ٧٣ إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم . ١٠/٢
- ٧٤ إذا مات أحدكم من إخوانكم فسرّتم التراب على قبره . ٢٨٩/٢
- ٧٥ إذا ناب أحدكم نائبة . ٥٠٨/١
- ٧٦ إذا نسي أحدكم فأكل . ٤٠٨/٢
- ٧٧ إذا نسي أحدكم صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام .
- ٧٨ إذا نوى بالصلاة أدر الشيطان . ٥١٣/١
- ٧٩ إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه . ٢٥٦/٢
- ٨٠ اذهبوا به إلى حائط بنى فلان .
- ٨١ أذنت مدراراً .
- ٨٢ أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى بالغداة .
- ٨٣ أربع لا يحر من على جنب .
- ٨٤ أربع في أمتي من أمر الجاهلية . ٢٥٧/٢
- ٨٥ استأذن النبي ﷺ فأذنت له .
- ٨٦ أسفروا بصلاة الصبح فإنه أعظم للأجر . ٣٨١/١
- ٨٧ اشتر لفاطمة قلادة من عصب .
- ٨٨ أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة .
- ٨٩ أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين .
- ٩٠ اطلبوا العلم ولو بالصين . ١٠٩/١
- ٩١ اعتكف وصم .
- ٩٢ اغتسل لكل صلاة . ١٨/١
- ٩٣ اغدوا في طلب العلم . ١٠٧/١
- ٩٤ اغسل الدم وصلى .

- ٩٥ أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم. ٤٥٥/٢
- ٩٦ أفصل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علماً، ثم يعلمه أخاه المسلم ١٠٥/١
- ٩٧ أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة.
- ٩٨ اقرأ القرآن في أربعين.
- ٩٩ اقرأ القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة.
- ١٠٠ أقل الحيض ثلاثة أيام. ١٩٦/١
- ١٠١ ألا إنها ستكون بعدى أمراء يظلمون ويكذبون. ١٠١/١
- ١٠٢ ألا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم. ٢٥٨/٢
- ١٠٣ لا تعجزوا في الدعاء فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد.
- ١٠٤ ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه. ٤٠٩/١
- ١٠٥ الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام. ٤٢٩/١
- ١٠٦ الأعمال بالنية. ١٠١/١
- ١٠٧ الأعمال بالنيات. ١٠١/١
- ٤٠٧، ١١٣
- ١٠٨ اللهم ارحمني ومحمداً. ١٠٧/١
- ١٠٩ اللهم بارك لأمتي في بكورها. ١٦٠٨/٢
- ١١٠ الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن. ١٢/٢
- ١١١ الإمام ضامن. ٣٥/٢
- ١١٢ أما يحشى أو لا يحشى أحدكم إذا رفع رأسه.
- ١١٣ أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد. ٤٤٣/١
- ١١٤ أمر النبي أن يسجد على سبعة أعضاء. ٢٧١/٢
- ١١٥ أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة.
- ١١٦ أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطب.
- ١١٧ أمرنا رسول الله ﷺ بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس. ٣٧٠/١
- ١١٨ أمرنا رسول الله ﷺ أن نتخذ المساجد.
- ١١٩ أمرنا رسول الله ﷺ أن أؤذن في صلاة الفجر.

- ١٢٠ إن أحدكم إذا قام في صلاته .
- ١٢١ إن أخا صداء فقد أذن . ٢٩٢/١
- ١٢٢ إن رجلاً قرأ عند النبي ﷺ السجدة . ١٣٣/٢
- ١٢٣ إن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه . ٢٤٢/٢
- ١٢٤ إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير . ٥٠٤/٢
- ١٢٥ إن في يوم الجمعة ساعة . ١٢٥/١
- ١٢٦ إن تحت كل شعرة جنابة . ١٩٢/٢
- ١٢٧ إن حق المسجد أن تصلي ركعتين قبل أن تجلس . ١٧٧/١
- ١٢٨ إن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن أبي أدركه الإسلام . ٢٠٥/٢
- ١٢٩ إن جاهمة جاء إلى النبي ﷺ . ٣٥٢/١
- ١٣٠ إن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل النبي ﷺ . ١٧٢، ١١١/١
- ١٣١ إن رجلاً هاجر إلى النبي ﷺ من اليمن . ٢٧٢/٢
- ١٣٢ إن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه ١١٠/١
- على الركعتين قبل الصبح . ٤١/٢
- ١٣٣ إن رسول الله ﷺ أتى بدابة فركب فليل له . ٢٥٨/٢
- ١٣٤ إن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة .
- ١٣٥ إن رسول الله ﷺ أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس .
- ١٣٦ إن رسول الله ﷺ أمر بقتلى أحد أن يتزع عنهم الحديد والجلود . ٢٧٤/١
- ١٣٧ إن رسول الله ﷺ خرج من الجعرانة ليلاً معتمراً . ٤٧٧/٢
- ١٣٨ إن رسول الله ﷺ قاء فتوضأ . ٥٧/٢
- ١٣٩ إن رسول الله ﷺ قال لبلال : يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته ١٢٨/١
- في الإسلام .
- ١٤٠ إن رسول الله ﷺ قال : إن كسر عظم الميت . ٢٧٧/٢
- ١٤١ إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن .
- ١٤٢ إن رسول الله ﷺ كان يدخل على أهله فيقول : هل عندكم

- من غداء؟ ٣٧١/٢
- ١٤٣ إن رسول الله ﷺ كان يصلي بأصحابه صلاة العصر فتبسم في الصلاة. ١٥٠/١
- ١٤٤ إن رسول الله ﷺ كان يصلي سبحة حيث توجهت به بأقته. ١٢٩/١
- ١٤٥ إن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم العرفة. ٢٥٧/١
- ١٤٦ إن رسول الله ﷺ مسح أذنيه. ٢٥٧/٢
- ١٤٧ إن رسول الله ﷺ نعى النجاشي. ٤/٢
- ١٤٨ إن رسول الله ﷺ نهانا عن النياحة. ٥٠٢/١
- ١٤٩ إن سرکم أن تقبل صلاتکم. ٣٤٥/٢
- ١٥٠ إن صلاتنا هذه لا تصلح فيها... ٢١٦/٢
- ١٥١ إن الصدقة لا تنبغى لآل محمد. ١٥٢
- ١٥٢ إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فأطيلوا الصلاة.
- ١٥٣ إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم. ١٥٤
- ١٥٤ إن كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حياً. ١٥٥
- ١٥٥ إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم. ٣٤٥/٢
- ١٥٦ إنا لا تحمل لنا الصدقة. ١٥٧
- ١٥٧ إن الله يحب إذا عمل أحدكم العمل أن يتقنه. ١٥٨
- ١٥٨ إن الله يحب من العامل إذا عمل أن يحسن. ١٥٩
- ١٥٩ إن الله حيّ ستير. ١٦٠
- ١٦٠ إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية. ١٠٥/١
- ١٦١ إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها. ٢٠٤/١
- ١٦٢ إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف. ٩٥/١
- ١٦٣ إن الماء لا ينجسه شيء. ١٦٤
- ١٦٤ إن مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة.

- ١٦٥ إن من كنس مسجداً من مساجد الله . ٣٧٠/١
- ١٦٦ إن المسجد لينزوى من النخامة . ١٥٦/١
- ١٦٧ إن من كنوز البر كتمان المصائب والأمراض والصدقة .
- ١٦٨ إن النبي ﷺ أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها .
- ١٦٩ إن النبي ﷺ أتى إلى مضيق هو وأصحابه .
- ١٧٠ إن النبي ﷺ احتشم وهو محرم . ٤٧٤/٢
- ١٧١ إن النبي ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق آخر . ٢٣٤/٢
- ١٧٢ إن النبي ﷺ أطلى وولى عاتته بيده . ٢٢٧/١
- ١٧٣ إن النبي ﷺ أمر بقتل الأسودين . ٥٣٣/١
- ١٧٤ إن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة . ٣٩٠/٢
- ١٧٥ إن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم .
- ١٧٦ إن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة . ٣٥٥/١
- ١٧٧ إن النبي ﷺ سبق بالخليل وراهن . ١٠٨/١
- ١٧٨ إن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبر عليه أربعاً .
- ١٧٩ إن النبي ﷺ صلى التراويح في المسجد ليلتان .
- ١٨٠ إن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في الصلاة . ٢٣٣/٢
- ١٨١ إن النبي ﷺ كان يزج إلى المصلى . ٢٤٠/٢
- ١٨٢ إن النبي ﷺ كبر على الجنازة أربعاً . ٢٧١/٢
- ١٨٣ إن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر عن الصغير والكبير والذكر والأنثى
- ١٨٤ إن النبي ﷺ قال لعلى : فوالله لأن يهدى بك رجلاً ١١٥/١
- ١٨٥ إن النبي ﷺ قال في الفأرة ٢٣٤/١
- ١٨٦ إن النبي ﷺ كان إذا أطلى بدأ بعورته . ٢٢٧/١
- ١٨٧ إن النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله . ٣٧٩/٢
- ١٨٨ إن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم . ٣٧٩/٢

- ١٨٩ إن النبي ﷺ كان يصلى بعد الجمعة ركعتين . ١٠٧/٢
- ١٩٠ إن النبي ﷺ كان يصلى بالليل ركعتين ركعتين .
- ١٩١ إن النبي ﷺ كان يغتسل من أربع . ١٧٢/١
- ١٩٢ إن النبي ﷺ كان يفطر على تمرات يوم الفطر . ٢٣٥/٢
- ١٩٣ إن النبي ﷺ كان يقبل . . . ٤٠٧/٢
- ١٩٤ إن النبي ﷺ كان يتمشط من عاج .
- ١٩٥ إن النبي ﷺ كان يمسي خلف جنازة سعد .
- ١٩٦ إن النبي ﷺ كان لا يصلى قبل العيد . ٢٢٩/٢
- ١٩٧ إن النبي ﷺ مرّ بسعد وهو يتوضأ . ١٢٣/١
- ١٩٨ إن النبي ﷺ نام عن ركعتي الفجر فقضاها
- بعد ما طلعت الشمس . ٤١/٢
- ١٩٩ إن النبي ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه . ٢٦٢/٢
- ٢٠٠ إن النبي ﷺ نهى أن ينسى على القبر .
- ٢٠١ إن النبي ﷺ نهى عن الحبة يوم الجمعة . ٢١٩/٢
- ٢٠٢ إن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس . ٣٤٤/٢
- ٢٠٣ إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا . ١٣٣/١
- ٢٠٤ إنما الأعمال بالنيات . ٤٠٧/١
- ٢٠٥ إنما بينت هذه المساجد لما بنيت له . ٤٠٩/١
- ٢٠٦ إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه . ٣٤/٢
- ٢٠٧ إنما ذلك عرق وليس بالحیض .
- ٢٠٨ إنما يغسل الثوب من المني . ٢٥٥/١
- ٢٠٩ إنما الوضوء مما خرج وليس مما دخل . ٣٨٠/٢
- ٢١٠ أيما إهاب دبغ فقد طهر .
- ٢١١ أنهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم الجمعة . ٢٧٣/١
- ٢١٢ إنها ليست بنجس .
- ٢١٣ إنه سئل أنترضاً بماء أفصلت الحمر . ٢٥٣/١

٢١٤	إنه كان يصلى من الليل جالساً .	٩٦/٢
٢١٥	إنه ليس فى النوم تفريط إنما التفريط فى اليقظة .	
٢١٦	إنه لم يزد على ثمان ركعات بتسليمة واحدة .	
٢١٧	إنه مسح على الخفين .	
٢١٨	أوف نبذرك .	
٢١٩	إياكم والتعري .	
٢٢٠	إياكم والوصال .	٤١٤/٢
٢٢١	أياكم يتجر على هذا .	٣٤/٢
٢٢٢	أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه	
	أو عن شماله	٣٢/٢
٢٢٣	أيا امرئ قال لأخيه : يا كافر	٩٧/١
٢٢٤	أيا إهاب دبع فقد طهر	٢٦٢، ٢٥٢/١

(ب)

٢٢٥	البزاق فى المسجد خطيئة .	٣٥٥/١
٢٢٦	بعث رسول الله سرية كنت فيها .	٤٢١/١
٢٢٧	بلغوا عنى ولو آية .	١١٥/١
٢٢٨	بنى الإسلام على خمس .	٤٦٦/٢
٢٢٩	البيت قبله لأهل المسجد .	

(ت)

٢٣٠	ترفع الأيدى فى سبع مواطن	٢٣٣/٢
٢٣١	تسحرنا مع النبى ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة .	٤١٠/٢
٢٣٢	تعلموا من النجوم ما تهتدون به من ظلمات البر والبحر	١٠٤/١
٢٣٣	تعلموا العلم فإن تعليمه لله خشية .	١١١/١
٢٣٤	تكبيرة الافتتاح خير من الدنيا وما فيها .	٤٣٦/١

٢٣٥	توضاً النبي ﷺ ومسح على الجوربين .	٣٣١/١
٢٣٦	التسبيح للرجال والتصفيق للنساء .	٥٢٨، ٤٦٨/١
٢٣٧	التسبيح للرجال .	
٢٣٨	التيتم ضربة للوجه .	٣١٣/١
٢٣٩	التيتم ضربتان .	٣١٨/١

(ث)

٢٤٠	ثلاث حذهن جد وهزلهن هزل .	٤٣٤/٢
٢٤١	ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا .	
٢٤٢	ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم .	٧/٢
٢٤٣	ثلاث من كنوز البر ، إحقاء الصدقة وكتمان الشكوى وكتمان ..	٢٨٦/٢

(ج)

٢٤٤	جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ .	١٧٧/١
٢٤٥	جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع قالت : يا رسول الله ﷺ	٤٠٥/٢
٢٤٦	جاءت فاطمة بنت أبي حبيش .	١٥٧، ١٥٦/١
٢٤٧	جاء رجل من مراد .	١١٠/١
٢٤٨	جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد .	١١٠/١
٢٤٩	جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً .	٣٢٥/١
٢٥٠	جنب نسي المضمضة والاستساق .	٣٩/١
٢٥١	جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم .	
٢٥٢	الجنائز متبوعة .	

(ح)

٢٥٣	حبسنا يوم الخندق عن الصلاة .	٣٧٧/١
-----	------------------------------	-------

٤٩٥/٢

الحج عرفة.

٢٥٤

حق المسلم على المسلم أن يعزيه إذا أصابته مصيبة.

٢٥٥

(خ)

٣٧١/١

خالفوا اليهود.

٢٥٦

٢٥٧/٢

خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوة . . .

٢٥٧

٢٢٨/٢

خرج رسول الله ﷺ يوم فطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها

٢٥٨

٢٧٩/١

خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك.

٢٥٩

خرجنا مع رسول الله ﷺ فلما ورد البقيع

٢٦٠

٢٦٤/٢

فإذا هو بقر جديد.

٢٥٢/١

خصال لا تنبغى في المسجد.

٢٦١

خصلتان لا يجتمعان في منافق.

٢٦٢

١٢٣/١

خير الأمور أوسطها.

٢٦٣

٤٥٨/١

خير الناس الحال المرتحل.

٢٦٤

١٠١/٢

خير صلاة الرجل في المنزل إلا المكتوبة.

٢٦٥

١٠٥-٩٢/١

خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

٢٦٦

١٩٢/٢

خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة.

٢٦٧

(د)

١١٢/١

الدال على الخير كفاعله.

٢٦٨

١٢٧/١

دعاني أبي على بوضوء فقربه له.

٢٦٩

دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا: يا أم المؤمنين.

٢٧٠

دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين

٢٧١

وكان ظنراً لإبراهيم.

دعوه واهرقوا على بوله سحلا من ماء.

٢٧٢

(ر)

٢٧٣	رأيت رسول الله ﷺ بالعرج يصب على رأسه الماء وهو صائم.
٢٧٤	رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين.
٢٧٥	رأى رسول الله ﷺ متكئاً على قبر فقال : لا تؤذ صاحب هذا القبر .
٢٧٦	رأيت علياً توضأ فغسل كفيه .
٢٧٧	رأيت يستقي ماء لوضوءه .
٢٧٨	رأيت النبي ﷺ يسجد في الماء والطين .
٢٨٩	الراكب خلف الجنازة والماشي أمامها قريباً منها .
٢٩٠	الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً .
٢٩١	الركبة من العورة .
٢٩٢	ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها .
٢٩٣	رقيت يوماً على بيت حفصة .

(ز)

٢٩٤	زملوهم بدماءهم .
٢٩٥	زينوا القرآن بأصواتكم .

(س)

٢٩٦	سألت رسول الله ﷺ عن الصلاة في بيتي والصلاة في المسجد . فقال : قد ترى ما أقرب بيتي من المسجد .
٢٩٧	سألت رسول الله ﷺ أى العمل أحب إلى الله ؟

٢٩٨	سقط النبي ﷺ عن فرس فجحش شقه الأيمن .	٢٥ / ٢
٢٩٩	السنور سبع .	٢٦٣ / ١
(ص)		
٣٠٠	صاع من تمر أو صاع من شعير .	
٣٠١	الصائم المنطوع أمين نفسه .	٣٧١ / ٢
٣٠٢	الصلاة في جماعة تعدل خمسين وعشرين صلاة	٤٥ / ٢
٣٠٣	صلاة الجماعة تفضل .	٤٤ / ٢
٣٠٤	صلاة الرجل في جماعة .	٤٥ / ٢
٣٠٥	صلاة الليل والنهار مثنى مثنى .	١٠٥ / ٢
٣٠٦	صلاة الليل مثنى مثنى .	١١٦ / ٢
٣٠٧	الصلاة خير موضوع .	٣٦٨ / ١
٣٠٨	الصلاة على ما تنبته الأرض .	
٣١٠	الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم .	٤ / ٢
٣١١	الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم .	٣ / ٢
٣١٢	صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته	١١٩ / ٢
٣١٣	صلوا خلف كل بر وفاجر .	١٩٩.٣ / ٢
٣١٤	صلى رسول الله ﷺ وهو شاك .	٢٥ / ٢
٣١٥	صليت خلف رسول الله ﷺ فعطست .	٤٩٩ / ١
٣١٦	صلى رسول الله ﷺ الصبح .	٤٥١ / ١
٣١٧	صنع أبو سعيد الخدري طعاماً فدعا النبي ﷺ .	
٣١٨	صنع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً فدعا النبي ﷺ وأصحاباً له	
٣١٩	صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة .	٢٩٠ / ٢
٣٢٠	الصوم لى وأنا أجزى به .	٣٦٦ / ٢

(ض)

مهرس الأحاديث النبوية ﷺ	٥٣٣	ج-٢
٣٢١	الصحك ينقص الصلاة ولا ينقص الوضوء .	١٥٠ / ١
	(ط)	
٣٢٢	الطفل لا يصلى عليه .	٢٤٥ / ٢
٣٢٣	الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل .	
٣٢٤	طلب العلم فريضة على كل مسلم .	٩٣-٨٤، ٨٢ / ١
	(ع)	
٣٢٥	عظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة .	
٣٢٦	علماء هذه الأمة رجالان .	١٠٥ / ١
٣٢٧	العلماء أمناء الرسول .	١٠٠ / ١
٣٢٨	علمنا خطبة الحاجة الحمد نستعينه .	٢٢١ / ٢
٣٢٩	علمنا رسول الله ﷺ أن نقول : إذا جلسنا فى الركعتين	
٣٣٠	علمنى دعاء أدعوه فى صلاتى .	
٣٣١	عليكم بالأرض .	٢١٧ / ١
٣٣٢	عليكم بأرضكم .	٣٢٦، ٣٢٥ / ١
٣٣٣	عند كل أذانين ركعتان قل الإقامة .	
٣٣٤	عن عائشة رضى الله عنها قلت : وسئل رسول الله ﷺ	
	عن رجل يجد بللا .	
٣٣٥	عفى لأمى الخطأ والنسيان .	٣٩٦ / ٢
	(غ)	
٣٣٦	غسل الجمعة واجب على كل محتلم .	١٦٦ / ١
	(ف)	
٣٣٧	فإذا ركع أمكن كفيه من ركبته .	٥٣٢ / ١
٣٣٨	فإذا قمت فاعدلوا صفوفكم .	

٣٣٩	فإن أفضل صلاة المرء في بيته .	
٣٤٠	فأمرني أن أمسح على الجباثر .	
٣٤١	القارة إذا وقعت في البر فماتت فيها .	
٣٤٢	فتوضأ ومسح على الخفين .	
٣٤٣	الفخذ عورة .	٤٠٣/١
٣٤٤	فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم .	٤٥١، ٢٣٦/٢
٣٤٥	فضل العالم على العابد .	١١٣/١
٣٤٦	فضل العلم خير من فضل العبادة .	٩٥/١
٣٤٧	الفطر مما دخل .	٢٨٠/٢
٣٤٨	فليوحه من أعضاءه	
٣٤٩	في كل ركعتين تسليمة .	

(ق)

٣٥٠	قاتل دون مالك .	٥٢٤/١
٣٥١	قال رسول الله ﷺ: لأن أمشي على جمرة أو سيف أو أخصف نعلي برجلي أحب إلي من أن أمشي .	
٣٥٢	قال النبي ﷺ: لا يمسه القرآن إلا طاهر .	١٨٣/١
٣٥٣	قام أعرابي فبال في المسجد .	٢٨٠/١
٣٥٤	قتلوه قتلهم الله .	
٣٥٥	قدمت إلى النبي ﷺ سابع سبعة أو تاسع تسعة فلبثنا عنده أياماً .	٢١٦/٢
٣٥٦	قرأ ﷺ في الركعة الأولى «سبح اسم ربك الأعلى» .	
٣٥٧	قم فاركع ركعتين .	
٣٥٨	قيس بن عاصم أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل .	

(ك)

٣٥٩	كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا .	١٢٠، ١٩٩/٢
٣٦٠	كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير .	٣٧٩/١
٣٦١	كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر .	٢٣٤/٢
٣٦٢	كان رسول الله يقبل وهو صائم .	٤٠٨/٢
٣٦٣	كان رسول الله ﷺ يلبس في العيدين برده .	٢٣٥/٢
٣٦٤	كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد .	٣٧٤/١
٣٦٥	كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر .	٤١٨/٢
٣٦٦	كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة .	٣٧٨/١
٣٦٧	كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض .	
٣٦٨	كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض .	
٣٦٩	كان رسول الله ﷺ يخطب الناس يحمد الله ويشني عليه بما هو أهله .	٢١٦/٢
٣٧٠	كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه	١٨٦/١
٣٧١	كان رسول الله ﷺ يستفتح صلاته يقول : سبحانك اللهم وبحمدك .	٣٥/٢
٣٧٢	كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً	٣٧٩/٢
٣٧٣	كان رسول الله ﷺ يصلي على الحصير	
٣٧٣	كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعد أربعاً	١٠٧/٢
٣٧٤	كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام .	٤٤/٢
٣٧٥	كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة	٩٨/٢
٣٧٦	كان رسول الله ﷺ يلتفت في صلاته .	٥٣٧/١
٣٧٧	كان رسول الله ﷺ يلحظ في الصلاة .	٥٣٧/١
٣٧٨	كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة ويقصر الخطبة .	٥٢١/١
٣٧٩	كان النبي ﷺ أخف الناس صلاة .	
٣٨٠	كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء .	٣٠٢/١

٣٨١	كان نبي الله ﷺ إذا جلس ، يجلس إليه نفر من أصحابه	٢٩٢ / ٢
٣٨٢	كان النبي ﷺ إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره	٢٣٤ / ٢
٣٨٣	كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر .	٢٢٠ / ٢
٣٨٤	كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق .	٢٣٤ / ٢
٣٨٥	كان النبي ﷺ استقبله أصحابه بوجوههم .	
٣٨٦	كان النبي ﷺ قائماً يجلس ثم يقوم فيقرأ آيات .	
٣٨٧	كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم .	٢٣٥ / ٢
٣٨٨	كان النبي ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً .	٢٧٣ / ١
٣٨٩	كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع .	٢٧٣ / ١
٣٩٠	كان فيما أخذ علينا رسول الله ﷺ في المعروف	٢٥٧ / ٢
٣٩٠	كان النبي ﷺ يخطب قائماً ثم يجلس .	٢١٦ / ٢
٣٩١	الكعبة قبله لأهل المسجد .	
٣٩٢	كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم .	٢١٦ / ٢
٣٩٣	كل يوم يمر على لا أزداد فيه علماً .	١١٣ / ١
٣٩٤	كل عمل ابن آدم له إلا الصيام .	٢٦٦ / ٢
٣٩٥	كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ .	١٨٣ / ٢
٣٩٦	كنا مع رسول الله ﷺ في سفر .	٤٢١ / ١
٣٩٧	كنا نجتمع مع النبي ﷺ إذا زالت الشمس .	٢٢٣ / ٢
٣٩٨	كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعان من زبيب .	
٣٩٩	كنا نتكلم في الصلاة .	
٤٠٠	كنا نعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يعثه من الليل .	
٤٠١	كنا ننام على عهد رسول الله ﷺ في المسجد .	٣٦٩ / ١
٤٠٢	كنا ننهي أن نصف بين السواري .	
٤٠٣	كنت إمامنا فلو سجدت سجدت .	١٣٣ / ٢
٤٠٤	كنت أنا ورسول الله ﷺ نفتسل من إناء واحد .	

٤٠٥ كنتُ نبيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها .

(ل)

٣٨٢/١	لأن أذكر الله تعالى من طلوع الشمس .	٤٠٦
٢٨٨/٢	لأن أحسن على جمرة أو سيف .	٤٠٧
	لأن أصوم من شعبان أحب إلى من أن أفطر في رمضان .	٤٠٨
٣٨٢/١	لأن أقعد مع قوم يذكر الله .	٤٠٩
٩٥/١	لا تغدو فتعلم نبأ من العلم .	٤١٠
	لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له .	٤١١
٢٨٨/٢	لا تعجزوا في الدعاء فإنه فلا يهلك مع الدعاء أحد .	٤١٢
٥٢٠/١	لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله ﷺ	٤١٣
٤٤٩/٢	لا اعتكاف إلا بصوم .	٤١٤
٤٤٤/٢	لا اعتكاف إلا في مسجد جامع .	٤١٥
٤٤٤/٢	لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة .	٤١٦
١٠٤/١	لا بأس أن يتعلم من النجوم ما تهدي به .	٤١٧
	لا تثريب في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر .	٤١٨
٢٣٣/٢	لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن .	٤١٩
٢٥٨، ٢٦٠/٢	لا تتبع الجنازة بصوت أو نار .	٤٢٠
٤٤٦/١	لا تجزى صلاة الرجل .	٤٢١
٤٥٨/٢	لا تحجن امرأة إلا ومعهما محرم .	٤٢٢
	لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام .	٤٢٣
٤٥٨/٢	لا تحل صدقة الفنى إلا الخمسة .	٤٢٤
٣٤٥/٢	لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل .	٤٢٥
٤١/٢		

٢٧٤/١	لا تغسلوهم فإن كل جرح .	٤٢٦
١١٧/١	لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء .	٤٢٧
١١٧/١	لا تصدقوهم ولا تكذبوهم .	٤٢٨
٣٧٠/٢	لا تصوموا قبل رمضان، صوموا الرويته .	٤٢٩
٤١٨/٢	لا تصوموا يوم الجمعة إلا وقبله يوم .	٤٣٠
٤١٨/٢	لا تصوموا يوم الجمعة وحده .	٤٣١
	لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم .	٤٣٢
١٢١/٢	لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ .	٤٣٣
١٢١/٢	لا تقبل صلاة بغير طهور .	٤٣٤
٣٧٤، ١٥٩/١	لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ .	٤٣٥
٣٦٩/٢	لا تقلموا صوم رمضان بيوم ولا يومين .	٤٣٦
١٨٥/١	لا تقرأ الحائض ولا الجنث شيئاً من القرآن .	٤٣٧
	لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحية	٤٣٨
٢٠٤/٢	إلا في مصر حامع .	
١٠٨/١	لا سق إلا في خف أو نعل .	٤٣٩
	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب .	٤٤٠
٥٢٨/١	لا صلاة بحضرة طعام .	٤٤١
٣٧٨/١	لا صلاة بعد الفجر إلا سجدين .	٤٤٢
٣٠٣/١	لا صلاة لمن لا وضوء له .	٤٤٣
٣٧١/٢	لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن .	٤٤٤
٤٥١/١	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب .	٤٤٥
٤٨١، ٤٥٧/١	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب .	٤٤٦
٤٦٥/٢	لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق .	٤٤٧
٩٣/٢	لا وتر بعد الصبح .	٤٤٨
٣٦٩/٢	لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين .	٤٤٩
١٣٤/١	لا يجب الوضوء على من نام جائلاً .	٤٥٠

٤٥١	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام.	٢٩٦، ٣٦٥ / ١
٤٥٢	لا يحل لكما أهل البيت من الصدقات شيء.	٢٨٦ / ٢
٤٥٣	لا يحل لكما أهل البيت من الصدقات شيء.	٣٤٤ / ٢
٤٥٤	لا يزال أمتي بخير ما آخروا السجود وعجلوا المظور.	٤١٠ / ٢
٤٥٥	لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر.	٤١٠ / ٢
٤٥٦	لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار.	٢٩٥ / ١
٤٥٧	لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول.	٣٢ / ٢
٤٥٨	لا يصلي بعد صلاة مثلها.	
٤٥٩	لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور.	٤٣٥ / ١
٤٦٠	لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار.	٤٠٢، ٢٢٣ / ١
٤٦١	لا يقرأ الجنب القرآن.	
٤٦٢	لا ينظر الرجل إلى عرية الرجل.	٢٢٣ / ١
٤٦٣	لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل.	٢٢٧ / ١
٤٦٤	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم.	٢١٢، ٢٠٥ / ١
٤٦٥	لا يؤم الرجل في بيته ولا يجلس على تكرمته.	٥ / ٢
٤٦٦	لا يؤم الرجل في سلطانه.	٦ / ٢
٤٦٧	لعن رسول الله ﷺ ثلاثة.	٧ / ٢
٤٦٨	لعن رسول الله ﷺ السائحة والمستمعة.	٢٥٧ / ٢
٤٦٩	لعن الله الكاسيات العاريات.	
٤٧٠	لقد طهر الله هذه الجزيرة من الشرك.	١٠٤ / ١
٤٧١	لقنوا موتاكم لا إله إلا الله.	٢٨٩ / ٢
٤٧٢	للمسلم على المسلم ستة حقوق.	٢٤٢ / ٢
٤٧٣	لكل شيء عماد وعماد الدين الفقه.	
٤٧٤	لو تعلمون أو يعلمون ما في الصف المقدم لكانت فرعة	١٨٩ / ٢
٤٧٥	لو علم المار بين يدي المصلي.	٥٣٢ / ١

٤٧٦	لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول .	١٨٩/٢
٤٧٧	لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة .	١١٦/١
٤٧٨	ليس عليكم فى ميتكم غسل .	
٤٧٩	ليس على من نام قائماً أو قاعداً .	١٣٦/١
٤٨٠	ليس الكذاب الذى يصلح بين الناس .	١٠٤/١
٤٨١	ليس فى القطرة ولا القطرتين من الدم وضوء .	١٣١/١
٤٨٢	ليس فى الحجر زكاة .	٣٦٤/٢
٤٨٣	ليس منا من خلق ومن سلق ومن خرق .	٢٥٧/٢
٤٨٤	ليس منا من لطم الحدود وشق الجيوب .	٢٩١/٢
٤٨٥	ليس منا من لم يتغن بالقرآن .	٤٧٦/١
٤٨٦	ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم أقرؤكم .	١٠/٢

(م)

٤٨٧	ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر .	١٨١/١
٤٨٨	ماء الرجل غليظ أبيض .	١٨١/١
٤٨٩	الماء من الماء .	١٧٩/١
٤٩٠	ما أخذت قى والقرآن المجيد إلا على لسان رسول الله ﷺ .	٢١٦/٢
٤٩١	ما بين المشرق والمغرب قبلة .	٤٣٠/١
٤٩٢	ما توفى الله نبياً قط إلا دفن من حيث تفيض روحه .	٢٧٧/٢
٤٩٣	ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين .	٣٥٥/١
٤٩٤	ما دفن نبي إلا فى مكانه الذى قبض الله فيه .	٣٥٧/١
٤٩٥	ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن أبيضاء .	٥٢١/١
٤٩٦	ما صلبت خلف إمام قط أخف ولا أتم .	٢٨٠/٢
٤٩٧	ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .	
٤٩٨	ما رأيت رسول الله ﷺ إلى شيء من الخير أسرع منه	

- ٤٩٩ ما رأيت رسول الله ﷺ فى شىء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر . ٤١/٢
- ٥٠٠ ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا فى المسجد . ٤١/٢
- ٥٠١ ما صليت خلف إمام قط . ٩٨/١
- ٥٠٢ ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه . ٩٨/١
- ٥٠٣ ما عبد الله بشىء أفضل من فقه فى الدين . ١١١/١
- ٥٠٤ ما فوق الركبتين من العورة . ١١١/١
- ٥٠٥ ما لك لا تلبس القطية . ١١١/١
- ٥٠٦ ما مات نبي قط فى مكان إلا دفن فيه . ١١١/١
- ٥٠٧ ما مشى رسول الله ﷺ حتى مات إلا خلف الجنائزة . ٢٥٩/٢
- ٥٠٨ ما من امرأة تضع ثيابها فى غير بيت زوجها . ٢٢٣/١
- ٥٠٩ ما من صلاة مكتوبة إلا بين يديها ركعتين . ٣٨٨/١
- ٥١٠ ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة . ٣٧٥/١
- ٥١١ ما من رجل يسلك طريقاً يطلب فيه علماً . ١٠٩/١
- ٥١٢ ما من رجل ينظر إلى والده نظرة رحمة إلا كانت له بها حجة مقبولة . ٤٦٥/٢
- ٥١٣ ما من عبد يقول حين يتوضأ . ١٢٥/١
- ٥١٤ ما من مسلم ومسلمة يموت فى الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقى عذاب القبر . ١٢٥/١
- ٥١٥ ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر . ١٩١/٢
- ٥١٦ ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله سبحانه من حلل الكرامة . ١٠٨/١
- ٥١٧ مثل الذى يلعب بالنرد . ١٠٨/١

٥١٨	المرأة عورة.	٢٢٣/١
٥١٩	مروا صبيانكم بالصلاة لسبع.	
٥٢٠	المبطلون شهيد.	٢٩٧/٢
٥٢١	معلم الخير يستغفر أو يشفع له كل شيء.	١٠٥/١
٥٢٢	معلم الخير صلى عليه دواب الأرض.	١٠٥/١
٥٢٣	مفتاح الصلاة الطهور.	
٥٢٤	من أتى أبواب السلاطين افتتن.	٤٣٥/١
٥٢٥	من أخرج أذى من المسجد.	٣٧٠/١
٥٢٦	من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة.	٢٨/٢
٥٢٧	من أدرك ركعة الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك.	٤٢/٢
٥٢٨	من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له.	٩٤/٢
٥٢٩	من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج.	٣٨٤/١
٥٣٠	من أرضى سلطاناً بما يسخط به ربه.	١٠١/١
٥٣١	من استجرم فليوتر.	٢٩٥/١
٥٣٢	من أسخط الله في رضا الناس.	١٠١/١
٥٣٣	من أصيب بمصيبة في ماله.	٢٨٦/٢
٥٣٤	من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح.	١٩٠/٢
٥٣٥	من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم.	٤٠١، ٤٠٠/٢
٥٣٦	من اقتبس علماً من النجوم.	١٠٣/١
٥٣٧	من أكل أو شرب ناسياً فلا يفطر.	٣٨٣/٢
٥٣٨	من التمس رضا الله بسخط الناس.	١٠١/١
٥٣٩	من انقطع إلى الله تعالى.	٨٦/١
٥٤٠	من ترك أربعاً قبل الظهر لم تنله شفاعتي.	١٠٠/٢
٥٤١	من ترك المراء وهو صادق.	٩٨/١
٥٤٢	من ترك موضع شعرة من جنابة.	١٢٢/١
٥٤٣	من تشبه بقوم فهو منهم.	١٦٩/١

١٦٧/١	من توصاً يوم الجمعة فيها ونعمت .	٥٤٤
	من تعزى بمزاء أهل الجاهلية فأعضوه بهن أبيه .	٥٤٥
١٠٦/١	من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله .	٥٤٦
٨٥/١	من تفقه فى دين الله كفاء الله همه .	٥٤٧
١٠١/١	من تكلم عند ظلم بما يرضيه .	٥٤٨
٢٢٧/١	من تنور قبل أن يغتسل .	٥٤٩
١٩٧/٢	من تهاون بالأداب حرم السنن .	٥٥٠
٢٢١/٢	من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة .	٥٥١
١٢٦/١	من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال . . .	٥٥٢
١٢٨/١	من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم قام .	٥٥٣
٢٩٣/٢	من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط .	٥٥٤
٤٦٦/٢	من حج فرار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى فى حياتى	٥٥٥
٢٥٦/٢	من حمل الجنازة أربعين خطوة كمرت له أربعين كبيرة .	٥٥٦
٢٩٥/٢	من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف .	٥٥٧
٢٥٦/٢	من حمل قوائم السرير الأربع	٥٥٨
١١٠/١	من خرج من بيته ابتغاء العلم .	٥٥٨
	من دخل مع إمامه فى صلاة ثم تذكر أن عليه صلاة قبلها	٥٥٩
٧٠/٢	مضى فى هذه .	
٣٦٨/١	من دخل المسجد فليحيه .	٥٦٠
٣٥٥/١	من دخل هذا المسجد فبزق فيه .	٥٦١
١١٥/١	من دعا إلى هدى كان له من الأجر .	٥٦٢
١١٥، ١١٢/١	من دل على خير فله أجر فاعله .	٥٦٣
	من زار قبرى وجبت له شفاعتى .	٥٦٤
٥٣١/١	من سدّ فرجة فى الصف .	٥٦٥
١٠٩/١	من سلك طريقاً يطلب فيه علماً .	٥٦٦
٤٩٦/٢	من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا .	٥٦٧

٩٣/١	من شغله قراءة القرآن عن ذكرى .	٥٦٨
٤١٣/٢	من صام رمضان ثم تبعه ستا من شوال .	٥٦٩
١٠٠/٢	من صلى اثنتى عشرة ركعة فى يوم وليلة بنى له بهن بيت فى الجنة .	٥٧٠
٤٣٦/١	من صلى أربع ركعات بعد صلاة العشاء كن كمثلين من ليلة القدر .	٥٧١
١٠٣/٢	من صلى أربعين يوماً .	٥٧٢
٢٢٩/١، ٢٢٩/١	من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بنى الله بيتاً فى الجنة .	٥٧٣
٢٢٩، ١٠٤/٢	من صلى بعد العشاء أربع ركعات .	٥٧٤
	من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب له بكل نيت نيت من صلى خلف عالم تقى فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء .	٥٧٥
١٠٣/٢	من صلى ست ركعات بعد صلاة المغرب كتب من الأوابين .	٥٧٦
٣٥٧/١	من صلى على جنازة فى المسجد فلا أجر له .	٥٧٧
٣٨٨/١، ١٠٠/٢	من صلى على جنازة فى المسجد فلا شيء له .	٥٧٨
٢٩٢/٢	من صلى فى يوم وليلة اثنتى عشرة ركعة .	٥٧٩
٢٤٢/٢	من عزا مصاباً فله أجره .	٥٨٠
١٧٢/١	من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة .	٥٨١
	من غسل ميتاً فليغتسل .	٥٨٢
٥٤/٢	من قال مثل ما يقول المؤذن غفر له .	٥٨٣
٤٤٢/١	من قاء أو رعف أو أمدى فى صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن .	٥٨٤
	من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين .	٥٨٥
	من قتل دون ماله .	٥٨٦

٤٦٦/١	من قرأ القرآن منكوساً فهو منكوس .	٥٨٨
	من قرأ القرآن منكوساً يلقى في النار .	٥٨٩
	من قعد على قبر فتغوط عليه أو بال فكأنما قعد	٥٩٠
٢٩٣/٢	على جمرة	
١٩٨/٢	من قلم أظفاره يوم الجمعة أخرج الله منه الداء .	٥٩١
	من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلى	٥٩٢
١٩٨/٢	إلى الجمعة الأخرى .	
١٩٨/٢	من قلم أظفاره يوم الجمعة عوفى من السوء كله .	٥٩٣
١٩٨/٢	من قلم أظفاره يوم الجمعة وقى من السوء إلى مثلها .	٥٩٤
٢٩٥/٢	من كان أول كلامه وآخر كلامه قول إلا إله إلا الله .	٥٩٥
١٠٦/١	من كانت نيته الآخرة جمع الله شمله .	٥٩٦
	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام	٥٩٧
٢٢٣/١	إلا بإزار .	
٣٩٩، ٢٩٦/١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكرور أمتى .	٥٩٨
	من كتم شكواه أو مصيبته أربعين .	٥٩٩
	من كنس مسجدًا من مساجد الله تعالى .	٦٠٠
١٠٨/١	من لعب بالكعباء فقد عصى الله ورسوله .	٦٠١
١٠٨/١	من لعب بالنرد	٦٠٢
	من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له .	٦٠٣
١٩٢/٢	من مات في أحد الحرمين استوجب شفاعتى .	٦٠٤
١٩٢/٢	من مات في أحد الحرمين بعث آمناً يوم القيامة .	٦٠٥
	من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أجير	٦٠٦
١٩١/٢	من عذاب القبر	
١٩١/٢	من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد .	٦٠٧
١٩١/٢	من مات يوم الجمعة وقى عذاب القبر .	٦٠٨
١٩١/٢	من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة وقى فنة القبر .	٦٠٩

٦١٠	من مكث في مصلاه بعد صلاة الفجر .	٣٨٢ / ١
٦١١	من مكث في مصلاه بعد ما صلى العصر .	٣٨٢ / ١
٦١٢	من ملك راد أو راحلة يبلغه إلى بيت الله تعالى فلم يحج .	٣٨٢ / ١
٦١٣	من نام عن صلاة أو نسيها .	٢٠٨ / ٢
٦١٤	من نام جالساً فلا وضوء عليه .	١٣٤ / ١
٦١٥	من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا ذكره .	٩٤٠٩٣ / ٢
٦١٦	من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها .	٢٠٨ / ٢
٦١٧	من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه .	٣٨٣ / ٢
٦١٨	من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى .	٣٧٣ / ١
٦١٩	من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج .	
٦٢٠	من المذى الوضوء ومن المني الغسل .	١٧٨ / ١
٦٢١	من مشى إلى عالم خطوتين وجلس عنده .	٢٩ / ١
٦٢٢	من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين .	٨٢ / ١

(ن)

٦٢٣	ناكح البذ ملعون .	
٦٢٤	نعم الرجل الفقيه في الدين .	١٠٣ / ١
٦٢٥	نهى رسول الله ﷺ أن يحتبى .	٥٣٤ / ١
٦٢٦	نهى رسول الله ﷺ أن يكتب على القبر شيء .	٢٩٤ / ٢
٦٢٧	نهى رسول الله ﷺ عن الاحتباء يوم الجمعة .	٢١٩ / ٢
٦٢٨	نهى رسول الله ﷺ عن تجهيز القبور .	٢٨٠ / ٢
٦٢٩	نهى رسول الله ﷺ عن السدل .	٥٣٣ / ١
٦٣٠	نهى ﷺ أن يصلى في سبعة مواطن .	٤٢٩ / ١
٦٣١	نهى عن اشتغال الصماء .	٥٣٤ / ١
٦٣٢	نهى عن ستة أيام من السنة .	٤١٦ / ٢

٢٣٣	نهى عن صوم ثلاثة أيام .	٤١٧/٢
٦٣٤	نهى عن الصوتين الأحمقين الفاجرين .	٢٩٠/٢
٦٣٥	نهى عن لبستين .	
٦٣٦	نهى رسول الله ﷺ عن النياحة .	٢٥٧/٢
٦٣٧	نهى النبي ﷺ عن تخصيص القبور وأن يكتب عليها .	٢٨٠/٢
٦٣٨	نهى النبي ﷺ عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب .	٢١٩/٢
٦٣٩	نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية	٢٥٣/١
٦٤٠	نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن في زيارتها تذكرة	٢٩٣/٢
		٢٥٣/١
٦٤١	نهينا عن اتباع الجائر ولم يعزم علينا .	٢٥٨/٢

(هـ)

٦٤٢	الهر سح	٣٠٣/١
٦٤٣	هو الحلال أكله وشربه .	
٦٤٤	هلا سألوا إذا لم يعلموا .	
٦٤٥	هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً .	٣٥٩/١

(و)

٦٤٦	الوتر جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء	٩٤/٢
	إلى أن يطلع الفجر	١٣١/١
٦٤٧	الوضوء من كل دم سائل .	١٣٩/١
٦٤٨	الوضوء مما يجرح وليس مما يدخل .	١١٤/١
٦٤٩	وعظنا رسول الله ﷺ مرعظة بليغة وجلت من منها القلوب	١١٥/١
٦٥٠	والذي نفس بيده لتأمرون بالمعروف .	٣٥٧/١
٦٥١	والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابن البيضاء .	٨٢/١
٦٥٢	ولكل شيء عماد، وعماد الدين الفقه .	

(ى)

٣٤٤/٢	يا بنى هاشم إن الله تعالى حرم عليكم .	٦٥٣
	يا معشر بنى هاشم إن الله حرم عليكم غسالة الناس .	٦٥٤
	يحب الله العامل إذا عمل أن يتقن .	٦٥٥
١١٦/١	يسروا ولا تعسروا .	٦٥٦
٣٠٣/١	اليسار للمقعد .	٥٦٧
١٧٧/٢	يصلى المريض قائماً فإن لم يستطع ففأعداً .	٦٥٨
١٤٨/١	يعاد الوضوء من سبع .	٦٥٩
	اليمنى لظهوره وطعامه .	٦٦٠
٤١٩/٢	يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم	٦٦١
٤٧٠/٢	يوم الحج الأكبر يوم النحر .	٦٦٢
٤٨٢/١	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله .	٦٦٣
٥/٢	يكون فى آخر أمتى رجال يركبون على سرح .	٦٦٤

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن إسماعيل	٤٣٧/١
إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي	٢٤٨/٢
إبراهيم بن يزيد	٣٦٧/١
إبراهيم النخعي (إبراهيم بن يزيد)	٣٦٦
إبراهيم بن رستم	٢٦٦-٢٤٨/٢
إبراهيم النخعي	٢٣٤/١
أبو بكر بن إسماعيل	٣٦٤/١
أبو بكر الرازي (أحمد بن علي الجصاص)	٣٢٠
أبو جعفر (محمد بن عبد الله الهندواني)	٣٠٠
أبو جعفر الأشروشي (محمد بن الحسن)	٣٦١
أبو الحسن الرستغني	١١٦/١
أبو زيد (عبيد الله الدبوسي)	٣٦٩
أبو عبد الله الجرجاني	٢١٩
أبو عبد الله الزعفراني	٣٤٤
أبو علي الدقاق	١٧٨/١-٢٠٢
أبو علي النسفي (الحسين بن خضر)	٣٦٦
أبو شجاع (محمد بن شجاع الثجلى)	٣٢٨
أبو القاسم الصفار (أحمد بن عصمة)	٣٦٢
أبو مطيع (الحكم بن عبد الله بن مسلمة)	٣٥٨
أحمد بن إسحاق	٥١٧/١
أحمد بن إسحاق بن شيث	٥١٧/١

٨٠ / ٢	أحمد بن جعفر
٤٥٧ / ٢	أحمد بن حفص
١٨ / ٢	أحمد بن عصمة
٣٦٢ / ١ - ١٨ / ٢	أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار
٣١٥ / ٢	أحمد بن علي الرازي
٩١ / ١	أحمد بن محمد
٥٢٣ / ١ - ٥٢٣ / ١	أحمد بن محمد بن سلامة
١٩٦ / ١	أحمد بن محمد أبو العباس الناطقي
١٧٠ / ١	أحمد بن منصور
٢٩١ / ١	أحمد بن منصور الإسيجاني
٢٩٢	أحمد بن عبد العزيز بن مازه
٢٨٤ / ٢	إسماعيل بن الحسين
٣٠١	ابن سماعة (محمد بن سماعة)
١١ / ٢	بشر بن غياث
٢٩٢	ناج الدين أحمد بن عبد العزيز
٣٦٤	جعفر، زيد بن حارثة، عبد الله بن راحة
٢٦٨ / ١	الحسن بن أبي مالك
١١٣ / ٢ / ١ - ٣٤٤ / ١	الحسن بن أحمد
٢٧١ / ١	الحسن بن زياد اللؤلؤي
١٠٢ / ٢	الحسين بن خضر
١٨٨ / ١	الحكم بن عبد الله البلخي
٣٥٨ / ١	الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخي
٢٧٠	شمس الأئمة الحلواني
٩٧ / ١	حماد بن أبي حنيفة
٢٦٠	خلف بن أيوب
١٨٨ / ١	خلف بن أيوب

٢٥٣ / ٢	خلف بن أيوب
٤٢٨ / ٢	خلف بن أيوب
٤٥٥ / ١	خواهر زاده
٣٣٨	خواهر زاده (محمد الحسين)
١٠٢ / ١	داود الطائي
٢٢٨	الرسنقى (على بن سعيد)
٤٧ / ٢	زفر بن الهذيل
٤٥ / ٢	عبدالله بن الفضل
٤٧٢ / ١	عبد الله المبارك
١٩٩ / ١	عبد العزيز الحلواني
٢٧٠ / ١	عبد العزيز بن أحمد
٣٢٣ / ١	عبد العزيز بن أحمد الحلواني
٥٢٥ / ١	عبد العزيز بن أحمد الحلواني
٨٠ / ٢	عبد العزيز بن أحمد الحلواني
٣٩٨ / ١	عبد العزيز بن أحمد شمس الأئمة الحلواني
١١٤ / ٢	عبد العزيز بن مازه
١٠٢ / ٢	عبد العزيز بن عمر بن مازه
٥٠٢ / ١	عبد العزيز بن نصر الحلواني
١٤٥ / ٢	عبيد الله بن الحسن الكرخي
٦٢ / ٢	عبيد الله بن الحسن
٣٦٩ / ١	عبيد الله بن عمر أبو زيد الدبوسي
٤٠٣ / ١	عبيد الله بن الحسن الكرخي
٤٥٤ / ١	عبيد الله بن الحسن الكرخي
٢٧٦ / ٢	عبيد الله أبو الحسن الكرخي
٢٦٨ / ١	عصام بن يوسف أبو عصمة البلخي
٤١٩ / ١	على بن الحسين السغددي

١٩٩/١	على بن سعيد أبو الحسن الرستغنى
٢٢٨/١	على بن سعيد أبو الحسن الرستغنى
١٩٠/٢	على بن سعد الرستغنى
١٠٩/٢	على بن محمد
٣١٧/٢	على بن محمد
٢٩١/١	على بن محمد الإسيجاني
٤٢٥/١	على بن محمد الإسيجاني
٥٠٩/١	عمر بن عبد العزيز بن مازة
٢٩/٢	عمر بن عبد العزيز
٩١/١	عمر بن محمد
٣٠/٢	عمر بن محمد
٤٢٥/١	عمر بن محمد بن أحمد النسفى
٤٢٩/١	عمر بن محمد أبو حفص النسفى
١٥٨/١	عمر بن محمد النسفى
٣٢٣	شمس الأئمة (عبد العزيز بن أحمد الحلواني)
٢٧٠	شمس الأئمة الحلواني
٣٨٩/١	محمد بن أحمد شمس الأئمة الحلواني
٣٦١/١	محمد بن الحسن أبو جعفر الأشروثنى
٩١/١	محمد بن أحمد
٣٤٤/١	محمد بن أحمد
٢٨٥/٢	محمد بن أحمد الإسكاف
٢٨٧/٢	محمد بن أحمد السمرقندى
١٤٧/٢	محمد بن أحمد بن حمزة
٤٠٢/١	محمد بن أحمد الحاكم الشهيد المروزى
٥٢٦/١	محمد بن سلام أبو نصر البلخى
٤٠٠/١	محمد بن سلمة أبو عبد الله البلخى
٣٤/٢	محمد بن سلمة البلخى

٦٣/٢	محمد بن سماعة
١٧٢/٢	محمد بن سماعة
٣٠١/١	محمد بن سماعة بن هلال
٤٦١/٢	محمد بن شجاع
٤٤٣/١	محمد بن شجاع البلخي
٣٢٨/١	محمد بن شجاع الثلجي
٥٠١/١	محمد بن شجاع الثلجي
٤٥/٢	محمد بن شجاع الثلجي
٤٢٥/١	محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجي
٣٧١/٢	محمد بن عبد الله
٣٠٠/١	محمد بن عبد الله أبو جعفر البلخي
٥٢٧/١	محمد بن عبد الله البلخي
٢٥٦/٢	محمد بن عبد الله الهندواني
٣٩٤/١	محمد بن عبد الله أبو جعفر الهندواني
٤٩٦/١	محمد بن عبد الله الهندواني
٩٠/١	محمد بن الفضل
٤٢٧/٢	محمد بن الفضل الكماري
٤٥/٢	محمد بن الفضل أبو بكر الكماري
٣٠٧/١	محمد بن محمد بن الحسن
٣٣٠	محمد بن مسلمة
١٤٦/٢	محمد بن يحيى الجرجاني
١٣٢/٢	منهاج الشريعة
٤٣٧/١	محمد بن منهاج الشريعة
٣٠٧/١	منهاج الدين (محمد بن محمد بن الحسن)
٤٣٠/٢	ناصر الدين بن يوسف
١٠٦/١	نصر أبو الليث السمرقندي
٩٠/١	نصر بن محمد

٤٩٨/١	نصر بن محمد أبو الليث السمرقندى
٢٧٦/١	هشام بن عبد الله الرازى
١٥٤/٢	هشام بن عبيد الله الرازى
٤٢٩/١	يحيى بن على الزندوسى
٤٨/٢	يحيى بن على الزندوسى

فهرست الرجال الذين ترجم لهم

الصفحة	العلم
١٦٩	أبو جعفر الهندوانى
١١٦	أبو الحسن الرستغفى
٩١	أحمد بن محمد بن عمرو الناطقى
١٧٠	الإمام الإسييجابى
٩٠	أبو العباس الناطقى
	حسام الدين
١٩٩	الحلوانى، والرستغفى، وحسام الدين
١٨٨	خلف بن أيوب
١٠٢	داود الطائى
١٥٢	شمس الأئمة السرخسى
١٦٣	على بن محمد الإسييجابى
٩١	عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل
٩١	محمد بن أحمد بن حمزة
٩٠	محمد بن الفضل
١٥٧	نجم الدين عمر بن محمد
١٠٦	نصر أبو الليث الحافظ
٩٠	نصر بن محمد
١٤٦	هشام بن عبيد الله

فهرس موضوعات الجزء الثانى

باب فى الصلاة بالجماعة	١٣،٣
فصل فىمن يصلح إماماً ومن لا يصلح	١٥،١٤
فصل	١٧،١٥
فصل فىما يفعله الإمام	٢٤،١٧
فصل فىما يمنع صحة الاقتداء	٣٥،٢٤
فصل فىما يجوز للمقتدى أن يفعله	٤٨،٣٥
فصل فى إدراك الجماعة	٦٢،٤٩
باب الحدث فى الصلاة والبناء عليها والاستخلاف فيها	٦٨،٦٢
فصل	٧٢،٦٨
باب فى قضاء الفوائت	٨٣،٧٢
فصل فى الشك فى الفوائت وغيرها	٨٦،٨٣
فصل	٩٦،٨٧
فصل فى صلاة الوتر	١٠٩،٩٦
باب النوافل	١٢١،١٠٩
فصل فى التراويح	١٢٥،١٢١
فصل فى النذر	١٣٨،١٢٥
باب فى سجود التلاوة	١٥٨،١٣٨
باب فى سجود السهو	١٧٣،١٥٨
فصل فىما يوجب السهو	
باب فى صلاة المسافر	

١٨٢.١٧٣	باب فى صلاة المريض ومن بمعناه
١٨٨.١٨٢	فصل
٢٢٥.١٨٨	باب الجمعة
٢٤٠.٢٢٥	باب فى صلاة العيدين
	باب فى الجنائز
٢٤٩.٢٤١	فصل فى الغسل
٢٥٦.٢٥٠	فصل فى الكفن
٢٦٠.٢٥٦	فصل فى حمل الجبازة
٢٧٥.٢٦٠	فصل فى الصلاة (على الميت)
٢٨٦.٢٧٥	فصل فى الدفن
٢٩٤.٢٨٦	فصل
٢٩٧.٢٩٤	فصل فى الشهيد

كتاب الزكاة

٣٢١.٢٩٨	باب فى وجوب الزكاة وما يجب فيها وما لا يجب
٣٢٩.٣٢١	باب فى أداء الزكاة وما يتصل بذلك
٣٣٣.٣٢٩	فصل فى تعجيل الأداء
٣٣٥.٣٣٤	فصل فى الرد بعد الأداء
٣٤٥.٣٣٥	فصل فىمن يجوز إليه الأداء
٣٤٦.٣٤٥	فصل فى النذر
٣٤٨.٣٤٦	باب فى العشر والخراج
٣٦٠.٣٤٩	فصل فى العشر
٣٦٢.٣٦٠	باب فى خراج الأرض
٣٦٥.٣٦٢	باب فى خراج الرأس
	فصل فيما يباح ويملك

٦٦٣، ٣٦٥	كتاب الصوم
٣٧٢، ٣٦٦	باب فى الدخول فى الصوم
٣٨٥، ٣٧٣	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد
٣٩٩، ٣٨٥	باب فى ما يوجب الكفارة وما لا يوجب
٤٠٧، ٤٠٠	باب فيما يجعل عذراً فى حق الإفطار وما لا يجعل
٤١٢، ٤٠٧	باب ما يستحب فى الصوم وما يكره وما لا يكره
٤١٩، ٤١٢	باب ما يستحب من الصوم وما يكره وما لا يكره منه
٤٣٣، ٤٢٠	باب فى رؤية الهلال والشهادة عليها
٤٤٢، ٤٣٣	باب ما يجب بالنذر من الصوم
٤٤٧، ٤٤٢	فصل فى الاعتكاف
٤٥٤، ٤٤٧	باب صدقة الفطر

٥٠٨، ٥٠٥	كتاب الحج
٤٧١، ٤٦٤	باب فى بيان ما هو أفضل
٤٧٤، ٤٧١	باب فى النذور
٤٨١، ٤٧٤	باب فى الجنائيات
٤٨٢	فصل فى المحصر
٤٨٤، ٤٨٣	مسائل متفرقة
٤٨٤	باب الحج عن الغير

٥٠٨، ٥٠٥	الخاتمة
٥٠٨، ٥٠٥	

فهرست الآيات القرآنية
فهرست الأحاديث النبوية
فهرست الأعلام
فهرست المصادر
فهرست الموضوعات

نبذة من منشورات إدارة القرآن كراتشي

أبو حنیفة وأصحابه المحدثون	علامة ظفر أحمد عثمانی
إرشاد الساری فی المناسک	لملا علی قاری
أحكام القرآن تهانوی ۱-۵	لظفر أحمد عثمانی
الأشباه والنظائر ۱-۲ محقق	لابن الملحق
الأشباه والنظائر مع شرح الحموی ۱-۳	لابن النجم
إعلاء السنن جزء ۱-۱۸ ج مع فهارس	لظفر أحمد عثمانی
إعلاء السنن (متن) ۱-۲	لظفر أحمد عثمانی
أنوار الم محمود فی حل أبي دائود ۱-۲	للجنجوهی
الأقصى عبر التاريخ ومسؤولیتنا تجاهه	زاهد شاه
التجنيس (فی الفقه والفتوى) ۱-۲	للمرغینانی
تسهيل القطبی تصحیح وإضافة	محمد أنور بدخشانی
تبیض الصحيفة بمناقب إمام أبو حنیفة	للسیوطی
تفسیر المظهری طبع أول کمپیوتر ۱-۱۰	بانی بنی
التسهيل الضروري لمسائل القدوري ۱-۲	عاشق إلهی
التفسيرات الأحمدية فی بیان الآيات الشرعية	ملاجیون
جامع أحادیث الأحکام، متن أعلاء السنن ۱-۲	لظفر أحمد عثمانی
جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد	محمد سلیمان مغربی
الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير	للشیانی
درهم الصرة بوضع الیدین تحت الصرة	مخدوم هاشم
الديباج شرح صحيح مسلم ۱-۲	للسیوطی
الرد على سیر الأوزاعي	لأبي يوسف
شرح الزيادات لقاضي خان ۱-۶	دكتور قاسم أشرف
شرح الحموي على الأشباه والنظائر ۱-۳	لابن نجم
شرح الطيبي على المشكوة ۱-۱۲ فهارس	للطيبي

نبذة من منشورات إدارة القرآن كراتشي

شرح العيني على الكنز مع شرح الطائي ٢-١	للعيني .
شرح مقامات الحريري	للشربشي .
شرح النقاية ٣-١	لملا علي قاري .
شرح المنار في أصول الفقه (نسمات الأسفار)	لابن عابدين الشامي .
المقائد الوثنية في الديانة النصرانية	طاهر تنير .
عنوان الشرف الوافي في النحو والتاريخ والعروض	لابن المقري .
غنية الناسك في بغية المناسك طبعة جديدة	حسن شاه مكي .
الفتاوى التاتارخانية ٥-١	أندريتي .
فتح الغفار معجم رد المحتار (فهرس فتاوى شامي)	طاهر شاه .
فقه المشكلات (بحوث فقهية مختارة)	مجاهد الإسلام .
الفقه الحنفي وأدلته (من القرآن والحديث) ٣-١	دكتور سعيد صاغر جي .
الفهرس الموضوعي لآيات القرآن الكريم	مصطفى محمد .
الفوائد البهية في تراجم الحنفية (طبعة جديدة)	عبد الحئي لکنوي .
فوائد في علوم الفقه	حبيب كيرانوي .
فهارس إعلاء السنن (الفهارس الموضوعية)	ظفر أحمد العثماني .
فيض الباري لحل صحيح البخاري ٤-١	كشميري .
قواعد في علوم الحديث	ظفر أحمد العثماني .
قنية المنية لتعميم الفنية	مختار زاهدي .
كتاب السير والخراج والعشر	للشيباني .
كتاب السير الصغير	للشيباني .
كتاب الآثار مع الإيثار	ابن حجر .
كتاب الديات	عاصم ضحاك .
كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ٢-١ جلد	الأنفاني .

٤٣٧ / دی کاردن ایست نزد لسبیلہ کراتشی فون: ۷۲۱۶۴۸۸

نقذة من منشورات إدارة القرآن كراتشي

ظفر أحمد العثماني .	كشف الدجى عن وجه الربا
هاشم سندي .	كشف الرين في مسألة رفع اليدين
للنسفي .	كنز الدقائق مع حاشية الشيخ إعزاز علي
للجنجوهي .	الكوكب الدرّي على جامع الترمذي ١-٤
للمرغيناني .	كتاب التجنيس (فتاوى صاحب الهداية) ١-٦
للكشميري .	مجموعة رسائل كشميري ١-٤
للكهنوي .	مجموعة رسائل عبد الحئي لكهنوي ١-٦
للكهنوي .	مجموعة الخطب اللكنوية (خطابات الجمعة والعيد)
للقدوري .	مختصر القدوري مع حاشية معتصر الضروري
ابن مازة البخاري .	المحيط البرهاني الموسوعة الفقهية ١-٢٥
للكشميري .	مشكلات القرآن مع مقدمة الشيخ يوسف البنوري
للدكتور حارثي .	مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين
لملا علي القاري .	مناسك ملا علي قاري مع إرشاد الساري
للصنعاني .	مصنف عبد الرزاق ١-١٢
لابن ابن شية .	مصنف ابن أبي شية ١-١٦
ظفر أحمد العثماني .	جامع أحاديث الأحكام متن أعلاء السنن ١-٢
للعثماني .	مجموعة رسائل مفتي محمد شفيع
لحسن الشافعي .	المدخل إلى دراسة علم الكلام
للكوثري .	النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شية
للمبني .	نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار ١-٢
المرغيناني .	الهداية مع حاشية عبد الحئي لكهنوي ١-٤
المرغيناني .	الهداية حاشية عبد الحئي لكهنوي ١-٨ جلد